



توفير التعليم لـ ١,٣ مليار إنسان

لي لانكينغ

النائب السابق لرئيس الحكومة الصينية
يتحدث عن السنوات العشر التي قضاها في إصلاح قطاع التعليم وتطويره

نقله إلى العربية

أيمن أرمنازي





books4arab.com



توفير التعليم
١٣٣ مليار إنسان

توفير التعليم لـ ١,٣ مليار إنسان

لي لانتكينغ

النائب السابق لرئيس الحكومة الصينية يتحدث عن السنوات العشر
التي قضاها في إصلاح قطاع التعليم وتطويره

نقله إلى العربية

أيمن أرمنازي

العبدان
Obékan

Original Title:
Education for 1.3 Billion
Li Lanqing

ISBN: 7-5600-4370-4

Copyright © 2004 by Pearson Education Asia Ltd.

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

Published by Foreign Language Teaching and Research Press, Pearson Education Asia.

حقوق الطبعة العربية محفوظة للمبيكان بالتعاقد مع بيرسون إيديوكيشن - آسيا.

© Pearson 2008 — 1429

ISBN: 8 - 003 - 503 - 603 - 978

الطبعة العربية الأولى 1431هـ - 2010م

الناشر Pearson للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب
هاتف: 2937581/2937574. فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

مكتبة المبيكان، 1431هـ

② فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

لاتكينغ، لي

توفير التعليم لـ ١,٣ مليار إنسان. / لي لانكينغ: أيمن أرمنازي. - الرياض 1431هـ

320 ص: 16.5 × 24 سم

ردمك: 8 - 003 - 503 - 603 - 978

2 - الصين - التخطيط التربوي

1 - التعليم - الصين

ب. العنوان

أ. أيمن أرمنازي (مترجم)

ديوي: 379.51

رقم الإيداع: 1431 / 2018

رقم الإيداع: 1431 / 2018

ردمك: 8 - 003 - 503 - 603 - 978

امتياز التوزيع شركة مكتبة Pearson

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4654424/ 4160018 - فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ، فوتوكوبي، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر



لي لانكينغ

مقدمة المؤلف

بعد تقاعدي من الخدمة في مجلس الدولة في ربيع عام 2003 عَقَدْتُ العزم على الابتعاد عن العمل الحكومي مكتفياً بدعم وتأييد القيادة المركزية والحكومة الجديدتين. وهذا لا يعني أنني اخترت البقاء عاطلاً عن العمل، بل على العكس فقد استثمرت هذه الفرصة لأمارس هواياتي المفضلة التي حُرِّمْتُ من ممارستها بحكم عملي في خدمة الدولة. لقد كنت على قناعة بأن تعلم الأشياء الجديدة تقيد الصحة من الناحيتين النفسية والجسدية، وليس المهم في نظري أن يعيش الفرد سنين طويلة بل المهم أن يبقى محافظاً على نشاطه وحيويته الذهنية؛ لأن في ذلك فائدة تطل المجتمع ابتداءً من الفرد والعائلة.

اقترح بعض الأشخاص أن أنصرف إلى الكتابة، كما طلب مني بعض الصحفيين إجراء مقابلات شخصية معهم حول قضايا تتعلق بالتربية والتعليم. ولقد كان باستطاعتي أن أنشر مقتطفات من كتاباتي لاسيما وأن في حوزة المكتب العام لمجلس الدولة عدة مجلدات تتضمن الكثير من الخطابات والتقارير والمقالات والمذكرات التي كتبتها. وهذه الوثائق تتناول في معظمها خطط عمل لتنفيذ السياسات التي اعتمدها الحكومة المركزية، ولا شك أن هذه الوثائق كانت مهمة وقتئذٍ، وتتضمن بعضها طروحات مبتكرة، وقد تبدو للقارئ في يومنا هذا غير مفهومة وخاصة إذا كان القارئ يجهل السياق التاريخي الذي كتبت فيه؛ لذلك أرى أن من واجبي أن أذكر الظروف التي أحاطت بالمدة التي كتبت فيها هذه الوثائق ولاسيما أنني شغلت مدة سنوات منصباً رفيعاً في مجلس الدولة بتكليف من الحزب والشعب.

قررت بعد أن فكرت قليلاً في الموضوع أن أسجل الأفكار التي طرحتها وما علمتني التجارب في أثناء مدة خدمتي في مجلس الدولة. ولكي يستطيع عامة الشعب الانتفاع من قراءة الكتاب وجدت من المناسب أن تكون صياغة الكتاب على شكل أسئلة وأجوبة يستطيع القارئ عبرها أن يطلع على كيفية صناعة القرار وتوجهاتها في تلك الحقبة، ولماذا فعلنا ما فعلناه.

بصفتي نائباً لرئيس مجلس الدولة بين عامي 1993 و 2003 فقد عاونت رئيس الحكومة حينها (لي بينغ) وخلفه (جورونغي) في مجالات عدة شملت: قطاع التعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة الخارجية، وشؤون أخرى طالت الثقافة والصناعات الخفيفة وصناعة النسيج والصحة العامة والإعلام والنشر والرياضة. ويعد قطاع التعليم من أشد القطاعات خطورة، لأنه يطال المجتمع بأكمله.

في بداية الأمر كنت حديث العهد بموضوع التعليم ومستلزماته ولذلك بذلت قصارى جهدي لدراسة هذا القطاع عبر التجربة والممارسة، فكنت أحياناً أخطئ وأحياناً أصيب. استطاعت الصين بعد عشر سنوات من الجهود المضنية على مختلف المستويات أن تحرز تقدماً هائلاً في مضمار التعليم، ولم يعد الأمر بالنسبة لي مجرد شعور بالمسؤولية بل تعداه بحيث أصبحت المسألة هاجسي الأول، وقد دفعني شغفي بالعلم والتعليم إلى تأليف هذا الكتاب الذي أمل أن يكون شهادة على احترامي وتقديري لأولئك العاملين في ميدان التعليم ومن يقف وراءهم.

لقد حدثت تغييرات كبيرة في ميدان التعليم في أثناء السنوات العشر الماضية كما هو الحال في ميادين أخرى وهذه التغييرات ظاهرة للعيان، وهناك عدة عوامل أسهمت في إحداث هذه التحولات وفي مقدمتها السياسات الرشيدة التي انتهجها الجيل الثالث للقيادة الجماعية بزعامة الرفيق جيانغ زيمين، وكذلك التركيز المتواصل على قطاع التعليم من قبل رئيس مجلس الدولة وخلفه آنذاك. أضف إلى ذلك التعاون المشترك بين الحكومات المحلية والجهود المشكورة التي بذلها العاملون في ميدان التعليم.

كانت وظيفتي بمنزلة قائد وموجه لمسيرة التعليم في البلاد، وقد استثمرت فرصة موقعي في العمل إلى أبعد حدود في سبيل إصلاح قطاع التعليم وتنميته بالبناء على منجزات أسلاف في متجنباً الإفراط في التفاؤل. كما بذلت جهدي قدر المستطاع في أن أكون واقعياً وازعماً نصب عيني تنفيذ خطط الدولة وتوجهاتها الخاصة بقطاع التعليم. إنني أدرك أن إجلال العلم تقليد تاريخي قديم لدى الصينيين، والسنوات العشر التي كرستها ليست سوى مدة قصيرة إذا ما قيست بهذا التاريخ الطويل.

وأستطيع القول: بأني أنجزت بعض المهام بنجاح وأخفقت في بعضها، وهناك مهام لم تنجز بالكامل أو على النحو الذي كنت أشتهيه، ولكنني على ثقة بأن من سيخلفني في مناصبي سيؤدي المهمة على نحو أفضل.

في أواخر الربيع ومع بداية الصيف من السنة الحالية تفرغت لتأليف كتابي «التعليم للمليار وثلاث مئة ألف (1.3) نسمة، وقد أنهيت وضع مسودة الكتاب في منتصف الصيف بعد عدة مشاورات أجريتها مع عدد من قدامى العاملين في سلك التعليم وبعض الصحفيين.

وقد ضمنت المسودة النهائية عدة مقترحات، تقدم بها بعض كبار المسؤولين في وزارة التعليم، ووزارة العلوم والتكنولوجيا ودوائر أخرى، وأودُّ هنا أن أعبر عن شكري لجميع هؤلاء الزملاء على المشورة التي قدموها لي.

يتناول هذا الكتاب آرائي الشخصية حول بعض القضايا التي كان أولها: وضع التعليم في الصين، وثانيها: فهمي المحدود بطبيعة الحال للقضايا والأحداث ذات الصلة بمادة الكتاب.

التعليم موضوع واسع ومتعدد الأبعاد، ويكاد يكون لكل واحد منا رأيه الخاص ولاسيما أن جميع الأسر تقريباً ترسل أطفالها إلى المدرسة، وأخيراً أرجو من قرائي ألا يترددوا في إبداء ملاحظاتهم وتصويباتهم.

لي لانكينغ

30 تشرين الأول / أكتوبر 2003

مقدمة الطبعة الإنكليزية

أبدى أصدقاؤني الأجانب الذين تعرّفْتُ عليهم في أثناء الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي جمعتني بهم داخل الصين وخارجها، اهتماماً بالغاً بنظامنا التعليمي؛ إذ كيف تستطيع دولة نامية مثل الصين أن تدير نظاماً تعليمياً قوامه أكثر من 300 مليون تلميذ في بلد يتجاوز عدد الطلبة فيه عدد سكان أكثر الدول الأخرى؟ وكيف نجحنا في توفير التعليم الإلزامي للسواد الأعظم من الأطفال الذين بلغوا السن القانونية؟

وقد عبّر بعض الأصدقاء الذين زاروا جامعاتنا ومدارسنا الابتدائية والثانوية عن إعجابهم الشديد بالمستوى الرفيع الذي بلغته معاهدنا في الكثير من المدن الكبيرة ووصفوها بأنها تضاهي المعاهد المماثلة في الدول المتقدمة. ومن الطبيعي إذن أن يودوا معرفة الطرق التي اتبعناها لتحقيق هذا الإنجاز، وهذا يقودنا إلى طرح بعض الأسئلة: لماذا اضطررنا إلى إحداث تغييرات في مؤسسات التعليم العالي؟ وكيف حققنا ذلك في سنوات قليلة؟ وما الذي جعل الكليات والجامعات الصينية تتطور بهذه السرعة؟ وكيف تستطيع مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي أن تضمن تسويق نتائج أبحاثها؟ وأخيراً كيف عالجت الصين موضوع التعليم المهني؟

عندما كانت تطرح عليّ هذه الأسئلة لم أكن في وضع يسمح لي بالإجابة عنها بالتفصيل. لقد أثارت النسخة الصينية للكتاب اهتمام العديد من الأجانب من مختلف البلدان، حتى إن بعضهم قدم إلى بكين لشراء الكتاب أو كلّف أصدقاءه أن يشتروا له عدة نسخ، وقد طلب مني أناس آخرون عبر طرف ثالث أن أرسل لهم نسخة من الكتاب لعدم توافره في المكتبات المحلية.

إن التعليم مسألة بالغة الأهمية للعالم كلّ، والأنظمة التعليمية تختلف من بلد إلى بلد بما يتناسب مع خصوصية هذا البلد أو ذاك. إلا أنه يوجد قواعد عامة ينبغي مراعاتها من قبل الجميع. ومن المفيد أن تسعى مختلف الدول لتبادل نتائج أبحاثها وخبراتها في ميدان

التعليم. ولهذا السبب وبناءً على اقتراح بعض الأصدقاء تقرّر إصدار نسخة إنكليزية عن كتاب «التعليم لـ 1.3 مليار نسمة» بعد إجراء بعض التعديلات بحيث تتسجم مع الخلفيات الثقافية المتنوعة للقراء دون المساس بمضمون الكتاب.

أود أخيراً أن أعبر عن خالص شكري لكل من:

دار النشر الصينية الخاصة بالتعليم والبحث العلمي باللغات غير الصينية، ودار النشر العالمية المرموقة «بيرسون»، كما وأنتي ممتن أيضاً للأساتذة والمترجمين العاملين في جامعة بكين للدراسات الأجنبية ولبعض المنظمات الأخرى.

لي لانكينغ

المحتويات

21	مقدمة الكتاب
23	1 تكليفي بإدارة دقة التعليم الوطني
27	1.1 تولي مهمة التربية الوطنية والتعليم
30	1.2 إدارة دقة التعليم: العودة إلى الأسس
32	1.3 القضايا الثلاث: أجور المعلمين والإسكان والإنفاق على التعليم.
33	1.4 إقناع المسؤولين بزيادة الإنفاق على التعليم، وتوعية العاملين حول ضرورة الإصلاح.
34	1.5 الإصلاح الكلمة التي أصبحت هاجسي الدائم.
39	1.6 إعادة إحياء الأمة عبر العلم والتعليم
40	1.7 وضع تشريع خاص بالتعليم
43	1.8 مجازاة العصر دون إنكار دور التقاليد
45	1-9 من المسؤولية إلى الإخلاص في العمل
47	2 جعل التعليم مهنة مرغوبة
51	2.1 جعل التعليم مهنة مرغوبة
52	2.2 الراتب والامتيازات هما لتحفيز المعلم على التعلق بمهنته.
53	2.3 قانون المعلمين يمثل الإطار التشريعي لتحسين أوضاع المعلمين.
55	2.4 معلمو المدارس الأهلية/ التعاونية: قضايا ملحة تحتاج إلى حل.
57	2.5 بناء المزيد من المساكن للمعلمين والتقليل من الأبنية الحكومية
63	2.6 لا نريد المزيد من الأبنية التي تشبه التكنات ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين
66	2.7 كل المسؤولين أيأ كانت مرتبتهم يجب أن يحترموا المعلمين
69	3 قيام الحكومة بواجباتها بدءاً بزيادة الإنفاق على التعليم
73	1.3 إدارة أضخم نظام تعليمي في العالم بكفاءة عالية

- 75 3.2 العمل على تمويل قطاع التعليم على ثلاث مراحل
- 78 3.3 التعليم مسؤولية الدولة أولاً وأخيراً.
- 81 3.4 استخدام موارد الدولة في تنمية قطاع التعليم
- 84 3.5 لا نقر بفكرة الاستثمار التجاري للتعليم
- 86 3.6 كيف نضمن تمويل التعليم ومراقبة الإنفاق
- 89 3.7 التطوير المتوازي للمعاهد الخاصة كافة
- 91 3.8 استغلال المصادر الممكنة كافة لإنشاء صناديق تمويل
- 93 3.9 المساعدات الخيرية من هونغ كونغ وماكاو وتايوان، والصينيين في المهجر
- 95 4 استحداث منظومة تعليم عالٍ تلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين
- 99 4.1 الإصلاح الإداري في الجامعات وإعادة هيكلة الهيئات التدريسية
- 101 4.2 المشكلات التي واجهتنا في إصلاح نظام وبنية التعليم العالي
- 104 4.3 إرساء قواعد: الإصلاح والبناء على أسس متينة بمشاركة الأطراف كافة
- 108 4.4 البداية الجيدة شرط لإحراز نتائج جيدة
- 113 4.5 إزالة الحواجز
- 117 4.6 استعمال «سيف السلطة» وانتهاز الفرص
- 121 4.7 إصلاح التعليم العالي: مسؤولية ثقيلة ومسيرة طويلة
- 123 4.8 لا نريد المزيد من الجامعات المتشابهة
- 125 4.9 لا لتحويل معاهد إعداد المعلمين إلى جامعات تقليدية
- 127 4.10 إعادة تسمية كليات الزراعة والتحريج فكرة سيئة
- 130 4.11 الارتقاء بتكاملية الأنظمة وتحسين التعليم في ميدان العلوم الطبية
- 135 4.12 تغيير نظام الرسوم الجامعية المزدوجة
- 138 4.13 العناية بالطلاب الجدد، وعدم السماح لأي طالب بالانسحاب من الجامعة لأسباب مالية
- 141 4.14 منح القروض للطلاب المحتاجين - المطلوب أداء أفضل
- 143 4.15 زيادة عدد المقاعد الدراسية لتلبية الإقبال المتزايد على التعليم
- 146 4.16 العلاقة بين استيعاب المزيد من الطلاب الجامعيين ومساعدة الخريجين في البحث عن عمل أو إيجاد فرص عمل لهم.

- 149 4.17 الاستفادة من المواهب للإسهام في تنمية المناطق الغربية
- 151 تأمين الخدمات اللوجستية في مؤسسات التعليم العالي من خلال منح تراخيص استثمار
- 151 4.18 التحول الأساسي الذي طرأ على إدارة الجامعات
- 153 4.19 الدور التوجيهي للحكومة - متطلبات الإصلاح اللوجستي
- 156 4.20 ليس المطلوب مهاجع فاخرة وإنما مهاجع آمنة وعملية للطلبة
- 157 4.21 لا بد من المضي قدماً في تمويل الخدمات اللوجستية
- 4.22 إنشاء شبكة توزيع للمواد الاستهلاكية بإدارة مركزية لخدمات الجامعة وتأمين
- 159 احتياجات الطلبة والعاملين في هذه الجامعات
- 160 4.23 على مؤسسات التعليم العالي أن تسهم في تقديم خدمات لوجيستية حديثة
- 4.24 لا ينحصر دور المكتبات الجامعية في تأمين الكتب فقط،
- 165 بل في جعل الطلاب يستفيدون منها
- 168 4.25 توفير الجو المناسب للدراسة الجامعية
- 171 4.26 الجمع بين الإصلاح اللوجستي وتعديل التوزيع الجغرافي لجامعاتنا
- 174 4.27 يجب الكف عن التهافت في بناء المدن الجامعية
- 178 إصلاح التعليم في الجامعات واستثمار المواهب
- 178 4.28 الوظائف الأساسية للجامعات الصينية في القرن الحادي والعشرين
- 180 4.29 الارتقاء بجامعاتنا إلى مستوى الجامعات العالمية المتميزة
- 4.30 المشروع 211: بناء جامعات مميزة وإدخال حقول
- 185 علمية أساسية في مناهجنا
- 188 4.31 يستحق رؤساء الجامعات مكانة اجتماعية وسياسية أفضل
- 190 4.32 مكافحة (التقوقع الأكاديمي) والترقية القائمة على الأقدمية
- 196 4.33 العمل على استغلال المواهب الإبداعية
- 199 4.34 السير قدماً في إصلاح التعليم الجامعي
- 201 4.35 استغلال تكنولوجيا المعلومات القوة المحركة لتحديث التعليم
- 205 4.36 الاستفادة من أحدث الكتب الدراسية الأجنبية
- 206 4.37 إعادة التوازن بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية

- 207 4.38 الاهتمام الخاص بتدريب الفرق الإدارية في المناطق الزراعية والأرياف
- 210 4.39 تدريب مديرين في مجال الصحة العامة والخدمات الطبية
- 214 4.40 الاهتمام بعلم العقاقير الصيني وتطويره
- 217 4.41 تدريس الفنون بحاجة ماسة إلى دعم الدولة وعنايتها
- 220 4.42 النوعية وليست الكمية هي العامل الأهم بالنسبة لخريجي الدراسات العليا
- 222 4.43 سياسة الدولة حول الدراسة في الخارج
- 225 4.44 من الدراسة في الخارج إلى استقدام الخبرات الأجنبية
- 227 4.45 إعادة بناء نظام إدارة العلم والتكنولوجيا، وتسخيرها في زيادة الإنتاج
- 229 4.56 الجهود الحثيثة لربط البحث العلمي في الجامعات بالتنمية الاقتصادية
- 234 4.47 معاهد التعليم العالي - القوة المولدة للإبداع التكنولوجي والعلمي
- 4.48 ينبغي على الجامعات القائمة على تنفيذ المشروعات أن تعنى بالجانب الاقتصادي والتسويقي
- 236 4.49 اقتصاد المعرفة يتجلى في «الحاضنات التكنولوجية»
- 237 4.50 «يانغ لينغ» عنوانٌ لمدينة جديدة للعلوم الزراعية والتكنولوجيا
- 240 4.51 ثلاث نقاط مهمة تتعلق بالإبداع التكنولوجي والعلمي في الجامعات
- 247 4.52 معاهد التعليم العالي ودورها في التطوير والأبحاث التكنو- علمية المتقدمة.
- 251 4.53 ما تحقق في أثناء عشر سنوات في مجال إصلاح وتطوير التعليم العالي
- 255 4.54 مستقبل التعليم العالي في الصين
- 258 5 إرساء دعائم النهضة الوطنية الشاملة
- 267 5.1 إعطاء الأولوية للتعليم الأساسي وتطويره وفق الواقع المعيش
- 273 5.2 تطوير التعليم الأساسي بوصفه أولوية يتطلب فهماً شاملاً وعملاً جاداً
- 275 5.3 المشكلات والصعوبات الحالية التي تواجه التعليم الأساسي
- 278 5.4 حان الوقت لتغيير نظام إدارة التعليم الإلزامي في الأرياف
- 280 5.5 نقل مسؤولية دعم التعليم في الريف من المزارع إلى الدولة
- 283 5.6 مسؤولية التعليم الإلزامي في المناطق الريفية تقع على حكومات المقاطعات
- 284

- 286 5.7 لا يمكن وصف المجالس البلدية بالعاجزة
- 287 5.8 الحكومات المحلية والحكومة المركزية تتقاسمان المسؤولية
- 289 5.9 تطبيق المشروع الوطني لنشر التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة
- 291 5.10 يجب وضع حد للأبنية المدرسية غير الآمنة
- 5.11 إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية والثانوية
- 292 في ضوء الظروف المحلية
- 294 5.12 ضمان التعليم الإلزامي لأبناء الأسر الفقيرة
- 296 5.13 لا يمكن تحديث الزراعة إذا لم يكن على قدر من العلم
- 299 5.14 مساعدة المناطق الريفية على تضيق الهوة بين التعليم في الريف والمدينة.
- 300 5.15 استخدام شبكة الإنترنت لنشر التعليم في الريف
- 307 5.16 توحيد التعليم الإلزامي
- 309 5.17 المضي قدماً في توفير التعليم للأقليات العرقية
- 313 5.18 مشكلات التعليم الأساسي في المدن والضواحي
- 313 5.19 خفض الرسوم التي تتيح للطالب اختيار مدرسته
- 316 5.20 إدارة المدارس وضرورة السعي لتحسينها
- 320 5.21 الإسراع في تطوير المدارس الثانوية للراشدين
- 323 5.22 ضبط الرسوم العشوائية في المدارس الابتدائية والثانوية
- 324 5.23 عدم إهمال الأوجه الأخرى للتعليم الإلزامي
- 326 5.24 توفير الرعاية لدور الحضانة
- 330 5.25 توفير التعليم للأطفال المعوقين يستحق اهتمام المجتمع برمته
- 331 5.26 ممارستي لدور «المفتش» في ميدان التعليم
- 335 6 الاهتمام ببناء شخصية الفرد وتحسين نوعية التعليم
- 339 6.1 ما هو المقصود بعبارة «بناء الشخص»؟
- 343 6.2 ما هي مسوغات التركيز على بناء شخصية الفرد؟
- 345 6.3 ما هي مستلزمات بناء شخصية الفرد؟
- 350 6.4 التخلص من أسلوب التعليم الذي يركز فقط على النجاح في الامتحانات
- 351 6.5 تربية الشخصية وتطوير العقل منة الجوانب كلها
- 355 6.6 التطبيق العملي لبرنامج بناء شخصية الفرد وفق الثوابت التي أقرها الشعب.

- 357 تقوية وتحسين التربية الأخلاقية في المدارس
- 6.7 تحديد الأهداف والمتطلبات الأساسية للتربية الأخلاقية
- 357 بالمدارس في العصر الجديد
- 358 6.8 التربية في نظرية دونغ جاووينغ والنقاط الثلاث
- 359 6.9 عدم التخلي عن التقاليد والقيم الصينية
- 361 6.10 الاستفادة من أفضل المنجزات الحضارية للأمم الأخرى
- 6.11 مواكبة العصر، وتحديد أهداف واضحة، وتحسين أثر العصر
- 364 في التربية المعنوية الجامعية
- 367 6.12 التشديد على نشر التربية الوطنية
- 369 6.13 تشجيع العمل الجماعي والتواصل بين المفكرين والأدباء
- 373 6.14 إصلاح المناهج والكتب الدراسية والامتحانات وأنظمة التقويم
- 374 6.15 تخفيف العبء الدراسي في المدارس الابتدائية والثانوية
- 377 6.16 إعادة النظر في الكتب المدرسية ومحتواها لتواكب المناهج
- 381 6.17 إصلاح المناهج دون تباطؤ
- 383 6.18 تحفيز دراسة اللغات الأجنبية
- 386 6.19 ست نقاط مهمة حول تعلم اللغات الأجنبية
- 391 6.20 لا يجوز قطعاً التخلي عن الرموز المستخدمة في كتابة اللغة الصينية
- 6.21 ينبغي الإبقاء على رموز الكلمات الصينية المبسطة، بيد أنه لا ضير من
- 393 تعلم بعض الصيغ القديمة لبعض الرموز.
- 394 6.22 الإسراع في تعميم استخدام «ال بوتونفوا» (اللغة الصينية الموحدة)
- 395 6.23 إصلاح أنظمة التقويم والامتحانات
- 397 العناية بالصحة النفسية والجسدية للتلاميذ
- 397 6.24 التشديد على تطبيق مفهوم «الصحة أولاً»
- 399 6.25 لم يسبق أن أهملت أي مشكلة تمس سلامة تلاميذ المدارس
- 401 التربية في مجال الفن والجماليات (فلسفة الجمال)
- 401 6.26 مسوَّغات إضافة التربية الجمالية
- 404 6.27 الترابط بين الفن والعلم

- 407 6.28 إعادة إحياء تدريس الموسيقى والفنون الجميلة
- 407 وفن الخط في المدارس الابتدائية والثانوية
- 408 6.29 لندع الشباب يتذوقون الأغاني
- 411 6.30 تحول الأغاني الفنية إلى فن المناصرين
- 413 6.31 تدريس مادة الموسيقى في الصين
- 418 6.32 «أغنية لا تنسى» الفيلم الذي أثار ضجة بين طلبة الجامعات
- 420 6.33 تذوق الموسيقى السيمفونية: من أين نبدأ؟ وكيف تكون البداية؟
- 426 جعل المجتمع مكاناً أفضل لصقل الشخصية
- 426 6.34 بناء شخصية الطالب مرهون بوجود مديرين ومدرسين أكفيا
- 427 6.35 اتخاذ إجراءات لإعداد مجموعة من المدرسين المؤهلين تأهيلاً جيداً.
- 427 6.36 توجيه تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية إلى ممارسة أنشطة
- 429 مفيدة خارج إطار المنهاج الدراسي
- 432 6.37 توفير البيئة الملائمة لنشر مبدأ بناء وتربية شخصية الطالب
- 437 7 الماضي قدماً في توسيع قاعدة التعليم المهني وتعليم الكبار
- 441 7.1 على التعليم المهني أن يلبي احتياجات سوق العمل
- 446 7.2 دور مدارس التعليم والتدريب المهني في تعزيز قوى الإنتاج
- 449 7.3 إصدار التشريعات الخاصة بالتعليم المهني
- 451 7.4 ربط التعليم النظامي (العادي) بالتعليم المهني
- 452 7.5 الثانويات المهنية تحتاج إلى إصلاحات جذرية
- 454 7.6 لا يوجد ما يمنع تحويل الجامعات المتوسطة
- 456 7.7 تسريع تطوير التعليم المهني لخريجي الثانويات
- 460 7.8 أولوية تخريج أيد عاملة ماهرة وتقنيين رفيعي المستوى
- 462 7.9 الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير التعليم المهني
- 464 7.10 ضرورة إعداد كوادر من المدرسين المؤهلين في مجال التعليم والتدريب المهني
- 466 7.11 إنشاء مدارس مهنية في القرى والأرياف

- 467 7.12 خمسة إجراءات إصلاحية رئيسة في التعليم المهني
- 472 7.13 دفع التأهيل المستمر لتلبية حاجات الفرد والمجتمع
- 474 7.14 تعليم الكبار يمثل تحولاً من التعليم التقليدي إلى تعليم مدى الحياة
- 477 7.15 إنشاء دورات تدريبية في مجلس الدولة
- 480 7.16 بناء مجتمع عماده العلم

ملاحظات هيئة التحرير

- 483 المدرسة الرسمية والمدرسة التقليدية الخاصة
- 487 ابن الخمسة عشر ربيعاً طالب في كلية الطب
- 488 تبوؤ منصب رئيس التحرير بالوكالة في صحيفة جيا نغسو الجديدة
- 490 حياته حين كان طالباً في جامعة فودان
- 491 الارتباط الدائم بصناعة السيارات
- 492 شغفه بالترجمة واللغات
- 495 طالب علم لايشبع
- 496 شخصية متعددة الأدوار
- 499 التحضير لترشح الصين لاستضافة الألعاب الأولمبية
- 501 العناية باللياقة البدنية والعقلية
- 504 رجل يؤمن بالأفعال قبل الشعارات
- 504 عدم التخلي عن «سيف الإمبرطور»
- 505 اغتنام الفرص في ظروف معينة وفي الوقت الملائم
- 505 رجل يتطلع إلى المستقبل ويكره الجدل الذي يعيق مسيرة التقدم
- 506 رجل منضبط في تنفيذ سياسات الحكومة وحريص على المال العام
- 508 رجل لا يتغاضى عن أي خلل أو تقصير
- 508 رجل صعب المراس ويعالج المشكلات من جذورها
- 511 توفير الفرص لكل طالب يرغب في التعلم

تنويه

- 513 أغنية البراعم
- 515

مقدمة الكتاب

تمكّنت الصين في السنين الأخيرة من تحقيق إنجازات مذهلة. والمجتمع اليوم تجاوز المرحلة التي كانت الدولة فيها لا تؤمّن سوى الاحتياجات الأساسية للشعب، والازدهار الذي تشهده الصين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي أدهش العالم وأثار إعجاب الكثيرين.

ولعل أبرز الإصلاحات كان في قطاع التعليم إذ واصل نموه بسرعة في أثناء السنوات العشر بين عامي 1993 و 2003، بعد أن كان قد توقف في أثناء الثمانينيات وأوائل التسعينيات. والحق يقال، لقد حققنا قفزات نوعية سيذكرها التاريخ، وهناك إنجازان ضخمان في مجال التعليم الأساسي بشقيه: الأول، التعليم الإلزامي مدةً تمتد لتسع سنوات والثاني، محو الأمية. فهناك الآن نظام شامل لتوفير التعليم المهني للفتيان والبالغين. وفي الوقت نفسه شهد التعليم العالي تطوراً سريعاً بفضل الإصلاحات الجذرية، وكذلك التدريس الذي صار التركيز فيه على بناء شخصية الطالب وتسليحه بالعلم والمعرفة. وتجدر الإشارة إلى أننا استعنا بتكنولوجيا المعلومات لتسريع عملية تحديث قطاع التعليم. والواقع أن المعلمين اليوم ينعمون بتعويضات وحوافز مالية أفضل بكثير من ذي قبل، وأصبحت مهنة التعليم تحظى باحترام أكبر من قبل المجتمع. أما التعليم الخاص فقد توسّع بسرعة، وأنشئت مدارس ومعاهد متنوعة.

ومن ناحية أخرى أدى التبادل الثقافي والتعاون العلمي مع بلدان أخرى إلى تحسين وضعنا التنافسي وخاصة بعد الإطار التشريعي الملائم لقطاع التعليم.

لقد استطعنا في أثناء العشر سنوات الماضية حل معظم إن لم نقل جميع المشكلات العويصة وبقي عدد من القضايا العالقة التي باتت الآن قابلة للحل. ومن جهة أخرى فقد ازدادت مخصصات التعليم بنسبة 20% سنوياً بحيث بلغت 548 مليون يوان في عام 2002، وهذا الرقم يعادل خمسة أمثال ما أنفق عام 1993، في حين زادت الأموال المرصودة في الميزانية بنسبة 14% بحيث بلغت 311.4 ألف مليون يوان هذه العشرين، وأصبح التعليم

الإلزامي مطبقاً في جميع أنحاء الصين تقريباً، ومُجِيت الأمية بين اليافعين وكبار السن، وفي الوقت نفسه ارتفع عدد طلاب المدارس الثانوية في الصفوف العليا ارتفاعاً هائلاً، إذ أصبحت مؤسسات التعليم العالي منذ عام 1999 تستقبل سنوياً أعداداً متزايدة من الطلاب، وبحلول عام 2002 أصبح لدينا 16 مليون طالب في مختلف معاهد التعليم العالي، منهم 4.03 مليون في الكليات الجامعية أو الجامعات. ووفقاً لإحصائيات اليونسكو فإن انتشار التعليم في الصين يُعدُّ الأوسع في العالم. وإجمالاً نستطيع القول: إن السنوات العشر التي قضيناها في الإصلاح والتطوير قد أوجدت واقعاً جديداً ينعكس على قطاع التعليم في الصين.

إن النجاح الذي تحقق في ميدان التعليم يعود بالدرجة الأولى إلى الرؤية الصحيحة لقيادة الحزب الشيوعي الصيني ولعدد من القرارات المهمة التي اتخذها. وتتمثل هذه القرارات في:

- 1- التشديد على الأولوية الإستراتيجية للتعليم والدور النهضوي لنشر العلم والتعليم.
 - 2- وضع التشريعات المناسبة.
 - 3- زيادة الدعم الحالي وإحداث تغييرات في البنية الأساسية لقطاع التعليم.
 - 4- وضع التعليم الإلزامي والقضاء على الأمية على رأس أولويات الحكومة ونشر التعليم في الأرياف.
 - 5- زيادة عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي وأخيراً تدريب وتأهيل المزيد من المعلمين وجعل التعليم أحد أدوات بناء الشخصية وقد كان لجميع هذه التوجيهات أثرها في عملية إصلاح تنمية قطاع التعليم.
- والسؤال الآن هو: كيف جرى اتخاذ هذه القرارات؟ وكيف وضعت في حيز التنفيذ؟ إن مثل هذه الأسئلة يثير اهتمام العاملين في الميدان التربوي وغيرهم.
- يشرح كتاب (التعليم لـ 1.3 مليار نسمة) كيف اتخذت تلك القرارات المهمة، وكيف واجه المؤلف التحديات التي اعترضت طريقه، وآراءه حول الكثير من القضايا المهمة التي تمس قطاع التعليم في الصين.

1

تکلیفی بـ "إدارة دفّة"
التعليم الوطني

تبنّت الصين في عام 1978، نظرية الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، ووضعت التنمية الاقتصادية على رأس أولوياتها. ومنذ اليوم الأول كان قطاع التربية والتعليم أحد أركان عملية التطوير والتحديث، وقد تكلفت جهودنا بالنجاح في هذا الميدان.

وجدت الصين في بداية التسعينيات نفسها في عالم يتغيّر بسرعة، لا سيما في المجالات العلمية والتكنولوجية، وأصبح التنافس على أشده في ظل ما بات يعرف بـ «اقتصاد المعرفة» وهنا في الصين كان (اقتصاد السوق الاشتراكي) ينمو ويزدهر، ويزداد الطلب على الخبراء والمختصين في مختلف المجالات. لكن قطاع التعليم بقي يواجه تحديات، ويعاني مشكلات قديمة تفاقمت إلى حد أن هذا القطاع لم يعد ينسجم مع الاشتراكية بمفهومها الصيني. كان العائق الأكبر يتمثل في عدم ضمان التمويل الكافي لهذا القطاع. كان المعلمون يتقاضون رواتب متدنية وكثيراً ما كانوا يقبضونها متأخرة. أما أوضاعهم المعيشية فكانت مزرية لعدم توفر المساكن ومشكلات أخرى وكلها تتطلب حلولاً سريعة لا تحتل التأجيل.

في عام 1992، أعلن رئيس الحكومة جيانغ زيمين أنه: «ينبغي أن تكون الأولوية الإستراتيجية لقطاع التعليم. علينا أن نسعى للنهوض بالأمة على المستوى الثقافي والفكري والعلمي وهذا التوجه يمثل حجر الأساس لسياستنا الرامية إلى تحديث الصين». وانطلاقاً من هذه الرؤية وُضع برنامج وطني للإصلاح والتنمية، وكذلك قانون المعلمين لعام 1993، وقانون التعليم لعام 1995. وقد أعلن الرئيس في المؤتمر الوطني للعلوم والتكنولوجيا عام (1995) عن إستراتيجية الدولة للنهوض بالأمة في ميدان التعليم والعلوم الطبيعية. والواقع أن هذه القرارات المهمة كانت الوسيلة التي مهدت الطريق لمعالجة المشكلات التي يواجهها قطاع التعليم، ومكّنتنا من ثم من إجراء الإصلاح والتغيير المطلوبين.

1.1 تولي مهمة التربية الوطنية والتعليم

المحاور:

تم تعيينك في عام 1993 ، نائباً لرئيس مجلس الدولة ومسؤولاً عن ملف التعليم، ولكن الذي نعرفه عنك هو أنك عملت أربعين سنة من حياتك المهنية في ميدان الاقتصاد، ما هي الهواجس أو الأفكار التي راودتك في أثناء تلك السنوات؟

لي لانكينغ:

في عام 1993، وبعد توزيع المهام على قيادة مجلس الدولة طلب مني رئيس الحكومة «لي بينغ» تولي مسؤولية التعليم بالإضافة إلى الاقتصاد. وأذكر أنني أصبت بالدهشة والحرع. لقد أصبت بالدهشة؛ لأنني لم أكن أمتلك أي خبرة في مجال التعليم، وشعرت بالحرع لأنني لم أكن مهياً لتولي هذه المسؤولية الكبيرة في هذا المجال الحيوي. وكنت قد سمعت عن القضايا الشائكة والصعوبات التي يواجهها العاملون في قطاع التعليم. أضف إلى ذلك أن كل فرد في الشارع يعد نفسه خبيراً في شؤون التعليم وكثيراً ما ينتقد بشدة كل ما نقوم به، وهناك من يقول: إن قضيتي التعليم والمشروعات التي تديرها الدولة هما أكثر القضايا المعقدة التي تواجهها الدولة. وكان هناك الكثير من المؤيدين لهذا الرأي ولهذا السبب ترددت في قبول المهمة، لكن رئيس الحكومة أصرّ على تكليفي لعدم وجود بديل. عندئذٍ كتبت إليه قائلاً: «إذا كان الأمر كذلك فسأبذل كل ما أستطيع للقيام بالمهمة على الرغم من أنني أدرك الصعوبات الجمة التي سأواجهها والتي ستطلب جهوداً كبيرة لتخطيها» كان هذا موقفي في ذاك الوقت. بيد أنني في النهاية قبلت القيام بالمهمة ولم أدع المخاوف والصعوبات المرتقبة تثبط عزيمتي.

من تقاليد الصين العريقة احترام العلم والمعلمين، وهذا التقليد القديم يعود إلى العصر الذي عاش فيه كونفيوشس وهو المربي الكبير الذي عاش منذ 2500 عام، والذي أطلق عليه فيما بعد لقب «المعلم والحكيم الكبير».

كنت في صغري أدرس في مدرسة ابتدائية حديثة، وكنت أقضي عطلتي الشتاء والصيف في مدرسة تقليدية لدراسة روائع كونفوشيوس، وأذكر أنني كنت دوماً أنحني باحترام أمام اللوحة الجدارية التي تمجد ذكرى كونفوشيوس، ويحضرني في هذا السياق مقولة لمفكر آخر عاش في تلك الحقبة وهو غوان جونغ الذي قال: «في العام الأول لا شيء أهم من رعاية غرسة، وعلى امتداد عشر سنوات لا شيء أهم من رعاية هذه الغرسة إلى أن تصبح شجرة، لكن تربية الأجيال ورعايتها لا يتوقف طوال الحياة» إن تقدير العلم والمعلم محفور في أذهان الجيل الذي أنتمي إليه.

لا أخفيكم بأنني لست خبيراً في شؤون التعليم ولكنني في واقع الأمر أولي التعليم أهمية كبيرة. صحيح بأنني لم أكن يوماً مديراً أو إدارياً في هذا الميدان، إلا أن تجربتي الطويلة في حقول واختصاصات أخرى أثبتت لي أن المرء يستطيع إنجاز شيء حتى ولم يكن العاملون يمتلكون القدرة والكفاءة اللازمة.

لقد عملت سنوات طويلة في الميدان الاقتصادي، واسمحوا لي أن أطلعكم على تجربتي في هذا المجال. بعد تخرجي في جامعة فودان 1952، قصدت مدينة تشانغ تشن، حيث شاركت في إعداد خطة لإنشاء أول مصنع للسيارات وهو المشروع الأول من نوعه في الصين، بل على الرغم من من ذلك فقد تمكنا في أثناء بضع سنوات من بناء منشأة صناعية حديثة، وقد أنجز هذا المشروع بين عامي 1953 و 1956. والحق يقال، إننا بدأنا من «الصفر». وهناك عوامل عدة أسهمت في نجاح المشروع ومن جملتها مشاركة الحكومة على نحو مباشر وكذلك جهود المسؤولين والمواطنين وعزمهم على بناء صين جديدة. وأخيراً المساعدة التي قدمها لنا الاتحاد السوفييتي. ولكن العامل الأهم في نظري كان السياسة الصائبة التي انتهجتها الحكومة حيال العلماء والمختصين والجهود التي بذلها قادة المشروع لتدريب العاملين والفنيين واستثمار قدراتهم.

قامت الحكومة المركزية بالتحضير للمشروع باستدعاء أعداد كبيرة من الإداريين والمهندسين المشهود بكفائتهم بمن في ذلك المختصون العائدون من الخارج وبعض خريجي الجامعات من خيرة المواهب الشابة، وقد واكب عملية البناء تدريب وإعداد العمال

والإداريين، وجئنا لهذا الغرض أفراداً من مختلف دوائر الدولة وشجعنا المسرّحين من الجيش على الانضمام إلى المشروع لتنمية مهاراتهم وخبراتهم، أما العمال الجدد فقد جرى تدريبهم على نحوٍ مدروس يؤهلهم للقيام بالمهام المطلوبة. وأخيراً وليس آخراً، لقد أوفدنا 500 إداري وفني للدراسة في الاتحاد السوفييتي.

ولسد النقص في عدد المدرسين استعنا بخبراء سوفييتين للإشراف على العاملين، كما شجعنا أولئك الذين درسوا في الخارج على إلقاء محاضرات لرفع مستوى العاملين في المشروع؛ وانطلاقاً من قناعتنا أن من يمتلك الخبرة والعلم يجب أن يعلم من دونه علماً وخبرة. والحق يقال، إن الجميع عمل بجهد لتشييد المصنع، فقد كان العاملون يقضون معظم أوقات فراغهم في المدرسة، وهكذا تحول المجمع الصناعي إلى مدرسة لإنتاج السيارات وتدريب الفنيين في آن واحد. وهذا ما ضمن إنجاز المشروع في الموعد المحدد ومكّنا من إرسال العديد من مديري الإنتاج والمهندسين المديرين إلى مناطق صناعية أخرى للاستفادة من المهارات التي اكتسبوها.

وهنا لا بد من التنويه عن الضرر الذي أحاق بالمسيرة التنموية بعد بضع سنوات عندما انعرفت سياسة الدولة عن مسارها الصحيح، وكان لذلك عواقب وخيمة على قطاع التعليم.

عندما شرعنا في بداية السبعينيات في إنشاء المصنع الثاني للسيارات إبان الثورة الثقافية (1966 - 1976)، كانت المدارس لا تزال مغلقة؛ مما أوجد أزمة تجوّزت بالاستعانة بالكفاءات الفنية العاملة في مصنع السيارات الأول، لقد وحشدنا أكبر عدد ممكن من خريجي الكليات والجامعات، كما أنشأنا لهذا الغرض كلية لتأهيل العمال بالتعاون مع عدد من مؤسسات التعليم العالي في مقاطعة ووهان، وعينت أحد خريجي جامعة «تسنغ هوا» مديراً لهذه الكلية الذي أصبح فيما بعد كبير المهندسين في المصنع الجديد الذي أنشئ في تلك الظروف الصعبة.

وفي أواخر السبعينيات شاركت في مباحثات مع جهات ألمانية لاستيراد تكنولوجيا صناعة السيارات، وقد أخبرني المسؤولون في شركة مرسيدس بنز أنهم استطاعوا إعادة بناء مصانعهم في أثناء عدة سنوات بعد أن دمّرتها القنابل في الحرب العالمية الثانية. ويعود

الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى عودة مستخدمي الشركة السابقين، وهؤلاء أسهموا في إعادة بناء وتشغيل المصانع، ولقد علمتني حياتي المهنية درساً لن أنساه وهو أن إنجاز أي مشروع يعتمد كلياً على كفاءة العاملين والقائمين على تنفيذه، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فلا قيمة للتخطيط مهما كان جيداً. وهنا يحضرني مثل صيني قديم: «يمكن لراهب سيئ أن يشوه معاني الكتب المقدسة» إن حكومتنا اليوم تنتهج سياسة حكيمة مبنية على مبادئ سليمة ولكن تطبيق هذه السياسات والخطط سيكون أمراً صعباً، وقد تكون له عواقب سلبية إذا كان العاملون في الميدان غير مؤهلين ومدربين التدريب الكافي، وهذا لا يتحقق إلا بالنهوض بقطاع التعليم. هذا أمر لا جدال فيه بالنسبة لي، ولهذا السبب قررت تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقي بكل ما أوتيت من قوة واضعاً نصب عيني تأدية المهمة التي كلفني بها الشعب.

1.2 إدارة دفة التعليم: العودة إلى الأسس

المحاور:

كيف شرعت في عملك بوصفتك نائب رئيس حكومة مسؤول عن قطاع التعليم؟

لي لا تكينغ:

بطبيعة الحال إن أول ما يبدأ به المرء هو الدراسة والبحث، وأذكر أنني في أثناء الأشهر الأولى من عملي هذا عقدت أكثر من 120 اجتماعاً، وزرت المعاهد والمدارس لأتعرّف على النواقص بغية الوصول إلى طريقة تنهض بالتعليم، وكنت سمعت عن المشكلات التي تعانيها المناطق الجبلية في إقليم (يونان) الواقع جنوب غرب الصين، فوددتُ زيارتها لأقف بنفسي على الواقع هناك.

حاول حاكم الإقليم (هي تربكيانغ) وآخرون إقناعي بالعدول عن الزيارة لوعورة الطرقات وصعوبة التنقل؛ فأصررت على الذهاب، ولو اضطررت للسير على قدمي أو الركوب على دراجة. فوافقوا أخيراً، وذهبنا إلى مدرسة (مينخوان) الابتدائية في مقاطعة (جينغ هونغ)، وهي مدرسة داخلية تقع في وسط باحة.



رعاية اجتماع لطلاب ومعلمي المدرسة الابتدائية الداخلية في (مينخوان)، إقليم (يونان)، حول تطوير التعليم في المناطق التي تسكنها الأقليات العرقية، 6 كانون أول/ديسمبر، 1993.

غير أن الأوضاع كانت مزرية ولا سيّما مهاجع الطلاب وسكن المعلمين، حيث كانت الأسقف ترشح بمياه الأمطار، مما دفعني إلى سؤال مدير المدرسة عن كلفة الترميم فأجاب: «تُقدَّر بنحو 450000 يوان». عندئذ التفتُ إلى من كان يرافقني من مسؤولي وزارة التعليم العاملين في المنطقة وقلت لهم: «لا يجوز أن نتجاهل المشاهد التي رأيناها اليوم فليقدم كل منكم 150000 يوان حتى نتمكن من تحسين أوضاع هذه المدرسة». وكم أشفقت على حال المعلمين في هذه المدرسة الذين كانوا يقومون بمهمتهم على أكمل وجه بالرغم من هذه الظروف الصعبة وقلت لهم: «سوف تحظى مهنة التعليم بالاهتمام والتقدير الذي تستحقه، مثلها مثل التنمية الاقتصادية». تلك كانت تجربتي الأولى بعد تسلّمي ملف التعليم وقد تركت في نفسي انطباعاً عميقاً. وبعد سلسلة من الجلسات البحثية والاجتماعات والزيارات الميدانية بدأت أستوعب على نحوٍ أعمق التحديات العملية والنظرية التي تواجه التعليم، وكان ذلك عندما أطلقت الحكومة المركزية «برنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين» وقد درست هذا البرنامج دراسة متأنية، وكان بمجملة وثيقة ممتازة مفادها: «أن التعليم هو حجر الزاوية لأي خطة طموحة طويلة الأمد» مما سهل مهمتي الشاقة بلا شك.

حين استأنف (دينغ كسيونغ) عمله (بعد الثورة الثقافية) شرع في وضع الأمور في نصابها، وقدّم بذلك خدمة جليلة لإعادة ترميم وتطوير التعليم، وقد انتقيت من أعماله زهاء 70 فقرة ذات صلة بالتعليم، وقمت بترتيبها وطبعتها في كراسٍ درسته بعناية ليساعدني في عملي وتأثرت بقوله: «إني على استعداد تام لدعم وتوجيه أولئك الذين يعملون في ميدان العلوم والتكنولوجيا والتعليم» وقد تمثلت بهذا القول عندما أخذت على عاتقي مهمة «إدارة دفعة التعليم».

1.3 القضايا الثلاث، أجور المعلمين والإسكان والإنفاق على التعليم.

المحاور:

بعد المدة التي قضيتها في تقصي الحقائق ما هي أكثر المشكلات إلحاحاً في نظرك؟

لي لانكينغ:

لقد كشفت الغطاء عن مشكلات عدّة بحاجة إلى حلول عاجلة وأهمها: أجور المعلمين وسكنهم وتمويل التعليم. وهي مشكلات مرتبطة ببعضها، وتتصل على نحو مباشر أو غير مباشر بمستوى معيشة وعمل المعلم. ولعل أكثر المشكلات إلحاحاً حينها كان عدم استقرار مهنة التعليم، من حيث ارتباط المعلم بمهنته وتعلّقه بها؛ لأن الرواتب كانت متدنية أكثر من أي مهنة أخرى. وفوق كل ذلك كان الجميع يشكو أزمة السكن. لذا أقول: إذا أردنا النهوض بمهنة التعليم وجعلها مهنة مرغوبة فلا بد من حل هذه المشكلات. أذكر أنه وفي إحدى زياراتي إلى الجامعة المركزية المتعددة الجنسيات طلبتُ مشاهدة القسم الأسوأ من السكن الجامعي فنصحتني رئيس الجامعة بعدم الذهاب؛ لأن الطريق وعرة ومليئة بحفر مياه، لكنني أصبرت. وما رأيته كان مجموعة من المنازل المؤقتة المسقوفة بطبقة ورقية من القطران ومرتكزة على الآجر، وغير مزودة بمرافق الصرف الصحي وقنوات الصرف، والأرض ممتلئة بالحفر التي تحولت إلى برك مياه. ست وستون عائلة كانت تعيش في هذه البيوت من عمال ومحاضرين وحتى أساتذة جامعيين، وقد أخبرنا أحد المسؤولين أن تلك العائلات تُعدّ محظوظة لحصولها على هذه المنازل؛ وذلك بسبب أزمة السكن. وقد أثار

هذا المشهد البائس امتعاضي وغضبي مما دفعني قوّر وصولي إلى مكتبي إلى الاتصال بالجهات المعنية كي يجدوا بدائل أخرى لإسكان هذه العائلات الست والستين، «خلاصة القول: إن عدم توافر السكن الملائم لأعضاء الهيئات التدريسية بات يهدد استقرار مهنة التعليم برمتها، لذلك لا مفر من ضمان استقرار مهنة التعليم إذا أردنا أن يعيش المعلم حياة كريمة وأن يكرّس نفسه للتدريس». ولذلك شرعت بمعالجة هذه المشكلات الأساسية.

1.4 إقناع المسؤولين بزيادة الإنفاق على التعليم، وتوعية العاملين حول ضرورة الإصلاح.

المحاور:

كيف تمكّنتم من حلّ هذه المشكلات المعقّدة ودفع عجلة التعليم بسرعة أكبر؟

لي لانيكنغ:

كان على الحكومة أن تتفهّم الأهمية الإستراتيجية للتعليم وتعطيه الأولوية التي يستحقها وإذا تعاملنا مع المشكلة بسطحية فإن طموحاتنا في مجال التعليم ستبقى وهماً، «لا تتوقع أن يعدو حصانك بسرعة دون أن تقدم له العلف» بطبيعة الحال على الحكومة زيادة الإنفاق على التعليم، وعلى كلّ جوانبه، ونحن عندما نتحدث عن إستراتيجية التعليم فإننا نقصد بهذه العبارة زيادة المخصصات المالية والإسراع في تطوير المدارس والمعاهد والبنية التحتية وضمان حقوق المعلمين. والأمر الآخر هو ضرورة أن يتزامن الإنفاق مع عملية الإصلاح. وهنا أعتقد أن هذه العملية تبدأ من القاعدة أي شريحة المعلمين والمشرفين، فهّم الأساس في نشر مبدأ الإصلاح، ومن الطبيعي أن يتوقع المعلمون ومديرو المدارس أن تزيد الدولة حجم الإنفاق على التعليم. غير أن ذلك في حد ذاته لا يكفي إذا لم يقترن بإصلاحات جذرية ومبتكرة. ولدينا أمثلة عديدة عن مدارس ازدهرت بفضل إجراء بعض الإصلاحات والاستثمارات دون الحاجة إلى استبدال أي من المعلمين فيها، وأستطيع القول: إن المبدأ الأساسي الذي اعتمدته دوماً يتلخص في: «إقناع المسؤولين بزيادة الإنفاق على التعليم».

عند اختتام أعمال المؤتمر الوطني للتعليم المنعقد في 14 حزيران / يونيو 1994، طلبت من الدوائر المعنية في مجلس الدولة والحكومات المحلية أن يبذلوا كل طاقاتهم لتطبيق مبادئ رئيس الحكومة (لي بينغ) في المؤتمر ابتداءً من زيادة الإنفاق على التعليم وحث الأقاليم المستقلة ذاتياً وتلك الخاضعة للحكومة المركزية على تطبيق أهداف حكوماتهم المحلية جنباً إلى جنب مع زيادة الإنفاق، فنحن نسعى لتطوير اقتصاد متخلف لـ 1.3 مليار إنسان وإدارة أضخم نظام تعليمي في العالم.

وكي ندفع عملية التعليم بكفاءة عالية لا بد من تعميق عملية إصلاح التعليم كي ندلل العقبات الكبيرة التي تواجهنا في عملنا هذا. وإضافة إلى ذلك فإن الإصلاح يؤدي إلى مردود اقتصادي جيدة، ثم إنني أؤمن بالحقيقة القائلة: «إن الإصلاح في هذا المجال يحقق عائدات جيدة، في الميادين كافة». ومن هنا فإن الإصلاح والانفتاح هما السياسة الأساسية للصين، واني أعد نفسي محظوظاً وأني قد وُلدتُ مخلصاً؛ لكوني شاركت في هذا المشروع الضخم منذ أن قام (دينغ كسيوينغ) بوضع الخطوط العريضة لإعادة إحياء اقتصادنا.

1.5 الإصلاح الكلمة التي أصبحت هاجسي الدائم.

المحاور:

ما يلتفت الانتباه أنك سميت نفسك مصلحاً بالولادة! هل لك أن تطلعنا على بعض تجاربك؟ وهل يعني هذا أنك تؤمن بجدوى إصلاح التعليم؟

لي لانكينغ:

نعم، لقد شاركت في عملية الإصلاح منذ اليوم الأول. ففي عام 1978 قررت السلطات المركزية إنشاء مصنع للمركبات الثقيلة بتقنيات أجنبية، مما أثار اهتماماً كبيراً لدى شركات السيارات العالمية، وأذكر هنا ما قاله لي (توماس. أ. مورفي) مدير شركة (جنرال موتورز) متسائلاً: لماذا أنتم الصينيون تتحدثون عن استيراد التقنيات فقط دون أن تفكروا بمشروعات مشتركة joint venture، وكنت أعرف كلمتين بالإنكليزية مما قاله: joint أي

المشاركة مع أحدهم في صنع شيء ما، وventure التي تعني المجازفة، لكنني لم أفهم معنى الجملة مُركبة. ولكي يشرح مورفي معنى هذه العبارة أخرج محفظة نقوده من جيبه وطلب مني إخراج محفظتي؛ ثم أمسكهما بيد واحدة قائلاً: «الجيب واحد أي أننا شركاء الآن في تحمل الأرباح والخسائر».

وطلب من الخبراء تقديم إيضاحات لمسؤولينا حول هذا الموضوع، غير أنه وبعد أن تم الحصول على موافقة القيادة العليا في مجلس الدولة الصينية على مبدأ تنفيذ مشروعات مشتركة مع الشركة الأمريكية المذكورة لم توافق شركة (جنرال موتورز) على مشاركتنا. ومع ذلك فقد كنا مهتمين للأميركيين كونهم صَدّروا لنا مفهوم «joint venture» شركة التضامن.



المؤلف يتفحص سيارة جديدة في أثناء المحادثات مع شركة جنرال موتورز حول مشروع مشترك مع الشركة المذكورة في الولايات المتحدة الأمريكية، 1979.

وقد ساعدنا ذلك في وضع قانون إحداث شركات التضامن والاستثمار الأجنبي، وخرجت إلى النور مجموعة شركات وهي: شركة بنجين لخدمات الطيران المدني، شركة Schindler للمصاعد، شركة نبيذ Dynasty وشركة شامبو Wella وشركة Volkswagen. كانت تلك بدأي حقبة «تنفيذ المشروعات المشتركة» في الصين.

وفي أواخر عام 1979 تأسست الهيئة الإدارية للاستثمار الأجنبي تحت إدارة (غومو) و(جيانغ زغين) نائب المدير والسكرتير العام، حيث إن (دينغ كسيوينغ) كان ينصح بفتح المجال للقطاع الخاص، فقد ترأس (جيانغ زغين) بعثة إلى الخارج لتقصي الحقائق. وعاد بخطط وسياسات تمخّض عنها بناء مصنع (شينزين) وإنشاء مناطق ثلاث للتجارة الحرة، وقد أدت هذه المنجزات دوراً محورياً في سير جهود الإصلاح قديماً. انتقلت إلى الهيئة الإدارية للاستثمار الأجنبي بعد مدة قصيرة من تأسيسها وبقيت مدة طويلة مسؤولاً عن شؤون البنك الدولي والقروض الخارجية.

لم يكن للصين ديون داخلية أو خارجية وهذا أمر طالما افتخرت به الصين، ولم يكن لها أي صلة بالبنك الدولي أو أي مؤسسات دولية للتمويل والتنمية، في حين استفادت عدة بلدان نامية مثل الهند وباكستان من قروض من دون فوائد من مصادر تمويل دولية، أدت دوراً فاعلاً في تنمية اقتصاد هذين البلدين. وبعد دراسات وأبحاث دقيقة اتخذت الحكومة المركزية قراراً حاسماً بالتفاوض مع البنك الدولي، بإقامة علاقات رسمية في مجال التعاون المالي مع عدد من الحكومات الأجنبية، وقد وقّعنا أول معاهدة قروض من دون فائدة مع البنك الدولي لتمويل التعليم والزراعة، وأول اتفاقية منح قروض ميسرة كانت مع الوكالة اليابانية للتمويل والتعاون الاقتصادي الخارجي، لدعم البناء والتنمية. كما أنني ذهبت بنفسني إلى إيطاليا برفقة (زهورونغي) حيث وقّعنا أول معاهدة ثنائية للحصول على قروض ممتازة. إن هذه القروض فعلاً، قدّمتَ حلاً دوراً إيجابياً في تنمية التعليم وتطوير مشروعات النقل والتكنولوجيا في الصين.

في أوائل عام 1982 أنشأ مجلس الدولة، وزارة خاصة تعنى بالعلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية حيث شغلت منصب مدير لإدارة الاستثمارات الأجنبية فيها. كانت منطقة المشروعات الحرة الخاصة في (شينزين) في بادئ عهدا، وقد أثبتت جدواها

بفضل (دينغ كسيوينغ) وبعد نظره، علماً أن الكثيرين كانوا ضد هذا التوجه ومنهم من اعتبر أن هذه الإجراءات لا تخدم سوى المصالح الرأسمالية، لكن هذا الزعم لا يعكس أبداً طبيعة ما كنا نقوم به.

في أوائل عام 1983 قمت بزيارة منطقة (شينزين) للمشروعات المشتركة، وعقدت عدة اجتماعات لأعرف ماذا يحصل هناك، ووجدت أن العاملين قد قاموا بجهود جبارة لتجاوز المعوقات البشرية وتغلبوا على صعوبات لا تصدق، كما أنهم استفادوا من الاستثمار الأجنبي بصورة فاعلة. كل ذلك في سبيل التنمية والبناء، وكان لهم شأن في نشر الوعي وثقافة الاشتراكية في الوقت نفسه وتسريع مشروعات البناء التي تسير ببطء، وكذلك المشروعات غير المكتملة التي تسبب منظراً معيباً على امتداد الصين. وقد شعرت حينها أن العاملين في المناطق الاقتصادية الحرة يمارسون عملهم بحماس لا يقل ألبتة عن حماس القائمين على تنفيذ الـ 156 مشروعاً لتحويل الصين إلى دولة صناعية حديثة. كان كل ما رأيته يتلج القلب، مما دفعني إلى رفع تقريري إلى السلطات العليا في الليلة نفسها فأوفدوا فريقاً من مكتب التخطيط المركزي إلى (شينزين) كي يروا عن كثب الواقع هناك، وقاموا بجمع المزيد من المعلومات والوقائع التي تبرر إنشاء مزيد من مناطق الاقتصاد والتجارة الحرة.

في أوائل عام 1983، عُينت نائباً لمدير ناحية (تيان جين) وفي شهر نيسان من عام 1984 قرر مجلس الدولة توسيع 14 مدينة ساحلية من بينها (تيان جين) وتحت إدارة مدير الناحية قمت بإنشاء المنطقة التكنولوجية والاقتصادية في (تيان جين)، وكان من جملة مهامني تحسين وضع إدارة المرفأ، وقد أدت هذه الخطوة إلى حل عدة مشكلات خطيرة. تتعلق بشحن وتخزين البضائع، مما أدى إلى تحديث ميناء تيان جين، وكان ذلك بداية دفع عملية تحديث شملت الموانئ الصينية برمتها.

مع نهاية عام 1986، عدتُ إلى وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية بصفتي نائباً للوزير مكلفاً بإصلاح إدارة التجارة الخارجية. في ذلك الوقت كانت الوزارة تدير 14 مؤسسة تجارية خارجية تحتكر عمليات الاستيراد والتصدير، وقد أدى هذا الاحتكار إلى قتل

المبادرات الفردية وإعاقبة تنمية التجارة الخارجية؛ لهذا قررنا فك ارتباط هذه المؤسسات بالوزارة وفروعها، وبالتدريج ألغينا مركزية السلطة، بحيث تفرغت الوزارة لتنمية التجارة الخارجية، ومن ثم جعلنا الإدارات المالية لهذه المؤسسات تخضع لوزارة المال.

وقد خطر لنا في ذلك الوقت أن نستفيد من مؤسسات البحث العلمي في تشييط التجارة الخارجية خاصة وأن العاملين في هذه المؤسسات أو جُلُهم كانوا ممن عاشوا مدة في بلاد أجنبية وأتقنوا لغتها؛ لذلك قدمت اقتراحاً بهذا الشأن إلى الهيئة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا يتضمن منح مئة مؤسسة أبحاث علمية ترخيصاً بممارسة التجارة الخارجية، وقد حظيت هذه المبادرة بدعم كبير من الوزير (سونغ جيان)، وأقر الاقتراح في اجتماع تحضيرى عقد لهذا الغرض.

بيد أن بعض القياديين في مؤسسات التجارة الخارجية أبدوا شكوكهم في جدوى مثل هذه الإجراءات الإصلاحية لكن الحقائق لم تؤيد شكوكهم. فهذه التغييرات أزالَت القيود التي كانت تكبل التجارة الخارجية، وشجعت المبادرات الفردية على نطاق واسع، كما حررت القوى المنتجة، ومكنت الشركات الوطنية التي كانت تخضع لوزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية من النمو والازدهار.

لقد ثبت لي بالتجربة والممارسة أن عملية الإصلاح ضرورة حتمية لا مفر منها، فمن دون الإصلاح لا يمكن الانفتاح والتنمية، ولن يتحقق الاستقرار المنشود، وما كنا نعرف ماذا سنفعل اليوم. ومن جهة أخرى كان التخطيط للمستقبل أمراً شاقاً محفوفاً بالمخاطر، إذ إن عملية الإصلاح تتطلب محاربة الأفكار السائدة المتخلفة في أنظمة الإدارة، وكذلك التوفيق بين المتناقضات والطروحات، أو الحلول الآنية والحلول المطلوبة على المدى البعيد. ولذلك كان الإصلاح هو السبيل الوحيد الممكن. بالطبع كان لا بد لعمليات الإصلاح أن تحقق التوازن بين الإصلاح من جهة والتنمية والاستقرار من جهة أخرى. لقد خدّمت أكثر من عشرين عاماً وحملت على عاتقي مهمة الإصلاح وعملت جاهداً لأجل صينٍ منفتحة، وقد أصبح ذلك شغلي الشاغل في حياتي المهنية، فقد عدت الإصلاح المحرك الأساسي للنهوض بالتعليم وبذلت كل ما أستطيع لتذليل العقبات التي تعيق عملية الإصلاح.

1.6 إعادة إحياء الأمة عبر العلم والتعليم

المحاور:

ماذا فعلت كي تجعل التعليم أولوية إستراتيجية، وكيف طبقت خطة إحياء الأمة عبر العلم والتعليم؟

لي لانكينغ:

بداية، يجب على المسؤولين ومن خلفهم جميع أبناء الشعب أن يؤمنوا بأهمية التعليم ليستطيعوا قبول إستراتيجية إنعاش الأمة عبر العلم والتعليم، وهكذا فقد أصدرت السلطات المركزية في عام 1993، برنامج إصلاح وتطوير التعليم، وعُقد في عام 1994، المؤتمر الوطني الثاني للتعليم وتبنت الحكومة المركزية المواد المتعلقة بتطبيق برنامج إصلاح وتطوير التعليم، من ثم أعلنت إستراتيجية النهوض بالبلاد في المؤتمر الوطني للعلوم والتكنولوجيا، وفي أثناء المؤتمر الوطني للتعليم عقدت جلسات لدراسة أهم طروحات (دينغ كسيونينغ) حول هذا الموضوع. وكان يرى أن من يهمل أمر التعليم هو شخص قصير النظر وغير مؤهل لإدارة عملية التحديث «يجب أن نعمل بكل الوسائل لدفع عملية التعليم، حتى وإن كانت العجلة تسير ببطء هنا أو هناك». «ومهما كنا فقراء فعلىنا منح الأولوية للتعليم». وفي خطابه المهم في أثناء المؤتمر قال (دينغ كسيونينغ): «إن مفاتيح التطور الاقتصادي تعتمد إلى حد بعيد على تقدم العلم والتكنولوجيا، وعلى كفاءات بشرية متعلمة وعلى إدراك الجميع أهمية التعلم في رفع المستويات الثقافية والعلمية والمعنوية لجميع أبناء الشعب»

كان أهم ما توجهت به إلى المشاركين هو الابتعاد عن التنظير والبدء فوراً في تطبيق أفكار المؤتمر. وعلى صعيد آخر فإن للصحافة دوراً مهماً في تفعيل القرارات المتخذة؛ لذلك وبعد أن سُنَّ قانون التعليم في عام 1995، وجهت رسائل خطية إلى المسؤولين في الأقاليم والمقاطعات الكبرى والبلديات التي تعمل مباشرة تحت إشراف الحكومة المركزية ضممتها اقتراحي بأن يقوم كل فرد منهم بكتابة مقالة تُعبر عن رأيه بقانون التعليم لنشرها في صحفهم المحلية. كما أنني طلبت منهم أن يبحثوا مرؤوسيههم من المسؤولين في المدن والمناطق الرئيسية على اتخاذ مايلزم من إجراءات في مجال التعليم. لقد كُتبت تسعاً وعشرين مقالة،

ونُشرت فيما بعد في كتاب يحمل عنوان: (المبادئ الأساسية للنهضة الوطنية)، وقد وُزِعَ في كلّ الصين، وقد كتبت مقدمة هذا الكتاب، ثم بناءً على طلبها قامت وكالة الأنباء الوطنية، والتلفاز الرسمي الصيني بإجراء مقابلات مع المحرّرين.

كان لبرنامج الصين النهضوي عبر العلم والتعليم ثقلًا إستراتيجيًا لمستقبل وطننا، لا سيّما بعد اتساع وتزايد عدد المناطق المستفيدة من البرنامج، وهكذا بدأت الأمور تتحرك بصورة أسرع. في أوائل عام 1990، بدأ إقليم (غوانغ دونغ) بتطبيق الإجراءات الإصلاحية التي هي أساس توجهات (دينغ كسيونبى) وهذه هي الخطوة أولى للحاق بـ (نمور آسيا الأربعة)، وقد اقترحت حينها على حاكم الإقليم أن يهتم بداية بأمر التعليم ويتعامل مع الموضوع بمهنية، فكان عليه أن يحصى عدد المدارس في الإقليم من ابتدائية وثانوية، وعدد الخريجين من حملة الماجستير والدكتوراه، وذلك لتأمين فريق من الأشخاص المؤهلين يستطيع تكرار تجربة (نمور آسيا الأربعة) ومجاراتها، بل منافستها كمّاً ونوعاً ونتيجة للجهود الجبارة التي بذلها إقليم (غوانغ دونغ) انطلقت مسيرة تطوير وتحديث غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد المحلي والآن أخذت مدينتي شنغهاي وجيجانغ تحذوان حذو (غوانغ دونغ) وتحققت نتائج جيدة حتى الآن.

1.7 وضع تشريع خاص بالتعليم

المحاور:

لطالما أكّدتُ على دور التشريع في حقل التعليم، وقمتُ بوضع مجموعة من الأنظمة والتشريعات التي تلائم البيئة الصينية، فهل لك أن تطلعنا عن كيفية تطوير هذه القوانين؟

لي لانكينغ:

انطلقت إستراتيجية «تطوير الصين عبر العلم والتعليم» من اعتبارين أساسيين هما: السياسات الصحيحة، والدعم القانوني، والفضل في ذلك يعود إلى جهود الإصلاح والانفتاح على مدى عشرين عاماً، وتحديداً في أثناء العقد الأخير، عندما صدرت مجموعة من القوانين تضمنت:

قانون منح الشهادات الأكاديمية عام 1980، وقانون التعليم الإلزامي 1986، وقانون المعلمين 1993، وقانون التعليم 1995، وقانون التعليم المهني 1996، وقانون التعليم العالي 1998، وقانون PRC الذي يخص توحيد اللغة الرسمية للبلاد عام 2000، وقانون التعليم الخاص 2002.

وبالتواكب مع إصدار هذه القوانين فقد أصدر مجلس الدولة أيضاً مجموعة من التشريعات الإدارية التي تحكم التعليم، مثل الضوابط الإجرائية للقضاء على الأمية، وقوانين تنظيم مدارس الحضانة، وقوانين تعليم المعوقين، وقوانين المدارس المهنية، وضوابط للمدارس التعاونية الصينية الأجنبية.

وقد قامت وزارة التعليم بسن نحو 200 قانون يتناول معظم جوانب التعليم، وهناك أكثر من 150 قانون تشريع محلياً بحيث فأصبحت كل الميادين الرئيسة تحكمها قوانينها الخاصة التي تضبط عملها، وباختصار إن التغير الجوهري في المشهد التعليمي كان نتيجة حتمية لتطبيق إستراتيجية النهوض بالأمة عبر العلم والتعليم».

تقوم القوانين بالدور الأساسي في عملنا، لذلك من أهم صفاتها: الإلزام، فإن من يطبق القوانين لا يجوز له خرقها بأي وجه من الوجوه والا فإن كل ما نسعى إليه سوف يفشل، ولقد قامت الحكومة بجهود مشكورة لضمان الالتزام ولتمتين النظام القانوني للتعليم، فربحنا وعياً شعبياً لهذه القوانين ساعدنا على المضي في طريقنا إلى المستقبل، ففي العقد الماضي ركّزنا على ثلاث جوانب:

أولاً: لا يكفي إصدار القوانين وحسب، بل يجب العمل على تعميمها على كل مستويات الحكومة، وشرائح المجتمع. وهنا يأتي دور الإعلام المهم في نشر الوعي بالقوانين.

ثانياً: على كل المسؤولين في الهرم التعليمي دراسة هذه القوانين دراسة وافية حتى يتمكنوا من تطبيقها ومن تدريب وتقويم المديرين والمعلمين على أساسها، والعمل على ترسيخ الالتزام بها لأن الالتزام وعي، والوعي يطبق بطريقة صحيحة.

ثالثاً: تقديم كل ما هو ممكن لإيصال مضامين هذه القوانين إلى أذهان طلابنا بأن أدخلنا إلى مناهج التعليم المعلومات الخاصة بالقوانين وخاصة في الدروس الأيديولوجية والسياسية المعنية وذلك في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط.

ولم يتوقف الأمر هنا فمُنذ دخولنا القرن الحادي والعشرين كانت وزارة التعليم متجددة في عملها، تضع الخطط الخمسية المتوالية، وكل خطة تحمل مفاهيم جديدة وحديثة تهم قوانين التعليم كي تضمن التطور الدائم، كما أنها كانت حريصة على إبقاء المسؤولين، والمعلمين، وطلاب المدارس وحتى الشعب كله على دراية كاملة بالبنية القانونية التعليمية مهما تطلب ذلك من جهود أو وقت.

وسأتحدث هنا عن اللجنة الدائمة في الهيئة التشريعية الشعبية واللجان المنبثقة عنها في مجالات التعليم، والعلوم، والثقافة والصحة العامة التي قامت على امتداد السنوات القليلة الأخيرة بست مراجعات؛ للإشراف على تطبيق قانون التعليم الإلزامي، وقانون المعلمين، وقانون التعليم، والتعليم المهني، وأجرى مجلس الدولة مراجعات مشابهة في عدد من الأقاليم والمقاطعات الكبيرة والبلديات التي تعمل مباشرة تحت إمرة الحكومة المركزية، وأهم ما قامت به مرافق التعليم هو تطبيق مبادئ أساسيين:

مبدأ التعليم الإلزامي الشامل مدة 9 سنوات ومبدأ محو الأمية بين الشباب الكهول.



المؤلف يرحب بالحضور في حفل تكريم المعلمين والمربين، تيانجن، 10 أيلول/سبتمبر 1995

كما أن الهيئة التشريعية الشعبية في الأقاليم أدت دوراً إيجابياً في دفع الحكومات المحلية في الأقاليم والمقاطعات الكبيرة والبلديات لتطبيق القوانين والتشريعات بحذاقها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية الإشراف على تطبيق قانون التعليم. وحتى تكتمل الصورة التعليمية علينا أن نواصل عملية تحسين النظام التعليمي في كل المدارس وعلى كل المستويات، وأن نطور أنظمة الامتحانات الأكاديمية، ونظام منح الشهادات والدرجات وضمان التمويل اللازم.

ونعود لنشدد على ضرورة وضع التعليم في قمة الأولويات وتنظيمه بحيث يصون المواطن، ويحمي حقوق المعلمين، ويحسن أوضاعهم المعيشية ومنزلتهم الاجتماعية؛ لأن هذا سيوفر البيئة القانونية المثلى لتطوير وإصلاح التعليم. ومن جهة أخرى لا بد من تطوير الأطر التشريعية للتعليم وهذا يعني تعديل التشريعات، بحيث تتسجم مع المتغيرات والظروف المستجدة. ولا يجوز أن ننسى إصلاح القطاعات الإدارية والريفية، ورفع مستوى الإدارة التعليمية تبعاً للقانون، ومراقبة تطبيق القانون بحزم بحيث يصبح تطبيق «إستراتيجية النهوض بالأمة عبر نشر العلم والتعليم» أكثر من مجرد شعار، وستتم عملية إصلاح التعليم بسهولة.

1.8 مجازاة العصر دون إنكار دور التقاليد

المحاور:

في كل عمل تبرز الحاجة إلى الأخذ من التراث ومواكبة العصر، وقد أشرفت بنفسك على تقدم التعليم منذ إعلان تأسيس الصين الجديدة، فما هي أفكارك حول هذا الموضوع؟

لي لا نكنغ:

بالطبع، كنت على تواصل دائم مع عملية التنمية التربوية في الصين الجديدة، والواقع أنها تعثرت قليلاً في أثناء «الثورة الثقافية» 1966-1976. ولكنها عموماً كانت ناجحة جداً، مع العلم بأنه ليس بالأمر الهين إدارة منظومة اقتصادية بحجم الصين، ولكن هذا لا يعني أن تجربتنا يمكن أن تضمن النجاح في بلدان فقيرة أخرى تشبهنا.

قلتُ في خطابي الذي ألقيته في مؤتمر وزارة التعليم المنعقد بتاريخ 8 أيار 1993: «إن الإنجازات التي تحققت منذ عام 1985 وحتى الآن جعلت الثقافة تحظى باهتمام شعبي واسع، ويعود الفضل في وصولها إلى هذا المستوى الجديد إلى قيادة الحكومة المركزية الحكيمة وإلى تضافر جهود الوزراء وكبار المسؤولين والعاملين في المدارس على امتداد الصين، وواجبنا الآن هو البناء على أساس هذه الإنجازات لتحقيق أهداف أرقى».

وأعني بذلك أنه مهما حققنا من النجاحات، علينا أن نواصل عملية التطوير. و«المتابعة» تعني: الاعتراف بالعمل الدؤوب والتكيف مع المستجدات وهي في الواقع وجهة نظر مادية تاريخية، و«التطوير» يعني: استمرار البناء على إنجازات أسلافنا، وحلّ المشكلات العالقة بسبب الرواسب التاريخية، وإيجاد حلول للمشكلات المستجدة، ولا سيما في مجال اقتصاد السوق الاشتراكي، وتطوير التعليم عبر إيجاد حلول مبتكرة وناجعة واستمرارها مع الوقت. هذه هي المسؤولية التي ورتناها عن أسلافنا واليوم نُحْمَلُهَا إياها الدولة والشعب. لقد شعرت بضرورة مواصلة التطوير، عندما كنت مسؤولاً عن إصلاح نظام التجارة الخارجية. وفي التعليم لم يكن الأمر مختلفاً عندما قيّمنا النتائج، وكانت النتائج التي حقّقناها ولا سيما في ميدان التعليم الجامعي مدهشة حيث اعتمدنا النموذج السوفييتي المعمول به في الخمسينيات من القرن الماضي.

إن التشديد على الإصلاح لا يعني أن الأداء في السابق كان سيئاً، أو على الأقل كل ما فعلناه في الماضي كان خطأً، إذ إنه من الإجحاف التقليل من شأن الإنجازات السابقة؛ لأن تحقيقها لم يكن سهلاً في الظروف التي كانت سائدة حينها، ولكن الاكتفاء بهذه المنجزات دون النظر إلى المستقبل هو الخطأ بعينه. وقد يتساءل بعضهم: ما دام كل شيء يسير على ما يرام، فلماذا عملية الإصلاح؟

أولاً: ببساطة كل شيء من حولنا يتطور ويتغير.

ثانياً: إن تطوير الاقتصاد لا يكون إلا بالانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يطال جميع القطاعات والتعليم من ضمنها، وحينها سنكون قادرين على التكيف مع التحضيرات.

ثالثاً: لقد بات واضحاً أن الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا القديمة لا تتناسب ولا تستطيع أن تجاري التقدم الذي يشهده العالم اليوم. إن أهم أهداف إصلاح التعليم يكمن في إعداد جماعات تتمتع بكفاءات عالية وتستطيع التعامل مع الواقع المتغير.

1-9 من المسؤولية إلى الإخلاص في العمل

المحاور:

ماذا كان شعورك عندما عُينت في عام 1998، نائباً لرئيس الحكومة ومسؤولاً عن التعليم لولاية ثانية؟

لي لانكينغ:

في بداية ولايتي الثانية، استشارني رئيس الحكومة (زهو رونغي) حول توزيع المهام في مجلس الدولة، فأخبرته بأنني أفضل البقاء في ميدان التعليم، لكنه باعتباري نائباً لرئيس الحكومة للشؤون الإدارية فقد كان من الطبيعي أن أبدي استعدادي للاضطلاع بمسؤولية التمويل والنظام الضريبي والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحة العامة والرياضة والصحافة والنشر، ونظام التقاعد بالإضافة إلى التعليم. عندما طلب مني رئيس الحكومة السابق (لي بينغ) تسلم ملف التعليم في عام 1993، شعرت بالحرَج والخوف، لكني في عام 1998، كنت أكثر إصراراً وحماسة على تنفيذ مهمتي. كيف ولماذا حصل هذا التحول؟

أولاً: لأن السنوات الخمس الأولى قد عززت قناعاتي، بأهمية التعليم من الناحيتين النظرية والعملية، كما أصبح عندي التزام عميق تجاه هذا الحقل.

ثانياً: أنني توصلتُ مع زملائي إلى تفاهم مشترك حول القضايا الجوهرية التي تتصل بالتعليم، بالإضافة إلى أنني كنتُ أستمع بالعمل معهم. وبعبارة أخرى صرتُ مرتبطاً عاطفياً بمسألة التعليم لهذا كنت أقول دوماً للذين يعملون على المستويين المحلي والقومي: «إذا أردتم حقاً عمل شيء يستحق العناء فيجب أن تكون لديكم الرغبة الصادقة في ذلك».

ثالثاً: بدخولنا القرن الحادي والعشرين كان لزاماً علينا إعادة هيكلة التعليم وتطويره بعد أن حققنا أهدافنا للقرن العشرين.

رابعاً: وجوب تنفيذ تعليمات رئيس الحكومة (زهو رونغي) الذي طلب من أركان الحكومة الجديدة تبني مسؤولية تنفيذ إستراتيجية النهضة الوطنية. وأخيراً كان من الطبيعي أن أرغب في المشاركة كي يتسنى لي مراقبة سير الأمور التي تحقق الأهداف المنشودة عن كثب، لا سيما وأنني كنت حينها لا أزال على رأس عملي في مجلس الدولة، إضافة إلى إصراري على السعي لتحقيق نتائج أفضل انطلاقاً من شعوري بالمسؤولية الملقة على عاتقي في ميدان التعليم.

في أثناء السنوات العشر التي أمضيتها في منصبني ازداد اهتمامي بقضية التعليم الذي بدأت أكرس نفسي له وقد شمل عملي عدة أنشطة منها: إعداد جدول عملي اليومي، ودراسة التقارير التي تردني، وترؤس منتديات وورشات عمل والقيام بجولات تفقدية. وقد شملت أنشطتي أيضاً زيارة العديد من رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والثانوية، ومدارس مهنية، ومعاهد التعليم العالي، والتقيت العديد من المعلمين.

والآن بعد أن تقاعدت ما زالت هذه الذكريات حاضرة في ذهني وذلك يعود لاهتمامي الشديد بقضية التعليم، ولعل ذلك أحد الأسباب.

2

جَعَلِ التَّعْلِيمَ مَهْنَةً
مَرْغُوبَةً

إن التنمية على نحوٍ عام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية والتعليم وهنا يؤدي المعلم دوراً محورياً. لكن أوضاع المعلمين بدأت تثير القلق منذ أوائل عام 1990. ففي عام 1993، بلغ دخل المعلم السنوي في المدارس الابتدائية 3098 يوان بالنسبة للمدارس الابتدائية، و3293 يوان للمدارس الثانوية و3880 يوان لمدرسي الكليات. أما في الأقاليم النائية، فقد كان الملايين من معلمي المدارس التعاونية يتقاضون 100 يوان شهرياً. كما أن إجمالي الرواتب المتأخرة بلغ 1.04 مليار يوان.

وفي المدن كان نصيب الفرد من السكن لا يتعدى سبعة أمتار مربعة ونصف متر مربع (7.5 متر مربع)، أما المعلم تحديداً فكان نصيبه ستة أمتار مربعة وتسعين سنتيمتر مربع (6.9 متر مربع)، وقد أدت كل هذه العوامل إلى تثبيط همم المعلمين وجعلتهم يبحثون عن مصدر لرزقهم في أماكن أخرى.

وتناقص عدد المنتسبين إلى دور المعلمين (معاهد تأهيل المعلمين)، وأصبحت ظاهرة «المعلم الذي يبيع الكعك» حديث الساعة، وهذا ما جعل الحكومة تتخذ سلسلة من الإجراءات السياسية والتشريعية القانونية لتصحيح الأوضاع.

تضمنت هذه الإجراءات: زيادة دخل المعلم، وتحسين مستوى معيشته وظروف عمله، وتعزيز مكانته الاجتماعية، وقد كانت ثمرة هذه الإجراءات أن أصبح المعلم أكثر تعلقاً بمهنته وحباً بها وازداد الإقبال على الانخراط في سلك التعليم.

2.1 جعل التعليم مهنة مرغوبة

المحاور:

صرّحتُ مراراً بأن التعليم يجب أن يكون مهنة مرغوب فيها، إذن ما هي أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة المركزية لتصحيح أوضاع المعلمين والارتقاء بمهنة التعليم؟

لي لانكينغ:

إن اطلاق شعار (جعل التعليم مهنة مرغوبة) يبدأ بمعالجة موضوع الرواتب المتدنية وتأمين السكن اللائق للمعلمين. وقد أطلقتُ هذا الشعار أول مرّة في كانون الأول/ديسمبر عام 1993، بعد جولة على المدارس في ولاية (كزينشوانغ بانا) في إقليم (يونان)، وقد صدمتني حينها الأوضاع المعيشية القاسية التي يعيشها المعلمون هناك. وأذكر أن إحدى المعلومات أسرّت لي أن أحد المسؤولين المحليين قال لها: «اجتهدي في عملك، وعند أول فرصة سانحة سوف أعينك مساعدة في متجرنا» وعندها تذكرت مقولة قديمة: «إن رقي أي بلد مرهون بمدى تكريم هذا البلد للمعلمين».

وقد ثبت لي بالتجربة أنه إذا لم نستطع حل مشكلة الرواتب والأجور، فسوف نواجه صعوبات جمة في إقناع المعلمين بعدم ترك مهنتهم، وهنا يحضرني ما قاله (دونغ جاووينغ) حين أعلن: أن نُبل مهنة التعليم تستحق الاحترام من قبل الجميع. إذاً لا بد من تحسين ظروف التعليم مهما بلغت الصعوبة. وفي عام 1993، سنّت الدولة قانون المعلمين، ومازالت المساعي جارية لتحسين أوضاع المعلمين المالية والمعيشية، وفي أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للتعليم في عام 1994، أكد (جيانغ زيمين) على ضرورة التقيد بالقانون والعمل على صيانة حقوق المعلمين المشروعة، وزيادة الرواتب التي يتقاضونها.

وبالفعل اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات المهمة مثل: رفع الرواتب، وتسديد مستحقات المعلمين غير المدفوعة، وحلّ مشكلات المدارس التعاونية، وزيادة عدد مساكن المعلمين، وتحويل السكن الجماعي في الجامعات إلى السكن في شقق، وتسريع عملية إصلاح التعليم، وتعزيز مكانة المعلمين، مع الإشراف المتواصل على تطبيق هذه الإجراءات ثم تحقيق

نتائج جيدة وبسرعة لم تكن نتوقعها، وقد نشرت الوكالة الوطنية للأبناء (كزين هوا) تقريراً حول الوظائف المفضلة لدى خريجي الجامعات في (إقليم انهيو)، وتبين أن الكثيرين منهم اختاروا التعليم مهنة لهم، وقد أجرت صحيفة «بيجين مورننغ نيوز» استطلاعاً لآراء عدد من الممرضات والمعلمات في رياض الأطفال وتبين أن أكثرهن راضيات عن «مدى الاحترام» الذي يَبْنِي يحظين به في المجتمع. وأظهرت الإحصائية أن 95 في المئة منهن لا يرغبن في تغيير وظائفهن، وخلاصة الأمر: إن احترام المعلمين يسهم في تقدم الصين وفلاحها.

2.2 الراتب والامتيازات هما لتحفيز المعلم على التعلق بمهنته.

المحاور:

من المعروف أن المعلمين كانوا يتقاضون رواتب زهيدة دون حوافز تذكر. فكيف تعاملت مع هذه المشكلة؟

لي لا نكينغ:

إن هذه المشكلة ليست سهلة الحل، وإذا لم يتيسر الحل فلن يكون لدينا معلمون بمعنى الكلمة. ما هو السبيل إذاً لمعالجة قضية التعليم ومن أين نبدأ؟ لقد كان هناك ثلاث مشكلات أساسية: أولها دخل المعلم المتدني، وثانيها التأخر في صرف الرواتب، وثالثها انعدام المساواة من حيث أن معلمي المدارس الخاصة كانوا يتقاضون رواتب أعلى.

والحلول أيضاً كانت على ثلاثة مستويات، بدءاً من الوضع الاجتماعي إلى الأهمية الإستراتيجية لرعاية المعلم وتكريمه وفي الوقت نفسه قطع دابر الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية (1966-1976)، ومن جملتها الأفكار المناوئة للمفكرين ودورهم البناء.

والواقع أن المفكرين الصينيين عبر التاريخ لم يكونوا من النوع الذي يتتي عزيمته العمل الشاق أو ضيق ذات اليد غير أنهم لا يتقبلون النيل من كرامتهم أو أمانتهم العلمية. وعندما يَرَفَعُ الناس عمل المعلم عالياً سيشتعرون بضرورة رفع مستواه المعيشي - وهذا الأمر الأول.

وثانياً الإسراع في تسديد الرواتب المتأخرة؛ لذلك رفعتُ كتاباً إلى إدارات الأقاليم، أطلب منهم جعل صرف الرواتب المتركمة في قمة أولوياتهم، وعلى أثر ذلك قامت أجهزة الرقابة

والتفتيش بوضع أنظمة من جملتها عدم دفع رواتب المسؤولين المحليين قبل تسديد رواتب المعلمين أولاً، ومنع الهيئات والدوائر الحكومية من شراء سيارات، أو بناء مكاتب أو مرافق أخرى قبل صرف كامل مستحقات المعلمين.

كما نصت الأنظمة على منع معاهد التعليم العالي من المشاركة في المشروع (211) - لمزيد من التفصيل انظر الفقرة 4.3- إذا اتضح أنها تتأخر في دفع الرواتب. وهنا تساءل بعضهم: ما علاقة تراكم الرواتب غير المدفوعة لمدرسي المدارس الابتدائية والثانوية بمشاركة معاهد التعليم العالي في المشروع (211)؟ والإجابة في غاية البساطة: إذا كنا قادرين على تخصيص عشرات أو مئات الملايين من «اليوانات» لهذه المعاهد كي تنضم إلى (المشروع 211) فلماذا لا نسدد مستحقات ورواتب المعلمين؟ وإذا كنا غير قادرين على تأمين احتياجات المدارس الابتدائية والثانوية فكيف نتوقع أن تؤمن احتياجات مؤسسات التعليم العالي؟ قد تبدو هذه الملاحظات قاسية، ولكنها كانت مبررة في ظل الأوضاع آنذاك.

وقد أدى هذا التصميم إلى حل مشكلة الرواتب المتراكمة، وإلى دفع بعض المسؤولين المحليين إلى الرجوع إليّ للتشاور وأخذ التعليمات. وبفضل هذه الجهود المشتركة استطعنا دفع الرواتب المتأخرة كافة إلى أصحابها. وأما الخطوة الثالثة فكانت العمل على سن قانون المعلمين.

2.3 قانون المعلمين يمثل الإطار التشريعي لتحسين أوضاع المعلمين.

المحاور:

لقد استغرقت صياغة قانون المعلمين عدة سنوات، ولم يُطبَّق أيضاً إلا بعد عدة سنوات من إصداره. فما سبب ذلك؟

لي لا نكينغ:

لقد اعترضتنا مجموعة من المشكلات الصعبة في أثناء التحول إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، وهذه المشكلات لا يمكن حلها إلا في إطار مجموعة من القوانين والأنظمة المناسبة. إذ كان لا بد من سن قوانين باديء ذي، ففي حقل التعليم كان من الواجب أولاً وضع صيغة قانونية لتحسين أوضاع المعلمين الاجتماعية والمادية، والواقع أن مجلس الدولة كان قد رفع

منذ سنوات مشروع «قانون المعلمين» إلى اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني لدراسته، لكن المشروع تعثر نتيجة لاختلاف حول آثار موضوع إدراج التعويضات في نص القانون.

وقد أشار بعضهم حينها إلى أن القوانين المماثلة في أكثر دول العالم لا تتضمن مواداً خاصة بتعويضات المدرسين، وهنا تدخلت لأوضح أن تعويضات المعلمين في تلك الدول لا بأس بها ولذلك تركز الأنظمة السارية على مؤهلات الفرد الذي يريد الانخراط في سلك التعليم.

أما الحال في الصين فمختلف تماماً. فهنا المطلوب من المعلم أن يتفانى في عمله دون أن تقدم الدولة ضمانات أو حوافز مادية له؛ ولذلك لا بد من إدراج موضوع التعويضات والحوافز في نص القانون الصيني.

وبعد عدة مباحثات ونقاشات توصلنا إلى اتفاق مبدئي هو أن متوسط دخل المعلم يجب أن لا يقل عن متوسط دخل الموظف ومن ثم ينبغي زيادة رواتب المعلمين تدريجياً بحيث تتجاوز رواتب موظفي الدولة، والواقع أن الأنظمة الخاصة بأجور الموظفين كانت حينها تنص على أن دخل الموظف يجب أن يكون مماثلاً لدخل العامل في مشروعات القطاع العام.

وبعد مناقشة هذا الاقتراح على نحو مفصل توصلنا إلى صيغة نهائية، حظيت بقبول اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الوطني إذ أقرت قانون أجور المعلمين وتعويضاتهم في أثناء دورتها الرابعة.

أصبح القانون سارياً اعتباراً من يناير 1994، وبدأت الحكومات المحلية على كل المستويات في تطبيقه فوراً بصورة جدية، إن الوعي الوطني لأهمية دور المعلمين وتقدير التعليم أخذ في الانتشار عاماً بعد عام.

وصار دخل المعلم يزداد سنة بعد سنة، ووفقاً لإحصائيات وزارة التعليم فإن الرواتب السنوية المقطوعة (ما عدا الحوافز والزيادات) لمعلمي الجامعات والمدارس الثانوية والابتدائية كانت على التوالي: 21046 يوان، و12763 يوان و10898 يوان عام 2002، أي زادت بمقدار 542 و388 و352 يوان عن رواتب عام 1993.

ومن المرجح أن الزيادات التي طرأت على رواتب الأساتذة الجامعيين قد تكون أكبر من المشار إليه إذا أخذنا في الحسبان ميزات أخرى من ضمنها قانون المعلمين الجديد الذي أدى إلى الحد من الخلل الحاصل في سلك التعليم وتناقص عدد المدرسين.

2.4 معلمو المدارس الأهلية / التعاونية : قضايا ملحة تحتاج إلى حل.

المحاور:

من المعلوم أن مسألة معلمي المدارس التعاونية بقيت مستعصية مدة طويلة، ولكنكم تمكّنتم من حلها من حيث المبدأ في التسعينيات. فكيف حققتم هذا الإنجاز؟

لي لانكينغ:

إن المشكلة تاريخية، ففي أثناء الثورة الثقافية 1966-1976، شهد قطاع التعليم تدهوراً، وأكد أقول: إن عملية تأهيل المعلمين توقفت، مما أوجد فراغاً في عدد الكفاءات التعليمية، فاضطرت المدارس الريفية إلى توظيف أفراد غير مؤهلين لملء هذا الفراغ. وقد كشفت إحصاءات عام 1977، عن وجود أربعة ملايين وواحد وتسعين ألف معلم (4.91 مليون معلم) غير مؤهل لممارسة مهنته، وغير تابع لملاك موظفي الدولة.

كان هؤلاء المعلمون يتقاضون رواتب من الضالة بمكان لدرجة أنها كانت أقل من رواتب معلمي المدارس الرسمية. وبدءاً من عام 1979 وضعت الحكومة معايير خاصة لتتأكد من حصول المعلمين في المدارس التعاونية على الرواتب نفسها التي يتقاضاها أمثالهم في المدارس الرسمية. ونظراً لشح الموارد المالية فقد بقي مليونان وثلاث مئة ألف (2.3 مليون) حتى عام 1993، يتقاضون راتباً دون المعدل. لقد كانت فعلاً مشكلة شائكة، لقد كنا حقاً بحاجة إلى إيجاد حل لقضية التعليم الإلزامي في المناطق النائية.

في عام 1994 قصدنا إلى مناطق ريفية من مقاطعة (جيان) في إقليم (جيا نغسي) حتى نطلع على واقع الأمر. وأذكر أننا في طريقنا إلى المدرسة مررنا بأكوخ فقيرة مترامية، وعندما وصلنا رأيت داخل المدرسة معلماً يُعلم نحو 50 تلميذاً، فدخلت وسألته: «كم سنة مضت على عملك هنا؟» فأجابني: «سبع عشرة»، ثم سألته: كم تتقاضى شهرياً، فأجاب:

«56 يوناناً»، فقلت له مشفقاً: لماذا تتقاضى هذا الراتب الضئيل فأجاب: «لأنني معلم في مدرسة تعاونية»، فهالني ما سمعت وتصيب العرق من جبيني واغرورقت عيناى بالدموع. لقد ذكرني الرجل بمعلمين في مدارس قروية أخرى كنت قد زرتها، وأكثرها من المدارس التعاونية، كان أولئك المعلمون مخلصين لعملهم بالرغم من أوضاعهم المزرية، حين رأيت هذه المشاهد البائسة أيقنت أنه آن الأوان لحل هذه المشكلة، ولكن كيف؟

كانت المشكلة كبيرة وصعبة ولا يكفي مطلقاً الاعتماد على مساعي الحكومة المركزية لمعالجة مشكلة بهذا الحجم. كان لا بد من تضافر جهود المسؤولين والهيئات الحكومية، وهذا الأمر يتطلب إجماعاً رسمياً وشعبياً لإيجاد حل سريع لهذه المسألة الخطيرة.

وكان من المصادفات أن ستوديو (تيانجين) قد أخرج لتوه فيلماً سينمائياً أسماه (معلمو الوطن)، والفيلم يحكي قصة مؤثرة عن معلمي المدارس التعاونية في القرى الجبلية. كان للفيلم أثر واضح على كل من شاهده؛ لذلك حصلت على نسخة من هذا الفيلم، وبعثت بها إلى رئيس الحكومة (لي بينغ) وبعض المسؤولين الكبار، ويبدو أن الفيلم قد هزّ مشاعرهم ووافقوا على بذل كل مل يستطيعون لإصلاح الوضع. وكى أحصل على دعم المسؤولين المحليين، عرضت الفيلم على المشاركين في الاجتماع الذي دعت له الحكومة المركزية، فكان له الوقع نفسه في نفوسهم.

وقد ذهبْتُ إلى أبعد من ذلك فاقترحت عرض الفيلم على شاشة تلفاز الصين الرسمي (CCTV)، لكن مدير التلفاز أخبرني: أنه لا يُسمح بعرض أي فيلم على التلفاز قبل مضي سنتين على عرضه في صالات السينما، ولحسن الحظ أن مسؤولي (تيانجين) كانوا زملائي سابقاً.

وبمساعدهم استطعت إقناع ستوديو (تيانجين) بعرض الفيلم على التلفاز، وقد حقق عرض الفيلم على الجمهور النتائج المرجوة وإجماعاً شعبياً على ضرورة تحسين المستوى المعيشي لمعلمي المدارس التعاونية، غير أن الحل لم يكن بهذه البساطة فقد بقي عدد من معلمي المدارس التعاونية خارج سلك التعليم النظامي.

في أثناء المؤتمر الوطني للتعليم المنعقد في عام 1994، طلب مجلس الدولة العمل على حل قضية المدارس التعاونية مع نهاية القرن العشرين. فقمنا بإصدار مجموعة من التدابير

التي تضمن زيادة الإنفاق على مختلف المستويات الإدارية، وعلى نحو يجبر السلطات المحلية على السيطرة على إعداد المعلمين وتوثيق كل ما يختص بالعملية التعليمية على نحو لا يسمح لأي كائنٍ بخرق القانون دون تحمل العواقب.

ونجم عن انتشار التعليم في الريف أن بدأت المدارس بتوظيف «معلمين بديلين»، فصارت منزلة المعلم ككرة الثلج، وفي الوقت نفسه وبسبب إجراءات الحكومة في تقليص الدعم المالي للمزارعين انخفضت ضريبة الدخل الريفي، ودخلت السلطات المحلية في مشكلة جديدة هي عدم قدرتها على دفع رواتب كل المعلمين مع الزيادات المترتبة عليها.

وبلغت هذه المشكلة ذروتها عام 2001، في الوقت الذي كان يُعاد فيه تحديد الضرائب والرسوم الإدارية بوصفها مرحلة تجريبية في الريف، ويعود ذلك بوجه أساسي إلى أن مجلس الدولة قرّر في ذاك العام إصلاح النظام الإداري للتعليم في الريف.

2.5 بناء المزيد من المساكن للمعلمين والتقليل من الأبنية الحكومية

المحاور:

أشرت إلى أن المعلمين يتقاضون رواتب ضئيلة ويعانون سوء السكن. ففي عام 1993 كان نصيب المعلم من السكن يساوي 6.9 متر مربع مقابل 7.5 متر مربع للفرد من سكان المدن. ومع نهاية العام 2002 أصبحت 11.9 متر مربع مقابل 11.4 متر مربع للسكان العادي، وبين عامي 1994 و 2000، أنفق 114.4 مليار يوان على امتداد الصين لبناء 150 مليون متر مربع للمعلمين، أي ما يقارب إجمالي المبالغ التي أنفقت بين عامي 1949 و 1993. فكيف تحقق ذلك؟

لي لا نكينغ:

في ذلك الوقت كانت المنازل توزع من قبل الدولة بوصفها جزءاً من النظام الوطني للرعاية الاجتماعية؛ ولذلك لم يكن باستطاعة المعلم امتلاك مسكن خاص بالرغم من زيادة الرواتب. ولقد قررنا حل مشكلة سكن المعلمين بعد المؤتمر الوطني للتعليم عام 1994 تمهيداً لنشر الوعي بضرورة احترام المعلم وتقدير دوره التربوي.

أحياناً قد تبدو لك الأمور صعبة ولكنها سهلة والعكس صحيح، والواقع أن بعض الأمور تكون في غاية الصعوبة عندما لا تكون هناك رؤية موحدة، فعندما يجتمع الناس على رأي ويعملون يداً بيد يستطيعون عندئذ إنجاز الكثير الكثير.

في عام 1993 وفي أثناء جولة تفقدية لمدينة (داليان) أخبرني المسؤولون هناك أنهم انتقوا قطعة أرض في وسط المدينة، وقاموا ببناء خمسة أبنية سكنية، يتألف كل منها من واحد وثلاثين طابقاً كلها للمعلمين، وهناك خمسة أخرى مماثلة للمهندسين والعلماء.

كانت (داليان) عازمة على توفير السكن لجميع المعلمين في أثناء 3 سنوات كحد أقصى، وهذا يشمل المعلمين القاطنين في المدينة والأرياف التابعة لها. وقد ثبت لي في أثناء تجوالي في المنطقة أنهم كانوا ينفذون الخطة التي رسموها، وقد كان المشروع بحق نموذجاً يحتذى به.

في تشرين الأول 1994 نُظِمَ مؤتمر وطني في (داليان) برعاية المكتب العام لمجلس الدولة، وقد كان الأول من نوعه لتقويم ما أنجز في مجال المشروعات السكنية للموظفين وأعضاء الهيئات التدريسية. وبعد زمن قصير طلب من الجهات المعنية إعداد خطط مماثلة تمهيداً للبدء في تنفيذ ما عُرف بـ «مشروع القصور» لبناء منازل المعلمين، وتسمية المشروع مستوحاة من قصيدة «رياح الخريف المدمرة» للشاعر الكبير (دوفو) الذي عاش إبّان حكم أباطرة «التانغ»:

«لو امتلكتُ قصرًا بألف غرفة لأسكنت جميع المعلمين الفقراء، وزرعت الابتسامة على وجوههم»

كنت أعرف تماماً أن الكثيرين يحفظون هذين البيتين عن ظهر قلب ويعرفون فحواهما، ففي عصر الشاعر كان الشعر يحكي عن الأحلام المستحيلة. ولكنها كانت تعبر عن رغبات آلاف المفكرين؛ ولهذا ما زال الناس يرددون هذين البيتين. وفي موقع آخر يقول شاعرنا:

«عندما أرى روعة هذه البيوت التي هي من صنع خيالي يخالجنني شعور بأنني أستطيع مفارقة الحياة قرير العين حتى وإن كنت أسكن في كوخ بارد حقير»

لقد آمنتُ بأن أحلام (دوفو) يجب أن تتحقق في الصين الاشتراكية. إننا قادرون على بناء آلاف المساكن للمعلمين الآن، وسيكون ذلك «ثابتاً كصخرة في وجه الرياح» ولهذا فعلى من يسكنها أن «يبتسم». يجب أن نعنى ببناء مساكن للمعلمين أكثر من عنايتنا بتشييد أبنية حكومية وقصور ضيافة تتمتع بباحات واسعة وقاعات استقبال ضخمة.

و«مشروع القصور» مشروع نابع من صميمنا، ومن صميم العاملين في الحكومة، فالموظفون يفترض أن يخدموا المجتمع، وأي شيء يحظى بدعم الجماهير لابد أن ينجح، ونحن مسؤولون أمام التاريخ. وقد اقترح المؤتمر الوطني جدولاً زمنياً يقضي بسد النقص في سكن المعلمين في أثناء خمس سنوات وعلى السلطات المحلية التقيد به والعمل على تنفيذه كما قرر المؤتمر عقد اجتماعات سنوية في الأماكن التي حققت تقدماً ملموساً ولمراجعة ما قد أُنجِزَ منها.

وقامت السلطات المحلية على الفور باتخاذ ما يلزم من إجراءات وفي الوقت نفسه متابعة مشروعات البناء لسكن الأسر داخل المدن وأصحاب الدخل المحدود بغية تحقيق إصلاح شامل في قطاع السكن على امتداد الصين. وها هو ذا «مشروع القصور» يتقدم سنة بعد سنة.



المؤلف يستمع لتقارير حول تطور العمل في بناء المجمعات السكنية للمعلمين في جامعتي بيلينغ وتسينغها، 8 أيلول/سبتمبر، 1999.

بعد ذلك نظمت الحكومة أربعة مؤتمرات قومية ناجحة في (داليان) و(كومينغ) (بيجينغ) و(نانجينغ) على التوالي طُلب من كل مدينة أن تُعرض إنجازاتها عبر زيارات منظمة إلى الأبنية المكتملة، وفي كانون الثاني من عام 1997 التقى رئيس الحكومة (لي بينغ) بالمشاركين في المؤتمر الثالث المنعقد في (بيجينغ)، فحث السلطات المحلية والأقسام المعنية على المضي في تأمين السكن وتزويد المساكن الجديدة بكل الوسائل التي تضمن الراحة للمعلم.

أدى العمل المتواصل مدة خمس سنوات إلى انتشار مجمعات ومساكن في مختلف أرجاء الصين وهي التي نراها اليوم، وأكثر المعلمين صاروا يمتلكون مساكن تفي بحاجاتهم.

والواقع أننا واجهنا «متاعب» صغيرة في أثناء عملنا فعلى سبيل المثال: حدث في (بيجينغ) أن إحدى العائلات رفضت ترك منزلها القديم، وعلقت يافطة على الباب تقول: «بإشارة واحدة من نائب رئيس الحكومة ويفقد عامة الشعب أرضهم» وهنا قلت لنفسني: «ما الذي فعلته لإثارة استياء هؤلاء القوم؟» وقررت إجراء تحريات حول الموضوع، فتبين أن أخوين في العائلة تنازعا على تقاسم تعويض الانتقال من المنزل وعمدا في الوقت نفسه إلى الضغط على الدولة كي تدفع تعويضاً أكبر. وفعلاً وافقت العائلة على الانتقال بعد أن دفعت السلطات مالاً إضافياً، وبدأت عملية البناء.

وهنا توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات في أثناء حملة الإسكان هذه:

أولاً: كي ينجح أي مشروع حيوي يجب أن تفهم الأطراف كافة أهمية المشروع، وبعد ذلك على المسؤولين من المستويات كافة أن يمسكوا بزمام الأمور بأنفسهم.

من الطبيعي أن تتدخل مجموعة من العوامل لضمان حل مسألة إسكان المعلمين وهذه العوامل هي توافر المال، والأرض والتسهيلات المشتركة المقدمة من الدولة ومن الجهة المعنية نفسها كالمدارس، إلا أن بعض المدارس الابتدائية والثانوية أخذت الأمر برمته على عاتقها.

ومما لا ريب فيه أن عملاً بهذه الضخامة لا يمكن أن يتم بسهولة ويسر، ففي بعض الأماكن سار العمل على نحو جيد، وفي بعضها بقي لم يكتمل بعد، وفي المناطق الغنية تم

الأمر بسهولة كبيرة لتوفر المال، وفي المناطق الأفقر فقد تم الاستفادة من أسعار الأراضي الزهيدة وبناء مساكن للمتقاعدين.

خلاصة القول: إن أي عمل يلقي اهتماماً خاصاً من المسؤولين يضمن في النهاية التوصل إلى حلول جيدة، وإن محاولة القيام بكل شيء دفعةً واحدة غالباً ما يكون مصيره الإخفاق، أما إذا ما تبيننا حلاً شاملاً ثم ركزنا على مجموعة من المهام الرئيسة ونفذناها بالتدرج عندئذ سوف ننجح، ومن هنا أقول: إن نجاح مشروع سكن المعلمين تحقق، لأن المسؤولين على كل المستويات أعطوه الأولوية، وتعاملوا معه بمسؤولية واجتهاد، وأثبت هذا رأي (دينغ كسيونينغ) في أنه في ظل النظام الشيوعي من الممكن حشد الطاقات والموارد لتحقيق نتائج مذهلة.

كما يقول المثل: «إذا كان جميع الناس برأي واحد فسيتمكنهم الصعود إلى قمة جبل ثاي» كذلك يقول المثل: «عندما يعبر الثمانية الخالدون البحر فإن كلاً منهم سوف يبتكر طريقة جيدة للوصول إلى البر»، كذلك يستطيع الأغنياء أو الفقراء في أي مكان أن يجدوا الوسيلة الملائمة بطريقة أو بأخرى.



المؤلف في جولة استطلاع حول مشروع بناء سكن المعلمين وسكن الطلاب في جامعة تونجي، شنغهاي،

23 أيلول / سبتمبر 1998.

مثلاً: زرت معهد الطاقة الكهربائية في جامعة (مونغوليا إينر) ومعرض البرمجيات العائد لجامعة «نورث إيسترن» فوجدت أنهم بنوا قرية سكنية رائعة لأعضاء الكلية. إذ استفادوا من ميزة مهمة لديهم في قانون العقارات وتكاليف الإنشاء.

كذلك استطاعت جامعة (تونجي) في شنغهاي استغلال الأرض من أجل بناء جديد للكلية بالاستفادة من ميزة الدمج مع معاهد أخرى وإعادة تنظيم السكن الجامعي. أما (بيجينغ) التي تحتوي على معاهد للتعليم العالي أكثر من أي مكان آخر في الصين، فقد قطعت شوطاً كبيراً بإمكانيات قليلة، ونظراً لأهمية المسألة فقد عمدت الحكومة المحلية إلى تنسيق عملها في إطار خطة الدولة.

وشيدت عدداً من الأبنية على أرض مساحتها 1245000 متر مربع في مناطق (كزيسانغي) و(لانكينغ) و(وانجينغ)، وقد كانت المجمعات السكنية التي أنشأت أنيقة، وفي مناطق كانت أسعار العقارات فيها رخيصة نسبياً، كما كانت بيئة العمل جيدة ووسائل والنقل متوافرة بفضل افتتاح محطة قطارات للتنقل داخل المدينة.

وكي يظهروا اهتمامهم بمشروعات سكن المعلمين قام رؤساء البلديات في (بيجينغ) بجولات تفتيشية منتظمة على أعمال الإنشاء؛ كي يواكبوا التقدم الحاصل في أماكن أخرى. وأذكر أنه وردتني معلومات عن وزارة التعليم بأن الرغبة في عرض منجزاتها جعل الحكومات المحلية تتسابق لاستضافة المؤتمر الخاص بمشروعات سكن المعلمين وبحماس لا يقل عن حماس (بيجينغ) لاستضافة الألعاب الأولمبية لعام 2008.

ثانياً: لقد قدم الجميع مثلاً جيداً في التفاني، في تلك المرحلة التي كانت الوزارات واللجان خاضعة لمجلس الدولة كانت كبرى الجامعات في حينها تابعة لأجهزة الدولة هذه. بيد أن هذه الجامعات كانت قديمة ومثقلة بالديون وتعاني الأمرين في تأمين السكن لأساتذتها، ولكننا وجدنا الحل. فقد قامت الدولة من جانبها بتخصيص بعض الأموال، وأسهمت الجامعات بقسط من التمويل، والسلطات المحلية قدمت الباقي ضمن شروط ميسرة. وبالفعل تمكنا من حل أزمة السكن في الجامعات المذكورة.

وقد أدى هذا النجاح الذي أحرزناه إلى الإسراع في تطبيق «مشروع القصور» في أماكن أخرى.

ثالثاً: شددنا على تنفيذ المشروع مع إشراف مباشر وحل فوري لأي مشكلة طارئة، ورددنا مراراً على أسماع العاملين أن التنفيذ لا يعنى فقط رسم خطة وإنما إيجاد واقع جديد وتحقيق نتائج ملموسة، لذلك قامت الحكومة المحلية ومسؤولي وزارة التعليم بالتنسيق مع القائمين على التخطيط والتمويل على حل أزمة سكن المعلمين.

وقد عمل المعلمين بجد وعزم ساعد على إنجاح «مشروع القصور» (دأبت الصين سنوات عدة على الإنفاق على مشروعات عمرانية ضخمة إلى حد أثار استياء عامة الشعب، ولاسيما إشراف الدولة في إنشاء المباني الحكومية والقاعات الكبرى وقصور الضيافة المزخرفة.

وعندما قرر مجلس الدولة وضع حد لمثل هذه المشروعات، اتخذنا على الفور الخطوات اللازمة للبدء في بناء المزيد من الأبنية السكنية للمعلمين في المقام الأول، مما حوّل التذمر الشعبي إلى دعم.

2.6 لا نريد المزيد من الأبنية التي تشبه الشككات ونحن على أعتاب

القرن الحادي والعشرين

المحاور:

عند زيارتي لجامعتي (تسينغفو) و(بيكينغ) عام 1996 دعيت إلى تجديد الأبنية السكنية (الشبيهة بالشككات) في البناء، ثم أعلنت فيما بعد أن مثل هذه الأبنية يجب أن تختفي قبل دخولنا القرن الحادي والعشرين، فما هي الأسباب التي دعتك إلى هذا؟

لي لانكينغ:

لقد حققنا نتائج ملحوظة في مسألة إسكان المعلمين، وذلك بفضل سنوات من العمل الجاد على تطبيق «مشروع القصور»، غير أن الصورة بقيت غير مكتملة.

فالجامعات بقيت متخلفة عمرانياً، والواقع أن جيل الشباب من الأساتذة الجامعيين ما زال يعيش حياة متواضعة جداً بسبب رواتبهم المتدنية، وعلى رغم من كل السنوات التي قضاوها في التعليم ما زالوا يعيشون في أبنية قديمة (أشبه بمهاجع الطلبة)، وهذا النموذج من البناء يتكون من دهاليز مركزية وغرف على جانبي كل دهليز وهذه الغرف غير مجهزة بمطابخ أو دورات مياه، أما الخدمات فكانت أقل من بدائية.

وكانت هذه الغرف تغص بالعائلات الصغيرة المؤلفة من زوجين وطفل دون مهدٍ للطفل، والغرفة لا تصلح إلا لشخص واحد.

قبل مهرجان الربيع عام 1996 بمدة قصيرة وصلت إلى جامعتي (بيكينغ) و(تسينغهو) برفقة مسؤولين من وزارة التعليم، وهيئة التخطيط، ولجنة التطوير لتهنئة الجامعة بالأعياد. ومن ثمّ ذهبت لأطلع على الواقع المعيشي للمدرسين في أحد هذه (المهاجع). وما رأيته عيني كان أسوأ من المتوقع.

كانت الممرات ممتلئة بالنفايات والأوساخ والأبغرة المتصاعدة من المطابخ، فضلاً عن الروائح الكريهة المنتشرة، والجدران الملوثة بالسخام. وكانت النوافذ مكسرة ومغطاة بستائر بلاستيكية بالية، وكابلات الكهرباء متدلية هنا وهناك. أما الغرف فتكاد لا تتسع لسرير واحد، ومكتبة مع بعض الكراسي بحيث لا يستطيع ساكن الغرفة التحرك لضيق المكان.

وقد رأيت المشهد البائس نفسه في جامعات (زهينغوزهو) في إقليم (هينان) وأماكن أخرى، فبات واضحاً أنه علينا أن نتحرك بسرعة، وعلى الفور وبعد مشاورات مع مديري هاتين الجامعتين، اتخذنا القرار بالبدء بمشروعين رائدين يخصان: السكن الجامعي وتحويل الأبنية السكنية (المهاجع) إلى شقق في أقصر وقت ممكن.

وصادف أن عميد كلية العمارة كان حاضراً في أثناء تلك المشاورات، وبدأ لي أنه لم يستوعب أهمية وضرورة المشروع المقترح، وتساءل ما إذا كانت الأبنية الحالية تستحق التجديد، فقلت له: «إذا كنت لا تستطيع حقاً إصلاح هذه المباني، فسأقترح إعادة تصنيف كلية العمارة في مرتبة أدنى».

وفي أثناء بضعة أشهر حولت الجامعة كل هذه المباني إلى شقق منفصلة وكل شقة تحتوي على غرفة جلوس، وغرفة نوم، إضافة إلى مطبخ وحمام، ومع بعض الإضافات الأساسية استطاع كل مبنى أن يستوعب إحدى وخمسين عائلة بدلاً عن خمس وأربعين كما في السابق. كان هذا النوع من الشقق ملائماً ورخيصاً بالنسبة لعائلة جديدة مع طفل واحد وكافية لاستيعاب أسرة صغيرة عدة سنوات.

ومن الأسباب التي جعلتني أصرّ على تجديد المباني نفسها هو اختصار الوقت، فالمباني الجديدة تعد جزءاً من استثمار ضخم قد يتطلب وقتاً طويلاً لتصحيحه ومن ثمّ عمليات استملاك الأرض، وتكاليف الهدم. هذا فضلاً عن مدة الإنشاء. كما يقول المثل: «توقع الأمطار غداً لا يسقي الأرض». ومن جهة أخرى فإن المباني (التي أشبه بالمهاجع) كانت متينة البناء. وكلفة تجديدها لا تتجاوز 1000 يوان لكل متر مربع في ذلك الوقت، وهو مبلغ مقبول جداً، والسبب الآخر هو يقيني بإمكانية تنفيذ هذه الفكرة وهي منطقية وعملية في آن واحد، وهذا ما نفذناه بالفعل.

ولحقت بهذه الخطوة خطوات أخرى. ففي عام 1994 قام المعهد المركزي للموسيقا بتحويل السكن الخاص بالطريقة نفسها، وفي عام 1997 خصص رئيس الحكومة (لي بينغ) مبلغ 150 مليون يوان من احتياطات رئاسة الحكومة لكل جامعة من الجامعات التابعة للوزارات والهيئات الحكومية لتجديد مبنى واحد من هذه «المهاجع» وتابع الطريق رئيس الحكومة الجديد (زهو رونغي) الذي فور توليه رئاسة الحكومة عام 1998 أصدر قراراً بالمتابعة الحثيثة لهذا المشروع والانتهاء منه في غضون سنتين.. ومع حلول القرن الحادي والعشرين كانت تلك المباني كلها قد تحولت إلى وحدات سكنية ملائمة انتقل إليها كل المعلمين دون استثناء، وأصبح لكل منهم شقته الخاصة.

وقد أظهرت بيانات وزارة التعليم أنه بين عامي 1998-1999 أنفق ما يزيد عن 4.2 مليار يوان على مشروع تمويل مباني (المهاجع). على أراضٍ إجماليها 501000 متر مربع، وقد أسكن فيها 80000 عائلة من المعلمين الجدد. ثم إن هذه الوحدات السكنية الصغيرة المناسبة من حيث الإنشاء والتصميم كانت تفي باحتياجات العائلات إلى حين استطاعتهم شراء بيوت جديدة.

وكم شعرت بالارتياح عندما زرنا هذه المباني بعد تجديدها فقد أصبحت نظيفة وأنيقة وانعكس ذلك في الوجوه المبتسمة لساكني هذه المباني. وبعد أن أصدرنا مجموعة من القرارات التي تقضي بمنح إعفاءات ضريبية للمؤسسات الثقافية والتعليمية والتي تبني مساكن للمعلمين على أراضيها، تم بناء عدد كبير من الأبنية المماثلة التي هيأت ظروفًا سكنية جيدة للمعلمين الشباب الذين لم يستطيعوا إخفاء فرحتهم حين باسروا الانتقال إلى بيوتهم الجديدة وعندها قلت في نفسي: «يا لروعة الشعب الصيني».

لقد نذر المعلمون أنفسهم للرسالة التعليمية بالرغم من أجورهم المتدنية وظروف معيشتهم القاسية. ولقد كان ضمان عيشهم حافزاً كافياً لجعلهم يواصلون عملهم بجد واجتهاد.

وفي تقرير أصدرته صحيفة بيجينغ اليومية في 29 كانون الثاني 1997 وردت صورة لأحد المعلمين في قِمة سعادته وهو يتسلم سكنه الجديد، الذي تبلغ مساحته 80 م² كان لدى هذا المعلم قائمة بثلاثة أشياء لم يكن يحلم بها أولاً: إنه لم يتوقع أن تتاح له فرصة العيش في شقة مريحة وواسعة، ثانياً: أن الشقة هي حقاً ملكه، وثالثاً: أنه قادر على شرائها بهذا السعر المميز. وقد صرّح أنه سوف يثبت امتنانه ببذل المزيد من جهده في التعليم وبأنه لن يتخلى عن رسالته التعليمية.

وأنا بدوري أريد أن أعبر عن امتناني لكل الزملاء في الحكومات المحلية، والأقسام المركزية مثل وزارة التعليم، وهيئة التخطيط، ولجنة التطوير، ووزارة المالية، لحكمتهم ولجهودهم التي بذلوها في سد النقص في سكن المعلمين، لقد أظهرت هذه التجربة قدرات وقوة عزيمة وطننا الأم. وما أنجزناه ما كان ليتحقق لولا هذه العزيمة، ونجاحنا في حل مشكلة السكن هذه ما هو إلا دليل قاطع على ذلك.

2.7 كل المسؤولين أيأ كانت مرتبتهم يجب أن يحترموا المعلمين

المحاور:

منذ عشر سنوات أخذت على عاتقك الاهتمام بحياة المعلم وعمله، ففي كل عام كنت تزور الفنانين والعلماء والأساتذة القدامى، فهل لك أن تطلعنا على تلك التجربة؟

لي لانكينغ:

أعتقد أنه على الجميع مهما كانت منزلتهم الاجتماعية، أن يكونوا الاحترام والتقدير للمعلمين، ولمهنة التعليم. وفي أثناء كل هذه السنوات كنت أعقد الاجتماعات، وأزور المدارس لأستمع لما يقوله المعلمون عن التعليم. كما أنني خصصت جزءاً من وقتي للاتصال بالأساتذة والعلماء والفنانين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة لتهنئتهم بأعياد المعلم ورأس السنة ومهرجان الربيع، وكذلك للاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم، وقد كانوا لنا خير معين، وقد أسهموا بقسط كبير في عملية التنمية، وهم يستحقون كل الاحترام والتقدير.

إن العمل الدؤوب الذي يقوم به المعلمون في المدارس الابتدائية قلما يحظى بالتقدير الكافي، ولهذا من الواجب أن نكون أكثر عناية بهم وعلى الجميع أن يعرف مدى إسهامهم في مجال التعليم. في عام 1995 قرأت في أحد الصحف عن (تيان بيغا)، وهو رجل ينتمي إلى أحد الأقليات القومية، قضى 30 عاماً في التعليم الابتدائي في قرية (غيلاو) الجبلية الواقعة في جنوب غرب إقليم (غوزهو) النائي.



تبادل التهانى بالعام الجديد مع (جي جيان لين) الأستاذ في جامعة بكينغ الباحث في شؤون الصين

وشرق آسيا، 30 كانون الثاني/يناير 2003.

ففي أحد الأيام سطت على المدرسة عصابة من الأوباش مسلحة بالسكاكين معرضين حياة أطفال المدرسة وزعماء القرية للخطر، فوقف تيان وابنه في وجههم وقتلهم بشجاعة وجرح تيان جرحاً خطيراً وتوفي ابنه.

وقد حزننت لذلك كثيراً وفي الوقت نفسه أكبرتُ الرجل، فبعثت صحفيين لتغطية القصة، وفي يوم المعلم من ذلك العام ذهبت برفقة رئيس الحكومة (لي بينغ) لمقابلة (تيان بيغا) وتبرعنا ببضعة آلاف يوان لمدرسته تعبيراً عن دعمنا له. وقد أثارت التقارير الصحفية التي تحدثت عن بطولته ردود فعل حارة من قبل السلك التعليمي والشعب عموماً. وبدأت المساعدات تتدفق من كل الجهات إلى مدرسة القرية. وبعث الناس من مختلف أنحاء الصين بالهدايا والمال لتيان وعائلته تعبيراً عن تأثرهم الشديد وتعاطفهم معه بعد مقتل ابنه، مما ترك كبير الأثر لدى (تيان) فكتب إلى رئيس الحكومة (لي بينغ) ولي شخصياً، ليعبر لنا عن امتنانه وتعهده بالتصميم على زيادة جهوده في التعليم. وقال في رسالته: إنه يشعر وعائلته فعلاً بكبير العزاء بفضل التعاطف التام من قبل الشعب الصيني، وقد ساعدت التبرعات أيضاً في تحسين أوضاع المدرسة.

ثمة معلمة أخرى لن أنساها ألبتة وهي (دوليني) التي كانت تعلم في مدرسة (الراية الحمراء) في إقليم (بيجينغ) مقاطعة (هيديان). ففي شهر أيار/ مايو من عام 1997، كانت المعلمة المذكورة تمشي في الطريق عندما وقع نظرها على عربة توشك أن تصدم تلميذين صغيرين، وبسرعة البرق رمت بنفسها بين العربة والتلميذين مما أودى بحياتها وأنقذت حياة الطفلين اللذين لم يصابا بأذى.

وأذكر أنني قرأت الخبر في صحيفة (بيجينغ) واتصلت على الفور برئيس البلدية، وطلبت منه التعليق على الحادث ونشره في وسائل الإعلام. وقد قام المجلس البلدي في (بيجينغ) لاحقاً بتكريمها بعدها شهيدة «شابة تضحي بحياتها لإنقاذ حياة الآخرين»، وقامت مقاطعة (هيديان) بنصب تمثال لها تقديرًا لذكراها.

وأستطيع القول: إن هذا التقدير لـ (دوليني) كان عاملاً في توعية عامة الشعب للدور الذي يؤديه المعلم، وأصبح احترام المعلم وتقدير التعليم تقليداً صينياً كما كان في الماضي.

3

قيام الحكومة
بواجباتها بدءاً بزيادة
الإنفاق على التعليم

إن التمويل شرط أساسي إذا عددنا التعليم أولوية إستراتيجية، والمقصود هنا تمويل قطاع التعليم باعتماد المخصصات المالية اللازمة لسد احتياجات المدارس الرسمية، وهذه المخصصات تشكل جزءاً من ميزانية الدولة المستخدم في تمويل إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية في المدن والأرياف.

وقد عمدت الدولة إلى منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية التي أنشأتها بعض المدارس الابتدائية والثانوية، وهناك مصادر تمويل أخرى من خارج ميزانية الدولة: كالهبات المقدمة من قبل أفراد أو منظمات تعاونية والأموال التبرعات بالإضافة إلى رسوم التعليم، ورسوم أخرى تدفع من قبل التلاميذ.

هذا فضلاً عن المخصصات المالية لمدارس الحزب ومدارس عصبة الشباب الشيوعي ونقابات العمال، ومخصصات تدريب قياديي الحزب وموظفي الدولة، ومختلف الجمعيات الأهلية والأكاديميات والمدارس العسكرية.

ومع تطور التعليم في الصين، وتطبيق سياسة إعادة إحياء المجتمع المدني عبر العلم والتعليم، فقد ازداد مجموع الإنفاق الإجمالي على التعليم تدريجياً، بحيث أصبح قطاع التعليم يحظى بنصيب أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبزيادة سنوية قدرها 20% منذ عام 1992.

ففي عام 2002 وصل الإنفاق الإجمالي إلى 548 مليار يوان؛ أي بزيادة قدرها 84.2 مليار أو 18% مما كان ينفق في الأعوام السابقة. وهذا المبلغ يعادل 58 ضعف الـ 9.4 مليار التي أنفقت، وخمسة أضعاف ما أنفق عام 1993.

أما عام 2002 فقد بلغت مخصصات الميزانية 349.1 مليار يوان وهذا يشكل 41% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للعام نفسه؛ أي بزيادة قدرها 43.4 مليار يوان عن العام 2001 والذي كانت قيمة الإنفاق فيه تساوي 305.7 مليار يوان، وهذا يعادل زيادة قدرها 14% أو إن شئت ثلاثون ضعفاً مما أنفق عام 1978. كما تحققت زيادة أربعة أضعاف إجمالي الـ 86.6 مليار يوان التي أنفقت عام 1993.

إن تحليل الإنفاق على التعليم يظهر أننا أنفقنا 548 مليار في عام 2002، منها 311.4 مليار من مخصصات الميزانية، أي بنسبة 57% من المبلغ الإجمالي، وتم تأمين الباقي (43%) من مصادر أخرى. ونصف هذه الأموال ذهب إلى الأقاليم الوسطى والغربية في الصين.

بيد أنه لا يزال هناك إشكالات في تمويل التعليم في الصين: أولاً، ما زالت الموارد المتاحة لتمويل التعليم تشكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً، ما زالت الصين أقل مرتبة من البلدان المتطورة حيث تسهم الدولة بـ 70% من إجمالي ما ينفق على التعليم في بعض الأحيان. وثالثاً، عدم كفاية الإنفاق على المناطق الريفية.

تمخضت النقاشات التي جرت عام 1990 حول كيفية الإنفاق على التعليم عن آراء متناقضة، وأحياناً متطرفة، فبعضهم اقترح «أن التعليم يجب أن يكون صناعة». أو «يجب أن يخضع التعليم لمبدأ حرية السوق». في حين ذهب بعضهم إلى أن التعليم يجب أن تتولى الحكومة أمره دون غيرها. وبين هذا وذاك برزت عدة آراء متضاربة.

في هذه المقابلة. يشرح لنا نائب رئيس الحكومة (لي لانكينغ) مبدأ «إدارة المال العام»، ويرسم الخطوط العامة التي ينبغي اتباعها لإصلاح النظام المالي في الصين، ويكشف عن الأسس التي ينبغي البناء عليها في توزيع التمويل على مختلف القطاعات مع التمسك بمبدأ «التعليم يبقى مسؤولية الدولة الأساسية»، ويدعو إلى الاستفادة من موارد أخرى لدعم مسيرة التعليم، وهذا يشمل مشاركة أطراف غير حكومية في بناء المعاهد والمدارس بالتعاون مع جهات أجنبية وتشجيع الأفراد والمؤسسات على تقديم الدعم المالي والمنح.

3.1 إدارة أضخم نظام تعليمي في العالم بكفاءة عالية

المحاور:

إننا بلد فقير ولدينا نظام تعليمي ضخم؛ ولكي نتحول من دولة فقيرة إلى دولة غنية لا بد لنا من الاستثمار في التعليم وتطوير قدراتنا في هذا المجال، وهنا يتطلب موارد مالية ضخمة، ثم إنه ليس بالأمر السهل، لأن مواردنا المالية محدودة. إذن ما هو الحل؟

لي لانكينغ:

نقد واجهت هذه المسألة بعينها عندما كُلفت بإدارة ملف التربية والتعليم، ولا تنسى أننا أمة نامية لديها أضخم منشأة تعليمية في العالم. فمن أين نبدأ؟

تشير الإحصائيات إلى أنه في عام 1990، كان هناك 236.54 مليون فرد في مختلف أنواع المدارس وفي شتى المراحل الدراسية. وبحلول عام 2002 ارتفع الرقم إلى 318.72 مليون، وهو رقم يتجاوز عدد سكان الولايات المتحدة. إنها حقيقة لا يمكن تجاهلها في الصين والأمر يتطلب موارد كبيرة للحفاظ على فاعلية النظام التعليمي لدولة بحجم الصين. وإذا لم نجعله الأكثر كفاءة في العالم فلن يحالفنا النجاح؛ لذلك ليس أمامنا خيار سوى ترشيد الإنفاق في حدود الموارد المادية المتاحة وبأقصى مردود.

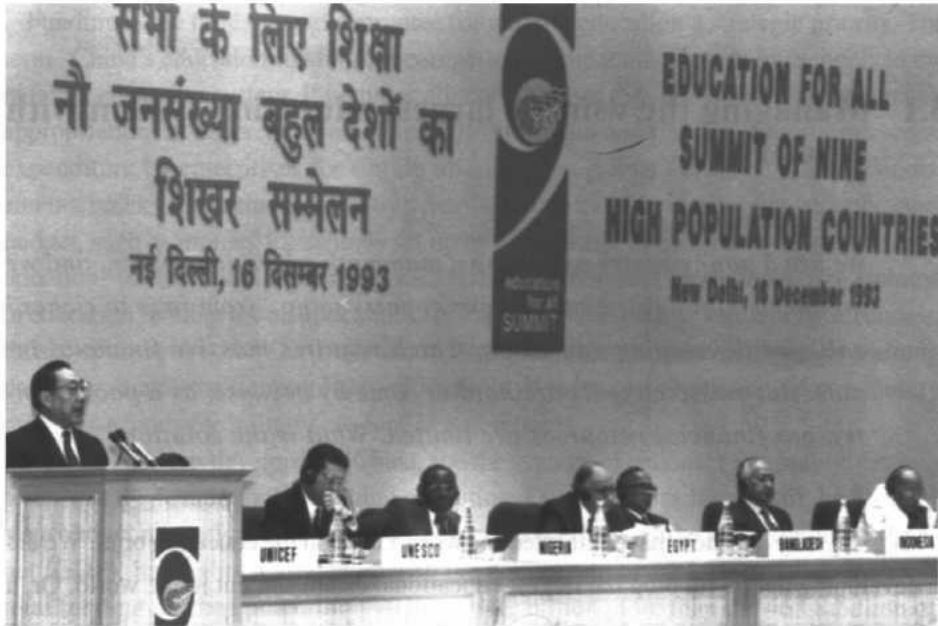
في عام 1993 ذهبت بالنيابة عن رئيس الحكومة (لي بينغ) إلى الهند لحضور مؤتمر لوزراء التعليم في سبع دول نامية من أكثر الدول سكاناً في العالم، وتبين لي أن الصين كانت من أفضل الدول المشاركة من حيث ترشيد الإنفاق على قطاع التعليم، ولكنني بالرغم من ذلك ما زلت أطمح إلى إنشاء أرقى نظام تعليمي في العالم.

في أواخر القرن الماضي بلغ عدد الطلبة الصينيين في المدارس الابتدائية زهاء 120 مليون طالب، وهذا يشمل المدارس التي يتولى فيها أستاذ يدرس عدة صفوف، وكان الاستيعاب السنوي للمدارس الثانوية المتوسطة يبلغ زهاء 40 مليون طالب، والمدارس الثانوية العليا

9.64 مليون طالب، وبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي 1.75 مؤسسة تكفي لاستيعاب، 2.06 مليون طالب جامعي.

وحيث إن التنمية تتطلب كفاءات متعلمة ولا بد من توفير التعليم الأفضل، غير أن الجامعات لم تكن قادرة على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب؛ لأن ذلك يتطلب المزيد من الأبنية ودور سكن للطلاب، وإلى مكتبات أضخم، ومخابر، ومطاعم، وشراء معدات جديدة وهذا يعني رفع سقف الإنفاق على التعليم وقد كانت مواردنا المحدودة غير قادرة على توفير الأموال اللازمة لهذا الغرض.

ليس أمامنا سوى الإصلاح، أو بعبارة أخرى الاستفادة القصوى من مواردنا المحدودة. وبتطبيق الإصلاحات اللازمة نستطيع استثمار مواردنا بطريقة أفضل وأنفع وتحقيق مردود أكبر بنصف المجهود، ولكن من دون هذا المجهود لن يحقق الإصلاح شيئاً.



المؤلف يلقي خطاباً في محادثات قمة الدول التسع ذات التعداد السكاني الكبير تحت شعار «التعليم للجميع»، حيث التزمت الحكومة الصينية بجعل مدة التعليم الإلزامي تسع سنوات، وبمحو الأمية بين الشباب ومتوسطي الأعمار مع نهاية القرن العشرين، 16 كانون الأول 1993.

وبالمحصلة السابقة فإنه بالجمع بين زيادة الموارد وإصلاح التعليم كان يمكن القيام بتحويل النظام التعليمي الصيني إلى نظام يكون الأعلى كفاءة في العالم، ومن ثم يجاوز العقبات التي تعترض بلد فقير من إحداث تغيير وتطوير كبيرين في نظامه التعليمي.

بعد عدة اجتماعات عُقدت بين عامي 1993 و1994 لمناقشة مسألة التعليم توصلت إلى استنتاج مفاده أن الإصلاح أضحي مطلباً لا مفرّ منه ويجب أن يطال النواحي كافة بدءاً من نمط توجيه المدرسة والنظام المدرسي، والمنهاج، والتسجيل، وانتهاءً بالنظام الداخلي المعتمد في المدارس. لذلك يجب العمل على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالتعاون بين الجامعات، وذلك بعد التخلص من النموذج السائد في المدارس التي عزلت نفسها، وعملت خلف الأبواب المغلقة.

وأذكر أنه في أثناء مدة عملي في الحقل الاقتصادي، تنبعت إلى مشكلة مماثلة، فالمصانع التي كانت تدار في ظل الاقتصاد المخطط أدّت إلى سوء استثمار الموارد المتاحة، وصحيح أن الاقتصاد والتعليم قطاعان مختلفان، لكنهما متشابهان من حيث المبدأ، فالغاية واحدة ألا وهي تحقيق نتائج جيدة، وهذا يتطلب زيادة الموارد وتعميق الإصلاح.

3.2 العمل على تمويل قطاع التعليم على ثلاث مراحل

المحاور:

إن تمويل التعليم مسألة باتت تهم عامة الشعب، وينص قانون التعليم «على الإدارات المحلية على مختلف مستوياتها أن تضمن زيادة مخصصات الميزانية لقطاع التعليم بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في عائدات الدولة، وزيادة نصيب طابغ المدرسة من الأموال المرصودة على نحو تدريجي، وزيادة رواتب المعلمين، ورفع معدل الإنفاق العام لكل طالب بصورة منتظمة». وقد عُرفت هذه الزيادات بـ «الزيادات الثلاث». لعلك تشرح لنا كيف أدت هذه الإجراءات إلى زيادة مخصصات التعليم زيادةً كبيرة في السنوات الأخيرة.

لي لانكينغ:

الخطوة الأساسية كانت في حل مشكلة التمويل على ثلاث مراحل: الأولى بين عامي 1993 - 1994، والثانية في أثناء المدة 1995 - 1998، والمرحلة الثالثة كانت في أثناء

المدة 1998 - 2002، وقد تخطينا المراحل الثلاث، وهنا سأفصل أهم الإجراءات التي اعتمدناها في كل مرحلة.

في المرحلة الأولى: لم يكن هناك قانون يحكم عملية تمويل التعليم، بل مجرد برنامج لإصلاح وتطوير التعليم على أساس أن تشكل الميزانية المخصصة لقطاع التعليم 4% من الناتج القومي الإجمالي (GDP) وأن يصل الإنفاق السنوي إلى 15% من مجمل الإنفاق العام. لكن طرق احتساب هذين الرقمين لم تكن واضحة، ووزارتنا التعليم والمالية كانت لديهما عدة وجهات نظر متباينة حول الموضوع، إذ إن المشاورات لم تصل إلى نتيجة. فقررنا عدم إضاعة المزيد من الوقت واتباع طريقة جديدة هي البدء «بالممكن» وبأكثر الأمور إلحاحاً. وقد توصلنا إلى تفاهم مشترك مع الأجهزة الحكومية المعنية على ضمان الأمور الآتية: أولاً: زيادة مخصصات الميزانية لقطاع التعليم بنسبة تتجاوز نسبة نمو عائدات الدولة، وثانياً: زيادة نصيب الطالب (طالب المدرسة) من الأموال المنفقة، وثالثاً: زيادة رواتب المعلمين بالتزامن مع زيادة متوسط ما ينفق على الطالب الواحد. وقد انطلقنا من هذه الأسس في إعداد مسودة الميزانية، وقد بينت الإحصائيات النهائية أننا نجحنا في تحقيق هذه الأهداف على نحو عام.

وفي الوقت نفسه خطونا خطوات كبرى نحو حل مشكلة سكن المعلمين وزيادة رواتبهم، وأطلقنا أيضاً المشروع (211) لتحسين التعليم والبحث العلمي في عدد من الجامعات، كذلك مؤلنا خطط الجامعات والكليات لإصلاح أنظمتها وإدارتها الداخلية، وقدمنا المساعدات اللازمة لتجديد مباني المدارس الريفية الابتدائية والثانوية، وقد أدى تطبيق هذه الإجراءات إلى حل بعض المشكلات الملحة.

المرحلة الثانية: وفيها حدث أمران مهمان. أحدهما كان إعلان القانون الخاص بالتعليم الذي أقر «الزيادات الثلاث»، والأمر الآخر كان إعلان الرئيس (جيانغ زيمين) عن إستراتيجية النهوض بالأمة عبر العلم والتعليم وذلك في أثناء انعقاد مؤتمر العلوم والتكنولوجيا في شهر أيار/ مايو 1995. وقد مهد هذان الحدثان السبيل لإجراء المزيد من المباحثات حول الإجراءات المطلوبة وطرائق تنفيذها، وعندئذ طلبت من كبار المسؤولين في

مختلف المقاطعات أن يكتبوا مقالات للصحافة المحلية يشرحون فيها الخطوط العامة التي ينوون اتباعها في تطبيق إستراتيجية «إعادة إحياء» مناطقهم والإجراءات التي سيتخذونها لتأمين الأموال اللازمة لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه واصلنا معالجة مسألة الإسكان والرواتب والعمل على زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم.

المرحلة الثالثة: كانت هي المدة التي شكّلت في أثنائها الحكومة السابقة، وحينها أعلن رئيس الحكومة (زهو رونغي) في أثناء المؤتمر الصحفي الذي حضره مراسلون صينيون وأجانب، أمام الأمة والعالم أجمع: «أن إعادة إحياء أمتنا عبر العلم والتعليم هو المهمة الأساسية لهذه الحكومة». وفي هذا الوقت قررت السلطات المركزية تأسيس الجمعية الوطنية الأولى للعلم والتكنولوجيا والتعليم، برئاسة رئيس الحكومة (زهو رونغي) وتقرر أن أكون نائباً له في هذا المنصب.

قام رئيس الحكومة بزيارة المسؤولين في مختلف قطاعاتهم وأقسامهم طالباً منهم الاقتداء بـ (دينغ كسيوينغ) في استعدادده ليكون «موجهاً وقائداً للمسيرة» وأكد عليهم أن يكونوا واقعيين وعمليين؛ لأن هذا ما يحتاجه الوطن.

وعلى مدى خمس سنوات عقدت الجمعية اثني عشر اجتماعاً وبحث تسعاً وعشرين مادة مهمة في تطوير العلم والتكنولوجيا والتعليم، وأصدرت قرارات رئيسة تتعلق بسياسة تمويل التعليم.

وفي تموز عام 1998 اقترح وزير التعليم (تشين زهيلي) زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من موازنة الحكومة 1% لثلاث سنوات متتابعة، موافقتنا أنا ورئيس الحكومة على هذا الاقتراح، قامت وزارة التعليم بإدراجه في خطة عمل تطوير قطاع التعليم في القرن الحادي والعشرين، ثم عرضته على مجلس الدولة، حيث قامت اللجنة التحضيرية الأولى للعلوم والتكنولوجيا بدراسته في اجتماعها الثاني، وفي كانون الثاني/ يناير من عام 1999 بعد مصادقة مجلس الدولة على خطة العمل اقترح الوزير (تشين زهيلي) تمديد مدة العمل بالخطة المقترحة من ثلاث إلى خمس سنوات وتم الإتفاق على ذلك من حيث المبدأ.

وقد أدى هذا الإجراء إلى تحقيق زيادة بلغت 48.9 مليار يوان بين عامي 1998-2002، فاقت الزيادة التي كانت في عام 1997. أضيف إلى هذه الزيادة المخصصات المدرجة حكماً في الميزانية. وهكذا أخذ الإنفاق على التعليم يحظى بالأولوية لدى أكثر فئات الحكومات المحلية التي عملت على توفير كل ما يلزم من أجل «الزيادات الثلاث»، والنتيجة كانت زيادة مخصصات التعليم بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ كانت في عام 1995 (2.41%)، وارتفعت إلى (3.41%) عام 2002.

بالرغم من أننا لم نحقق بعد النسبة المرجوة وهي 4% إلا أنني على يقين بأننا سنحققها في السنوات القادمة ولا سيما أن التعليم الإلزامي في الأرياف، إذ بات الآن يمول وبصورة متزايدة من أموال مخصصة من الحكومة لهذا الغرض.

3.3 التعليم مسؤولية الدولة أولاً وأخيراً.

المحاور:

بعد تولّيكم مسؤولية التعليم، شدّدت على ضرورة أن تكون الحكومة مسؤولة بالدرجة الأولى عن تمويل التعليم. فلماذا؟

لي لا نكنغ:

إن توفير مناخ ملائم لنشر التعليم يجب أن يكون من مسؤولية الحكومة ولا سيما التعليم الإلزامي والأساسي. ومن ثم على الحكومة القيام بتمويل التعليم وتنمية البنية التحتية لمدارس التدريب المهني. وفي الوقت الراهن تتلقى مؤسسات التعليم العالي دعماً مالياً من الحكومة ومصادر ثانوية أخرى.

في الماضي كنا نرفع شعار: «توفير التعليم للشعب من قبل أبناء الشعب» لأن البلد كان فقيراً، ولذلك كان من المنطقي أن نلجأ إلى عامة الشعب أو المؤسسات الأهلية لدعم جهود الحكومة. لكن رفع مثل هذا الشعار لا يعفي الحكومة من مسؤولياتها، وفيما بعد أوضحنا تماماً أن تطوير قطاع التعليم يقع على عاتق الحكومة، التي يجب أن تتحمل القسط الأكبر من التمويل اللازم.

في أوائل عام 2000، نظمت اللجنة المركزية للحزب دورة قصيرة حول التمويل وفرض الضرائب في مدرسة الحزب المركزية، وقد شارك في هذه الدورة عدد من كبار المسؤولين في الأقاليم، والمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي، والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية. وقد أقيمت محاضرة حول إدارة المال العام، وقد اقترح بعضهم حذف المادة الخاصة بالإنفاق العام من النسخة المعدة للنشر، فسألت لماذا؟ فقل لي: إن بعض المشاركين لم يوافقوا على أطروحتي أو لم يستطيعوا فهمها، حينئذ أبلغت القائمين على مدرسة الحزب بأنهم ليسوا ملزمين بطباعة محاضرتي.



تبادل التهاني بالعام الجديد مع (جي جيان لين) الأستاذ في جامعة بكينغ الباحث في شؤون الصين
وشرق آسيا، 30 كانون الثاني/يناير 2003.

أما إذا قرروا نشرها فيجب أن تنشر دون حذف الفصل الخاص بـ «الإنفاق العام»؛ لأنه يمثل جوهر الرسالة التي أردت إيصالها. وقد نشرها الحزب فيما بعد في مجلة (Study Times). لماذا لم يكن بعضهم موافقاً؟ والإجابة أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا قد تحرروا بعد من الأفكار التي ولدها الاقتصاد المخطط؛ إذ اعتاد بعض كبار المسؤولين إنفاق المال العام

بسبب على مشروعات حكومية ضخمة وهذا ما كنت أحتذر منه. ففي اعتقادي أن إنشاء مشروعات تجارية ليس من شأن الحكومة، صحيح أنها قد تحقق الأرباح ولكنها قد تخسر أيضاً، وفي هذه الحالة لن تستقيم الميزانية وعندها سنواجه مشكلات حقيقية.

إذاً كيف يجب التصرف بأموال الحكومة؟ سبق أن قلت: إنه بغض النظر عن تأمين احتياجات مؤسسات الدولة يجب أن نسخر مواردنا لحل قضايا مهمة مثل حماية البيئة وبناء البنية التحتية والأبحاث العلمية الأساسية والتعليم والصحة العامة والأمن العام وأعمال الإغاثة ومساعدة الفقراء والشؤون الخارجية، والدفاع الوطني.

حين ناقشت في محاضرتي مخصصات الميزانية، والإصلاح المالي، تطرقت إلى موضوع ميزانيات الدوائر الحكومية؟ والحقيقة أنه لم يكن هناك ميزانيات بالمعنى الصحيح. فلقد كانت احتياجاتنا المالية تلبى بموجب كتب رسمية موجهة إلى الجهة المعنية. وعلى أي حال فإن مديري الأقسام لم يكونوا المتحكمين بالميزانية - وهذا إن وجدت.

لقد كانت أوامر الصرف تصدر عن موظفين في شتى المراتب، في حين كان كبار المسؤولين يمتلكون حق التصرف بمبالغ كبيرة وأنا شخصياً من المعارضين بشدة الموافقة على مشروعات بموجب طلبات خطية من هذه الجهة أو تلك، ولم أصدر ألبتة أوامر صرف بهذه الطريقة؛ لأن واجبي يقضي بالتقيد بالأحكام والمبادئ التي تبنتها الحكومة حول إنفاق المال العام وما يترتب على ذلك من إجراءات ضرورية ينبغي مراعاتها. ومن مسؤوليتنا أن نضمن ذهاب الأموال إلى المكان الصحيح، وليس لدي أدنى شك بأنه لو أنفقنا أكثر على نظامنا التعليمي لكان الوضع أفضل والمردود أكبر.

إذاً على الحكومة أن تضطلع بدور بارز في تمويل التعليم وفق أحكام القانون، كما يجب أن نحسن ونوحد آلية هذا العمل، ونزيد حجم الإنفاق باستخدام قنوات أخرى متنوعة، لقد أدت التشريعات الخاصة بقطاع التعليم دوراً توجيهياً بالتوازي مع التأسيس والتحسين التدريجي لنظام تمويل مؤسسات القطاع العام، ولهذا أرى أن نجاح تمويل التعليم في الصين سيكون أمراً مضموناً.

3.4 استخدام موارد الدولة في تنمية قطاع التعليم

المحاور:

من المعلوم أنك كنت دوماً من الساعين إلى وضع نظام يتعلق بكيفية إنفاق المال العام. فماذا يعني ذلك بالتحديد، وكيف سيعالج هذا النظام موضوع تمويل قطاع التعليم؟

لي لانكينغ:

لقد شددت على أهمية ترشيد الإنفاق العام وإصلاح الأجهزة المعنية بهذا الشأن، والسبب في ذلك ليس فقط لأنني كنت مكلفاً بإدارة الشؤون المالية والضرائية، بل إن قضية إنفاق المال العام تعد قضية سياسية بقدر ما هي مسألة اقتصادية، ثم إنها تؤثر على نحو مباشر على إدارة شؤون الدولة ورفاهية الأمة. فالإدارة الجيدة لموارد الدولة في إطار اقتصاد السوق الاشتراكي ومن دون تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة تشمل بطبيعة الحال موضوع تمويل قطاع التعليم.

وفي اعتقادي أن موارد الدولة ينبغي أن تسخر لخدمة الأغراض الأساسية الآتية:

أولاً: تلبية احتياجات المجتمع الاعتيادية وهنا أود التشديد على احتياجات المجتمع بمعزل عن الربح أو الخسارة أو التنافس الذي يحكم اقتصاد السوق.

عندما نتحدث عن احتياجات المجتمع فإننا نعني بذلك احتياجات المجتمع بصفته واحدة، والاحتياجات بهذا المعنى تختلف عن احتياجات الأفراد أو فئات معينة. إن إنفاق المال العام في بيئة يحكمها اقتصاد السوق ينطلق من الحاجة لتوفير مختلف الخدمات العامة لأبناء الشعب ومن جملتها التعليم. وهذا يعني أن الموارد العامة يجب أن لا تستثمر في أماكن يسيطر فيها اقتصاد السوق؛ وذلك لتجنب هدر الأموال العامة أو التأثير على المنافسة المشروعة.

أما إذا أخفقت آليات السوق في تأمين احتياجات المجتمع كافة، ففي هذه الحالة يجب أن تتدخل الدولة من أجل المصلحة العامة، وقطاع التعليم يمثل أحد أهم القطاعات التي يجب أن تستثمر فيها الدولة.

ثانياً: ضمان سيادة القانون. إن اقتصاد السوق الاشتراكي لا يمكن أن يعمل إلا في إطار القانون؛ إذن يجب أن يتم إنفاق المال العام وفقاً لأحكام القانون.

من المعروف أن موارد الدولة تعتمد في مجملها على جني الضرائب على نحو أقل وعلى الرسوم والإيرادات الأخرى مثل الغرامات والمصادرات. بالإضافة إلى سندات الخزينة التي تصدر مقابل ديون مستحقة أو تغطية عجز مالي. وكل هذا يجب أن يخضع لأحكام القوانين والأنظمة السارية.

بالإضافة إلى ما تقدم يجب الالتزام بأحكام قانون الموازنة، عند إصدار أوامر الصرف. كما ينبغي التقيد التام بمقتضيات الموازنة العامة السنوية التي تعتمدها الدولة بعد التصديق عليها من قبل المؤتمر الشعبي العام، وعلى الحكومة أن تتفق الأموال في حدود ما تسمح به الميزانية. وكذلك الأمر بالنسبة للميزانيات التي تقررها مختلف دوائر الدولة بعد مناقشتها والمصادقة عليها من قبل الجهات المختصة وبعد إجراء ما يلزم من إضافات أو تعديلات إذا اقتضى الأمر.

ثالثاً: المراقبة والإشراف على العملية الاقتصادية كلها. إن السياسات المالية التي تنتهجها الحكومة تمثل إحدى الأدوات المهمة التي تمتلكها الدولة؛ فعندما تتعثر آليات السوق يمكن للدولة أن تتدخل وأن تستخدم شتى الوسائل لإصلاح الخلل باللجوء إلى إعادة النظر بمخصصات الموازنة أو النظام الضريبي أو بالأنظمة المتعلقة بالمشتريات.

فالسياسات المالية المدروسة سرعان ما تؤدي ثمارها عندما يكون هدفها توجيه الاقتصاد واستغلال الموارد المتاحة بصورة أكثر عقلانية. وبعبارة أخرى يفترض أن تركز هذه السياسات على التنمية الاقتصادية أولاً، وثانياً: الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وإعادة هيكلة العمل الإداري، وثالثاً: تنظيم عملية توزيع الثروة لضمان التكافؤ الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. يجب أن نركز في استغلالنا للموارد على ترشيد الإنفاق والسماح لقوى السوق بأن تكون فاعلة وفي الوقت نفسه تشجيع الناس على زيادة مدخراتهم في ظل ممارسة أعمال مشروعة. ومن ناحية أخرى فإن إعادة توزيع الموارد على نحو عادل يضمن تكافؤ الفرص، كما أن فرض الضرائب على نحو منصف واتخاذ إجراءات مالية أخرى كفيل بمنع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

إن المطلوب من الإدارات وأركان الحكومة السعي لاستثمار موارد الدولة بطريقة أفضل، وأنا على قناعة بأن وظيفة الحكومة في ظل اقتصاد السوق الاشتراكي تتلخص في أربع مهام أساسية: أولها: وضع أطر تشريعية للحركة الاقتصادية، وثانيها: الإشراف على حركة السوق، وثالثها: إدارة الشؤون الاجتماعية، ورابعها والأخير: العناية بالخدمات العامة للمواطنين، وهنا ينبغي التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز للدولة أن تتدخل فيه.

كنا في الماضي نعتمد على الإجراءات الإدارية بالدرجة الأولى لتنمية الاقتصاد وقد أكسبنا ذلك بعض الخبرة في مجال التشريع الاقتصادي والتحكم بالسوق. أما اليوم فيجب أن تنصب جهودنا في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه دون تقييده؛ بمعنى أن الدولة يجب ألا تتدخل في الأمور التي تستطيع آليات السوق حلها. فيما يجب أن ألا تتخلى عن مسؤولياتها تجاه الشأن الاجتماعي والخدمات العامة.

علينا الآن وفي السنوات المقبلة التركيز على التعليم والصحة العامة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والقضايا الاجتماعية وخاصة في الأرياف، وهذا يتطلب وضع آلية لترشيد الإنفاق العام؛ لمنع الفساد وتمكين الإداريين من القيام بواجباتهم بإخلاص وصدق وفقاً للقانون.

يشمل إصلاح آلية إنفاق المال العام معالجة أمور عدة مثل: ميزانيات الإدارات المختلفة، آلية تنظيم عائدات ومدفوعات خزينة الدولة، ووضع نظام خاص بعقود الشراء التي تبرمها دوائر الدولة. إن المطلوب في نهاية المطاف هو وضع معايير تحكم كيفية التصرف بالميزانية العامة برمتها والتقييد بالقانون وزيادة الرقابة المالية على دوائر الدولة، بحيث تتمكن هذه الدوائر من تركيز جهودها على تقديم الخدمات المفيدة للشعب بدل التورط في كيفية توزيع المخصصات.

ولنلاحظ في السنوات الأخيرة تحسن ملموس لكن هذا لا يكفي؛ إذ تبين أن بعض المسؤولين مازالوا لا يتناولون هذه الأمور بجدية كافية، ومنهم من انحرف عن تطبيق المبادئ التي

اعتمدناها. وقد أنفقت بعض الجهات بسخاء على «مشروعات وهمية» بحجة أنها تخدم المصلحة العامة وتلبي احتياجات اجتماعية في الوقت الذي كانت رواتب الموظفين والمعلمين لا تصرف في أوقاتها المحددة.

وفي بعض القطاعات بقيت السلطات الحكومية تُمارس عملها متبعة الأساليب القديمة التي يتسم بها الاقتصاد المخطط الذي جعل الدولة تتدخل في كل شاردة وواردة، وتشرف على تنفيذ مشروعات «حكومية». وعندما تستنفد الأموال المخصصة كانت الجهة المعنية تلجأ للاستدانة، وقد عمد بعض المسؤولين إلى سوء استخدام النظام المالي المتبع. فعلى سبيل المثال قام بعضهم بمخالفة الأنظمة التي تحكم جني الضرائب متجاوزين بذلك الصلاحيات الممنوحة لهم، خاصة وأنه لا يحق لهم اتخاذ قرارات حول منح تسهيلات ضريبية لهذا الطرف أو ذاك.

وهذه الممارسات وأمثالها تدل على عدم تقدير بعض القادة في السلطة لأهمية التقيد بالنظام المالي العام، ويجب أن يدرك هؤلاء القادة أن التقيد بالنظام المالي العام يمثل الضمانة القانونية التي تمكننا من زيادة الإنفاق على قطاع التعليم.

3.5 لا نقر بفكرة الاستثمار التجاري للتعليم

المحاور:

لقد أثارت فكرة الاستثمار التجاري في قطاع التعليم نقاشاً حاداً. فما هي وجهة نظرك حول هذا الموضوع؟

لي لا تكينغ:

تناولت عدة صحف ومجلات هذا الموضوع ولا بأس في ذلك بصفته نقاشاً أكاديمياً، ولكن الإدارات الحكومية في نظري يجب أن تبتعد عن فكرة الاستثمار التجاري في قطاع التعليم عندما ترسم خططها الاقتصادية والتربوية؛ إذ لا يجب استغلال قطاع التعليم لزيادة عائدات الدولة في الظروف المالية العسيرة.

إن أخذ الأغراض الأساسية للتعليم هو المتفعة العامة، وقانون التعليم وكذلك قانون التعليم الخاص واضعان في هذا الشأن. ويجب أن ندرك أن قطاع التعليم يختلف عن القطاع الصناعي ولا يجوز النظر إليهما بالمنظار نفسه، فالاستثمار التجاري في التعليم سيكون له آثار سلبية على وظيفته الاجتماعية، وقد يؤدي إلى إضعاف دور الدولة في توجيه الاقتصاد العام وضمان التكافؤ الاجتماعي.

إن الرسالة التاريخية للنظام التعليمي تتلخص في بناء حضارة تقوم على القيم الاشتراكية وتنمية الوعي السياسي والأخلاقي بين الجماهير، وهذه المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومة. وأنا أرى أن السياسة القائلة بإفساح المجال للاستثمار التجاري في قطاع التعليم من شأنها أن تعيق مساعي الدولة، وتجعلها تتحرف عن مسارها الصحيح. وفي هذه الحال ستلجأ بعض الحكومات المحلية - وهذا ما نخشاه - إلى التهرب من مسؤولياتها نحو زيادة الدعم المالي لقطاع التعليم، وقد يترتب على ذلك «خصخصة» قطاع التعليم وهذا سيعيق مسيرة التنمية في هذا المجال.

نكرر القول: إن التعليم يجب أن يبقى شأناً عاماً لا تحكمه قوى السوق، لكن هذا لا ينفي وجود مؤسسات تجارية/صناعية تعنى بتلبية احتياجات المدارس (الاحتياجات غير الأكاديمية). وهنا نذكر أن تنمية قطاع التعليم يمكن أن يحفز أيضاً على نشوء صناعات وأدوات لاستهلاك المدارس والجامعات في الداخل: فعندما أخذت الجامعات في عام 1999 تستقبل أعداداً متزايدة من الطلاب كان الهدف من ذلك تأهيل وتدريب المزيد من أبناء الشعب، وأيضاً تشجيع الاستثمارات والاستهلاك.

لدى الصينيين رغبة جامحة في طلب العلم. والشعب عموماً يرغب في رفع مستوى التعليم الذي يتلقاه الجيل الجديد. وهناك أيضاً طلب متزايد من قبل الجماهير على التخصصات الجديدة؛ وهذا يجعلهم يقدمون على إنفاق المال في هذا السبيل كأمر طبيعي لتحقيق طموحاتهم. لذلك ينبغي أن تشجع الحكومة هذه الظاهرة بتوفير المزيد من الدعم المالي لقطاع التعليم استجابة لاحتياجات السوق لشتى الخبرات وفي الوقت نفسه لتشجيع المنتجات التي ترتبط بشكل أو بآخر بقطاع التعليم.

6.3 كيف نضمن تمويل التعليم ومراقبة الإنفاق

المحاور:

إضافة إلى زيادة الإنفاق على التعليم، ما هي الإجراءات التي تعتقد أنه على الحكومة اتباعها كي تضمن تطبيق هذه الإجراءات على أكمل وجه؟

لي لاكينغ :

أصدر مجلس الدولة سلسلة من القوانين والأنظمة التي تحكم صرف الأموال المرصودة للإنفاق على مدارس التعليم الإلزامي الريفية.

الخطوة الأولى: إنشاء آلية لضمان المخصصات الحكومية. فعندما تواجه أي محافظة صعوبات تمويلية وتحتاج للمعونات الحكومية فإنه يجب عليها أولاً أن تدقق في ميزانيتها لمعرفة هل كانت الأموال قد انفقت في مكانها الصحيح؟ وفي حال وجود سوء استخدام لهذه الأموال يجب تحديد المسؤول عن هذا العمل؛ لأن من أولويات المحافظات أو المقاطعات الفقيرة «إطعام الشعب أولاً ثم بناء الوطن»، ولا يجوز للحكومات المحلية التقصير في هذا المجال، وآلية صرف الأموال يجب أن تتم على شكل إعانات تقدمها الحكومات المركزية عبر تحويلات مصرفية، شريطة أن تكون الإدارة المحلية قد تقدمت بطلب هذه المعونات لصرف رواتب المعلمين قبل كل شيء، وإن أي محاولة لطلب دعم مالي خارج هذا الإطار وإدراجه تحت مادة التعليم دون مسوّغ لن نسمح به.

نحن ندرك أن بعض الأقاليم تعاني حقاً من صعوبات مالية وغير قادرة على صرف رواتب معلميه في المدن أو في الريف، ولكن هناك أيضاً مديريات لا تستطيع تسديد رواتب المعلمين في موعدها نتيجة لسوء الإدارة والتصرف غير المسؤول، وهذا يدل على تقصير المسؤولين وهذا ما نود أن نضع حداً له.

أخبرني المسؤولون في إحدى المناطق النامية: «بمجرد أن تعلن الحكومة عن عزمها على تقديم المعونات المالية للتعليم الإلزامي في الريف، تسارع أكثر المقاطعات إلى تقديم

الطلبات». فقلتُ لهم: «يمكنكم تقديم الطلبات التي تريدون، ولكننا حينها سوف نرسل مراقبين ماليين كي يدققوا ميزانياتكم وملفاتكم ليعرفوا طريقة صرفكم هذه الأموال». عندئذ لم يتقدم أحد بأي طلب. إذاً لا بد من وجود نظام متكامل تحت إشراف مراقبين ومدققين للتأكد من أن المساعدات تُمنح تبعاً لوقائع صحيحة ومثبتة بوثائق صرف رسمية.

الخطوة الثانية: تأسيس آلية ضمان كاملة. وضعت الحكومة المركزية قواعد أساسية لتسديد رواتب المعلمين والموظفين والعمال بصورة منتظمة دون تأخير، ويتم ذلك بتحويل الرواتب كاملة بانتظام ومباشرةً إلى حسابات البنك الشخصية لأصحاب العلاقة من قبل الجهات التمويلية في المقاطعة أو الإقليم.

الخطوة الثالثة: التأكد من تلقي المقاطعات للمساعدات كاملة وبانتظام من قبل الحكومة المركزية، ولا يجوز بأي وجه من الوجوه أن تستعمل هذه المساعدات لغير الأهداف المخصصة له؛ لأن هذه الأموال هي مساعدات للأقاليم التي ما زالت تعاني ضائقة مالية بالرغم من الجهود التي نبذلها. وأكثر من ذلك يجب أن تكون هذه المقاطعات على علم بالمبلغ الذي ستتسلمه في بداية العام حتى تدخله في ميزانياتها، وأن تسعى لحل مشكلة الرواتب المتراكمة عدة سنوات، وتضع جدولاً زمنياً لتسديدها.

الخطوة الرابعة: وضع آلية محكمة لتأمين الأموال اللازمة للإنفاق على المدارس الإلزامية في الريف. لقد قامت حكومات الأقاليم بوضع خطة مالية للمدارس الابتدائية والثانوية في الريف التابع لها، ورسمت خططاً تضمن تطبيقها، وقد ترتب على ذلك تغطية جزء من هذه النفقات من الرسوم المدرسية التي يدفعها الطلاب، وتغطية الجزء الباقي من قبل مجالس المقاطعات المحلية، وهذا يضمن عدم وقوع المدارس في عجز مالي. وعندما يتم جمع الرسوم من الطلاب تكون المدرسة مسؤولة عن كيفية التصرف بالأموال ضمن توجيهات الحكومة المحلية ولا يسمح لأي جهة كانت أو أي مدرسة أو منظمة أن توجد رسوماً إضافية تحت أي اسم، وهذه الرسوم يجب أن تستخدم حصراً لتغطية النفقات المدرسية العامة، كما لا يجوز للإدارات المالية استعمال هذه الرسوم عند مراجعة الموازنة أو استخدامها لأغراض خاصة أيّاً كان نوعها.

الخطوة الخامسة: وضع آلية لتأمين المبالغ الضرورية لترميم المباني المدرسية وبناء مدارس جديدة. على حكومات المقاطعات إدراج هذه الإصلاحات في خططها السنوية طويلة الأمد والمخصصة للاقتصاد والتطوير الاجتماعي، والحكومات المحلية ملزمة بتقديم المبالغ المطلوبة للإصلاح والترميم والأقسام المالية بدورها تقدم مبالغ المساعدات على نحو منفصل ومحدود لمساعدة المناطق التي تعاني صعوبات جمة، وفي المقابل فإن توفر كل هذه الأموال يجب أن يضمن على الدوام إصلاح المباني المدرسية، وكذلك بالنسبة لبناء المدارس الجديدة، إضافة إلى تخصيص المبالغ من قبل الحكومات المركزية والمحلية لبناء مدارس ابتدائية وثانوية في الأرياف المحرومة.

ولكي يتأكد مجلس الدولة من أن المبالغ تصل فعلاً إلى مستحقيها لدعم التعليم الإلزامي في الريف اتبعت ما يلي:

أولاً: وضعتُ نظام المعلومات العام الذي يقضي أن تقوم الحكومات المحلية بتقديم تقارير دورية، برواتب المعلمين والموظفين المدفوعة في أرياف الأقاليم التابعة لها. وفي نهاية كل عام على وزارتي التعليم والمالية أن تقدم تقارير علنية بالدفعات التي تسدد للمعلمين والموظفين في المناطق الريفية في كل إقليم، وبلدية، أو منطقة كبيرة تابعة مباشرة للحكومة المركزية.

ثانياً: وضعتُ نظام الشكاوي الذي يقضي أن يكون للجهات التعليمية أرقام هواتف عمومية، كي يتمكن المعلمون والموظفون من الاتصال والإبلاغ عن تسديد رسوم غير نظامية حتى يتمكن من إصلاح الوضع في حينه.

ثالثاً: مبدأ المحاسبة. إن رئيس حكومة المقاطعة مسؤول مباشرة عن التعليم الإلزامي في الريف، ورؤساء حكومات الأقاليم أو المناطق مسؤولون عن صرف رواتب الهيئة التدريسية والموظفين؛ لذلك فإن القيادة وكل موظف سيكون خاضعاً للمسائلة في حال سوء استغلاله للمال العام أو الاختلاس من مخصصات التعليم، وكذلك كل من يتسبب بأضرار ناجمة عن التأخر في إجراء الإصلاحات اللازمة للمعدات المعطلة. ولن يُسمح لأي مقاطعة لديها تراكم في الرواتب غير المدفوعة بأن تشرع في تشييد بناء جديد، أو بإيفاد طلبة ماجستير للدراسة في الخارج على نفقة الدولة. ومن يخالف هذه القواعد الثلاث سيعرض نفسه لعقوبات قاسية.

3.7 التطوير المتوازي للمعاهد الخاصة كافة

المحاور:

ما هو دور التعليم الخاص؟ وكيف قامت الحكومة بتشجيعه وتنظيمه؟

لي لانكينغ:

لن يتقدم التعليم في الصين بالسرعة المطلوبة إذا اعتمد فقط على مبادرة الحكومة في هذا الشأن، ولكن مشاركة التعليم الخاص سيعزز جهودنا ويُسرّع العملية التنموية الجارية في قطاع التعليم، خاصة أن الإقبال المتزايد على التعليم يتطلب منا أن نكون أكثر انفتاحاً، وأن لا نتردد في تشجيع المدارس الخاصة بمختلف أنواعها، بحيث تبقى مدارس الدولة هي الأساس، دون أن يحول ذلك من ازدهار وتنامي المدارس الخاصة إلى جانب مدارس الدولة.

يمكن لجميع أشكال التعليم أن تلقى رواجاً شريطة أن تتقيد بالقوانين والأحكام السارية وهذا سيحفز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم وغيره.

إننا نشجع تمويل التعليم بشتى الطرق، وهذا يشمل التعليم الثانوي في المراحل المتقدمة والمعاهد الحرفية، وتستطيع مؤسسات التعليم العالي الخاصة تأدية رسالتها على نحو رسمي، ولكن يجب أن نضمن أولاً وجود مدارس ابتدائية وثانوية قادرة على استيعاب جميع التلامذة، ومن ثم الترخيص للمدارس الخاصة بالعمل؛ وحينها فقط يمكن لذوي الطلبة اختيار المدرسة التي تناسبهم.

أما فيما يخص دور الحضانة فينبغي تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مثل هذه المدارس باستخدام الموارد الخاصة والعامة لهذا الغرض وتقديم التسهيلات اللازمة بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات كل منطقة. ولكننا لن نسمح بإنشاء مدارس أو معاهد على غرار المدارس الخاصة، أو بعبارة أخرى فتح صفوف خاصة بشريحة معينة من الطلاب.

قبل صدور قانون التعليم الخاص كان هناك عدة معاهد خاصة أو معاهد مشتركة (خاصة وحكومية)، وكانت بعض هذه المعاهد تقوم بعملها بامتياز. لقد زرت عدداً من هذه

المعاهد وشاهدت المستوى الرفيع الذي وصلت إليه؛ لذا من الواجب أن ندعم هذه المعاهد. وعودة إلى سؤالك أقول:

أولاً: إنني اعتقد أن هناك حاجة ماسة لتطوير التعليم الخاص. لقد بقيت الصين مدة طويلة في المرتبة الثانية بعد الهند من حيث عدد طلاب الجامعات، إلا أنه بحلول عام 2001 بلغ عدد طلاب السنة الأولى في مؤسسات التعليم العالي 9.1 مليون طالب مقابل 8.4 مليون طالب في جامعات الهند في العام نفسه.

وتبعاً لإحصائيات عام 2002 فقد تسببت التغيرات في الحركة السكانية بخفض عدد المنتسبين إلى المدارس الابتدائية والتحضيرية، في حين أخذت أعداد المنتسبين للمدارس الثانوية والمتوسطة تزداد. والواقع أن إقبال أبناء الشعب المتزايد على طلب العلم يجعلنا بحاجة إلى تضافر جهود العاملين في قطاعي التعليم العام والخاص؛ كي نستطيع تلبية احتياجات المجتمع بسرعة.

ثانياً: إن نمو التعليم الخاص، وزيادة الموارد المتاحة سوف يسد النقص الحاصل في عدد مؤسسات التعليم العالي، وسيمهد السبيل لافتتاح مدارس ابتدائية تعنى ببناء شخصية التلميذ في المراحل الأولى.

ثالثاً: اعتقد أن انتشار التعليم الخاص سيؤدي إلى التنافس البناء بين المدارس، وفي النهاية سيرفع مستوى التعليم بوجه عام.

لكن الصين لا تزال تعيش مرحلة انتقالية من الإصلاح، ويرجع هذا إلى قلة التجربة والفراغ في النظام القانوني، وربما تمت معالجة هذه الأمور في السابق على نحو خاطئ إن لم نقل بحماقة، لذلك كان من الضروري سن قانون تشجيع التعليم الخاص، ووضع الأطر الملائمة لتطبيقه.

يجب أن نركز على مسألتين مهمتين في الوقت الحاضر: الأولى: هي ضرورة مراقبة جودة التعليم في المدارس الخاصة منعاً لاستغلال المواطن. والثانية: تتعلق بـ«قانون تشجيع التعليم الخاص» الذي يجب أن يضمن ريعاً معقولاً لأصحابه، وذلك عبر إجراءات تحدد الرسوم وعملية التدقيق والإشراف على أموال المدارس الخاصة لحمايتها من المتاجرة تحت اسم

التعليم، والإشراف على مديريها كي لا يسيئوا استخدام الأموال، ويسببوا القوضى تاركين أمر حلّها للحكومة. صحيح أن هذا من النادر الحدوث ولكن من الواجب أن نحتاط لهذا الأمر.

يتعين على الإدارات كافة وعلى مختلف مستوياتها أن تولي اهتماماً أكبر لمسألة الإدارة والقيادة والإشراف على التعليم الخاص، ونحن بدورنا نضع التعليمات التنفيذية لقانون «التقدم بالتعليم الخاص». لكي نضمن تطوراً سليماً. وفي المقابل يجب على المدارس الخاصة بكل أشكالها أن تتقيد بالقانون، وتعمل على تطوير إدارتها، ولن نتردد من جانبنا على دعم المدارس والمعاهد الخاصة التي تسهم في رفع مستوى التعليم في الصين.

ومهما يكن من أمر فإن دعائمي قطاع التعليم بشقيه الخاص والعام لا تكفيان، فضلاً عن انعدام التوازن من حيث أن قطاع التعليم الرسمي أكبر من الخاص؛ ولذلك فإننا بحاجة إلى دعامة ثالثة وهذه الدعامة تتمثل في التعاون الدولي الذي يمكن الاستفادة منه في قطاع التعليم لا سيما وأن الصين عضو في منظمة التجارة العالمية، ولن يكون باستطاعتها التحرك في هذا الإطار إذا لم تتوافر الثقافة اللازمة، وهكذا بعجلة كبيرة وعجلتين صغيرتين إن صحّ التعبير سوف تتقدم مركبة التعليم في الصين على نحو سلس وسريع.

8.3 استغلال المصادر الممكنة كافة لإنشاء صناديق تمويل

لدعم قطاع التعليم

المحاور:

بمعزل عن تشجيع ودعم مختلف أنواع المدارس الخاصة، قامت الحكومة المركزية أيضاً بحثاً الهيئات الاجتماعية والأفراد على التبرع بالمال، وقد أدّى هذا دوراً مهماً في دفع عجلة التعليم فمما هي السياسات التي اتبعتها في هذا المجال؟

لي لانكينغ:

إن احترام المعلم وتقدير التعليم بدأ يترسخ في ذهن الشعب، وقد تجلّى في قيام عدد من المنظمات غير الربحية والشخصيات البارزة والأفراد العاديين جميعاً باستثمار أموالهم في إنشاء مدارس جديدة، أو في تقديم المنح الدراسية.

وهنا أود الإشارة إلى «مشروع الأمل» لكونه مثلاً جيداً وافق عليه (دينغ كسيوينغ) دون تردد وهو الآن أكبر مشروع اجتماعي لدعم التعليم في الصين، وقد حظي هذا المشروع بدعم واسع ليس على مستوى الصين فحسب بل تعدى ذلك إلى مواطنينا في كل من هونغ كونغ، مكاو، وتايوان والجاليات الصينية في العالم، ويعود الفضل في إنجاز هذا المشروع إلى مؤسسة تطوير الشباب الصيني في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1989، وقد بلغ عدد المتبرعين حتى اليوم 100 مليون متبرع أي ما مجموعه 2.15 مليار يوان، وقد استُخدمت هذه الأموال في إعادة ما يزيد عن 2.5 مليون طالب إلى المدرسة، وبناء أكثر من 9000 مدرسة ابتدائية إضافة إلى عدد كبير من الهبات التي شملت كتب الأطفال المدرسية والوسائل السمعية والبصرية، والمعدات التعليمية. وتم تدريب وتأهيل أكثر من 6000 منهم في المدارس الابتدائية الريفية. وهناك مثل آخر وهو «برنامج براعم الربيع» الذي رعاه الاتحاد النسائي الصيني، وهو مثل آخر فقد عمل على إعادة الفتيات إلى المدرسة لإكمال السنوات التسع الإلزامية، ومنذ أن بدأ تنفيذ هذا البرنامج عام 1989، تم رصد أكثر من 500 مليون يوان وقد ساعد هذا المبلغ 1.35 مليون فتاة في العودة إلى المدرسة، وافتُتِح أكثر من 200 مدرسة (براعم الربيع) وعددٌ من صفوف إضافية للفتيات ضمن البرنامج.

كذلك هناك مؤسسات أخرى كثيرة مثل مؤسسة (سونغ شينغ لينغ) لـ «المساعدة في بناء المدارس» التي أسهمت مع برامج أخرى في بناء 38 مدرسة ابتدائية وثانوية في منطقة تابعة لـ (نينغز ياهوي) وفي إقليم (هيببي)، كما أنها قدمت الأموال والكتب والوسائل التعليمية. وقد أسهم كل ذلك في دفع عجلة تطوير التعليم في الصين، وساعد الأقليات الاجتماعية الفقيرة.

لقد اتخذت الدولة التدابير اللازمة لتشجيع هذا النوع من الهبات التعليمية، لتطبيق «قرارات مجلس الدولة الخاصة بإصلاح وتطوير التعليم»، وأيضاً لدعم التعليم الإلزامي في الريف حيث قدمت السلطات المحلية حوافز ضريبية على هذه الهبات، وعلى التبرعات الممنوحة من قبل مختلف الجهات سواء كانت مؤسسات حكومية، أو منظمات أو أفراداً أو منظمات غير ربحية. وبقيني أن هذه السياسة سوف تستقطب المزيد من الراغبين في التبرع بالمال لدعم قطاع التعليم.

9.3 المساعدات الخيرية من هونغ كونغ، وماكاو، وتايوان، والصينيين في المهجر

المحاور:

منذ بدء الإصلاح والانفتاح، ومواطنونا في هونغ كونغ، وتايوان، والأقليات الصينية في المهجر، يقدمون الهبات لقطاع التعليم في الوطن الأم؛ وهذه الجهود جديرة بالتقدير وهي تبرهن على وطنيتهم وتقديرهم لأهمية التعليم. فهل يمكنك أن نخبرنا شيئاً عن هذا الجانب؟

لي لانكينغ:

إن أكثر البالغين والمُسِنَّين في هذه المجموعات التي ذكرتها ينحدرون من عائلات فقيرة ولم يكن لديهم تحصيل علمي كافٍ. فعملوا بجِد حتى يؤمنوا عيشهم، وقد جعلتهم ظروف عيشتهم الصعبة يدركون أهمية المعرفة والتحصيل العلمي؛ لذلك تجلّى حبهم لوطنهم عبر الهبات السخية التي قدموها للتعليم هنا، ولم يكتفوا بذلك بل دفعوا أولادهم وأقرباءهم إلى فعل الشيء نفسه.

كان السيد (تان كان كي) مثلاً رائعاً في ولائه للصين في المهجر، وقد بذل جهده وماله في خدمة التعليم في وطنه الأم. وكان قدوة في تمويل المدارس الجديدة وفي مساعدة الطلاب. وخليق بنا أن نكرّمه ونخلّد ذكره إلى الأبد. لذلك ولسنوات عديدة أوليت جامعة (جيمي) التي بناها (تان كان كي) جلّ اهتمامي؛ كي أعليّ من شأنها ومستوى أدائها، وعملت على تحقيق حلمه في تأسيس (قرية جامعية في جيمي). وبهذا نكون أوفياء لذكره.

تبين الإحصاءات في وزارة التعليم أن قيمة الهبات الممنوحة من مواطنينا في هونغ كونغ وماكاو وتايوان ومن الأقليات الصينية في المهجر قد بلغت 4.02 ألف مليون يوان، بما فيها هداياهم المباشرة إلى المدارس أو مساعداتهم التي قدموها عبر قنوات أخرى فمثلاً تبرع السيد (لي كاتشينغ) بـ 2 مليون من (دولار هونغ كونغ) لتأسيس جامعة (شانتو) في إقليم (غاندورنغ) و 10 مليون دولار أمريكي لإنشاء مركز الأبحاث للتكنولوجيا والإنترنت في جامعة (تسينغهاو)، هذا فضلاً عن تعاونه مع وزارة التعليم لوضع برنامج لمنح الجوائز

للطلاب المتفوقين في (تشانغ جيانغ) وجوائز للباحثين والمدرسين البارزين في الجامعة، إضافة إلى إسهامه في عدة مشروعات أخرى مماثلة.

بلغ مجموع ما تبرع به السيد (ران ران شو) حتى نهاية عام 2002 ما مقداره 206 مليارات (دولار هونغ كونغ) من أجل تحسين الجامعات والمدارس، وقد تبرع أيضاً بسخاء كل من السيد (فوك بينغ شانغ) - والسيد (تشانغ هين - تشين) والسيد (بي - كونغ باو) وعدد من أفراد عائلته. والسيد (تينغ كالبينغ). والسيد (تشان تشون ها) والسيد (ك.س. وونغ). والسيد (فونغ يوه واه) وآخرون غيرهم، إننا ممتنون لهم كثيراً لتفانيهم في خدمة وطنهم الأم ولرعايتهم للعلم والتعليم. إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو بذل ما في وسعنا للمحافظة على استمرارية نجاح المشروعات التي قاموا بدعمها كي لا نخيب آمالهم بمستقبل أفضل للصين.

4

استحداث منظومة تعليم
عالٍ تلبي احتياجات
القرن الحادي والعشرين

منذ أن بدأت سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي في عام 1978 حقق التعليم العالي سلسلة من القفزات النوعية وبدأ بالنمو ابتداءً من عام 1990، حيث أضيفت مقررات ومواد جديدة إلى البرامج الأكاديمية كما جرى تعديل المناهج الدراسية، ولكن النظام المركزي في التخطيط بقي سائداً ابتداءً من إدارة الجامعات وانتهاءً بتحديد محتوى المناهج الدراسية.

إن نموذج التخطيط هذا شكّل مشكلة خطيرة أعاقَت تطوير التعليم العالي؛ لأنه إضافةً إلى الهدر وضعف المردود، فقد أخفق في تلبية احتياجات اقتصاد السوق الاشتراكي الذي لم يعد يجاري التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي السريع في العالم المعاصر.

لذلك عمدت الحكومة المركزية إلى اتخاذ سلسلة من القرارات المهمة لإعادة إصلاح الوضع، وبعد عشر سنوات من العمل الجاد استطعنا إصلاح إدارة التعليم العالي فعلياً، وقضينا على معوقات (المركزية المفرطة). كذلك قمنا بالإصلاحات في شروط الانتساب إلى الجامعة وآلية توظيف خريجي الجامعات بالتوازي مع نظام يقدم المساعدة المالية للطلاب الفقراء، إضافةً إلى آليات لتمويل المشروعات البحثية الجديدة، ولكي يستفيد قطاع الصناعة من نتائج الأبحاث العلمية في الجامعات وضعنا آلية لاستقلال نتائج هذه الأبحاث في المجال التكنولوجي.

وبين المدة الممتدة من 1993-2002 كان تطوير البنية التحتية لإدارة الجامعات وتأمين الخدمات اللوجستية يجري على قدم وساق؛ فقد أنفقت الحكومة على الجامعات ما يساوي 619.2 مليار يوان، أي بزيادة سنوية قدرها 28.5%، و177.9 مليار يوان تم صرفها على

بناء مرافق ومنشآت كبيرة على مساحة 195.21 مليون متر مربع؛ مما ساعد على دخول 16 مليون طالب الجامعات عام 2002، على امتداد الصين؛ أي بزيادة قدرها 2.12 مليون على عدد المنتسبين عام 1998.

كما أن معدل المنتسبين إلى الجامعة (أي أولئك الذين تقدموا لامتحانات الدخول) قد ارتفع من 36% إلى 59%. كذلك فإن معدل ازدياد الذين التحقوا بالجامعات (بوصفها نسبة مئوية من مجموع السكان الذين في سن الدراسة الجامعية) قد ارتفع من 9.8% إلى 15%. وبحلول القرن الحادي والعشرين بدا مشهد التعليم العالي مختلفاً تماماً عن المشهد السابق.

كان (لي لانكينغ) العقل المدبر والمنسق لعملية إصلاح وتطوير التعليم، وسيروي لنا في الحوار الآتي بالتفصيل الكيفية التي تمت بها تطبيق الإصلاحات المطلوبة، وسيعرض وجهة نظره حول قضايا التعليم العالي.

4.1 الإصلاح الإداري في الجامعات وإعادة هيكلة الهيئات التدريسية

المحاور:

نقد شهد التعليم العالي في الصين إصلاحات كبيرة وإعادة هيكلة لمؤسسات التسعينيات.
فما هي الإجراءات التي اتخذتموها ولماذا؟

لي لانكينغ:

نقد بدأ كل شيء بإعادة النظر في التوزيع الجغرافي للجامعات بعد مدة قصيرة من ولادة الصين الجديدة، وما حصل عام 1952 كان إنجازاً كبيراً أدى إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي وتلافي الازدواجية غير الضرورية، فعلى سبيل المثال كانت أقسام الهندسة المعمارية في جامعات (شنغهاي) كافة مرتبطة مع جامعة (تونجي)، وأقسام بناء السفن مرتبطة بجامعة (جياتونغ). في حين كانت فروع السيارات في كل جامعات البلاد ملحقة بجامعة (تسينغوا). وفي الوقت نفسه قمنا بدراسة التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي، وقد وضعت خطة لنقل جامعة (شنغهاي وجيا وتونغ) إلى (كزيان)، لكن الخطة لم تدخل حيز التنفيذ لسبب ما.

بعد هذه الجولة من إعادة الهيكلة، بقيت هناك بعض الجامعات التقليدية والجامعات الأخرى اندرجت ضمن الجامعات التخصصية، التي كانت إلى حد بعيد تعتمد على التخطيط المركزي، حيث قامت المديريات المركزية المعنية بتنمية الصناعة بإنشاء مشروعات متوسطة الحجم ومشروعات حيوية ضخمة لاستيعاب التخصصات التي تخرجها تلك الكليات ومنها: مناجم الفحم والبتترول والكيمياء وعلم المعادن والطاقة والكهرباء والمنسوجات والصناعات الثقيلة والصناعات الإلكترونية والبناء والدفاع الوطني والنقل والمواصلات وهندسة السكك الحديدية والطيران المدني، والتجارة الخارجية.

وفي أواخر عام 1950 انطلقت عملية التنمية الاقتصادية المحلية في مختلف الأقاليم، وفي مناطق الحكم الذاتي والبلديات التي أخذت تدير جامعاتها الخاصة على نحو يخدم الاقتصاد المحلي وحاجات التطور الاجتماعي، إلى حد أن فروع الصناعات التي تديرها

الدولة ووزارة التعليم والحكومات المحلية أصبحت تدير مؤسسات تعليم عالٍ خاصة بها، لتؤمن التخصصات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية.

وقد ازداد الطلب على خريجي الجامعات من المختصين وذوي المهارات الأساسية، وبدأت الجهود تتضافر على كل المستويات بالرغم من الظروف القاسية التي كانت سائدة، فالتقِيمون على التعليم في الجامعات المحلية والمركزية كرّسوا أنفسهم لتنمية وتحسين قطاع التعليم العالي، وساعدوا في تنمية الموارد البشرية والمهارات التي تحتاجها الأمة في عملية التحديث، كما أن موظفي الحكومة الجدد أسهموا تحديداً في قيادة مسيرة التحديث الاجتماعي وتطوير الاقتصاد، فقد والتقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا، ونظراً للتغيرات الحاصلة في البنى التحتية للاقتصاد فقد بدأت تظهر بعض المساوئ في النظام الإداري والمدرسي، وأبرزها:

البيروقراطية الناتجة عن المركزية المفرطة.

الاهتمامات المتناقضة بين الأقسام.

الفروق الهائلة بين المناهج التدريسية.

تفاوت أحجام المدارس والازدواجية غير المبررة بين الجامعات والهيئات التدريسية.

انعدام التواصل والتنسيق بين مختلف قطاعات الإنتاج.

عدم قدرة الحكومة على إدارة جيش من الموظفين.

لقد تطلّب الأمر إيجاد طريقة لترشيد استخدام وتوزيع الموارد التعليمية، وهو ما كنا نفتقر إليه، مما أثر سلباً على الجهود المبذولة لرفع مستوى الإدارة التعليمية وجعلها أكثر كفاية وشمولاً. إذاً ماذا فعلنا؟ كان الطريق الذي اعتمد يتلخّص في إصلاح النظام والتقدم بخطا وثيدة فماذا كانت غايات هذا الإصلاح؟

أولاً: إيجاد تخصصات عالية المهارة قادرة على مواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: تحسين نوعية المدارس ورفع كفاءتها على نحو تستطيع معه جامعاتنا أن تلبي احتياجات اقتصاد السوق الاشتراكي وحركة التحديث. إن إصلاح وإعادة هيكلة قطاع

التعليم العالي بدءاً منذ عام 1993 يمكن اعتبارها الجولة الثانية لاستكمال مشروع الإصلاح الذي بدأ عام 1950م.

4.2 المشكلات التي واجهتنا في إصلاح نظام وبنية التعليم العالي

المحاور:

هل من الممكن أن تبين لنا الثغرات الرئيسة في نظام وبنية التعليم العالي التي سبقت تبني سياسة الإصلاح والانفتاح التي بدأت عام 1978؟

لي لانكينغ:

طوال سنوات الإصلاح السابقة كان قطاع التعليم العالي يخضع لسلطة مركزية، حيث بقيت الحكومات المحلية تدير جامعاتها، في حين بقيت مؤسسات التعليم العالي تخضع للوزارات المعنية واللجان التي لم تكن قادرة أو مهيأة لتلبية احتياجات البلاد في مختلف التخصصات.

كانت الجامعات تخضع لإدارات مركزية ملحقة بهذه الوزارة أو تلك مما دفع بعض الإدارات المحلية إلى إنشاء جامعات خاصة بها دون تخطيط سلفاً يأخذ في الحسبان احتياجات البلاد، مما أدى إلى تشرذم مؤسسات التعليم العالي وعدم قدرتها على تلبية جميع احتياجات قطاع الصناعة، وكان الوضع كقالب حلوى كبير قطع إلى قطعة هنا وأخرى هناك بحيث استحال إلى كومة من القُتات.

في بداية حركة الإصلاح كان هناك 571 جامعة مرتبطة إدارياً بالوزارات والهيئات المركزية، فمثلاً كانت وزارة الصناعة بمفردها تدير 25 جامعة، وقد علق أحد المعلمين على الوضع الراهن بالقول: «إننا بمنزلة عائلة كبيرة مضطرة لتقاسم حفنة واحدة من الأرز، إن كل ما نستطيع فعله هو البقاء على قيد الحياة».

لقد كنا نعاني أزمة حقيقية مع كثرة الجامعات المتشابهة وتدني مستوياتها وغياب التنسيق بين المناهج والتناقض الحاصل فيما بينها، ولذلك لم تستطع أن تقدم خدمة حقيقية للأمة. ولم يكن للجامعات الخاضعة لسلطة مركزية أي دور في إيجاد مهن قادرة على دعم الاقتصاد

المحلي وتطوير المجتمع. لذلك كان لا بد من العمل بكل الوسائل لتطوير أنظمة وبنية التعليم العالي بدءاً من المناهج التي تؤثر بالدرجة الأولى على جودة وكفاءة التدريس الجامعي، وكذلك بالنسبة لحقول البحث العلمي التي لا تستطيع إعطاء نتائج حقيقية تنعكس إيجاباً على عملية التطوير، فإذا كانت البرامج الأكاديمية التي تضعها الجامعة ضيقة فسوف تعيق التطور العلمي والتكنولوجي، وستؤثر سلباً على الخريجين الجدد والمختصين.

عندما كنت مسؤولاً في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عرفت أنه لدينا المشكلة نفسها بالنسبة لتدريب خبراء في مجال التجارة الخارجية، الأمر الذي يؤثر على نحو كبير على تطور الاقتصاد الوطني، وقد أُلقيت في تلك المدة محاضرات عدة حول قضايا عملية تهم التجارة الخارجية، ولاحظت أن ساعات التدريس المخصصة لتدريس أسس الاقتصاد والتجارة الخارجية كانت قليلة.



الأساتذة والطلاب يستقبلون المؤلف لدى زيارته لجامعة بيكينغ، عام 2000.

وتجلى ذلك عندما دخل الطلاب الحياة العملية وأخفقوا في أدائهم وهم يحاولون تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية وكثيراً ما تسببوا بالخسائر، لذلك برزت ضرورة تأهيل مختصين مسلّحين بالعلم والمعرفة في مختلف فروع الاقتصاد الأساسية، إضافةً إلى التحصيل الثقافي في مختلف الحقول الأخرى كي يصبح المختص قادراً على استثمار المعرفة التي اكتسبها من أجل تطوير وتحسين أدائه في خدمة الاقتصاد الوطني.

في أثناء مدة إعادة الإصلاح كانت معظم الجامعات صغيرة، وأعداد الطلاب متدنية وتبين إحصاءات عام 1992 أن 13.1% من المؤسسات تدرس برامج لا تستوعب أكثر من 1000 طالب، و15.2% من المدارس المهنية لا تستوعب أكثر من 600 طالب في حين كان جُلُّ الجامعات يتراوح عدد طلابها من 2000 - 3000 طالب؛ لأن المبدأ السائد في حينها كان (حال المدارس كحال المجتمع)؛ بمعنى أن الجامعة عليها تقديم الخدمات كافة للجميع وترتب على ذلك توظيف عدد كبير من الإداريين لا يتناسب مع حجم الجامعة وعدد الطلبة المسجلين لديها مما أدى إلى تحمّل أعباء مالية ثقيلة.

قبل الإصلاح كان الجميع يشكو قلة المال، ويطلب من الدولة إعانات مالية. ولا شك أن زيادة الإنفاق هو عامل مؤثر، ولكن إذا لم تحلّ المشكلات المذكورة آنفاً فمهما أنفقنا من المال لن يجدي نفعاً.

وحقيقة الأمر أن الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم كانت تتقاسمها الوزارات المركزية والحكومات المحلية، مما أدى إلى بعثرة المخصصات المالية، وانعكس ذلك على الجامعات التي باتت تشكو العسر المالي، وقد ظننت في بادئ الأمر أن سبب ذلك يرجع إلى أن الجامعات دأبت على شراء الأدوات ومعدات البحث العلمي نفسها مما أدى إلى هدر الموارد المتاحة، ثم تبين لي أن هذا الهدر متغلغل في الهيئات التدريسية والإدارات من عبر المشتريات المتراكمة للأدوات والأجهزة نفسها.

وأذكر أنني زرت جامعة لتخريج الأطباء، فوجدت مختبرين «لفلق الجينات» وقد كان من الممكن الاكتفاء بمختبر واحد ولكن انعدام التنسيق بين الأقسام المعنية أدى إلى هذه

الحالة. ولدى زيارتي لمختبر إحدى الجامعات تبين لي أن جهازاً قد كلفهم مبلغاً باهظاً؛ عندئذٍ طرحت السؤال الآتي على العاملين في المختبر: «إذا كانت قيمة هذا الجهاز باهظة كما تقولون فالأجدر بكم أن تستثمروه 24 ساعة في اليوم بدل أن تحتفظوا به تحفة نادرة». وهناك أمثلة أخرى من هذا القبيل جعلتني أدرك أن هناك خللاً إدارياً لا مسوغ له، وخاصة بالنسبة لدولة نامية مثل الصين تسعى لإحراز تقدم كبير في مجال التربية والتعليم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العدد الهائل لسكان الصين يحتم علينا تأسيس نظام تعليمي متقدم ولكن الحقيقة كانت عكس ذلك.

ومع إعادة هيكلة البنية الاقتصادية وتنمية العلوم والتكنولوجيا وتحديث طرائق الإنتاج، أخذنا ندرك ضرورة أن تقوم جامعاتنا بتخريج مختصين محترفين في شتى الميادين.

ثمة أمر آخر ينبغي التنبيه له، وهو الحد من تفاقم عدد المدارس والكليات وتحديث المناهج التدريسية والتشديد على أهمية التخصص في مختلف الفروع. فقد شرعت عدة جامعات بإضافة برامج أكاديمية جديدة متنوعة مما أوجد مشكلة جديدة؛ هي أن تلك الإضافة أضعفت أداء بعض الكليات التي كانت تخرج مختصين أو فنيين في مجال واحد حصراً.

ومع ذلك افترض الجميع أنه بمقدورهم تحويل جامعاتهم إلى مؤسسات تدرس «الاختصاصات» كافة أو عدداً كبيراً منها دون تخطيط أو تنسيق مع الجامعات الأخرى. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى استنزاف الموارد المخصصة في الموازنة لقطاع التعليم، هذا في الوقت الذي كان الجميع يشكو قلة التمويل.

4.3 إرساء قواعد الإصلاح والبناء على أسس متينة بمشاركة الأطراف كافة

المحاور:

ما هي القرارات التي اتخذتها الحكومة لحل قضية بهذه الأهمية، وأقصد بذلك قضية إصلاح قطاع التعليم العالي؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت في هذا السبيل؟

لي لانكينغ:

بدأنا بدراسة وتحليل أوضاع التعليم العالي في عام 1993، وأي عملية إصلاح مهما كان مضمونها يجب أن تنطلق من الواقع المُعاش، وهذا ينطبق على التعليم العالي، والمشكلة المستفحلة في ذلك الوقت كانت عدم رفق المال الكافي في مجال التعليم العالي، إضافة إلى التوزيع غير المتوازن للموارد التعليمية، وعدم قدرتنا على الاستفادة الكاملة من هذه الموارد؛ والأهم من كل هذا كان الزيادة غير المحدودة في إنشاء الجامعات؛ لذلك لا يمكن لأي مبلغ من المال أن يحل المشكلة، وإذا بقيت الأمور على حالها فإن زيادة الإنفاق قد يؤدي إلى المزيد من هدر المال العام.

إننا بلد فقير يسعى إلى الاستثمار على نحوٍ أساسي في التعليم ومن جهة أخرى نستطيع الحصول على مردود أفضل بفضل عملية الإصلاح على نحوٍ يجعل كل قرش ننفقه يدر قرشين أو ثلاثة، لقد عملت عشرات السنين في الإدارة الاقتصادية بعد تخرجي في كلية الاقتصاد والتجارة، وأردت دائماً اختبار النظريات والطرائق الاقتصادية وانسجامها مع قانون التعليم ويهدف استخدام مبادئ اقتصادية لترشيد الإنفاق المالي وحل المشكلات الحاصلة في التعليم العالي. كانت الصيغة الفعلية التي اعتمدتها:

الموارد + الإصلاح.

الموارد تولّد الدافع للإصلاح.

النتيجة يجب أن تكون $2 < 1 + 1$ بمعنى أن المردود أو قيمة المردود يجب أن تتجاوز قيمة الموارد.

والسؤال الآن هو: كيف نبدأ؟

علينا أن نكتشف السبل انطلاقاً من تجاربنا على أرض الواقع.

في بدايات 1990 قامت بعض المواقع بدعم الجامعات المحلية على مبدأ التعاون وتبادل الخبرات والموارد التي تحقق التكامل فيما بينها، ونجم عن ذلك اندماج الجامعات الآتية: لنانشنغ، سنغهاي، يانغ زهو، غوانجزي، ويان بيان، بحيث أصبحت جامعة واحدة متكاملة.

وقد شجع المسؤولون هذه العمليات مثل (وواغوانز هينغ) الذي نسّق عملية التعديل والإنشاء، وكان الدعم المشترك الذي اعتمدته تلك الجامعات مصدقاً عليه من قبل الحكومة المركزية ومرتباً به من قبل الشعب.

إن «البناء بمشاركة الأطراف كافة» يعني أنه يجب أن تتعاون الحكومة المحلية بالتنسيق مع المناطق على إدارة المدارس والجامعات التي أسستها الوزارة أو الهيئة المركزية، كما يجب أن تتشارك وتتعاون مع الجامعات الأخرى التي أنشئت بدعم من السلطات المحلية على مستويات عدة ابتداءً من الطلاب وتبادل الخبرات والأبحاث التربوية على نحو يخدم التطور الاجتماعي.

و«التعاون» يعني أنه على الجامعات دعم التعاون فيما بينها وتبادل المعلومات حول محتوى المقررات والمستجدات في مجالي التعليم والأبحاث، وأصول التدريس بطريقة منفتحة، والابتعاد عن (التقليد الأعمى) في بناء الجامعات.

و«التأسيس» يعني دمج جامعات معينة مع مراعاة الظروف المحلية، وذلك لرفع مستوى التعليم وكفاءة الإدارة على نحو يسمح للكلّيات بصرف مواردها بطريقة تعود بالفائدة على الجامعات المدمجة وتؤدي إلى توفير في النفقات.

«إعادة الهيكلة» يعني إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمراكز التعليم العالي، وتعديل المناهج وتسوية النظام الإداري وإعادة تشكيل الجامعات والهيئات التدريسية.

هناك بالطبع إجراءات أخرى مطلوبة غير هذه الإجراءات الأربعة، وأياً كان الإجراء فيجب أن يأتي منسجماً مع الإجراءات الأخرى ومكملاً لها.

عقد المكتب الرئيس في مجلس الدولة أربعة اجتماعات بحثية حول إصلاح نظام إدارة التعليم العالي عام 1994 في شنغهاي، وفي ناننغ عام 1995، وفي بيدايهي عام 1996، وفي يانغ هو عام 1998، وقد ساعدت هذه الاجتماعات في تلخيص وتبادل الخبرات لتحقيق تنسيق أكبر بين مختلف القطاعات لدفع عملية الإصلاح، بدءاً بمعالجة بضع قضايا أساسية في ميدان التعليم العالي، وإرساء قواعد صلبة للارتقاء بنظام الإدارة التعليمي.

بعد المؤتمر الوطني الخامس عشر المنعقد عام 1997 دخل الإصلاح مرحلة جديدة من التنمية المتكاملة، وأخذنا في مضاعفة الجهود وتسريع الخطى، بإشراك الجامعات التابعة لـ 31 إقليماً، ومحافظة، وبلدية، وخمسين إدارة مركزية في عملية الإصلاح الرابعة.

لقد اغتמنا فرصة إصلاح إدارات الدولة، فقمنا منذ عام 1998 بتحديث الإدارة في 93 جامعة نظامية، و72 مؤسسة تعليمية ناشئة، كذلك العديد من المدارس التقنية، والثانويات المتخصصة التابعة لـ 9 مديريات في مجلس الدولة، وبحلول عام 1999 حُدثت أنظمة الإدارة في 25 جامعة، و34 مؤسسة تعليمية ناشئة وبضع مئات من المدارس التقنية والثانوية المتخصصة التابعة لخمس شركات صناعية خاصة بالدفاع الوطني، كما أُصلحت وُعِدَّت أنظمة الإدارة والتوزيع الجغرافي للجامعات التابعة لـ 50 مديرية ووحدة في مجلس الدولة.

وهكذا عبر برنامج عشر السنوات كنا قد حققنا إصلاحاً شاملاً في النظام الإداري في مجال التعليم العالي الوطني.

وأعدنا النظر في التوزيع الجغرافي للجامعات، مما أوجد نظاماً جديداً مرتكزاً على خطّين متوازيين، بحيث باتت الغالبية العظمى من الجامعات تتبع مباشرة إلى الإدارة المحلية المعنية، بما في ذلك الجامعات الكبرى والجامعات ذات الطابع الخاص التي لم تعد تخضع لإدارة الحكومات المحلية.

أثبتت التجربة والممارسة في أثناء تلك المدة أن إصلاح النظام الإداري عبر سياسة النقاط الأربع (التعديل، والإنشاء، والتعاون، والدعم المشترك) لم يبلغ فقط المعوقات الناجمة عن المركزية المفرطة، أو سيطرة الإدارة المحلية، أو الهيكلية المتراكمة غير المشجعة للنماذج نفسها من مؤسسات التعليم العالي، وإنما رفع أيضاً من قدرة الجامعات على تبادل الموارد والخبرات فيما بينها، وأعادت توزيعها على نحو عقلاني، وفي الوقت نفسه حفّزت الإدارات المحلية والمركزية والشعب على المشاركة في تسيير أمور المدارس وتحسين نوعية التدريس. لقد أحدث الإصلاح تغييرات مهمة لمراكز الإدارة والتوزيع الجغرافي في التعليم العالي في الصين. وهناك أيضاً طموحات مستقبلية لا بد من تحقيقها في المدى المنظور.

4.4 البداية الجيدة شرط لإحراز نتائج جيدة

المحاور:

الجميع يعلم أن الإصلاح مهمة شاقة، وكما يقول المثل: «الخطوة الأولى غالباً ما تكون الأصعب». فهل لك أن تشرح لنا كيف بدأت بهذا العمل؟

لي لانتكينغ:

لقد كان التعديل والتأسيس هما الجزء الأصعب والأهم في عملية الإصلاح.

أولاً: دعم الجامعات، لم تكن الفكرة بسيطة كما حصل في مستهل عام 1990، حيث قامت كلٌّ من جامعة (جيانغزي) وجامعة العلوم السياسية في جيانغزي بالاندماج تحت اسم جامعة (نانشنغ)، وكذلك ولدت جامعة (يانغ زهو) في إقليم (جيانغسو) بالاندماج ستة معاهد محلية للتعليم العالي، وعرفت أن الدمج قد تم؛ لأن هذه الجامعات كان لديها الطموح نفسه، الذي هو إضافة المزيد من الاختصاصات أسوةً بالجامعات الكبيرة، ولكنها وحدها غير قادرة على ذلك بسبب قلة الموارد المتاحة التي نجم عنها تدنٍ في مستوى التعليم.

وفي عام 1995 قمت بزيارة إلى مقاطعة (تنغزياهو) الضخمة في شمال الصين ضمن جولة تفتيشية، وفي ذلك الوقت كان يوجد ستة معاهد للتعليم العالي في العاصمة (ينيشوان): جامعة نينغيزيا - كلية الطب، ومعهد الهندسة الزراعية، وكلية الهندسة، ومدرسة العلوم الطبيعية، ومعهد للآليات، وكانت مواقعها متجاورة، وكانت كلها معاهد صغيرة مستقلة علماً أنها كانت تستقطب عدد غير قليل من الطلاب.

وأذكر أنني سألت السلطات المعنية: «لم لا توحدون هذه المعاهد وتلحقوها بجامعة نينغيزيا، بحيث يتسنى لكم الاستفادة من موارد تلك المدارس مجتمعة؟» وكان ردهم الترحيب بالفكرة. وبمحض المصادفة وفي أثناء زيارتي لمدينة «يان» في نهاية العام نفسه أخبرني الذين بحثت معهم وضع التعليم في تلك المدينة بأنه في أثناء الغزو الياباني للصين، قام (ماوتسي تونغ) بدمج عدد من المعاهد التي لم تعد قادرة على الاستمرار في ظل الظروف الراهنة. وقد نُفِّذَت العملية على ثلاث مراحل.

بدأت المرحلة الأولى في 30 تموز/يوليو، 1941 بقرار من المكتب السياسي يقضي بإنشاء جامعة (يان آن) بدمج مدرسة (شانكزي) الشمالية الحكومية، وجامعة النساء، ومدرسة تدريب الشباب، وفي أثناء المرحلة الثانية قامت اللجنة الدائمة في دائرة شؤون شمال شرق الصين في اللجنة المركزية للحزب بعقد اجتماع في 16 آذار/ مارس 1943 حول تطبيق سياسة الحزب في تنسيق الإدارات وقرار دمج جامعة (يان آن) مع معهد (لوكونغ) للفن، وأكاديمية العلوم الطبيعية ومعهد الأقليات، ومعهد تدريس اللغات، وأطلقوا عليها اسم جامعة (يان آن).

وفي أثناء المرحلة الثالثة قررت اللجنة الدائمة في دائرة شمال شرق الصين في أيار 1944 أن تلحق كلية الإدارة بجامعة (يان آن) الضخمة. ولقد أسهم دمج الجامعات في عملية ترشيد استغلال الموارد والاستفادة القصوى منها كما زاد من كفاءة الإدارة التعليمية.

غير أننا واجهتنا بعض المشكلات في بدايات عملنا في الإصلاح، بسبب المفاهيم التي كانت تسيطر على عقول بعض المسؤولين، فقد امتنع بعضهم عن الموافقة على دمج المدارس التي يديرونها طالما هم في مناصبهم، وبعضهم الآخر عدّ الدمج عملية صحيحة ولكنهم أصروا على إعادة تسمية الجامعات الناتجة عن الدمج باسم كليتهم أو جامعتهم وإلا فلن يسهموا في الأمر، وهنا واجهتنا إشكالية - فهل نستبدل أكثر مديري الجامعات بسبب الدمج، أضف إلى ذلك خشية الجامعات الجيدة من احتمال تدني المستوى التعليمي بسبب الدمج، في حين كانت الجامعات الضعيفة تخشى من أن تبطلها الجامعات الكبيرة، لكن الأكثر صعوبة في الأمر هو دمج مدرستين قويتين، وكما يقول المثل الصيني: «لا يستطيع نمران العيش في جبل واحد»، والمهم أننا توصلنا إلى إجماع: أن عملية إعادة التوحيد والدمج أمر ضروري ومنطقي.

والأمر الجدير بالملاحظة هنا أن وزارة التعليم العالي ورئيسها المتعاقبين (زهو كايزوان) و(تشين زهيلي) كانوا شجعاناً في تأييدهم للإصلاح الجامعي، فقد عملا بجهد ونشاط على تنفيذ سياسة النقاط الأربع، هذا بالإضافة إلى جهود العديد من المديرين المحليين مما جعل الأداء أكثر يسراً وسهولة.



لقد عملنا مع الناس جنباً إلى جنب في مختلف الأقاليم والمناطق الكبيرة والبلديات للتأكد من أن العمل ينجز على نحو صحيح مستفيدين في ذلك من مجموعة عوامل مهمة جعلت التجربة المكتسبة مفيدة في تطبيق الإصلاحات المطلوبة. وفي أثناء تحركنا قمنا أيضاً بمساعدة السلطات الإقليمية في تجاوز العقبات التي واجهتها، وطلبت مجدداً من فريقنا الجامعي أن لا يدع تبديل رؤساء الجامعات أو نقلهم يؤثر سلباً على مسيرة الإصلاح؛ لأن مثل هذه الأمور التافهة لا ينبغي أن يلتفت لها رجل العلم المثقف الذي يدرك أن الوطن بحاجة إليه، لذلك كنت واثقاً من أن الحكومة ستتخذ الإجراءات المناسبة على نحو يراعي أوضاع كل فرد.

غير أن بعض مديري الأقسام كانوا يخشون فقدان مناصبهم؛ علماً بأنه لم يكن لذلك ما يسوغه؛ لأن الجامعة هي في المحصلة ملك للدولة، ثم إن التعديلات وما رافقها من دمج بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية كانت ترمي إلى جامعات أفضل وهيكلية جامعية جيدة وتوزيع جغرافي ملائم، ونظام تعليم عالٍ متوازن ومنسق. وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن الجدل حول من ستؤول إليه إدارة الجامعة هو جدل عقيم.

وأذكر أنني رويت لزملائي تجربة قديمة: في مطلع الخمسينيات عندما كانت الدولة تحتكر التجارة الخارجية إذ افتتحت وزارتها معهد (بيجينغ) للتجارة الخارجية، وقد كانت

لمحة عن منطقة تعليم وتمركز
الطلاب في الحرم الجامعي
الجديد في (زيجين جانغ)
العائد لجامعة جيجيانغ
الموسعة التي باتت تضم
جامعتي هانغجو وجامعة
جيجيانغ القديمة للزراعة
والعلوم الطبية. أنشئت هذه
الجامعة الجديدة في 15 أيلول/
سبتمبر 1998، ويقع الجزء
المضاف إلى الحرم الجامعي
على مساحة قدرها 213 هكتاراً،
ويتسع لـ 120000 طالب.



كلية الاقتصاد والتجارة الخارجية السابقة تدرب مختصين في هذا المجال، وفيما بعد ازداد نمو التجارة الخارجية على نحو جعل البلد يفتقر إلى الخبراء والمختصين بحيث اضطررنا إلى إنشاء جامعات مختصة في شنغهاي، غوانغ زهو وتيانجين، إضافة إلى 22 مدرسة ثانوية للتجارة الخارجية، و40 ثانوية مهنية، وثانويات للتشغيل، ومراكز تأهيل للعاملين في قطاع التجارة الخارجية في مناطق عدة، إضافة إلى 66 مدرسة تابعة للوزارة، حيث إن الحكومات المحلية لم تكن قادرة على إدارة التجارة الخارجية، وقد برزت الحاجة إلى تلك الجامعات لتخريج مختصين لتسيير أمورها.

بعد عام 1988 في أثناء عملية إصلاح نظام التجارة الخارجية استعنا بعناصر من هذه المعاهد للعمل في قطاع التجارة الخارجية. وهذه الحاجة إلى مختصين في ميدان التجارة الخارجية دفعت الجامعات إلى افتتاح أقسام خاصة بالتجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية مما أغنى وزارة التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية عن افتتاح معاهد مماثلة خاصة بها.

وأذكر أنني في أحد الأيام أردت استدعاء مدير قسم التمويل في الوزارة لأمر طارئ فكانت إجابته على الهاتف: «يا سيادة الوزير، لا أستطيع الحضور الآن فأنا مع حشد من مديري

معاهد التجارة الخارجية، وسوف أحضر فور انتهاء الاجتماع» وعندما طلبت منه توضيحاً أجابني بصوت يائس: «لا شي، إنهم يتقدمون بطلبات لتمويل بناء مساكن إضافية، وبعضهم يطلب بناء المزيد من الغرف ودورات المياه» ثم أردف قائلاً: إن مثل هذه الأمور تتكرر يومياً، عندئذ قلت لنفسني: «إذا كانت الوزارة منشغلة هكذا على نحو يومي، فلن تكون قادرة على تصريف أعمالها والقيام بواجباتها في تطوير التجارة والاقتصاد الخارجي في الوطن».

ولهذا السبب صارت الحكومات المحلية متحمسة لإدارة المدارس حتى تُخرج المختصين المطلوبين محلياً، وقد حرص المسؤولون في الوزارة على معالجة هذه المسألة وقرروا أنه إذا كانت وزارة الاقتصاد ستتولى أمر جامعة إدارة الأعمال والاقتصاد (تحت إشراف وزارة التعليم فيما بعد) فإن المدارس الـ 56 الأخرى سوف تكون تحت تصرف الإدارة المحلية بتمويل حكومي، ومنذ ذلك الوقت أصبح الأداء أفضل ودون عثرات، وقامت الحكومات المحلية بتوفير الدعم اللازم لهذه المدارس.

وبقي موضوع تسمية الجامعات بعد الدمج، فمثلاً: لناخذ جامعة (تشينغدو) للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة (سينشوان) اللتين كانتا من أوائل المؤسسات التي دُمجت في أثناء الإصلاح؛ وهنا دار نقاش حاد حول الاسم الجديد، وأخيراً تقرر اختيار اسم: «جامعة سينشوان المتحدة» وهو اسم لم أستسغه؛ إذ لا مسوغ لإضافة كلمة جديدة إلى اسم جامعة عريقة لها تاريخها، ولذلك اقترحت أن يبقى الاسم «جامعة سينشوان» فقط، وقد لاقى ذلك استحسان الطلاب والأساتذة لهذا الاسم البسيط الذي يحفظ سمعة الجامعة.

بقيت عقبة أخرى وهي وقوع المباني السكنية للجامعة في أماكن متفرقة على طرفي شارع عام، وكان من الممكن معالجة هذا الوضع بجعل هذه المباني السكنية متصلة.

وقد نجمت بعض المشكلات عن إلحاق جامعة ضعيفة بجامعة قوية؛ لأن مجرد فكرة التبعية جعلت رؤساء الجامعات الضعيفة يشعرون بتوتر وحرص شديد، وهذا أمر لا مسوغ له؛ لأن الهدف الأساسي من الدمج يتجاوز (الشوفاينية الجامعية المفرطة)، بل على الهيئات التدريسية في الكليات الجيدة أن تكون مرنة ومتعاونة مع الهيئات التدريسية والطلاب

في الجامعات الضعيفة، وليس الهدف (الهيمنة) بل اغتنام الفرصة للتنسيق والتعاون والارتقاء بالمستوى العلمي. بيد أن بعضهم بقي قلقاً من تدني مستوى التعليم بسبب التفاوت في المستويات والموارد المتاحة لهذه الجامعة أو تلك. وقد حاولت أن أطمئن المعنيين بالأمر مستشهداً بما حصل لي في جامعة (فودان) عندما دُمجت مجموعة من الجامعات الخاصة بعد تحرير (شنغهاي) عام 1949، إذ شعر الطلاب المقصرون بضرورة مضاعفة جهودهم خوفاً من استبعادهم من الجامعة، وفي المقابل فإن الهيئات التدريسية الممتازة جعلت من جامعة (فودان) جامعة رائدة، وفي نهاية الأمر تحول التخوف من عواقب عملية الدمج إلى رؤية أوضح، والفشل تحول إلى زيادة اهتمام.

لقد تعلمنا درساً مهماً من القضايا التي واجهناها في أثناء عملية الدمج، وأهمها أنه بدلاً من تسريع الأشياء للحصول على نتائج، يجب أن نتحلى بالصبر وأن نترث في التخطيط، وأن نتصرف وفقاً لدراسات الجدوى، وأن نحصل على الإجماع المطلوب. كذلك المتابعة الدائمة وعدم التوقف غير المبرر الذي سوف يسيء إلى عملية النجاح.

فمثلاً: استغرق الأمر أكثر من سنتين في الدراسة والتخطيط لدمج جامعات -زهي جيانغ، هانغ زهو، وزهي جيانغ الزراعية وجامعة الطب في زهي جيانغ- لتشكيل جامعة (زهي جيانغ) الكبرى، والدمج لا يعني ببساطة وضع الجامعات مع بعضها، بل إن الهدف الجوهرى هو إعادة توزيع ملموسة والاستفادة القصوى من موارد التعليم، ورفع مستوى التعليم وتطوير نوعية التدريس ومردود.

إن النجاح الذي تحقق في أثناء المرحلة الأولى من عمليات الدمج أدى دوراً إيجابياً في التمهيد لمزيد من عمليات الدمج وأحدث نقلة نوعية في تطوير الجامعات.

4.5 إزالة الحواجز

المحاور:

إن الإصلاح الذي تم منذ عهد قريب طال المؤسسات التابعة للسلطات المحلية ولجان ووزارات خاضعة للدولة، غير أن الأنظمة الإدارية المختلفة كانت تعيق التعاون والتنسيق بين هذه الهيئات وبين التعليم العالي، فكيف تم تخطي هذه الحواجز؟

في لانتكينغ:

تمّ الدمج في مرحلته الأولى بين الجامعات المحلية، غير أن الأمر لم يكتمل تماماً، لأن الموضوع استغرق وقتاً طويلاً حتى أدرك المسؤولون أن إنشاء الكثير من المعاهد التي تدرّس المواد نفسها يجعل من الصعب تطوير نوعية التدريس، ويُرَتَّبُ على الحكومات المحلية أعباء مالية إضافية.

في عام 1995 أعلنت الحكومة عن المشروع (211) الذي يهدف إلى تطوير التدريس والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ومنذ ذلك الوقت أنفق مبلغ 10.9 مليارات يوان على المشروع شريطة أن تموّل جامعة واحدة فقط في كل إقليم، وقد أسهم المشروع في تسهيل عملية دمج الجامعات المحلية، وأثبتت الوقائع أن إعادة هيكلة الجامعات ستنتج إذا اقترنت بتحمل الحكومات المحلية مسؤولياتها في هذا الشأن.

إذاً، كان لا بد من إزالة جميع الحواجز في النظام الإداري السائد كي نتمكن من دمج الجامعات المركزية والجامعات المحلية، والهدف هنا هو الوصول إلى نظام جديد يمكن أن يحكم الجامعات على مستويين -مركزي وإقليمي- بحيث تهتم الحكومات الإقليمية على نحو أساسي بالتخطيط العام. إن متطلبات الأمر الواقع عام 1998 حثّت إجراء تعديلات وزارية في الحكومة أدت إلى إعفاء تسعة وزراء من مسؤولياتهم في قطاعات محددة. ولتسريع عملية إصلاح إدارة التعليم العالي استثمرنا هذه الفرصة لفصل أكثر هذه الجامعات عن إدارة هؤلاء الوزراء وإلحاقها بإدارتها الإقليمية، وهكذا أزيلت العوائق التي خلفها النظام الإداري القديم، ومكّننا هذا من إنفاذ مسؤولية إعادة بناء هيكلية مشتركة ودعم الجامعات بالحكومات الإقليمية.

أدى تخبط الحكومة السابقة بين (المركزية) و(اللامركزية) في إدارة الجامعات إلى إيجاد بعض الريبة والاضطراب لدى الكثيرين، وقد أكدنا لهم أن التغير الحاصل ليس شكلاً بسيطاً من (اللامركزية) وإنما يمثل بنية واحدة موحدة؛ بمعنى أن الجامعات التي ما زالت مرتبطة بوزارة التعليم والجهات الحكومية الأخرى يجب أن تبني بالاشتراك مع الحكومات المحلية وتُدار بدعم محلي، وقد شدّدنا على أن تبذل الجامعات التي تدار محلياً أو مركزياً

أقصى جهدها لخدمة المواطن المحلي ولتلبية الحاجات المحلية. وكثيراً ما أكدت على رؤساء الجامعات أن الإسهام في التطوير المحلي هو أساس البناء المشترك، إذاً إن إعادة بناء هيكلية مشتركة كالتجربة الآن لا يمكن أن تتم ببساطة لتحقيق (اللامركزية) إلا إذا اقترنت بتعديلات جوهرية كمدخل لعصر جديد من البناء الاقتصادي والثقافي، والهدف هو إرساء نظام تعليمي عالٍ يتناسب مع القرن الجديد ويلبي متطلبات العصر.

وفي أثناء العقد الذي قضيته مسؤولاً عن التعليم جرت إعادة بناء هيكلية مشتركة تضم جامعات عديدة انطلاقاً من الخطوات الأربع الآتية:

الخطوة الأولى: اغتنام الفرصة عام 1998 إثر التعديلات الوزارية لتسع وزارات، ومن جملتها وزارة الصناعات الثقيلة للتعديل في نظام الإدارة الذي يحكم 93 جامعة نظامية، و72 كلية تعليمية تابعة لتلك الوزارات، وبعد استشارة المجالس المحلية نُقلت 81 جامعة لإلحاقها بالبنية المشتركة التي تقوم بها الحكومات المحلية والمركزية، ولتفادي الأعباء المالية المحلية قامت الحكومة المحلية بزيادة تمويل هذه الجامعات بنسبة محددة واستمرت بإمدادها، وكانت تتلقى العون المالي الحكومي لتسد النقص في إعادة بناء الهيكلية الجامعية، وقامت كذلك الحكومات المحلية بإدارة هذه الجامعات التي كانت جيدة الإنشاء مما ساعد في تطوير نوعية التدريس والبيئة العملية لها على نحو ملحوظ، وذلك بفضل التوزيع السليم لموارد التعليم العالي والاستثمار الأمثل من قبل الحكومات المحلية في استخدام الأرض والمال.

الخطوة الثانية: تم إعادة هيكلة 34 جامعة من الجامعات الـ 72 التي أوكلت إدارتها إلى وزارة التعليم العالي بالاشتراك مع الحكومات المحلية، وأكثر هذه الجامعات رائدة والحكومات المحلية مدركة لأهمية دورها في تخريج محترفين بامتياز. إن ترجمة المعرفة التقنية والعلمية الجديدة إلى صناعة وإنتاج يولد بيئة استثمارية أفضل، ويسهم في التطوير الاقتصادي الاجتماعي المحلي، وقد أكدنا مجدداً على أنه لا يمكن للجامعات الخاضعة لإدارة مركزية أن تؤدي دورها دون مساعدة محلية، بمعزل عن القيود والمعوّقات التي يفرضها الحكم المركزي. ويجب أن تكون الجامعات مرآة للواقع المعيش وأن تخدم مصالح المجتمع المحيط بها؛ لأن الجامعة إذا لم تقدم شيئاً، فلن تحصل على مساعدة محلية في عملية البناء المشترك.

تشير إحصاءات وزارة التعليم أنه منذ نهاية عام 2002 أنفقت الحكومات المحلية مبلغ 11.08 مليار يوان على الجامعات التي تُدار مركزياً، كما أنها قدمت المساعدات ووفرت أفضل الظروف لبناء سكن المعلمين والطلاب، وعملياً اندمجت بعض الجامعات المحلية أيضاً مع الجامعات المرتبطة مركزياً مما حسن من ظروفها على كل المستويات، لقد شُبهت (البناء المشترك) بجهود (العائلة الواحدة) التي لا يجوز أن يقتصر اهتمامها على طفل واحد فقط؛ لأن هذا سيؤثر سلباً على تنشئته، بل يجب الاعتناء بالجميع، إذاً، بغض النظر عن عدد جامعاتنا، إذا جمعنا مواردنا وكثفنا جهودنا فسنتمكن من تخريج طلاب مؤهلين بصورة أفضل وبأعداد كبيرة أيضاً.

الخطوة الثالثة: كي نستطيع تطوير الأقاليم الغريبة، يتعين على الحكومة إضافة إلى الإنفاق على المشروع 211، أن تخصص مبالغ إضافية لمساعدة كل إقليم، وكل منطقة كبيرة، وكل بلدية في الغرب وجميع المناطق التي تتمتع باستقلال ذاتي كي يتسنى للجامعات المحلية إدارة شؤونها بصورة أفضل. وقد شجّعنا أيضاً الجامعات المركزية على الارتباط بأبرز الجامعات المحلية بغية دعمها والتواصل معها بحيث يكون لكل جامعة مركزية جامعة محلية مرتبطة بها.

الخطوة الرابعة: يُمكن للولايات والأقاليم المرتبطة بجامعات مركزية أو إقليمية التعاون والمشاركة في إنشاء جامعات فرعية؛ كذلك يمكن لمشروع كبير أن يسهم في بناء مختبر جيد على سبيل المثال تستفيد منه عدة جامعات في آن واحد. إن اتخاذ مثل هذه الخطوات يتطلب جهوداً مشتركة لتحقيق التكامل المنشود بين مختلف الجامعات. وهناك خطوات عديدة أخرى يمكن اتخاذها للتنسيق والتعاون بين الجامعات، لكنني لست بصدد الحديث عنها الآن.

خلاصة القول: إنه بعد عشر سنوات من العمل الشاق والجهود المشتركة التي بذلتها إدارات الدولة والحكومات المحلية، أستطيع القول: إن الإصلاح الإداري في ميدان التعليم العالي قد أُنجز؛ إذ تم وضع إطار عام لنظام جديد في كيفية إدارة وتوجيه التعليم العالي بحيث يفي بمتطلبات اقتصاد السوق في إطار الاشتراكية.

4.6 استعمال «سيف السلطة» وانتهاز الفرص

المحاور:

خضعت كل جامعات الصين تقريباً لإصلاح إداري وهيكلية شامل، جزء منها قد اندمج بالرغم من أنها بقيت مستقلة لعقود، وبعضها تغيرت أسماؤها نتيجة لدمجها مع جامعات أخرى. ويمكن القول إن التقدم الذي حصل في هذا الميدان تم بسهولة ويسر. فكيف تعلق على إنجاز عملية إصلاح بهذا الحجم؟

لي لانكينغ:

يمكن تسهيل عملية التقدم تبعاً للعوامل الآتية:

أولاً: قمنا بإعداد دراسات لسياسات الحكومة للوقوف على الحالة الراهنة، ومن ثم الوصول إلى إجماع حول ما نريد تحقيقه، وقد طرح (دينغ كسيوبينغ) مجموعة من الآراء حول إصلاح التعليم في أثناء اجتماع رؤساء أربع جامعات وهي جياوتونغ -بيجينغ - شنغهاي - وكزيان. ومما



المؤلف في أثناء زيارته للمركز الوطني للثقافة محاطاً بطلاب جامعة (تشونغ كينغ)، 12 حزيران/يونيو 2000.

قاله جيانغ زيمين في هذا الصدد: (في أثناء عملنا في التعليم يجب أن نهتم بمسألتين: أولهما: أنه على التعليم أن يلبي متطلبات التحديث عبر تخريج مختصين أكفاء على كل المستويات وفي شتى الحقول، وثانيهما: أن الكفاءات وأسلوب الإدارة يجب أن تتحسن في هيئة الإدارة المركزية، وهاتان المسألتان هما من صلب عملية إصلاح وتطوير التعليم في الصين).

وانطلاقاً من أهمية هذين الأمرين يجب تعميق إصلاح النظام الإداري، فقد تبلورت سلسلة من السياسات والمبادئ حول (برنامج تطوير وإصلاح التعليم في الصين) وهو الذي رفعتة الحكومة المركزية، ونوهت عنه تقارير رؤساء الحكومات المركزية السابقة والمؤتمر القومي الرابع عشر والخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، المرفوعة إلى مجلس الشعب الذي بدوره سنّ قوانين عدة في هذا الشأن. وقد أجرينا دراسة معمقة ودقيقة لكل هذه السياسات والمبادئ والوثائق والقوانين بهدف الوصول إلى توافق الرؤساء على كل المستويات، وشبهت هذه المبادئ والسياسات والوثائق والقوانين بـ (سيف السلطة) كناية عن أصحاب القرار.

ونحن نحتاج إلى (سيف السلطة) في توجيه عقولنا وأفعالنا ولا سيما أن إصلاح التعليم العالي أصبح أكثر إلحاحاً، وفي الوقت الذي كانت فيه عملية التحديث والتطوير الاجتماعي تسير قدماً في ظل اقتصاد السوق الاشتراكي والتطور العلمي والتقني الذي حقق قفزات نوعية، كان لا بد من تطوير التعليم العالي لمواجهة متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتحمل مسؤوليتنا التاريخية في إعادة إحياء الصين، وعندما يقوم كل منا بواجبه يصبح التوافق أمراً يسيراً.

ثانياً: يجب أن ننظر إلى المستقبل وعدم هدر الوقت، ونعمل وفقاً للوقائع على الأرض وبعيداً عن الشطط والتعابير الرنانة.

في بادئ الأمر اقترح بعضهم دراسة نقدية للمشكلات الحاصلة في التعليم العالي قبل بدء الإصلاح، فأقنعتهم بالنظر إلى الأشياء في ضوء «المادية التاريخية»، وإلا فلن نستطيع تحديد مكانم الخطأ والصواب. والسبب الأساسي الذي جعل من الحزب الشيوعي الصيني حزباً ناضجاً يكمن في أنه يمتلك الخبرة في تطبيق «المادية الجدلية» و«المادية التاريخية» عند معالجة العلاقات بين التطوير والتقاليد الموروثة.

إن أي إنجاز مهما كان عظيماً يبقى محكوماً بإطاره التاريخي، والكلام وحده دون طرح حلول لا يجدي نفعاً، لأنَّ الجدل الذي لا طائل منه سيعيق عملية الإصلاح.

في أثناء السنوات العشر التي واكبت عملية الإصلاح ناشدت زملائي بعدم المغالاة في توقعاتهم وطموحاتهم وإنما القيام بأعمال متينة؛ لأنَّ الإصلاح في جوهره عملية استكشاف يتبعها تقدم. وإذا كان نهجنا سليماً فسيثبت ذلك المستقبل، وسيقرر الوقت والتطبيق العملي، ولا ينبغي أن نتبجح قبل أن يتحقق الإنجاز الذي نصبو إليه والإعلان عنه قبل أوانه سيكون له عواقب غير محمودة، نحن في غنى عنها وستضر بمسيرة الإصلاح والتحويلات التي نأمل في تحقيقها.

لقد دُهِشَ أصدقائنا في البلدان الأخرى حين رأوا الإصلاحات الكبرى التي حققناها في نظامنا التعليمي، وقالوا: إن القيام بعمل مماثل في بلدهم يكاد يكون مستحيلاً على المستوى القومي، وقد يؤدي إلى أزمة حكومية خطيرة إذا لم يحقق النتائج المرجوة.

ثالثاً: ينبغي أن نغتني الفرص التي تتيحها ظروف معينة. ولكي ندفع عجلة الإصلاح يجب أن نتحرك في الوقت نفسه الذي تتاح فيه الفرصة. فمثلاً اغتيمنا فرصة التعديلات الوزارية التي جرت في عام 1998، إذ ألغيت الوزارات المشرفة على الجامعات مما أتاح لنا فرصة التدخل بسرعة وإعادة هيكلة هذه الجامعة ووضعها تحت إدارة السلطات المحلية. وقد لاقى هذا الإجراء ترحيباً لدى السلطات المحلية والجامعات نفسها، وعند زيارتي لهذه الجامعات بعد الإصلاح وجدتها تؤدي عملها بصورة أفضل وبسرعة أكبر من ذي قبل.

رابعاً: إجراء تحريات ودراسات شاملة والقيام بتقويمات علمية، وعندما نستخدم (سيف السلطة) يجب أن نستخدمه ببطئ، نحن بحاجة؛ لأن نمضي قدماً بعملنا بطريقة مدروسة وشاملة، ولكننا نحتاج أيضاً إلى البراعة في استغلال الوقت والتصرف بوعي ومسؤولية.

كان أصعب ما في الأمر دمج الجامعات الجيدة، وهنا يجب أن تتضافر جهود الدراسات وجهود المسؤولين للعمل بتأنٍ ووعي كي يتم الدمج بنجاح، ففي الجلسة الأولى لمجلس الشعب التاسع أقرَّ النواب مشروع دمج جامعة (زهى جيانغ) مع ثلاث جامعات مرتبطة بها هي:

جامعة (هانغ زهو) جامعة (زهي جيانغ) الزراعية، وكلية الطب الجامعية (زهي جيانغ) ليشكلوا جامعة جديدة هي (زهي جيانغ) التي أصبحت فيما بعد جامعة رائدة، وبوجود فريق عمل متكامل لم يصعب الأمر كثيراً عند تسمية رئيس الجامعة، كما تم توحيد السكن الجامعي، وقد تم كل ذلك بعد جلسات نقاش متكررة وتوصيات كانت حصيلتها جامعة تدير شؤونها بنفسها ولها كيائها الخاص.

واليوم تعد جامعة (زهي جيانغ) من أفضل معاهد التعليم العالي في الصين من حيث التطور الذي حققته في جميع الميادين، وكفاءة الهيئة التدريسية ومن حيث سبل التدريس والبحث؛ أما مصدر التمويل فكان من وزارة التعليم على نحو أساسي، وهيئة التخطيط والتطوير، ووزارة المالية. وقد أنفقت حكومة إقليم (زهي جيانغ) مبلغ 700 مليون يوان على الإنشاء المشترك لهذه الجامعة على 212.87 هكتاراً من الأراضي ضمت السكن الجامعي الجديد، ومنتزهاً علمياً تكنولوجياً، وبامتلاكها لكل ما هو ضروري من المعدات الإلكترونية الحديثة والأدوات. لقد صارت جامعة (زهي جيانغ) مؤهلة لانتزاع مقعد للدراسات العليا في الخارج. وهنا أقول: إنه ليس بالضرورة أن تكون الجامعة الأكبر هي الأفضل، ثم إن دمج جامعتين أو أكثر ينبغي أن يكون هدفه التوصل إلى نتائج أفضل، وعلى سبيل المثال طلبت جامعتا (تيان جين) و(نانكي) أن تندمجا، إلا أنه بعد دراسة الموضوع وبالرغم من توافر الشروط الملائمة لدمج الجامعتين فقد قررنا التريث؛ لأن كلتا الجامعتين تحظيان بسمعة أكاديمية جيدة داخل الصين وخارجها. فقد امتلكتا جميع مقومات التطور الذاتي وليس ثمة ما يبرر دمج الجامعتين المذكورتين، ولا سيما وأن جامعة (تيانجين) من أعرق الجامعات في الصين، والواقع أنها انبثقت من جامعة (بييانغ) أول جامعة أهلية في الصين وكذلك الأمر بالنسبة لـ (نانكي) التي تحظى بسمعة عالمية. لم يكن هذا هو العامل الرئيس في عدم موافقتنا على دمج الجامعات المعنية لكنه كان أحد العوامل. وهنا لا بد من التنويه بجهود وزارة التعليم العالي التي وفرت الدعم للجامعتين في مجال التدريس والبحث بوصفه جزءاً من عملية التطوير والتحديث.

خامساً: تقديم أمثلة نموذجية والاستفادة القصوى من الظروف السائدة، كما قلت سابقاً عقد المكتب العام في مجلس الدولة اجتماعاً في شنغهاي ونانشنغ، ويانغ زهو لإبداء

الرأي وطرح الحلول المناسبة لكل حالة، وكانت الفكرة تتلخص بوضع نماذج يحتذى بها إيجاد مناخ يشجع على الإصلاح. في ذلك الوقت أولينا الدمج وإعادة تجميع الجامعات المميزة اهتماماً خاصاً، وقد قمت بجولة في (سوزهو)، حيث تفقدت جامعتها وأعجبت بالتقدم الواضح الذي أحرزته الجامعة على مستوى الإدارة والتدريس.

وأذكر أن المسؤولين في الجامعة حينذاك طلبوا مني العمل على تأسيس كلية جديدة للهندسة، بالرغم من أن الجامعة كانت تضم مجموعة من كليات الفنون، العلوم، والتجارة والعلوم الطبية، غير أنني وجدت طلبهم معقولاً جداً، وفي أثناء جولتي زرت معهد (سوزهو) لصناعة الحرير، حيث اشتكى عميده من وجود صعوبة في اجتذاب طلاب جدد وطلب مني المساعدة، وتبين لي أن لديه نقصاً في المال والمعدات اللازمة للتعليم، فشرحت له أنه لا يوجد فرق بين هندسة الحرير وهندسة النسيج، والمعدات التي تستخدم في المجالين متشابهة، ولكن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في اسم المعهد الذي يعطي انطباعاً مضللاً للطلاب من حيث إنهم يتوهمون أن صناعة الحرير مهنة توحى بالفقر وهذا كافٍ لإبعاد المتطوعين عنه، والحقيقة أن صناعة الحرير بوصفها مهنة كانت في هبوط في ذلك الوقت، وقد اقترحت على مدير المعهد أن يغير الاسم إلى (معهد سوزهو للهندسة) غير أنه لم يوافقني الرأي، وصادف حينها أن جامعة (سوزهو) كانت على وشك افتتاح كلية للهندسة فقلت له: (أليس من الأفضل أن تندمج معها)؟ فاستحسن الفكرة، وقد حصل ذلك بالفعل فيما بعد. أليس هذا مثلاً نموذجياً لاغتنام الفرصة وتقديم الإرشاد الذكي في الطرف المناسب؟ وقد استلملت فيما بعد عما آلت إليه الأمور، فقليل لي: إن قراري كان صائباً، وكانوا مهتمين لاقتراحي، والأمثلة المشابهة كثيرة، حيث إن الدمج يساعد الأفرقاء المعنيين ويؤدي إلى التكامل القائم على استثمار الموارد المشتركة، ويحقق نتائج أفضل من تلك التي أدى إليها الوضع الراهن.

4.7 إصلاح التعليم العالي: مسؤولية ثقيلة ومسيرة طويلة

المحاور:

الآن وبعد أن وصل إصلاح النظام الإداري الواسع في التعليم العالي إلى نهاية المطاف، هل يعني هذا أن عملية تطوير التعليم العالي قد اكتملت؟

لي لانتينغ:

بالرغم من أن إصلاح إدارة التعليم العالي قد وصل إلى خاتمة المطاف فهذا لا يعني بالضرورة أننا حققنا فعلاً التحولات المطلوبة في نوعية التعليم والكفاءة في إدارة قطاع التربية. فهناك حاجة إلى تعديل المناهج وتحسين الإدارة الداخلية للجامعات، والإصلاح هو عملية تحقيق هذه الغايات النهائية.

وقد حدد (تشين زهيلي) وزير التعليم متطلبات جديدة تلخص في (الدعم، والتعميق، والتطوير، والتنقيح) شريطة أن تتم الأعمال حسب الأولويات، وقد يكون التقدم سريعاً في بعض الحقول وبطيئاً في بعضها الآخر، وقد نحقق نتائج جيدة في أماكن دون أخرى.

عموماً تجلت النتائج السريعة في العديد من الجامعات التي بدأت بداية حسنة مع انطلاق عملية الإصلاح (البناء المشترك، وإعادة الهيكلة، والتعاون، والدعم)، حيث قامت هذه الجامعات بإعادة تنظيم وترشيد الجهاز الإداري بما يتناسب مع الدمج، مما سهل إصلاح المناهج ووضع البرامج الأكاديمية التي تلبي متطلبات القرن الـ 21، إضافة إلى إعادة تشكيل النظام الإداري، بحيث أصبح الأداء أفضل مما كان عليه، كما تم إصلاح الإدارة الداخلية للجامعات الخاصة.

في الوقت نفسه رُفِع مستوى التعليم وكفاية الإداريين. ابتداءً من تدريب الأفراد ومروراً بإصلاح طرائق التعليم وأنظمة البحث وانتهاءً بتقنيات التعليم في ضوء متطلبات القرن الـ 21، إلى جانب بذل الجهود للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتعديل الإدارة الداخلية والمناهج، والبنية التنظيمية، وأسلوب عمل الهيئات التدريسية والموظفين. بغية إيجاد مناخ تنافسي لتحفيز الأفراد الموهوبين.

ولا بد أيضاً من توفير برامج تدريبية وإيجاد فرص عمل لإعادة توظيف الفائض من العمال والموظفين وتطبيق مبدأ الأجر المنصف مقابل الجهد المبذول، ولا يجوز إيقاف الدعم «اللوجستي» في جميع الأحوال، وعلينا تنفيذ خطط بناء السكن الجامعي.

ولكي نكون مهيبين لدخول القرن الـ 21 لا بد من زيادة الإنفاق وتكثيف جهود الإصلاح لتفعيل إستراتيجية نهضوية عبر نشر العلم والتعليم. إن السير قدماً في سياسة الإصلاح سيكون أكثر إلحاحاً في السنوات القادمة.

4.8 لا نريد المزيد من الجامعات المتشابهة

المحاور:

اعتدنا على أن تكون جامعاتنا صغيرة ومحدودة من حيث التخصصات التي تقدمها، بيد أن الوضع الآن قد تبدل تماماً نتيجة عملية الإصلاح الأخيرة، ولا عيب في ذلك حتماً، ولكن يبدو أن معاهد التعليم العالي تطمح إلى أن تتحول إلى جامعات كبيرة، فهل يُعدُّ هذا مفيداً؟

لي لا نكنغ:

إن طبيعة بلد مترامي الأطراف مثل الصين تحتاج إلى التنوع الذي يعكس واقع هذا البلد، فليس من المناسب أن نحول كل المؤسسات التعليمية إلى جامعات ضخمة، ونحن بحاجة إلى عدة نماذج من الجامعات ومعاهد التعليم العالي.

أولاً: الجامعات الكبيرة:

بلادنا بحاجة إلى جامعات راقية تعنى بالتدريس والبحث، وهناك عدد من الجامعات التي تحتاج إلى مضاعفة الجهد حتى يصل إلى مرتبة عالمية، شكلياً ستكون كبيرة جداً، وعندما تسنح الظروف يجب حشد الموارد المتاحة لإدارة هكذا جامعات.

ثانياً: الجامعات ذات الفروع المتعددة وذات الصفة الأكاديمية الخاصة:

إن أكثر جامعاتنا تنتمي لهذه الفئة ولديها برامج أكاديمية وبحثية في مجالات محددة وحقول محددة في التدريب والتدريس، وسوق جاهزة للاستفادة من نتائج أبحاثها في التطوير والتحديث.

أتمنى أن تركز هذه الجامعات على التخصصات المتوافرة لديها حالياً بدلاً من التوسع بإضافة أقسام جديدة لا مبرر لها. وعلى رؤساء هذه الجامعات ألا يهملوا في تطوير ورفع مستوى التخصصات العالية، بسبب هوسهم بتوسيع جامعاتهم.

ثالثاً: معاهد الفنون والأكاديميات العسكرية وشبه العسكرية المتميزة:

تستطيع هذه المؤسسات الوصول إلى مستوى تخصصي عالٍ، والمحافظة على هذا المستوى قدر الإمكان مع الأخذ في الحسبان ضرورة التطوير المستمر، وفي الوقت نفسه تجنب الأهداف غير الواقعية.

إن أكثر المعاهد المعاصرة في مجال التعليم العالي التي تدرس فيها اليوم عدة تخصصات كانت في بادئ الأمر كلية واحدة مختصة في مجال واحد. وأياً كانت التسمية فلا يجوز أن تتخلى هذه المؤسسات عن طابعها الأصلي والتخصصات التي اشتهرت بها؛ لأن هذين الأمرين هما اللذان أوصلها إلى ما هي عليه الآن. لذلك يجب أن يواصلوا عملهم ويبنوا جامعاتهم انطلاقاً من هذين الأمرين.

لا يمكننا أن نجعل من جامعاتنا نسخات كربونية، كذلك لا يجوز تحويل أي جامعة إلى جامعة كبيرة إلا بعد دراسة متأنية؛ وحيث إننا أصبحنا بلدًا زراعيًا كبيراً، يسعى إلى إنشاء نظام تعليم متطور فتحن حتماً بحاجة إلى جامعات تركز على العلوم التربوية والعلوم الزراعية وتخرج كفاءات لهما.

فالكليات الزراعية والجامعات لا ينبغي أن تبقى على حالها، ويجب أن تضيف موضوعات أكاديمية إلى مناهجها إذا أرادت أن تواكب التقدم التكنولوجي والعلمي القادر على مواجهة متطلبات المهن عالية المستوى. ومن أجل تحسين أساليب التدريس ورفع كفاءة الأداء الأكاديمي للطلاب تحتاج الجامعة مثلاً إلى تدريس العلوم الفكرية والإنسانية، كالفلسفة وعلم النفس، بالإضافة إلى تقنية الشبكات و«التعليم عن بعد» وكيفية تطبيقه.

وعموماً يتعين على مؤسسات ومعاهد التعليم العالي تنمية برامجها دون التضحية بالتخصصات التي اشتهرت بها. وأذكر أنه ذات يوم شكى لي عميد كلية هندسة شهيرة من قلة التمويل الحكومي فقلت له مازحاً: (أنا واثق من أنك تستطيع الحصول على عقود أكثر مما تستطيع الجامعات العادية عبر المشاركة في مناقصات وتقديم عروض والاستفادة من نتائج أبحاثكم الهندسية والتقنية في تنفيذ مشروعات. وعندئذٍ ستصبح أغنى من الباقيين). لم يعلق العميد مباشرة على ما قلته لكنني عرفت من تعابير وجهه أن كليته كانت غنية بما فيه الكفاية لكنه لم يُردِّ إظهار ذلك.

في أثناء زيارتي لمعهد (تشونكينغ) للهندسة عام 1999 شرح لي رئيس المعهد طريقة عملهم في تقديم المشورة والدعم التقني في تنفيذ مشروعات معينة، وأخبرني كيف ساعدت تلك المشروعات على تذليل الصعوبات التقنية لتحقيق مردود اقتصادي.

إذاً، ما حصل يؤكد أن المعلمين والطلاب وحدهم قادرون على ربط النظرية بالتطبيق من جهة، وعلى رفع مستوى التدريس وتجاوز المشكلات العملية من جهة أخرى، فاستطاعوا بذلك تقديم خدمة جليلة إلى تطوير الاقتصاد المحلي في (تشونكينغ).

وقد علمت أن المعهد لم يعد الآن بحاجة إلى دعم تمويلي أكثر أو تسهيلات لاستيعاب المزيد من الطلاب، فهم يمتلكون مبانٍ سكنية تكفي لاستقبال 400 طالب جديد، وشقق لـ 200 معلم، وقد جذب المعهد عدداً من المعلمين الأكفاء منذ عهد قريب، مما أدى إلى رفع مستوى البحث والتعليم. كان انطباعي عن هذا المعهد أن نجاحه جاء ثمرة للجهد الذي بذله المعنيون في الاتجاه الصحيح وعلى أعلى المستويات بدلاً من التركيز غير المفيد على التوسع والضخامة. ثم إن الصين بحاجة إلى مؤسسات تعليم عالٍ غير الكليات الزراعية والجامعات التقليدية مثل كليات لمختلف الفنون ومعاهد لتدريس اللغات الأجنبية، ونحن نسير في هذا الاتجاه وعلينا أن نواصل مسيرتنا هذه.

4.9 لا لتحويل معاهد إعداد المعلمين إلى جامعات تقليدية

المحاور:

برزت في أثناء حركة الإصلاح ظاهرة تتمثل في طلب بعض معاهد تأهيل المعلمين تحويل معاهدهم إلى جامعات تقليدية مما يعني افتتاح أقسام في شتى التخصصات كما هو الحال في الجامعات الكبيرة، ولكننا علمنا أنك لم تحبذ الفكرة لماذا؟

لي لا نيكينغ:

في صحيح أن بعض معاهد تأهيل المعلمين رغبت في إعادة تسميتها بعد تحويلها إلى جامعات في أثناء سنوات الإصلاح التي بدأت في التسعينيات، وذلك لاستدراج أكبر عدد من الطلاب ثم زيادة مواردها المالية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تدني رواتب المعلمين وبقاءها

متدنية مدة طويلة جعل الكثيرين يحجمون عن اختيار مهنة التعليم مما أدى إلى تضاؤل عدد طلاب معاهد تأهيل المعلمين.

وقد تفاقم الوضع عندما سمحت قوانين الإصلاح للجامعات باستيفاء رسوم التعليم من الطلاب، وامتناع المنتسبين إلى كليات الزراعة أو تأهيل المعلمين عن تسديد الرسوم المستحقة. وبالرغم من هذه النتائج غير المحمودة فقد كان موقفني واضحاً: كنت معارضاً من حيث المبدأ لإعادة تسمية كليات تأهيل المعلمين باسم آخر، وخاصة الكليات العربية، كي نجد حلاً لهذه المشكلة حاولنا ابتداء شتى الطرق انطلاقاً من تحقيق تعليم أفضل عماده طاقم إدارة ومعلمين أكفاء، إضافة إلى تأمين المباني المدرسية المناسبة، ومديرين أكفاء، وبعض المعدات الضرورية أيضاً.

إن نوعية المدرسين هو أمر في غاية الأهمية، ويجب أن تقع مسؤولية تخريج طاقم إداري ومعلمين رفيع المستوى على كليات تأهيل المعلمين.

وهناك في دوائر الدولة الكثير من الأفراد الذين بدؤوا يعملون فيها بعد تخرجهم من الكلية لكن نشاطهم محدود. إذاً لماذا لا نختار منهم الشباب الأكفاء وندريبهم مدة معينة ثم نرسلهم إلى العمل بوصفهم مدرسين ومديري مدارس؟ وهذه قاعدة ممتازة يمكن تطبيقها في تأهيل وبناء شخصية المعلم، ولا يمكن لمعاهد ومدارس تأهيل المعلمين أن تعنى بتدريب المعلمين فقط، بل يجب أن تدرب أيضاً المسؤولين ومديري المدارس؛ وحيث إن غالبية الذين يتبوؤون مناصب مسؤولية عندنا كانوا أصلاً معلمين فهذا لا يعني أن المعلم الجيد سيكون مديراً ناجحاً؛ لأن تجربة التعليم وحدها غير كافية لتصنع مديراً، أو خبيراً إدارياً.

إننا بحاجة إلى قياديين يتمتعون بالدراية والحنكة أيضاً، وإدارة التعليم هي علم قائم في حد ذاته، وقد قلت مرة: إنه ليس من الضروري أن يكون جميع معلمينا من خريجي المعاهد العليا لتأهيل المعلمين، وليس من الضروري أن يكونوا كلهم من طينة واحدة. لذلك يجب أن نشجع الجامعات الكبيرة والكليات على تخريج مدرسين للثانويات والمدارس الابتدائية، وفي الوقت نفسه إن تخريج معلمين من مختلف الخلفيات الثقافية يقدم الكثير لتحسين نوعية التعليم.

أما بالنسبة للأشخاص من غير خريجي دور المعلمين فيجب أن يخضعوا للتدريب اللازم قبل أن يبدؤوا بالتدريس. وبالعودة إلى موضوع التسمية أقول: لا يجوز تغيير أسماء المعاهد إلا في حالات معينة كتلك التي تحصل عند دمج معهدين أو جامعتين؛ لأن «الاسم» مثل الماركة المسجلة ذات التاريخ العريق التي أصبح اسمها عنوان شهرتها.

ومع ظهور التقنيات الحديثة والوسائل العلمية الهائلة، يجب على معاهد تأهيل المعلمين أن تتنهر الفرصة وتطور بمنهجها لتستوعب هذه التقنيات؛ كي تخرّج أفراداً يسهمون على نحو ملموس في هذه الحقول حتى تدخل عصر المنافسة.

أنا لا أرى كيف أن اختيار الاسم يمكن أن يؤثر على أداء هذه المدارس من حيث مستوى البحث والتدريس لتجعل من نفسها مؤسسة رائدة، إن بعض أفضل الجامعات في فرنسا مثلاً كانت جامعات عادية قبل أن تصبح مؤسسات هائلة، ولكنها أبقت على اسمها القديم بالرغم من توسعها وتنامي شهرتها.

إن تغيير الأسماء لا يرفع من مستوى التعليم بل إستراتيجية النهضة عبر العلم والتعليم هي التي تولد الدافع لتحسين إسمكان المعلمين وتعزيز شعار احترام المعلم وتقدير التعليم، وفي أثناء المدة التي كان يعاني التعليم فيها عدم الاستقرار، دفعت المسؤولين على مختلف المستويات إلى العمل من أجل جعل مهنة التعليم مهنة مرغوبة ومفضلة بل مهنة يطمح إليها المرء. وقد تحققت النتائج بأسرع مما توقعت، فكلّيات تأهيل المعلمين مزدهرة جداً هذه الأيام، والأفراد الذين يتمنون العمل بوصفهم معلمين يتزايدون يوماً بعد يوم، إذن ليست التسمية مفتاح الحل على الإطلاق.

4.10 إعادة تسمية كليات الزراعة والتحريج فكرة سيئة

المحاور:

عانت كليات الزراعة والتحريج مشكلة النقص في عدد المنتسبين أيضاً، مما دفع بعضهم منها إلى شطب كلمة (تحريج) أو (زراعة) من عنوانها. ما هو رأيك حول مستقبل مثل هذه المعاهد؟

لي لانكينغ:

الصين بلد زراعي كبير، لكن الزراعة فيها غير متطورة، وفي أكثر المناطق ما زالت الزراعة دون المستوى المطلوب، ومناطقنا الريفية تستخدم أدوات زراعية حديدية وخشبية تعود إلى الحقبة 713-715م، كانت تستخدم في مملكتي (تيانباو) و(كاويوان) في إقليم (تانج)، لذلك ما زالت الهوة كبيرة بين الصين والبلدان المتطورة في مجال تحديث الزراعة. وهذا السببين:

أولاً: النظام الإقطاعي الذي دام سنين طويلة وأعاق إلى حد كبير التطور الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في الأرياف، وبالرغم من أن اقتصادنا الريفي قد قطع شوطاً كبيراً وخاصة في الإنتاجية الريفية، بفضل نصف قرن من العمل الشاق منذ ولادة الصين الجديدة إلا أننا حتى الآن لم نقض تماماً على الاقتصاد القائم على زراعة مساحات صغيرة من الأرض.

ثانياً: إن مزارعيننا يفتقرون إلى المعرفة، والمناطق الريفية تعاني تخلفاً كبيراً في العلوم الزراعية وتقنياتها. لماذا تأخرنا في تطوير القطاع الزراعي؟ ولماذا لم تخرج كلياتنا الزراعية مختصين؟ لقد بينت الدراسات أن الناس في ذلك الوقت لم يعتمدوا خطة زراعية أو حراجية، بعكس المعاهد الصناعية التي حددت أهدافها بوضوح بحيث صارت تخرج المهندسين والتقنيين ورجال الأعمال للمصانع والمشروعات والأطراف الصناعية الأخرى، ولكن ما الذي يمكن أن تقدمه كلية الزراعة أو كلية الحراجة؟ أكثر خريجي هاتين الجامعتين قد ذهبوا إلى الأرياف النائية وعملوا في الزراعة، وفي أثناء جولتي التفتيشية في معهد الزراعة شمال شرق الصين في (هارسبين) علمت أن 80% من طلابهم أتوا من مناطق ريفية وعادوا إلى مواطنهم بعد التخرج، لذلك فقد كانت الجامعة تعرف سلفاً أين سيعمل خريجوها، وقد حُلَّت الأمر على النحو الآتي:

اعتدنا على أن يكون لدينا الكثير من الطلاب القادمين من الأرياف ولكن المشكلة كانت تبدأ بعد المرحلة الجامعية. إذ كان الخريجون يميلون إلى الابتعاد عن العمل في مجال

الزراعة والعودة إلى قراهم وكانت آخر شيء يفكرون فيه، لكن الأفراد الموهوبين كانوا يعرفون كيف يستفيدون من إمكانيات القرية؛ كي يتخلصوا من فقرهم ويسهموا في تقدم وتطوير المجتمع.

أخبرني السيد (زهوغوالج زهاو) الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم بأن الأكاديمية قد أنشأت أنظمة مراقبة طويلة الأمد في 40 مقاطعة مختارة لمساعدة الحكومة في محاربة الفقر وأرسلت أفراداً مدربين لمساعدة المزارعين المحليين في (القضاء على الفقر)، وقد اقتنعت عندما قال: إن التجربة نجحت بسبب تقديم المحترفين الذين تحتاجهم هذه المقاطعات - لقد اكتشفت الأكاديمية مفتاح الحل - وقد عمل المحترفون على تحديث الزراعة وحل المشكلات التي تواجه المزارعين والمناطق الريفية، كما أنهم ساعدوا المزارعين كي يصبحوا أغنياء.

أما عن نوع الحرف الزراعية التي تساعد في حل مشكلة الجامعات الزراعية والحرجية، والتدريب الهادف هو الحل لكنه غير كافٍ لمساعدة هذه الجامعات لتحقيق كل الأهداف، وفرصة هذه الجامعات هي في تحرير نفسها من المأزق الذي وقعت فيه مسألة تحديث الزراعة وتدخل خبراء الإدارة الصناعية في الزراعة، واتباع الحكومة لسياسات إصلاح عملية توزيع الحبوب إذ يسمح لمناطق استهلاك الحبوب الأساسية بتطوير محاصيل زراعية تناسب ظروفها المحلية والجغرافية، كذلك افتتحت الأسواق للمناطق التي تنتج الحبوب بوصفها منتجاً رئيساً وحفزتها على الاستثمار المكثف للمزارع لزيادة الغلال.

إن تطبيق مبدأ: الشركة + العلم + التقنية + مزرعة يضمن سلسلة من المنتجات والسلع الزراعية، والأمر الآتي يشهد دعماً شعبياً ونموً سريعاً، هذا إضافةً إلى الشروع بوضع خطة لتطوير غرب الصين وإعادة الأرض إلى الغابة جعلت من المناطق الريفية أكثر توقفاً إلى ممارسة الزراعة والحرجة.

الجميع يقول: إن المناطق الريفية في الصين هي مناطق نامية، ومن وجهة نظري فإن التنمية لا تتحقق إلا بفضل العلم والتكنولوجيا. وهنا يأتي دور الخبراء والعلماء والمزارعين ليفعلوا شيئاً مميزاً لخدمة الوطن والشعب ولأنفسهم أيضاً.

وجديرٌ بالذكر أن تقنية استخدام التكنولوجيا المتطورة ونتائجها تلقى ترحيباً حاراً في الزراعة والأشخاص الذين يعملون بها يشعرون ببزوغ فجر جديد في هذه الأرض المترامية الأطراف بفضل مواهبهم، إنني أرى في هذا فرصة مهمة لكليات الزراعة والحراجة لحل مشكلاتهم وتمكين الخريجين كافة من المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المزارعين، والقرى، والقطاع الزراعي.

ولذا طلبت من السلطات المعنية بالزراعة والتعليم أن تحدد أماكن انتشار الخريجين الزراعيين الجدد، والدور الذي يقومون به في الزراعة. وبناءً على هذه المعلومات يمكن اتخاذ خطوات تمهيداً لرفد القطاع الزراعي بالخبرات اللازمة لتحقيق التطور الزراعي المنشود.

4.11 الارتقاء بتكاملية الأنظمة وتحسين التعليم في ميدان العلوم الطبية

المحاور:

هلا قلت لنا - من فضلك - لماذا أظهرت كل هذا الاهتمام بإصلاح التعليم في العلوم الطبية وبإعادة هيكلة الجامعات الطبية؟

لي لا تكتنغ:

لقد كنت بالفعل مهتماً بإصلاح العلوم الطبية وتوثيق التعاون بين المدارس الطبية والجامعات الكبيرة المتعددة الفروع، وكنت أعرف مدى صعوبة الأمر؛ علماً أنه ليس بجديد على مستوى العالم فالولايات المتحدة وبلدان متطورة أخرى قامت بعمليات الدمج هذه ما بين عامي 1930-1940.

ولم يحصل هذا في الصين إلا في منتصف التسعينيات من هذا القرن؛ لذلك كان اهتمامي كبيراً بالإصلاح في هذا المجال.

والسبب الأول، والأكثر أهمية في ضرورة دمج الكليات والمدارس الطبية: هو أن الطب في حد ذاته يحتاجها، فقد تطور طب التشخيص السريري إلى مرحلة لا تنفع معها سماعة الطبيب والتخمين البصري والأشعة السينية الشائعة والتحليلات والفحوصات الكيميائية

والفيزيائية كذلك لا يمكن للعلاج الطبي أن يعتمد بعد الآن على الحقن فقط أو على الجراحة التقليدية والأدوية.

فالتقدم الطبي يعتمد على نحو متزايد من متابعة وتطوير الوسائل الطبية التكنولوجية ومن التطور الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والمعدات عالية الدقة... إلخ. من جهة أخرى فإن التطور الحاصل في الهندسة الحيوية وخاصة التكنولوجيا الوراثية، والمعرفة الإلكترونية، والتكنولوجيا البصرية والليزرية، والوسائل الجديدة بلا شك سوف تدخل علم التشريح والوقاية وتشخيص وعلاج الأمراض، وإلا فلا يمكن حصول أي تطورات في هذا الحقل.

إن العلاج والاهتمام بالصحة هما الحافز على الإبداع التكنولوجي والتطور العلمي، ومن الممكن القول: إن الجهتين مكملتان لبعضهما، والتكامل يعني أن النجاح متبادل والفصل بينهما يجلب الضرر.

إن الأبحاث والمعدات الطبية في الصين ما زالت متخلفة، وهذا يعود جزئياً إلى مدارسنا الطبية التي تعمل على نحو منفصل. في إحدى الأمسيات كنت أشهد على شاشة التلفاز عملية قلب جراحية في إحدى المستشفيات الأمريكية، وجرت العملية دون أن يتوقف القلب عن الخفقان، واستيقظ المريض في اليوم نفسه. إن رجلاً عادياً مثلي يمكنه فهم العملية المعروضة على شاشة التلفاز، والفضل في نجاح عملية كهذه يعود إلى دمج الطب الحديث مع التقنية العالية المستوى، بينما الطب التقليدي يعجز عن إجرائها.

لا يعود الأمر إلى الطب الحديث المتلازم مع العلوم الطبية والتقنيات الهندسية فقط، بل يرتبط أيضاً بالعلوم الاجتماعية والإنسانية التي تنمو جنباً إلى جنب مع الطب، لذلك يجب أن تتوافر الخبرات الطبية عالية المستوى والمتقنة في حقول عديدة كالفلسفة والأخلاق، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والثقافة، واللغة، والقانون والاقتصاد وإدارة الأعمال وكذلك الطب النفسي الذي يزداد الإقبال عليه هذه الأيام.

إن معرفة لغة أجنبية صار يحظى بأهمية كبيرة. وأذكر أن عمي البروفيسور (ووشانغ فانغ) المعروف بوصفه خبيراً في جراحة الصدر كان عند زيارتي له وأنا صغير في المشفى

الذي يعمل فيه، غالباً ما يتحدث بالإنكليزية مع زملائه، ولما سألتته عن السبب قال: إنه لا يجوز للمريض أن يسمع حديثنا عن حالته كي لا يسوء وضعه.

طبعاً كانت إجابته بسيطة، ولكن الحقيقة أن كل الوسائل الأولية، والكتب، والوثائق، والمعلومات، والمراجع، كلها مكتوبة باللغة الأجنبية، وحتى الأسماء الطبية مكتوبة باللغة اللاتينية، وماذا إذا كنت لا تتكلم هذه اللغات؟ يعدّ الكثير من الخبراء الصينيين عندما نقارنهم بنظرائهم الأجانب جيدين، وإنما ينقصهم معرفة اللغات الأجنبية، فغالباً ما يحظى زملاؤهم الأجانب بالمناصب الرفيعة في منظمة الصحة العالمية، مما جعلنا نعاني في هذا المجال.

إن تحسين إدارة المشافي ورفع مستوى الخدمات الطبية وربطها بالاقتصاد وعلم الإدارة والاجتماع، والتوزيع السكاني والعلوم الاجتماعية وربطها بالاقتصاد وعلم الإدارة والاجتماع، والتوزيع السكاني والعلوم الاجتماعية الأخرى كقيل بتحقيق التكامل الضروري بين الطب وهذه العلوم مجتمعة، وهذا يشكل معنى حقيقياً في إصلاح النظام الصحي وإدارة المشافي الحديثة، وتحسين الصحة العامة والعناية الطبية والطب الوقائي وعلاج الأمراض الوبائية.

وهنا ينبغي التنبيه لأمرين اثنين أولهما التركيز على العلوم الأساسية، وثانيهما هو المعرفة الطبية التقليدية. ومن المعروف أن بعض المهارات التي تدرس في كليات الطب المستقلة أقل من الكليات الكبيرة أو متعددة الفروع، هنا يوجد خياران فقط لنشر ثقافة العلوم الطبية. الأول: على كليات الطب المستقلة حتى تطور الحقول الأخرى من التعليم عبر توسيع نفسها، وهو خيار مكلف ويستغرق وقتاً لتسويقه، باختصار هو ليس عملياً، والثاني هو دمج أو توحيد الجامعات الكبيرة المتعددة الفروع، بحيث تصبح الموارد مشتركة بصورة متكاملة، والهدف هو تطوير الطب الحديث في الصين عبر الدمج المتكامل، وهي طريقة توفر الوقت والمال وتعطي مردوداً بجهد أقل، وقد اعتمدت الكثير من الجامعات الطبية ومدارس الطب المستقلة الخيار الثاني، وحققت إنجازات مهمة في منتصف التسعينيات، ست وأربعون كلية طب دمجت نفسها مع جامعات كبيرة، مثل جامعة (زهي جيانغ) التي اندمجت مع جامعة طب (زهي جيانغ)، كذلك جامعة (فودان) مع كلية طب (شنغهاي)، وجامعة (بيكينغ) مع جامعة (بيجينغ) ... إلخ، وقد حققنا نتائج جيدة بفضل جهودنا الكبيرة في إصلاح الطب.

وأول هذه النتائج ارتفاع مستوى التعليم في فروع الطب، وبعض الجامعات المهمة وسّعت من فروع التعليم لديها وتحوّلت إلى جامعات كبيرة متعددة الفروع، وعبر التواصل الدائم مع بعض أفضل مدارس الطب الوطنية، تقوم الجامعات الآن بدور مهم جداً في تطوير الأبحاث ونوعية التعليم والدخول في عصر تقنية استخدام العمليات، تبعاً لإحصاءات وزارة التعليم وما زالت هناك 106 كلية طبية مستقلة بنهاية عام 2002، وإذا استثنينا الطب التقليدي يصبح عددها 81 كلية.

والنتيجة الثانية: أدت سياسة الدمج إلى تسهيلات هائلة في تدريب الكفاءات الطبية، وصارت الجامعات الكبيرة المتعددة الفروع تمتلك أرضية من العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والطبيعية، بالإضافة إلى تخصصات متعددة تتيح لطلاب الطب الحصول على ثقافة جيدة في مختلف المجالات، لقد مكّن الدمج معظم الكليات الطبية من أن تصبح جزءاً من جامعة وجزءاً من العلاقات المتكاملة المتبادلة بين العلوم البيولوجية والمجالات الأخرى ذات الصلة على نحوٍ تستطيع معه أن تواجه متطلبات علوم الطب الحديثة من أجل تطوير تكنولوجي وعلمي، فبعد أن اندمجت جامعتي (زهي جيانغ) قامت الجامعة الجديدة بإحداث كلية طب، وكلية صيدلة وكلتاهما أصبحتا تقومان بأبحاث مشتركة، بلغت من حيث الحجم والمستوى سبع مرات عما كانت عليه من قبل.

والنتيجة الثالثة: أنه نتيجة للدمج فقد حصلنا على دعم كبير في مجالات علمية وهندسية، وفنون وإدارة الأعمال وأقسام أخرى، وأثمرت جهودنا في تطوير مجالات الدراسة في العلوم الطبية التي أحرزت تقدماً ملحوظاً، وقد ولّدت كليات الطب الإضافية مع فروع التدريب الطبي التابع لها جواً أكاديمياً متنوعاً لجامعة كبيرة متعددة الفروع، وأوجدت أرضاً خصبة للأفكار الجديدة في البحث، وهذا التأثير المتبادل بين مختلف فروع التدريب والتعليم أضاف برامج تأهيل جديدة لهذه الجامعات جامعة (بكينغ) مثلاً لديها 20 برنامج درجات أكاديمية جديدة في الطب، وكلية الصيدلية في جامعة (زهي جيانغ) تمتلك برنامج «دكتوراه» بالتعاون مع الكليات الأخرى، وجامعة (زهون غنان) أضافت ست برامج أكاديمية أساسية في الطب وحده مما رفع من منزلتها على نحوٍ كبير، وقد أنفقت جامعة (ستشوان) 10 ملايين يوان سنوياً منذ عام 2002، من أجل تطوير أبحاثها الطبية بالتعاون مع الفروع الأخرى، وكذلك قامت ببناء خمسة مراكز للأبحاث.

والنتيجة الرابعة: زاد الدمج من مستوى الإنفاق على المناهج الطبية وحسن أوضاع البحث والتدريس، فكل الجامعات التي افتتحت كليات للطب ركزت على تطوير المناهج المرتبطة بعلم الطب، ووضعت أساساً استثمارياً في إطار خطة تتناول البحث والتدريس. وهكذا استطاعت عمليات البحث والتدريس تحقيق خطوات كبيرة في أثناء مدة قصيرة. والجدير بالذكر أن الجامعات الثلاث عشر التابعة لوزارة التعليم العالي قد أنفقت على الأقل عشرات الملايين من اليوانات في تطوير الطب والتدريس.

فمثلاً: بعد أن اندمجت جامعتي (بيكينغ) و(بيجينغ) الطبية تم إنفاق 399 مليون يوان فقط على برنامج (خطة العمل)، كذلك بعد أن اندمجت جامعة (فودان) مع جامعة (شنغهاي) الطبية تجاوز المبلغ المنفق 255 مليون يوان من ميزانية البرنامج الطبي لعام 2002 (دون ذكر رواتب الموظفين) خاصة على برنامج (خطة العمل)، وفوق هذا تم إنفاق 65 مليون يوان على تطوير مجالات جديدة في التدريب و34 مليون على تشكيل هيئة تدريسية متمكنة و130 مليوناً لبناء الوسائل الأساسية وإصلاحها و26 مليوناً على تحسين ظروف التدريس.

مشفى (كانغوان) في معهد شنغهاي للسكك الحديدية، لم يكن يصرف الكثير على أعمال البحث، ولكن بعد أن اندمج المعهد مع جامعة (تونجي) وأصبح اسم المشفى (مشفى تونجي)، وتحسن وضعه المالي بعد أربع سنوات من العمل بنحو 2.5 مليون يوان أنفقت على البحث. أصبح الطبيب (تشين إيهان) المتخصص بأمراض القلب ومدير معهد الوراثة الطبي في مشفى (تونجي) أول من اكتشف الجينات الوراثية المسؤولة عن الثقب بين الأذنين.

إن هذه الجامعات التي لم تندمج إلا منذ عهد قريب تحتاج إلى مواصلة عملية الإصلاح، ويجب حل بعض مشكلاتها وهذا يقع على عاتق الرؤساء على مختلف المستويات.

فمثلاً: بعض الاندماجات لم تؤد إلى التكامل المنشود بين الفروع، وذلك لأن آليات الإدارة ما زالت بحاجة إلى التقدم والسلطات المعنية تحتاج إلى تحسين إدارتها للمشاة في المرتبطة بالجامعة وزيادة الإنفاق عليها، وأرجو أن تأخذ هذه الجامعات زمام المبادرة في عملية الإصلاح بدعم حكومي وأن تحل مشكلاتها وأن تسهم على نحو أكبر في مسيرة الإصلاح والتطوير في مجال الثقافة الطبية في الصين.

4.12 تغيير نظام الرسوم الجامعية المزدوجة

المحاور:

بين منتصف الثمانينيات وبدايات التسعينيات كانت جامعات هذا البلد تعمل وفق نظام ثنائي للرسوم الجامعية؛ بمعنى أن الطلاب كانوا مقسمين إلى قسمين : قسم حاصل على منح دراسية من قبل الدولة، والقسم الآخر يدرس على نفقته الخاصة لكن الوضع تغير فيما بعد بحيث أصبح الجميع ملزماً بتسديد رسوم التعليم. لماذا اتخذت الحكومة هذا الإجراء، وكيف تم تطبيقه؟

لي لانكينغ:

قبل عام 1994 كانت تقتضي سياسة الحكومة أن تقوم الدولة بالإنفاق على الطلاب الذين يدرسون في الجامعات النظامية الممولة حكومياً، كما أن الدولة كانت تضع خططاً لتعيينهم في الوظائف بعد التخرج فوراً، وبهذه الطريقة كانت الدولة تتحمل أكثر المصاريف.

وفي عام 1993 كان الطالب الجامعي يكلف الدولة 5310 يوان، أي ما يقدر بنسبة 82.4 من المبلغ المرصود لكل طالب وهو 6442 يوان، وهذا يشمل مخصصات من خارج الميزانية، وفي عام 1994 ارتفعت هذه النسبة إلى 84% مما زاد الطلب على التمويل الحكومي للتعليم الجامعي، ووصل الأمر إلى حد أصبحت معها متطلبات الإنفاق على الطلاب تفوق إمكانيات الحكومة.

يمكن إصلاح هذا الوضع بطريقتين فقط: الأولى: تتمثل في التقليل من عدد المنتسبين والثانية: إلغاء تمويل التعليم الأساسي التي يمكن فقط أن تتفاقم كلفته سلفاً في تمويل التعليم الإلزامي، وعندها لن يكون لدى الجامعات أي خيار إلا برفع مستوى التمويل بأي وسيلة ممكنة، وبعضها بدأ بجمع الرسوم بطرق مكتوبة، وإن نظام الرسوم المزدوج الذي تمول بواسطته الحكومة دراسة الطلاب المتفوقين الذين يحققون علامات تخولهم اجتياز الامتحانات النهائية في الجامعة، في حين أن الطلاب الذين لا يحققون الحد الأدنى من العلامات وينتسبون على نحو عادي يجب أن يدفعوا رسوم الكلية، ثم إن بعض الجامعات

حددت رسوماً خاصة بها، ترتبط بمجموع العلامات التي لا تتيح للطلاب الدراسة المجانية في الجامعة، وعندما أعيد اعتماد امتحانات الدخول بعد الثورة الثقافية 1966-1976 بقي نظام الرسوم المزدوجة الذي يسمح مرة أخرى للطلاب بشراء نقاط للدخول إلى الجامعة بالمال، كيف سُمح بحدوث هذا؟ إن نظام الرسوم المزدوجة يسبب فساداً في التعليم إن لم يُعدّ النظر به؛ لأنه يمهّد السبيل أمام الطلاب لشراء الدخول إلى الجامعة، وهذه الظاهرة يمكن أن تتفاقم وتؤدي إلى إفساد المؤسسات التعليمية وعدم المساواة وإذا لم نتدارك هذا الأمر فقد يصبح مستقبل العلم والتعليم في خطر.

إن بلداً كالصين لا يمكنه جعل التعليم الجامعي مجانياً تماماً، وقد أنفقت الحكومة الكثير على الجامعات مُدداً طويلة مما كان له تأثير مهم في التعليم الأساسي والتعليم الإلزامي على نحو خاص، كما أننا لا نستطيع جعل التعليم إلزامياً في كل المراحل.

ثم إن الصين - وحتى البلدان المتطورة - لا يمكنها تطبيق هذا، كذلك لا يوجد جامعة في العالم لا تنقضى رسوماً من الطلاب، ومن جهة أخرى إقبال الناس على خوض امتحانات القبول بهدف الحصول على الوظيفة بعد التخرج دفع الجامعات إلى جعل امتحان الدخول أكثر صعوبة، مما دفع مدارس التعليم الأساسي تُكثّف جهودها كي تخرج طلاباً قادرين على اجتياز هذه الامتحانات، وعند هذه النقطة كانت تتوقف كل الجهود؛ فالطلاب الذي يجتاز امتحان القبول يتصور أنه حقق كل أهدافه ابتداءً من الدراسة الجامعية الممولة حكومياً وانتهاءً بالحصول على الوظيفة، فور تخرجه، وحتى لو رسب في أثناء السنوات الجامعية فإن الحكومة كانت تستمر في تمويله مما يثبط من عزيمة المدرسين، وكذلك عزيمة الطلاب المتفوقين ويعوق تقدمهم، وسيجد الأهل صعوبة في تأمين تعليم أفضل لأولادهم.

في عام 1993 كنت برفقة الرئيس (جيانغ زعين) لزيارة جامعة (هانيان)، فسأل الرئيس عميد الجامعة: «ماذا يفعل طلابك بعد دراستهم؟» قال: «يتسكعون»، فقلت: «ألا تفتح مكتبة الجامعة ليلاً؟» فقال: «بلى، لكن الطلاب لا يأتون وعدد المصاييح في المكتبة يفوق عدد الطلاب الوافدين إليها»، عندئذ اقترح الرئيس (جيانغ زجين) إلغاء ربط الوظائف التي تضمنها الحكومة للطلاب المعفيين من الرسوم الجامعية؛ لأن الدولة لم تعد قادرة على ذلك، والكثير من الطلاب فقدوا حافز الدراسة، وقال: أليس أمراً خطيراً انصراف

الطلاب عن دراستهم والتسكع مسببين بذلك آفة اجتماعية مستمرة؟ وقد صدمت بهذا النقاش فإن الوضع الناتج عن تمويل الحكومة لدراسة هؤلاء الطلاب سيدفع جيلنا الشاب إلى الانحراف ويصبح من الصعب إيجاد طاقات اجتماعية بنّاءة، وسوف يعيق مسيرة تطوير التعليم العالي، تلك هي الخلفية التي سننطلق منها في صياغة برنامج الإصلاح.

طبقاً لبرنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين الذي صدر عام 1994، جرى إلغاء النظام الثنائي المعمول به بالنسبة للرسوم الجامعية بحيث أصبح النظام الجديد يطال جميع الطلاب سواء كانوا مهولين كلياً أو جزئياً من الحكومة، إذ أصبح عليهم جزء من الالتزامات المالية للكلية المنتسبين إليها، وقد صدّق مجلس الدولة على خطة الإصلاح وتم تطبيقها في خمسين جامعة بوصفها مرحلة أولى وقد لاقت الدعم الكامل من المسؤولين في جامعة شنتهاي للدراسات الدولية وبعض الجامعات الأخرى المعنية على نحو لم نتوقعه، وبعد التجربة التي أجريناها في هذه الجامعات الخمسين، قمنا بتلخيصها لتحسين خطة الإصلاح وأعيدت التجربة في 240 جامعة أخرى بوصفها مرحلة ثانية، ثم أُعيدت في مرحلة ثالثة في جامعات أخرى تمت عملية الإصلاح بطريقة سهلة في كل الجامعات، ما عدا تلك التي تهتم بالزراعة والجيولوجيا، والمناجم، وتدريب المعلمين، ولكن في أقل من ست سنوات اكتمل الإصلاح، وتم وضع نظام الانتساب إلى الجامعة موضع التنفيذ مع نهاية القرن العشرين.

إن الإصلاح الذي أدى إلى تنظيم وتحديد الرسوم والأقساط الجامعية في كيفية قيام الطلاب بدفع مستحقات الكلية قد تم بسهولة؛ لأننا اتبعنا الخطوات الآتية:

أولاً: يجب أن يدفع الطلاب رسوم تعليمهم الجامعي، ولكن الذين لا يستطيعون دفعها يمكنهم الحصول على دعم مالي من قنوات عديدة حتى لا يتسرب أي طالب جديد.

ثانياً: في الوقت الذي يُطبّق فيه هذا القانون على الطلاب الجدد، يبقى الطلاب القدماء مَعْفِيُون من الرسم الجامعي، وذلك لأنهم دخلوا إلى الكلية بناءً على معرفتهم بأن الحكومة سوف تمول دراستهم، وليس من المُنصف أيضاً وقف تمويلهم في منتصف طريقهم الدراسي بل سيبقى التمويل حتى يتخرجوا.

ثالثاً: قبل أن يخوض الطلاب الجدد امتحان القبول يجب أن يعلموا سلفاً أنهم سيدفعون الرسوم في حال قبولهم، لذلك تم الإعلان عن النظام الجديد وشُرحَت مختلف الطرق التي

تبين للأهالي ضرورة هذه الرسوم وفائدتها من أجل تطوير التعليم وتشجيع الطلاب على الاجتهاد في دراستهم.

رابعاً: عندما نعالج مسألة التعليم في دولة نامية وكبيرة مثل الصين، لا يمكننا تأمين الدراسة المجانية لكل طلاب الجامعات، وفي المقابل لا يمكن أن نتجح إذا كانت الرسوم عالية جداً؛ لذا يجب تطبيق الآلية الجديدة، مع الأخذ في الحسبان الملاءمة المالية للأهل والطلاب. لذلك يقوم قسم التسعير في الحكومة بتحديد الأقساط الجامعية، بحيث تتناسب مع الحد الأدنى من الإمكانيات المادية لأكثر الطلاب.

إن المعدل السنوي الحالي لرسوم الجامعات النظامية لا يزيد عن 25% من مجموع تكاليف دراسة الطالب كلها، وذلك لأن الدولة ما زالت تدفع حصة الأسد من تكاليف الدراسة الجامعية، ما عدا كليات الفنون وحقول أخرى تتطلب تكاليف مرتفعة. وتُظهر الإحصاءات لعام 2002 أن الطالب في الجامعات النظامية قد يدفع مبلغاً وسطياً قدره 3895 يوان في كل سنة دراسية، وكان أقلها في إقليم غوزهو حيث دفع الطلاب فيه نحو 2000 يوان سنوياً، وأعلى تكاليف كانت في شنغهاي حيث وصلت إلى 5000 يوان سنوياً.

خامساً: إن تنوع أشكال المساعدة المقدمة لا تسمح لأي طالب بأن ينسحب من الجامعة أو يتركها في منتصف الطريق بسبب المصاعب المالية، وقد تضمنت هذه المساعدات: المنح الدراسية، والتسليف الطلابي، والإعفاءات التي تقدم للطلاب الذين يعانون صعوبات مالية حادة، والإعفاء والخصم من الرسوم، وبرامج (العمل والدراسة) ومنذ أن تم إصلاح نظام الرسوم وهو يؤدي دوراً رئيساً في إحراز تقدم ملموس وتطوير سليم في التعليم العالي ويرفع من سوية الطلاب الجامعيين.

4.13 العناية بالطلاب الجدد، وعدم السماح لأي طالب بالانسحاب من

الجامعة لأسباب مالية

المحاور:

الجميع يدرك أهمية تطبيق نظام الرسوم في الجامعات، بيد أنها كانت قاسية على المزارعين وعمال المصانع والفقراء الذين لا يستطيعون دخول الجامعة، وقد ذكرت بعض

الخطوات لمساعدة هؤلاء، فهلاًّ شرحت لنا ما قمتم به لضمان عدم عزوف أحد عن الالتحاق بالجامعة أو متابعة دراسته الجامعية لأسباب مادية.

لي لانكينغ:

بعد أن أخذنا في الحسبان الحالة المادية لمعظم الأهالي في نظام الرسوم بحيث يبقى أمر الرسوم في قبضة الحكومة، بقي عدد من الطلاب المنتسبين إلى الجامعة عاجزين عن تسديد رسومهم، فقمنا باتخاذ الإجراءات الآتية لتناسب أوضاعهم:

أولاً: المنح الدراسية، قدمت الحكومة والجامعات المنح الدراسية، والتسهيلات للطلاب المحتاجين، وتم تخصيص مبلغ قدره 100 مليون يوان سنوياً من احتياطي رئاسة الوزراء لتمويل دراسة الطلاب الفقراء الذين يرتادون الجامعات التابعة للوزارات والهيئات المركزية.

وتشير الإحصاءات إلى أنه ما بين عامي 1994-2001 تم تخصيص مبلغ 1.1 مليار يوان من احتياطي رئيس الحكومة لهذا الهدف فمنذ عام 2002 تم مساعدة 4500 طالب فقير يتمتع بالموهبة والأخلاق بمبلغ قدره 200 مليون يوان من قيمة المنح الدراسية الحكومية سنوياً، فضلاً عن منح أخرى متنوعة مثل: المنح الدراسية التي صمّمت لتشجيع الطلاب المتفوقين وخاصة في مجال الزراعة والحراجة والتعليم والرياضة والملاحة وعلم الأعراق والجيولوجيا.

وهناك المنح الدراسية ذات الأهداف الخاصة التي تقدّم في مناطق وأقسام محدودة حتى تجذب خريجي الجامعات إلى المناطق الحدودية النائية، والمناطق النامية، وإلى المهن والحرف التي تتطلب العمل في ظروف قاسية، بالإضافة إلى منح دراسية للطلاب المتخرجين من معاهد أسستها منظمات قروية لمساعدة الطلاب الفقراء أو لجذب مختصين متميزين.

ثانياً: برامج (العمل والدراسة) التي تمكّن الطالب الفقير من الحصول على مساعدة مالية من خلال عمله مساعد مدرس، أو مساعد مخبري، أو مساعد مدير، أو عامل خدمات في السكن الجامعي أو عامل خدمات اجتماعية بنصف دوام، ولضمان سير هذا البرنامج على نحو صحيح، اشترطت الدولة على الجامعات أن تخصص نسبة 10% من الرسوم الجامعية إضافة إلى المال الذي تقدمه الدولة بمعدل 3 إلى 5 يوان شهرياً لكل طالب حتى يتم إنشاء (مؤسسة العمل والدراسة).

ثالثاً: الإعانات المقدمة للطلاب الذين يعانون من صعوبات مالية، وهي منح مجانية مؤقتة تمنح دفعة واحدة من قبل الحكومات على كل المستويات والجامعات للطلاب الفقراء الذين يواجهون ظروف استثنائية.

رابعاً: الحسومات والإعفاء. تبنت الجامعات سياسة لمنح الإعفاءات والحسومات للطلاب الذين يعانون صعوبات مالية، وخاصة المعوقين جسدياً، وأفراد الأقليات العرقية، وأبناء شهداء الثورة، والمتحدرين من عائلات قدمت خدمات جليلة للوطن.

خامساً: القروض في شكل إعانة: وهي صيغة جديدة من الدعم المالي ابتدأت عام 1999، وفي نهاية عام 2002 وصلت مبالغ القروض الممنوحة من 4 مصارف تجارية وطنية هي: المصرف الصناعي والتجاري الصيني، والمصرف الزراعي الصيني، ومصرف الصين، ومصرف الإنشاءات الصيني، إلى مبلغ 4.5 مليار يوان وساعدت 526000 طالب فقير على البقاء في الجامعة، إن هذه القروض التي قدمتها المؤسسات المالية الصينية تحت رعاية البنك الشعبي الصيني تمثل عطاءات سوف يذكرها التاريخ والأجيال، ومن المتوقع أن يتم تشريع هذه الإجراءات لتصبح قوانين نافذة في أثناء السنوات القادمة.

سادساً: المنح الدراسية المقدمة من الأفراد، ورجال الأعمال، والمؤسسات، والحكومات المحلية، ومواطنينا في هونغ كونغ، وماكاو، وتايوان، والصينيون في العالم، والمواطنون الأجانب المنحدرون من أصول صينية الذين يقدمون المساعدات المالية للطلاب الفقراء المتفوقين أكاديمياً، بالإضافة إلى ذلك طلبت وزارة التعليم من الجامعات تأسيس ما يسمى بـ (القناة الخضراء) التي تسهل دخول الفقراء إلى الجامعة، إذ يمكن القول: إن الطلاب الفقراء الجدد سيسمح لهم بالانتساب قبل تقويم أوضاعهم واتخاذ الخطوات لمساعدتهم، وهكذا لن يبقى أحد خارج الجامعة لضيق ذات اليد. ولقد أرسينا القواعد الأساسية لسياسة ترمي إلى مساعدة الفقراء تبدأ من المنح الدراسية والمعونات والإعفاءات والحسومات من الرسم الجامعي، وهذا النظام سوف سيتوسع ويزداد تطوراً في المستقبل، وكل هذه الإجراءات المذكورة تهدف إلى القيام بكل ما نستطيع لنمنع الفقر من حرمان الطالب من فرصته في نيل التعليم العالي.

4.14 منح القروض للطلاب المحتاجين- المطلوب أداء أفضل

المحاور:

أشرت إلى المساعدات الكثيرة التي يتلقاها الطالب، لكن منح قروض مالية للطلاب يمثل تحولاً جديداً. هل لك أن تعطينا بعض التفاصيل عن هذا الموضوع؟

لي لانكينغ:

الصين بلد شاسع، وعدد الطلاب الجامعيين في تزايد مستمر، وبات من الصعب التوسل بالطرق التقليدية لضمان عدم حرمان الطلاب من حقهم في التعليم لأسباب مادية. لذلك لابد إيجاد طرائق جديدة. هذه قضية بالغة الأهمية، وتحظى باهتمام دائم من قبلنا.

عندما زرت بريطانيا في عام 1996 بدعوة من نائب رئيس الوزراء (مايكل هيزلتاين) اجتمعت بعدد من رجال المال والأعمال الذين شرحوا لي النظام المتبع الذي يحكم منح قروض للطلاب لمتابعة دراستهم، وقد أثار الموضوع اهتمامي وفكرت في إمكانية الاستفادة من تجربتهم في الصين. إذ أننا قادرون على تمكين الطلاب المعوزين من متابعة دراستهم في الجامعات، ونجاح المؤسسات المالية الخاصة في بريطانيا في هذا المجال خير دليل على ذلك، ولا يوجد ما يمنع مؤسسات الدولة عندنا من الاستفادة من التجربة البريطانية.

وبعد عودتي إلى الصين أطلعت رئيس الحكومة (جورونجي) ومسؤولين آخرين على التجربة البريطانية والنظام المعمول به في بريطانيا، واتفقنا جميعاً على أنه نظام حسن، وبناءً على طلبتي تولت مديرية التربية والعلوم والتكنولوجيا إعداد نظام على غرار النظام البريطاني بالتعاون مع وزارة التعليم ومصرف التسليف الشعبي الصيني ووزارة المالية، وجهات أخرى. وتم وضع خطة تضمنت صباغة آلية لمنح القروض الدراسية وصدق مجلس الدولة على الخطة المطروحة في 17 حزيران/يونيو 1999. وتبعاً لهذه الوثيقة يستطيع أي طالب التقدم بطلب للحصول على قرض سنوي قدره 6000 يوان طوال مدة دراسة شريطة أن يبدأ بتسديد القرض بعد تخرجه وبعد حصوله على عمل. وتتعهد الدولة بتسديد الفائدة على كامل المبلغ.

لكن الخطوة لم تكن سهلة التطبيق، فبعد إطلاق المشروع واجهتنا مشكلات وعقبات. فعلى سبيل المثال كان كبار المسؤولين والمديرين في المصرف الشعبي الصيني والبنوك التجارية الوطنية الأربعة مدركين تماماً لأهمية الموضوع ومتجاوبين، لكن البيروقراطيين أخذوا (يضعون العصي في الدواليب)، إن صح التعبير. وبعد أن تحولت بنوك الدولة المرتبطة بقطاعات معينة إلى بنوك تجارية فقد طلبت هذه البنوك أن تُترك لها حرية اتخاذ القرارات الخاصة بالقروض والخدمات المالية دون أن تتدخل الحكومة في هذا الشأن. لكنني اعترضت على هذا المنحى وأفهمتهم بهدوء أن من واجب المؤسسات التجارية كافة فضلاً عن البنوك الوطنية أن تدعم المشروعات التي تخدم المصلحة العامة وتحقق أهدافها التجارية في آن واحد. إن القروض الدراسية هي في جوهرها عملية اقتصادية، وليست مجرد عمل خيري، وإذا كانت المصارف التجارية قادرة على منح قروض لشراء منازل وسيارات وسلع استهلاكية أو للدراسة في الخارج أو لأغراض أخرى، فلماذا لا تستطيع منح قروض للطلاب الفقراء؟ ولا سيما وأن ذلك سيخلق فرص عمل وسيؤدي أيضاً خدمة جليلة للمجتمع. وما يجب أن ندركه هو أن تطوير التعليم سيعود بالفائدة على عدة قطاعات، وسيزيد من حجم الاستهلاك، كما سيسرع عجلة النمو الاقتصادي، وسيعزز نمو القطاع المالي.

غير أن بعضهم بقي متخوفاً من المخاطر التي يترتب عليها منح قروض دون ضمانات، لأن ميزان الربح والخسارة لن يكون في صالح الجهة الممولة. وهذه المخاوف لها ما يسوغها، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد حل. ويستحسن أن تقوم البنوك وتحديداً فروعها القريبة من الجامعة بصرف القروض للمستحقين بعد حصولهم على الأوراق الثبوتية من الجامعة المعنية. أما فيما يخص مشكلة الطلبة الذين يتهربون من تسديد قروضهم فيمكن معالجة هذه المشكلة عبر إعداد ملفات خاصة بالطلاب الذين حصلوا على قروض وربط هذه الملفات بسجلاتهم الأكاديمية بعد التخرج. وفي اعتقادي أن الأغلبية الساحقة من الخريجين لن يخاطروا بتلويث سمعتهم الشخصية بالتهرب من تسديد ديونهم؛ وحتى لو ما طل بعضهم لسبب أو آخر فتلك الأموال لا تشكل سوى نسبة صغيرة جداً من حجم الاحتياطي المخصص لتغطية الديون التي يتعذر تحصيلها، ولن تشكل عبئاً يُذكر على البنك الممول.

إننا مستمرّون في تطوير آلية لمنح القروض في وقت تتزايد فيه أعداد الطلاب الحاصلين على قروض دراسية. ففي عام 1999، تم منح 5 ملايين يوان كمقروض لـ 600 طالب، وفي عام 2000 تم منح 670 مليون يوان لـ 67000 طالب، وعام 2001، تم منح 1.68 مليار يوان لـ 204000 طالب، وفي عام 2002 بلغ مجموع القروض الممنوحة 2.06 مليار يوان استفاد منها 255000 طالب. وفي نهاية عام 2002 حصل 256000 طالب جامعي في مختلف أنحاء الصين على معونات مالية تقدر بـ 4.5 مليار يوان. وبالرغم من كل ما تقدم ما زال أمامنا الكثير لنفعله. ويجب أن نفكر بعقلية واحدة، ونعمق فهمنا إذا أردنا مساعدة طلاب الجامعة بقروض وطنية ونوسع قاعدة هذه القروض. وعلى وزارة التعليم، ووزارة المالية، والمصرف الشعبي الصيني ومكتب الشؤون القانونية في مجلس الدولة أن يستخلصوا العبر ويتخذوا إجراءات بعيدة المدى لترسيخ نظام القروض وتحويله إلى مؤسسة ترمي إلى تقديم المساعدة للمحتاجين.

4.15 زيادة عدد المقاعد الدراسية لتلبية الإقبال المتزايد على التعليم

المحاور:

في أثناء ثلاث سنوات متوالية وتحديدًا في أثناء المدة ما بين (1999 - 2001) استطاعت جامعات في مختلف أنحاء الصين استيعاب أعداد كبيرة من الطلبة الجدد محققةً بذلك قفزة كمية غير مسبوقة في قطاع التعليم العالي في هذا البلد. ففي عام 2001 بلغ عدد المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي من مختلف الفئات زهاء 5.5 ملايين طالب جديد، بحيث بلغ إجمالي عدد الطلاب الجامعيين 13.5 مليون طالب، أي بزيادة قدرها 5.7 مليون عن عام 1998، وبلغ عدد طلاب الجامعات النظامية الجدد 2.68 مليون طالب، أي بزيادة قدرها 1.08 مليون عن عام 1998. وقد ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من 3.4 مليون إلى 7.19 مليون في عام 2002، ولا يزال الإقبال على الجامعات يرتفع على نحو ملحوظ. فما تفسيرك لهذا النمو الهائل؟

لي لانكينغ:

في بداية حزيران/ يونيو من عام 1999 توصل مجلس الدولة الذي يرأسه (جورونجي) إلى قرار بفتح باب التسجيل في الجامعات على مصراعيه، وهو ما أعلنه رئيس الحكومة

رسمياً في المؤتمر الوطني للتعليم الذي عقدته الحكومة في منتصف حزيران من العام نفسه، وهناك ثلاثة أسباب وراء هذا القرار:

أولاً: دعم النمو الاقتصادي عبر توفير المزيد من التخصصات المهمة، وهو أيضاً أحد مطالب مؤتمر الحزب القومي الخامس عشر. وفي عام 1998 بلغ عدد الطلبة الجامعيين 7.8 ملايين طالب فقط أي مانسبته 9.8% من مجموع الطلاب على امتداد الصين، وهذه النسبة أقل من مثيلاتها في البلدان المتطورة، وأقل أيضاً من النسبة العالمية البالغة 15% المعتمدة لترويج التعليم العالي. ونسبة الطلاب الجامعيين من كل 10000 فرد تضعنا في المرتبة الثانية بعد الهند. وباختصار لقد كنا بحاجة إلى عدد أكبر من الطلاب.

ثانياً: رغبة غالبية الناس التي تكمن في استكمال أولادهم الدراسة الجامعية، ولهذا كانت الحكومة ملزمة بتلبية هذه الرغبة، وتعد زيادة الإقبال على التعليم خطوة مهمة لتحفيز الطلب المحلي ودفع الصناعات المرتبطة به.

ثالثاً: في ما مضى كان معدل الانتساب إلى الجامعة متدنياً جداً في وقت أن الأرقام الفعلية للطلاب الجدد كان يتضاءل على نحو كبير، وأصبح امتحان القبول أمراً مرعباً، فكان طلاب التعليم الأساسي يبذلون كل طاقاتهم وإمكاناتهم في سبيل اجتياز هذه الامتحانات، وقد كان لهذا تأثير سلبي على مكانة التعليم؛ لذلك أصبح استيعاب عدد أكبر من الطلاب ضرورة ملحة.

في عام 2002 بلغت نسبة الطلاب الذين يتلقون التعليم العالي 15% تقريباً، وهذه إشارة إلى أن التعليم العالي يشهد مرحلة من النمو.

أدى التطور الحاصل في التعليم العالي إلى تخفيف الضغط على الجامعات نتيجة لتزايد أعداد الطلبة الجامعيين. فمنذ عدة سنوات كان المسؤولون في إقليم (جيانغسو) يشكون من أن طلابهم لا يُقبلون في الجامعة إلا إذا جمعوا 600 نقطة على الأقل في امتحانات القبول. في حين لا يحتاج نظراؤهم في بكين إلا إلى 400 نقطة للقبول. والسبب المباشر في هذا التفاوت يرجع إلى وجود عدد كبير من الجامعات في بكين وشنغهاي قياساً بعدد السكان. في حين أن عدد سكان جيانغسو كبير نسبياً والجامعات قليلة العدد. والواقع أن

جامعات (جيانفسو) بدأت منذ عام 1996 في التوسع والعمل على تخصيص المزيد من الموارد للتعليم العالي. ففي عام 1995 الذي سبق التوسع تم تسجيل 6700 طالب جديد في هذا الإقليم، أي ما يعادل 47% من خريجي الثانويات المحلية، وبلغ إجمالي عدد الطلاب الجامعيين في الإقليم 219000 طالب.

وفي عام 2002 بلغ عدد الطلاب الجدد 239000 طالب، أي 70% من خريجي الثانويات وبلغ إجمالي عدد الطلاب الجامعيين في الإقليم 741000 طالب، وفي مدينة (سوجو) تجاوزت نسبة المسجلين في الجامعات المحلية 85% من خريجي الثانويات المحلية. ومما ساعد على زيادة عدد المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي في تلك المدينة وجود جامعات تعليم الكبار ونظام امتحانات خاص لما يسمى بالطلاب «المنتسبين»، أي الذين يدرسون في منازلهم بالاعتماد على أنفسهم. إن الحل الطبيعي لاستيعاب المزيد من الطلبة الجامعيين وتخفيف حدة التنافس على دخول الجامعات هو زيادة موارد التعليم.

إن الكثيرين من طلاب المدارس الثانوية يطمحون لدخول الجامعة؛ فيجب فعل كل ما يلزم لتحقيق طموحهم، وهذا يعني بناء جامعات جديدة واستغلال الموارد العامة والخاصة في تنمية قطاع التعليم.

يوجد اليوم أسر كثيرة في الصين مكونة من أبوين وولد وحيد، وفي هذه الحالة قد يؤدي فشل الولد في دخول الجامعة خيبة أمل مريرة لأسرته. ويذهب بعضهم إلى القول: إنه يمكن لطلاب المدارس الثانوية الدراسة في المنزل والتحضير والخضوع لامتحانات طلاباً تؤهلهم للقبول في كلية ما، وذلك لكونهم طلاباً منتسبين.

وفي تقديري أن الدراسة المنزلية لا تفي بغرض إعداد الأفراد وتدريبهم لدخولهم سوق العمل فيما بعد. ومن ناحية أخرى ليس من المنطقي أن نطلب من هؤلاء الطلاب الذين لا يعرفون شيئاً عن المناهج الجامعية أن يدرسوا لاجتياز امتحانات كهذه في المنزل، لأنه ليس هنالك ثمة ما يحفزهم على البقاء في المنزل اللهم إلا إذا كانوا منضبطين، كما أن الأهل يخشون على أولادهم من ضرر نفسي محتمل من جرّاء ملازمتهم للمنزل.

إن المشكلة الآن هي كيف ندعم ونسرّع نمو التعليم العالي ورفع مستواه، وخاصة في المناطق كثيفة السكان التي لا تتوافر فيها بنية تحتية قوية. وأنا أرى أن تطوير التعليم بسرعة في هذه المناطق سيمكننا من إدخال أولادنا في الجامعة.

إنني أدعو إلى استيعاب المزيد من الطلبة الجامعيين، شريطة ألا يكون على حساب النوعية، أو أن لا يكون مَدْخَلاً إلى تدني مستويات التعليم وكفاءة المدرسين في جامعاتنا. وقد أكدت مراراً على ضرورة بقاء عدد طلاب الجامعات ضمن حدود الإمكانيات والموارد المتاحة. وقد اقترحت أنه على ضوء النمو الذي تشهده الجامعات في كل من بكين وشنغهاي ومدن أخرى ينبغي التنبيه إلى ضرورة محافظة هذه الجامعات على مستواها الأكاديمي وتجنّب التضحية بالنوعية على حساب الكمية.

4.16 العلاقة بين استيعاب المزيد من الطلاب الجامعيين ومساعدة

الخريجين في البحث عن عمل أو إيجاد فرص عمل لهم.

المحاور:

إن أعداد الطلبة الجامعيين تتزايد على نحو ملحوظ والشاهد على ذلك أن عدد الخريجين في عام 2003 بلغ ضعف عدد الخريجين في عام 1999. وهناك رأي سائد في بعض الأوساط بأن هذا الوضع قد أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة. فكيف تعلق؟

لي لانكينغ:

إن العمالة مسألة اقتصادية تهتم جميع شرائح المجتمع وغير مرتبطة بالضرورة بتنامي أعداد الخريجين والطلبة الجامعيين. ومن الطبيعي أن يتطلب النمو السكاني وظائف أكثر تزداد بازدياد النمو الاقتصادي، وإذا كانت الوظائف المتاحة لا تتناسب طردياً مع النمو السكاني، عندها على الناس إيجاد الوظائف، وفي بلدنا تحديداً كانت المشكلة تكمن دوماً في أن النمو السكاني أسرع من النمو الاقتصادي، ويزداد الوضع تعقيداً لاعتبارات أخرى مثل قيام مؤسسات وجهات حكومية بتسريح بعض موظفيها بحجة إعادة تنظيم العمل في

المشروعات والمؤسسات بهدف تخفيض عدد الموظفين وتحسين كفاءة العمل، وهذا سيدفع هؤلاء المسرحين للبحث عن وظائف جديدة، هذه مشكلات ليست مرتبطة بتوسع الجامعات.

إذا لم تتح لخريجي المدارس الثانوية الفرصة لدخول الجامعات، فسوف يصبحون مجرد أيدي عاملة وعلينا إيجاد فرص عمل لهم. لذلك أنا لا أرى أن تزايد عدد الطلبة الجامعيين سيكون له أثر سلبي على سوق العمل، بل على العكس من ذلك. فبدلاً من التسبب بأي مشكلة في سوق العمل فإن العملية ستساعد على زيادة عدد المختضين وتزيد من الوظائف وتسهل الحصول على مهنة وتسهم على نحوٍ فاعل في زيادة فرص العمل، مع العلم أنه سيصبح من الصعب على الأشخاص الأقل تأهيلاً إيجاد عمل، ثم إن وجود الطالب في الجامعة سيؤجل التحاقه بسوق العمل بضع سنوات (مدة الدراسة الجامعية) وأنا على قناعة بأن هذا سيخفف من وطأة الخلل في سوق العمل الحالي. وعندما يبدأ الخريجون بالازدياد في السنوات الآتية سيسهم ذلك دون شك في رفع المؤهلات الثقافية والعلمية للعاملين في مختلف القطاعات. ويجب أن نعنى بمسألة تشغيل خريجي الجامعات، وأن نقدم لهم الدعم والإرشاد والخدمات التي تمكنهم من الحصول على وظائف بالإضافة إلى تشجيع المبادرة الفردية والتخلي بالمرونة في اختيار العمل الذي يودون القيام به.

إن الطريقة التي اتبعناها مدة طويلة في معالجة توظيف خريجي الجامعات لم تراع الاعتبارات الآتية:

أولاً: يجب تزويد خريجي الجامعات بالمعلومات الخاصة بسوق العمل عبر قنوات مختلفة وبطرق عديدة؛ كي يتسنى لهم تكوين فكرة عن فرص العمل المتوقعة مستقبلاً، ونزودهم بمزيد من الإرشاد في كيفية الحصول على عمل.

ثانياً: يجب أن ننح إلى توظيف جامعيين في الخدمة العامة. إن آلية التوظيف الحالية ليست عموماً على ما يرام. والمشكلة في رأيي لا تكمن في تعيين أصحاب المواهب في مناصب متواضعة وإنما في تعيين أفراد محدودي القدرة والمواهب في مناصب مهمة. إن أكثر الوظائف التي يجب أن يشغلها جامعيون يقوم بها حملة الشهادات الثانوية أو حتى الابتدائية، وهذا من الأسباب الرئيسة التي جعلت تنمية الاقتصاد في بلدنا يصطدم بعوائق كثيرة كانت لها

عواقب غير محمودة. والحق يقال، إن هناك مناطق أحرزت تقدماً في حل قضية توظيف خريجي الجامعات. ففي بعض الأماكن يتم تعيين الخريجون الجامعيون بوصفهم موظفين حكوميين مدة معينة (مدة اختبار)، ويوفدون في أثناء هذه المدة إلى الأرياف أو مناطق لشغل وظائف تتيح لهم الاحتكاك بعامة الشعب والإطلاع على أحوالهم، أو للتدريس في المدارس القروية، بحيث يصبح لخريجي الجامعات دور خاص يؤديه في تحسين التعليم وتطوير عمل الصحة العامة في أطراف البلاد، وبعد مدة الاختبار يتم تثبيتهم في مناصبهم وفقاً لاحتياجات البلاد الفعلية وأداء هؤلاء الخريجين ومطامحهم. وفي إقليم (يونان) يحصل خريج الجامعة علاوة على راتبه للعمل في المناطق الريفية، كما يكافأ من يقدم منهم خدمات مهمة، ومثل هذه الإجراءات يعود بالنفع على الدولة والفرد والمجتمع.

ثالثاً: يجب أن تتخذ الدولة خطوات لتشجيع خريجي الجامعات على المبادرة إلى العمل في المناطق الوسطى والغربية والمناطق الريفية، حيث توجد حاجة ماسة لمختصين من ذوي الكفاءة.

رابعاً: يجب تشجيع الجامعيين على الانخراط في الجيش والإسهام في بناء جيش وطني حديث. خامساً: يجب توظيف المزيد من الجامعيين في المدن للعمل في إدارات الدولة التي توفر الخدمات للمجتمع.

سادساً: إرشاد خريجي الجامعات وتشجيعهم على شق طريقهم في سوق العمل في القطاعين الخاص والعام أو المبادرة إلى إنشاء مشروعاتهم الخاصة.

سابعاً: إننا بحاجة إلى مؤسسات مزودة بـ (بنك معلومات) وتقنيات حديثة لمساعدة الباحثين عن عمل على إيجاد وظائف ملائمة. وعلى الجامعات من جانبها أن تحت الطلاب على التحلي بالواقعية وعدم الاتكال فقط على شهاداتهم. بل يجب أن يدرك خريجو الجامعات أن عليهم أولاً اكتساب الخبرة العملية وإن تطلب ذلك القيام بمهام محدودة.

عند افتتاح فروع وتخصصات جديدة في الجامعات ينبغي الأخذ في الحسبان حاجة البلاد المستقبلية لمثل هذه التخصصات؛ لأن التعليم يجب أن يلبي أولاً احتياجات المجتمع كي يستطيع طالب الجامعة إيجاد وظيفة ملائمة بعد تخرجه. ومن وجهة أخرى يجب

تتويع محتوى البرامج الأكاديمية التي تقدمها جامعاتنا ومنح الطالب مساحة من الحرية في اختيار مساراته، والاعتناء بعناية خاصة بالمواد والتقنيات الأساسية وبقدرة الطالب على الدراسة بالاعتماد على نفسه. ولا يكفي أن يتخرج الطالب مسلحاً بالمعرفة المهنية فحسب، وإنما يجب أن يتمتع بحس أخلاقي ومناقب عالية في سلوكه وتعامله مع الآخرين، والقدرة على المبادرة الفردية. وأعتقد أن المجتمع سيرحب بهذا النوع من الخريجين الجامعيين.

4.17 الاستفادة من المواهب للإسهام في تنمية المناطق الغربية

المحاور:

إن القاطنين في المناطق الغربية والوسطى يتمنون التحاق أبنائهم بالجامعات المشهورة في مناطق أخرى غير أنهم يخشون من عدم عودتهم إلى ديارهم بعد التخرج، فما هي السياسات الإرشادية التي تتبعها الدولة في هذا المجال؟

لي لانكينغ:

قطع التعليم شوطاً كبيراً في المناطق الغربية في أثناء السنوات القليلة الماضية، لكن هذه المناطق ما زالت متخلفة لعدة أسباب موضوعية، مما أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تكون الأولوية لرفع مستوى التعليم في أي إستراتيجية لتطوير غربي الصين.

إن تطوير التعليم العالي هو المدخل لتدريب وإعداد كفاءات من المحترفين للعمل في المناطق الغربية. والمطلوب من الدولة أن تسعى لتمكين الجامعات من استيعاب المزيد من الطلاب، وفي الوقت نفسه دعم مؤسسات التعليم العالي في هذه المناطق. والاستفادة من القدرات والمواهب المحلية. ولا سيما وأن الأفراد الذين يتخرجون من جامعاتهم المحلية يميلون عادة إلى الاستقرار والبقاء في مناطقهم.

منذ بضع سنوات بحثت ومع الوزارات المختصة موضوع تطبيق الإستراتيجية المطروحة لتنمية التعليم العالي في تلك المناطق، بما في ذلك المناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي،

واقترحت حينها أن نبدأ بتحسين إدارة الجامعات القائمة في هذه المناطق وأن نركز على جامعة واحدة فقط في كل منطقة والهدف من ذلك عدم بعثرة مواردنا، ومن ثم الإخفاق في تحقيق النتائج المرجوة. وقد وضعنا صيغة لتنظيم التعاون بين الجامعات في المناطق الغربية والجامعات في أكثر المناطق الشرقية تطوراً في مجالي التدريس وإدارة المدارس. والواقع أن الحكومات المحلية في المناطق الغربية لم توفر جهداً في تطوير جامعاتها وبعضاً منها قدم مجاناً قطع أرض لبناء مساكن جامعية، ولم تكن جامعات الصين رائدة في هذا المضمار، فقد سبقتها جامعات أوكسفورد وكامبريدج في بريطانيا، وبعض الجامعات في الولايات المتحدة إذ حصلوا جميعاً على أراضٍ من حكوماتهم هبةً. وهنا يجب أن ننظر إلى المسألة نظرة شمولية وألا نكون قصيري النظر؛ لأن ارتقاء جامعاتنا إلى المستوى المطلوب ونمو قدراتنا التكنولوجية والعلمية سيدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الغربية والمحرومة. إن علماءنا وفنيينا لم يتخذوا قرار البقاء في تلك المناطق لتطويرها بسهولة، لذلك على الحكومات المحلية أن تدعمهم وترعاهم؛ كي يستطيعوا القيام بأعمالهم ودراساتهم على أكمل وجه وفي جو مريح وملائم.

وبناء على ما تقدم اتخذ مجلس الدولة والإدارات المحلية سلسلة من الإجراءات ترمي إلى تشجيع خريجي الجامعات في الأقاليم الشرقية على العمل في المناطق الوسطى والغربية؛ لكي يسهموا في تنمية وتطوير هذه المناطق وفي الوقت نفسه اكتساب الخبرة.

والواقع أن أكثر الجامعات قد أخذت تركز على اجتذاب الطلاب المحليين، وانطلاقاً من هذا التوجه عملت وزارة التعليم على زيادة نصيب الطلاب المحليين من المقاعد في الجامعات الواقعة في مناطقهم، وتوزيعهم وفق الظروف والاحتياجات المحلية مع الأخذ في الحسبان مجموع العلامات المطلوبة للقبول في الجامعة. وهنا أود الإشارة إلى أن المجموع المطلوب للقبول في جامعة بيجينغ أو شنغهاي أدنى من المجموع الذي تطلبه العديد من الجامعات لقبول الطلاب، وأخشى أن يؤدي تزايد عدد الطلاب في هذه الحالة إلى هبوط مستوى التعليم. إن الصين بلد شاسع وهناك أقاليم يساوي عدد سكانها سكان دول برمتها، وعلى جامعتنا أن تدرك ذلك وأن تسعى إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب المحليين؛ كي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في المناطق الوسطى والغربية.

تأمين الخدمات اللوجستية في مؤسسات التعليم العالي عبر منح

تراخيص استثمار

4.18 التحول الأساسي الذي طرأ على إدارة الجامعات

المحاور:

كان قرار تسليم إدارة المرافق والخدمات اللوجستية لمتعهدين أحد أهم القرارات الإصلاحية التي طبقت في الجامعات. وبين عامي 1999 و 2002 تم بناء 38 مليون متر مربع من السكن الجامعي وجرى تحديث 10 ملايين متر مربع من الأبنية القديمة التي تضم مهاجع الطلاب، كما أنشئت مطاعم جديدة على مساحة قدرها 5 ملايين متر مربع بالإضافة إلى ترميم وتحديث 1.3 مليون متر مربع من المطاعم القديمة. وقد تجاوزت مساحة الأرض التي أنشئت عليها المساكن الجامعية وملحقاتها في أثناء تلك السنوات الأربع 33.4 مليون متر مربع، ويكاد هذا الإنجاز يعادل ما أنجز في أثناء نصف قرن قبل عام 1999، فهل لك أن تطلعنا على بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الجانب؟

لي لانكينغ:

كان الهدف من تسليم إدارة المرافق والخدمات اللوجستية لمتعهدين إحداث تغيير جذري في إدارة الجامعات، فقد كان نظام الخدمات اللوجستية المعتمد ولید الاقتصاد المخطط حيث كانت الدولة مسؤولة عن إدارة قطاع التعليم العالي برمته، وقد كان لذلك آثار سلبية أعاق نمو التعليم العالي، فأكثر الأشياء التي يُفترض أن يقوم بها المجتمع المدني كانت الدولة أو الجامعة تقوم بها، وترتب على ذلك أعباء إضافية مالية وإدارية على الجامعات، فضلاً عن تدني مستوى الخدمات وعدم رضا الطلاب والمدرسين على حد سواء. كما أنها كانت تزعزع استقرار الحياة الجامعية. لقد بذل مديرو الجامعات الكثير من الجهد والوقت والمال في هذا المجال، ولو أن مؤسسات التعليم العالي عهدت بإدارة هذه المرافق الخدمية إلى شركات خاصة لأمكنها استغلال مواردها بطريقة أفضل والاهتمام أكثر بالشؤون الأكاديمية. وفي هذه الحالة تستطيع الحكومة استخدام المال الذي توفره في إنشاء مرافق



دردشة مع أحد الطلاب في
كافتيريا جامعة خاي-أن
أثناء الاستراحة أثناء انعقاد
المؤتمر الوطني حول طرح
الخدمات اللوجستية الجامعية
للاستثمار، 6 كانون الأول/
ديسمبر 2001.

خدمية وتوسيع الجامعات بحيث تستطيع توفير الخدمات للأعداد المتزايدة للراغبين في الالتحاق بالجامعات.

صحيح أن التعليم شأن عام إلا أن له جانباً تجارياً أيضاً. ولا شك أن رسالة التعليم الحديث هي تخريج مهنين محترفين وهذا يؤدي بدوره إلى تنمية قطاعات معينة، ويدفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي. ولهذا فإن عملية الإصلاح أمر حيوي. ولقد كان التوجه في البداية يقوم على تقسيم دائرة شؤون الخدمات في كل جامعة إلى شعبتين: شعبة العقود وشعبة الإشراف والتحقق. وتتولى شعبة العقود تنظيم العلاقة بين المتعهد والجامعة بموجب عقد قانوني يحدد حقوق وواجبات الطرفين المتعاقدين، أما شعبة الإشراف فتتلخص مهمتها في التأكد من تقييد المتعهد ببنود العقد وفي مقدمتها الأسعار وجودة الخدمات.

بعد تسليم إدارة المرافق والخدمات اللوجستية لمتعهدين طرأ تحول جذري على صعيد الأداء العام وجودة الخدمة نتيجة لتنافس الشركات على تقديم عروض أفضل من منافسيهم. فعلى سبيل المثال أصبحت الوجبات التي تقدمها مطاعم الطلاب أكثر تنوعاً وأطيب مذاقاً، وفي الوقت نفسه أقل ثمناً.

والجدير بالذكر أن بعض هذه الشركات استطاعت الفوز بعقود جديدة لإدارة مطاعم وتقديم خدمات في جامعات أخرى بالإضافة إلى مؤسسات حكومية. ونتيجة لذلك ازداد إقبال المتعهدين على التعاقد مع الجامعات لتوسيع أو بناء مطاعم للطلاب وأحياناً المشاركة في مناقصات عامة لإدارة أو استثمار مرافق خدمية متنوعة. ولا شك أن إشراك مستثمرين خارجيين في بناء مساكن جامعية ومرافق خدمية أخرى كان له أثر واضح على الحياة الجامعية ورفع مستوى الخدمات.

في أثناء زيارة تفقدية لمنطقة (فوجو) في إقليم (فوجيان) في تموز/يوليو 1997، أثارت إعجابي مساكن الطلاب التي بنتها جامعة (فوجيان) بالتعاون مع قرية، إذ تولى الطرفان إدارتها، وقد زرت أيضاً المباني التي شيدتها جامعة (تيانجين) التجارية وجامعات أخرى بالتعاون مع أهالي المنطقة. وما من شك أن هذه المساكن الجديدة للطلبة قد أسهمت في تحسين أوضاع الطلاب المعيشية. وهذه الأمثلة تبين أن إشراك قوى اجتماعية في تأمين الخدمات اللوجستية للجامعات أمر ممكن وذو جدوى اقتصادية، ويؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية والسكنية لطلبة الجامعات.

4.19 الدور التوجيهي للحكومة - متطلبات الإصلاح اللوجستي

المحاور:

استغرق تلميز إدارة واستثمار المرافق اللوجستية الجامعية لمتعهدين ثلاث سنوات مما خفف الضغط على المرافق الخدمية التي تديرها الجامعات. بوصفك أول من دعم ذلك، ما هي أهم مشاعرك اليوم؟

لي لانكينغ:

لقد اكتسبت عدة إدارات محلية وجامعات خبرات مفيدة في هذا المجال، ولتعميم هذه التجربة على بقية الإدارات والجامعات، عُقدت أربعة مؤتمرات وطنية على مدى أربع سنوات متعاقبة تحت رعاية المكتب العام في مجلس الدولة. ولقد عقد المؤتمر الأول في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 في شنغهاي، وحضره عدد من المسؤولين الحكوميين ورؤساء البلديات، وأقرروا جميعاً بأهمية هذا التحول الإيجابي في إدارة الجامعات. ولقد كانت جامعة شنغهاي

سبّاقة في هذا المضمار، فمنذ عام 1998 أخذت الجامعة في تغيير نهجها، واعتمدت آليات جديدة، واستعانت بموارد غير حكومية في بناء مساكن الطلبة انطلاقاً من مبدأ (رفع الأعباء اللوجستية عن كاهل الجامعات وتسليمها لمتعهدين عن طريق استدراج عروض تنافسية. وقد وضع مؤتمر شنغهاي أطراً عامة للإصلاح وحدد ثلاث سنوات لإحداث تغييرات جذرية في البنية الإدارية تسمح لمتعهدين بإدارة وتشغيل المرافق الخدمية في الجامعات كافة. وقد تم في وقت لاحق اتخاذ إجراءات عملية لتحقيق هذا الهدف.

أما المؤتمر الثاني فقد انعقد في (ووهان) في كانون الأول/ديسمبر من عام 2000، وتلاه المؤتمر الثالث الذي انعقد في (كزيان) عام 2001. وفي في كانون الأول/ديسمبر من عام 2002 انعقد المؤتمر الرابع الذي لخص التجارب التي تعلمناها في أثناء السنوات الثلاث السابقة وحدد مستلزمات المرحلة القادمة. وقد أدّى الإصلاح دوراً إيجابياً في ردم هوة التطوير وكما هو معروف تقع (شنغهاي) في الجزء الشرقي و(ووهان) و(كزيان) في الجزأين الأوسط، والغربي على التوالي، وهناك فروقات كبيرة في المستويات التي وصلت إليها هذه المناطق على صعيد التنمية الاقتصادية، لكن هذا لا يمنع من أن تطال هذه الإصلاحات التي تكلمنا عنها الجامعات كافة في هذه المدن والمناطق. ولدينا تجارب غنية ومنوعة في بعض الأماكن وكلها تشير إلى أن اعتماد الحكومة على سياسات مدروسة وخططاً متكاملة حررت الجامعات من أعباء تقديم الخدمات اللوجستية، وجعل توفير هذه الخدمات يخضع لآلية السوق عبر تسليمها لمتعهدين.

وقد أسهمت هذه السياسة في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية على المستوى القومي وكان من نتائجها الإيجابية:

- 1- تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الجامعية نتيجة لتنامي عدد الطلاب.
- 2- إحداث تغييرات جذرية في الإدارة الداخلية في الجامعات مكنتها من التركيز أكثر على الشؤون الأكاديمية .
- 3- حسنت طريقة استغلال الجامعة لمواردها التعليمية وحفزت الجامعات لتخريج المواهب وتنميتها.

4- رفعت مستوى التعليم، وحسنت الأحوال المعيشية للطلاب والمدرسين على حد سواء.

5- نشطت التجارة الداخلية في البلد، ووطورت البنية الاقتصادية.

6- شكلت نموذجاً يحتذى به اتبعته مؤسسات أخرى .

كان لدعم قادتنا لهذه الإصلاحات أبلغ الأثر في نفسي بعد أن أدركوا أهميتها في تطوير الجامعات المحلية، وإنشاء قطاع خدماتي انعكست مفاعيله مباشرةً على الاقتصاد المحلي وأدت إلى إعادة هيكلته.

وهنا ينبغي التنويه عن دور الحكومة القيادي في عملية الإصلاح عبر وضع خطط شاملة وتنظيم، وتنسيق الجهود والإشراف على التطبيق. لكن الاعتماد على الدولة وحدها لا يكفي، فمن دون إرشاد القيادة وتشجيعها على المستويات كافة، ومن دون التعاون الجاد بين أجهزة الدولة، لما أتى الإصلاح ثماره.

يتعين على المدارس أن تأخذ زمام المبادرة والاستفادة من آلية السوق في إصلاحها نظام خدماتها اللوجستية ورسم الخطط الملائمة والعمل بجدية والاستفادة من دعم القيادة المحلية.

إن الهدف من الإصلاح على المدى القريب هو منع تردي الخدمات اللوجستية الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة الجامعات على استيعاب طلبة جامعيين جدد. أما الهدف على المدى الطويل فيتجلى في إصلاح السياسة التي تتبعها الصين في إدارة التعليم العالي وإعادة بناء الهرم الوظيفي للعاملين وأعضاء الهيئة التدريسية وتطوير الأسلوب المتبع في توزيع المسؤوليات في الجامعات وتحقيق نقلة نوعية في تنمية التعليم العالي.

إن تداعيات الإصلاح لا تطلال الجامعات فحسب بل تطلال أيضاً الجهات الأخرى المرتبطة بها والمستفيدة منها كافة، وعندما يتم التنسيق، بين كل هذه الجهات في إطار خطط متناسقة ومتكاملة ترمي إلى جعل الجامعات تسارع، بعد إعداد دراسة متأنية، وتسليم إدارة الخدمات اللوجستية إلى متعهدين والتخلي عن الفكرة القديمة القائلة: إن الجامعات قادرة على إدارة كل شيء بمفردها.

إننا ندعو الجامعات إلى الاستعانة بمؤسسات أو شركات خدمية لتتوب عنها في تولي إدارة الشؤون اللوجستية على أسس تجارية، بحيث تتخذ هذه الشركات قراراتها بنفسها وباستقلالية تامة وتتحمل في النهاية مسؤولية الربح أو الخسارة.

ينبغي بذل أقصى الجهود بقدر المستطاع؛ لجعل الجامعات والحكومات المحلية والأهالي تشارك في تطبيق هذا المنهج في إطار خطة واحدة شاملة ترمي إلى تقليص تكاليف الخدمات اللوجستية ومنح كل الأطراف السلطة على اتخاذ القرار والإشراف على تنفيذ الخدمات المطلوبة.

4.20 ليس المطلوب مهاجع فاخرة وإنما مهاجع آمنة وعملية للطلبة

المحاور:

ذكرت بأن القطاعات (غير الحكومية) قد أنفقت أموالاً طائلة على بناء مساكن ومطاعم للطلبة، لكن هامش الربح للمستثمرين بقي ضئيلاً، ما الذي جعلهم يواصلون استثمارهم في هذا المجال؟ وماذا كانت الغاية من المواصفات الدقيقة التي وضعتها لهذه الأبنية؟

لي لا تكتنغ:

من الطبيعي أن تكون إيرادات هذا النوع من الاستثمارات قليلة؛ لأن الطالب لا يستطيع تحمل الكثير من النفقات، بإضافة إلى أن مخاطر هكذا مشروعات كهذه قليلة نسبياً، وإيراداتها ثابتة على المدى الطويل، كما أن الحكومة كانت تعامل المستثمرين معاملة خاصة، وتقدم لهم التسهيلات، مما ساعد على تقليص النفقات وزيادة الإيرادات، فضلاً عن أن البنوك تمنح القروض بسهولة للمشروعات ذات المخاطر القليلة.

وإذا نظرنا إلى السكن الجامعي فسنجد أن الأسعار معقولة ومرتبطة بطبيعة السكن؛ إذ كان الإيجار السنوي للطالب الذي يقطن غرفة تتسع لثمانية أشخاص 800 يوان، والذي يقطن غرفة تتسع لـ 6 أشخاص 1000 يوان، أما الغرف التي تتسع لـ أربعة أشخاص فقد كان إيجار الطالب الواحد 1200 يوان سنوياً، وهذه المبالغ تمثل إيرادات لا بأس بها للمستثمر.

وهناك أمر آخر كنت مراراً أشدد عليه، وهو ضرورة أن تكون مساكن الطلبة آمنة وعملية من الناحية العمرانية. ويجب أن نتجنب الإسراف، فمثلاً أنا لا أرى ضرورة لوجود مرحاض في كل غرفة فهذا سيزيد التكلفة التي سيتحمل عبئها الطالب في نهاية المطاف، فضلاً عن أن كثرة المراحيض في مثل هذه الأبنية قد يؤدي إلى تلويث الأجواء ونشر الروائح الكريهة. وقد تحدثتُ مراراً عن هذا الموضوع، غير أن مدارس ومستثمرين كثيرين لم يأخذوا بنصيحتي. وقد أثبتت النتائج صحة ما توقعته.

هناك مطاعم الطلاب أشبه بفنادق (خمس نجوم). ومن الطبيعي أنها كانت مكلفة مما دفع مديري المطاعم إلى رفع أسعارهم لاسترداد ما أنفقوه بأقصى سرعة سريعة، بالإضافة إلى تدني القيمة الغذائية للوجبات التي يقدمونها وهذا أمر لا يجوز تجاهله.

وإذا كان بعض الطلاب ينتمي إلى عائلات ميسورة، ويستطيع تحمل النفقات المضافة فهذا لا يعني أن تشجعهم على الانغماس في أسلوب العيش المترف؛ لأن هذا سيؤثر على سلوكهم في المستقبل، ولا سيما أنهم يعيشون بين طلاب فقراء في الوسط الجامعي، ومهما فعلنا يجب أن نراعي الوضع الاقتصادي لوطننا وأن نتذكر القول: ما زاد عن حده انقلب إلى ضده.

4.21 لا بد من المضي قدماً في تمويل الخدمات اللوجستية

المحاور:

هل يعني تسليم الأعمال اللوجستية لمتهدين أنه لم يعد للجامعات أي دور في هذا الجانب؟

لي لانكينغ:

غالباً ما نخلط عندما نتحدث في القضايا الإدارية بين (التنفيذ) و(الإدارة) فعندما نقول: إننا ندير شيئاً ما، فقد يعني أننا معنيون بالنتائج، أما عندما نقول: إننا لا ندير هذا الشيء فقد يعني هذا أننا غير معنيين بالنتائج، وهذا مفهوم خاطئ. هل تستطيع في آن واحد أن تكون لاعباً وحكماً في مباراة رياضية؟ أعتقد أن الإجابة بالتأكيد (لا). إن التنفيذ

والإدارة أمران مختلفان. فعندما تتوقف الجامعة عن توفير الخدمات اللوجستية فهذا لا يعني أنها تتوقف عن إدارتها، كما لا يصح أن تتخلى عن الإشراف على التنفيذ. إنَّ للعمل اللوجستي الجامعي جانباً خدمياً وسياسياً أيضاً.

إن أولى مقومات الحياة هي توفير الطعام واللباس والمأوى، فالمدرس والطالب بحاجة إلى هذه المقومات في حياتهم اليومية. وإذا كانت الوجبات الثلاث غير كافية وظروف المعيشة غير مريحة والحياة اليومية قاسية، فسينعكس هذا سلباً على الطلاب والمدرسين. ومن الطبيعي أنهم مع مرور الوقت سيشعرون بالإحباط، وغالباً ما يكون لهذا الإحباط عواقب وخيمة تغل بالنظام العام، وتزعزع الاستقرار في الحرم الجامعي.

في أثناء بناء المرافق الخدمية كنت دائماً أعارض ما أعدّه من الكماليات، وأطالب بالتركيز على السلامة العامة، وترشيد الإنفاق. لقد قام مجلس الدولة مرتين بتمويل إصلاح وصيانة شبكة الكابلات الكهربائية في الجامعات بطريقة آمنة؛ لأن أي حادث كاندلاع حريق أو انهيار مبنى أو ظهور حالات تسمم ناجمة عن تناول أطعمة معينة أو انتشار وباء ما قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه إذا لم تتم معالجته في حينه.

لذلك كنت أطلب من زملائي أن يولوا الأمور التي تمس الحياة الجامعية أهمية خاصة. إذ يجب أن نتحلّى بالمسؤولية وأن نبتعد عن البيروقراطية؛ كي نضمن سلامة البيئة المحيطة بجامعاتنا والراحة والاستقرار لجميع العاملين. إن الاستقرار شرط لا بد منه لنجاح عملية الإصلاح والتطوير.

ومن وجهة أخرى على الجامعات أن تتعاون مع المتعهد (المستثمر) في إدارة السكن الجامعي وجرت العادة أن يتولى المتعهد الأمور المتعلقة بالصيانة والخدمات ذات الصلة بالسكن وأن تتولى الجامعة إدارة شؤون الطلاب. إن الجامعات كافة قادرة على تقديم التسهيلات الضرورية بعد استطلاع آراء الطلاب ورغباتهم حول كل ما يخص حياتهم ضمن الحرم الجامعي. وباختصار أقول: إن إناطة تأمين الخدمات اللوجستية بمتعهدين لن يعفي الجامعة من مسؤولياتها اتجاه كل ما يتعلق بشؤون الطلاب.

4.22 إنشاء شبكة توزيع للمواد الاستهلاكية بإدارة مركزية لخدمات

الجامعة وتأمين احتياجات الطلبة والعاملين في هذه الجامعات

المحاور:

لقد قرأنا خطابك الذي نشر في صحيفة تيانجين عام 1986 الذي تدعوفيه إلى تطوير التجارة الداخلية القائمة على (المتاجر التسلسلية) الحديثة التي تباع السلع الاستهلاكية، والمعروف أنك توليت فيما بعد وزارة التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية، حيث كنت مسؤولاً عن التجارة الداخلية والخارجية في مجلس الدولة، وتحدثت في عدة مقالات وخطابات عن المتاجر التسلسلية ودعمت الفكرة بشدة، واليوم أصبحت هذه الفكرة حقيقة واقعة داخل الحرم الجامعي وخارجه، هل هذا - يا ترى - جزء من عملية الإصلاح اللوجستي الشامل؟

لي لانكينغ:

هذا لا شك فيه. إن التعاقد مع مصادر محلية من خارج القطاع الحكومي يجب أن يطال بناء المرافق وتأمين الخدمات. وبالنسبة لبدء انتشار المؤسسات الاستهلاكية في الحرم الجامعي أذكر زيارة قمت بها إلى إحدى الجامعات المميزة عام 1997، لفت نظري فيها المخازن والأكشاك المنتشرة على نحو فوضوي في محيط الجامعة، وانتشار الباعة المتجولين. لم أكن مسروراً بهذا المشهد، وتحدثت عما شاهدته مع المسؤولين وأخبرتهم بأن المكان يبدو كأحد الأسواق الشعبية في بكين القديمة، ولا يبدو كجامعة أبداً. فأخبروني أنه نظراً لوجود آلاف المدرسين والطلاب الذين يعيشون في السكن الجامعي فإنه لا يمكن الاستغناء عن أولئك الباعة. إنني أتفهم ذلك لكن تحول الحرم الجامعي إلى ساحة تعج بالأكشاك والدكاكين أمر غير مستحب، وكان يمكن الاستعاضة عن ذلك بإنشاء مجمعات تجارية ومؤسسات استهلاكية أو نوافذ للبيع تقوم على أسس تجارية حديثة يديرها متعهدون. ولتحقيق ذلك لابد من توافر الشرط الآتي على الأقل ألا وهو، وجود عدد كافٍ من المستهلكين في المنطقة المُخدَّمة، وهذا الشرط متوافر في الجامعات والبيئة المحيطة بها وبطبيعة الحال في المدن التي يوجد فيها عدة جامعات. إذاً فالوضع ملائم جداً لاجتذاب متعهدين.

والواقع أنه يوجد في أكثر جامعاتنا كليات للتجارة وإدارة الأعمال تخرج خبراء قادرين على إدارة قطاعات خدمية. لذلك طلبت أن يكون منح تراخيص الاستثمار لمجموعة مؤسسات استهلاكية على رأس (أجنده) الإصلاح اللوجيستي.

كانت جامعة (شنغهاي) أول من أدخل المجمعات الاستهلاكية والمؤسسات الخدمية لسد احتياجات الطلاب اليومية. وكانت خطوة جيدة وناجحة.

وبعد مضي بضع سنوات على هذا التحول أخذت المؤسسات الاستهلاكية في الانتشار تدريجياً داخل الجامعات. وأستطيع القول: إن السلع والمواد الغذائية التي تباع في هذه المؤسسات مكفولة من حيث الجودة، وأسعارها منخفضة، وذلك لأن هذه المؤسسات الاستهلاكية تشتري مباشرة من المنتج بسعر الجملة. والجدير بالذكر أن بعض الطلاب يعملون بدوام جزئي في هذه المتاجر، وقد يشغل كل الوظائف فيها من المدير إلى أصغر بائع.

إن جُلُّ المؤسسات الاستهلاكية الكبرى التي نراها اليوم داخل محيط أي جامعة هي مشروعات أنشأتها الجامعة نفسها. إلا أن الإدارة المالية والتجارية لهذه المؤسسات ليست على ما يرام من حيث مردودها الاقتصادي. وربما من الأفضل التعاون أو الاندماج مع مؤسسات استهلاكية أكبر حجماً. وأخيراً أود الإشارة إلى وجود قلة قليلة من رؤساء الجامعات لم تقم بواجبها كاملاً في تنظيف الحرم الجامعي من الباعة المتجولين و(الأكشاك) الصغيرة التي تشوه الحياة الجامعية، لذلك يجب أن نضاعف جهودنا لتصحيح هذا الوضع وإقامة نظام توزيع مركزي حديث وشبكة من المؤسسات الاستهلاكية.

4.23 على مؤسسات التعليم العالي أن تسهم في تقديم

خدمات لوجيستية حديثة

المحاور:

لقد ذكرت لتوك نظام توزيع مركزي عبر سلسلة من المؤسسات الاستهلاكية في الحرم الجامعية، فهلأ تحدثت عن الجانب الاجتماعي؟

لي لانكينغ:

بالرغم من مرور سنين على وجود اقتصاد السوق الاشتراكي، ما زال بعضهم يركز على الإنتاج دون الالتفات إلى الطلب على السلع المنتجة، وهذا من رواسب نظام الاقتصاد المخطط. وقد أخطأ المسؤولون حين اعتقدوا أن اقتصاد السوق يعني سوقاً لبيع وشراء السلع والبضائع بالمفهوم التقليدي. ونتيجة لهذا الاعتقاد أصبح لدينا أسواق متنوعة: أسواق صغيرة تعج بالباعة المتجولين والدكاكين، أسواق أخذت تنمو عشوائياً في مراكز التسوق. وتمخض عن ذلك انتشار أعداد كبيرة من منافذ البيع.

وهذه الطرق القديمة في الإدارة والتسويق قد يكون لها ما يسوغها في المناطق الصغيرة الفقيرة بالمواصلات وذات الإمكانيات المحدودة، وربما كانت حلاً مؤقتاً لترويج سلع معينة في مدينة ما.



مناقشة مفهوم «العالم الرقمي» في أثناء المباحثات مع نائب الرئيس آل غور بعد الاجتماع مع الرئيس بيل كلينتون في البيت الأبيض في أثناء زيارة المؤلف إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994

لكن هذه الأساليب لا ترتقي ألبتة إلى مستوى اقتصاد السوق في تأثيره على عملية التبادل التجاري. فضلاً عن أن بعض هذه الأسواق تحول إلى مراكز توزيع السلع المقلدة والرديئة بسبب

الفجوة بين التخطيط والإشراف، ونتيجةً لذلك تحولت مناطق خاصة إلى مراتع للمتهرين من الضرائب وبؤر فساد ذات تأثير هدام على تطور اقتصاد السوق الاشتراكي. يجب اعتماد شبكة حديثة لتوزيع السلع والمنتجات، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لقطاع الإنتاج. فالإنتاج الضخم يتطلب نظام توزيع ضخماً فاعلاً، وبعبارة أخرى إن النمو الاقتصادي لن يستقيم إلا إذا توافرت شبكة توزيع وصلات للبيع.

إن انفتاح الصين على العالم الخارجي سيشجع شركات التجزئة العالمية على افتتاح صالات لبيع متاجر تسلسلية لها في بلادنا. وهنا يجب النظر إلى الموضوع نظرة شاملة وموضوعية وأن نفتتح الفرص ونواجه التحديات. وإذا استطعنا تحويل التحديات إلى فرص استثمار فستستفيد حتماً.

أما إذا فشلنا في تسريع عملية تحديث التجارة الداخلية، وبقينا متمسكين بالنهج القديم، فسوف تفوتنا الفرصة، والضرر في هذه الحالة سيكون أكثر من المنفعة. إن سبل التسويق الحديث التي تستفيد من عامل الحجم الاقتصادي الكبير والإدارة الحديثة للتجارة الداخلية ستؤدي بطبيعة الحال إلى نشوء شبكة توزيع عمادها المتاجر التسلسلية.

عندما زرت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994 ذهبت إلى مدينة (ليتل روك) في ولاية أركانساس، وهي بلدة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. وبالرغم من أنها بلدة صغيرة وعادية مثل العديد من البلدات الأخرى في الولايات المتحدة، غير أنها تحتضن المقر الإداري الرئيس لسلسلة متاجر «والمارت» الذائعة الصيت، التي تصدر أكبر 500 شركة عالمية من الشركات العاملة في تجارة التجزئة، وقد بلغ حجم مبيعات هذه الشركة عام 2002، 244.5 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى أن هذه البلدة هي المقر الرئيس لشركة «تايسون فودز» العالمية وهاتان الشركتان بالإضافة إلى كلية الزراعة المحلية هنَّ الدعامات الثلاث للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في البلدة ومحيطها. وقد عمّقت زيارتي فهمي للنهج الذي تتبعه «والمارت» في إدارة أكثر من 1000 صالة بيع منتشرة في مختلف أنحاء العالم مستعينة بشبكة حواسيب ومعدات متطورة تمكّنها من إدارة مستودعاتها وتوزيع ومراقبة مبيعاتها.

عندما سألت رئيس (المارت) السيد روبرت والتن: هل زار الصين، أجاب بأنه لم يفعل لكنه أضاف أنه في أثناء السنوات الثلاث الأخيرة أنفقت شركته في كل سنة ما قيمته 3 مليارات

دولار أمريكي على شراء سلع صينية عن طريق هونغ كونغ، وقد كان معي في هذه الرحلة وزير التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية فطلبت منه أن يقترح على (والتن) ما يلي:

أولاً: دعوته لزيارة معرض للسلع المعدة للتصدير في غوانجو.

ثانياً: أن تفتح شركته متجر (سوبرماركت) في شينزين بوصف ذلك خطوةً تجريبية بالرغم من أن تجارتنا الخارجية لم تكن قد انفتحت على العالم الخارجي بعد.

وقد أثار هذا الاقتراح اهتمام والتن الذي قام بعد مدة وجيزة بزيارة المعرض على رأس وفد من الشركة وسارع بعدها إلى إنشاء (المارت سوبرماركت) في الصين. ومن ثم أقامت المارت ستة مشروعات تجارية في الصين وافتتحت 48 فرعاً لها في 14 مدينة. والكثير من السلع التي تبيعها اليوم في الصين مصنوعة في الصين، والأهم من ذلك أن الشركة تشتري سلعاً وبضائع صينية وتبيعها في مختلف أنحاء المعمورة، وقد وصل حجم هذه المبيعات في عام 2002 إلى 12 مليار دولار أمريكي.

ولقد أبدى بعضهم مخاوفه من أثر ذلك على الأسواق المحلية، لكن النتائج أثبتت أن دخول (المارت) وغيرها من الشركات المستثمرة كان له أثر إيجابي في تسويق المنتجات الصينية داخل الصين وخارجها وساعد على نشر مفاهيم وخبرات جديدة في مجال التجارة الداخلية وسبل التمويل. والجدير بالذكر أن صحيفة (Reference news) نشرت مقالاً مهماً تناولت فيه الندوة التي نظمتها (المارت) التي حضرها عدد غفير من العامة بالرغم من أن حضور الندوة لم يكن مجانياً.

وقد تطرق أحد المحاضرين إلى مسألة مهمة لخصها كما يلي: إن المصدر الذي يدعو ممثل (المارت) إلى فنان شاي، أو يهديه قلماً فسيعدّ الأمر بمنزلة رشوة، وسترفض بضاعته فوراً، فإذا كانت بضاعتك تحظى بالجودة المطلوبة والسعر المناسب، فلا حاجة للقلق؛ لأن (المارت) ستطرق بابك. وأعتقد أن الرجل على حق في فيما يقول.

لقد ساعدت الخبرات الأجنبية على نمو «المتاجر التسلسلية» انطلاقاً من مبدأ المنافسة، بين مجموعة من شركات تجارة التجزئة العملاقة في الصين ومن أهمها: (مجموعة هوليان)

و(سوبرماركت ليانها)، ومجمع واليان التجاري وبيجينغ غوم وبيجينغ هواليان، وشنغهاي NGS و(وبرماركت سوغو).

وقد قامت منذ عهد قريب عدة مؤسسات بالاندماج لتشكل مؤسسة (شنغهاي باليان) التي بلغت قيمة أصولها 28.4 مليار يوان في حين بلغت مبيعاتها عام 2002م 77.8 مليار يوان.

غير أننا واجهنا بعض المشكلات في أثناء تطوير عمل المؤسسات الاستهلاكية ومنها المنافسة غير العادلة، والممارسات غير المشروعة والأنشطة التجارية المشبوهة بالإضافة إلى ممارسات عصابات إجرامية. وقيام تجار غير مرخص لهم بغش المستورد والمستهلك عن طريق بيع سلع مزورة. وفي أثناء مدة وجيزة، أصبحت الأسواق التجارية مليئة بالتناقضات والمصالح المتصادمة. إذ لا بد من وضع حد لهذا التخبط بوضع معايير تنظم اقتصاد السوق، وأول ما يلزمنا في هذا الشأن جعل جامعاتنا تعنى بتخريج كفاءات محترفة قادرة على الانتقال من النظرية إلى التطبيق في إدارة شبكات التوزيع.

لقد عملت في السابق في قطاع صناعة السيارات، وما زال تطويرها يهمني بالرغم من أنها لم تعد ضمن مسؤولياتي. وكنت دوماً أدعو القائمين على صناعة السيارات إلى ضرورة تحديث وسائل الإنتاج والتسويق، وخاصة في مجال تسويق وطرق بيع السيارات، لأننا في العقد الأخير شهدنا تقدماً هائلاً في صناعة السيارات وفي امتلاكنا للمعدات والتقنيات الصناعية التي وصلت من حيث المستوى إلى مصاف الدول المتقدمة، ولكن سبل التسويق والتوزيع ما زالت متخلفة، فالعديد من صناعاتنا، ومن ضمنها صناعة السيارات ما زالت تسوق عبر معارض ضخمة وبطرق متخلفة، وهنا يبرز الفارق بيننا وبين دول العالم؛ لأن الشخصية لدينا غير مكتملة؛ ولأن التطور يجب أن يطال صناعة وتسويق السيارات من المهد إلى اللحد، أي من تاريخ الشراء إلى الاستخدام وربما المقايضة وأخيراً التفكيك، ويتم ذلك عبر وسائل تتصل بإدارة صالات لعرض وبيع مختلف السلع والاستعانة والعرض والطلب وعبر التجارة الإلكترونية أيضاً.

إن إهمال قضية التسويق يساوي في خطورته تخلي الصين عن صناعة السيارات والفشل في تسريع تطوير التسويق الحديث يعرض صناعة السيارات للإخفاق. ومهما يكن من أمر

فالواقع يشير إلى أننا ما زلنا نفتقر إلى مسؤولين ينظرون إلى هذه القضايا المهمة بجدية أكثر والأمر يتعلق في نهاية المطاف بالعلم والعقول المبدعة.

ولذلك طلبنا من جامعاتنا التركيز على تخريج المزيد من المحترفين القادرين على ربط النظرية بالتطبيق في قطاع التمويل.

4.24 لا ينحصر دور المكتبات الجامعية في تأمين الكتب فقط، بل في جعل الطلاب يستفيدون منها

المحاور:

تشكل المكتبة الجامعية مرفقاً مهماً للمعلم والباحث، فما هو المطلوب لضمان الاستفادة القصوى منها؟

لي لانكينغ:

أنفقت الدولة في إطار البرنامج المخصص لتطوير الجامعات، المزيد على توسيع المكتبات القديمة وبناء مكتبات جديدة، وتُظهر إحصاءات عام 1992 أن مساحة الأرض التي تشغلها المكتبات 2.25 مليون متر مربع وبحلول عام 2002 قاربت 13.44 مليون متر مربع، وأنفق في أثناء هذه السنوات العشر مبلغ 12 مليار يوان على بناء مكتبات جديدة على مساحة قدرها 8.19 مليون متر مربع.

لقد سعينا إلى زيادة عدد المكتبات ودعونا إلى إعادة تقييم وظائف المكتبات على نحو عام ومكتبات الجامعة على نحو خاص.

إنّ للمكتبة وظيفتين بوجه عام وهما: اقتناء الكتب، واستخدامها، وأنا أرى أن استخدام الكتب هو الهدف الأساس لجميع المكتبات الكبرى والصغرى على حد سواء. وهذا ينسحب بصورة خاصة على مكتبات الجامعات التي يُفترض أن تُبقي أبوابها مفتوحة للطلاب والمدرسين، بعد انتهاء الدوام، وفي أثناء العطلات. وينبغي قدر الإمكان أن يستطيع رواد المكتبة الاطلاع على الكتب التي تحتفظها المكتبة واختيار الكتب التي يريدون استعارتها. ومن

البديهي أن الأمر يبدأ بشراء الكتب وتصنيفها ثم تخزينها. وهنا علينا إعادة النظر في الطريقة التي ندير بها مكتباتنا.

في بداية التسعينيات قمت بجولة تفقدية على عدد من الجامعات. لقد كانت جميع المكتبات تشكو قلة المال المخصص لشراء الكتب والنشرات الدورية. وكان أكثر أمناء المكتبات حريصين على إطلاعي على عدد الكتب التي لديهم، ونسخ الكتب النادرة، ولكن قلة منهم تطرقت إلى مدى استخدام الناس للمكتبة والسبل التي اتبعتها لجعل كتبهم أكثر فائدة. وهذا يجعلني أدعو إلى فهم أعمق لوظائف المكتبات عندما نستثمر في بناء وتوسيع المزيد من المكتبات.



المؤلف مع الرئيس جيانغ زيمين الذي يتحدث مع طالبة في مكتبة جامعة رينمين الصينية في بكين 28 أيار/ مايو 2002.

وقد دعوت إلى جلسات حوار حول تطبيق المفاهيم الرقمية في تنظيم وإدارة المكتبات في عصر المعلومات والإنترنت، وذلك باستخدام شبكات الحواسيب لتخزين الكتب وربط المكتبات عبر شبكة معلومات مشتركة، واقترحت أن يراعى في بناء المكتبات تخصيص غرف للمطالعة، وتصفح المكتبات الإلكترونية المتاحة، كما حذرت من شراء الكتب نفسها كما يحصل أحياناً، وأكدت على الاستمرار في توسيع مخازن الكتب، وتجنب تبذير المال والموارد. وقد تردد بعضهم في بادئ الأمر في قبول مبدأ (المكتبة الإلكترونية) قائلين: إن

قراءة أو نسخ كتاب من الشبكة أكثر كلفةً من شرائه، كانت إجابتي: إن في ذلك تعدياً على حقوق الملكية الفكرية وحق النشر إلا إذا حصلنا على موافقة صاحب الحق، وهذه الموافقة لن تُعطى مجاناً. أي أننا نستطيع اقتباس فقرات شريطة ألا يتجاوز النص المقتبس حداً معيناً. إن المرء ليس بحاجة لنسخ كتاب برمته إذا كان لا ينوي سوى قراءته. ألا يفني هذا عن شراء الكتاب؟ ولهذا أقول: إن المكتبات التي ستنشأ في القرن الـ 21 يجب أن تخزن كتبها رقمياً، بحيث يمكن للمستخدم إيجاد المراجع والكتب مستعملاً لهذا الغرض (محركات البحث) التي توفرها الشبكة. إننا اليوم بحاجة إلى تحسين وتعزيز الشبكات المستخدمة حالياً، واليوم تغطي شبكة CERNET جامعاتنا الكبرى كافة ويُفترض توسيع هذه الشبكة وزيادة عدد الغرف المخصصة لتصفح الكتب الإلكترونية عبر الحاسوب؛ كي يتمكن المزيد من المدرسين والطلاب استخدام الكتب والمصادر المتاحة.

وبدلاً من هدر المال على مشتريات لا مسوَّغ لها ولا سيما الكتب التي لا تختلف من حيث المضمون، يُفترض أن تستغل المكتبات مواردها لتحسين وزيادة خدماتها وبناء مكتبات جديدة تحاكي (المكتبات الرقمية). وهذا في الواقع ما تقوم به حالياً جُلُّ الجامعات التي بادرت إلى توسيع وتحديث مكتباتها. لكن بعض المدارس ما زالت تستخدم الأساليب القديمة وتتفق المال على شراء وتكديس الكتب متجاهلة الوظيفة الأساسية للمكتبة.

أنا لا أنكر أن تقتني المكتبات نسخات وطبعات من الكتب النادرة أو المخطوطات الثمينة أو المراجع المهمة، بل على العكس يجب أن تحافظ على ما لديها من هذه الكتب والوثائق. إنني ضد مبدأ شراء الكتب وتكديسها دون الاستفادة منها. إن المطلوب من المكتبات أن تجعل الكتب سهلة المنال بمعنى تمكين الطالب وغيره من إيجاد الكتاب الذي يريده دون كبير عناء. أما فيما يخص مقتنيات المكتبة من النسخ القديمة أو المخطوطات التراثية النادرة فيجب إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع عليها، وألا توضع في غرف مقفلة بعيدة عن الأنظار.

في أثناء زيارتي إلى المكتبة الوطنية وجدت بين الكتب النادرة والنسخ القديمة المتبقية كتاباً يعود عهده إلى سلالة (مينغ)، ويحوي الكتاب (قصائد لآلاف الكتاب) وأول قصيدة فيه هي لـ (تشينغ هاو) وتحمل عنوان: (مقطوعة الربيع) التي ما زلت أحفظها عن ظهر

قلب. ولقد علمت عبر زيارتي أن هذه الكتب كانت تُؤلف وتُطبع خصيصاً لأباطرة (مينغ)، والنسخة الإمبراطورية مزخرفة يدوياً، وغاية في الإتقان على العكس من النسخة البالية التي كنت أقرأها في صباي. فاقترحت على المكتبة فوراً أن تقوم بإصدار صور طبق الأصل عن النسخة الإمبراطورية ليستطيع الإطلاع عليها عدد أكبر من الناس، وعندما أصبحت الطبعة الجديدة جاهزة اشترى الرئيس (جيانغ زيمين) عدداً من النسخ وأهداها لقادة اللجنة العسكرية المركزية، وفيما بعد قامت وزارتا الثقافة والمالية بتمويل مشروع لتوثيق واستحداث نسخ عن الكتب الصينية النادرة، وقد كانت المكتبة الوطنية قادرة بما لديها من وسائل على إخراج نسخ مطابقة لعدد من الكتب النادرة، وجعلها في متناول القراء.

إن كل هذا هو نتيجة حتمية للنظرة الجديدة إلى دور المكتبة الحديثة التي بدأت تأخذ طابع المكتبة الجامعية الرقمية الآن، إلا أنها ما زالت تحتاج إلى رفع مستوى أدائها.

4.25 توفير الجو المناسب للدراسة الجامعية

المحاور:

نعلم أنك مهتم ومتابع لموضوع البيئة الدراسية للطلاب والعاملين في الجامعات. ما هو شكل الحرم الجامعي الذي تتمنى أن تراه في هذه المرحلة الجديدة؟

لي لانتينغ:

لطالما طرحت هذا السؤال على نفسي على مدى السنوات القليلة الماضية. في الواقع ما زالت المباني وقاعات التدريس والمختبرات والمكتبات تشبه إلى حد ما مثيلاتها في أقدم الجامعات الصينية، ومنها جامعة: (بييانغ)، ومدرسة (نانيانغ) العامة، وجامعة (بكين). والفارق الوحيد اليوم هو أنه بعد ولادة الصين الجديدة أصبح الحرم الجامعي يضم مطاعم ومَحَلَّات تجارية وصالونات حلقة وبقالات ... إلخ. ولأسباب عدة، منها: تبدل الوظائف وزواج أبناء المدرسين بعد بلوغهم سن الزواج تغيرت طبيعة العلاقة بين المقيمين في الحرم الجامعي وبين الجامعة، بحيث فقد الكثيرون تواصلهم مع الجامعة. وهذا ما حصل في الجامعات النخبوية أمثال جامعة بكين، وتسينغهوا، وريينم.

وعند زيارتي لجامعة بكين اكتشفت سوق لبيع الخضراوات تحت مبنى سكن الطلاب وكانت الفوضى تعم المكان. كان الباعة بعد الانتهاء من بيع خضراواتهم يغادرون المكان ببساطة مُخَلِّفِينَ ورائهم النفايات، ومن جهة أخرى كانت الطرق المؤدية إلى بوابات جامعة (تسينغهاوا) و(بكين) ضيقة ومزدحمة دوماً مما أعاق دخول الطلاب والمدرسين وخروجهم من الجامعة، إضافة إلى مشكلة عدم الأمان. لذا طلبت من نائب السكرتير العام لمجلس الدولة (غاوكيانغ) بذل أقصى الجهود والتنسيق مع الجهات المسؤولة لحل هذه المشكلات، وبفضل جهود المسؤولين في بلدية بكين والدوائر المعنية وكذلك الجامعات تم القضاء على هذه الفوضى، وتوسعت الأبنية الجامعية والشوارع المؤدية إليها، كما تم (تسينغهاوا) و(بكين) وكل ما يحيط بهما على نحوٍ رائع، وفي أثناء تلك المدة تم إخلاء مصنع الورق الذي شغل لعشرات السنين جزءاً من حرم جامعة (رينميه). ولم يكن الوضع في جامعة (ووهان) بأفضل مما هو عليه في الجامعات التي ذكرناها، سوى أن الحرم الجامعي داخل الجامعة كان مقسماً إلى قطع صغيرة على مساحة قدرها نحو 14 هكتاراً، تضم 28 وحدة سكنية، يقطنها 600 أسرة. في عام 1996 كان محيط الحرم الجامعي يحوي 114 مطعمًا وملهىً وصالةً للألعاب الإلكترونية وبقالات، والأسوأ من ذلك أن بعض الباعة عمد إلى الترويج للأفلام الإباحية ولعب القمار، وتجارة المخدرات، والعديد من الأنشطة غير المشروعة، مما أدى إلى تردي الحياة الجامعية والتعليم والبحث العلمي عموماً.

ونتيجة لهذا الوضع المتردي قام المسؤولون في وزارة التعليم وحكومة إقليم (هيوني) ومدينة (ووهان) بعقد مؤتمر لمعالجة هذا الوضع الشاذ. وبعد عدة حملات تنظيف لمحيط الحرم الجامعي تغير الوضع كلياً. وبمساعدة ودعم وزارة السكك الحديدية نُقِلَ منذ عهد قريب بيت الضيافة الذي بني خصيصاً للخبراء السوفييت من حرم جامعة (ووهان) إلى بقعة أخرى. كذلك الأمر بالنسبة لمعهد شنغهاي العالي للموسيقا الذي كانت باحته مُستخدمة من قبل فاعليات أخرى منذ زمن طويل. لقد كان حلم (هي لوتينغ) المدير السابق للمعهد أن يحل هذه المشكلة لكن ذلك لم يحصل في عهده، حتى جاء عام 1999 حين تدخل مسؤولو بلدية (شنغهاي) فأعادوا للمعهد كامل أرضه.

نأتي إلى جامعة (صن يات صن) في (غوانجو) التي كانت بوابتها الأمامية تطل على الشارع الذي كان يعج دوماً بالطلاب والمدرسين الداخليين والخارجين من الجامعة. وقد قام مجلس بلدية (غوانجو) الذي أنفق الكثير على بناء الجامعة بالاشتراك مع وزارة التعليم بتقديم كل الأموال المطلوبة لتحويل هذا الشارع إلى نفق للمشاة، وتم تنظيم ساحة جميلة وواسعة تقع بين البوابة الشمالية للجامعة ونهر (اللؤلؤ). وبالرغم مما تقدم ما زالت الأوضاع سيئة في الحرم الجامعية، تُقضى مضجع الكثير من الجامعات الصينية. وثمة جامعات ما زالت تعاني عدم توافر سكن ملائم. لذلك ما زلنا نحتاج إلى جولة أخرى من أعمال الإصلاح والترميم لحل هذه المشكلة نهائياً.



المؤلف مع هيلو-تينغ، المؤلف الموسيقي وأستاذ الموسيقى في معهد شنغهاي للموسيقا، 23 أيلول / سبتمبر 2003.

إن تسليم الخدمات الجامعية اللوجيستية لمتعهدين يتيح لنا تشييد حُرْم جامعية حديثة تناسب القرن الـ 21. فعلى سبيل المثال، يجب نقل سكن الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية إلى خارج الحرم الجامعي مماشاة لسياسة الحكومة في إصلاح السكن الجامعي. وباستثناء الشقق المؤقتة المخصصة لأعضاء الهيئة التدريسية الشباب ينبغي الكف عن بناء مساكن للمدرسين داخل الحرم الجامعي والبدء في تشييد قاعات للأنشطة الرياضية والثقافية.

أما لحل مشكلة العمل بالشبكة المعلوماتية فمن الضروري تغيير مفهوم المكتبة من مجرد مخزن للكتب، إلى وسيلة لنشر المعرفة بالطرق الحديثة، وفي مقدمتها استخدام شبكات المعلومات والقراءة الإلكترونية. وبالنسبة للمختبرات الجامعية فيجب أن يكون هناك تعاون بين الجامعات في استثمار هذه المختبرات والاستفادة منها على نطاق أوسع، بحيث يمكن لجامعتين أو أكثر الاستفادة من الأجهزة المخبرية. أما فيما يخص بالأنشطة الثقافية فيجب توفير الأبنية الكافية حين تدعو الحاجة لذلك.

باختصار فإن الجامعات تحتاج إلى بيئة جيدة ونظيفة داخل وحول الحرم الجامعي؛ لتسمح للمدرسين بمتابعة عملهم الأكاديمي، وللطلاب بالدراسة والمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية. كما ينبغي انتهاز الفرص لتحقيق هذا الهدف عبر توسيع المباني الجامعية وبناء الجديد منها، وإذا لم تتوافر الموارد المالية فيجب العمل على الاستفادة مما هو متوافر وفقاً للأولويات وعدم الاعتماد حصراً على المال لتحقيق ذلك. إن المطلوب أحياناً العزيمة وليس المال. وأستطيع القول: إن الجامعات في إقليم (غوانجو) وفي عدة مدن أخرى لم تُقَصِّرْ في هذا الجانب. نريد الحُرْم الجامعية أن تكون خالية من الشوائب ألا تكون محوطة بالباعة والمكتبات التجارية.

4.26 الجمع بين الإصلاح اللوجيستي وتعديل التوزع الجغرافي لجامعاتنا

المحاور:

جميعنا يأمل في أن تتوسع الجامعات المميزة لتتمكن من استيعاب أكبر عدد من الطلاب الجدد. لكن الصعوبة كانت تكمن في أن جلّ هذه الجامعات يقع ضمن المدن الكبرى المكتظة بالسكان، وبناء المزيد من المرافق ليس بالأمر الهين في هذه الحالة. كيف يمكن التغلب على هذه الصعوبة؟

لي لانكينغ:

إن ما تقوله صحيح. هذه هي المشكلة التي عملنا على حلّها في أثناء إصلاح الإدارة والعمل اللوجيستي. وتقع جل الجامعات المميزة لأسباب تاريخية في المدن الكبرى حيث

يصعب التوسع العمراني. والواقع أن بعض الحكومات المحلية قد ساعدت جامعاتها ووفرت لها المناخ للتوسع، لكننا لا نستطيع أن نطلب من كل الحكومات القيام بالشيء نفسه نظراً للمصاعب الكثيرة التي تواجهها. فثمة أمران ينبغي مراعاتهما عند اختيار التوزيع الجغرافي لجامعاتنا، وقد حصل ذلك هذا بالفعل:

أولاً: إن المناطق الوسطى والغربية بحاجة ماسة إلى تطوير التعليم من حيث النوعية والأداء. وبما أن استملاك الأراضي وبعض الإجراءات الأخرى الضرورية للتوسع تُعدُّ أموراً سهلة في تلك المناطق. وقد قامت الحكومة نفسها بدعم هذه المشروعات التوسعية، ودفعت بعض الجامعات الكبرى في شرق الصين إلى مساعدة مثيلاتها في غرب البلاد.

وقد اتخذت الجامعات الشرقية عدة خطوات متنوعة لمساعدة نظيراتها في رفع مستويات التعليم والأبحاث، وفي زيادة استيعاب الطلاب المحليين، حيث يمكن تخريج المزيد من الأفراد المؤهلين وحشد طاقاتهم في خدمة التنمية الوطنية والنهوض بالمناطق الغربية. وتتضمن هذه الخطوات إرسال مدرسين وباحثين لتدريب المدرسين المحليين والمشاركة في تدريس طلاب (الدكتوراه) والدراسات العليا وتوجيه العملية التعليمية، بالإضافة إلى وضع برامج للتعليم عن بعد والتعاون في إنشاء حاضنات تكنولوجية، ولدينا اليوم سبع عشرة جامعة في شرق البلاد تتعاون وتنسق مع مثيلاتها في غرب البلاد.

ثانياً: مواكبة موجة التطور الاقتصادي المتسارع. إن المدن النامية والمدن الصغيرة والمتوسطة في المناطق الغربية تسعى إلى تطوير التعليم العالي. ثم إن الأراضي متوافرة بكثرة في تلك المناطق بالإضافة إلى الأموال والميزات الأخرى، إلا أنه ينقصهم باحثون ومدرسون من ذوي الكفاءات العالية. وقد وجدنا الحل في تأمين الظروف الملائمة التي تسمح للجامعات المميزة بافتتاح فروعاً لها في تلك المناطق والإسهام في إنشاء حاضنات تكنولوجية واختبار وسائل أخرى ترمي إلى تطوير التعليم العالي محلياً.

فعلى سبيل المثال قامت مدينة (سونغ جيانغ) في ضواحي شنغهاي بتقديم قطعة أرض مكّنت ست جامعات من افتتاح معاهد جديدة فيها. وفي (شينجن) (إقليم غوانغ دونغ)

قام مجلس المدينة بإعداد البيئة المناسبة لاستقطاب جامعات صينية وأجنبية مميزة؛ لفتح فروع لها لاستقبال طلاب صينيين وأجانب وتحديدًا طلاب دراسات عليا في الهندسة.

والجدير بالذكر أن كليات الدراسات العليا في جامعة (تسنغهاوا) و(بكين) ومعهد (هاربين) للتكنولوجيا تدرس اليوم برامج مماثلة لتلك التي تُدرس في شنجن. وقد وقعت كلية شنجن للهندسة والاقتصاد اتفاقات مع كل من جامعة كاليفورنيا في (بيركلي) وجامعة (تورنتو) تُنصُّ على الاعتراف المتبادل بالشهادات الأكاديمية التي تمنحها الجامعات المذكورة. وكذلك أنفقت مدينة (نينغبو) في إقليم جيجيانغ مبلغاً قدره 3.8 مليار يوان لإنشاء سبع جامعات. وقد أنشئت المدينة معهد (نينغبو) للتكنولوجيا التابع لجامعة جيجيانغ البريطانية باستثمار قدره 885 مليون يوان، ورصدت بالاشتراك مع حكومة الإقليم 150 مليون يوان لبناء فرع لجامعة نوتينغهام البريطانية.

وفي إقليم (غوانغ دونغ) خصص مجلس بلدية جونغشان مبلغ 150 مليون يوان لافتتاح كلية الكلية الجامعية للعلوم الإلكترونية والتكنولوجيا. وافتتحت الجامعات المميزة في المدن الكبرى فروعاً لها في مختلف أنحاء الصين، هذا بالإضافة إلى كليات مستقلة وحاضنات للعلوم والتكنولوجيا التي ترمي إلى استغلال نتائج البحث العلمي في قطاع الإنتاج. وقد ساعدت هذه الخطوة في الاستفادة من القدرات العلمية، ورفعت مستوى التعليم في الوقت نفسه أصبح بالإمكان استيعاب أعداد أكبر من الطلاب.

ثالثاً: توزيع الموارد وفق خطة شاملة تأخذ في الحسبان التوزع الجغرافي لطلبة الجامعات. ففي المدن الكبيرة التي تحوي عدة جامعات ينبغي الحد من تضخم عدد المتحقيين بالجامعات لأننا في هذه المرحلة لا نملك المنشآت والمرافق التعليمية الكافية. لكن هذه الجامعات تستطيع توزيع بعض الطلبة الجدد على فروعها في أماكن أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات المميزة تستطيع أن تستوعب أعداداً من طلاب الدراسات العليا أكبر مما تستوعبه من الطلاب المبتدئين (طلاب البكالوريوس)، وهذا مفيد من حيث إنه يلبي حاجتنا إلى مختصين محترفين من خريجي هذه الجامعات المميزة. ففي مطلع عام 1990 على سبيل المثال كان عدد طلاب البكالوريوس في جامعات بكين النظامية لا يقل عن 14000 طالب، لكن العدد ارتفع إلى 400000 طالب في عام 2002.

إن أي زيادة كبيرة في عدد الطلاب الجامعيين قد يستنفد الموارد التعليمية والمنشآت والمرافق الخدمية لهذه الجامعات، وسيكون لذلك انعكاسات سلبية على الأداء التربوي والإداري. وأخشى أن يؤلّد الإقبال غير المسبوق على الالتحاق بالجامعات مشكلات جديدة إذا خرج عن السيطرة. وبالرغم من الإجراءات الحازمة التي أُتخذت في أثناء السنوات القليلة الماضية لزيادة الانفاق الحكومي وإصلاح نظام الخدمات اللوجيستية، فلا يمكن عدّ هذه الإجراءات سوى حل مؤقت لن يصمد على المدى البعيد؛ لذلك ينبغي أن أقول: إن عدد الملتحقين بالجامعات في السنوات القليلة القادمة يجب أن يبقى تحت السيطرة، ولا يصح أن ندع جامعاتنا تعمل فوق طاقتها؛ كي لا يؤثر ذلك على مستوى التعليم الذي نسمي للارتقاء به.

4.27 يجب الكف عن التهاافت في بناء المدن الجامعية

المحاور:

شهدنا منذ عهد قريب تحسناً في أداء مؤسسات التعليم العالي. ولقد كانت بعض المناطق في السابق تعدّ الجامعات عبئاً عليها، أما اليوم فهي تعتز بهذه المؤسسات ولا سيما الجامعات المتميزة التي تنفق عليها بسخاء وتقدم لها التسهيلات. وقد برزت في بعض المناطق مدن جامعية. فكيف تنظر إلى هذا التحول؟

لي لانكينغ:

إن السبب الجوهرى لهذه التطورات يكمن في إستراتيجية النهوض بالصين عبر العلم والتعليم. وفي النمو المتسارع والكبير في اقتصادنا، والتقدم الحاصل في كل شرائح المجتمع، كما أن الإصلاح في السنوات الأخيرة مكنّ جامعاتنا من تخريج المزيد من كبار المختصين، وحقق إنجازات لا يستهان بها في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وما حصل أن المزيد من المسؤولين المحليين أدركوا أن معاهد التعليم العالي تمثل أحد العناصر التي تدفع عجلة التطور الاقتصادي - الاجتماعي، وتؤسس للنمو الاقتصادي. وبعضهم منهم أدرك أن تطوير التعليم في حد ذاته يمكن أن يؤسس لصناعات عديدة هاشمية يمكن أن تنمو وتزدهر بمخاطر أقل.

لنأخذ مثلاً: (جوهاي)، وهي واحدة من أقدم المناطق الاقتصادية الحرة في الصين، وتقع على دلتا نهر اللؤلؤ على مقربة من (ماكاو) و(هونغ كونغ)، وهي مدينة خلاصة لم يَطْلُها التلوث البيئي، لكن التعليم فيها بقي متخلفاً. ولقد كانت المدينة في ما مضى صغيرة ومنعزلة يَفْتَت أهلها من صيد الأسماك، ولم تشهد أي تنمية اقتصادية أو عمرانية بالرغم من عدة محاولات على مدار السنين. وأخيراً أدرك المسؤولون الدورَ التنموي للتعليم وخاصة التعليم العالي، ولهذا أنفقوا مئات الملايين من اليوانات على بناء حرم جامعي حديث. لكنهم في بداية الأمر لم يدركوا أن المال وحده غير كافٍ، فتشييد جامعة جيدة يحتاج إلى طاقات علمية بشرية وخبرات تراكمت على مدى سنوات. وبعد دراسات مستفيضة ومشاورات عدة وهب مجلس المدينة الحرم الجديد لجامعة (صن يات صن) وتم افتتاحه كفرع للجامعة المذكورة في (جوهاي)، على أن تكون أولى أهدافه تطوير البحث العلمي وإنشاء قاعدة للصناعات التي تتطلب تقنيات متقدمة، وكان من الطبيعي أن يتغير طابع المدينة. وفي نهاية عام 2002 وصل عدد الطلاب الجامعيين وكليات التقنية في جامعة (صن يات صن) - فرع (جوهاي) إلى 9000 طالب. وحذا حذو جامعة (صن يات صن) جامعات أخرى.

ونتيجة لهذا التحول ازدهرت (جوهاي) على الصعيدين الاجتماعي والعلمي، ونشأت فيها صناعات، وقد قامت 14 جامعة بافتتاح معاهد وحاضنات تكنولوجية قبل نهاية عام 2002. وقد حصلت تطورات مماثلة في مدن أخرى صغيرة ومتوسطة في مختلف أنحاء الصين.

وأحد سبل تطوير التعليم العالي يتمثل في التخلي عن الأساليب القديمة ورسم خطط جديدة للاستفادة القصوى من الموارد التقنية والعلمية المتاحة بهدف تحسين البنية التحتية لتحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المنشودة.

وخبر مثال عن ما أعنيه ما جرى في (يانغ لينغ) في إقليم (شانكزي) الذي سأتحدث عنه لاحقاً. ولكنني سأحدث الآن عن مدينة (ميانيانغ) في إقليم (سيتشوان)، حيث يوجد مركز إنتاج وأبحاث خاص بالصناعات العسكرية ومقر الأكاديمية الصينية للعلوم وأكاديمية الفيزياء الهندسية، بالإضافة إلى سبعة عشر معهداً للبحوث العلمية. ويعمل في هذه المراكز زهاء 100000 عالم ومهندس، وعشرون عالماً من أعضاء الأكاديمية الصينية للعلوم وأكاديمية فيزياء الهندسية.

ومن المفارقات أن الموارد العلمية في هذه المدينة المليئة بالباحثين والكفاءات العلمية لا تزال متواضعة، والموارد محدودة. إلا أنه يوجد عدد غير قليل من الجامعات مثل معهد (ساوث ويست) للهندسة وكلية (ميانيانغ) للاقتصاد والتكنولوجيا. لكن الموارد - ويا للأسف - لم تكن تُستغل بالقدر الكافي نتيجة للهدر وغياب التخطيط المتكامل الذي كان له انعكاسات سلبية على مستوى التعليم واستثمار نتائج الأبحاث العلمية في مجال التصنيع.

وفي أثناء زيارة تفقدية إلى (ميانيانغ) في نيسان/ إبريل من عام 1999 طلب الرئيس جيانغ زيمين من السلطات المعنية أن تسعى إلى استغلال نتائج الأبحاث العلمية في ترشيد عملية الإنتاج. وللتأكد من التقيد بهذه الإرشادات قمت بزيارة المدينة في كانون الثاني/ يناير من عام 2000، وشددت على ضرورة أن يشكل العلم والتكنولوجيا والتعليم والصناعة وحدة متكاملة، وتحويل ميانيانغ إلى مدينة حاضنة للعلم والتكنولوجيا. وبعد عدة دراسات جدوى تم وضع خطة عمل في تموز/ يوليو من عام 2001، وصُدّق عليها مجلس الدولة رسمياً. وقد كانت النتائج مذهلة حقاً، ففي أثناء سنوات قليلة أصبحت (ميانيانغ) مدينة للعلم والتكنولوجيا. وأصبح أحد أهم معالمها جامعة (ساوث ويست) للعلوم والتكنولوجيا، ومعهد (ساوث ويست) للهندسة، ولقد قامت كلية (ميانيانغ) للاقتصاد والتكنولوجيا بعمل رائد في وضع مناهج لتخصصات جديدة، وأنشأت 14 مختبراً وأربعة مراكز بحث هندسية بالتعاون مع معهد الفيزياء التابع للأكاديمية الصينية للهندسة، ومجموعة (تشانغ هونغ) ومعاهد أبحاث أخرى كبيرة.

واليوم تتجاوز مساحة الحرم الجامعي 4000 «مو»، ويبلغ عدد الطلاب 239000 طالب. وتم إنشاء مركز لتنمية المشروعات في (ميانيانغ) بالتنسيق مع جامعة (ساوث ويست) للعلوم والتكنولوجيا ومعهد الفيزياء التابع للأكاديمية الصينية للهندسة ومعاهد أخرى. وتم إقرار 100 مشروع في مجال التكنولوجيات المتقدمة، بالتعاون مع معاهد أخرى وجامعات لها وزنها، مثل جامعة (تسنغهاو) وجامعة (بكين) وجامعة العلوم الإلكترونية والتكنولوجيا، وجامعة (جنوب غرب جياوتونغ).

أما جامعة (سيتشوان) فقد أنشأت في (ميانيانغ) مركزاً للبحوث العلمية والتكنولوجيا المتقدمة. وفي عام 2002 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد نحو 4100 دولار أمريكي. وبرزت

مؤسسات صناعية عملاقة مثل مجموعة (تشانغ هونغ) إلى جانب مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم.

إذن نستطيع أن نقول: إن الاستغلال الجيد للموارد التعليمية المحلية وبناء الجامعات وإنشاء مراكز للأبحاث ومجمعات صناعية قد أدت بلا شك دوراً كبيراً في تحويل مدينة (ميانغ) إلى «حاضنة للعلم والتكنولوجيا» وقد كانت موطناً للمواهب الشابة.

كنت قد أشرت في عام 1995 إلى مفهوم «المدينة الجامعية» لكن ليس بالمعنى الشائع للكلمة. لقد بدأ الأمر عند زيارتي لمدينة جامعية في «فيلادلفيا» في الولايات المتحدة. إذ رأيت تلك المدينة تتميز بأنها تضم مجموعة من المختبرات العامة وسط عدد من الكليات والجامعات، وهذه المختبرات لا ترتبط بأي جامعة وإنما يُسمح لجميع الطلاب من جامعات ومعاهد المنطقة كافة باستخدام هذه المختبرات لإجراء مختلف أنواع التجارب العلمية، وهكذا تعم الفائدة على الجميع.

إننا نفتقر في الصين إلى مثل هذه الشراكة في استثمار الموارد التعليمية والبحثية بين الجامعات أو حتى ضمن الجامعة الواحدة. وأذكر أنه في أثناء زيارة لقسم جامعي شاهدت مختبراً في كل طابق من الطوابق الثلاثة التي يتكون منها المبنى ورأيت الأجهزة والمعدات نفسها في كل مختبر وجميعها غير مُستغلة بالقدر الكافي، في الوقت الذي كان الكل يشتكي من قلة التمويل دون أن يدرك مدى قلة التدبير والهدر في استثمار الموارد المتاحة. لهذا كنت دوماً في أثناء مدة الإصلاح أدعو إلى إنشاء «مدن جامعية» على غرار المدن الجامعية الأمريكية.

وخلاصة القول: إنه يجب أن ننطلق من الواقع المعيش والاستفادة القصوى من مواردنا التعليمية ومن الاستخدام المشترك للمرافق وتبادل الخبرات والتسهيلات وهذا يشمل المعلمين، والمكتبات البحث، والمنشآت الرياضية... إلخ. وهناك بوادر تشير إلى أن المعنيين بإصلاح التعليم العالي باتوا يدركون أهمية الاستثمار المشترك للموارد، وهذا تطور محمود.

وبالرغم مما تقدم ما زال لدي بعض الخشية من المبالغة في إنشاء جامعات أو فروع جديدة للجامعات الكبرى. وأخيراً يجب تجنب بناء مدن جامعية على نحو عشوائي وعدم السماح لجهات

رسمية وغير رسمية بوضع اليد على قطعة أرض تحت ذريعة إنشاء مدينة جامعية، وتضليل المسؤولين في هذا الشأن، ويجب ألا ننسى الدروس التي علمتنا إياها التنمية العشوائية.

إصلاح التعليم في الجامعات واستثمار المواهب

4.28 الوظائف الأساسية للجامعات الصينية في القرن الحادي والعشرين

المحاور:

مع بداية التسعينيات أدرك الناس أنهم على أعتاب عصرٍ جديد كان من أبرز سماته نمو المعرفة والتقدم المستمر للعلوم والتكنولوجيا، فما هو دور التعليم العالي في هذا العصر الجديد؟ وما هو تصورك للوظائف التي يفترض أن يؤديها التعليم العالي في ظل هذه المستجدات؟

لي لانكينغ:

في أثناء الاحتفال بمرور مئة عام على إنشاء جامعة بكين في 4 أيار 1998 عبر الرئيس جيانغ زيمين عن أمانيه بخصوص تطوير جامعاتنا وخاصة الميزة منها، وأشار إلى أن جامعات كهذه ينبغي أن تكون «الوعاء» الذي يحتضن المواهب العلمية الإبداعية القادرة على مواجهة التحديات القادمة واستكشاف المجهول، وحل القضايا التي تواجهها البشرية وتحويل الإنجازات العلمية والتقنية إلى طاقة منتجة تؤسس لثقافة وطنية رفيعة تتفاعل مع إنجازات الحضارات العالمية وتستفيد منها. وهذا في اعتقادي يلخص الوظائف الأساسية للجامعات، ويمثل المبادئ التي ينطلق منها أو ينبغي أن ينطلق منها التعليم العالي في الصين في القرن الحادي والعشرين.

وهذا يتطلب التشديد على تعميق وترسيخ المعارف الأساسية وإفساح المجال للعمل المبدع على مستوى الفرد، لكونه أولى المهام الملقة على عواتقنا، وهذا يوجب تنويع البرامج الأكاديمية التي تتيح للطلاب اختيار التخصص الذي يستهويه. ومن جهة أخرى يتعين على الجامعات الانفتاح على بعضها وتبادل الخبرات والابتعاد عن النزعة الانعزالية وإدارة شؤونها الداخلية خلف أبواب مغلقة.

ثانياً: علينا السعي لتنشيط البحث العلمي على المستويين النظري والتطبيقي في الميادين الرئيسية في العلم والتكنولوجيا، وأن نبذل ما بوسعنا لتحقيق تقدم ملموس في هذه الميادين.

ثالثاً: يجب أن نوظف التعليم العالي لخدمة الاقتصاد والمجتمع، وأن نشجع استثمار نتائج البحث العلمي في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى استخدام تقنيات حديثة في إنتاج السلع التقليدية.

رابعاً: يجب أن نمتلك رؤية شمولية تقوم على تعزيز التبادل الثقافي والتعاون الدولي والاستفادة من منجزات الحضارات الأخرى، وأن نسهم في مسيرة العلم والتكنولوجيا.

إن الكلام عن أفضل السبل لإدارة مؤسسات التعليم العالي والثانوي لا يستقيم إلا إذا طبقنا مبادئ التعليم الحديث الذي يجب أن يلبي متطلبات القرن الحادي والعشرين. يجب أن يكون هدفنا تخريج مختصين قادرين على ربط العلم والتكنولوجيا بالاقتصاد، باعتباره أحد ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعندها سنصبح أشد قدرة على المنافسة.

لقد خرّجت مؤسسات التعليم العالي أعداداً كبيرة من المتخصصين والمحترفين إلا أنها مازالت فيها مشكلات عديدة ينبغي حلها قبل أن نتمكن من تلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات العصر. وعلينا استغلال دور الجامعات بصورة أفضل. ففي النصف الثاني من القرن العشرين أخذت أكثر الجامعات الشهيرة في العالم تولي أهمية خاصة للربط المباشر بين التعليم من جهة والعلم والتكنولوجيا والتطوير الاقتصادي من جهة أخرى مما يدل على تغير جذري في مفهوم وظيفة الجامعة ورسالتها. ونتوقع أن نرى التعليم العالي في الصين يشدد أكثر على البحث العلمي وحل القضايا ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي. ويُفترض أن تقوم الجامعات المرموقة والأكاديميون الذين يُعتد بآرائهم بتقديم المشورة لأصحاب القرار، وأن تسهم بصورة فاعلة في إنشاء صناعات جديدة وموارد جديدة لضمان النمو الاقتصادي.

تشكل الجامعات والأكاديمية الصينية للعلوم الدعمتين الأساسيتين للبحث العلمي. وفي تقديري إن على جامعاتنا في القرن الـ 21 أن تؤدي دوراً أكبر في مجال البحوث العلمية الأساسية التي تمهد الطريق للاكتشافات العلمية والتقدم التكنولوجي، ولتحقيق هذا الغرض لا مناص من الاعتماد على أنفسنا وأن نفعل ما بوسعنا لتحقيق نقلة نوعية في المجالات

التكنولوجية والعلمية ذات الطابع الإستراتيجي، وهذا يوجب علينا أن نتخذ إجراءات تدعم نمو الصناعات التي تتطلب تقنيات متقدمة واستخدام هذه التقنيات في تحديث الصناعات التقليدية وزيادة الإنتاجية.

4.29 الارتقاء بجامعاتنا إلى مستوى الجامعات العالمية المتميزة

المحاور:

في خطابك أثناء الاحتفال المثوي لجامعة بكين. طلب الرئيس جيانغ زيمين أن تشرع الصين في بناء عددٍ من الجامعات المميزة بحيث تكون نداءً للجامعات العالمية. فهل يمكنك تحديد شروط الجامعة المميزة وماهي أبرز صفاتها؟

لي لا تكينغ:

إن الصين دولة مترامية الأطراف ويقطنها عدد كبيرٌ من السكان. وإذا أردنا أن نسهم في تقدم المجتمع البشري فيجب أن نسعى لإنشاء جامعات عالمية مميزة، ولكن ماذا نعني بـ «مميزة»؟ وماهي مكونات الجامعة المميزة؟

دعني أبدأ بإجابتي بتوضيح ثلاث نقاط: أولاً: من شروط الجامعة الراقية أن تحظى بسمعة أكاديمية راسخة، وموارد أكاديمية غنية، أي يجب أن تقوم على أسسٍ صلبة. ثانياً: تولد الجامعة المميزة عبر التطور الذاتي والجهود المتواصلة للارتقاء إلى المستويات الدولية، ولا يمكن لأحد أن يصف جامعة بأنها «ممتازة» بموجب مرسوم أو شهادة. ثالثاً: لا بد من تخصيص الأموال اللازمة لهذا الغرض، مع العلم أنه لا يمكن بناء جامعة حديثة بكل ما تعنيه الكلمة بالاعتماد على مال الدولة فقط، بل يجب أن نكون واقعيين عمليين.

إن تحديد الشروط التي تجعل هذه الجامعة أو تلك ترقى إلى مصاف الجامعات العلمية مطلب غير واقعي، ولا تمتلك كل الجامعات الإمكانية لتحقيق ذلك. ويجب أن تسعى جامعاتنا لتحديث إدارتها ومنشآتها والعالم بعد ذلك، والمستقبل وذلك تبعاً لمعطياتها وإمكانياتها. ثم إن لكل جامعة هويتها الخاصة التي يُفترض أن تسعى لتطوير نفسها ومقدراتها بنفسها، وعندها فقط يمكنها المضي قدماً.

أما فيما يخص مقومات الجامعة «المتميزة» فلا شك أن زملائي في وزارة التعليم العالي والجامعات مؤهلون أكثر مني للإجابة عن هذا السؤال، لكن زيارتي إلى بعض المعاهد العريقة، وتحليلي الشخصي تدفعني لإبداء الملاحظات الآتية:

يؤدي العامل الشخصي دوراً في رقي بعض الجامعات، وأقصد بصورة خاصة رؤساء الجامعات، وأنا أتحدث هنا عن جامعات ذات سمعة عالمية. فبعض رؤساء هذه الجامعات مفكرون وأكاديميون معروفون، والأهم من ذلك أنهم يتحللون بالفطنة الإستراتيجية والرؤية الشاملة. إن الجامعات المميزة كافة دون استثناء لديها ما يكفي من الخبراء والأساتذة البارزين في مختلف الحقول الدراسية، وأكثرهم يحظى بشهرة واسعة تؤهله لكي يكون مرجعاً في مجال اختصاصه. وجدير بالذكر أنه حتى اليوم بلغ عدد الحائزين على جائزة نوبل من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة هارفرد 36 عضواً. وفي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) حصل أكثر من 12 أستاذاً على جائزة نوبل. وينتمي إلى الأكاديمية الوطنية للعلوم والأكاديمية الوطنية للهندسة أكثر من 200 عالم مرموق. ومن مشاهير العلماء الذين درّسوا في جامعة أوكسفورد البريطانية، الفيزيائي (روبرت بويل) وعالم الاقتصاد (جون. آر. هيكس) وعالم الأحياء (رودني روبرت بورتر)، وعالم الحيوان (نيكولاس تينبرغن)، وفاز خمسة من أعضاء هيئتها التدريسية الحالية بجائزة نوبل، ومنهم 93 عضواً في الجمعية الملكية البريطانية الملكية و 138 أكاديمياً في الأكاديمية البريطانية للعلوم وأربعة في الأكاديمية الملكية للهندسة. ومن بين المشاهير الذين درّسوا في جامعة كامبريدج (اسحق نيوتن) و (اللورد رذرفورد) و (جيمس كلارك ماكسويل) و (بنجامين تومسون) و (بول موريس ديارك) و (جورج تريفيان) و (فرانسيس كريك) و (هاري كومتون) و (وليام واتسون) و (فريدريك سانجر) و (ريتشارد داروين كينس). أما في جامعة ستانفورد فقد بلغ عدد الذين حصلوا على جائزة نوبل ستة عشر أستاذاً وباحثاً.

ثانياً: يكمن سر نجاح الجامعات ذات الشهرة العالمية في قدرة هذه الجامعات على اجتذاب وتنشئة عدد كبير من كبار الساسة والمستشارين الاقتصاديين والمهندسين والعلماء والأساتذة الأكاديميين ومديري الشركات العالمية... إلخ. فعلى سبيل المثال حاز 20 خريجاً من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) على جائزة نوبل، ومنهم من تبوأ مناصب رفيعة في شركات عملاقة مثل (IBM) و (T&AT).

وتُعد جامعة إكسفورد في طليعة الجامعات من حيث عدد جوائز نوبل التي نالها أساتذتها وباحثوها عبر تاريخها. وقد درس عدد من كبار العلماء الصينيين في هذه الجامعة، ومنهم (دينغ وينجيان) أحد رواد الجيولوجيا الحديثة، والفيزيائي النووي (جاو جونغ ياو)، وعالم الرياضيات (هولوجينغ)، و(وانغ إينغلان) المتخصص في الكيمياء الحيوية و(جوتشينغلو) عالم الكيمياء الحيوية الجزيئية.

ثالثاً: لقد تبنت كل تلك الجامعات الحرية الأكاديمية، وأطلقت العنان للابتكار والإبداع الفكري. وأسلوب التعليم في هذه الجامعات لا يقوم على التلقين بقدر ما يقوم على استثارة فضول الطالب الذي ينشده المعرفة. وكما أن هذه الجامعات تُشيد بالمنجزات الأكاديمية للفرد، وتُعَلِّي بالقدر نفسه العمل الجماعي الذي ينطلق من الاستثمار الكامل لإمكانيات الجامعة، ومن وجهة أخرى ترحب هذه الجامعات بالخريجين المتميزين من أي بلد أتوا وتحترم المواهب الشابة. وربّ تلميذ فاق أستاذه والمثل الصيني يقول: «إن اللون الأزرق يُستخرج من النيلة لكنه أشد زُرْقَةً منها، والتلج يأتي من الماء لكنه أشد برودة». وفي هذا السياق يحضرني ما روى لي عالم الفيزياء الصيني (كيان كوجيان) أنه أثناء دراسته في أمريكا اضطر لأن يخالف أستاذه الرأي، لكن الأخير بقي مصرّاً على رأيه لكن (كيان)، تقاجاً بعد انتهاء المحاضرة بمجيء هذا الأستاذ في المساء إلى مسكنه ليعتذر له قائلاً: «اكتشفت بعد المحاضرة أنني كنت مخطئاً، وأنت كنت على صواب». إن سلوك ذلك الأستاذ يدل على سمو الخلق الذي يميز العالم الجليل، وعندما تسود هذه المناقب في العمل، عندها فقط يمكن للمجتمع أن يتقدم.

رابعاً: تتيح هذه الجامعات للطالب التخصص في عدة حقول ومجالات: سوى أن بعضها تحظى بشهرة خاصة في مجالات معينة، وذلك لأنها تركز على الإبداع والتفوق في هذه المجالات.

فجامعة إكسفورد على سبيل المثال اشتهرت بالفيزياء والكيمياء والرياضيات وعلم الأحياء والاقتصاد، وهناك جامعة هارفرد المشهورة بمنجزاتها في الاقتصاد وعلم الأحياء والفيزياء، وكذلك معهد مساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) المشهور بمنجزاته في الفيزياء والمعلومات (علوم الكمبيوتر) وهندسة الطيران وعلوم الفضاء. أما جامعة كاليفورنيا في (بيركلي)

فمشهورة بمنجزاتها في الفيزياء النووية والكيمياء وعلم الأحياء. ولكي تحافظ الجامعات الشهيرة على تفوقها في الميدان العلمي قامت بإنشاء مختبرات مجهزة بأحدث التقنيات، ولعل أبرزها مختبر الإشعاع النووي العائد لجامعة ستانفورد الرائدة في مجال فيزياء الطاقة العالية، وعلوم الكمبيوتر، وتقنية الدارات التكاملية. ويُعد مختبر (كافندش) (Cavendish) في جامعة إكسفورد حاصلاً على جائزة نوبل منذ أن تم إنشاء هذا المختبر الذي يعد أحد أهم مراكز البحث العلمي الكبرى في الفيزياء، وقد حاز على جائزة نوبل عشرون عالماً من العلماء الذين عملوا في هذا المختبر. ومن جهة أخرى تسعى الجامعات الشهيرة إلى تنويع مناهجها وإنشاء تخصصات جديدة لم تكن معروفة من قبل.

إن 70% من جوائز نوبل الممنوحة للإنجازات العلمية في العالم، كانت من نصيب جامعات مميزة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الجامعات لا تنشر أبحاثاً نظرية عالية المستوى فحسب وإنما تعنى أيضاً بالجوانب التطبيقية لبعض العلوم، وتبقى على تواصل مع ما يجري من أبحاث في شتى أنحاء العالم.

خامساً: تُولي الجامعات المميزة أهمية كبرى للدراسات العليا وخاصة على مستوى (الدكتوراه). وعموماً يشكل طلاب الدراسات العليا نصف عدد الطلاب على الأقل. ففي العام الدراسي 1998-1999 بلغ عدد طلاب الدراسات العليا في جامعة MIT (5513) طالباً؛ 26% أي أكثر من عدد طلاب البكالوريوس. وفي جامعة هارفرد وصل العدد إلى 11018 طالباً أي ما نسبته 66% وبهذا يكون عدد طلاب الدراسات العليا أكثر من عدد طلاب البكالوريوس.

سادساً: إن الجامعات العالمية المميزة هي اليوم ينابيع فكرية ومصدر للأبحاث والنظريات والتكنولوجيا الجديدة. وجدير بالذكر أن ثلثي المقالات التي نُشرت في مجلة (العلم والطبيعة) لعام 2001، كانت من نتاج أعضاء هيئات تدريسية جامعية. وحسب مؤشر النتاج العلمي (SCI) لتلك السنة فإن ثلاثة أرباع الباحثين الصينيين الذين وردت أسمائهم في اللائحة كانوا يعملون ويُدرسون في الجامعات.

سابعاً: تمتلك أكثر الجامعات التي نحن بصددھا إراثاً ثقافياً متجذراً وتقاليد عريقة، ولكن هذا لا يمنعها من النهل من ثقافات الأمم الأخرى، ويمكنها من تعزيز مكانتها على

صعيد التبادل الثقافي والتكنولوجي والعلمي على المستوى الدولي. كما أن عقليتها المنفتحة تجاه الإدارة، والتعليم، والبحث العلمي ورعايتها لموروثها الثقافي وثقافات الأمم الأخرى، تؤدي دوراً مهماً في التبادل والتعاون الدولي الذي تُعقد عليه آمالٌ كبيرة. وحري بنا أن نستفيد من هذا التبادل الثقافي والمناخ الأكاديمي الذي توفره هذه الجامعات التي باتت تستقطب كل ذي موهبة من الطلاب الأجانب والمحليين على حد سواء. والتي كان لها إسهامات تاريخية في نهضة أوطانها. ويمكن القول: إن كل هذه الصفات كانت دائماً موجودة في الجامعات المرموقة كافة في مختلف دول العالم وعلى مرّ العصور.

ومن المعروف أن هذه الجامعات تحافظ على كنوزها العلمية والثقافية والفنية بدعم من القطاعين العام والخاص. فجامعة إكسفورد على سبيل المثال تدير أربعة متاحف أحدها متحف ASHMOLEAN الذي يحوي لوحات شهيرة تعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، بالإضافة إلى تحف أخرى ومن جملتها برونزيات وخزفيات صينية. عندما زرت مكتبة جامعة إكسفورد أرّوني كتاباً صينياً قديماً جداً عن الملاحة البحرية، وكان اللورد (لاود) قد أهداه للمكتبة عندما كان رئيساً لجامعة إكسفورد وكبير أساقفة كانتربري. ويبدو من الكتاب أن جزر (دياويو) أرض صينية. وتشتهر مكتبة (فيتزويليام) في جامعة كامبريدج بامتلاكها مجموعة فريدة من التحف الأثرية والثقافية القيمة ومقتنيات تعود إلى العصر الفرعوني والعصر الإغريقي والروماني. وتحتزن مخطوطات لكتاب من القرون الوسطى وآخرين معاصرين، وأعمال فنية لمشاهير الرسامين الأوروبيين.

ثامناً: تؤدي هذه الجامعات خدمات متنوعة للمجتمع وهي الدعامة الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في أوطانها. فعلى سبيل المثال كانت جامعة ستانفورد من أوئل الجامعات التي تعاونت مع القطاع الصناعي عام 1951 لتشييد منطقة صناعية للتكنولوجيا المتقدمة التي تطورت فيما بعد لتصبح المنطقة المعروفة اليوم بـ (وادي السيليكون). والجدير بالذكر أن الفضل في تأسيس 70 من الشركات العاملة في مجال (التقنيات العالية) يعود لخريجي معهد مساتشوستس للتكنولوجيا (MIT). وهذه الشركات في المنطقة الصناعية (التكنو-علمية) منتشرة على أوتوستراد بوسطن. وهناك ما يقارب 70 شركة، وفيها أول معرض علمي دائم كانت جامعة كامبريدج قد أنشأته في السبعينيات من القرن الماضي. وقد تحول هذا المعرض

إلى مجمع صناعي يمتد مسافة 48 كيلو متراً على طرقي الطريق المؤدي إلى مدينة (بيتربرو) المجاورة. أما في مجال البحث العلمي فمعهد مساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) مثلاً يحصل على التمويل اللازم للبحث العلمي من مختلف المصادر عاماً بعد عام. ففي عام 1998 بلغت الأموال التي تسلمها من هذه المصادر 60% من إجمالي إيرادات المعهد.

هذه مجرد ملاحظات يمكن أن نستخلص منها بعض العبر. إذاً علينا في الصين أن نحذو حذو هذه الجامعات «المتميزة» مع الأخذ في الحسبان التغيرات المستقبلية المحتملة لأننا إذا لم نستطع تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال فستتسع الفجوة بيننا وبين الجامعات العالمية التي يُعتد بها. ومن هنا يجب أن نواكب ما يجري من تطورات عالمية في مجال التعليم العالي و أن نستغل قدراتنا على أكمل وجه إضافة إلى تعميق الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي. ويجب أن نبادر على الفور إلى إنشاء جامعات ذات مستوى عالمي. واليوم لدينا جامعات تمتلك من المقومات ما يجعلها قادرة على مجاراة أشهر الجامعات شريطة أن يكون لديها الطموح و (البراغماتية). لذلك أستطيع القول: إن هذه الجامعات قادرة على إنجاز هذه الأهداف إذا بذلت الجهد المطلوب.

4.30 المشروع 211: بناء جامعات مميزة وإدخال حقول علمية

أساسية في مناهجنا

المحاور:

في أثناء تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة في المدة (1996 إلى 2000) أطلقت الصين ما يسمى بـ «المشروع 211». وهو أكبر مشروع يستهدف إصلاح نظام التعليم العالي، والأول من نوعه من حيث الحجم. وقد رصدت له ميزانيات ضخمة، فهلاً أخبرتنا شيئاً عنه؟

لي لانكينغ:

في شباط/فبراير من عام 1993 أعلنت الدولة مشروع إصلاح وتطوير التعليم في الصين، ويتضمن المشروع إنشاء مئة جامعة رئيسية، وتدريب العلوم التي تُعد أساسية، وتسخير الطاقات والموارد المتاحة كافة لتطوير التعليم العالي ورفع مستوى التدريس والبحث العلمي لمواجهة

التحدي الناتج عن الثورة التقنية التي يشهدها العالم، وقد صدّقت الدولة في عام 1995 على الخطة العامة لتنفيذ المشروع «211» الذي يرمي إلى بناء مئة مؤسسة للتعليم العالي والتركيز على مجالات علمية معينة تنقلنا إلى القرن الحادي والعشرين. لقد كانت الخطة الخمسية التاسعة ترمي إلى تحقيق عدة أهداف في أثناء المدة الزمنية من (1996 إلى 2000)، وتتلخص هذه الأهداف في تشييد عدد من الجامعات تضاهي الجامعات العالمية من حيث مستوى الأداء على صعيد التعليم والبحث العلمي والبنية الإدارية وإعداد العاملين في هذه المؤسسات وتأهيلهم للارتقاء بهم إلى مصاف نظرائهم في الدول المتقدمة، وتقوية مجموعة من البرامج الأكاديمية الحيوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وأخيراً لإحراز تقدم ملموس في العلوم والتكنولوجيا ومتطلبات الدفاع الوطني.

ومع انطلاق المشروع «211» بدأ التخطيط لإنشاء 99 معهداً للتعليم العالي وشبكتين للمرافق الخدمية والإعداد؛ لتأمين مستلزمات افتتاح 602 برنامج في تخصصات أساسية. وقد أنفق على هذا المشروع في أثناء مدة الخطة 10.89 مليار يوان، منها 2.76 مليار يوان قدمتها الحكومة المركزية، و3.17 مليار يوان من الهيئات والوزارات المركزية، و2.49 مليار يوان من الحكومات المحلية و2.36 مليون من الجامعات التي أسهمت في المشروع و120 مليون من مصادر أخرى. وتعهدت وزارات وبعض المجالس المحلية والهيئات العامة تقديم مبلغ 7.47 مليار يوان مخصص لإنشاء البنية التحتية التي يتطلبها المشروع. وقد تم توزيع النفقات على النحو الآتي:

6.21 مليار يوان لإنشاء فروع في تخصصات أساسية.

3.68 مليار يوان من أجل أنظمة الخدمات العامة

1.01 مليار يوان لشراء ممتلكات (أصول).

وتم تحصيل 103% من قيمة التمويل.

لقد حقق تنفيذ المشروع «211» نقلة نوعية في مجال التعليم العالي، وتم إنشاء أبنية جامعية على ثلاثة ملايين متر مربع. وكان ما أنفق على شراء معدات متنوعة مساوياً تقريباً لما أنفقته الجامعات المشاركة في المشروع في أثناء الخمسين سنة الماضية التي سبقت إطلاق

المشروع «211»، وهذا يمثل 54% من القيمة الكلية للأجهزة والمعدات و31% من إجمالي الكتب، و72% من إجمالي ما أنفق على البحث العلمي في الجامعات الصينية كافة. وقد أولى المشروع «211» أهمية كبرى لإنشاء تخصصات وبرامج أكاديمية جديدة. وما نشهده اليوم من نمو هذه البرامج وتشعبها لهو دليل على التقدم غير المسبوق الذي تحرزه جامعاتنا في ميدان العلوم والتكنولوجيا وفي إعداد وتدريب خبراء مؤهلين. ومن ثمار المشروع «211» إنشاء ثماني شبكات محلية متصلة بالشبكة الصينية للأبحاث والتعليم (CERNET) والمكتبة الأكاديمية الصينية ونظام المعلومات المرتبط بها (CALIS). وهناك خدمة إعاره وتبادل الكتب والوثائق بين المكتبات (ILL/DDS) وبنك للمعلومات يغطي تقريباً الميادين العلمية كافة. وشهد تطبيق تكنولوجيا المعلومات والخدمات التي توفرها هذه التكنولوجيا نمواً ملحوظاً في عمل مؤسسات التعليم العالي.

واليوم نستطيع القول: إن المشروع «211» كان بمنزلة نقطة البداية لتطوير شامل ودائم لجامعاتنا ولإنشاء جامعات ترقى إلى مصاف الجامعات العالمية المميّزة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الجامعات المشاركة في المشروع رأت أنها في سباق مع الجامعات الأخرى للحصول على (حصّة) لها في المشروع «211».



المؤلف مع كورس يضم أطفال وفتيات من الجمعية المركزية للموسيقا السمفونية، بكين، 17 كانون أول/ديسمبر 1995.

وعن هذا الموضوع أذكر أنني قلت بهذه الطريقة للمسؤولين في وزارة التعليم: «أنا لست مؤهلاً لتقويم قدراتكم والحكم على خياراتكم، لكن من واجبي أن أشدد على ضرورة أن تُغيّر الجامعات أسلوب عملها التقليدي. ويجب أن تعوا ذلك إذا أردتم أن تكونوا جزءاً من المشروع، وهنا أود معرفة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتموها. أما إذا بقيتم على نهجكم فلن تكونوا في نظري مؤهلين لتنفيذ المشروع بنجاح».

وهنا أسأل، كيف نرى فائدة هذا المشروع إن رفضت جامعاتنا تغيير نهجها، وبقيت كسابق عهدا تعتمد حصراً على الدعم المالي الذي تقدمه الدولة وأطراف أخرى وما قد يترتب على ذلك من هدر للمال والموارد. وقد نبهت إلى أن المشروع «211» يتطلب الأخذ في الحسبان عوامل أخرى في طبيعتها - قبل كل شيء - توفير الشروط الضرورية للتعليم الأساسي وهذا يشمل توفير الظروف المعيشية الملائمة وصرف الرواتب في حينها. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الجهات المعنية تم إنجاز جميع أعمال البناء والإنشاءات الخاصة بالمشروع في الوقت المحدد. وكان مجلس الدولة قد صدّق في أيلول / سبتمبر من عام 2002، على المقترحات التي قدمت بشأن تطوير المشروع «211» وتوسيعه في أثناء الخطة الخمسية العاشرة الممتدة من (2001 إلى 2005)، وقد رصدت الحكومة المركزية لهذا الغرض مبلغ 6 مليارات يوان. أمل أن تقوم المرحلة القادمة بالارتقاء بجامعاتنا إلى مصاف الجامعات ذات السمعة العالمية، وأن تتحول إلى حاضنات للمواهب والعقول المبدعة التي نعوّل عليها في تذليل العقبات التي تعيق مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4.31 يستحق رؤساء الجامعات مكانة اجتماعية وسياسية أفضل

المحاور:

يقوم رؤساء الجامعات بدور محوري في إدارة الجامعات، فما هي في رأيك مواصفات الأشخاص الذين يجب أن نختارهم ليتولوا هذه المناصب؟

لي لانتكينغ:

من المعروف أن رؤساء الجامعات في كثير من بلاد العالم يحظون بمكانة رفيعة، وقد كان الأمر كذلك في الصين منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وحتى أوائل الستينيات

من القرن المنصرم حين كان يتم اختيار رؤساء الجامعات من صفوف الشخصيات البارزة المشهود لها بالعلم والمعرفة أو من كبار القادة الرسميين ومنهم في ذلك الحين غومورو - رئيس جامعة الصين للعلوم والتكنولوجيا وما ينتشو - رئيس جامعة بكين، ويوجانغ - رئيس جامعة رينميم الصينية، وجيانغ تانغسيانغ - رئيس جامعة تسينغهاوا وتشين يوان - رئيس جامعة بكين لتأهيل المعلمين، ولي دا - رئيس جامعة ووهان، وجانغ جيرانغ وووانغ داو - رئيسا جامعة فودان، وتشينغ فانغو - رئيس جامعة شانغونغ، و(ويووخون) - رئيس جامعة جياوتونغ في شينغهاي، وكوانغ يامينغ - رئيس جامعة نانكين، وووانغ يانان - رئيس جامعة خيامين، ماوتشينغ رئيس جامعة جياوتونغ الشمالية. وبعض هؤلاء الرجال مفكرون بارزون وبعضهم الآخر علماء مشهورون عالمياً، ومنهم من تبوأ مناصب رفيعة في الدولة قبل تعيينه رئيساً للجامعة، وما زالت الخدمات التي قدموها لجامعاتهم حية في الأذهان.

وعلى اليوم أن نسلك الطريق نفسه وأن نطبق معايير مماثلة لدى اختيارنا لرؤساء الجامعات وخاصة إذا كانت الجامعة متميزة. وينبغي أن يتمتع بمكانة اجتماعية وسمعة أكاديمية، وأن يمتلك القدرة على الإدارة الجيدة. وعلى الحكومة والمجتمع برمته أن يحترمهم ويجلهم؛ غير أن بعض المسؤولين المحليين والقادة لا يراعون هذا الجانب، وهذا غالباً ما نشاهده في الاجتماعات، حيث يجلس كبار المسؤولين في المقدمة وخلفهم رؤساء الجامعات والأكاديميون وهذا السلوك غير محمود وإن كان معتاداً، فضلاً عن أنه يؤثر سلباً على جهودنا المبذولة لتحسين نوعية الإدارة الجامعية وإيجاد بيئة تحترم المعلم وتقدر التعليم. بالطبع فإن جل رؤساء جامعاتنا لا يكثرثون لهذا الأمر ولا يدعونونه يؤثر في إخلاصهم لعملهم. وأنا أشير إلى التأثير السلبي لهذه الظاهرة باعتباري كنت واحداً من كبار المسؤولين في الدولة. وقد قدمت في عام 1997 اقتراحاً إلى الحكومة يقضي بترشيح أبرز الشخصيات الأكاديمية لعضوية مجالس الشعب الإقليمية، واللجان السياسية الاستشارية ذات الشأن. وقد صدّق رئيس الحكومة (لي بينغ) والرفيق (خوجنتاو) على الاقتراح وصدرت التعليمات إلى الحكومات المحلية لدراسة الاقتراح. وقد تحقق ما تمنيته بعد مدة قصيرة، وقد تم ترشيح عددٍ من رؤساء الجامعات المميزة لعضوية هذه المجالس واللجان المهمة، ولاقي هذا الأمر ترحيباً شعبياً، بالرغم من قلة المقاعد الشاغرة. وما ينطبق على رؤساء الجامعات

ينطبق أيضاً على مديري المدارس الابتدائية والثانوية الذين ينبغي اختيارهم بعناية وأن يحظوا بالقدر نفسه من الرعاية على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

يُفترض أن يمتلك كل رئيس جامعة نظرة مستقبلية، ولديه القدرة على رسم إستراتيجية لتطوير التعليم وتحديثه. وفي عام 2002 دعت وزارة التعليم بناءً على اقتراحي إلى عقد منتدى ضم رؤساء جامعات (صينيين وأجانب) للبحث في «كيفية إدارة الجامعات الحديثة»، وقد تحدث في المنتدى سبعة عشر رئيساً وخبيراً من أرقى جامعات العالم وباحثوا مطولاً مع رؤساء الجامعات الصينية الذين حضروا المنتدى الذي لاقى نتائجه ترحيباً واسعاً من الجامعات الصينية ورؤساء الجامعات، وكانت فرصة ثمينة لتعرفهم السبل والسياسات المتبعة في كبرى الجامعات ذات السمعة العالمية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال التعليم العالي، ودعا المنتدى إلى المزيد من التعاون بين رؤساء الجامعات العالمية والجامعات الصينية. ولقد كانت تلك بداية سلسلة من النشاطات التي نرجو أن تستمر.

4.32 مكافحة (التفوق الأكاديمي) والترقية القائمة على الأقدمية

المحاور:

إن تعميق إصلاح التعليم الجامعي ورفع مستواه يرتبط أولاً وأخيراً بأعضاء الهيئة التدريسية. فما هي في نظرك أهم المشكلات في هذا الجانب؟

لي لانكينغ:

أود أن ألفت النظر إلى ثلاث مشكلات تتعلق بهذه القضية وهي: أولاً: ظاهرة «التفوق» والمحسوبية، وثانياً: نظام التعيين الذي يستند إلى الأقدمية، وثالثاً: نظام التثبيت في المنصب (مدى الحياة) وهنا أتكلم عن المناصب الأكاديمية.

والواقع أن ظاهرة التفوق والانغلاق على الذات قد خفت حدتها في السنوات القليلة الماضية بفضل إصلاح نظام الدراسات العليا والبنية الإدارية، وكذلك بفضل التحولات الكبيرة الحاصلة في النسيج الاجتماعي الصيني، لكن المشكلة ما زالت قائمة لأسباب تاريخية. إن التنوع الإنساني والثقافي الذي يميز الجامعات الشهيرة يتجلى في احتضانها

لأساتذة ومدرسين من مختلف أنحاء العالم فضلاً عن الطلاب الأجانب في أقسام وكليات الدراسات العليا في تلك الجامعات.

إننا جميعاً ما زلنا نتذكر بعينين جامعة (جنوب غربي الصين) التي بقيت تمارس عملها في أثناء حرب التحرير ضد الاحتلال الياباني. وقد قُدر لي أن أرى الوضع البالي للحرم الجامعي الذي لا يرقى حتى إلى مستوى المدارس الابتدائية والثانوية الحالية. وبالرغم من ذلك فقد حققت هذه الجامعة منجزات كثيرة. ولعل سبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ارتباطها بعدة جامعات. ففي أثناء العدوان الياباني اضطرت جامعتا تسينغها وبكين وجامعات أخرى إلى الانتقال إلى مناطق نائية في جنوب غرب الصين، لكن ظروف الحرب وقلة الموارد حينها، حالت دون استمرار هذه الجامعات في عملها، ولهذا عمدت إلى تشكيل جامعة جديدة ضمت الكفاءات الأكاديمية والإدارية للجامعات المذكورة، وهي جامعة (جنوب غربي الصين). وبعد مدة ازدهرت هذه الجامعة، وكانت أول جامعة مميزة ولدت في ظروف قاسية.

أما جامعة (فودان) التي تخرجت فيها فقد جرى إعادة هيكلتها ثلاث مرات بعد أن ضُم إليها عدد من الجامعات التي أدّت فيما بعد دوراً مهماً في تطوير جامعة فودان.

وعند الحديث عن تتوقع الأقسام في بعض الجامعات أود ذكر تجربة شخصية مدهشة، ففي الثمانينيات كنت مسؤولاً عن التجارة والعلاقات الاقتصادية في تيانجن، وأذكر أنه في منتصف شباط/فبراير من عام 1984 عُقد اجتماع قررت الحكومة المركزية على إثره إنشاء مناطق نموذجية في 14 مدينة ساحلية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بوصفها خطوة تجريبية. وعندما ناقش مجلس بلدية تيانجن كيفية إدارة مشروع من هذا النوع طرحت السؤال: «أين سنجد العناصر المؤهلة لإدارة مثل هذا المشروع» وهنا طلب مني المحافظ (لي ريهوان) أن أقترح حلاً، فاقترحت اختيار 200 موظف من حملة الشهادة الجامعية الذين يتكلمون الإنكليزية واخضاعهم لدورة تدريبية مدتها عام كامل في جامعة نانكاي ومعهد تيانجن للاقتصاد والعلوم المالية قبل تعيينهم في مراكزهم. واقترحت في الوقت نفسه استثناء مدرسي اللغات الأجنبية من المشاركة كي لا تتأثر أقسام تعليم اللغات الأجنبية في الجامعات. وقد قَبِلَ رئيس البلدية (لي ريهوان) اقتراحي. ولكن

قبل ثلاثة أيام من نهاية المدة المحددة لقبول المرشحين، رفع (يوسو) مدير مكتب التسجيل تقريراً مفاده أنه لم يتلق سوى 70 طلباً، واستغربت عدم استغلال الناس فرصة كهذه؟ لكن (يوسو) أوضح لي أن الأمر ليس على النحو الذي تصورته، وأن مكتب التسجيل كان يعج بالراغبين سوى أن أكثرهم لم يبرزوا (خطابات توصية) من رؤسائهم ولهذا جرى استبعادهم باعتبارهم غير مؤهلين. وهنا ثبت لي أن العصبية الضيقة في بعض الأقسام الجامعية ما زالت متجذرة في النظام. وقد اقترح محافظ البلدة (لاي) بعد تسلمه التقرير الذي أعدته عقد اجتماع مع كبار المسؤولين في المقاطعة، فوافقت شريطة إصدار تعليمات إلى مكتب التسجيل بالمضي قدماً في قبول الطلبات بغض النظر عن حيازة المرشح خطاب توصية من مؤسسته أو جامعته. وقد وافق (لاي) على هذا المطلب. وبعد ذلك انعقد الاجتماع الذي دعا إليه (لاي) وفيه أقيمت كلمة نالت استحسان الحاضرين وخلاصتها ما يلي: «يبدو لي أن جميع الحاضرين يؤيد هذا المشروع وأنا أشكر لكم دعمكم، ولكن من واجبي أن ألفت انتباهكم إلى أنه إذا بقي بعض رؤساء الأقسام والمؤسسات مصرين على عدم إعطاء رسائل توصية لطلابها، فلن نجبرهم على ذلك، وإنما سنترك لمكتب التسجيل القرار بترشيح من يروه مناسباً للتقدم لامتحانات القبول». وفي نهاية الأمر استقبل مكتب التسجيل أكثر من 1400 طلب، اختير منهم 240 لتدريبهم وإعدادهم للإسهام في هذا المشروع التنموي.

سأروي هذه القصة لأوضح مدى صعوبة القضاء على ظاهرة «التفوق» وأثارها السلبية. لذلك يجب أن تستمر عملية تطوير وتحديث الأنظمة الداخلية والغاء «المحسوبية» التي تعيق استغلال المواهب والاستفادة منها في شتى القطاعات؛ كي تتمكن من القضاء تدريجياً على ظاهرة التفوق المنتشرة في بعض أقسام الجامعات.

لقد أحرزنا في السنوات القليلة تقدماً ملموساً في استقطاب الشباب لشغل مختلف المناصب في الميادين العلمية والتكنولوجية والعلوم. واليوم يؤدي شبابنا دوراً مهماً في مجال التعليم والبحث العلمي. كما أحرزنا بعض التقدم في خفض سن الراغبين في التوظيف في الأكاديمية الصينية للعلوم والأكاديمية الصينية للهندسة، وهذا أمر يدعو للسرور. وهناك ظاهرة سيئة أخرى ينبغي استئصالها وهي نظام الترقية الأعمى القائم على (الأقدمية). وهنا تحضرني كلمات الشاعر القديم (شي وينجيانغ) في قصيدته «عبور جسر تياو» حيث يقول:

«أرى الأمواج الآتية من الخلف تحرك الأمواج الأمامية لتحل محلها كما تحل الأجيال الجديدة محل الأجيال القديمة»

وما زالت هذه الكلمات تتردد على شفاه الصيبيين بعد مرور 1000 عام على كتابتها. إن ربط الترقية بالأقدمية والمغالاة في تطبيق هذا المبدأ يدل على مدى ثقتنا بقدرة الجيل الشاب على إنجاز أشياء كثيرة واستعداده لتحمل مسؤوليات كبرى.

وفي دراسة تاريخية شملت 1249 عالماً بارزاً و1928 مخترعاً بين عامي 1500 و1960 تبين أن أعمار العلماء والمخترعين تراوحت بين 25-45 سنة أي أنهم من الشباب.

كما تشير الإحصاءات إلى أن متوسط أعمار جميع الفائزين بجائزة نوبل توزعت على النحو الآتي: علماء الفيزياء 35- سنة؛ علماء الكيمياء 39- سنة؛ الأطباء وعلماء الفيزيولوجيا 41- سنة. وأشارت الإحصائية إلى أن من 70 إلى 80 بالمئة من الحائزين على الجائزة كانت أعمارهم أقل من 45 سنة. أي يمكن اعتبارهم من الشباب أو متوسطي السن.

ويزودنا التاريخ بأمثلة كثيرة عن علماء ومفكرين أفاضل من الشباب منهم: إسحق نيوتن ولايبنتز وكان عمر الأول 22 سنة والثاني 28 سنة حين اخترعا حساب التفاضل والتكامل. وكان جون دالتون في الخامسة والثلاثين عندما وضع نظرية الذرة، وكان ديمتري إيفانوفيتش مندليف في سن الخامسة والثلاثين أيضاً حين اكتشف الجدول الدوري للعناصر. وكان توماس ألفا أديسون في سن الثلاثين حين اخترع الحاكي (الفونوغراف). وكان إلكسندر غراهام بل في سن التاسعة والعشرين حين اخترع الهاتف، وألبرت أينشتاين في سن السادسة والعشرين حين نشر نظرية النسبية الخاصة عام 1905، وفي عام 1916 نشر نظرية النسبية العامة وكان حينها في سن السابعة والثلاثين. وكانت ماري كوري في سن السادسة والثلاثين حين اكتشفت مع بيبير كوري وبيكوريل الإشعاع الذري، ولقد حصل ثلاثهم على جائزة نوبل للفيزياء إثر هذا الاكتشاف، ولقد كانت كذلك في سن الرابعة والأربعين حين اكتشفت العنصرين البولونيوم والراديوم، واستطاعت عام 1911 استخلاص الراديوم، من البولونيوم، وحازت على جائزة نوبل للمرة الثانية.

أما عالم الفلك نيكولاس كوبرنيكوس فقد كان في الثامنة والثلاثين حين أعلن نظريته القائلة: إنَّ الشمس هي مركز الكون، وكان تشارلز روبرت داروين في الثانية والعشرين

عندما قام برحلته البحرية لدراسة الحيوانات البرية على الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية وبعض جزر المحيط الهادئ، وكان في الخمسين عندما حين نشر نظريته عن تطور الكائنات الحية وأصل الأنواع. وعندما اكتشف (تسونغ داولي) و(تشين نينغ يانغ) لحالات لا تخضع لـ (مبدأ التكافؤ) كما ورد في ميكانيك الكم، كان الأول في سن الثلاثين والثاني في سن الرابعة والثلاثين، وكان عالم الأرصاد الجوية الألماني ألفريد فيغينر في سن الثانية والثلاثين حين طرح نظرية «الإنجراف التدريجي للقارات»، وكان نيوتن في سن الخامسة والأربعين حين ألف كتابه «المبادئ الرياضية للفلسفة الطبيعية»، وفي عام 1953 اكتشف عالما الأحياء الأمريكي جيمس واتسون والبريطاني فرانسيس كريك البنية اللولبية الجزيئية للحمض النووي (DNA)، وكان الأول في سن الخامسة والعشرين والثاني في سن السابعة والثلاثين، ويعود فضل اكتشاف الترانزيستور إلى ثلاثة باحثين في مختبرات (بيل) هم جون باردين، ووالتر بريتاين ووليام شوكلي. وكان الأول في سن التاسعة والثلاثين والثاني في سن الخامسة والأربعين والثالث في سن السابعة والثلاثين. وقد أسهم العديد من العلماء والباحثين الشباب في الصين في صنع أول قنبلة ذرية صينية، ومن ثمّ القنبلة الهيدروجينية والأقمار الصناعية بعدها بسنوات، وتاريخنا حافل بكبار الفنانين والأدباء الذين حققوا إنجازات كبيرة في شبابهم.

إن مستقبل العلم بيد الشباب وتحديدًا الجيل الصاعد من العلماء والمهندسين؛ لذا يجب أن نرعى المواهب الشابة التي لدينا ونثق بقدرتها، إذا أردنا مواكبة العصر والتفوق على أسلافنا.

وهنا أود التنويه بالرفاق القدامى الذين يستحقون الاحترام والتقدير لما قدموه من خدمات في مجال التعليم ورعاية المواهب الفتية. إن ازدهار وطننا واستقراره على المدى الطويل يستلزم وجود مثل هؤلاء الرجال. إن تحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية يتطلب إعداد جيل بعد جيل من المهندسين والعلماء الشباب. لذا يجب أن نسعى دوماً إلى استقطاب ورعاية المبدعين والكشف عن أولئك الذين يمتلكون قدرات ومواهب دفينه. وهذه مسألة في غاية الأهمية وضرورة إستراتيجية. ولقد أسهم الكثيرون من كبار العلماء في العالم في تربية وإعداد أجيال شابة من العلماء والباحثين عادين ذلك أحد أهم منجزاتهم في أثناء حياتهم المهنية. ولا ننسى أن الأجيال السابقة من العلماء الصينيين لم تقصر في هذا المجال

انطلاقاً من شعورها القوي بمسؤوليتها التاريخية والكشف عن المواهب الشابة ورعايتها. يجب أن نواصل هذا الجهد البناء الذي بذله المرّبون الذين سبقونا، وأن نكون بمنزلة السّلم الذي سيرتقيه الجيل الجديد لتحقيق النجاح والتفوق. ويجب أن نطلق يد الشباب المتفوقين كي يتسنى لنا استغلال طاقاتهم وقدراتهم. فالعلماء والمهندسون والمعلمون الشباب اليوم يمتلكون مقومات النجاح وقادرون على الإبداع في مجال العلوم والتكنولوجيا إذا أفسحنا لهم المجال وحرية البحث، ومنحناهم ثقتنا في قدرتهم على تنفيذ المشروعات المطروحة كي يبدووا اكتساب الخبرة في وقت مبكر.

أما في ما يخص تمويل دعم الأنشطة الأكاديمية والمشروعات البحثية وانتخاب أفراد لعضوية الأكاديمية الصينية للعلوم أو الأكاديمية الصينية للهندسة، فأرى أن تكون الأولوية للنخب الشابة المتوسطة العمر من الباحثين والأساتذة وأن نشجع هذه الفئة على المشاركة في الأنشطة الأكاديمية الدولية والمؤتمرات العلمية.

ويجب أن نذكي في الجيل الصاعد من الأكاديميين روح المثابرة والعمل الدؤوب والتحلي بالتواضع وبعد النظر. وبقيني أن تضافر جهود العلماء شيباً وشباناً، سيؤدي إلى إيجاد جو من التعاون سيوفر البيئة الملائمة للتنافس البناء.

ومن الأمور التي ينبغي التنبيه إليها في هذا السياق موضوع تثبيت بعض الأفراد المتميزين في مناصبهم (مدى الحياة) والسياسة المتبعة في هذا الشأن. وأنا أرى جوانب سلبية لهذه السياسة أخصها بالنقاط الخمس الآتية:

أولاً: تأثيرها الضار على الأفراد الذين يطمحون إلى التفوق والإبداع على الصعيدين الأكاديمي والبحثي. ثانياً: التزايد المستمر للمثبتين في مراكزهم وتناقص عدد الشواغر المتاحة. ثالثاً: الإجحاف بحق الأكاديميين المتميزين في نبوء مناصب رفيعة نظراً لقلة المراكز الشاغرة. رابعاً: احتكار المناصب الأكاديمية وتداعياتها السلبية على الحرية الأكاديمية. خامساً: عدم الإنصاف في نظام الترقيات الذي يؤدي إلى الخلط بين المنفعة الخاصة ومصلحة الدولة. لذلك ينبغي العمل على إزالة هذه الشوائب من نظام التعيينات ومعايير الترقية والاعتماد الأكاديمي، والتخلي عن نظام التثبيت في المنصب مدى الحياة إلا في حالات استثنائية.

4.33 العمل على استغلال المواهب الإبداعية

المحاور:

في معرض حديثك عن وظائف الجامعة، شددت على استغلال المواهب الفردية، فما هي السبل التي يتعين على جامعاتنا اتباعها لتحقيق هذا الهدف؟

لي لا تكينغ:

لم أدرس هذا الموضوع على نحو عميق، لكنني أستطيع إبداء بعض الملاحظات عبر تجربتي في مجال التربية والتعليم في أثناء العقد الماضي:

أولاً: لا يمكن للمدرسة أن تدرّس العلوم كافة التي يحتاجها الطالب طوال حياته؛ لأنّ التعلّم عملية مستمرة. والمراء لا يتوقف عن زيادة معارفه وتطوير مهاراته. والدراسة الجامعية ليست سوى بداية الطريق لرحلة تستمر مدى الحياة.

إن مؤسسات التعليم العالي لا ترمي فقط إلى تزويد الطلاب بالمعرفة وإنما تزويدهم أيضاً بمفاتيح خزائن المعرفة. إن دور الجامعات يتجلى بالدرجة الأولى في صقل قدرات الطلاب على تحليل المسائل واستنباط الحلول.

ثانياً: يجب أن نهتم بتنمية شخصيات طلابنا وجعل الصفات الشخصية للفرد؛ محلّ اهتمامنا؛ فكل إنسان يمتلك ميزات فردية وإمكانات وآراء وطموحات واهتمامات خاصة؛ لذلك من غير المعقول أن نخرّج طلاباً من طينة واحدة.

منذ أكثر من ألفي عام تحدث (كونفيوشس) عن التعليم وفقاً للمقدرة الذهنية لكل طالب وهو مبدأ يصلح لعصرنا الحالي. يجب أن تتوافر في الجامعة الأجواء الأكاديمية المريحة التي تسمح للجميع بمناقشة ما يطرح من موضوعات داخل وخارج قاعات المحاضرات. ويجب أن تُتاح الفرص للأساتذة والطلاب بتبادل الآراء والملاحظات، وينبغي تحفيز الطالب على الاعتماد على نفسه وعقله وعدم التردد في طرح تساؤلاته، والجدير بالذكر أن الكلمة الصينية لكلمة «تعلّم» هي «خيوين» وتعني حرفياً «تعلّم واسأل»، أي على الطالب أن يسأل وأن يشكّك ويتحدّى الآراء والمفاهيم في حقله الدراسي بعد أن يختبر بنفسه مدى صحتها.

إن قوة الجامعة تنبع من تنوع المواد وترابطها وكذلك تعدد البرامج الأكاديمية التي تقجير المواهب والطاقات الكامنة. ومن الواضح أن الطالب في الصين المعاصرة يجب أن يكون مُلمّاً بلغة أجنبية وقادراً على استخدام الكمبيوتر إلى جانب مهارات أخرى. ما أود قوله هو أنه من العسير لأي كان أن ينتج ويبدع دون أن يكون لديه إحساس عميق بالمسؤولية تجاه وطنه ومجتمعه، ودون أن يتقن استخدام الكمبيوتر بالإضافة إلى معرفة لغة أجنبية، والإلمام بمبادئ العلوم الطبيعية والإنسانية.



المؤلف في أثناء زيارته إلى جامعة ليمريك في أيرلندا 20 نيسان 2000

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى جامعة «ليمريك» في أيرلندا التي أُتيحت لي فرصة زيارتها. وهي من الجامعات التي نذرت نفسها لرعاية المواهب في ميدان المعلومات (علوم الكمبيوتر والبرمجيات) وقد شملت المراسم التي أعدتها الجامعة لاستقبالنا عزف مقطوعات من الموسيقى الأيرلندية الفولكلورية ولا سيما بعد أن علم رئيس الجامعة أنني من هواة الموسيقى، لكنه أراد أيضاً حسب قوله أن يظهر لي أن جامعة «ليمريك» ليست مؤسسة علمية ومعهداً هندسياً فحسب، وإنما معنية أيضاً بتوفير الأجواء التي تتيح للمرء

التمتع بتذوق الموسيقى والفنون انطلاقاً من إيمان الجامعة بأن مثل هذا الجو يساعد على الاسترخاء الذهني، إضافة إلى أثره الإيجابي في الحياة الجامعية للطلاب والمدرسين على حد سواء، فضلاً عن كونه مصدر وحي وإلهام للفكر المبدع، وهذا أمر حيوي بالنسبة لمهندسي البرمجيات، وقد علمت فيما بعد أن معهد الهند للتكنولوجيا (IIT) ينحو المنحى نفسه، وقد خرّج عدداً كبيراً من المبرمجين المبدعين العاملين في الهند والولايات المتحدة. والمعروف أن مايكروسوفت على سبيل المثال قد وظفت فريقاً من مطوري البرمجيات (software developers) الذين تخرجوا في ذلك المعهد.

إذاً، ينبغي أولاً توفير البيئة الملائمة للإبداع العلمي والفكري وإتاحة الفرصة للطلاب بالتعلم عبر تجاربهم وممارساتهم، وأن نشجع على الابتكار وإيجاد الحلول للمشكلات الحياتية. إن الأفكار الصحيحة تتبع من التجربة والممارسة، ويعلمنا التاريخ أن الاختراعات التي غيرت وجه العالم كانت وليدة التجربة والممارسة. إنها مصدر الإبداع والطريقة الفضلى لاكتساب العلم والمعرفة الحقيقية. وعلى الطلاب ألاّ يكتفوا بقراءة الكتب فقط بل عليهم أيضاً الاستفادة منها في حل مسائل عملية. وأعود لأكرر يجب أن توفر الجامعات المناخ والمرافق الملائمة التي تسمح للطلاب بإجراء التجارب والمشاركة في الأبحاث؛ كي يبقوا على تواصل مع العلوم والتكنولوجيات الجديدة.

وفي عام 1994 وفي أثناء اجتماع ضم أعضاء الهيئة الاستشارية للتعليم العالي في هونج كونج طرحت السؤال الآتي: ما هو الهدف من الدراسة الجامعية؟ وكان أول من أجاب عن السؤال مدير معهد ستانفورد لأبحاث التعليم العالي في الولايات المتحدة، قائلاً: إن الغرض من الدراسة الجامعية رعاية المواهب وتنمية قدرات الفرد في مجالات محددة، وأنا أوافقه الرأي. وعموماً لا ينبغي عدّ هدف الدراسة الجامعية مجرد إعداد الطالب لممارسة مهنة محددة وإنما الهدف هو تخريج أفراد يمتلكون ثقافة علمية واسعة بالإضافة إلى المعارف الأساسية في حقل معين. ويجب أن يتحلى الطلاب بالمرونة التي تمكنهم من ممارسة مهنتهم أياً كانت هذه المهنة، بعد تلقيهم العلوم الأساسية في الجامعة وقضاء مدة في العمل الميداني أو متابعة دراستهم لاحقاً في كلية الدراسات العليا.

ولتحقيق النتائج المرجوة يجب أن نعطى عناية خاصة بتدريس المواد والمعارف التي تُعد أساسية، أيًا كان تخصص الطالب. وعلينا أيضاً أن ندرك أن إعداد جيل من العلماء والباحثين لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها وإنما يحتاج إلى سنين طويلة من العمل الدؤوب.

أذكر أنني شاهدت في صباي фильماً عن حياة «مدام كوري»، وقد طلبت منذ بضع سنوات من التلفاز الصيني المركزي (CCTV) شراء نسخة من الفيلم وعرضه على طلاب جامعاتنا.

وقد فَعَلَ فحاز هذا الفيلم على إعجاب الجماهير. يجب علينا أن نستخلص العبر من سيرة حياة مدام كوري التي كرّست حياتها للعلم ففازت بجائزة نوبل مرتين. والجدير بالذكر أنها أجرت 5600 تجربة قبل أن تكتشف أن الراديوم عنصر مشع. لقد شاهدت هذا الفيلم في الأربعينيات من القرن الماضي فخلف أثراً عميقاً في نفسي. أمل أن يتعلم الطلاب والمدرسون في جامعاتنا من حياة ومنجزات هذه العالمة الجليلة.

4.34 السير قدماً في إصلاح التعليم الجامعي

المحاور:

سبق أن قدّمت مجموعة من الاقتراحات المهمة تتعلق بتحديث طرائق التدريس في الجامعات، وتم تبني بعضها. هل لك أن تطلعنا على أهم هذه المقترحات؟

لي لانكينغ:

لا أعد نفسي مؤهلاً للحديث بمهنية عن موضوع التدريس في الجامعات بالرغم من أنني درست في جامعة وحاضرت بعدها في بعض الجامعات، ولكني أقول الآتي: إن المواد الأساسية في الجامعات يجب أن تدرّس من قبل أساتذة محترفين قادرين على شرح الأفكار المعقدة وتبسيطها؛ كي يتمكن طلابنا من البناء على ما تعلموه. لن تكون مدرساً جيداً إذا كنت لا تستطيع أن تدرّس إلا ما تعلمته للتو. والمدرس الجيد تبقى بصمته مدى الحياة على طلابه. أنا لا أحبذ فكرة تفرغ الأساتذة المتفوقين أكاديمياً للبحث العلمي حصراً تاركين مهمة التدريس لمساعدين أو محاضرين عاديين من غير المتخصصين. أنا لا أقول: إن

المدرسين الشباب غير قادرين على تدريس المقررات الأساسية، بل أرى أن تناط هذه المهمة بالأساتذة الذين ثبتت كفايتهم، والكلمة الصينية لـ (بروفسور) تعني الشخص الذي «يُعلِّم ويعطي»، فإذا كان كل ما يفعله (البروفسور) هو البحث فلماذا لا نطلق عليه اسم «باحث» وليكن البحث العلمي عمله الدائم ولا يجوز في هذه الحال أن نسميه أستاذاً أو «بروفسوراً». وللإنصاف تجدر الإشارة إلى أن باحثين كثيرين يدرّسون أيضاً.

وأذكر أنني أوفدت مع مجموعة من الخريجين للتدرّب في الاتحاد السوفيتي في الخمسينيات، وكنا قبل الإيفاد قد عملنا مدة بعد تخرجنا واكتسبنا خبرة عملية، وبعد عودتنا دعتنا جامعة الشعب الشمالية الشرقية لندرس فيها. وقد لاقت محاضراتنا استحسان الطلاب مما دفع الجامعة إلى استحداث منصب «باحث مشارك»؛ إذ لم يكن لقب «بروفسور» وارداً نظراً لصغر سنّنا. والواقع أننا لم نكن معنيين بالألقاب ورمزيتها؛ وحسبنا أننا كنا سعداء بارتياح الطلاب وتقديرهم لنا. وهنا أود التنويه بأننا التحقنا بالجامعة لكوننا باحثين ثم طلب منا أن نحاضر في الجامعة.



المؤلف أمام نصب لومونسوف،
مؤسس جامعة موسكو الرسمية،
خلال دورة تدريبية لدى مصانع
«ليغاتشيف» للمركبات، عام 1956.

وما كنا ندرّسه لم يكن المقررات الأساسية وإنما موادّ ذات طابع تخصصي، في حين أن ما يحصل اليوم يبدو عكس ذلك تماماً من حيث إن بعض من يسمّونهم (أساتذة) لا يمارسون التدريس مطلقاً.

إنني من أنصار اعتماد نظام «وحدات التخرج» في الجامعات؛ لأن ذلك يتيح للطلاب اختيار المواد أو المقررات التي يريد دراستها بالإضافة إلى المواد الأساسية، ويساعد على توسيع مداركه. إن نظام «وحدات التخرج» متصل باختيار الطلاب لمناهجهم ومدرسيهم وهذا أمر شائع في الكثير من البلدان الأجنبية. وأذكر أن أستاذ الفيزياء في مدرستي الثانوية كان ضعيفاً جداً في مادته مما دفعنا إلى الطلب من المدير تغييره؛ لكنه رفض، ثم وافق بعد أن قررنا الإضراب عن حضور دروس مادة الفيزياء. وأذكر أنني عندما كنت في الجامعة سُمح لبعض الطلاب باختيار مدرس المادة في حال وجود عدة أساتذة تدرّس المادة نفسها. أما بالنسبة لنظام «وحدات التخرج» فقد جرى اعتماده منذ سنوات لكنه لم يطبق كاملاً نتيجة لمعارضة بعض الأطراف التي لا ترى مصلحة لها في ذلك. والواقع أن التنافس بين المدرسين أمر مفيد؛ لأنه يسهم في رفع مستوى التعليم. واليوم يستطيع الطالب في جلّ جامعاتنا اختيار مدرّسهم في ظروف معينة.

4.35 استغلال تكنولوجيا المعلومات القوة المحركة لتحديث التعليم

المحاور:

في أثناء العقد الأخير كانت الصين تعمل على تقنية المعلومات لتسريع عملية تحديث الجامعات ووسائل التعليم، فهل لك أن نخبرنا عما يجري في هذا المجال؟

لي لانكينغ:

تشهد تكنولوجيا المعلومات اليوم تطوراً ملحوظاً، وخاصة في مجال شبكات الاتصالات والإنترنت، وأصبحت هذه التقانة إحدى مكونات البنية التحتية للمجتمع العصري ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلينا تسريع عملية انتشار ثقافة تكنولوجيا المعلومات وعدّها أولوية إستراتيجية لتحديث قطاع التعليم والنهوض به للحاق بالدول المتقدمة في هذا المضمار.

لذلك أولت هيئة تخطيط الدولة ووزارة المالية اهتماماً خاصاً بمشروع إنشاء «شبكة الأبحاث والتعليم القومية»؛ لكونها أحد المكونات الأساسية للمشروع (211). وفي عام 1999 وضعت الدولة (خطة عمل) لتحديث التعليم والارتقاء به لمواجهة القرن الحادي والعشرين، وشددت على أهمية إنشاء شبكة خاصة للتعليم عن بعد. وقد أنفقت الدولة أكثر من 300 مليون يوان على تشييد البنية التحتية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات مؤسسات التعليم. ولدينا اليوم الشبكة الوطنية التي تخدم 10 مليون مستثمر في أكثر من 1000 جامعة ومركز أبحاث تتوزع على 31 محافظة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام 1998 قمتُ بصحبة رئيس الحكومة البريطاني (توني بلير) بتدشين الخط الدولي (CERNET- JANET) الذي يربط الشبكة الأكاديمية الصينية بأمريكا الشمالية وبعض الدول الأوروبية والآسيوية. وفي نهاية عام 2002 بلغ عدد الجامعات الصينية التي ربطت شبكتها مع شبكات دولية أخرى وشبكات محلية عن طريق (CERNET)، أكثر من 800 جامعة من أصل نحو ألف جامعة. أضف إلى ذلك أن نحو 70% من هذه الجامعات تستخدم شبكات محلية تغطي مباني الإدارة وقاعات الدراسة والمكتبات، والمختبرات. وقامت جامعات كثيرة بتوسيع شبكتها لتمتد إلى سكن الطلاب ومنازل المدرسين. وبوجود الشبكات ومراكز التعليم عن بعد في مختلف الجامعات أصبحت الإدارات والكثير من الخدمات آليّة إلى حد بعيد، ومن جملة هذه الخدمات إدارة المكتبات الرقمية والخدمات اللوجستية وتوفير قواعد البيانات و(بنوك المعلومات) للطلاب والأساتذة والعاملين في البحث العلمي. كما أن قاعات الحواسيب تبقى مفتوحة للطلاب على مدار الساعة في الإجازات وغيرها، وفي الليل يرى المشاهد الطلاب مكبين على دراساتهم وأبحاثهم ويقضون ساعات طويلة قابعين وراء الحواسيب. والحلم الذي تحول إلى حقيقة هو أنه بات بمقدور الطلاب اليوم معرفة المقررات ومحتوياتها وتلقي وظائفهم عبر الإنترنت. لا شك أن اكتمال شبكة (CERNET) بالإضافة إلى المشروعات التي نُفذت في مجال تكنولوجيا المعلومات قد أوجد بيئة سهلت إلى حد بعيد تواصل المدرسين والباحثين والطلاب، وساعدت على تبادل المعلومات وتقاسم الموارد وأرست الأسس لدفع عملية تحديث وتطوير التعليم والبحث العلمي على المستوى القومي.

المؤلف يتبادل شهادات
مستخدمي شبكة الإنترنت
مع [CERNET, JANET]
رئيس الحكومة البريطاني
توني بلير في أثناء مراسم تفعيل
الشبكة، 7 تشرين أول 1998



دأبت الصين منذ سنين على حوسبة التعليم العالي، وبصورة خاصة في المناطق الساحلية الواقعة في وسط وشرقي البلاد، في حين بقيت المناطق الغربية مهملة وتعاني التخلف بسبب ضعف البنية التحتية وصعوبة المواصلات. ولذلك بقيت تلك المناطق متخلفة اقتصادياً وثقافياً وتعليمياً، وكانت أقل حظاً من غيرها من المناطق في الحصول على دعم مالي يكفي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات. وفي عام 2001 رصدت هيئة تخطيط الدولة مبلغ 900 مليون يوان لإنشاء شبكات حواسيب في الجامعات الواقعة في غرب الصين. وقد أتى هذا المشروع في إطار خطة إستراتيجية لتنمية المناطق الغربية والاستفادة من مواردها في تقليص الفجوة في التعليم بين المناطق الشرقية والغربية وتسريع حوسبة التعليم العالي في المناطق الغربية في الصين؛ كي تتمكن من السير قدماً في تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية.

وقد حددت الخطة بمدة سنتين لتنفيذ المشروع الذي شمل 152 جامعة في 12 إقليماً ومحافظة. وترمي الخطة إلى نقل تقنية الإنترنت إلى هذه الجامعات وربطها بالشبكة المركزية (CERNET) عبر خطوط سريعة، والعمل جارٍ على قدم وساق لإنجاز الخطة.

وفي الوقت نفسه شرعت السلطات المحلية في المحافظات المعنية بإنشاء شبكات محلية خاصة بها تمهيداً لربطها بالشبكة المركزية الأم (CERNET). وفي إقليم (غانسو) يجري توسيع وتحديث الشبكة التعليمية في مدينة (لانجو)، وتم إنشاء شبكات تغطي مدينتي (جياوغوان) و(جانج يي).

وتتعاون حكومة إقليم (غانسو) مع محطة الإذاعة المحلية وتلفاز الجامعة في تنمية وتطوير الموارد التعليمية واستغلال تقنيات التعليم عن بعد.

وباستخدام أحدث تقنيات التعليم عن بعد أصبح بإمكان الطالب اختيار المواد التي يُراد دراستها بالرجوع إلى الجامعات التي لديها برامج أكاديمية للتعليم عن بعد مثل جامعة شنغهاي (فرع جياونغ) وجامعة جيجيانغ في الشرق، وجامعة جيان (فرع جياوتونغ) وجامعة لانجو في الغرب، ونستطيع القول: إن هذه الجامعات تمثل المدخل إلى مجتمع المعلومات الذي ننشده حيث يمكن الاستفادة من نتائج التعليم عن بعد.

على الجامعات أن تسارع إلى تحديث طرائق التعليم واستغلال تكنولوجيا المعلومات (IT). وقد رصدت الدولة مبالغ كبيرة لهذا الغرض، وإلى حد ما أصبح لدينا ما يكفي من التجهيزات والحواسيب. إنما المطلوب الآن تطوير البرمجيات الملائمة لتحديث بنوك المعلومات لتعميم الفائدة واستثمار الموارد التعليمية إلى أبعد الحدود وتوظيفها في مشروعات التعليم عن بعد. ومن ميزات شبكات المعلومات أنها تتيح للجامعة والخاصة الاستفادة من أفضل وسائل التعليم عن طريق الفيديو واستخدام وسائط الإعلام المتعددة (multimedia) التي تساعد الطالب على فهم المادة واستيعابها.

وعلى استغلال هذه الوسائل لحل مشكلة النقص الذي يعانيه قطاع التعليم. وإذا استطعنا توظيف هذه التقنيات فسنحقق قفزة نوعية في ميدان التربية والتعليم، وحلمي أن يأتي اليوم الذي نستغني فيه عن (السبورة والطباشير)، وهنا يحضرني إنجاز البروفسور (وانغ زوان) الذي ابتكر النظام الضوئي الليزري لصف الرموز الصينية الذي حل محل الطريقة القديمة القائمة على استخدام صفائح معدنية حامية للطباعة.

4.36 الاستفادة من أحدث الكتب الدراسية الأجنبية

المحاور:

إن تحديث محتوى الكتب الدراسية المعتمدة في جامعاتنا يعد جزءاً مهماً من إصلاح التدريس، والذي نعرفه أنك أيدت استخدام النسخات الأصلية للكتب الدراسية الأجنبية المتميزة، فما هي المبررات التي استندت إليها في ذلك؟

لي لانكينغ:

في أثناء دراستي الثانوية كنا نستخدم طبعات أصلية من الكتب الأجنبية الرائجة في مادة الجبر، والهندسة السطحية والفيزياء والكيمياء... إلخ. وكانت هذه الكتب ذات فائدة كبيرة، وأنا أرى أن استخدام أفضل الكتب الأجنبية بلغتها الأصلية في العلوم الطبيعية وإدارة الأعمال مفيد لعدة أسباب: أولاً: يمكنها تعميق فهم الطالب للمادة. ثانياً: تمكن الطالب من إتقان لغة أجنبية. وثالثاً: أثرها الإيجابي على مدرس المادة من حيث العرض والتطبيق. لذلك يجب اختيار هذه الكتب بعناية.

قامت وزارة التعليم في نهاية السبعينيات من القرن الماضي بتخصيص أجنحة في مكتبات 13 جامعة لاحتواء أفضل الكتب الدراسية الأجنبية في مجال الفيزياء والهندسة والعلوم الزراعية والطبية بحيث يستطيع المدرسون الرجوع إليها عند الحاجة، ومن بين هذه الجامعات: جامعة تشينغها وجامعة فودان وجامعة جيان (فرع جياوتونغ). وبحلول عام 2002 تم استيراد أكثر من 9000 كتاب أجنبي. والجدير بالذكر أن جل هذه الكتب يُدرّس في جامعة هارفارد وجامعة ستانفورد ومعهد مساتشوستس للتكنولوجيا (MIT). وتشكل هذه الكتب مراجع مهمة للاطلاع على مضامين البرامج الأكاديمية والمقررات التي تُدرّس في أرقى الجامعات العالمية.

ولتطوير برامجها الأكاديمية، تطلب جامعة فودان من المدرسين مراجعة المناهج الأساسية التي تُدرّس في جامعة هارفرد ومقارنتها بمثيلاتها التي تُدرّس في جامعة فودان. وتوزع الكتب الجامعية الأجنبية في بعض التخصصات على مختلف الكليات والأقسام؛ كي

يستفيد منها المدرسون في إعداد محاضراتهم. ولدى جامعة نانكين قاعدة بيانات بالكتب التي تدرس في أرقى الجامعات في الخارج، ولدى جامعة فودان أيضاً قاعدة بيانات مماثلة تحوي الكتب التي تدرس في جامعة هارفرد. وفي عامي 2001 و2002 شكلت وزارة التعليم فريقاً من الخبراء والأساتذة لتقويم الكتب الجامعية الأجنبية في مجالات معينة، واشترت حقوق النشر لأفضل هذه الكتب، وقامت بنشرها لتدرس في الجامعات الصينية وكان لهذا الإجراء صدى إيجابي في الوسط الجامعي.

إن الغرض من استيراد الكتب الدراسية الأجنبية هو تحديث وتطوير البرامج الأكاديمية التي تُدرّس في جامعاتنا. فأننا أؤمن بأن الصين قادرة أيضاً على إعداد برامج أكاديمية جيدة وأن يكون لها باع في تأليف الكتب الجامعية، وبقيني أن بعض أفضل الكتب الدراسية الصينية سوف تجد طريقها إلى سائر الجامعات في العالم.

4.37 إعادة التوازن بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية

المحاور:

من الأمور التي بقيت شائعة مدة طويلة في جامعاتنا ظاهرة «تفضيل العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية». لكن الوضع اليوم بدأ يتغير، بعد أن أقدمت عدة جامعات ذات التوجه العلمي والتكنولوجي إلى افتتاح أقسام للفلسفة والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وهناك تطور واضح في هذا الجانب. فما هو تفسيرك لهذا التحول؟

لي لانكينغ:

كانت جامعات الصين لأسباب متنوعة تركز على العلوم الطبيعية والهندسية ورعاية المتفوقين في هذين المجالين، وأهملت العلوم الإنسانية. ففي مجال الفلسفة والعلوم الاجتماعية اقتصر اهتمامها على الآداب التقليدية والتاريخ والفلسفة، علماً بأننا نعاني نقص الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد، والمالية والقانون والمحاسبة وعلم الاجتماع، وإدارة الأعمال، وقد كان لهذا النقص أثر سلبي على تطوير (اقتصاد السوق الاشتراكي). والواقع أن الحكومة المركزية قد بدأت تستجيب لنداء المجتمع لتدريس العلوم الاجتماعية والفلسفية على نحو أوسع.

إن العلوم الاجتماعية والفلسفية ليست أقل شأنًا من العلوم الطبيعية. ومنذ أن بدأت الصين بعملية الإصلاح والانفتاح عام 1978 قُدر لي أن التقيت بالكثيرين من رجال الأعمال الأجانب، واستمعت إلى أفكارهم ونظرياتهم حول إدارة الأعمال، وخلصت إلى نتيجتين: الأولى: أن الفلسفة ليست مجرد مبادئ عامة تحدد رؤية الفرد للعالم والحياة والقيم، ولكنها أيضاً تؤدي دوراً توجيهياً في إدارة الأعمال. والثانية: إن رجال الأعمال هؤلاء لا يؤمنون بالماركسية وجلهم مسيحيون، ولكن نجاحهم كما تبين لي ناجم عن تطبيقهم للفلسفة (المادية الجدلية) أو بعبارة أخرى، نظرية المعرفة الماركسية دون أن يعوا ذلك بالضرورة! وهذه حقيقة موضوعية.

إن دراسات الجدوى وتقصي الحقائق على الأرض هي المبادئ التي توفر الأرضية الفلسفية للبدء بأي مشروع أو اتخاذ أي قرار؛ لذا كان يجب علينا اعتمادها، غير أن بعضهم حتى الآن لم يستوعب بعد معنى دراسة الجدوى، معتبرين أنها وسيلة للحصول على الموافقة لتنفيذ مشروع ما، وقد سبب ذلك خسائر كان من الممكن تفاديها. فمثلاً عندما طرح (ما ينشو) نظرية النمو السكاني المخطط، تعرض للانتقاد، ولم يلتفت إليه أحد. وقد أدى هذا إلى ارتكاب أخطاء فادحة؛ لذا علينا نحن القادة إطلاق العنان للإبداع الفكري في ميدان العلوم الطبيعية والتكنولوجية وتطوير مؤسساتنا ومفاهيمنا؛ كي تتاح الفرصة للطاقات الكامنة بالتححرر والانطلاق نحو تحقيق نهضة علمية وتكنولوجية.

4.38 الاهتمام الخاص بتدريب الفرق الإدارية في المناطق الزراعية والأرياف

المحاور:

عندما تحدثت عن إصلاح الجامعات الزراعة والحراجة كنت تأمل أن تشارك هذه المؤسسات بصورة أكبر في تحديث الزراعة في الصين، فماهي طبيعة المشاركة التي كنت تقصدها؟

لي لانكينغ:

لقد درّبت هذه الجامعات العديد من العلماء والتقنيين في الزراعة والحراجة، وحققت إنجازات تقنية وعلمية مهمة. وأبرز مثال على ذلك (يوان لونغ بين) الأكاديمي والعضو في أكاديمية الصين للعلوم. لكن ما أريد أن أشدد عليه هو أنه على هذه الجامعات أن تهتم أكثر

بتدريب الكفاءات الإدارية في المناطق الزراعية والأرياف؛ كي يتم استغلال نتائج البحث الزراعي على نحو كامل بواسطة خبراء ونظم إدارية مثبتة علمياً. فمثلاً من المعروف أن مناخ هولندا غير مناسب لزراعة الأزهار والورود ولكن الهولنديين استطاعوا تحويل أرضهم إلى «مملكة للزهور» باستخدام البيوت الزجاجية وآخر التقنيات الزراعية. والمعروف أن إسرائيل بلد يعاني شح المياه ولكن استخدامها لأحدث تقنيات الري وخزانات خاصة لتجميع مياه تعد اليوم مُصدراً رئيساً للزهور والفاكهة. وكذلك فنلندا التي لم تكن يوماً بلداً حراجياً؛ لأن الأشجار لا تنمو بسهولة في مناخها البارد وخاصة في شمال البلاد، لكنها بفضل تطبيق العلم والتكنولوجيا الحديثة والعمل سنوات طويلة قد تمكنت من أن تصبح مصدراً مهماً للأخشاب والورق.

شاهدت في أثناء زيارتي للدانمرك في شباط/فبراير من عام 1998 مزرعة حديثة لتربية الخنازير تحوي 3000 رأس، وتدير المزرعة أسرة مكونة من أربعة أشخاص فقط، وجميع الزرائب آلية أتمتاتية، والوظيفة الأساسية لأفراد العائلة الأربعة العناية بالمعدات، وعندما سألت مدير الشركة التي تمتلك تلك المزرعة عن عدد المزارع المماثلة التي تملكها شركته أجاب بأن الشركة تملك 20000 مزرعة، أي أن شركته تشرف على تربية 60 مليون خنزير سنوياً.



المؤلف يقرأ بصوت عالٍ إحدى قصص أندرسون في متحف هانز كريستيان أندرسون في الدانمارك 1997.

وتبيع منتجات لحم الخنزير في العالم أجمع، والمعلوم أن الدانمرك بلد صغير قليل السكان، وبالرغم من ذلك فإنها واحدة من أهم مصدري اللحوم، والسؤال الذي يخطر على البال: ماذا كنا سنفعل لو قامت كل أسرة في الصين مكونة من أربعة أفراد بتربية 3000 خنزير سنوياً؟ وبعبارة أخرى كيف سنستطيع في هذه الحال حل التناقض بين التحديث والأتمتة من جهة وبين تشغيل الأيدي العاملة الزراعية الكثيرة من جهة أخرى؟

وقد اكتشفت أن هناك دولاً نامية تستخدم تقنيات مماثلة لتربية الخنازير ومنها على سبيل المثال تايلاند. قد يبدو أن أتمتة الإنتاج في بلد مثل الصين لا يستقيم مع وجود أعداد كبيرة من الأيدي العاملة. وقد توصلت إلى قناعة بأن الأتمتة ستؤدّ فرص عمل أكثر؛ لأن أتمتة مزارع تربية الخنازير على نطاق واسع تتطلب أيدي عاملة لتحضير العلف والنقل والتوزيع وتنمية القطعان وصيانة وإصلاح المعدات، ومن ثم النقل إلى المسالخ قبل الذبح والتوضيب وأخيراً البيع، هذا فضلاً عن الصناعات الثانوية المرتبطة بتربية الخنازير، وهذا كله يحتاج إلى أيدي عاملة أكثر مما تحتاجه تربية الحيوانات بالسبل التقليدية، فضلاً عن أن أتمتة مزارع الخنازير تعطي مردوداً يفوق الإنتاج بالوسائل التقليدية من حيث جودة المنتج، وسلامة الغذاء، والمردود الاقتصادي.

وهناك سؤال آخر: ما هو مدى قدرتنا على منافسة البلدان الغربية المتقدمة في حال اخترنا اتباع السياسة نفسها أولاً؛ إن البلدان المتقدمة في تنمية ثروتها الحيوانية وتحديداً الخنازير تستخدم عدداً قليلاً من العاملين وتقنيات متطورة، لكن هذه التقنيات ليست الأحدث، ومن ثم يمكننا المنافسة باستخدام تقنيات ووسائل أكثر تطوراً؛ لأننا نكون قد (بدأنا من حيث انتهوا). وثانياً: يجب ألا ننسى أن لدينا ميزة تنافسية أخرى ألا وهي رخص اليد العاملة في بلادنا وتدني الأجور قياساً بكثير من تلك البلدان. وثالثاً: لدينا سوق محلي ضخم يمنحنا هامشاً أوسع للمنافسة. إذن نستطيع منافسة البلدان الغربية في ثلاثة مجالات. وعندما زرت المزارع النموذجية في (يانغ لينغ) (إقليم شانكزي) قبيل نهاية عام 2002 سررت بما شاهدته من اهتمام بأتمتة تربية الخنازير، وهذه بداية حسنة تبشر بالخير.

وما ينطبق على مزارع تربية الخنازير ينطبق على تربية الدجاج. إن المدجّنة القادرة على تربية 100000 دجاجة دفعة واحدة تستطيع إنتاج نصف مليون فروج سنوياً؛ باعتبار أن

الدجاج يبيض في خمسة مواسم سنوياً، وأنا بالطبع لا أتحدث هنا عن تربية الدجاج بالطرق التقليدية. ثم إن المسالخ الحديثة تستطيع سنوياً معالجة 50 مليون فروج أي ما يعادل إنتاج 100 مزرعة، وستحتاج عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع إلى تشغيل عشرة آلاف عامل، في حين أن المداجن الحالية في الصين عبارة عن وحدات إنتاج صغيرة، وعمليات الإنتاج والنقل والتوزيع تشغل زهاء 5000 عامل وموظف.

من الواضح إذن أن المردود الاقتصادي للمداجن الحديثة أفضل كثيراً من المردود الاقتصادي للمداجن التقليدية فضلاً عن أنها توفر ضِعْفِي فرص العمل التي توفرها المداجن التقليدية، وتضمن سلامة الغذاء وجودته، وتحد من أمراض الدجاج. ولدينا اليوم أمثلة في «كينغداو» وبعض المناطق الأخرى عن مداجن قائمة على أسس صناعية حديثة. إن تنمية الثروة الحيوانية واستغلالها بصفاتها قطاعاً صناعياً بدءاً بالمنتج وانتهاءً بالمستهلك سيسهم في تنمية الأرياف الزراعية، وسيوفر فرص عمل وحياة كريمة للمزارعين.

وبالإضافة إلى أهمية تطبيق العلوم والتكنولوجيا الزراعية، هناك أمور أخرى ينبغي التنبيه إليها مثل رسم سياسة واضحة للاستثمار في ميدان الزراعة وإنشاء البنية الإدارية لإدارة هذا القطاع على أسس علمية. وهنا يأتي دور كليات الزراعة في تدريب مختصين وخبراء زراعيين وإعداد الدراسات التي تستطيع الحكومة على ضوءها تنمية القطاع الزراعي.

4.39 تدريب مديرين في مجال الصحة العامة والخدمات الطبية

المحاور:

سبق لك أن أصدرت مجموعة من الإرشادات المهمة تتعلق بتدريب العاملين في كليات الطب، فهلا حدثتنا عن هذا الجانب بمزيد من التفصيل؟

لي لا تكتنخ:

أود الإشارة أولاً إلى أن كليات الطب الصينية تخرج مدرسين وباحثين، غير أن وظيفتها الأساسية تدريب الأطباء، وبلد شاسع مثل الصين يحتاج إلى كفاءات إدارية في مجال الطب والصيدلة والصحة العامة والوقاية من الأمراض. ولقد كنت انتسبت إلى كلية الطب في

حياتفسو وهي اليوم جامعة نانكين للعلوم الطبية، ودرست فيها مدة عام قبل أن أقطع دراستي لأسباب صحية. كانت هذه الكلية في بادئ عهدها تعنى بتدريب إداريين للعمل في المستشفيات والمرافق الطبية، ولا تزال تمارس هذا الدور، لكنها وسّعت فيما بعد دائرة عملها وتحولت إلى معهد يعنى بالدرجة الأولى بتدريب الأطباء. كان الأطباء في الماضي يمارسون أعمالاً إدارية إضافة إلى عملهم المعتاد وذلك لقلّة العاملين والإداريين في الحقل الطبي.

في تشرين الثاني 1998 دعوت إلى اجتماع في بلدة شينزين ضم مديري مراكز الصحة العامة في إقليم غواندونغ لمناقشة قضايا تتعلق بإصلاح قطاع الصناعات الدوائية ونظام التأمين الصحي للموظفين العاملين في المدن ونظام إنتاج وتوزيع الأدوية. وقد أدلى معظم الحاضرين بآراء مفيدة، وفي كلمتي الأخيرة قلت لهم صراحة: إن حديثهم ولّد لدي انطباعاً بأنهم لا يتصرفون بوصفهم مسؤولين حكوميين وإنما مديري مشافٍ أو جمعيات طبية. ليس المطلوب من المسؤول الحكومي إدارة مشفى بمفرده، وإنما توزيع الصلاحيات والإشراف على تصريف الأعمال وتأمين الخدمات الطبية وفق الأصول، وتوزيع «شهادات تدريب» على الأطباء والمرضات ومراقبة أدائهم، إضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة والوقاية من الأمراض، ومكافحة الأوبئة والأمراض المعتادة والعابرة. ومن ثم إذا لم يبذل مديرو المراكز الصحية جلاً وقتهم وجهدهم في إدارة المشافى إدارة فعلية فلن يستطيعوا أداء واجباتهم على أكمل وجه. إن الوظيفة الأساسية لأيّ مستشفى هي علاج المرضى وأولى واجبات المسؤولين في القطاع الصحي مكافحة الأمراض ورفع مستوى الصحة العامة وبصورة خاصة الوقاية من الأمراض والأوبئة.

وقد أشرت مراراً إلى أن انتشار الأوبئة غالباً ما يأتي في أعقاب الكوارث الكبرى، ولذلك من الأهمية بمكان التحرك بسرعة فور حصول أي كارثة طبيعية. عندما اجتاحت الفيضانات بنغلادش في أيار/مايو 1985 انتشر الوباء في خليج البنغال وذهب ضحيته 1800 شخص في أثناء سبعة أسابيع. وبين أيار/مايو وكانون أول/ديسمبر من عام 1988 تعرضت ثلاثة أقاليم في البنغال لطوفانات أدت إلى هلاك 1824 شخصاً وإصابة 500000 فرد بأمراض معدية. وفي عام 1931 ضربت الفيضانات في الصين 672 مقاطعة في 16 إقليماً، وأدت إلى

غرق مئات الآلاف من الناس، لكن عدد الذين قضوا نحبهم نتيجة للأوبئة والمجاعة التي أعقبت الطوفانات قُدر بالملايين. وقد حصدت الأوبئة التي أعقبت فيضانات عام 1945 في إقليم هيوباي أرواح 40 ألف شخص.

وتُعد الفيضانات التي اجتاحت الصين عام 1998 الأسوأ منذ مئة عام. حينها تصدت الحكومة المركزية لمعالجة الأضرار ومساعدة الضحايا والحد من الخسائر، وفي الوقت نفسه نسقت الجهود على المستوى القومي للوقاية من الأوبئة ومنع انتشارها. كانت الإجراءات تقضي بتولي المسؤولين في المناطق المتضررة القيام بنشر الوعي الصحي بين الجماهير وخاصة تلاميذ المدارس، وعندما أُستؤنفت الدراسة في المدرسة الابتدائية في جيوچيانغ بادر وزير التعليم تشين جيلي بزيارة المدرسة في المنطقة المنكوبة وتحدث إلى الطلاب عن الصحة العامة والنظافة وكيفية الوقاية من الأمراض والأوبئة. وسارع مجلس الدولة إلى تأمين الأدوية والعقاقير المجانية ومواد أخرى لمساعدة المناطق المنكوبة، ونتيجة لهذا التحرك السريع تم منع انتشار الأوبئة التي تعقب الفيضانات الكبيرة.



يتحدث إلى الطلاب عن أهمية الوقاية من الأمراض والأوبئة في مدرسة جوتو الابتدائية في جيوچيانغ في إقليم جيانغزي، 1 أيلول/سبتمبر 1998.

يميل الكثيرون إلى نسيان دروس الماضي ومبدأ «الوقاية أولاً». إن تكلفة الوقاية وهذا يعني اتخاذ إجراءات احترازية أقل جدياً من التكلفة التي ستترتب علينا عندما تقع الواقعة. ولذلك عمدت الحكومة المركزية بعد الفيضانات الكارثية التي حصلت عام 1998 إلى تخصيص مبلغ 100 مليون يوان إضافي لإنشاء شبكة معلومات للتحكم والسيطرة على الأمراض الوبائية والمعدية حال وقوعها. وقد كُلف مجلس الدولة الجهات المختصة بإعداد دراسات تستهدف تحديث نظام الصحة العام في الصين وتعزيز إمكانياته المحدودة، ورسدت لهذا الغرض ملياري يوان في عام 2002، ومليارين آخرين في عام 2003.

لكن اتخاذ القرارات شيء وتطبيقها على أرض الواقع شيء آخر؛ ذلك لأن تطبيق القرارات يستدعي وجود فريق عمل كبير ومدرّب في مجال الصحة العامة، في الوقت الذي نعاني فيه نقصاً في أعداد العاملين في القطاع الصحي. وقد سرّني أن جامعة بكين وجامعات أخرى قد افتتحت كليات للصحة العامة.

ولدينا أيضاً نقص في العمالة المدربة على العمل في المشافي والرعاية الصحية وإدارة المستشفيات، والعناية بالمرضى. وقد طلبنا تطبيق نظام يسمح للمرضى باختيار الطبيب أو الجراح الذي يفضلونه، وهدفنا من ذلك توفير أجواء تنافسية، وتطبيق سياسة الراتب الأعلى لمن يعمل أكثر؛ إذ لا ينبغي أن يتقاضى الجميع الأجر نفسه بغض النظر عن الجهد المبذول وجودة الأداء. وقد نال النظام المقترح تأييد معظم الأطباء والمرضات، لكن بعضهم شكك في جدوى ذلك قائلاً: «كيف يمكن للمريض أن يختار طبيبه إذا لم يكن يعرف أحداً من الأطباء؟» و«ماذا لو أصر جميع المرضى على اختيار الأطباء القدامى لعدم ثقتهم بالأطباء الشباب؟» و«هل الطبيب سلعة يمكن اختيارها؟»

وقد أجبت هؤلاء المشككين بأنني لست خير من يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة، وفيما يخص اختيار المريض لطبيبه قلت لهم ما خلاصته: «إن المرضى ليسوا أغبياء، والمريض الذي يزور مشفى للمرة الأولى قد لا يعرف الأطباء لكنه يستطيع دوماً أن يستعلم عنهم وعن تاريخهم المهني وعندها يمكنه اختيار الطبيب الذي يطمئن لخبرته. أما إذا كان المريض نزيلاً في المستشفى فلا يستطيع اختيار طبيب معين يمكنه أن يختار فريقاً من الأطباء. وبالنسبة للفرق بين الأطباء القدامى والشباب فلكل واحد ميزاته الخاصة.

لا شك أن الطبيب القديم المتمرس قد يكون أكثر خبرة من الناحية سريرية وقد يختاره جل المرضى، لكن الطبيب الشاب أكثر اطلاعاً على آخر المكتشفات والتقنيات، وليس عليه إلا اكتساب ثقة المرضى. إن الأطباء بمنزلة «ملائكة ترتدي معاطف بيضاء»، يقومون بعمل نبيل حين يعالجون المرضى وينقذون حياة الناس، فحتماً هم ليسوا سلعاً، لكن هل يعني ذلك أنه لا يجوز للمريض اختيار المَلَك الذي يريده؟ بالطبع لا. وحين عرضت لهذا الموضوع في أثناء جولة تفتيشية في مشفى تيانجين، أفادني مدير المشفى الذي كان قد درس في الخارج بأن مشفاه يتبع هذا النهج منذ مدة طويلة وقد ثبتت فائدته، وهناك مستشفيات في بلدان أجنبية تتيح للمريض اختيار طبيبه.

إن حديثي عن الإصلاحات في مجال الصحة العامة يستهدف لفت انتباه كليات الطب في بلادنا إلى هذه المسألة؛ لأننا بحاجة إلى أيادٍ عاملة مدربة في مجال الصحة العامة وإدارة الخدمات الطبية، والسبيل إلى ذلك يكمن في إلحاق كليات الطب بالجامعات الكبيرة التي لديها برامج أكاديمية في عدة تخصصات.

ومن القضايا الملحة الأخرى، تدريب أطباء عامين من خريجي المعاهد الطبية المهنية؛ إذ إننا بحاجة ماسة إلى أعداد كبيرة من الأطباء للعمل في المدن وبصورة خاصة في الأرياف. لكن مشكلة خريجي المعاهد الطبية المهنية هي أنهم يريدون شغل مناصب تتطلب مؤهلات أكبر من مؤهلاتهم، ويبدو أن المناهج المكثفة التي تُدرس في هذه المعاهد غير مجدية. لذلك علينا اعتماد خطة جديدة لتدريب أعداد كبيرة من الكفاءات الطبية المؤهلة للخدمة في الأرياف. وأخيراً أود الإشادة بالجهود التي تبذلها وزارتا التعليم ووزارة الصحة العامة لحل هذه القضية.

4.40 الاهتمام بعلم العقاقير الصيني وتطويره

المحاور:

نعلم أنك تولي علم العقاقير الصيني التقليدي اهتماماً كبيراً؛ فهل لك أن تحدثنا عن هذا الموضوع؟

لي لانكينغ:

يمثل علم العقاقير الصيني التقليدي أحد مكونات الثقافة الصينية التقليدية. ولقد دخل الطب الغربي الصين مع البعثات التبشيرية في منتصف القرن السابع عشر في أثناء حكم أباطرة (مينغ) و(كينغ)، وكان حكرًا على الطبقة الأرستقراطية. وبعد مرور 100 عام ونيف بدأ الطب الغربي ينتشر الصين. ويُعد الدكتور (صن ياتسن) الذي تخرج من كلية الطب الغربي في هونغ كونغ ومارس الطب في كل من (ماكاو) و(غوانغجو) من أقدم الذين مارسوا الطب الغربي في الصين. أما علم العقاقير الصيني التقليدي فهو معروف منذ آلاف السنين، وكان الشعب الصيني يرمته يعتمد على نحو رئيس على الطب الصيني التقليدي المتوارث أباً عن جد في الحفاظ على صحته. ومما لا شك فيه أن الطب الصيني قد أسهم في بناء الحضارة العالمية، وهي حقيقة تدعمها الوثائق وتراثنا الأدبي والفكري القديم ومن الأقوال المأثورة: «الدواء والطعام يأتيان من المصدر نفسه»، وهذا القول ملخص بليغ عن نشأة علم العقاقير التقليدي.

ونجد في كتاب الأغاني إشارات إلى المداواة بالأعشاب، وهو أقدم كتاب يجمع مختارات من الأشعار القديمة. وتُعد المخطوطة الموسومة «قواعد الإمبراطور الأصفر في الطب الداخلي». أقدم وثيقة في الطب النظري الصيني والمدخل الذي أسس لعلم العقاقير النظري في الصين. ولدينا مخطوطة (شين تونغ) التي يعود عهدها إلى حقبة حكم سلالة (كين) و(هان) في الحقبة (221-206) قبل الميلاد، وهي أول مرجع في علم الصيدلة التقليدي، وقد جرى ضبطها وتحقيقها في عهد سلالة تانغ (618-907م) وقد سبقت بنحو ألف عام المراجع المماثلة التي ظهرت في الغرب.

ويعد كتاب «الجامع في علم الصيدلة والاستطباب» الذي ألفه طبيب الأعشاب الشهير (لي شيجين) (1368-1644) أعظم إنجاز في علم الصيدلة الصيني. فضلاً عن كونه مرجعاً مهماً لدراسة الحياة النباتية والحيوانية والمعادن.

وهناك في علم العقاقير الصيني إشارات واضحة إلى طب الأعشاب الذي يمارسه أهالي التبت ومنغوليا وشعب الإيغور وأقليات قومية أخرى. والجدير بالذكر أن الطب الصيني

وجد سبيله إلى جنوب شرق آسيا، وانتشر في أثناء الحقبة الممتدة من 206 ق.م إلى 25م. وكان المبشر اليسوعي الإيطالي (ماتيو ريتشي) الذي قدم إلى الصين في العام 1582م أول من أدخل علم العقاقير الصيني إلى الغرب. ويرى بعضهم إضافة علم الصيدلة الصيني إلى المكتشفات الصينية الأربعة (صناعة الورق والبارود والإبرة المغناطيسية والطباعة) والمكتشفات الأخرى التي تفخر بها الصين.

وقد حرصت الصين الجديدة (جمهورية الصين الشعبية) على علم الصيدلة الصيني التقليدي وطب الأعشاب وتطويره؛ إذ أصبح عملاً مؤسسياً بعد أن كان مهنة تتوارثها الأجيال. ويوجد اليوم في كل إقليم معاهد خاصة لتدريس الطب التقليدي بما في ذلك التداوي بالأعشاب.

وبين عامي 1993 و2002 ارتفع عدد الطلاب الذين يدرسون الطب التقليدي في الجامعات الصينية من 36400 طالب إلى 92000. وتم أثناء هذا العقد تخريج نحو 50000 طالب منهم 3712 بدرجة (ماجستير) و1028 بدرجة (دكتوراه)، وقد أسهم هؤلاء في تطوير علم العقاقير الصيني بحيث أصبح يقوم على أسس علمية بعد أن كان يعتمد إلى حد بعيد على التجربة والممارسة. وقد تم الجمع بين الطب الصيني الشعبي التقليدي والطب الغربي وبذلك أصبحت المدرستان مكملتين لبعضهما في التشخيص والعلاج. وقد أفادني عدد من الأطباء المعروفين بأنهم كثيراً ما يلجؤون إلى الطب التقليدي (الطب الشعبي)، كما لا يتردد الأطباء التقليديون في اللجوء إلى زملائهم من خريجي كليات الطب طلباً للمعالجة.

وقد أصبت في شبابي بداء السل ولحسن الحظ كان عقار «ستريبتومايسين» متوافراً آنذاك وإليه يعود الفضل في انقاضي من موت محتم. ولقد تعرضت فيما بعد لكسر حاد في الساق، وأجرى لي أحد الأطباء عملية جراحية مستخدماً صفائح معدنية لتثبيت الساق غير أن ذلك لم يجد نفعاً، وعلى أثر ذلك اضطر الطبيب المذكور إلى وضعها في قالب وكان ذلك في شهر آب/أغسطس الحار، ولم أستطع تحريك ساقي، وبدأت عضلاتي بالضمور، وعندما أصبح الألم لا يحتمل استشرت طبيباً (شعبياً)، فأزال القالب، ووضع حول ساقي جبيرة خشبية تستخدم عادة في الطب الصيني، وأكمل العلاج بالطرق التقليدية. ونصحني

بمتابعة العلاج التقليدي، وبعد مضي شهر على إزالة الجبيرة استعادت عضلاتي شكلها الطبيعي وشفيت تماماً.

لقد خطونا خطوات كبيرة في مجال تطوير تعليم الطب الصيني التقليدي، لكننا مازلنا بحاجة إلى دراسة معمقة تربط النظرية بالتطبيق، وهذا يعني الالتزام بالمنهج العلمي وتوظيف تقنيات متطورة في الفحوصات السريرية وأيضاً في مجال الصناعات الدوائية. ويجب المحافظة على كل ما هو مفيد في الطب الصيني الشعبي وفقاً لحالة المريض الفردية، وعدم إهمال دور الهندسة الوراثية والتقانات الأخرى من أجل تطوير الطب العام على الصعيدين المهني والإداري. ويجب أن نسعى لتحقيق التكامل بين الطب الصيني التقليدي والطب الغربي (الحديث) بغية الاستفادة من تراثنا في علم الصيدلة الصيني وتميمته؛ كي يساهم في خدمة البشرية جمعاء.

4.41 تدريس الفنون بحاجة ماسة إلى دعم الدولة وعنايتها

المحاور:

نعلم أنك في أثناء السنوات العشر التي قضيتها في خدمة الدولة حرصت على متابعة أنشطة معاهد الفنون المتوسطة، ولم تأل جهداً في دعم وتطوير تدريس الفنون، كما أسهمت في إزالة الكثير من الصعوبات التي عانتها هذه المعاهد. فهل لك أن تحدثنا عن هذا الجانب؟

لي لانكينغ:

إن تدريس الفنون جزء لا يتجزأ من التربية الوطنية، ولعل أبرز مهام خريجي هذه المعاهد تتمثل في تطوير التراث الثقافي الصيني والفنون الشعبية والاطلاع على ثقافات وحضارات البلدان المتقدمة. وقد أكدت دوماً على أنه من المستحيل بناء حضارة في مناخ تنعدم فيه الثقافة؛ فالثقافة والفن أمران ضروريان لاكتمال حياة الإنسان وثمة علاقة متبادلة بينهما وبين الحياة المادية، والتطور الحاصل أخيراً في حياتنا المادية سيبقى ناقصاً في غياب دور الثقافة والفنون.

وتشهد جامعاتنا اليوم تزايد الإقبال على دراسة الموسيقى والفنون التشكيلية والمسرحية، بما في ذلك السينما والرقص إلى حد أن آلاف الطلبة يتزاحمون لدخول كلية الفنون في

إحدى الجامعات. وقد بادرت أكثر الجامعات الكبيرة إلى افتتاح أقسام لتدريس الفنون إلا أنها لم تتمكن من قبول سوى محدود من الطلاب نظراً لكثرة المتقدمين. والواقع أننا بحاجة إلى تدريب المزيد من المدرسين في الميادين الفنية وإلى تعزيز البنية التحتية التي تحتاجها المعاهد الفنية، وفي الوقت الحاضر ينبغي الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية المتاحة؛ كي تتمكن من قبول الطلاب الذين يطمحون إلى دراسة الفنون.



درشة مع الممثلين في مسرح فنون الأطفال بعد أداء المسرحية الفلكلورية «ما لان ها»

دفعنتي خبرتي المحدودة في مجال تدريس الفنون إلى القيام بزيارات متكررة إلى المعاهد الفنية والتعرف إلى العاملين والطلاب في تلك المعاهد؛ كي يتسنى لي الاطلاع على أحوالهم والعمل على تلبية احتياجاتهم العملية، ولاسيما وأن كليات الفنون تختلف احتياجاتها عن احتياجات كليات الفنون في الجامعات حيث يتولى أستاذ واحد تدريس عشرات الطلاب في قاعة كبيرة، أما في معاهد الفنون فالأستاذ لا يدرس أحياناً سوى بضعة طلاب، وقد يحتاج الطالب الواحد لأكثر من معلم في مادة ما. إن احتياجات معاهد الفنون تفوق كثيراً احتياجات الجامعات النظامية من حيث تنوع وسائل التعليم والتدريب وتوافر العدد الكافي من الآلات

الموسيقية، وكذلك توافر الأماكن التي تتطلبها تمارين الغناء المتكرر والأداء المسرحي والمعدات الكافية لذلك، ومن ثم فإن كلفة تأهيل الطالب أعلى في هذه المعاهد منها في الجامعات العادية، لكن الجميع متساوون من حيث المخصصات المالية التي تصرفها لهم الدولة؛ ولذلك يعاني طلاب الفنون أكثر من زملائهم في الجامعات. لذلك فهم بحاجة إلى دعمنا واهتمامنا.

بقيت معاهدنا الفنية لأسباب تاريخية تتكون من مبانٍ صغيرة، وكانت مهاجع الطلبة تكتظ بالطلاب وتشكل امتداداً للقاعات المخصصة للتدريس. وأذكر أنني شاهدت في المدرسة الثانوية الملحقة بالمعهد المركزي للموسيقا أكثر من عشرين طالباً يعيشون معاً في إحدى قاعات الدرس، مما جعل الجو خانقاً وخاصة في فصل الشتاء حين تغلق النوافذ والأبواب. وحسب قول مدير المعهد كان (جوانلاي) رئيس الوزارة آنذاك قد أصدر تعليماته بنقل المدرسة الثانوية إلى مبانٍ جديدة، لكن الثورة الثقافية (1976 - 1966) وأسباب أخرى عوقبت تنفيذ هذه التعليمات. وبقيت مشكلة السكن تتفاقم، وزاد الطين بله: أجواء الهرج والمرج وأصوات الغناء والآلات الموسيقية التي عمت المكان. ولم يكن الأمر مختلفاً في الأكاديمية المركزية للفنون التشكيلية. وكان لا بد من التصدي لهذه المشكلة ومشكلات أخرى بقيت عالقة مدة طويلة. وأستطيع القول: إننا تمكنا أخيراً من حل هذه المشكلات بفضل جهود وزارة التربية والجهات المعنية الأخرى.

واليوم يبدو لي أن بعض هذه المشكلات قد تظهر من جديد بالرغم من الإجراءات التي اتخذناها، وذلك لأن عدم المتابعة للتحقق من تنفيذ هذه الإجراءات في هذه الحالة والحالات الأخرى المماثلة لن يؤدي إلى حلول نهائية لهذه المشكلات. فعلى سبيل المثال عندما وافقت هيئة التخطيط والتطوير على مشروع إعادة توزيع وهيكلية المدرسة الثانوية في المعهد المركزي للموسيقا، بدأت حملة البحث عن موقع ملائم لتشييد المعهد وبعد مدة من بدء أعمال البناء توقف العمل، وكنت أظن أن المشروع قد أشرف على الانتهاء! وقد تبين لي بعد مراجعة المسؤولين أن عمليات الحفر توقفت نظراً لوجود شبكة أنابيب تحت الأرض، وهكذا بقي الأمر معلقاً إلى أن تدخلت شخصياً، واتصلت ببلدية بكين وطلبت منها إزالة هذه الأنابيب؛ كي يستطيع العاملون استئناف عملهم. وأذكر أنني لمت القائمين على المشروع، وقلت لهم

بالحرف الواحد: «لولم أتحرق بنفسى الأمر لبقيت الأمور على حالها وليقي المشروع يراوح مكانه: هل خطر في بالك هذا الخاطر؟»

4.42 النوعية وليست الكمية هي العامل الأهم بالنسبة لخريجي الدراسات العليا

المحاور:

لقد توسع التعليم الجامعي على نحو كبير في أثناء السنوات الأخيرة، وتظهر إحصائيات وزارة التعليم أن عدد طلاب الدراسات العليا لعام 1993، بلغ 106800 طالب وارتفع إلى 198000 في عام 1998، ووصل إلى 501000 طالب في عام 2002، بحيث بات هذا التوسع الكبير يقلق بعضهم باعتبار أنه أدى إلى هبوط في المستوى، فمأرايك؟

لي لا تكينغ:

إن سياسة زيادة خريجي الدراسات العليا هي أمر جيد بلا شك. ولوقارنا وضعنا مع وضع الهند من حيث عدد الخريجين لكنت النتيجة لصالح الهند - ونحن هنا لا نتحدث عن بلد متطور. ما أود أن أشدد عليه هو أن يكون لدينا أعداد كافية من خريجي الدراسات العليا شريطة أن لا تكون الكمية على حساب النوعية أو (الجودة) إن جاز التعبير. وفي الوقت نفسه يجب أن لا يكون التعليم الجيد من نصيب قلة قليلة ويحرم منه السواد الأعظم من الطلاب. ولكي نبني مجتمعاً يتمتع بقدر من الرفاهية لا بد لنا من تخريج جيل من المبدعين في شتى التخصصات، ولا سيما أن مجتمعنا يشهد اليوم نمواً مطرداً في الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا.

يتخوف بعضهم من أن يؤدي تزايد عدد خريجي الجامعات إلى هبوط نوعية التعليم، وكي أكون منصفاً فإن الأمر يقلقني أيضاً، ولذلك كنت أحرص دوماً على التنبيه إلى ضرورة رفع مستوى التعليم في كليات الدراسات العليا، وهنا ينبغي مراعاة النقاط الآتية:

النقطة الأولى: إن لكل إجراء تدعيات. فإذا سمحنا لعدد الطلاب الجامعيين بالتزايد فقد يؤدي ذلك إلى استنزاف مواردنا التعليمية والمرافق اللوجستية، ومن ثم سيحدث مستوى التعليم، وقد تنشأ مشكلات أخرى غير منظورة.

النقطة الثانية: ينبغي اختيار المتقدمين لدخول الجامعات وفق أدائهم في امتحانات القبول مع الأخذ في الحسبان أي توصيات يُعتمد بها.

النقطة الثالثة: يجب تحديد أهداف الدراسات العليا. نحن الآن في عصر التكنولوجيا الحديثة وأي مهنة أو تجارة تتطلب محترفين، لذلك علينا بالإضافة إلى تخريج الباحثين والمدرسين إعداد المزيد من المختصين والخبراء في المجالات الإدارية والتكنولوجية. بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن جامعاتها تخرج 15% فقط في حقول أكاديمية صرفة و85% في حقول تخصصية وتطبيقية. وبالرغم من أن الصين بدأت تمنح شهادة الماجستير في هذه الحقول إلا أن عدد الخريجين في هذه الحقول ما زال محدوداً، وفي بعض الحقول التي تُدرس نجد أن المناهج تهمل الجانب التطبيقي. وفي بعض الحالات جرى تبسيط الكتب الدراسية؛ كي يتسنى لطلابنا إنهاء دراساتهم في أثناء مدة معقولة وكانت النتيجة أننا في مجال الدراسات العليا لم نُميز بالقدر الكافي بين المناهج التطبيقية والمناهج ذات الطابع النظري.

النقطة الرابعة: يجب التنبه لمشكلات طلاب الدراسات العليا التي تلخص في: (1) منح الأولوية للأطروحة المكتوبة بدل تدريب الطالب على التفكير العلمي واكتساب المهارات التطبيقية، (2) تفضيل الحصول على نتائج بحثية بغض النظر عن مدى فائدتها العلمية للمجتمع، (3) تفضيل طرق التعليم المعتادة وإهمال تنمية شخصية الفرد، (4) تفضيل «الفائدة قصيرة الأمد» على التخطيط طويل المدى الذي يتيح تقجر المواهب الكامنة؛ بمعنى آخر تفضيل المنفعة الفورية على تكوين الشخصية. والأسوأ من ذلك أن بعض طلاب الدراسات العليا، وهم قلة يترجمون أطروحات من الخارج، ويدعون أنها من نتائجهم، وبعضهم الآخر ينتحل أعمالاً وأبحاث أناس آخرين، لذلك يجب توخي الحذر الشديد في رفع المستوى الأكاديمي لطلابنا والعمل على تفعيل طاقاتهم العلمية، والأهم من كل هذا غرس القيم الإنسانية والأخلاقية في نفوسهم.

النقطة الخامسة: يجب إعادة النظر بنسبة الطلاب الملتحقين بكليات الدراسات العليا في الجامعات وزيادة هذه النسبة في الجامعات الجيدة، وتقليصها في تلك التي لا ترتقي إلى المستوى المطلوب.

النقطة السادسة: يجب أن نتعاون مع البلدان الأجنبية على مستوى الدراسات العليا مماثلة لسياسة الحكومة في الاستفادة القصوى من الموارد الوطنية والتعاون مع جامعات متميزة، وبذلك سنتمكن من تعويض النقص الذي تعانيه الصين في تأمين الموارد المخصصة لكليات الدراسات العليا وتدريب مقررات (كورسات) أجنبية في تخصصات معينة تقني الطلاب عن السفر خارج البلاد طلباً للعلم وبكلفة أقل.

4.43 سياسة الدولة حول الدراسة في الخارج

المحاور:

أوفدت الحكومة عدداً كبيراً من الطلاب للدراسة في الخارج منذ تبنيها سياسة الإصلاح والانفتاح. فبين عامي 1978 - 2002 أوفد أكثر من 580000 طالب إلى الخارج على نفقتهم الشخصية أو على نفقة الدولة، ولكن الذين عادوا كان عددهم أقل من 160000 مما جعل بعضهم يخشى أن يؤدي ذلك إلى هجرة العقول، وهناك من يقول: إن بعض جامعاتنا تحولت إلى معاهد تعد الطلاب للدراسة في الخارج. فكيف تنظر إلى هذه المسألة؟

لي لانكينغ

قبل الإجابة لنعد إلى تاريخ الصين في إرسال طلابها إلى الخارج، ولنتحدث عما جرى في أثناء الأيام الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، عندما بدأت الصين في إعادة بناء اقتصادها الهائل بعد الفوضى التي خلفتها حكومة «الكومنتانج» إذ كنا كما يقول المثل نريد: «سد جميع الثغرات دفعة واحدة». وقد كان لدينا فريقان وكلاهما أدى دوراً مهماً:

الفريق الأول، ويتكون من نحو 2500 شخص درسوا في أمريكا الشمالية وجامعات أوروبا قبل التحرير وعادوا إلى الصين بين عام 1949، حين ولدت الصين الجديدة ونهاية الخمسينيات من القرن الماضي.

أما الفريق الثاني فقد كان يتكون من 180000 طالب أرسلوا للدراسة في جامعات الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الغربية في أثناء الخمسينيات والستينيات، قد أسهم هذان الفريقان على نحو فاعل في بناء الاقتصاد الصيني، ووضع حجر الأساس لتطوير التكنولوجيا والعلوم

في الصين. فمن بين العلماء الثلاثة والعشرين الذين فازوا بميداليات لخدماتهم الجليلة في صنع أول قنبلة ذرية وهيدروجينية صينية وأول قمر صناعي، عاد منهم واحد وعشرون إلى الصين وعندما قابلت العائدين من الاتحاد السوفييتي سألتهم: «عندما حصلت القطيعة بين الاتحاد السوفييتي والصين هل كان بين زملائكم الصينيين من انساق وراء سياسة نيكيتا كروتشوف في معارضته للصين؟ فأجاب الجميع: لا. إن الدلائل تشير إلى أن الصينيين أينما حلوا أو درسوا لن يتخلوا عن ولائهم لوطنهم الأم».

في بداية مسيرة الإصلاح كان «دونغ شاوبنغ» يولي موضوع إيفاد الطلاب للدراسة في الخارج اهتماماً خاصاً. وفي 23 حزيران/يونيو 1978 بعد اطلاعه على تقرير أعدته وزارة التعليم قال بالحرف الواحد: «أنا أؤيد إرسال المزيد من الطلاب، ويجب أن نرسلهم بعشرات الآلاف وليس بالعشرات فقط». وقد اهتم (ي كي) نائب وزير التعليم للشؤون الخارجية آنذاك بهذا التصريح المهم وتولى تنفيذه، وفي أواخر عام 1978 وصل وفد صيني إلى الولايات المتحدة لإجراء محادثات حول إيفاد علماء ومهندسين صينيين لمتابعة دراستهم في الجامعات الأمريكية. وكانت هذه الخطوة بداية الطريق الذي أدى إلى إرسال أعداد كبيرة من الطلاب الصينيين إلى الجامعات الأمريكية والأوروبية لمتابعة دراساتهم العليا. وقد تطرق (دونغ شاوبنغ) لهذا الموضوع مرة أخرى في أثناء جولة تفتيشية إلى جنوب الصين. وبتاريخ 14 تشرين الثاني 1993 عقدت اللجنة المركزية مؤتمرها الرابع عشر للحزب وأصدرت في جلستها الثالثة مجموعة من القرارات الخاصة بعدد من القضايا المتعلقة بإنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وقد اعتمدت هذه الوثيقة مبدأ: «دعم الطلاب الدارسين في الخارج وتشجيعهم للعودة بعد الانتهاء من دراستهم، والسماح لهم بالذهاب والإياب بحرية تامة»، كما اتخذت إجراءات مختلفة لتشجيع الطلاب اللامعين على العودة لخدمة وطنهم الأم.

وقد أثبتت الوقائع صحة المبدأ الذي ذكرته آنفاً، فعندما تريد أي أمة أن تتقدم يجب أن تستفيد من إنجازات البلدان المتقدمة دون أن تتخلى عن موروثها الثقافي. وبالرغم من أن عدداً كبيراً من الطلاب لم يعودوا إلى الصين منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح، غير أن الكثيرين أيضاً قد عادوا نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل، والتحسين الدائم في سياسة الحكومة والمناخ السياسي العام.

ومنذ عام 1996 حين وضعت الدولة معايير معينة لاختيار الطلاب الموفدين للدراسة في الخارج على نفقتها وصل معدل العائدين إلى 95.9% وما تبقى منهم كانوا يقدمون خدماتهم من الخارج لوطنهم الأم بطريقة أو بأخرى، وهنا تتجلى أهمية مبدأ «السماح للطلاب بالذهاب والإياب بحرية تامة»؛ لأن ذلك يطمئن قسماً من أولئك الطلاب الذين يدرسون في الخارج من جهة، ويسهل التعاون العلمي مع البلدان الأجنبية في ميدان البحث العلمي وفي تنمية التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية من جهة أخرى.

من الضروري من الناحية التربوية دعم طلابنا لمتابعة دراساتهم العليا في الخارج، بسبب التباين الكبير بين الصين وبعض البلدان المتقدمة على صعيد الدراسات العليا، علماً بأن مستوى التعليم الجامعي في الصين على مستوى «البكالوريوس» ليس متديناً بوجه عام. وحين تستفيد جامعاتنا من الخبرات الأجنبية في تطوير أنظمة التعليم فهذا لا يتناقض مطلقاً مع إرسال الطلاب للدراسة في الخارج؛ لأن كلا الأمرين يسهم في التنمية الشاملة إذا تمت معالجة الموضوع بالشكل المناسب. وقد ارتفع عدد الطلاب الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة في أثناء السنوات القليلة الماضية، ونشأ عن ذلك مشكلات؛ لذلك يجب تصحيح الوضع عبر وضع أنظمة جديدة وترسيخ القديم منها لمساعدة الطلاب الذين يودون متابعة دراستهم في الخارج.

لقد تنوعت أخيراً وجهات سفر الطلاب فبعد أن كانت الغالبية تذهب إلى أمريكا الشمالية أصبحت الآن تفضل الذهاب إلى أوروبا. ففي عام 2002 استقبلت المملكة المتحدة 30000 طالب صيني متفوقة بذلك على الولايات المتحدة التي كانت تستقبل سنوياً 20000 طالب. والواقع أن هذا التنوع في توجهات الطلاب نحو الدراسة في بلدان متطورة قد ساعدنا في الاستفادة من الخبرات المتنوعة لهذه البلدان في دعم النمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي السليم، وفي تحسين ظروف المعيشة، وفي حل مشكلات الطلاب العائدين وتحسين ظروف عملهم ودعمهم على مختلف الأصعدة؛ إذ لا بد لنا من تحفيز الطلاب الموفدين من العودة إلى وطنهم أو خدمة أمتهم بوسائل أخرى في حال تعذر عودتهم.

4.44 من الدراسة في الخارج إلى استخدام الخبرات الأجنبية

المحاور:

إن الدراسة في الخارج مكلفة، وقلة قليلة من الطلاب تستطيع الحصول على منحة دراسية من الدولة أو من جامعة أجنبية، ثم إن جلّ الطلاب لا يستطيعون الدراسة على نفقتهم الخاصة. فهل توجد قنوات أخرى تتيح للطلاب الاستفادة من التقدم العلمي في الخارج؟

لي لانكينغ:

إن سؤالك في محله، فإذا كنا نحن قادرين على إرسال طلابنا إلى الخارج فلماذا لا نستقدم الكفاءات الأجنبية حتى تسهم في إدارة جامعاتنا؟ فمِنذ بدايات الإصلاح انفتحنا على الخارج، وبدأنا نتعاون مع الأجانب في معاهدنا وهذا التعاون يسهم في تسريع عملية التنمية وتدريب المخصصين. وقد جربنا وضع برامج تصلح للدراسات العليا بمشاركة جامعات أجنبية في أثناء الثمانينيات، بحيث صار بعض الطلاب يكملون دراستهم داخل الصين أو جزءاً منها في الخارج وكانت الشهادات والدرجات العلمية تُمنح من قبل الجامعة الصينية المعنية والجامعة الأجنبية.

وفي ذلك الوقت لم تكن بعد قد أبرمنا اتفاقيات تنص على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية. فيما بعد وبموافقة وزارة التعليم جربنا عدة صيغ للتعاون بين الجامعات صينية وأجنبية. وفي نهاية عام 2002 تم توقيع 712 اتفاقية تعاون علمي شملت 28 إقليماً ومنطقة مستقلة ذاتياً، وعبر تنسيق الموارد لكلا الفريقين تمخض هذا التعاون عن الاستفادة من مواهب عديدة وحقق نتائج مرضية بكلفة أقل من كلفة الدراسة في الخارج، وأسهم التعليم المشترك في توفير فرص للمزيد من الطلاب لمتابعة دراستهم العليا داخل الصين بدلاً من السفر إلى الخارج لهذا الغرض.

عندما كنا نوقع اتفاقيات التعاون المشترك مع جامعات أجنبية كنا نأخذ في الحسبان سمعة الجامعة وجودة ومستوى التعليم فيها، وكذلك التخصصات التي يجب أن تلبي احتياجات الصين التنموية في ميادين معينة وذلك عبر توفير تعليم جامعي مميز يقوم

على أسس مدروسة تضمن أن لا تؤدي هذه الشراكة إلى تحقيق منفعة لطرف على حساب الطرف الآخر، وقد وضعت الحكومة أطراً قانونية تحكم المؤسسات التعليمية التي تربطها اتفاقيات تعاون مع معاهد أجنبية ويضمن الاعتراف المتبادل بالشهادات أو الدرجات العلمية الممنوحة من كلا الطرفين.



المؤلف يتفحص وثائق الطلاب الصينيين الذين درسوا في دار المعلمين الفرنسية في أثناء القرن التاسع

عشر، باريس 17 نيسان 2001

ساعدت المعاهدات التي وقعتها الصين مع عدد من الدول مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وأستراليا في تطوير التعليم المشترك، وعندما زرت المعهد العالي لتأهيل المعلمين في باريس أخبرني رئيسها أن لمعهد علاقات متبادلة مع الصين منذ مدة طويلة، وقد أبدت له استعدادنا لمتابعة التعاون معهم ودعوته لإدارة معاهد مماثلة في الصين بالتعاون معنا. غير أنه أخبرني أن معهده لا يمنح شهادات حتى للطلاب الفرنسيين؛ لأن سمعة المعهد العالي لتأهيل المعلمين وشهرته هي في حد ذاتها شهادة، وكانت إجابتي: «يبدو أن الأمر لا يشكل مشكلة في فرنسا، لكنه غير مناسب للطلاب الصينيين الذين يأتون إلى فرنسا للدراسة. وإذا وافقتم على إدارة معاهد للتأهيل في الصين فعليكم تجاوز هذا العرف»، فوعدني بالتفكير في

الموضوع. وعندما أثرت الموضوع في أثناء التقائي رئيس الوزراء الفرنسي «ليونيل جوسبان» الذي عمل مدة قصيرة وزيراً للتعليم قال بدهشة: «هل أقنعتهم حقاً بأن يمنحوا شهادات لطلابكم؟ رائع، لقد حاولنا من جهتنا، لكننا لم نفلح في تغيير رأيهم».

دعم العلوم والتكنولوجيا لتحقيق التكامل بين الإنتاج والبحث العلمي في التعليم العالي

4.45 إعادة بناء نظام إدارة العلم والتكنولوجيا، وتسخيرها في زيادة الإنتاج

المحاور:

كنت في أثناء مدة عملي في مجلس الدولة مسؤولاً عن قطاع العلم والتكنولوجيا، وسعيت شخصياً إلى إصلاح هذا القطاع، ودعوت إلى تطبيق نتائج البحث العلمي في الصناعة وتطوير الصناعات عالية التقنية، وهذا كله بطبيعة الحال يرتبط بعمل الجامعات في مجال العلم والتكنولوجيا، فهلاً أخبرتنا المزيد؟

لي لاكنينغ:

اعتدنا التكلم عن العلم والتكنولوجيا معاً باعتبارهما لا ينفصلان، علماً أن لكل منهما ميزاته لكنهما مرتبطان: فالعلم يقوم على منهج نظري في البحث يستهدف إلقاء الضوء على طبيعة الأشياء والقوانين الطبيعية الأساسية التي تخضع لها؛ في حين أن التكنولوجيا تُعنى بالتطبيق العملي بالاستناد إلى نظريات مدعومة بالتجربة. ولتبيان الفرق أقول: إن وظيفة العلم سبر أغوار الكون واختبار الحقائق الموضوعية، والنواميس الطبيعية التي تحكم تطور الأشياء، في حين توفر التكنولوجيا الوسائل المادية والمعلومات التي تسخر الطبيعة لخدمتنا. ويرمي العلم إلى اكتشاف المجهول أما التكنولوجيا فمهمتها الاختراع. العلم يستقرئ الحقائق والتكنولوجيا وليدة العلم، إنه مجموعة نظريات مجردة تنطلق من الملاحظة والتجربة أما التكنولوجيا فهي في جوهرها تطبيق للنظريات العلمية، ويهدف العلم إلى الإجابة عن أسئلة من قبيل «لماذا؟» و«كيف؟» أو «ممكّن أو غير ممكّن»، في حين أن التكنولوجيا ترمي إلى الإجابة عن أسئلة من قبيل: «ماذا سنصنع؟» و«كيف سنصنع؟» و «ما فائدة الجهاز الذي سنصنعه؟».

يقوم العلم على المعرفة التي تتمخض عنها نظريات علمية جديدة، أما التكنولوجيا فهي تجسيد مادي يتجلى في اختراع منتجات جديدة أو ابتكار عمليات جديدة.

ليس للعلم حواجز قومية بل هو ملك للإنسانية جمعاء، أما التكنولوجيا فقد تكون محتكرة ومرتبطة مباشرة بمنافع اقتصادية. وغالباً ما تُترجم النظريات العلمية إلى مبادئ تقنية تحقق التقدم التكنولوجي، والتكنولوجيا بدورها تؤدي إلى تقدم العلوم الطبيعية وتطورها. وحين ينمو العلم والتكنولوجيا فإن العلاقة بينهما تنمو أيضاً. وعلى أي حال فأنا أسمى دوماً للتمييز بين العلم والتكنولوجيا عندما أتحدث عن الموضوع.

قبل إعادة هيكلة قطاع العلوم والتكنولوجيا في الصين كانت مراكز البحث العلمي تنقسم إلى فئتين رئيسيتين:

فئة أولى تركز على البحث العلمي وأكثرها يتبع للجامعات والأكاديميات العلمية، أما الفئة الثانية فتركز على الأبحاث التطبيقية وترتبط بمؤسسات صناعية وربما بعض الجامعات والأكاديميات العلمية. ولقد كانت مراكز البحث العلمي تعتمد على الدولة لتمويل مشروعاتها البحثية، في إطار نظام الاقتصاد المخطط، وكان لها له إسهامات مهمة في الماضي.

ولكن تحول الصين من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، ومع التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم بدأت المؤسسات البحثية في الجامعات والأكاديميات العلمية تعاني مشكلات بصورة واضحة. ومن أهم هذه المشكلات الفجوة بين العلم والتكنولوجيا وبين الاقتصاد، أضف إلى ذلك الصعوبات التي واجهناها في استثمار التقنية العالية في قطاع الإنتاج. وبالنسبة للموارد البشرية فإن «مبدأ المساواة» بين الأفراد كان عائقاً في وجه الجهود المبدولة لتنمية روح الإبداع لدى علمائنا ومهندسينا وتقجير طاقاتهم الفكرية بحيث بقيت هذه الطاقات حبيسة قوقعة يصعب كسرها.

إن مؤسسات البحث والمختبرات ومراكز الأبحاث في الكليات التي زرتها كانت تسودها ظاهرة واحدة تتمثل في اجتهاد العاملين لنشر أبحاثهم أو للفوز بجوائز تقديرية دون الاهتمام بتحويل تلك النتائج إلى مشروعات إنتاجية أو إلى سلع قابلة للتسويق، ولقد كانت النتيجة أن تحول الكثير هذه الأبحاث إلى أوراق وأضابير محفوظة في الأرشيف، والمثال الآتي يوضح ما أعنيه.

زرت في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1997 جامعة (منغوليا الداخلية) حيث جرى اكتشاف عقار جديد مضاد لمرض (ذبابة البقر)، وصادف وقتها أن زرت مصنعاً للجلود في المنطقة، وخطر لي أن أسأل مدير المصنع إذا كان الجلد الذي يستعملونه محلياً أم مستورداً؟ فقلت لي: إنه مستورد بسبب انتشار وباء ذبابة البقر، فقلت له: «ألا تعرفون أن أستاذاً في جامعة منغوليا قد ابتكر علاجاً يقضي على (ذبابة البقر)، فلماذا لا تستخدمونه؟ فأجابني: بأنهم لم يسمعو بهذا العقار، وهناك حالات مماثلة غير قليلة وكلها تشير إلى عدم وجود آلية لإنتاج وتسويق مواد أو تكنولوجيات جديدة.

بدأت حملة إصلاح قطاع العلوم والتكنولوجيا بالتركيز على ربط قطاع الإنتاج بالتعليم والبحث العلمي وتشجيع مراكز البحوث العلمية على تسويق إنجازاتهم لتحقيق منافع اقتصادية، لكن هذا التوجه لم يدم طويلاً، وأصبح الشغل الشاغل لمؤسسات البحث العلمي الحصول على أموال لسد احتياجاتها ورفع أجور الباحثين، ولم تعد تركز بالقدر الكافي على الابتكار والإبداع الذي نحتاج إليه في تطوير وسائل الإنتاج. ولا يزال التكامل مفقوداً إلى حد ما بين القطاع الاقتصادي وقطاع العلوم والتكنولوجيا.

وقد تنبعت الحكومة المركزية والأوساط العلمية ومعاهد التعليم العالي إلى ضرورة تسريع عملية إصلاح قطاع العلم والتكنولوجيا بحيث نستفيد من طاقات مؤسساتنا وجامعاتنا وباحثينا لتحقيق التكامل بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية، وإطلاق العنان للعلم والتكنولوجيا بوصفها قوة إنتاجية. لقد أصبح الجميع يعي أهمية ما أعلنه الرفيق (دونغ جاو بينغ) حول دور العلم و التكنولوجيا في تحويل الصين إلى دولة صناعية.

4.46 الجهود الحديثة لربط البحث العلمي في الجامعات بالتنمية الاقتصادية

المحاور:

إن الفجوة بين البحث العلمي والنمو الاقتصادي مشكلة قديمة في جامعاتنا ومؤسساتنا البحثية، علماً أن الناس يدركون أهمية الجامعات في تشجيع الإبداع والمبدعين ودورهم المباشر في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولكن الأمور تغيرت في السنوات القليلة الماضية،

فقد أخذت الجامعات اليوم تعنى بتسويق نتائج البحث العلمي في قطاع الصناعة، وهي بذلك تقوم بدورها بوصفها محركاً للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية، فكيف تم هذا التحول؟

لي لا تكينغ:

لقد كانت التسعينيات مرحلة بالغة الأهمية في إعادة هيكلة المصانع والمنشآت التي تمتلكها وتديرها الدولة. وأصبحت المهمة التاريخية لمؤسسات التعليم العالي دفع عجلة التطوير الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي؛ لذلك كان لا بد لهذه المؤسسات من أن تغير بنيتها الأساسية وتبادر إلى تلبية متطلبات النمو الاقتصادي، وأن تسعى للحاق بركب الحضارة؛ إذ من الثابت أن النمو الاقتصادي يعتمد إلى حد بعيد على التقدم التكنولوجي الذي يتطلب استغلال الخبرات العلمية الجامعية. ومن هذا المنطلق فقد قام مجلس الدولة بصياغة وتطوير سياسات تشجع التكامل بين قطاعي الإنتاج من جهة والتعليم والبحث العلمي من جهة أخرى، وإرساء الأسس لصناعات عالية التقنية عبر التعاون المشترك بين الجامعات والمنشآت الصناعية ومراكز الأبحاث، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات عالية التقنية عبر تعاون الجامعات مع القطاع الصناعي، وهكذا أصبحت الظروف مهيأة لربط التعليم والبحث العلمي في الجامعات باحتياجات المجتمع والاقتصاد الوطني.

يُفترض أن تكون الجامعات حاضنة للمواهب المرتبطة بالبحث العلمي، ويجب تحويل الجامعات الجيدة إلى مؤسسات تعنى بالأبحاث والتعليم ومن جعلتها أبحاث العلوم الأساسية والتكنولوجيا التطبيقية. وقد دأبت الجامعات الصينية لأسباب تاريخية على تدريس مناهج محددة في العلوم التجريبية، ولذلك اقتصر نشاطها على أبحاث التكنولوجيا التطبيقية والتطوير ولكن المعوقات في طبيعة النظام غالباً ما كانت تؤدي إلى نشر أبحاث أكاديمية تحفظ في الأرشيف أو تحصد الجوائز بدلاً من استثمارها في قطاع الإنتاج والتسويق.

ولكي نحل هذه المشكلة يفترض أن نبدأ بتحقيق التكامل بين البحث العلمي والإنتاج الصناعي وفي الوقت نفسه إصلاح المؤسسات وتشجيع الجامعات المؤهلة في إجراء الأبحاث في مجال التكنولوجيا المتقدمة (Hi-tech) وتطبيق النتائج في تنفيذ مشروعات ذات طابع تكنولوجي متقدم. ومن خلال الجهود المتضافرة من كل الجهات حصلت بوادر مشجعة

مثل «حاضنات المشروعات»، ونشأت (معارض) للعلوم والتكنولوجيا مثل «founder-tech» في جامعة بكين و(Ton fang) وفي جامعة تسينغهوا وجامعة تيانجين وجامعة جياوتونغ في شنغهاي وجامعة فودان ومعهد هارين للتكنولوجيا.

وفي عام 1975 بدأ (وانغ كزوان) الأستاذ في جامعة بكين والأكاديمي في أكاديمية الصين للعلوم بقيادة مجموعة الأبحاث لتطوير أول جهاز صيني للتصوير الفوتوغرافي الليزري ونظام النشر الإلكتروني الذي يُعد أفضل من الجيل الثاني من أجهزة التنضيد البصري المعروفة في اليابان، والجيل الثالث من أجهزة التصوير بالأشعة الكاثودية المستخدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. ولقد خرجت هذه الأبحاث بالجيل الرابع من نظام التصوير الليزري الذي مكّن الصين من الانتقال إلى تكنولوجيا الليزر.



المؤلف يهنئ بالعام الجديد البروفسور وانغ جوان الأستاذ في جامعة بيكين وعضوا الأكاديمية الصينية

للعلوم والأكاديمية الصينية للهندسة، 30 كانون الثاني 2003

وفي عام 1981 بدأت عمليات تحويل نتائج الأبحاث إلى إنتاج، فقد طورت الجامعة هذا المشروع حتى أصبح مشروع هو (founde group) وتم التسويق لنظام التصوير الليزري عام 1985، ويُستخدم اليوم من قبل 99% من الصحف المحلية و 90% من دور نشر الكتب

والمجلات و80% من دور النشر الصينية العالمية، وكانت النتيجة عائدات اقتصادية هائلة وسمعة طيبة في بلدان عديدة.

إن تطوير تكنولوجيات جديدة يحتم على الجامعات العمل في التصنيع والتسويق والمشاركة في المنافسة التسويقية لزيادة حصتها في السوق. وقد واجهت الجامعات الأمريكية هذا التحدي في السابق، فأحد الأساتذة في جامعة ستانفورد اخترع بمشاركة اثنين من طلابه أول حاسوب شخصي (P.C) لكنه غرق في بحر من الأبحاث والمشروعات وتوصل إلى بعض النتائج، لكنه أهمل الجانب التسويقي وأخذ ينتقل من فكرة إلى فكرة ومن مشروع إلى مشروع ولم يحقق إلا القليل تجارياً إلى أن انسحب طالباه وبدأ من جديد ونجحا نجاحاً باهراً.



المؤلف يتفحص السلع المعلبة في أثناء زيارة استطلاعية لجامعة تسينغها، 20 تشرين الثاني 1997

لقد كنا قلقين من حصول مشكلات مماثلة حين بدأنا العمل على استغلال إنجازات الجامعات التقنية تجارياً. ولقد قمت بزيارة جامعة تسينغها في 22 آذار عام 1995، فوجدت أن مختبرها قد استنبط وسيلة تستخدم تقنية «المسرّع» لتفحص البضائع المنقولة في حاويات خاصة وقد أثار هذا الاختراع اهتمامي. والمعروف أنه من المستحيل فحص الحاويات واحدة

واحدة ومراقبة البضائع من الداخل لمكافحة التهريب، ولتطوير هذا الاختراع قمنا بشراء جهاز مماثل من المملكة المتحدة بغية اختباره وجرى استخدامه في جمارك (هوانغ غانغ) وشينزين، لكن النتائج لم تكن مرضية، ولهذا السبب قامت (تسينغهاو) بتسريع أبحاثها وأنتجت جهازاً كبير الحجم جرت تجربته بنجاح بشهادة الجمارك والجهات الأخرى المعنية التي أرسلت خبراء ليشاهدوا التجربة. وكان مرفأً (تيانجين) أول من جرب الجهاز وقد أظهرت النتائج فاعليته بكلفة أقل من الجهاز المستورد، وقد استشرت بعض المسؤولين الآخرين حيث توصلنا إلى قرار يقضي بشراء كمية كبيرة من هذه الأجهزة، وقد كانت النتائج مرضية، وهي تُستخدم اليوم في جميع موانئ الصين. لكن حدث أن تقريراً وصلني يتضمن أن تسينغهاو قد طوّرت جهازاً أفضل من الناحية العملية من الذي سبقه.

ثم تلقيت تقريراً ثانياً يفيد أنهم طوروا نموذجاً محمولاً فقلت لنفسي: «إن ما حصل في وادي السيليكون يحصل الآن في الصين» وعلى الفور طلبت من رئيس جامعة (تسينغهاو) أن يرگزوا مواردهم على الجهاز الأول لإنتاجه ووضعه قيد الاستعمال وضمان خدمة ما بعد البيع للمشتري، وهدفي من ذلك هو إيجاد موطئ قدم لهذه السلعة في السوق كي تؤسس للمرحلة القادمة في تسويق المنتجات الجديدة التي تطورها مختبرات جامعة (تسينغهاو). وقد أصدرت مجموعة من الإرشادات والتعليمات حول هذا الموضوع كما زرت (تسينغهاو) ثلاث مرات، وتفقّدت مراكز الإنتاج فيها، وكان ارتياحي عظيماً لما رأيته، واليوم تُستخدم هذه الأجهزة على نطاق واسع في الصين، كما أن (تسينغهاو) تلقت طلبات كثيرة من الخارج لشراء هذا المنتج. وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر ازداد الطلب على هذا الجهاز للكشف عن المواد والبضائع المهربة. وهناك مشروعات أخرى ناجحة نفذتها (تسينغهاو) منها مفاعل الحرارة المنخفضة لتحلية مياه البحر.

قد يتساءل بعضهم لماذا أنفقت هذا الوقت والجهد في متابعة هذه الأمور في الوقت الذي شغلت فيه منصب نائب لرئيس مجلس الدولة؟ أولاً: لقناعتي بأهمية إحراز إنجازات تكنولوجية. وثانياً: لأن الأبحاث في ميدان التكنولوجيات المتقدمة لا قيمة لها إذا لم توظف في الصناعة. وثالثاً: إن مثل هذه المنجزات تشكل حافزاً للعاملين في الجامعات المسهمة في عملية التصنيع، ومن وجهة أخرى فإن أي منجزات ومكتشفات ستحول الجامعات إلى قوى فاعلة تسهم على نحو مباشر في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزز دور التعليم العالي في البلاد.

وانطلاقاً من ضرورة ترابط الإنتاج مع العمل الأكاديمي والبحث العلمي فإن الجامعات مدعوة للإسهام في التطوير الاقتصادي والاجتماعي وأبرز مثال على ذلك جامعة (هيباي) الزراعية التي ساعدت المزارعين المحليين على تحسين أوضاعهم المعيشية بفضل انتشار العلم والتعليم.

وقد زرت جامعات زراعية أخرى تقوم بعملها بنجاح، مثل جامعة الصين للزراعة وجامعة الشمال الغربي للزراعة في إقليم (هيلونغ جيانغ) وجامعة شانكزي للزراعة وجامعة سيشوان الزراعية في (يان) وجامعة المنطقة الشمالية الغربية للزراعة والحراجة في (يانغ لينغ).

وقد نصحت المزارعين في مقاطعة (تونغجيان) باستخدام نوع من آلات التجفيف طورتها جامعة الشمال الغربي للزراعة. وقد بلغت مكننة الزراعة مستوى عالياً في مقاطعة (تونغجيان) حيث تُستخدم الحصادات الآلية لجني المحاصيل وإعادة المُخلفات إلى التربة لتخصيبها. ولكن المزارعين في ضواحي بكين مازالوا يعانون مشكلة تجفيف الحبوب بعد انتهاء موسم الحصاد؛ لأن الأمطار قد تهطل بعد الحصاد مباشرة وتفسد المحصول، لذلك أوصيت بإرسال المجففات من جامعة الشمال الغربي للزراعة وهذه المجففات فاعلة ورخيصة، ويستطيع المزارعون والمزارع التعاونية اقتناءها، وهي أفضل في نظري من الأساليب القديمة التي تستخدم الهواء الحار لتجفيف المحاصيل، خاصة وأن 10% من محصول الحبوب يذهب هدراً نتيجة للعض وهي مشكلة كنا نعانيناها في ما مضى حين كان المزارعون ينشرون الحبوب على مساحات واسعة من الأرض تاركينها لتجف تحت أشعة الشمس. على جامعاتنا ألا تركز البحث والتطوير لحل المشكلات المستعصية فقط وإنما المشكلات التي تتطلب حلولاً سريعة.

4.47 معاهد التعليم العالي - القوة المولدة للإبداع التكنولوجي والعلمي

المحاور:

ذكرت أن دور الجامعات لا ينحصر فقط في تنمية المواهب وإنما لها دور إستراتيجي أكبر يتمثل في الابتكار التكنولوجي والعلمي. فهنا حدثنا عن التطوير الحاصل في هذا الميدان؟

لي لانكينغ:

لقد ارتفع حجم تمويل البحث العلمي في الجامعات من 3.2 مليارات يوان في عام 1993 إلى 21.96 مليار يوان في عام 2002، وازداد حجم المشروعات الممولة من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية من 1.59 مليار يوان في عام 1993 إلى 11.44 مليار يوان في عام 2002، أي بزيادة قدرها 20 ضعفاً منذ إنشاء هذا الصندوق عام 1986. وعلى مدى 15 سنة أسهم في دعم 50000 مشروع إضافي في مختلف الميادين، وساعد نحو 60000 عالم من العاملين في البحوث العلمية الأساسية، وتم منح 7400 جائزة من الصندوق المخصص للعلماء الشباب و710 جوائز من صندوق العلم الوطني للشباب المتفوقين و144 جائزة من الصندوق التعاوني في المهجر شمل شباناً من هونغ كونغ وماكاو. وقد قام الصندوق الوطني لدعم العلوم الطبيعية بدور إيجابي في الارتقاء بالأبحاث الأساسية، وحقق نجاحات في أبحاث التكنولوجيا والعلوم في مجالات علمية مهمة.

وتحظى جامعاتنا الوطنية اليوم بسمعة عالمية في مختلف الميادين العلمية، وأصبحت تحتل موقعاً متقدماً في بعض العلوم عبر الأبحاث العلمية الجارية، وقد أسهمت الجامعات في تطبيق خطة الدولة الرامية إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا.

وتتفقد جامعاتنا في الوقت الحاضر ما يقارب 70% من المشروعات التي يمولها الصندوق الوطني للعلوم الطبيعية، ونحو 50% من المشروعات الوطنية الحيوية، و25% من المشروعات الوطنية التي تستهدف حل مشكلات تقنية وعلمية صعبة. كما أنها تتعهد أكثر من 30% من المشروعات المدرجة في خطة الدولة رقم 863 والخطة 973، وهذه النسب المئوية في نمو مستمر من سنة إلى أخرى.

وقد فازت جامعاتنا بـ 360 جائزة أي 50% من جوائز الدولة المخصصة للتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا، وتنتشر الجامعات سنوياً ما يزيد عن 80% من مجمل الأبحاث التي ينشرها باحثون صينيون داخل الوطن وخارجه.

أدى إصلاح نظام التعليم العالي إلى ازدياد عدد الجامعات الكبيرة على نحو ملحوظ، وتعمزت إمكاناتها في مجال البحث والتطوير، وتسارع تحويل نتائج الأبحاث إلى عمل منتج. ومع نهاية عام 2002 بلغ عدد المختبرات 106 مختبرات أي ثلثي المختبرات الوطنية الرئيسة

بالإضافة إلى 44 مركز أبحاث في تكنولوجيا الهندسة وستة مراكز لنقل التكنولوجيا و36 معهداً لصناعة البرمجيات و44 معرضاً دائماً للعلوم والتكنولوجيا (21 منها قيد الإنشاء)، و«حاضنات تكنولوجية» عالية التقنية في مجالات معينة مثل البرمجيات وعلم العقاقير البيولوجي [bio-pharmacology]، وفي عام 2002 قامت جامعتا بـ 257 عملية نقل للتكنولوجيا، كما شهدت السنوات القليلة الماضية نمواً بنسبة 20% في عدد المشروعات الصناعية التي تشرف عليها وتديرها الجامعات. وفي عام 2001، بلغ حجم المبيعات 44.7 مليار يوان منها ملياران للضرائب، و 2.4 مليار يوان أرباحاً صافية بعد الضريبة.

تبين هذه الإنجازات أهمية دور الجامعات في تطوير الاقتصاد الداخلي، ومن ثم لم تعد الجامعات عبئاً مالياً على الدولة بل باتت تشكل مورداً مهماً يُعتمد به.

4.48 ينبغي على الجامعات القائمة على تنفيذ المشروعات أن تعنى

بالجانب الاقتصادي والتسويقي

المحاور:

إن مشاركة الجامعات في تنفيذ مشروعات تتطلب تكنولوجيات متقدمة تنمو وتتزايد باطراد هذه الأيام، فما هي القضايا التي تستحق الاهتمام في هذا الموضوع؟

لي لا نكتفي:

تأتي أهمية هذه المشروعات التي تديرها الجامعات من تطبيقها لنتائج الأبحاث العلمية في قطاع الإنتاج، ولذلك يجب أن تكون هذه المشروعات قادرة على المشاركة في تنمية اقتصاد السوق، وهذا يوجب صياغة إطار قانوني مناسب يحكم تركيبة ونظام رأس المال المشترك، بحيث تتحول الجامعة إلى شخص اعتباري كما هو الحال في نظام شركات القطاع الخاص التي تتعهد بتنفيذ مختلف المشروعات، مثل أي عمل تجاري؛ لأن المشروعات التي تتطلب تقنية عالية قد تحقق الربح وقد تخسر أو تفلس.

ويحق للجامعات المساهمة الاستفادة من عائدات المشروع وفق القانون، ولكن لا يجوز لها صرف أموال خاصة بالمشروع لأغراض معينة ولا بالتدخل في اتخاذ القرارات اليومية.

في المقابل يجب أن تكون مسؤولية الجامعة القانونية محدودة في حالة الخسارة المالية أو الإفلاس كي لا تخاطر بمستقبلها وسمعتها في حال الخسارة.

إن جُل الجامعات المستثمرة في السوق تقتقر إلى المهارات المطلوبة لإيجاد مصادر تمويل، بالإضافة إلى أنها تجد صعوبة في تطوير نفسها بالاعتماد فقط على الأرباح التي تجنيها؛ لذلك هي بحاجة إلى موارد تمويلية قوية ولا سيما للمشروعات التي ترغب في تصنيع منتجات عالية التقنية وطرحها في السوق في الوقت المناسب، وإلا فسوف تخسر الفرص والقدرة على المنافسة والازدهار. وهنا تبرز الحاجة إلى رؤوس أموال مغامرة لدعم المشروع عالية التقنية، والبحث عن قنوات تمويلية ترفع من حجم رأس المال في السوق وعن شركات وسيطة معروفة بنزاهتها.

ومن الضروري في رأيي منح الحق في شراء الأسهم أو إعطاء أسهم لشركات أو مؤسسات لقاء تقديم خبرتها في ميدان التكنولوجيا ومنح المديرين والباحثين حوافز مالية وعلاوات على الراتب، وربط هذه الحوافز بمدى إسهامهم في إنجاح المشروع. ويجب أيضاً اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تضبط تسويق نتائج البحث وتسجيل براءات الاختراع واستثمارها ومنح الباحثين أسهماً مقابل براءات الاختراع التقنية. وهذا الأمر يحتاج إلى دراسة وصياغة برامج تجريبية مفصلة للاهتمام بهذه المسألة.

4.49 اقتصاد المعرفة يتجلى في «الحاضنات التكنولوجية»

المحاور:

شرعت بعض الجامعات المتميزة في إنشاء ما يُعرف بـ «حاضنات تكنولوجية» في السنوات الأخيرة، فما رأيك في هذا التطور؟

لي لانكينغ:

تتجلى فائدة الحاضنات التكنولوجية في تمكين الجامعات من التكيف مع تطور التكنولوجيا الحديثة، وإصلاح بنية البحث العلمي عبر ربط التعليم والبحث العلمي بقطاع الإنتاج وتحقيق الفائدة التجارية. وبعد سنوات من التجارب أستطيع القول: إننا قطعنا شوطاً كبيراً في هذا المضمار. ولقد أسهمت جامعاتنا إلى حد بعيد في تطوير التقنيات الصناعية

وإعادة هيكلة الاقتصاد. إن اقتصاد المعرفة ينتشر اليوم بفضل الحاضنات التكنولوجية التي أنشأتها عدة جامعات.

بدأت الحاضنات التكنولوجية بالانتشار في الصين والخارج بفضل الجامعات المتميزة التي كانت رائدة في هذا المضمار. وبعد المؤتمر الوطني للإبداع التكنولوجي الذي انعقد عام 1999 بدأ العمل على إنشاء حاضنات للتكنولوجيا المتقدمة؛ وذلك بالتواكب مع قرارات الحكومة في تسريع التطوير والإبداع التكنولوجي وتصنيع التكنولوجيا العالمية. وفي أواخر عام 1999 قامت وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة التعليم بإنشاء 15 حاضنة تكنولوجية على أسس تجريبية، وتم بناء 23 حاضنة أخرى في عام 2001، وتلاها 21 حاضنة في عام 2002، وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام 2002 أصبح لدينا في الصين 44 حاضنة تابعة لـ 104 جامعات كلفت 27.9 مليار يوان من مصادر غير حكومية، بالإضافة إلى «حاضنات لمشروعات صناعية» على أرض بلغت مساحتها 2.27 مليون متر مربع. وافتتحت 5500 شركة معارض لها في هذه الحاضنات، وتلتها 2300 شركة انبثق عنها 920 شركة جديدة منها 29 شركة مدرجين في سوق الأسهم.

لقد استفادت هذه الشركات من 1860 نتيجة بحثية، تمخض عنها 1923 براءة اختراع، ووطورت 4116 منتجاً جديداً، وجذبت 1300 طالب للعودة من الخارج للاستثمار، وخلقت 100000 فرصة عمل. ومن الواضح أن فكرة الحاضنات التكنولوجية قد كوّنت حافزاً للاستثمار نتائج البحث العلمي في قطاع الإنتاج والخدمات، وأرست الدعائم الأساسية للتطوير والبحث العلمي، وأوجدت مصادر جديدة لدعم نمو الاقتصاد المحلي. إن حاضنة العلوم والتكنولوجيا في (جونغ وانكان) هي بمنزلة رأس الحربة في الإبداع العلمي في الصين، وتعتبر مرجعاً لـ 100 مؤسسة بحث منها أكاديمية الصين للعلوم و31 جامعة، منها جامعتا بكين وتسينغهوا.

والواقع أن الجامعات والحاضنات التكنولوجية باتت تشكل معيناً لا ينضب للأبحاث في كل مجال؛ وذلك بعدد من المشروعات العالية التقنية، ولقد قامت بدور محوري في تطوير الحاضنة التكنولوجية في (جونغ وانكان). ففي عام 2002 بلغ حجم عمل هذه الحاضنة التكنولوجية نتيجة للصفقات التي أبرمتها نحو 239.5 مليار يوان؛ أي أعلى بنسبة 20.1% من عام 2001، وقد ترتب على ذلك ضرائب بلغت 9.96 مليارات يوان بزيادة 11.4%.

أما عن كيفية الاستمرار في عملية التطوير مستقبلاً فينبغي أولاً أن نسرّع تطوير التكنولوجيا المتقدمة وأن نستفيد منها تجارياً، وأن نقدم حوافز للمبدعين. وينبغي أن تكون الحاضنات التكنولوجية المكان لاستيراد أو نقل التكنولوجيا واستقطاب المبدعين في الميادين التكنولوجية كافة. وقد بنينا أخيراً عدداً من الحاضنات التكنولوجية، وفي طليعتها حاضنة جامعة تسينغهوا للعلوم والتكنولوجيا التي تقوم بثلاث وظائف أساسية: توليد المشروعات، ورعاية المبدعين، واستثمار نتائج الأبحاث العلمية.

ومن فوائد الحاضنة التكنولوجية العائدة لجامعة جياوتونغ أنها دفعت الدولة إلى استثمار ممتلكاتها، وتخفض عن ذلك استثمار مئات الآلاف من الأمتار المربعة لبناء حاضنات للمشروعات في مجال التكنولوجيات المتقدمة. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة بالحاضنة التكنو-علمية التابعة لجامعة بكين التي أدت دوراً في جذب الطلاب الصينيين العائدين من أوروبا وأمريكا الشمالية ليزاولوا مهنتهم الخاصة. وهناك أيضاً الحاضنة التكنو-علمية العائدة لجامعة هواجونغ للعلوم والتكنولوجيا التي تحرز تقدماً ملموساً في مجال الإلكترونيات البصرية وتمتلك حقوق الملكية الفكرية للاكتشافات التي حققتها في هذا المضمار. وقد أنشأت حاضنات للمشروعات كل من جامعة بكين وتسينغهوا وجامعة جيجيانغ، ومؤسسة هاربين للتكنولوجيا وجامعة فودان وجامعة جياوتونغ. وغني عن القول: إن أنشطة هذه الجامعات والمعاهد العلمية تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية- وهذا أولاً.

ثانياً: ينبغي وضع آليات جديدة لاستيراد التكنولوجيا والاستفادة التجارية من التكنولوجيا المتقدمة (Hitech). فعندما نعرض نتائج الأبحاث التي تفرزها الحاضنات التكنولوجية يصبح من الممكن استثمارها في تنمية الصناعات التي تتطلب تقنية عالية التي ستصبح من ثم قابلة للاستثمار التجاري. أما فيما يخص تصدير أو استيراد التكنولوجيا، فلا بد من وضع آليات لنقل التكنولوجيا واتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية. بالإضافة إلى ذلك يجب اتخاذ ما يلزم من إجراءات عملية: لكي نجني الفائدة التجارية من نتائج البحث بأسرع وقت ممكن. ويُفترض أن تمكن هذه الآليات الباحثين والمدرسين الجامعيين من التأقلم مع المناخ الجديد والقيام بأبحاث جديدة على نحو يحفظ حقوقهم القانونية.

ومن وجهة أخرى يتعين على معاهد التعليم العالي أن تتيح لعامة الشعب استخدام مواردها التكنولوجية والبشرية كافة، بحيث يتحول التدريس والبحث العلمي والتسويق التجاري إلى وحدة متكاملة.

ثالثاً: ينبغي أن تتحول الحاضنات التكنو-علمية إلى وحدات اقتصادية تخضع لاقصاد السوق، ويمكن للجامعات أن تشارك في إدارة هذه الحاضنات عبر امتلاكها أسهماً في هذه المنشآت شريطة أن تراعي حقوق الملكية الفكرية تجنباً لنزاعات تعود بالضرر على الجامعة والجهة المستثمرة. إن الحقوق القانونية للمبدعين ورجال الأعمال، والمديرين يجب أن تكون محفوظة وحقوق المخترع مصونة.

شهدت السنوات الأخيرة دعماً كبيراً من الحكومة للحاضنات التكنو - علمية، وتجلّى ذلك في ضمان البيئة الصحية والتمويل والبنية التحتية المناسبة. والجميع يحبذ هذه المعارض، فالباحثون مؤمنون بأن نتائج أبحاثهم ستجد من يستغلها. كما أن الطلاب وجدوا فيها وسيلة تمكنهم من صقل مواهبهم، والطلاب العائدون يعدون المعرض نقطة انطلاق لأعمالهم وطموحاتهم. إن جدوى مثل هذه المعارض وسرعتها في استثمار نتائج الأبحاث في قطاع الإنتاج والإمكانات التي توفرها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية جعل الحكومات المحلية تهتم بها، وقد وجد رجال الأعمال الأجانب في هذه الحاضنات معبراً إلى السوق الصيني. إذاً عندما نمتلك الجرأة على تفسير الوقائع، ونعمل على نحو مستمر وعلى ضوء التجربة والممارسة، ونستطيع التقدم وتطوير الحاضنات التكنو - علمية بصورة خصوصيات الصين.

4.50 «يانغ لينغ» عنوانٌ لمدينة جديدة للعلوم الزراعية والتكنولوجيا

المحاور:

ما زلتُ أذكر زيارتي الأولى لجامعة الشمال الغربي للزراعة في عام 1996، عندما كنتُ عضواً في المجموعة التي رافقتك أثناء قيامك بجولة تفقدية في تلك الناحية، وكانت يانغ لينغ حينها مجرد قرية. وفي عام 1997 قرر مجلس الدولة إنشاء منطقة زراعية نموذجية، واليوم أصبحت (يانغ لينغ) مدينة زراعية حديثة، فما الذي كان وراء ذلك القرار؟

لي لانكينغ:

ذهبت عام 1996 إلى قرية يانغ لينغ التابعة لإقليم (شانكزي) وكان الدافع الرئيس لزيارتي تفقد جامعة الشمال الغربي للزراعة، ومعهد أبحاث حفظ المياه والتربة في أكاديمية الصين للعلوم، وقد علمت أنه يوجد في (يانغ لينغ) إضافة إلى الجامعة ومعهد الأبحاث عشرات المعاهد والمؤسسات البحثية التي يعمل فيها 4000 باحث ومدرس، وجميعهم من العاملين في الميدان الزراعي والحراجة؛ لذلك كانت البلدة تعرف محلياً بـ «مدينة العلوم الزراعية والتكنولوجية».

وقد اطلعت في أثناء زيارتي الميدانية على ظروف العمل القاسية، والتسريحات، والمصاعب المالية، وهجرة العقول المستمرة. ومما صدمني وألّني وفاة زوجة أحد الباحثين في معهد (بوتا نيكال) الشمالي الغربي التي اضطرت إلى السفر إلى (جيان) عاصمة الإقليم لإجراء عملية جراحية فوافتها المنية في الطريق، وكذلك إصابة الرفيق (جاوهونغجانغ) العضو في أكاديمية الصين للهندسة والبروفسور في جامعة الشمال الغربي للزراعة الذي أصيب بذبحة قلبية، فأرسل إلى مشفى (يانغ لينغ)؛ ففشلوا في إنعاشه فتوفي أيضاً. والواقع أنني كنت وما زلت أكن احتراماً عميقاً للمدرسين والباحثين الذين كانوا يمارسون عملهم في ظل الظروف الصعبة. وقد بدا لي أن هذه البلدة لا تستحق أن توصف بـ «مدينة العلوم والتكنولوجيا الزراعية».

تعاني (يانغ لينغ) الجفاف مثل الكثير من المناطق الصينية؛ لذلك كان من الضروري الاستعانة بفريق من المختصين لتحسين وتطوير الزراعة والحراجة وحماية الحيوانات في هذه المناطق. وتشكيل مثل هذا الفريق ينبغي أن يتم على الفور. وقد تحدثت مع المسؤولين المحليين ورؤساء الأقسام المحلية المركزية الذين رافقوني في رحلتي عن ضرورة تحويل هذه البلدة إلى مدينة حقيقية.

كان المطلوب بادئ ذي بدء إنشاء البنية التحتية وإيجاد البيئة المناسبة للدراسة والعمل والعيش الكريم بدءاً من إنشاء مشفى حديث ومدرسة ثانوية وتوفير الطبابة والعلاج للباحثين وعائلاتهم. والميزة التي ساعدت في تطوير المناطق الغربية أسوأ بالمناطق الشرقية هي توفر

الأراضي ورخصها، وهذا ما مكّننا من بناء مساكن أفضل بكلفة معقولة للباحثين والمعلمين بعد أن لفت نظري البناء السيئ وتدني نوعيته والهدر في الموارد والطاقت وانعدام التخطيط بالرغم من التمويل الحكومي لـ (يانغ لينغ).

وقد اكتشفت أن المعاهد العشرة في البلدة لا تختلف في شيء عن بعضها بدءاً بالتعليم وانتهاءً بالأبحاث، فمعاهد الأبحاث الثلاثة التي زرتها كانت تعمل على استنبات سلالات جديدة من الحبوب وكل منها يملك فريقاً ومعدات خاصة به، دون أن ينسق مع مراكز الأبحاث الأخرى، وهناك أراضٍ في المناطق الغربية جافة أو شبه جافة بأمس الحاجة إلى نتائج أبحاث متقدمة لتحسين الزراعة والحراثة وتربية الحيوانات.

ومن جهة أخرى كان واضحاً أن الإنجازات البحثية في كليات الزراعة ومعاهد الأبحاث لم تستطع اختراق المناطق الريفية أو الأسواق، وهنا خطر لي ضرورة تجميع فريق من المعلمين والباحثين وحشد الموارد المادية والبشرية بأفضل طريقة تستهدف تطوير يانغ لينغ عبر إنشاء جامعة الشمال الغربي الجديدة للزراعة والحراثة والتكنولوجيا والربط بين العلوم الزراعية والتعليم وبين الإنتاج والبحث العلمي.

لقد شرعنا في إنشاء المنطقة الزراعية النموذجية في يانغ لينغ في عام 1997، وكان الرفيق جيانغ زيمين يعلق على هذا المشروع آمالاً كبيرة، وقد انعكس ذلك في خطابه إلى السكان المحليين الذي حثهم فيه على اعتماد التكنولوجيا ونتائج البحث العلمي، لكي يسهموا في تحديث الزراعة في الصين. وقد زرت (يانغ لينغ) مرة في السنة على مدى ست سنوات؛ وذلك للمراقبة عن كثب سير العمل وحل أي مشكلة قد تعترض تنفيذ المشروع. وبدأت المنطقة تشهد تطوراً عاماً بعد عام، وأحرزت تقدماً ملموساً في تحديث البنية التحتية؛ وذلك بفضل الاستغلال التجاري للتقنيات العالية في مجالي العلوم الزراعية والتعليم، وعبر ربط الإنتاج بالبحث العلمي وإصلاح نظام التعليم والبحث المحلي وتحويل الأراضي الجافة إلى أراضٍ صالحة للزراعة والحراثة وتربية الحيوانات وانفتاحها على الخارج. ولم تعد يانغ لينغ تلك القرية (النائمة) بل أخذت تتحول إلى مدينة صغيرة حديثة.



المؤلف يلقي خطاباً في جامعة بكين.

والجدير بالذكر أن (يانغ لينغ) كانت نموذجاً لتطوير سلالات نباتية وحيوانية جديدة، وحققت تقدماً في التكنولوجيا البيولوجية، واستنبطت نظاماً للري لتوفير المياه وحماية التربة وترشيد الزراعة، وتحولت إلى مركز مهم لنشر التقنيات الزراعية، وهي اليوم ضمن الحاضنات (التكنو - علمية) المعتبرة في إطار الشراكة الاقتصادية الباسيفيكية الآسيوية (APEG).

وقد بدأ دخل المزارعين يرتفع بنسبة 12% سنوياً، ويُعدُّ من أعلى نسب النمو في الصين. إن جامعة الشمال الغربي للزراعة وعلم الحراجه والتكنولوجيا الجديدة تعتبر منطقة رائدة بالنسبة للعلماء المحليين والمعلمين فهي نقطة انطلاقهم للاستفادة من إبداعهم في التصنيع والتسويق. وإن نحو 20000 طالب يدرسون في هذه الجامعة. وقد وصل معدل توظيف الخريجين من حملة البكالوريوس إلى 93%، وصارت منطقة يانغ لينغ نموذجاً يحتذى به، ومرشداً في التطوير الزراعي، وتحديد الأراضي الجافة وشبه الجافة. وفي عام 2002 زرنا يانغ لينغ للمساعدة في رسم خطط المرحلة القادمة للتطوير، وحددنا المستلزمات الآتية للسلطات المحلية:

أولاً: يجب أن تكون يانغ لينغ القدوة في تحديث الزراعة الصينية وتطوير الاقتصاد الريفي في ظل منافسة السوق ضمن الصين وخارجها. ويمكن للزراعة أن تتطور في الاتجاه الصحيح باعتماد إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الريفي وتنمية الزراعة عبر سلسلة من الخطوات تسير على النحو الآتي: «الشركات ثم التقنية العلمية ثم المحاصيل الزراعية»، ولكي تصبح يانغ لينغ مثالاً يجب أن تطور خدماتها اللوجستية الحديثة لتكون القوة الدافعة للزراعة الحديثة. ويجب أن نستفيد من التكنولوجيا المتطورة للتحويل من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الممكنة، وأن نتبع قواعد اقتصاد السوق وتوسع الشركات وتقويتها، بحيث تشمل البحث والإنتاج والمعالجة ومن ثم المبيعات. وبما أن المنتجات الزراعية تمثل مصدر الغذاء فلا بد من ضمان ديمومتها، وهذا يتحقق من خلال الإنتاج الغزير ومن خلال اتباع خطوات إنتاج وتوزيع حديثة تمكّننا من تحقيق ذلك، إضافة إلى دخولنا المنافسة وقيادتنا المزارعين إلى السوق الداخلية والخارجية.

إن جامعة الشمال الغربي للزراعة وعلم الحراجه والتكنولوجيا لا تكفي في حد ذاتها، لذلك لا بد من قيامها بمشروعات تشمل الإنتاج والتسويق بدءاً من الحقل وانتهاء بمائدة الطعام؛ أي من المنتج إلى المستهلك، ويمكن حصول ذلك بالتعاون مع المحافظات والأقاليم والدول الأجنبية والاتجاه للاستفادة من كل الموارد المتاحة في ظل إطار قانوني وتحت إشراف الحكومة التي تقوم بعد ذلك بجباية الضرائب على الأرباح.

عندما زرت يانغ لينغ في شتاء عام 2001 رأيت مشهداً فريداً في شتاء الشمال البارد فأوراق الأشجار المستولدة حديثاً كانت خضراء وما زالت يانعة. كما رأيت التقنية المبتكرة في قطع أنسجة جنينية تتكون من 12 قطعة أو أكثر تزرع بعد قطعها في رحم البقرة التي تتحول فيما بعد إلى عدد من العجول على عكس الطريقة التقليدية التي لا تتيح إلا إنجاب عجل واحد. ثم إن خبراء في الهندسة الوراثية يعكفون على تطوير SW-BSA، وهو عقار لعلاج السرطان. وإني لأتمنى أن يتابعوا أبحاثهم هذه، لعلهم يصلون إلى نتائج مفيدة يمكن استثمارها وتسويقها في وقت مبكر.

نلاحظ اليوم في مناطق عديدة ميلاً لزراعة العشب الأخضر لتحويل الأراضي الجذباء إلى أراضٍ خضراء، لكن العشب الأخضر (الحشيش) يحتاج إلى مياه وفيرة إذ ثمة أنواع تذبل

بسرعة صيفاً وشتاءً، وياحبذا لو يعمل الباحثون في (يانغ لينغ) على تطوير سلالة جديدة من العشب قادرة على تحمل مختلف الظروف المناخية. إن شح الموارد المائية في الصيف يؤدي إلى تراجع الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة؛ وعندما عمّ الجفاف في البلاد في عام 1995 واجهت أكثر المناطق المتاعب عند بذر المحاصيل، وكان الجميع قلقاً؛ لأنها تحتاج إلى الري في أثناء مراحل نموها، خاصة في شمال الصين، وحتى تضمن سلامة وحماية المحصول عند الجفاف يجب أن تُروى البذور عند النثر أو التبرعم، وانطلاقاً من خبرتي السابقة في تصنيع السيارات تساءلت عن إمكانية السيطرة على الجفاف عبر ربط وعاء مليء بالماء إلى جرارة أو أي آلية متحركة لري النباتات، ونقلت فكرتي هذه إلى ورقة واستشرت خبيراً أفتعني بأن فكرتي تصلح للاستخدام في الحالات الطارئة، وقد تكون وسيلة جيدة لتوفير المياه للري، وقد عرضت الفكرة في كتاب وجهته إلى حاكم إقليم (شانكزي) الذي أرسله بدوره إلى جامعة الشمال الغربي للزراعة وعلم الحراة والتكنولوجيا طالباً منهم دراسة الفكرة بعناية.

لقد نجح الإسرائيليون في ترشيد استهلاك المياه، فالإفراط في استخدام المياه في الري أمرٌ محمود؛ لأن المحاصيل الزراعية تحتاج إلى كمية محددة وثابتة من الماء، وزيادة الري يمكن أن يتلف التربة ويؤثر في نمو المحاصيل. والوسائل المستخدمة في إسرائيل لحماية المياه تستحق الدراسة، ويجب تطبيقها هنا في الصين على نحو يتناسب مع الظروف المحلية لكل منطقة، ولكن بسبب وجود بعض المزارعين الذين لا يستخدمون دوماً سلالات المحاصيل نفسها فإن السقاية الثابتة ليست عملية في أكثر المناطق، بل أكثر من ذلك يجب أن تتطور وسائل الري المتنقلة وتقنية الري المتحركة التي تستخدمها (يانغ لينغ) في موسم التبرعم أو في موسم الحصاد؛ لذلك لا بد من استنباط وسائل لتوفير مياه الري وخدمات السقاية التي تلائم حاجات الصين في حل مشكلات تطوير الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

ثانياً: يجب أن تكون (يانغ لينغ) نموذجاً يحتذى به في تنمية الأبحاث الزراعية وتطبيقها في استثمار الموارد، والاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة، وتسريع عملية تحويل النتائج البحثية إلى إنتاج فعلي. إن التكنولوجيا وعلم الزراعة الحديثة هما السبيل الرئيس لتطوير الزراعة الحديثة. ويجب أن ننطلق من بناء النظام مستخدمين آلية السوق وكيفية توزيع الموارد بحيث نستخلص الاستفادة القصوى من نتائج الأبحاث العلمية في قطاع الإنتاج، وفي أثناء السنوات

القليلة الماضية وبفضل توجيهات وتشجيع وزارة العلوم والتكنولوجيا تم تحقيق تقدم ملموس في إصلاح الإدارة التكنولوجية واستغلال نتاج البحث العلمي في القطاع الصناعي.

إنه من الصعب بطبيعة الحال إصلاح نظام الأبحاث الزراعية وخاصة مسألة المفاهيم السائدة، فبعضهم يقول: طالما أن الزراعة هي عماد الاقتصاد الوطني فعلى الحكومة أن تركز وقتها ومالها لتطويرها وإلا ما الفائدة من الإصلاح؟ لكنهم بالتدريج بدؤوا يكتشفون سوء فهمهم للأمور؛ إذ إن الحكومة تحتاج فعلاً إلى زيادة الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا الزراعية ولكن من غير الواقعي أن تقوم بتحويلها على نحو كامل؛ لأن فاعلية أي تحويل حكومي متعلقة بإصلاح نظام العلوم والتكنولوجيا الزراعية؛ لذلك على (يانغ لينغ) أن تختبر وسائل إنشاء نظام جديد من أجل الارتقاء بالعلوم والزراعة، وبواسطة اختبار العروض المتاحة في معرض الإنجازات التكنولوجية العملية الزراعية سيتحول هذا المعرض بدوره إلى مركز لتدريب المزارعين وتطوير الزراعة والتكنولوجيا والاقتصاد الريفي، وسيتم هذا جنباً إلى جنب مع مهمة جامعة الشمال الغربي للزراعة وعلم الحراة والتكنولوجيا في رعاية المزيد من المحترفين وتحقيق المزيد من الإنجازات التقنية العلمية.

إن العمل لإيجاد أرضية جديدة والتركيز على حل المشكلات الملحة في مشروعات البحث مع إمكانيات جديدة. للتطوير والربح الاقتصادي يُعَدُّ المهمة الكبيرة التي تقع على عاتق الجامعات ومؤسسات البحث في (يانغ لينغ) إضافةً إلى تحقيق النتائج البحثية والحصول على حقوق الملكية الفكرية المستقلة والإسراع في تحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق، وبذلك ندفع عجلة التنمية في قطاع الإنتاج في المناطق النامية.

ثالثاً: يجب أن تكون (يانغ لينغ) مثلاً يحتذى به في بناء المدن والقرى الصغيرة العصرية. إن مشكلة تنمية الريف لم تحل كلياً بعد، وهذا لا يعني إنشاء المباني الإسمنتية المنتشرة في أكثر أرجاء الصين، بل يعني التخطيط الجيد وإنشاء البنية التحتية المناسبة والمدروسة، وأول ما يجب فعله هو إعادة بناء قرانا القديمة وتشجيعها على عدم إهمال الصناعات المشهورة بها.

وقد ابتكرت (يانغ لينغ) الرائدة خطة محكمة لتنمية المناطق النائية يمكن الاسترشاد بها في بناء المدن الصغيرة.

رابعاً: يجب أن تكون (يانغ لينغ) نموذجاً في كيفية إدارة الحاضنات التكنو-علمية، وكذلك المناطق النامية الأخرى التي تحتاج إلى بنية إدارية عصرية وفاعلة في إطار أنظمة وقوانين مدروسة وهذه من العوامل الأساسية لجذب المستثمرين.

واليوم تحتل منطقة (تباغبين) المتطورة اقتصادياً وتكنولوجياً المرتبة الأولى بين المناطق المتطورة، وكذلك معرض (سوزوهو) الصناعي الذي يقوم بعمل جيد أيضاً في هذا الميدان، وعندما نستعرض (يانغ لينغ) نجد أنها تمتلك جهازاً إدارياً مؤلفاً من عدة دوائر، وفريق عمل مؤلف من 55 موظفاً جيداً.

إن الجهاز الإداري الذي يفتقر إلى عناصر مدرية قادرة على تصريف الأعمال واتخاذ القرارات لن يجد من يطلب خدماته؛ ولهذا السبب لا بد من متابعة التجارب لاختيار الصيغة الإدارية الصحيحة في المناطق النموذجية. إن مكتب الشؤون القانونية في مجلس الدولة يدرس الآن قانوناً يخص المناطق المطورة لتنظيم ومراقبة الصناعات عالية التقنية، ولن يسمح بتدخل الأنظمة الإدارية الحائية الفاسدة في المناطق الرائدة أو بغرض أجهزة قيادة غير ملائمة.

إن بناء منطقة نموذجية في (يانغ لينغ) يحتاج إلى الدعم المالي لا سيما أن النظام المصرفي فيها ليس على ما يرام، ومن الصعوبة بمكان الحصول على قرض؛ لأن ذلك يرتبط بموافقة البنوك الأم في (كزيان يانغ). لهذا الأمر طلبت من مصرف كزيان الشعبي أن يعمل على حل هذه المشكلة والتخلص من القيود الإدارية عند منح القروض لـ (يانغ لينغ)، ولقد ارتفعت مَدَاخِيلُ المزارعين أخيراً في هذه المنطقة، وأرجو أن يدفع هذا الأمر المزارعين المحليين إلى استخدام التكنولوجيا في قطاع الزراعة لزيادة ثرواتهم في مدة يسيرة؛ لكي يصبحوا قادرين على مساعدة جيرانهم المزارعين في (شانكزي) وفي شمال غرب الصين أيضاً.

4.51 ثلاث نقاط مهمة تتعلق بالابداع التكنولوجي والعلمي في الجامعات

المحاور:

ما هي المسائل التي على الجامعات الاهتمام بها في مجال الإبداع التكنولوجي والعلمي في رأيك؟

لي لا تكتنغ:

عبر الإيقاع المتسارع للعولمة الاقتصادية، لا يمكن لأي بلد في العالم أن يجاري العصر إذا بقي منعزلاً ومنغلقاً على ذاته، وفي ضوء هذا الواقع فإننا لا نملك خياراً سوى توطيد التعاون والتبادل الدولي، وهذا ما تتوخاه سياسة التغيير والإصلاح والانفتاح خاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ولتحقيق ذلك لا بد من تحفيز التطور العلمي والتكنولوجي في هذا البلد، واتخاذ خطوات فاعلة ومؤثرة لتقوية قدرتنا التنافسية العالمية في السوق العالمية، والمهمة الكبرى تقع على عاتق جامعاتنا، والعمل العلمي والتكنولوجي فيها يرتبط بثلاث مهام ملحة:

المهمة الأولى: تطبيق إستراتيجية قوية في استغلال المواهب وزيادة العلماء المتميزين في العلم والتكنولوجيا؛ إذ إن المنافسة الدولية في المواهب التكنولوجية والعلمية ذات القدرة العالية تزداد حدة، ولقد باتت تشبه حرباً كونية من دون إطلاق نار.

في شباط عام 1993 كتب البروفسور (تانغ يو كي) في جامعة بكين كتاباً إلى الحكومة مقترحاً اتخاذ إجراءات لاختيار ورعاية فريق واعد من الأكاديميين الشباب حتى يساعدوا في دخول الصين إلى القرن الجديد، كما أنه كتب إليّ مرتين مقترحاً وضع برنامج «مشروع مواهب القرن الـ 21» لتهيئة جيل جديد من القادة الإداريين المقتدرين، وفي تشرين الأول من العام نفسه قرر مجلس الدولة تفعيل هذا المشروع لاختيار عدد من الباحثين الأساسيين في ميادين الهندسة والتقانة العلمية الوطنية الكبرى، ومن الخبراء الشباب المتميزين في البحوث العلمية الأساسية. ومع نهاية عام 2002 تم اختيار 922 معلماً شاباً من أكثر من 100 جامعة، وقد حقق المشروع إنجازات تدعو للفخر في عدة حقول تقنية وعلمية في أثناء العقد الماضي نفتت أنظار الجامعات والندوات التقنية العلمية العالمية. كذلك فقد حاز خيرة علماءنا على تقدير دولي، والكثير منهم أسهموا في وضع خطط تطوير التقانة العلمية في بلادنا.

في أعقاب هذا المشروع ازداد اهتمام الجهات الحكومية بإنجاز عدد من الخطط التي تهدف إلى جذب واختيار وتدريب المواهب الشابة البارزة ومن بينها الصندوق القومي لدعم المواهب الشابة، ورصدت المبالغ اللازمة لهذا الغرض، وقد وضعت وزارة التعليم خطة منح

جوائز للمتفوقين في (تشانغ جيانغ)، وجوائز لمعلمي الكليات الشباب منهم، وقد أُسس في (تشانغ جيانغ) 389 مركز دراسة في 75 جامعة في ظل خطة جوائز المتفوقين بين عامي 1998 و2002، وتم توظيف 537 أستاذ جامعة ومحاضراً في هذه المراكز، تراوحت أعمارهم بين 30 و40 عاماً، وأكثرهم من الحائزين على الدكتوراه أو كان قد درّس أو عمل في الخارج عاد ثلث هؤلاء إلى الوطن ليحتل بعض المناصب.

منذ تطبيقه في عام 1998 نجح مشروع «رعاية المواهب الفذة وتهيئتها للقرن القادم» وتجلّت نجاحاته بوضوح في تشكيل الهيئات التدريسية وفي إنشاء برامج تخصصية وبحثية في جامعاتنا، لكننا لم نصل إلى نهاية الطريق بعد؛ إذ يجب أن نعرّز الشعار الذي يقول: «إن الموارد البشرية هي على رأس أولوياتنا» لهذا علينا إنشاء نظام توظيف ينسجم مع متطلبات اقتصاد السوق الاشتراكي، ومع الاستمرار في تحسين آليات وسياسات تحفيز الأفراد الموهوبين للمنافسة، وفي الوقت نفسه التعاون فيما بينهم، ومحاولة استغلال المواهب من دون احتكارها، أو بالأحرى جعلها في خدمة الدوائر والمناطق والمؤسسات المركزية.

وعلىنا أيضاً اتباع سياسات جديّة تهتم بالمنح وتحفيز المواهب التقنية والعلمية بالإضافة إلى وضع برامج للمكافآت التشجيعية لعناصر الإنتاج الأساسية كالتيكولوجيا والخبرات الإدارية وقواعد الأرباح السهمية، ومن أولوياتنا رعاية العلماء المتميزين والتقنيين الماهرين بجهودنا الخاصة، ونحن بحاجة أيضاً إلى الاستفادة من خبرات الأجانب الذين نحتاجهم في تنمية البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

المهمة الثانية: التطبيق الحازم لحقوق براءة الاختراع لكونه أمراً إستراتيجياً، وحماية حقوق الملكية الفكرية والطريقة الوحيدة التي تجعل البلدان النامية قادرة على المنافسة هو تحويل احتكار التكنولوجيا إلى احتكار للسوق، ثم إن بعض الاستثمارات الأجنبية تقدمت بطلبات كثيرة لتسجيل براءات اختراع في هذا البلد تخص اختراعات تقنية عالية تتزاحم لكي تجد لنفسها موطئ قدم في السوق الصينية.

تظهر الإحصائيات أنه في نهاية عام بلغت نسبة طلبات تسجيل براءات الاختراع الصينية 48% والطلبات الأجنبية 51% وطلبات الاختراع الداخلية المقدمة في أثناء ممارسة الأعمال

شكلت 30% والطلبات الأجنبية 70% أي أكثر من ضعف الطلبات المحلية. أما في مجالات التقنية العالية مثل المعلوماتية، والاتصالات، وعلم الطيران، والفضاء، وصناعة الأدوية، فإن 88% من الطلبات المقدمة من الخارج تشير إلى أن تطوير التقنيات العالية في الصين متقدّم بمراحل متعددة عن الدول المتحضرة، وقد بدأت الجامعات الصينية تدرك أهمية تسجيل براءات الاختراع وحماية حقوق الملكية الفكرية.

كما تظهر الإحصائيات أيضاً أنه في عام 2002 طلبت ثلاث جامعات تسجيل 5973 براءة اختراع بنسبة ارتفاع قدرها 56.8% عن عام 2001، وبنسبة 28% من مجموع طلبات التسجيل الوطنية المستلمة لذلك العام، وقد تم ترخيص 1710 براءات، أي 11.5% كزيادة عن 2001. وقد تبنت الجامعات انطلاقاً من هذه الإستراتيجية مجموعة من السياسات والمعايير التي تضبط طلبات البراءة وحماية حقوقها، في أثناء الستة أشهر الأولى من عام 2003، وتسلمت تلك الجامعات 4668 طلباً؛ أي بزيادة قدرها 87.8% عن المدة نفسها من عام 2002، وتم منح 1288 براءة اختراع أي بزيادة 66.6%.

لذلك فإن الضرورة تفرض زيادة الدعم المالي لمن يطلبون براءة اختراع داخل وخارج الوطن، وذلك لتشجيع القوى الوطنية على الابتكار التكنولوجي والعلمي. وعلى المؤسسات الأكاديمية أن تولي اهتماماً خاصاً بحقوق الملكية الفكرية وإتمام الآليات التي تمنح حقوق البراءة التي تم الحصول عليها من مشروعات ممولة حكومياً إلى مؤسسات البحث، ومكافأة المخترعين وحماية هذه الإجراءات وفق القانون.

المهمة الثالثة: اتباع سياسة إستراتيجية قوية ذات معايير تقنية ومقاييس تكنولوجية؛ لأن المقاييس التقنية هي الضابط الأول للمنافسة الدولية في مجال الابتكارات التكنولوجية، وهي التي تحدد مدى ارتفاع مستوى المنافسة الصناعية، ويتجلى ضعف الصين في تطوير المعايير التقنية في نقطتين:

الأولى: أنه من الصعوبة بمكان منع استيراد البضائع التكنولوجية دون المستوى المعياري، والثانية: أن البضائع الصينية المصدرة غالباً ما تخضع لمواصفات قياسية تقنية أجنبية صارمة.

إن الدراسات تظهر بأن 71% من الصادرات الصينية تعاني نواقص تقنية متنوعة من حيث المواصفات التي تفرضها البلدان الأجنبية، ففي أثناء عام 2002 وجدنا أن 39% من الصادرات الصينية هذه قد تأثرت سلباً بدرجات مختلفة مسببة خسائر إجمالية قدرها 17 مليار دولار أمريكي، وهذه الخسائر تزيد بمقدار 5% عن القيمة الإجمالية للصادرات الصينية.

إذن لا بد من إنشاء نظام وطني للمواصفات والمقاييس يتوافق مع معايير منظمة التجارة العالمية، بمقدوره أيضاً حماية إيراداتنا الوطنية. وفي أثناء ذلك يجب أن نرفع من مستوى الإبداع في المؤسسات البحثية التكنولوجية الوطنية المعززة بفريق عمل من المختصين، وقد وقد بلغني منذ عهد قريب أن كل من وزارة العلوم والتكنولوجيا وجامعة (تسينغهاو) و(جيا وتونغ شنغهاي) بصدد وضع معايير قياسية تحميها قوانين حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، وهي بداية جيدة بلا شك.

4.52 معاهد التعليم العالي ودورها في التطوير

والأبحاث التكنو- علمية المتقدمة.

المحاور:

إن العلم والتقنية المتقدمة المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والهندسة الحيوية واستثمار موارد الطاقة وعلم المواد قد قاد الإنسانية إلى ثورة (تكنو - علمية) منذ التسعينيات. فما هو الدور الذي يجب أن تؤديه جامعاتنا في هذه المرحلة الجديدة من الثورة التكنولوجية والعلمية؟

لي لانكينغ:

دعني أخبرك قصة قبل أن أجيبك: من المعروف أن الاتصالات السلكية مرت بعدة مراحل بدءاً من الهاتف الذي يعتمد على الشحن الكهربائي اليدوي الذي استخدم هنا في القرن التاسع عشر في عهد الإمبراطورة سي جي، واليوم أصبحت الاتصالات تتم عبر مقاسم رقمية وأنظمة كومبيوتر تقوم بتحويل الاتصالات.

وقبل عام 1985 كانت خدمات الهاتف تعتمد على المقاسم التقليدية في الوقت الذي كان فيه نظام المقاسم الإلكترونية منتشراً في الغرب منذ الستينيات، وأذكر أنه عندما تم بناء مصنع السيارات الثاني في بدايات السبعينيات طلبت وزارة الاتصالات تجهيز هذا المشروع بكافة الأجهزة المطورة محلياً، وبكل المعدات المتوافرة حينها، وذلك بإدخال نظام للاتصالات عبر مقاسم إلكترونية أوتوماتيكية ولكن هذه التكنولوجيا لم تف بالغرض. فقد كان النظام معرضاً للحوادث وأحياناً كان الاتصال يتحول إلى هاتف شخص آخر غير الشخص المنشود؛ لذلك طلبت من وزارة البريد والاتصالات استبداله بنظام يمكن الاعتماد عليه أكثر فأدخل نظام الـ «كروس بار»، وبقي الوضع على هذه الحال حتى عام 1985، إذ تم فيه تزويد (تيانجين) و(فوزهو) بـ 10000 خط هاتفي مدار برمجياً من اليابان، مع بقاء خدمات الهاتف القديمة في أكثر أرجاء الصين. ولقد كان عام 1986 عاماً حاسماً بالنسبة للخدمات الهاتفية. واليوم نشهد انتقال قطاع الاتصالات الصيني إلى عصر الاتصالات الرقمية.

كنا في الماضي نعتد على تجهيزات اتصالات مستوردة، أما الآن فأكثرها تُصنع في الصين، كما أننا نطوّر تقنياتها الخاصة أكثر من استيرادها، واستطعنا اللحاق بركب الأمم المتقدمة بسرعة قياسية.

وبالرغم من التطور المفاجئ في قطاع المعلومات عندنا، ما زالت الصين وراء البلدان المتقدمة في تكنولوجيا صناعة الرقائق الإلكترونية والبرمجيات. والطلب في السوق الصيني على الرقائق ضخم، ولكن إذا دققنا النظر فسنجد أن تقنية صناعة الرقائق التي نحتاجها بسيطة إذا ما قورنت بتقنية الدارات الإلكترونية. ولقد بقيت الصين مدة تركيز بشدة على الأبحاث وعلى تطوير التقنيات العالية الدقة إلى درجة التفوق، متجاهلة تطوير تلك الدارات الإلكترونية التي يكثر عليها الطلب ولا تحتاج إلى تقنيات معقدة، وقد سبب هذا الخطأ تراجعاً في تطوير الصناعة الوطنية للدارات المتكاملة.

ولكن البطء الذي حصل في تطوير صناعة الرقائق أدى إلى تأخر طرحها في السوق بحيث فقدت الطلب عليها، ولذلك تراجعت الصين في صناعة تصميم الرقائق، وكذلك صناعة البرمجيات، وتدريب المواهب في مجال البحث والتطوير.

لقد دفع هذا الوضع الحكومة إلى الاستثمار في صناعة الرقائق القديمة وإنشاء المزيد من المصانع، وإدخال عدد من خطوط إنتاج أحدث الرقائق عبر مشروعات مشتركة، ونتيجة لهذه الأمور ولدت صناعة الرقائق الصينية، وبدأت بالنمو حيث استطاعت تلبية الطلب على منتجاتها، وبالتالي مع هذا تم تدريب الأفراد، ولقد حققنا نقلة نوعية في مجال تصنيع معالجات الحواسيب، ولقد ضممنا حقوق الملكية الفكرية لها. ونظراً للطلب المتزايد أنشئت معاهد لتطوير البرمجيات في عدة جامعات وقد جلبت عدداً كبيراً من الباحثين البارزين للعمل في مجال البحث والتطوير؛ ليؤسسوا لمرحلة جديدة من التطوير المدروس.

وبطبيعة الحال تقدم سياسات الحكومات دوراً جوهرياً في تطوير صناعة الرقائق، بيد أننا عانينا الكثير من اختلاف وجهات النظر في هذا الشأن؛ ولوضع سياسة موحدة لذلك قمنا بجمع مديري الأقسام المعنية بصناعة الرقائق والبرمجيات في مكان ووقت محددين، وقمنا بتعيين أحدهم منسقاً رئيسياً، وقام مجلس الدولة بإصدار نشرة عممتها على العاملين حول السياسة التي ينبغي أن تؤثر صناعة البرمجيات والدارات المتكاملة، وقد قدّمت هذه السياسة دوراً مهماً في تعزيز هذه الصناعة التي نمت بقوة وصرنا واثقين من إمكانيات التطوير ولكن يجب ألا ننسى الهوية التي ما زالت بيننا وبين الأمم المتقدمة. فالمنافسة الدولية لا ترحم؛ لذا علينا أن نواجه ونفذ السير وإلا فستبقى في المؤخرة.

لقد تفاجأت حين علمت أن إيرلندا ذلك البلد الذي يربي الحيوانات ويزرع الصوف وينتجه، وقد حقق تقدماً سريعاً في صناعة البرمجيات، هذا البلد الذي أخرج لنا أدباء عظاماً بمنزلة (جورج برناردشو) هو الآن ينتج تقنيات عالية كهذه، لقد طورت إيرلندا في عام 1999 التعليم وأعمال البحث في حقل البرمجيات إلى درجة مذهلة، وتفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية والهند في تصدير البرمجيات.

وعندما زرت إيرلندا في نيسان عام 2000 ذهبت لرؤية حاضنة البرمجيات التي ترعاها جامعة ليمريك الكائنة في محيط الحاضنة وسط مجموعة الحاضنات التكنولوجية التي ولدت مجموعة من المشروعات من بينها عدة شركات للبرمجيات بحيث أصبح المكان في النهاية مجمعاً لمعارض إنتاج البرمجيات، وكان هذا أحد ثمار دمج التعليم مع البحث العلمي. إن المعرض مرتبط بنواح مختلفة مع الجامعة التي تمتلك أسهماً في رأس المال والعائدات؛ لذا إنها مصدر قوة للتنمية الاقتصادية في إيرلندا.

لقد أُعجبت بالطريقة التي اتبعوها في إنشاء هذه الحاضنة، فقد بدؤوا بتزويد الجامعة بقاعدة لاحتضان النتائج البحثية وتطبيقها في الصناعة، واستغلال هذه النتائج تجارياً وإدخالها السوق، بالإضافة إلى استثمار الأرباح في بحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة.

إن مفهوم (الاحتضان) يعني حقيقة القيام بتجارب مدروسة، لاستثمار نتائج البحث العلمي في مشاريع كبيرة عديدة، وبعد عملية الاحتضان هذه والتوصل إلى نتائج يُصار فيها إلى استثمار هذه النتائج تجارياً، وبالنتائج المستمرة يولد المشروع أثر الآخر. ويصبح المعرض مرتبطاً على نحو متزايد مع التطور الاقتصادي المحلي.

إن التقدم الحاصل في مجال العلم والتكنولوجيا لا سيما في مجال المعلوماتية والهندسة البيولوجية وتنوع مصادر الطاقة والكشف عن مواد جديدة - كل ذلك أحدث ثورة عالمية في العلم والتكنولوجيا. وفي أثناء العقود القليلة الماضية تحققت قفزة نوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات والصناعات المرتبطة بها فاقت كل التوقعات، ولكننا لم نصل إلى قمة التطوير التكنولوجي بعد.

إن موجة الابتكارات قادمة لا محالة، وكذلك التقدم الحاصل في العلوم الحياتية وتكنولوجيا الهندسة الوراثية في مجال الطب والزراعة يمهد لدخول عصر جديد يؤثر على نحو كبير على تقدم الزراعة ومعالجة الأمراض والوقاية منها، وكذلك على تحسين وحماية البيئة.

كما أن تنوع مصادر الطاقة يؤثر على نحو كبير على السياسة والاقتصاد والحياة البشرية. إن العمل الجاري في تنقية الفحم وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة العضوية وكذلك بطاريات وقود السيارات وتوليد الطاقة النووية سيكون له نتائج لا تصدق. وكل ذلك لن يتوقف عند حد التطوير الاقتصادي والاجتماعي، بل سوف يتجاوز إلى الأمن الوطني والسياسة العالمية. إن تطوير ما يسمى بـ «النانوتكنولوجي» أو التكنولوجيا الدقيقة سيؤدي على الأرجح إلى ثورة صناعية، حيث ستكون المواد والمعلومات والبيئة مرتبطة بتطوير الطاقة وعلم الأحياء والزراعة.

وعندما يتطور العلم والتكنولوجيا بهذه السرعة يجب أن نعمل وفق الأولويات، وهذا يعني مضاعفة جهودنا في الحقول الأساسية الأربعة: تكنولوجيا المادة والمعلوماتية وعلم الأحياء

والطاقة. وبالنسبة لتكنولوجيا المعلومات يجب أن ندعم البحث والتطوير في تصميم وتصنيع الدارات التكاملية، وتكنولوجيا أنظمة الكمبيوتر، وهندسة البرمجيات، والجيل الجديد من الاتصالات النقالة، وأمن المعلومات والجيل الجديد من شبكة المعلومات.

وفي مجال الهندسة الوراثية، يجب الإصرار على متابعة البحث والتطوير في عمل الجينات والرقائق الحيوية والاستثمار التجاري لعلم الصيدلة الحديثة.

وفي تطوير الطاقة يجب التركيز على دعم تقنيات الفحم النظيف، والمفاعلات النووية الحرارية المبردة بالغاز، وتطوير بطاريات صناعية تخزن كميات أكبر من الطاقة وإنتاج السيارات الكهربائية، ويجب أن يكون لنا دور في الخطة الدولية في بناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة عبر الحرارة الناجمة عن الاندماج النووي. أما في مجال النانوتكنولوجيا أو التكنولوجيات الدقيقة فينبغي أن تُعطى الأولوية للأبحاث الأساسية ومن جملتها البحث والتطوير في معالجة الأجزاء من البليون من المتر والعناصر المتناهية في الصغر، وعلينا بذل الجهد لبحث وتطوير تقنيات علم الطيران والفضاء بحيث يمكن تسويقها تجارياً.

المشهد التعليمي في الماضي والمستقبل

4.53 ما تحقق في أثناء عشر سنوات في مجال إصلاح وتطوير التعليم العالي

المحاور:

لقد تحققت إنجازات مذهلة في التعليم العالي منذ بداية التسعينيات، فما الذي حدث بالضبط في أثناء تلك السنوات؟

لي لانكينغ:

في أثناء العقد الماضي اتخذت الحكومة سلسلة من القرارات والإجراءات الكبرى الشاملة لبرنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين الذي صدر عام 1993، وقد أدّى إعلان الرئيس (جيانغ زيمين) عام 1995 دوراً قيادياً في إصلاح وتطوير التعليم وفق إستراتيجية إعادة إحياء الأمة عبر العلم والتعليم، وحث على التطوير في العلوم والتكنولوجيا والتعليم في الصين.

وفي شباط عام 1999 صدّق مجلس الدولة على خطة النهوض بالتعليم استعداداً لدخول القرن الـ 21 التي نفذتها وزارة التعليم، وتبعها في حزيران قرارات تعميق إصلاح التعليم وبناء شخصية الفرد، وقد أشار الرئيس (جيانغ زيمين) في خطاباته إلى أهمية دور التعليم في رفع مستوى ونوعية الأفراد، وأصدر توصيات مثل «يجب أن يلبي التعليم متطلبات الحداثة وتحفيز الإبداع بشتى أشكاله» و«من الضروري الارتقاء بنوعية وكفاءة الإدارة المدرسية» ومن الأهداف التي شدد عليها «بناء عدد من الجامعات التي تضاهي الجامعات العالمية المرموقة»، وأشار إلى أهمية الدراسات الفلسفية والعلوم الاجتماعية في التطوير الاقتصادي - الاجتماعي كما أكد على أهمية التجديد والابتكار في التعليم.

وفي الوقت نفسه سنّت الدولة القوانين والتشريعات مثل: قانون التعليم، وقانون المعلمين، وقانون التعليم العالي ومخصصات جوائز الإنجازات التعليمية. وكان لهذه الإجراءات أبعاد الأثر في تسريع عملية التنمية في قطاع التعليم العالي.

وينبغي الإشارة إلى أن الإنفاق على التعليم العالي تزايد على نحو ملحوظ على أعلى المستويات. وتم إصلاح إدارة التعليم العالي بإدخال نظام إداري جديد عالج أمر التعليم العالي على صعيد الإدارات المركزية والإقليمية، واتخذت الجامعات خطوات مهمة في تنسيق المواد الدراسية والبرامج الأكاديمية، وأضافت عدداً جديداً من التخصصات استجابة لمتطلبات التطوير الاقتصادي - الاجتماعي الصيني، وأزالت مجموعة من المعوقات والحوجز التي كانت تعوق عمل الإدارة في التعليم العالي، وجرى الحد من بناء الجامعات بالطريقة المعتادة، إضافة إلى إعادة صياغة المناهج وتعديل محتوياتها.

ومنذ نهاية عام 1999 تحقق تقدم أولي في إعادة توزيع موارد التعليم العالي للاستفادة القصوى منها، وتم منح حقوق استثمار للمنشآت اللوجستية الجامعية والخدمات الطلابية، بدءاً من بناء المطاعم والمهاجع الطلابية التي تجاوزت مساحاتها المبنية ما شُيد في أثناء خمسين عاماً منذ إعلان الصين الجديدة؛ مما أسهم في ازدياد عدد الطلبة الجامعيين ودفع عملية التطوير بالاعتماد على العمل الجماعي وترشيد الإنفاق الحكومي والإنفاق غير الحكومي.

وخلاصة القول: إن التعليم العالي تقدم بسرعة، والواقع أن تخريج المواهب وتطوير الإدارة الجامعية في تحسن مستمر طوال الوقت، بحيث باتت الجامعات القوة المحركة للتطور الاقتصادي - الاجتماعي الصيني، وتم تحسين ظروف العمل والمعيشة للمعلمين. والتجربة النفسية التي اكتسبناها في إصلاح وتطوير التعليم على امتداد هذا العقد تعود إلى أربعة عوامل مهمة:

العامل الأول: تبين توجيهات (دينغ جياوبنغ) الدور المهم للحزب الشيوعي الصيني في تبنيه أولاً: زيادة الإنتاجية باستخدام وسائل متقدمة. وثانياً: النهوض بالثقافة الصينية. وثالثاً: تحقيق المصالح الأساسية للشعب الصيني.

العامل الثاني: التصميم على وضع إستراتيجية نهضوية عبر العلم والتعليم، بحيث يسير إصلاح التعليم جنباً إلى جنب مع تطوير الاشتراكية وتخريج أكبر عدد ممكن من الكفاءات المدربة والمؤهلة تأهيلاً عالياً لتنشيط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

العامل الثالث: التركيز على عملية التطوير باعتبارها أبرز الوسائل للقضاء على المشكلات التي تعوق تقدمنا. إن العمل على تقدم ونمو التعليم يتطلب أيضاً صياغة برامج أكاديمية عالية المستوى وتشكيل هيئات تدريسية متميزة لرفع مستوى التعليم وتحسين أداء المعلم بصورة مستمرة.

العامل الرابع: المتابعة المستمرة ومواكبة العصر، وهذا لا يتحقق إلا بإيجاد حلول للمشكلات التي تعترضنا وتحديث الأنظمة وطرق الأداء وتشجيع الابتكار والإبداع في شتى المجالات العلمية والتربوية.

عندما أعود بذاكرتي إلى الطريق التي سلكناها أريد القول: إنني أشعر بالسعادة والرضا تجاه ما فعلناه في مجال الإصلاح والتطوير؛ إذ إننا نجحنا في إرساء أسس متينة للتعليم العالي في الصين وللاقتصاد الصيني والعلم والتكنولوجيا، وللمجتمع عموماً ولا بد من الاستمرار في التطوير في أثناء القرن الجديد.

4.54 مستقبل التعليم العالي في الصين

المحاور:

كيف يبدو لك مشهد التعليم العالي في الصين؟

لي لانكينغ:

في عصر التصنيع يميل الناس للقول: إن المعرفة تعني القوة أو أنها مفتاح القوة. إن اقتصاد المعرفة في عصرنا الحالي يعني الثراء والمعرفة تصنع مستقبلاً من الإنجازات، وسعادة الشعب في إنهاض البلد وتقوية الأمة، وتحقيق الرفاهية في العيش، وكل هذه الأشياء تتمتع بالقدرة على تطبيق المعارف، الإبداع والمعرفة الحدودية.

لقد توجَّ التعليم العالي في الصين بالنجاح بفضل الجهود المضنية في أثناء الخمسين عاماً المنصرمة منذ إعلان الصين الجديدة، ولا سيما في أثناء العشرين سنة التي تلت سياسة الإصلاح والانفتاح، ومع ذلك ما زالت هناك فجوة بين الصين والبلدان المتطورة في مجال القوى الإنتاجية والعلم والتكنولوجيا والتعليم. إن المجموع الإجمالي للمنتسبين إلى الكليات الصينية يشكل 15% من التعداد السكاني تقريباً؛ أي أدنى من المعدل العالمي وأدنى من معدل البلدان المتطورة التي هي 50%. وهذا التباين ليس كمياً فقط بل نوعي أيضاً، فالمنافسة الدولية تزداد حدتها طوال الوقت، ولا تزال جامعاتنا تعاني الصعوبات.

ومن جهة أخرى فإن أول عقدين من القرن الجديد يوفران فرصاً إستراتيجية يتعين على الصين انتهازها، والأكاديميون اليوم يشعرون أكثر من أي وقت مضى بالحاجة إلى معالجة بعض القضايا الملحة والمهمة مثل: ما هو نوع الجامعات التي سنبني وكيف سنبني؟ وحول هيكلية الإدارة في قطاع التربية والتعليم وسبل تطويرها واعتماد إستراتيجيات تماشي الواقع الاقتصادي - الاجتماعي الصيني، بالإضافة إلى تطوير معايير جديدة لاختيار الهيئات التدريسية، والعناية بموضوع السكن الجامعي والمناهج الأكاديمية تمهيداً لتشييد جامعات عصرية.

لا شك أن الجماهير ستدعم الخطط القادمة لإصلاح وتطوير التعليم العالي والاستفادة من تجارب الماضي، وستزيد الإنفاق وستدلل الصعوبات والمعوقات، وتعمل على إيجاد بيئة أفضل للتعليم العالي؛ كي يبقى في تطور مستمر.

لقد دخلت البشرية القرن الـ 21، والثورة التكنولوجية الحالية التي شهدناها هي أكثر أهمية من الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر في إنكلترا التي تزامنت بدايتها مع الحقبة المتأخرة من حكم سلالة كينغ والأباطرة الصينيين: كانغري، ويونغ زهينغ، وكيان لونغ حين كانت الصين تضم أربع مدن كبيرة، وكانت حينها من أكبر دول العالم الست بتعداد سكاني تجاوز 500.000 وقادت العالم اقتصادياً في حينها.

لكن تلك المسيرة الاقتصادية تعثرت بسبب الإقطاع والأساليب القديمة في الإنتاج، إضافة إلى النظام السياسي الفاسد وركود العلوم والتكنولوجيا في ظل الإقطاع.

كان الفشل في مواكبة الثورة الصناعية أحد أسباب تدهور «إمبراطورية كينغ العظيمة». ويشهد العالم الآن ثورة علمية وتكنولوجية علينا انتهاز الفرصة ليس فقط للحاق بالدول المتقدمة بل تجاوزها عبر قفزات متوالية، وللتعليم العالي دور لا يمكن الاستغناء عنه في بلد كبلدنا، كي لا يتكرر فشلنا في حملة «تجاوز بريطانيا والحقاق بالولايات المتحدة»، وهو الشعار الذي رفعناه في نهاية الخمسينيات فترك أثراً سيئاً في مخيلة الناس حتى اليوم.

لذلك أشدد مرة أخرى على الأهمية القصوى للتعليم العالي في العصر الحالي. لدي هنا بعض الملاحظات:

أولاً: إذا أردنا أن نطور التعليم العالي يجب على كل من له صلة بهذا الميدان أن يحرر أفكاره، ويكيّف مفاهيمه، ويعمل بنشاط، ويتطور مع الوقت، ويتحلى بفكر منفتح وبشيء من البراغمية مع مراعاة النقاط الآتية:

النقطة الأولى: يجب أن يتم التطوير عبر قفزات كبيرة عالية، وما يبرر هذا القول: أنه في أثناء زيارتي لمختبر الليزر في إحدى الجامعات أخبرني أحد الباحثين بفخر أن تقنية الـ FS أو Femtosecond أي (الجزء من ألف مليون مليون من الثانية!) عندهم لا يفصل

بينها وبين تقنية الولايات المتحدة إلا شعرة. فأجبت: عجباً كيف تشكل هذه الشعرة فارقاً كهذا، وأضفت قائلاً: «أرجو أن يأتي اليوم الذي تقول فيه: إننا سبقنا الولايات المتحدة». لذلك يجب أن نصمم على الماضي قدماً بخطى ثابتة على طريق التطوير والتحديث.

النقطة الثانية: يجب أن نمتلك روح الابتكار، وأن لا نكتفي باللاحق بالدول المتقدمة، بل علينا استيعاب منجزات الآخرين وتطويرها، فعلى سبيل المثال: لا بد من الاستفادة تكنولوجيا المعلومات ومن إمكانياتها في التعليم عن بعد؛ لكي تصبح المعرفة في متناول الجميع.

النقطة الثالثة: يجب أن نمتلك الجرأة في توظيف المواهب الشابة، فكما تفوقنا على من سبقنا، سيأتي بعدنا من سيتفوق علينا. تستطيع الصين أن تتفاعل بمستقبلها عندما تضمن أن الجيل القادم سيكون أفضل من الجيل الحالي. ويجب ألا نخشى من توظيف المواهب الشابة، وإطلاق العنان لهؤلاء الشباب؛ فهناك أمور في الثقافة الصينية التقليدية تحتاج إلى إعادة النظر فيها؛ كي لا تضيع المواهب الشابة، ففي بعض الأحيان لا يستطيع الأساتذة إلهام طلابهم ليخرجوا أفضل ما لديهم، وهذا يجب أن يتحول إلى تشجيع الشباب على عدم التردد في نقد القديم والجديد من الأفكار والنظريات وعلى تحدي النتائج التي تستند إلى أبحاث ودراسات.

قبل وفاته طلب الأستاذ والمؤرخ في جامعة بكين (دينغ غوانغ مينغ) من ابنته أن تتصل بالأستاذ (جي جيان لين) وأن تطلب منه عدم تجاهل المواهب الشابة البارزة حين تمنح الألقاب والدرجات الأكاديمية. ونحن بدورنا يجب أن نتعلم من الأستاذ (دينغ) احترام أساتذة التعليم العالي ومحبة الطلاب ومنحهم حريات أكبر. وبدلاً من الانكباب الكثيف على الدراسة النظرية يجب أن ندفع الطلاب إلى البحث، وتقصي الحقائق وطرح الأسئلة وتشجيعهم على العمل الدؤوب، كي يتفوقوا على أساتذتهم.

النقطة الرابعة: مكافحة نزعة تسفيه الأكاديمي لزميله الأكاديمي، وتشجيع الروح الأخوية والاحترام المتبادل. ونحن نؤيد روح النزاهة والنقد الأكاديمي البناء، حيث يتم تبادل الأفكار بطريقة ودية وحرّة، حتى يتم البحث عن أرضية مشتركة دون تجاهل الفروقات في الآراء والاتحاد دون التضحية الفردية، والعمل الدؤوب دون ملل، والصبر في انتظار النتائج،

وتوطيد حماية الملكية الفردية، ومجاربة أشكال الفساد الأكاديمي كافة كالانتحال، وتعزيز روح الفريق الواحد لتقديم مشهد كامل من الحكمة والموهبة.



المؤلف يراجع مسودة النسخة الصينية لكتابه.

إننا اليوم في الصين نقف على عتبة عصر يمثل عصر المخترعين أمثال: توماس ألفا أديسون (1847-1931)، وغوليامو ماركوني (1874-1937)

ثانياً: تعميق الإصلاح وجعل التعليم العالي الأساس الذي نبني عليه. لقد كان تحديث النظام الإداري المهمة الأساسية في أثناء المرحلة السابقة من إصلاح التعليم العالي؛ لذلك فإن النتائج التي تحققت سوف تُحسَّن وتُوحَّد في المرحلة الثانية، وباتباع مبدأ وزارة التعليم إرساء الدعائم، ثم التعميق، ثم التعزيز والتطوير ومتابعة تنفيذ الأعمال المطلوبة في مسألة إعادة التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم وإعادة صياغة البرامج الدراسية، فلا بد من ترسيخ نتائج الإصلاحات الإدارية؛ كي تتمكن الجامعات من تأدية رسالتها بكفاءة ومنهجية عبر آليات جديدة. ومن الأمور المهمة التشديد على تطوير الإدارة الداخلية على نحو يلبي متطلبات التطوير الاقتصادي. الاجتماعي. وعلى تطوير التعليم العالي عبر تعزيز الابتكار

المؤسساتي والمفهومي. والتعليم الإبداعي وتطوير المناهج، إضافة إلى الاهتمام بشروط التوظيف ووضع آليات واضحة ودقيقة وتوفير الحوافز لهيئاتنا التعليمية وموظفينا؛ كي يواصلوا عملهم بنجاح. وبالنسبة للخدمات اللوجستية فسنستمر في سياسة منح حقوق الاستثمار في تقديم الخدمات لأطراف خارجية، وأرى أن نبذل المزيد من الجهد لتحسين أوضاع المدرسين والطلاب.

إن الوظيفة الأساسية للعلم والتكنولوجيا الجديدة تتجلى في توفير المعلومات عن طريق شبكة المعلومات التي تساعد على رفع مستوى العلم والتعليم، وعلى الجامعات استغلال الفرص المتاحة كافة لتغيير أسلوب إدارة كلياتها عبر نظم إدارية ملائمة والابتعاد عن الطرق التقليدية لتحقيق التقدم الذي نشده في مجال التعليم عن بعد والتعليم المباشر، وعليها الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية الجديدة في التعليم. وبقيني أن الجامعات ستصبح أكثر تنوعاً في التخصصات والبرامج التي تقدمها، وستنشأ كليات متخصصة مثل كليات الفنون وبعضها سوف يدمج التعليم بالبحث. وبعضها سوف يدرّس النظريات الأساسية في العلوم الاجتماعية والطبيعية، وبعضهم الآخر سوف يعنى بتدريس المهارات المهنية وتطوير التقنيات التطبيقية، ومنها من سيكون عبارة عن مؤسسة تدريسية للطلاب الجامعيين، وأخرى ستركز على التعليم في مرحلة ما بعد التخرج، أما بالنسبة للمعاهد «التعاونية» فسوف نقدم لها الدعم؛ لأنها توفر أجواءً مهيأة للطلاب من ناحية جدول الدوام والكلفة، ولديها برامج لتعليم الراشدين، والتعليم المهني والعالي وفقاً لاحتياجات المجتمع.

أما بالنسبة للبرامج الأكاديمية فهي لن تكون نسخة عن البرامج التقليدية، وهنا تبرز ضرورة تعديل المناهج الجامعية من حيث المحتوى بحيث تواكب المستجدات في شتى حقول المعرفة بطريقة مدروسة لتجنب الازدواجية في البرامج، ولكي لا تقع في هذا الخطأ يجب تحديد أهداف البرامج الأكاديمية بوضوح وأن نجمع شمل الأكاديميين لتصميم المناهج العلمية المناسبة والتركيز على الأبحاث التي تحقق غايات واضحة ومعينة في هذا الحقل أو ذلك، وعندها نستطيع الارتقاء ببعض هذه الحقول إلى مستويات عالية في سنوات قليلة، ونُقبل على مواجهة المشكلات العلمية والتكنولوجية التي تقف عائقاً في وجه تطور الصين.

ولكي نستطيع جعل الغالبية العظمى من أبناء الشعب تستفيد من الموارد المتاحة لابد من نشر وسائل التعليم الحديثة مثل مؤسسات لتعليم عن بعد، والتعليم المباشر (on line)، والمكتبات الرقمية، والمخابر العلمية، مع وجود إمكانية اختيار البرامج، التدريب الهادف والتأهيل المستمر الذي يساعد أيضاً على تعميق التعاون الدولي المحلي في إدارة المعاهد والتبادل الأكاديمي. إن معاهد التعليم العالي مدعوة للتركيز على تطوير الاقتصاد الوطني والإبداع التكنولوجي والعلمي والتنمية الاجتماعية، وسيكون بوسع الأكاديميين المميزين وضع علمهم وخبرتهم في خدمة صانعي القرار، وسيحتلون مراكز تمكنهم من الإسهام في نهضة الصين.

ثالثاً: ترشيد إدارة الجامعات، وبناء نظام إدارة داخلية حديثة. إن من أهم مسؤوليات رؤساء الجامعات تمثيّن وتحسين الإدارة مع النمو المتسارع في التعليم العالي، كذلك الاهتمام بالخدمات المهمة. ولقد شهدت الجامعات تطوراً ملموساً في السنوات القليلة الماضية، ولكن هذا التطور لا يخلو من المشكلات، وسيترتب على رؤساء الجامعات مهام جديدة أهمها:

العمل وفق القانون وتمثين الإدارة حتى يتمكنوا من إيجاد روح جامعية جديدة وأخلاق علمية عالية، وتوفير المناخ الملائم للمواهب حتى تبرز وتسجل نتائج بحثية أكثر.

العمل الدؤوب والجاد، وتقديم كل الطاقة والوقت في إدارة الجامعة. ولكي يتحقق ذلك يجب أن يتحلى رئيس الجامعة بشعور قوي بالمسؤولية تجاه الفرد والمجتمع، فلا يضيع وقته في الاجتماعات والجولات التفتيشية غير الضرورية. ويخصص المزيد من الوقت لإيجاد حالة جديدة ملائمة.

أن يكون رئيس الجامعة إدارياً جيداً أيضاً؛ لأن الهدف النهائي هو إنتاج المواهب والنتائج البحثية. فإدارة الجامعة تعتمد على فريق العمل والهيئة التدريسية. وعلى رجل الإدارة أن يعرف المعلمين والطلاب جيداً وأن يكون قادراً على استعمال الوسائل الإدارية عالية التقنية، وأن يكون ديمقراطياً ومختصاً في عملهم، كما أن تعريف الهدف على نحو واضح هو أمر جوهري في تحقيقه. وأخيراً وليس آخراً أن يمتلك الأفق الواسع حتى يستطيع الاستفادة من التجارب العالمية، والتعاون مع الخارج بما يتناسب مع واقع الصين.

رابعاً: إن التعليم الرسمي والخاص سيكون أمراً مفيداً شريطة أن يتنافس القطاعان على صعيد تنمية قطاع التعليم عبر إشراك المعاهد الخاصة في عملية التنمية هذه. إن التعليم يمثل أحد مكونات الرفاه الاجتماعي، ولأسباب تاريخية واجتماعية فإن نموذج التعليم العالي القائم على الجامعات الحكومية لن يتغير بصورة جذرية في المستقبل المنظور، ولكن سنقانون ترويج التعليم غير الحكومي سيفسح المجال حتماً أمام مشاركة جهات غير حكومية في قطاع التعليم العالي. ومن ثم فإن المشهد التعليمي في المستقبل سيكون قطاعاً مشتركاً بين الدولة وأطراف غير حكومية، بما في ذلك التعاون مع أطراف دولية أخرى، وسوف يشهد المستقبل منافسة بين هذه القطاعات الثلاثة، وهذا يعود بالنفع على البلاد، عبر تعميق إصلاح التعليم، وتجديد المعارف والأفكار والأنظمة وطرائق التعليم لتخريج كفاءات مبدعة.

إن التعليم المتطور سيؤدي في النهاية إلى تحقيق التقدم في القطاعات الصناعية الأخرى، فالتعليم مشروع شعبي غير ربحي وبإمكان الجهات غير الحكومية الاستثمار في قطاع التعليم مقابل أرباح وحوافز معقولة قادرة على جذب مستثمرين في هذا المجال الذي يقدم إيرادات اقتصادية معقولة بمخاطر قليلة ونمو مستمر.

والأهم من ذلك أن تطور التعليم والتعليم العالي سيفتح الأبواب أمام استثمارات عديدة مثل العقارات والصناعة الإلكترونية، والمعلومات والشبكات ووسائل تعليم أخرى إضافة إلى الخدمات الاستشارية والسلع الاستهلاكية والصناعة عالية التقنية. ولتحقيق التطور المنشود في التعليم والصناعة العالية التقنية لابد من تأمين مختلف أشكال الدعم. مثل تحديث البنية التحتية المتطورة، والمعلومات، وخدمات النقل، والبيئة الثقافية والاجتماعية المناسبة.

ولضمان النجاح ينبغي وضع دراسات كافية واتخاذ القرارات السياسية الصائبة؛ كي لا تقع في الأفخاخ القديمة نفسها.

خامساً: الانفتاح على العالم الخارجي بما تعنيه كلمة انفتاح، ورفع وتيرة التبادل التجاري والثقافي لتعزيز التنافس في ميدان التعليم العالي الصيني إلى مستوى دولي. إن التواصل والتعاون الدولي في مختلف الحقول أمر ضروري في تكوين جامعة القرن الـ 21.

من هذا المنطلق على الجامعات أن تبذل جهداً واعياً لتطوير رؤية شاملة تملئها متطلبات العولمة. والجامعات الرائدة تحديداً ويجب أن تعمل على التواصل مع المؤسسات العلمية

المرموقة في مختلف أنحاء العالم والتعاون معها في مجال الثقافة والعلوم، وأن تستفيد من تجارب وخبرة الآخرين في البلدان الأجنبية، والاستمرار في السعي لمجاراة الدول المتقدمة في مجال التعليم العالي.

بالاعتماد على أنفسنا وعلى جهودنا الذاتية والاستعانة بالخبرات الأجنبية لخدمة مصالحنا؛ وذلك بالتواصل مع الجامعات الأجنبية والجيدة للاستفادة من تجربتها في مجال الإدارة، وتبني مبدأ دعم الطلاب لمواصلة دراستهم في الخارج والسماح لهم بالذهاب والإياب بحرية، إضافة إلى وضع معايير للمكاتب التي تخدم الطلاب الراغبين في متابعة دراستهم في الخارج على نفقتهم الخاصة، وكذلك تنظيم التعاون المشترك بين الصين والبلدان الأجنبية في شتى المجالات.

5

إرساء دعائم النهضة
الوطنية الشاملة

لقد أشاد العالم بإنجازات الصين التاريخية في مجال التعليم الأساسي في أثناء السنوات العشر الماضية، ومع نهاية القرن العشرين أدرك هذا البلد غايته المنشودة في «نشر التعليم الإلزامي لتسع سنوات ومحو الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر».

والواقع أن 85% من عدد السكان يخضع للتعليم الإلزامي، ونسبة الأمية بين الشباب قد خفضت إلى 5%. وفي أثناء المدة الممتدة من عام 1992 إلى عام 2002 ارتفعت نسبة طلاب المدارس الابتدائية من 97.2% إلى 99.1% وطلاب المدارس الإعدادية من 71.8% إلى 90% والثانوية من 26% إلى 42.8%.

وتوسع التعليم الإعدادي أيضاً. في حين كان الإنفاق الحكومي وغير الحكومي على التعليم الأساسي يتزايد باطراد بالإضافة إلى التوسع والتوزيع العقلاني للمدارس. وأصبح مبدأ بناء الشخصية أكثر فهماً وانتشاراً. ولقد بدأت الصين تثير اهتمام الدول الأخرى في موضوع التعليم الأساسي.

أسست كل هذه الإنجازات أساساً يمكن البناء عليها لتطوير التعليم شيئاً فشيئاً وخاصة التعليم الأساسي الذي هو أحد الشروط المهمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام.

في عام 1985 أصدرت الدولة قرارات تختص بإصلاح نظام التعليم. كما تم في عام 1986 تفعيل قانون التعليم الإلزامي، وهاتان الوثيقتان حملتا نظام التعليم الأساسي تسع سنوات، وأعطت القوة لإدارة المدارس الثانوية والابتدائية في القرى والأرياف، وبذلك أعطت

حافزاً للحكومات المحلية وصغار المسؤولين لتسيير المدارس، ولكن فقدان التوزيع الدقيق والواضح للمسؤوليات، جعل أداء العاملين في إدارة المدارس في القرى والأرياف على غير ما يرام مما تسبب في إيجاد الكثير من المشكلات أهمها:

أولاً: أصبحت معظم الأقضية بسبب الموارد المالية المحدودة تعتمد إلى جمع الضرائب من المزارعين الذين تَرْتَب عليهم تحمل أعباء مالية إضافية.

ثانياً: كان من الصعب تحسين إدارة المدارس في ظل النظام القائم.

ثالثاً: كان هذا الوضع عائقاً أمام التوزيع الأفضل للموارد التعليمية في بقية الأرياف المحيطة بالقرى.

كانت هذه المشكلات غير ظاهرة في البداية، لكنها بدأت تظهر بوضوح مع التطور الاجتماعي والاقتصادي، بحيث أصبح إصلاح الضرائب الريفية والرسوم الإدارية أمراً حتمياً.

ولقد قام مجلس الدولة بوضع إدارة التعليم الإلزامي في الريف بين يدي حكومات المقاطعات، وأنشأ آلية تضمن تمويل مرحلة ما بعد الإصلاح كذلك حدد مسؤوليات الحكومة تجاه التربية والتعليم بوجه عام والتعليم الإلزامي بوجه خاص. وقد غيرت هذه الخطوات من نظام إدارة التعليم الإلزامي بحيث أصبحت الحكومات المحلية تدير التعليم الإلزامي بدل المزارعين.

ومن المشكلات المزمنة كانت طبيعة الموارد المتاحة للتعليم الأساسي. فالثانويات كانت تعاني شح الموارد المتاحة، وكانت عاجزة عن تلبية حاجات الإقبال المتزايد على التعليم في الوقت الذي كانت البلاد فيه بحاجة إلى تنمية اقتصادية - اجتماعية سريعة. لذلك تضافرت الجهود على المستويات كافة في الدولة لمواجهة هذه الحالة، واتخذت خطوات جديّة لتأمين الموارد التعليمية النوعية لمراقبة جمع الرسوم المدرسية وزيادة الإنفاق على التعليم، إن إدراك الحكومة لأهمية زيادة الإنفاق وتوفير الموارد اللازمة لتنمية قطاع التعليم الأساسي هو المفتاح لاستئصال الرسوم التعسفية بما في ذلك الرسوم الباهظة التي تفرضها بعض المدارس.

وقد قامت البلديات في الريف بتمويل المدارس الفقيرة، واستغلال الموارد المتاحة، وبنّت مدارس نموذجية جديدة، وشجعت نمو المدارس الخاصة، وهكذا بدأت الموارد التعليمية بالازدياد وارتفع مستوى الأداء في الثانويات، وتم كبح الرسوم الزائدة، وقد تطلب الأمر وقتاً لا يستهان به.

وانطلاقاً من هذه الوقائع يشرح (لي لانكينغ) عملية الإصلاح الجذري لقطاع التعليم الأساسي في أثناء العقد الماضي، ولقد شاركنا في المقابلات الآتية بأفكاره ومشاعره حول السياسات التي أقرتها الدولة في هذا الميدان.

1.5 إعطاء الأولوية للتعليم الأساسي وتطويره وفق الواقع المعيش

المحاور:

أشرت إلى أن التعليم الأساسي يمثل حجر الزاوية في تحقيق النهضة الشاملة، وأنه ينبغي أن يكون على رأس أولوياتنا. فلماذا تعلق هذه الأهمية على التعليم الأساسي؟

لي لانكينغ:

إننا نبذل جهدنا في سبيل التحديث في عصر، بات يُعرف بـ (اقتصاد المعرفة) في ظل منافسة عالمية تزداد ضراوة. وإنَّ أماننا اليوم تحديين: التعداد السكاني الهائل، والمستوى التكنولوجي والعلمي والثقافي المتدني؛ لذلك يجب أن تعطى الأولوية للتعليم الأساسي.

إن بناء نظام تعليمي أساسي جيد هو الخطوة الأولى في تطبيق إستراتيجية النهضة الشاملة عبر العلم والتعليم، وتأمين الوسائل الفاعلة التي تجعل من المواطن الصيني إنساناً فاعلاً، وتحول جماهير الشعب الصيني إلى أفراد منتجين.

تبعاً لإحصائيات عام 2001 كان عدد الطلاب في قطاع التعليم الأساسي يشكل 92% من العدد الإجمالي للطلاب في المدارس النظامية كافة؛ لأن أكثر الأهداف أهمية كانت جعل التعليم الإلزامي صفةً عامة، ولقد كان التخلص من الآرية بين الشباب ومتوسطي الأعمار هو المبدأ الذي أرشد إلى تطوير نظام التعليم في الصين في التسعينيات، والمعيّار لتطبيق إستراتيجية إنعاش الوطن عبر العلم والتعليم.

يقول المثل الصيني القديم: «يتطلب الأمر عاماً لنمو شجرة، ومئة عام لتنمية موهبة»؛ أي أن تنشئة جيل من الأفراد المؤهلين أصعب بكثير من إثمار شجرة. «المئة عام ليس سوى تعبير مجازي فإذا كنا نفكر ونخطط دون كلل فسوف نشهد نجاحاً أولاً في تنشئة جيل من الأفراد القادرين على المنافسة في ثماني أو عشر سنوات، ونحقق تقدماً نسبياً خلال 15 سنة، ونجاحاً أكبر في أثناء 20 سنة. إن التعليم المتطور وخاصة الأساسي بالنسبة لبلد مزدحم كبلدنا هو السبيل الأساسي لتعزيز قوتنا الاقتصادية، ووفقاً لتقديرات البروفسور (ت. شوارتز) الذي

وضع نظرية رأس المال البشري، يمكن أن يزيد خريجو المدارس الابتدائية من إنتاجية العمالة بمقدار 43% وخريجو المدارس الثانوية بـ 108% وخريجو الكليات بـ 300% إن نسبة النضوج الفكري للفرد في الجامعة والمدارس الابتدائية والثانوية هي: 1.7.25

هناك بحث نشره البنك الدولي يشير إلى أن كل سنة إضافية يقضيها العامل على مقاعد الدراسة تعني 9% زيادة في إنتاجيته، وتظهر هذه الدراسات أن رفع مستوى تعليم المواطنين عموماً هو في حد ذاته تطوير جوهري ومستدام.



المؤلف في قاعة درس في المدرسة الابتدائية في بلدة فاو أثناء جولة تفتيشية للمناطق المكتوبة إثر الزلزال الذي ضرب إقليم يونان، 27 تشرين الثاني 1995.

أخذت البلدان المتطورة منذ زمن بزيادة المدة الدراسية للقوى العاملة لتصل إلى 12 سنة مقابل 8 سنوات في الصين. في حين أن المدة القانونية للتعليم الإلزامي هي تسع سنوات.

وإذا عملنا بعقل واحد وقمنا بإدارة التعليم الأساسي بصورة حسنة فسنكون بذلك قد استفدنا من قوانا الكامنة لتحقيق النمو المستدام لوطننا. ولا يمكن القضاء على الفقر وتطوير الاقتصاد في غياب نظام تعليم أساسي وقوي يثري الموارد البشرية النوعية. وعلى أجهزة الدولة في المدن

والأرياف والمستويات كافة أن تتخذ الترتيبات الفاعلة للارتقاء بهذا النظام، فمثلاً وضع إقليم (يونان) خطة عمل لإحياء التعليم الأساسي في الإقليم بهدف إنجاز تطوير سريع لقطاع التعليم الأساسي عبر تطبيق الخطة الخمسية العاشرة (2001 – 2005).

5.3 تطوير التعليم الأساسي بوصفه أولوية يتطلب فهماً شاملاً وعملاً جاداً

المحاور:

نعلم أنك معني بتطوير التعليم الأساسي وتعد ذلك أحد أولوياتنا؛ فكيف ترى تطبيقه على أرض الواقع؟

لي لانكينغ:

إن جلّ موظفي الحكومة ولا سيّما القادة يدركون أهمية التعليم الأساسي والإستراتيجية التي اعتمدها للنهوض بالصين عبر العلم والتعليم. هذا لا يعني أن الجميع يطبق هذا المبدأ، وبعضهم يكتفي برفع الشعارات البراقة وثمة قلة من المسؤولين لا تولي موضوع التعليم قدراً كافياً من الأهمية. وهؤلاء لا يهتمون بالتعليم الأساسي في المناطق الريفية إلى حد أنهم لا يدرجونه على جدول أعمالهم؛ لذلك بقي التعليم مهملاً في المناطق التي تخضع لإدارتهم.

وأذكر أنني في 6 شباط/ فبراير من عام 1992 شاهدت تقريراً بثه التلفاز المركزي الصيني عن مجلس مقاطعة (شاوبو) في مقاطعة زيجين (إقليم غويجو)، حيث أرغمت السلطة المحلية المدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية في المنطقة على التوقف عن التدريس والإشراف على مزارعي التبغ، واحتجزت جزءاً من رواتبهم بوصفه وسيلة ضغط عليهم للقيام بما كُلفوا به، وفرضت غرامات على الذين لم يستجيبوا لهذا القرار. وقد رأيت ثلاثة مشاهد في ذلك البرنامج التلفازي أزعجتني تماماً، أحدها: كان مشاهد التلاميذ ينظرون إلى أهلهم، وهم يتظاهرون في الشارع يشكون الظلم. يعيش هؤلاء المزارعون في منطقة نائية وفقيرة، وربما لم يفهموا تماماً معنى «إعادة إحياء البلد عبر العلم والتعليم» ولكن شكاوهم التي سمعتها كانت تدل على أنهم يفهمون معنى المعرفة بالنسبة للحياة الجيدة، وبدا لي أنهم يدركون قيمة العلم في القضاء على الفقر.

والمشهد الثاني: كان وجود شعارات على الجدران مكتوبة بأحرف صينية كبيرة، مثل: «نعم لإعادة إحياء الوطن عبر العلم والتعليم»، و «إننا فقراء ولكن لا يجوز أن نسمح للفقر أن يظال التعليم»، و«لن نترك أطفالنا يعانون لمجرد كوننا فقراء معدمين».

والمشهد الثالث: كان حين ظهر مسؤول كبير متعجرف في البلدة مرتدياً سترة جلد سوداء، وأخذ يلتمس الأعذار لسياساتهم في مخاطبة مدير المدرسة الذي وقف أمامه بثيابه البالية عارضاً قضيته. وكان مما لفت انتباهي التناقض الواضح بين مبنى البلدية الفخم ومبنى المدرسة المتداعية. وعند نهاية البرنامج اتصلت فوراً بحاكم إقليم غويجو، وطلبت منه أن يحقق في الأمر، واقترحت عليه اتخاذ ثلاثة إجراءات بعد التثبت من مصداقية التقرير.

أولاً: إلغاء فوري للقرار الخاطئ، ومتابعة الدروس، وصرف رواتب المعلمين المحتجرة.

ثانياً: إحلال مدير المدرسة محل مدير الناحية - أي تبادل المكاتب.

ثالثاً: جعل مجلس البلدية ينتقل إلى مبنى المدرسة ونقل المدرسة إلى مبنى البلدية. وقد تلقيت على أثرها تقريراً خطياً من حكومة الإقليم فحواه أن الحدث يحوز على اهتمامهم وأنه تم إلغاء القرار الخاطئ، واستؤنفت الدراسة، وسددت رواتب المدرسين كاملة، غير أنهم لم يطلبوا من مجلس البلدية استبدال مبنى البلدية بمبنى المدرسة بحجة أن هذا المبنى أنشئ بأموال خصصت لهذا الغرض. ولم يأتوا على ذكر تبادل المكاتب، وكل ما قالوه: إن مسؤولي المنطقة قاموا بنقد ذاتي عميق.

وعلى أي حال كان اقتراحي الثاني والثالث غير ملزم، ولو كان الأمر بيدي لطبقت اقتراحاتي. إن من يتشدد بالشعارات ويلقها على الجدران بأحرف عريضة يستطيع أن يمنح مبنى البلدية إلى المدرسة. ثم هل يجوز عدّ رئيس البلدية شخصاً مؤهلاً لشغل منصبه إذا كان يعد التعليم أمراً يمكن الاستغناء عنه بهذه السطحية؟ أما مدير المدرسة الذي لم أقابله شخصياً، فهو على الأقل يدرك أهمية التعليم، وهو في نظري يستحق أن يحل محل رئيس البلدية.

لذلك لم أكن مرتاحاً تماماً لما آلت إليه الأمور، وعزمت على زيارة المكان في الوقت المناسب والاطلاع على الأوضاع عن كثب.

وفي عام 2001 عُين نائب الأمين العام لمجلس الدولة شي جينشي حاكماً لإقليم (غويجو)، وقد ذكرتُ له ذلك الحدث وضرورة العناية بصورة خاصة بالتعليم في الأرياف وخاصة الفقيرة منها. وبعد حين من زيارته لـ (بيجينغ) لحضور اجتماع، أوجز لي ما حصل من تطورات في مجال التعليم ورواتب المعلمين بالرغم من الصعوبات التمويلية، كما أخبرني عن زيارته إلى ناحية (شاويو) في مقاطعة (زهي جين) حيث وجد أن ظروف المدارس قد ساءت، والمعلمون يجب أن يقطعوا أميالاً كي يحصلوا على مياه الشرب، كما أن المدارس كانت مهددة بخطر الفيضانات في فصل الأمطار؛ لأنها تقع في أماكن منخفضة، وزعم أن هذه المشكلات قد تم حلها، غير أنني بقيت مصراً على زيارة المكان لأرى بعيني، وفي عام 2002 حاول بعض المسؤولين المحليين منعي من الذهاب، ولكنني ذهبت، ووجدت أن مدير المنطقة قد انتقل من وظيفته، ومدير المدرسة حوّل للعمل في مديرية التربية في المقاطعة. وقد لمست روح المسؤولية والحماسة لدى مدير الناحية الحالي ونائب مدير المقاطعة والمسؤولين عن التعليم.

وفي أثناء رحلة عمل لبعض القرى الجبلية في إقليم شانكزي في تموز/يوليو 1996. تأثرتُ تأثراً عميقاً بحماسة بعض زعماء القرى وتقانيهم في خدمة التعليم، وقد زرت قرية (دالينغ) في مقاطعة (جياتونغ) وقرية (جينشاوي) في مقاطعة (فانغ شانغ) وقرية (ليجيا) في مقاطعة (بينغ دينغو) واستمعت إلى تقرير حول قرية (كيان نيان) في مقاطعة (ليولين). وما رأيته هناك انطبق على الدراما التلفزيونية Back Bone - التي شاهدتها فيما بعد في (بيجينغ) والتي تأثرت بها كثيراً، وهي دراما واقعية تصور ما حصل فعلاً في مقاطعة (زويون) التي خاضت تجربة ناجحة بينت أهمية قيام الحكومات المحلية والمركزية بدعم المناطق الفقيرة، ولا أقصد مجرد تأمين الأموال اللازمة للقضاء على الفقر، بل أقصد تخريج كفاءات مؤهلة ومهارات تمكّناً من تحويل الفقر إلى غنى، ولقد شاهدت مثل هذا في القرى التي زرتها في (شانكزي).

ولنأخذ قرية (جيتشازوي) مثلاً. يعكس اسم القرية تضاريسها القاسية المليئة بالأخاديد والتلال حيث نجا إليها بعض الهاربين من المجاعة واستقروا هناك. وحين زرتها كانت قد تحولت للتو إلى عالم صغير من الوفرة، فالتلال مغطاة بالأشجار المثمرة، والأخاديد تحولت

إلى جداول مياه جارية. ولكن ما أثر في كان إنجازات القرية في مجال التعليم الذي كان هو الأساس في القضاء على مظاهر الفقر في القرية، وأبطال هذه الإنجازات هم: زعيم القرية (تشينغ يوليانغ)، ومسؤول في مدرسة القرية (لي جيان)، و(تشينغ) كان أيضاً مديراً ما يسمى (مدرسة قرية جيتشابوي العامة)، وهي مدرسة كبيرة تهتم بتعليم الراشدين، والتعليم المهني والأساسي لجميع القرويين، ولقد كانت القرية حالة نموذجية في بعث الحياة بقرية متخلفة وذلك عبر نشر العلم والتعليم. ونستطيع القول: إن أبناء هذه القرية يحترمون العلم حقاً، والأطفال فيها يتلقون العلم في مدارسهم بانتظام، وقد أنشؤوا مختبراً علمياً على منحدر جبلي. وجدير بالذكر أن سبعة من أبناء هذه القرية النائية حائزون على شهادات جامعية، وأحدهم حائز على شهادة الدكتوراه، بالإضافة إلى ثمانية خريجين من المدارس التقنية والثانوية. ولما أصبح (تشينغ يوليانغ) و (لي جيان) متقدمان في السن وغير قادرين على المتابعة أوعز (تشينغ) إلى ابنه بناءً على طلب أهل القرية بترك إدارة المدرسة؛ ليصبح مختار القرية، وليواصل عملية النهوض بنشر التعليم بين سكان القرية وبالمناسبة ابنه خريج كلية.

في مدة عملي مسؤولاً عن التعليم مدة عقد كامل، سمعت الكثير من الروايات التي تتحدث عن التعليم في الريف، بعضها إيجابي وبعضهم الآخر سلبي، وقد تحدثت -قصداً- عن هاتين القصتين؛ لأظهر أن الإصلاح الفعلي والعمل الميداني هو المحرك الأول لتطوير التعليم الأساسي وخاصة في المناطق الريفية.

5.3 المشكلات والصعوبات الحالية التي تواجه التعليم الأساسي

المحاور:

ما هي في نظرك المشكلات الكبرى والصعوبات التي تعترض التعليم الأساسي؟

لي لانكينغ:

يجب ألا ننكر أن التعليم الأساسي قد قطع شوطاً بعيداً بيد أنه ما زالت هناك صعوبات ومشكلات بحاجة إلى حل.

أولها: إن الدور الإستراتيجي للتعليم الأساسي يتطلب فهماً أعمق. وعلى الحكومة مسؤوليات حول تنفيذ ما لم يُنفذ بعد. إن تطوير التعليم الأساسي وخاصة التعليم الإلزامي الذي يمتد تسع سنوات، ومحو الأمية لهو قضية حيوية لبناء مجتمع متعلم. فبعض المسؤولين المعلمين لم يدركوا بعد أن التعليم هو استثمار عالي المردود على المدى الطويل، ولذلك يبحثون عن انتصارات شخصية عبر تنفيذ مشروعات قصيرة المدى، متجاهلين التعليم الأساسي باعتبار أن أي مشروع في هذا المجال لا يؤدي ثماره بسرعة وهذا ما أعاق طرح مشروعات جديدة، ونحن في أمس الحاجة إليها لتخفيف حدة الفقر. والواقع إن هؤلاء المسؤولين لا يميزون بين المشروعات التي يطلبون ويمرّرون لها وبين المشروعات التي تستهدف القضاء على الفقر مكتفين برفع الشعارات. وأذكر أنني شاهدت في أثناء جولة عمل يافطة تحمل الشعار: «لندع أمر تعليم أفراد الشعب للشعب» ومثل هذا الشعار قد يُستغل لجمع المال أو لجباية رسوم لا مسوّغ لها. إن مسؤولية تطبيق وإدارة التعليم الإلزامي تقع على عاتق الدولة، وليس عبئاً يتحمله الشعب.

ثانيها: إن تطوير التعليم في المناطق الغربية والشرقية من جهة، والمناطق الريفية والمدن وضواحيها من جهة أخرى لا يسير على نحو متوازٍ، وهناك نقص في الموارد التوعوية للتعليم الأساسي، وإن المناطق التي شرعت في نشر التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات تجد صعوبات في البناء على النتائج والمناطق التي لم تفرض بعد التعليم الإلزامي، وهي في أكثرها متخلفة اقتصادياً وثقافياً وتجد بدورها صعوبة في تطبيق التعليم الإلزامي، وما زال الطريق طويلاً أمام المناطق الغربية والفقيرة في مجال التعليم الأساسي. إن التفاوت الاقتصادي هو السبب الأخطر في التطوير التعليمي غير المتوازن.

ثالثها: يوجد خلل في النظام الإداري وآليات الاستثمار في التعليم الأساسي. والأسوأ من ذلك أن فقدان آلية التمويل تحقق استقرار التعليم الإلزامي الريفي، ففي بعض الأماكن نادراً ما يتلقى المعلمون رواتبهم في وقتها، والمدارس الابتدائية والثانوية لا تمتلك ضمانات عمليات التمويل يوماً بيوم، وهي أقل جداً مما تحتاجه لترميم المدارس غير الآمنة ولبناء مدارس جديدة. وهذا يشكل عائقاً خطيراً أمام تطوير التعليم الأساسي. إضافة إلى أن

التوزيع الجغرافي للمدارس في بعض المناطق الريفية ليس عقلانياً على الإطلاق؛ لأنه يؤدي إلى ضعف الكفاءة في استغلال الموارد التعليمية.

رابعها: لم نفلح بعد في بناء شخصية الفرد، ونظراً للموارد المحدودة المخصصة للتعليم العالي - التي السبب هي الرئيس في المنافسة القوية لاجتياز امتحانات القبول في الجامعات - فقد أصبح التعليم الأساسي يركز على إعداد الطلاب لهذه الامتحانات بدلاً من بناء شخصيات الطلاب عموماً. وإضافة إلى ذلك فإن نوعية التعليم عامة لم تسر باتجاه بناء شخصية الفرد، وما زالت تميل إلى التدريب الفكري بدلاً من الاهتمام بالتطوير العام والشامل للطلاب، وإلى الدراسة العادية بدلاً من تشجيع الإبداع والمهارات الفردية.

ما زالت مسألة إصلاح الكتب وتطوير المناهج التعليمية متخلفة، وأصبحت الواجبات المدرسية عبئاً ثقيلاً على كاهل الطلاب، وأصبحت التربية الأخلاقية خالية من مضمونها. ومن ثم لم تعد فاعلة.

لذلك بات من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لحل هذه المشكلات حتى نرسخ الإنجازات التي حققناها في مجال التعليم الأساسي وإلا فإن جهودنا كافة ستذهب سدى، ومن ثم سيتأثر إصلاح البلد وسياسة الانفتاح والتحديث بصورة خطيرة.

5.4 حان الوقت لتغيير نظام إدارة التعليم الإلزامي في الأرياف

المحاور:

أشرت إلى أن المشكلة الرئيسة في التعليم الأساسي الوطني تكمن في النظام الإداري للتعليم الإلزامي في الأرياف، فكيف برزت هذه المشكلة؟ ومتى؟

لي لا تكتنغ:

إن إدارة شؤون وتمويل المدارس الريفية كانت قضية تاريخية، في أثناء حقبة (الكومونات) أو اللجان الشعبية، ولقد كانت هذه اللجان عبارة عن وحدات إدارية اقتصادية مسؤولة عن إدارة تعليم المزارعين، وكان كل ما يكسبه المزارعون يذهب إلى الصندوق الشعبي، وقد حُلَّت هذه الوحدات في أثناء عملية الإصلاح، وألغي الصندوق الشعبي، ومن ثم أصبحت المدارس

بحاجة للدعم من الرسوم التي تستوفيها من المزارعين، وعندما ازدهرت المشروعات الريفية صار قسم من الأرباح يُحوّل إلى المدارس. وكانت المناطق الريفية تستفيد من هذه المشروعات، فلم تكن لديهم مشكلة في ضمان التعليم ولا سيما في المناطق المتطورة، إضافة إلى أن المطلب الأساسي في هذه الحالة كان نشر التعليم الابتدائي فقط.

وفي عام 1982 صدرت قرارات إصلاح النظام التربوي انطلاقاً من مبدأ «الإدارة المحلية للتعليم»، وتلا ذلك قانون التعليم الإلزامي الذي تقرر عام 1986 والذي ينص على إدراج التعليم الأساسي الذي هو بقيادة مجلس الدولة ضمن مسؤوليات الحكومات المحلية على كافة المستويات». وقد أدى هذا القرار الحيوي دوراً كبيراً في تحفيز المجالس المحلية والشعب لتحمل مسؤولية المدارس. لكن المشكلة بقيت في إعادة هيكلة الإدارة في التعليم على مستوى مختلف الحكومات المحلية في البلدات والأرياف، وهو السبب الذي دفع النواحي والقرى إلى جمع ضرائب إضافية من المزارعين للمحافظة على استمرارية المدارس. وفي النهاية أصبحت النواحي والقرى مسؤولة، وكذلك المزارعون مسؤولين عن تطبيق التعليم الإلزامي، في حين أن المناطق الحضرية كانت تموّل من موارد الدولة الأساسية، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المشروعات.

ولقد بدأت تبرز مشكلات هذا النظام مع بداية التسعينيات حيث تغير الواقع الريفي.

أولاً: كانت المبالغ التي تعهد الأهالي بتسديدها قليلة وغير منتظمة، وذلك بعد أن أصبحت مسؤولية التعليم الأساسي ملقاة على عاتق المزارعين أي الأهالي أنفسهم، بحيث بات تسديد رواتب المعلمين مشكلة خطيرة فضلاً عن ظروف المدارس السيئة، والوضع كان أسوأ في المناطق الفقيرة.

ثانياً: لم يستطع هذا النظام أن يشرف على المعلمين على نحو فاعل، ولذلك تدنى مستوى التعليم بوجه عام، وتزايد عدد المعلمين غير المؤهلين في المدارس من خريجي المدارس الإعدادية في أكثر الحالات، وكان من أبرز نتائج هذا الوضع تدني الرواتب.

ثالثاً: عدم قيام المسؤولين أو المكلفين بتطبيق التعليم الإلزامي باتخاذ الإجراءات المطلوبة، فضلاً عن أن بعض المجالس البلدية عمدت إلى الابتزاز تحت ذريعة «تمويل التعليم» من المزارعين البائسين.

حولت هذه المشكلات نظام التعليم الإلزامي في الريف من نظام لمصلحة السواد الأعظم من السكان إلى عائق في وجه إستراتيجية «إعادة إحياء الأمة عبر العلم والتعليم»، ويفسد تطوير التعليم الإلزامي الريفي.

بيد أن إصلاح نظام الضرائب والرسوم الإدارية في الريف الذي بدأ عام 2001 قد وضع حداً لنهب أموال المزارعين بحجة دعم التعليم. كان لا بد من تغيير نظام إدارة التعليم الإلزامي الريفي. ولكن ما حصل في هذا الميدان جذب انتباه الحكومة المركزية، فقد قام رئيس الحكومة (زهو رونغي) بدراسة واقعية لهذه القضية في أثناء زيارته لإقليم (أنهيو) في 19 تموز 2001 لتدقيق إصلاح الضرائب الريفية، وفي زيارته لمدرسة (سونغ يانغ) الإعدادية في مقاطعة (بينغ شانغ)، وناحية (شيباليو) أشار رئيس الحكومة إلى: «أن مشكلات التعليم الريفي مازالت قائمة، ولا سيما مشكلات التعليم الإلزامي، وأردف قائلاً: سواء نجحنا في تقليص أعباء المزارعين وضمان التمويل الضروري للتعليم الإلزامي أو فشلنا في الإصلاح، فإن أول ما ينبغي القيام به هو البدء في تخفيف أعباء المزارعين وتأمين الأموال الضرورية للتعليم الإلزامي؛ لذا يجب أن تدرس هذه المسألة جيداً، وأرجو أن يتمكن إقليم (أنهيو) من إيجاد الوسائل الجديدة لحل هذه المشكلات». وبعد أن قال كلماته هذه قام بمصافحة المعلمين فرداً فرداً قائلاً: «سوف نتأكد من تقاضيك للرواتب المتأخرة، إن التعليم الإلزامي قضية وطنية، لذا كونوا على ثقة بأننا لن نسمح بتدهوره».

أبدى (هيو جينتاو) أيضاً اهتماماً كبيراً بموضوع صرف رواتب معلمي المدارس الابتدائية والثانوية في الريف، وفي أثناء رحلة عمل إلى (كزين جيانغ) في حزيران/يونيو عام 2001 علم بأن المعلمين في مقاطعات (شول) و(ينغي سار) لم يقبضوا رواتبهم منذ مدة. فاتصل بي فوراً طالباً أن تقوم الجهات المسؤولة بحل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن. وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الحالة في المقاطعتين رفعنا تقريراً بالنتائج إلى (هيو) وشكرناه لاهتمامه الكبير بمسألة رواتب المعلمين؟.

كان (وين جيا باو) نائب رئيس الحكومة المسؤول عن العمل الريفي آنذاك مهتماً أيضاً بالتعليم، وكثيراً ما كان يزور المدارس الريفية ليقدم النصيحة والمساعدة للمعلمين والطلاب. وأذكر أنه بعد مؤتمر الحزب الوطني السادس عشر حين استشارني حول

مسألة التعليم اقترح زيادة مخصصات التعليم مستقبلاً لدعم الريف، فوافقت على الاقتراح دون أي تحفظ.

5.5 نقل مسؤولية دعم التعليم في الريف من المزارع إلى الدولة في

إطار تطبيق التعليم الإلزامي

المحاور:

نعلم أنكم واجهتم صعوبة في تعديل وإصلاح نظام إدارة التعليم الإلزامي في الريف. فكيف تم حل هذه المشكلة؟

لي لانكينغ:

كانت الخطوة الأساسية تتمثل في نقل المسؤولية إلى حكومة المقاطعة. وهذا لا يعني أن ما فعلناه سابقاً كان خطأ، ولكن البنية السابقة احتاجت إلى تعديل نظراً لتبدل الوضع الاقتصادي العام، فالإصلاح المالي فيما يخص الرسوم الإدارية والضرائب الريفية في عام 2001 جعل من النظام الإداري القديم للتعليم في المناطق النائية نظاماً غير مجدٍ؛ فلذا كان لا بد من تخفيف الأعباء عن المزارعين.

فقد توقع مثلاً المسؤولون في إقليم (أنهيو) أن تقديم الحكومة المركزية إعانات مالية بمئات الملايين دعماً للإصلاح دون أن تُؤلى التعليم الاهتمام الكافي من حيث مصادر التمويل لا سيّما أن الضرائب والرسوم التي كانت تجنى من المزارعين لم تعد موجودة لن تكون مجدية عرضاً الموضوع على مجلس الدولة فأظهر رئيس الحكومة (زهورونغي) وأعضاء المجلس اهتماماً كبيراً بالأمر. وأذكر أن مجلس الشعب الوطني كان يعقد اجتماعاً في (بيجينغ) حينئذ، فاغتنمنا الفرصة لإجراء محادثات مع مندوبين من (أنهيو) وحكام وزعماء من دوائر مجلس الدولة المختصة. وقد ركزنا في هذه المحادثات على إيجاد أفضل الطرق لتغيير نظام إدارة التعليم الريفي، وكيفية ضمان مصادر التمويل الضرورية. ولقد أدت المحادثات إلى قرار بتقديم إعانات مالية إضافية للمقاطعات الأفقر في (أنهيو) بلغت 450 مليون يوان في عام 2000، و1.5 بليون يوان في عام 2001، تحمّلتها الحكومة المركزية، وكان الهدف الرئيس من الإصلاح هو تغيير مبدأ «المزارعون يديرون

التعليم الريفي» إلى مبدأ «الحكومة تتولى مسؤولية التعليم الإلزامي». ولقد ألفينا التوجه الجائر الذي جعل الحكومة تمول التعليم في المدن، والمزارعون يمولون التعليم في الريف.

واستناداً إلى الأبحاث والتجارب المكثفة في عدة مناطق، أصدر مجلس الدولة قرارات تختص بإصلاح وتطوير التعليم الأساسي في أيار عام 2001. دعا إلى اجتماع يخص التعليم الأساسي في جينغ في حزيران حضره حكام الأقاليم والمناطق المستقلة كافة، ورؤساء البلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية، وكانت غاية الاجتماع وضع التعليم الأساسي الريفي تحت إدارة الحكومات المحلية على جميع المستويات بما في ذلك مجالس البلديات الصغيرة في أسفل الهرم.

ولقد أردنا إحداث تغييرين في أثناء الإصلاح: أحدهما جعل الحكومة تتولى مسؤولية التمويل بدلاً من المزارعين، والثاني: كان يتمثل في نقل مسؤولية التعليم الإلزامي الريفي من الأقضية ومجالس البلديات إلى حكومة المقاطعة عبر إعطاء مجلس المقاطعة صلاحيات أوسع للإشراف على سير العمل، وصرف رواتب المعلمين وتضمن نوعية وعدد المعلمين. وأما بالنسبة للمعلمين في المناطق النائية الغربية الأفقر فسوف تصل رواتبهم عبر تحويلات إلى المقاطعة، عندها ستصبح المقاطعة مسؤولة عن تسديد الأموال مباشرة إلى المعلمين بحيث تصلهم في الوقت المحدد، ولن يسمح بعد الآن باحتجاز رواتب المعلمين، كما أنه لن يسمح للمقاطعات أن تصبح مستقلة عن الحكومة الإقليمية والمركزية مالياً. ولقد كشفت عملية الإصلاح عدة أمور منها على سبيل المثال أن بعض المقاطعات كانت تستخدم الأموال المخصصة لرواتب المعلمين لأغراض أخرى ثم تطلب الإعانات من الحكومة المحلية المعنية. لذلك أحدث إصلاح إدارة التعليم الإلزامي في الريف تغييراً جوهرياً في النظام الصيني.

5.6 مسؤولية التعليم الإلزامي في المناطق الريفية تقع على حكومات

المقاطعات

المحاور:

بعد إصلاح نظام إدارة التعليم الإلزامي الريفي، كيف تم تقسيم مسؤوليات المجالس المحلية على مختلف مستوياتها؟

لي لانكينغ:

لقد حدد الإصلاح حقوق وواجبات الحكومات على كل المستويات، وحكومة المقاطعة تتحمل المسؤولية الأولى في التعليم الإلزامي الريفي، وعلى حكام المقاطعات أن يعدوها المعيار الأول في تقويم الأداء، وهذا يمثل الحد الأدنى من الإصلاح.

إن حكومة المقاطعة تتحمل مسؤوليات أربع:

أولاً: وضع خطط شاملة للتعليم الإلزامي الريفي والتعديل التدريجي لتوزيع المدارس على أسس موضوعية، ثم توحيد الموارد التعليمية الممتازة، لضمان بدء التعليم الإلزامي للطفل لدى بلوغه السن القانونية.

ثانياً: وضع مرجعية ثابتة لضمان استمرارية تمويل التعليم، ورفع ميزانية التعليم عبر تعديل بنية الإنفاق في المقاطعة، وصرف الأموال المخولة من السلطات المحلية بحيث تكون من أهم الأولويات، وضمان رواتب المعلمين واحتياجات الإدارة المدرسية، وترميم المدارس المتداعية.

ثالثاً: منح صلاحيات أوسع للمعلمين ورفع مستوى تأهيلهم، كما يتعين على حكومة المقاطعة أن تحقق الحجم المطلوب من موظفي التعليم بموجب التعليمات الصادرة عن السلطات العليا، بحيث تكون مسؤولة عن اختيارهم وتعيينهم وتوزيعهم وتدريبهم، كما أنها مسؤولة عن تعيين المديرين.

رابعاً: تعزيز إدارة المدرسة، وتحسين نوعية التعليم، والتخطيط والإشراف على إصلاح المدارس الريفية والاهتمام ببناء شخصية الطالب والمعلم، وربط الزراعة بالعلم والتعليم، ووضع خطط شاملة لتطوير التعليم الأساسي والمهني وتعليم الراشدين. إن الحكومات المحلية قادرة بفضل موقعها على وضع هذه الخطط موضع التنفيذ، وتأسيس نظام محاسبة واتخاذ خطوات فعلية لدعم التعليم في المناطق الفقيرة لتقليص الفجوة بين المقاطعات الفقيرة المقاطعات الأكثر تطوراً.

عندما توجد فروق بين المناطق والمقاطعات التابعة للإقليم نفسه، يمكن لحكومة الإقليم أن تتخذ إجراءات خاصة لتوفير المال من المقاطعات المدن والأكثر تطوراً لإنفاقها على التعليم الإلزامي في المقاطعات الأفقر. وعلى مجالس البلديات وضع خطط شاملة ومنسقة

لتطوير التعليم الريفي، وأن تعمل وفق توجيهات الحكومة الإقليمية بتحويل الأموال حين الحاجة إلى المقاطعات الفقيرة لمساندة رواتب الموظفين، إضافة إلى المساعدة في ترميم المدارس، وتنظيم الأنشطة الداعمة للتعليم وللمشرفين عليه.

7.5 لا يمكن وصف المجالس البلدية بالعاجزة

المحاور:

أشرت إلى أن إصلاح نظام إدارة التعليم الإلزامي في الريف لا يعني إعفاء المجالس البلدية من مسؤولياتها في هذا الشأن، وإنما تحديد هذه المسؤوليات. لكنك في الوقت نفسه أوصيت بإلغاء مديريات شؤون التعليم في الأرياف. ألا يعد هذا تناقضاً؟

لي لا تكتنخ:

لا أعتقد ذلك. لقد اتخذت هذه الخطوات لتحسين أداء التعليم الإلزامي في الريف، فبعد الإصلاح الإداري أصبحت الحكومات المحلية مسؤولة عن تمويل القطاع المدرسي والإشراف على إدارته، ولم يعد هناك مبرر لوجود هذه المديريات.

ولا ننسى أن مجلس الدولة سبق أن ألغى عدداً من الوزارات في أثناء الإصلاحات الأخيرة، فلماذا إذن لا نتبع الأسلوب نفسه مع مكتب التعليم في الناحية؟ أي تنقل مسؤولية التعليم الابتدائي والثانوي في الريف إلى مدير المدرسة المركزية في المنطقة المعنية بعد تعيينه من قبل الحكومة المركزية. وطبعاً لن يقوم بكل هذه المسؤوليات بمفرده بل سيُعين له مساعدون ومكتب إداري لدعمه.

أما عن مسؤوليات مدير الناحية في ميدان التعليم في منطقته فتشمل ما يلي: التحاق جميع الأطفال بالمدرسة عند بلوغهم السن المناسب، وعدم السماح لأي طالب بالتوقف عن متابعة دراسته في أثناء مدة التعليم الإلزامي، وضمان سلامة المدرسة ونظامها، وتوفير الموارد الضرورية والمعونة الاجتماعية لنشر التوزيع الإلزامي. ويستطيع الأهالي التدخل في إدارة المدرسة من حيث تنظيم ترميم المباني المدرسية غير الآمنة وبناء الجديد منها وتوزيع الأراضي لهذا الغرض، أما النواحي والبلدات المتطورة اقتصادياً والأكثر ثراءً فعليها

الاستمرار في زيادة تمويل التعليم الإلزامي وتحسين أوضاع المدارس والظروف المعيشية للمعلمين والطلاب، ويمكن حين تسمح الظروف أن يعهد مجلس الناحية إلى مدير المدرسة المركزية بالمشاركة في تصريف أمور الناحية، ويعاون مدير الناحية في تسيير أمور التعليم، وعندما يوجد الشخص المؤهل لإدارة المدرسة المركزية في الناحية فيجب أن يمتلك القدرة على أداء دور قيادي في البلدة.

في بداية التسعينيات أخذت مقاطعة (شوكزيونغ) ومناطق أخرى في إقليم (يونان) في تطبيق هذه التوصيات فأنشأت مكتب التعليم في النواحي، وعينت مديراً للمدرسة المركزية مسؤولاً عن المدارس كافة التي توجد في المحيط التابع له. ولقد كانت النتائج إيجابية جداً. وبناءً على طلب المؤتمر القومي حول التعليم الأساسي الذي انعقد عام 2001 فقامت الأقاليم الأخرى أيضاً بتعديل الإدارة التعليمية على مستوى النواحي، وألفت مكاتب تعليم مماثلة أذكر منها: إقليم (جيا نغري) الذي أغلق 1215 مكتباً في 97 مقاطعة كانت تشكل ما نسبته 97.2% من الإجمالي. وبلدية (تشونغ كينغ) التي حلت 877 مكتباً في 26 مقاطعة، تشكل 70.3% من الإجمالي.

لقد كان جلُّ هذه المكاتب موجودة في بلدات قليلة السكان، لكن تقدم العمران في البلدات التي يتجاوز عدد سكانها 100000 نسمة، يحتم على هذه البلدات فعل المزيد من تطوير التعليم والبنية الإدارية لهذا القطاع.

8.5 الحكومات المحلية والحكومة المركزية تتقاسمان المسؤولية

المحاور:

إذا كانت الحكومات المحلية ستتحمل العبء الأكبر في تطبيق التعليم الإلزامي في الريف، فكيف ستمكن المقاطعات الفقيرة في المناطق الوسطى والغربية من تمويل التعليم؟ وماذا سيكون دور ومسؤولية الحكومة المركزية في هذه الحالة؟

لي لانكينغ:

لقد واجه الإصلاح مقاومة قوية في أثناء مدته التجريبية، ولا سيما من قبل حكومات المقاطعات التي لم تكن مستعدة لتحمل «العبء»، والحق أنها واجهت صعوبات كبيرة في

تحقيق التغيير بسبب تصورهم الخاطئ لجوهر عملية الإصلاح؛ وذلك لأنهم لم يقدروا حقاً أهمية مبدأ -الأسس الثلاثة- التي سبق ذكرها، وكذلك الدور المحوري لتنمية التعليم باعتباره عاملاً بالغ الأهمية لتحقيق النهضة.

وحتى يومنا هذا فإن هناك مسؤولين حكوميين لا يفهمون معنى «الإنفاق العام»، ولا يعرفون كيف وأين ينفقون الأموال، وجلّهم غير مستعد لإنفاق المال على المشروعات التي على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها مثل التعليم، والصحة العامة، وحماية البيئة. ومن جهة أخرى لم يترددوا في الإنفاق على مشروعات لا يجوز تمويلها باستخدام المال العام. والواقع أن هذه الأموال أو جلها أُهدِر على مشروعات فاشلة إنتاجياً، والأسوأ من ذلك اكتشاف حالات اختلاس.

وهناك مشروعات نجم عنها خسائر كبيرة تجاوزت رأس المال المستثمر؛ لأنها لم تدر وفقاً لمتطلبات السوق؛ لذلك رأينا أن تقوم الحكومات المركزية والإقليمية ومجالس الأقاليم بتحمل مسؤولية مساعدة تلك المقاطعات عبر التمويلات المالية، أما رسم الإستراتيجية والسياسات الخاصة بتطوير التعليم الأساسي فتقع على عاتق الحكومة المركزية التي توجه وتنظم وتسرع من عملية تطوير التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني المساعد، بالإضافة إلى وضع برامج لتدريب معلمي المدارس الثانوية والإعدادية وتساعد المناطق الفقيرة في غرب البلاد ودعمها مالياً إلى جانب الاهتمام بالصحة والتعليم الإلزامي الريفي.

تظهر الإحصاءات أن الحكومة المركزية قد حولت ما يقارب 35 مليار يوان لنصرفها في الأرياف الفقيرة بين عامي 2001 و 2002، فقد قامت الحكومة المركزية والحكومات المحلية منذ عام 1995 حتى نهاية الخطة الخمسية العاشرة (2001 - 2005) بتمويل مرحلتين من «مشروع التعليم الإلزامي الوطني في المناطق الفقيرة». بمبلغ 8.9 بلايين يوان قبل، و 19.8 مليار فيما بعد، بالإضافة إلى 3 بلايين يوان بين عامي 2001 و 2002 أنفقت لترميم المدارس غير الآمنة في المناطق النائية.

كما أنها وزعت مبلغ 364 مليون يوان لتنفيذ مشروعات رائدة في مجال التعليم عن بعد عام 2002، وسوف تزيد لاحقاً من الموارد لتنفيذ مشروعات مشابهة. إن إصلاح نظام الإدارة في التعليم الإلزامي الريفي قد حل العديد من المشكلات القديمة، وحدد مسؤوليات

الحكومات على المستويات كافة، ووضع آلية جديدة لضمان تمويل التعليم الإلزامي، وأرى أن الإصلاحات سيكون له أثر بالغ في التطوير المستدام للتعليم الريفي.

5.9 تطبيق المشروع الوطني لنشر التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة

المحاور:

أشرت إلى إشكالية نشر التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات في المناطق الريفية الفقيرة، والمعلوم أن الدولة قد اتخذت عدة إجراءات لنشر التعليم في المناطق الفقيرة. وبعد تَسْلُوك ملف التعليم عملت على تنفيذ المشروع الوطني لنشر التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة، فهلاً أخبرتنا المزيد عن سير هذا المشروع؟

لي لانكينغ:

لكي نساعد الأرياف - ولا سيّما المناطق الفقيرة منها - فعلياً الإسراع في تطوير التعليم ونشر التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات. ولقد أعدت وزارة التعليم بالتعاون مع وزارة المالية مشروعاً يخدم هذه الأهداف حاز على موافقة مجلس الدولة، وحققنا على إثره أعظم دعم للتعليم الريفي منذ تأسيس الصين الجديدة. وفي أثناء المرحلة الأولى من هذا المشروع الممتدة من 1995 - 2000 وزعت الحكومة مبلغ 3.9 مليارات يوان، وقدمت الحكومات المحلية 8.7 مليارات يوان، وتحققت نتائج ملموسة مع اقتراب نهاية عام 2000.

لقد أدى تطبيق المرحلة الأولى إلى تسريع عملية نشر التعليم الإلزامي، مُجِيتِ الأمية في المناطق الغربية وفي وسط البلاد. كما ارتفع عدد المنتسبين إلى المدارس الإعدادية والثانوية بمعدل 99% و91%، وتقلص عدد المتسربين من المدارس. فمن بين 852 كان هناك 428 مقاطعة فاقت إنجازاتها التوقعات، ومنذ ذلك الوقت أصبح التعليم الإلزامي متاحاً لجميع الأطفال ممن بلغ السن المناسب لدخول المدرسة، وتم محو الأمية في 2450 مقاطعة وهذا يمثل 85% من إجمالي التعداد السكاني.

في الخمس السنوات هذه، ساعد المشروع في تحويل المقاطعات المستفيدة منه إلى بيئة أفضل لتطبيق التعليم الإلزامي؛ إذ تم إنشاء زهاء 4000 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة،

وترميم 30000 مدرسة قديمة، وزادت مساحة الأراضي التي بنيت عليها المدارس من 130 مليون متر مربع إلى 190 مليون متر مربع. وتم شراء أكثر من ستة ملايين منضدة ومقعد لقاعات الدرس، وأكثر من 100 مليون كتاب، وزهاء 400000 طقم من أدوات التعليم ومعداته.

واختفت المدارس غير الآمنة في أكثر هذه المقاطعات، كما أن المدارس المحلية قد حصلت على ما يكفي من المقاعد والأجهزة، بحيث أصبحت تستوفي الشروط التي وضعت في المنهاج الوطني والخاصة بالمواد التجريبية الإلزامية.

أضف إلى تقدم المقدرات التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية على نحو ملحوظ، حيث تم تدريب زهاء 450 ألف معلم و70 ألف مدير على استخدام وسائل مختلفة من الوسائل التعليمية والإدارية، وأصبح بمقدور 94% من معلمي المدارس الابتدائية و87% من معلمي المدارس الثانوية و100% من المديرين الحصول على المؤهلات الأكاديمية المطلوبة. لقد كان رفع مستوى التأهيل لدى المعلم بمنزلة حجر الأساس للنهوض بالتعليم في المناطق المحرومة.

ومن فوائد المشروع أنه أعاد توزيع مواقع المدارس وأصبح استخدام الموارد المتاحة أكثر مردوداً مما كان عليه في السابق، وبالرغم من أن عدد المدارس الإعدادية قد تقلص بنحو 17 ألف مدرسة، فقد ارتفع عدد التلاميذ إلى زهاء 3.2 ملايين أي بمعدل 168 طالباً لكل مدرسة، كما ارتفعت نسبة الطلاب إلى المعلمين إلى 22.7 مقابل كل معلم، وازداد عدد طلاب الثانويات بـ1.53 مليون أي 660 لكل مدرسة، وأصبحت نسبة عدد الطلاب إلى عدد المعلمين 18.2: 1 ولقد أدى بناء مدارس أكبر من سابقتها إلى الاستفادة من الموارد المتاحة بصورة أفضل من ذي قبل.

في أثناء الخطة الخمسية العاشرة (2001 - 2005) وتحديداً في المرحلة الثانية من المشروع الوطني للتعليم الإلزامي في الأرياف الفقيرة، رصدت الحكومة المركزية مبلغاً كبيراً وقدره 5 مليارات يوان، وأسهمت الحكومات المحلية من جانبها بـ2.2 مليار يوان، وهذا أقل مما أسهمت به في المرحلة الأولى، ويعود ذلك إلى شح الموارد المحلية، ولكن الحكومات المحلية في المقابل تبنت تقديم الكتب المدرسية مجاناً للطلاب الفقراء وأشياء أخرى من هذا القبيل، كما أضافت مادة تكنولوجيا المعلومات إلى المنهاج. وبهذا تحقق تقدم لا بأس به في الأرياف الفقيرة.

5.10 يجب وضع حد للأبنية المدرسية غير الآمنة

المحاور:

أُبديت في السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً بالمباني المدرسية غير الآمنة في القرى والأرياف وما زال هناك عدد غير قليل من هذه الأبنية، فماذا ستفعلون لإنهاء هذه المشكلة؟

لي لانكينغ:

لقد بُنيت بعض المدارس في الأرياف قبل ولادة الصين الجديدة (جمهورية الصين الشعبية). لكن بعض هذه المباني كان بحاجة إلى ترميم لتفادي الانهيارات المتكررة التي لفتت انتباه الحكومة المركزية، وكما ذكرت آنفاً فإن أكثر من 52 مليون متر مربع بناء يحتاج إلى ترميم وإصلاح في إطار الخطة الخمسية التاسعة (1996 – 2000) باستخدام الأموال المخصصة لهذا الغرض في إطار المشروع الوطني لنشر التعليم في الأرياف الفقيرة. وقد أخذ عدد هذه المباني بالتناقص فعلاً لكن ازدياد أعداد الأبنية المدرسية المتداعية في السنوات الأخيرة جعل الحكومة المركزية تولي هذه الظاهرة اهتمامها مرة ثانية لا سيما أن المدارس هي مسرح لمختلف الأنشطة الطلابية وانهيارها سيكون له عواقب كارثية.

في أثناء زيارة لي إلى المدرسة الثانوية الأولى في ولاية (ليجيانغ) إقليم (يونان) بعد الزلزال الذي ضربها، راعني مشهد مبنى تحول برمته إلى ركام، ولحسن الحظ لم يكن أحد بداخله. وقد دفعته تلك الحادثة إلى تذكير الناس مراراً وتكراراً أنه لا يجوز الاستهتار بحياة المواطنين وسلامتهم. يرجع تزايد عدد المباني المدرسية غير الآمنة إلى عدة عوامل:

أولاً: كان من الواجب تفحص المدارس القديمة وإجراء ما يلزم عند القيام بعمليات الترميم الأولى لا سيما أن هذه المدارس بدأت تتداعى. والمباني الأخرى ستصبح غير آمنة تدريجياً عاماً بعد عام بسبب العوامل الطبيعية والكوارث، وبعضها سيصبح مسرحاً للإعطاب؛ لأنها بنيت أصلاً على نحو سيئ بموارد محدودة.

ثانياً: يتمثل في افتقارنا إلى المنشآت التعليمية المفيدة التي تواكب نمو التعليم المتسارع في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر ينطبق على التعليم الريفي الإلزامي على مستوى الأمة، فقد ازداد عدد طلاب الثانويات فقط بنحو 26 مليوناً مع نهاية عام 2000 مقارنةً مع بداية

التسعينيات، وازدادت مساحة الأرض المقام عليها مدارس ثانوية وابتدائية بـ 300 مليون متر مربع في أثناء المدة نفسها.

وهناك عامل آخر أدى دوراً في المباني غير الآمنة هو أن أغلب الأموال المخصصة لإصلاح المباني المدرسية في الريف كانت تجمع من المزارعين، ولهذا -بعد أن تم إلغاء هذا الإجراء- اضطرت الجهات المعنية إلى بناء منشآت غير آمنة بسبب قلة المال.

في بداية عام 2001 أجرى مجلس الدولة تقويماً شاملاً للمنشآت التعليمية في المناطق الريفية، وقد كان هناك 84 مليون متر مربع من المباني غير الآمنة في المناطق المقومة في نهاية عام 2000، فقدم مجلس الدولة مبلغاً إضافياً يقارب 3 مليارات يوان بين عامي 2001 و2002، لتمويل المشروع الوطني الهادف إلى ترميم المدارس الثانوية والابتدائية غير الآمنة، وذلك بالتعاون مع وزارتي التعليم والمالية وهيئة تخطيط الدولة والمجالس المحلية المختصة. وفي نهاية عام 2002 بلغ مجموع الإنفاق على بناء منشآت مساحتها 30 مليون متر مربع، مبلغ 12 مليار يوان.

لقد أدى هذا المشروع بالتواكب مع المرحلة الثانية من المشروع الوطني للتعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة إلى تحسين أوضاع المدارس المحلية، وأعاد توزيعها وخفض عدد المباني المدرسية غير الآمنة. ولقد حقق المشروع نتائج مهمة، ولكن ما زال لدينا 40 مليون متر مربع من المباني غير الآمنة، بما فيها تلك التي خربتها الكوارث الطبيعية في عامي 2001 و2002، مما دعا السلطات المركزية اجتماعاً إلى عقد اجتماع خاص في تموز/يوليو 2003، وقررت المضي قدماً في مشروع الترميم لحل المشكلة في أثناء السنوات القليلة القادمة.

5.11 إعادة النظر التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية والثانوية في

ضوء الظروف المحلية

المحاور:

إن التوزيع الجغرافي غير العقلاني للمدارس الابتدائية والثانوية في القرى والأرياف مشكلة تتطلب الحل لا سيما بعد تزايد عدد طلاب المدارس. فما هو الحل في نظرك؟

لي لانكينغ:

كانت المجالس البلدية تشرف عادة على إدارة المدارس المتوسطة في المناطق الريفية، في حين كانت مجالس القرى تشرف على إدارة المدارس الابتدائية، وقد ضمن هذا التعليم الإلزامي للأطفال، ولكن هذه المدارس في أكثرها صغيرة ومتناثرة، وتعاني نقصاً في عدد المعلمين الذين يضطرون لوضع الطلاب من مختلف المستويات في قاعة واحدة.

ومن جهة أخرى أدى تدني مستوى المعلمين والتوزيع غير العادل للمدارس إلى نوعية التعليم الإلزامي، وازدادت المشكلة تعقيداً بسبب تناقص عدد التلاميذ القاطنين في الأرياف. وقد كان من الصعب تغيير الوضع في السابق حين كانت القرى والنواحي تدير المدارس، أما اليوم فقد تولت حكومة المقاطعة المسؤولية كاملة وأصبحت المهمة سهلة.

بعد تغيير موقع المدارس وضعت خطط تأخذ في الحسبان عوامل معنية مثل المتطلبات العمرانية، والكثافة السكانية، والبيئة الجغرافية، وتوافر النقل والمواصلات. ثم إن بعض المدارس الابتدائية الريفية كانت تندمج شريطة ألا يتضرر التلاميذ الذين يرتادون مدارس قريبة من منازلهم، وعندما يصعب تأمين مدارس قريبة من منازل التلاميذ كان يقدم السكن لهم. وأما المناطق ذات المواصلات الجيدة فكانت تستخدم فيها سيارات المدارس.

وقد أسهمت بعض النواحي في ترميم المدارس وإعادة توزيعها، كما ساعدت في تمويل وتحسين المدارس الضعيفة، وعملت على تمويل بعض الأرياف، أما الأمكنة التي حوت مبانٍ مدرسية فقد أضيف لها سنة ابتدائية فأصبحت عوضاً عن خمس سنوات ابتدائية، وأصبحت ست سنوات ابتدائية إضافة إلى ثلاث سنوات ثانوية. وقد خفف هذا الإجراء من الضغط على الثانويات.

أما المدارس والمنشآت غير الآمنة فقد تم إغلاقها أو دمجها مع مدارس أخرى. في حين حولت المدارس المغلقة إلى رياض للأطفال، ومدارس مهنية وثقافية للبالغين، أو مراكز لأنشطة طلابية.

بعد عدة سنوات من العمل تناقص عدد طلاب المدارس الابتدائية في أرجاء الوطن كافة من 760000 في عام 1995 إلى 460000 عام 2002، في حين ارتفع متوسط عدد طلاب

المدرسة الواحدة من 197 إلى 266 طالباً. ولقد أدى تصحيح الأوضاع إلى نتائج ملموسة، وبقي أن نبذل جهدنا لتقليل عدد الطلبة الذين لا يكملون دراستهم بسبب ما.

5.12 ضمان التعليم الإلزامي لأبناء الأسر الفقيرة

المحاور:

التعليم الإلزامي مجاني في الصين، غير أن ذوي الطلاب في بعض المناطق الريفية الفقيرة لا يسمح دخلهم بتسديد بعض الرسوم وشراء الكتب التي يحتاجها أبناؤهم. فما هو الحل؟

لي لا تكينغ:

صحيح أن التعليم الإلزامي مجاني، ولكن شراء الكتب ودفع رسوم معينة يقع على عاتق الطالب. فطلاب المدارس الريفية الابتدائية يدفعون 20 يواناً سنوياً ثمن كتب ورسوم مختلفة، وطلاب الثانويات الصغرى يدفعون 40 يواناً سنوياً، وهذا لا يشكل عبئاً بالنسبة للمزارع العادي، ولكن الفرد في المناطق الأفقر لا يستطيع تحمل هذه النفقات، وهذا ما يسبب انسحاب الطلاب من المدارس، وعلى مر السنين كانت الحكومة والمجتمع كليهما يقدمون المساعدة للتلاميذ ذوي الدخل المحدود. وقد اتخذت الحكومة الترتيبات الآتية في هذا الشأن:

أولاً: وزعت الكتب المجانية لتلاميذ المقاطعات لدعم الفقراء، منذ عام 2001 حتى عام 2003، ووزعت الدولة 700 مليون كتاب لـ 2.48 مليون تلميذ منهم 50000 ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة، وسيستفيد من هذا البرنامج أعداداً أخرى في المستقبل.

ثانياً: وضعت الدولة برنامجاً للمنح لمساعدة الطلاب الفقراء. منذ 2001 رفعت وزارتا التعليم والمالية منح التلاميذ في التعليم الإلزامي من 30 مليون إلى 100 مليون يوان سنوياً. وهذه الأموال تستعمل لتغطية قسم من الرسوم المدرسية، إضافة إلى المساعدات لسد حاجات الطلاب في المدارس الثانوية والابتدائية في البقاع الغربية والنامية والقواعد الثورية السابقة، ويتلقى مليون طالب 100 يوان سنوياً مساعدة مالية.

ثالثاً: أنشأت الدولة صندوقاً خاصاً لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، فمنذ عام 2001، وزعت الحكومة المركزية أكثر من 15 مليون يوان سنوياً لطلاب التعليم الإلزامي المعوقين لا سيما الأطفال، وكذلك المعوقين في وسط البلاد والمناطق الغربية، مثال ذلك برنامج «الدعم التعليمي للمعوقين»، وسينجم عن تنفيذ هذه المشروعات 35 مليون يوان في أثناء الخطة الخمسية العاشرة (2001 - 2005)، والمجالس المحلية أيضاً، وضعت خططاً لمساعدة الطلاب المحتاجين، ففي (بيجينغ) مثلاً تم إعفاء الفقراء في المقاطعات والمدن الفقيرة من ثمن الكتب المدرسية في مرحلة التعليم الإلزامي، وكذلك مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي إقليم (زهي جيانغ) تم إعفاء طلاب المدارس الثانوية والابتدائية الريفية والفقراء في المدن من الرسوم الإدارية وإيجارات السكن الداخلي.

في إقليم (كونغ دونغ) منح التلاميذ المنحدرين من عائلات ريفية فقيرة بطاقة إعفاء من رسوم التعليم وثمان الكتب المدرسية. كما قامت أيضاً الدوائر المالية والتعليمية الإقليمية في بقية الأقاليم مثل (هينين) و(شانكزي) و(كينغ هامى) بتخصيص مبالغ خاصة لدعم أطفال العائلات الفقيرة في المدن والأرياف لتمكينهم من متابعة تعليمهم الإلزامي. وقد كانت تبرعات الجماهير مصدراً مهماً في هذا المجال.

إضافة إلى دعم التعليم الإلزامي قامت بعض دوائر الحكومة المركزية والحكومات المحلية باتخاذ تدابير لمساعدة أطفال الفقراء في الدخول إلى التعليم الثانوي، فعلى سبيل المثال:

بدأت بعض المدارس في (بيجينغ) بإتباع نهج أطلق عليه: «هان جي» خاص بأطفال العائلات الفقيرة، والكلمة بالصينية تعني «طموحات سامية»، ومنذ ذلك الوقت قامت عدة مناطق في الصين بإنشاء مدارس «هان جي» الثانوية، الخاصة وبعض طلاب هذه المدارس من الرسوم المدرسية، كما يحصلون على الكتب مجاناً إضافة إلى اللباس المدرسي الموحد والحصص الغذائية. لقد ضمنت هذه الترتيبات أن يكمل الجميع دراستهم الثانوية في المرحلة المتقدمة. وتقدم اليوم بلدية (بيجينغ) منحة سنوية يستطيع الاستفادة منها 1500 طالب ثانوي من المتفوقين وينحدرون من عائلات ذوي الدخل المحدود.

وفي عام 2002 قامت وزارة التعليم وبعض الدوائر المركزية بتنظيم مشروع لمساعدة طلاب السنة الأولى في بعض الكليات من المنتمين إلى عائلات فقيرة تعيش في المناطق

الغربية، بالإضافة إلى ذلك قامت هذه الجهات بتطبيق نهج «هان جي» في المدارس الثانوية للراشدين تمخض عن المشروع إحداث نموذجين من المدارس الثانوية العليا في 20 إقليماً ومنطقة مستقلة ذاتياً وفي بلدية (تشونغ كينغ) التي تتبع مباشرة للحكومة المركزية. وطبق كلا النموذجين نهج «هان جي» الذي استفاد منه الطلاب الأوائل الآتين من عائلات فقيرة، وكان كل طالب منهم يتقاضى 600 يوان سنوياً، ونتيجة لذلك تمكن 4350 طالب من إتمام دراستهم الثانوية العليا بين عامي 2002 و 2003.

5.13 لا يمكن تحديث الزراعة إذا لم يكن على قدر من العلم

المحاور:

إن تناقص عدد الطلاب من المدارس، يعود ليتجسد في مسألة القنوات، فلسان حال الريفي يقول: «إذا كان الطالب لا يستطيع التفوق على أبيه في الزراعة أوفي تربية الخنازير، فما فائدة ذهابه إلى المدرسة أصلاً؟» وهل حلت مشكلة هذا التناقص؟

لي لا تكينغ:

واجهتنا مشكلتان تتعلقان بهذا الموضوع. إحداهما تتمثل في تصوّر الأهالي الخاطئ بأن المدارس غير مجدية، وأن الزراعة التقليدية بالطرق التي ألفناها تغني المزارعين عن التعلم في المدرسة. ويضيف بعضهم: «كان المزارع فيما مضى لا يعرف القراءة أو الكتابة، ولكنه بقي مزارعاً في أثناء تلك السنين، ألم تنتج حقوله المحاصيل؟، ألم يقدم الطعام لمئات الملايين من الناس؟».

إن النقاش بهذه الطريقة خطأ؛ لأن جهل المزارع الصيني هو السبب في تخلفنا في ميدان الزراعة، وكى لا أطيل سأحدثك عن تجاربي في أثناء السنوات التي قضيتها بوصفي عاملاً زراعياً في الريف في أثناء الثورة الثقافية (1966 – 1976) في ذلك الوقت كان المزارعون المحليون يحصدون من 30 إلى 35 كيلو غراماً من الحبوب في كل موسم مقابل 10 إلى 15 كيلو غراماً من البذور. وهذا يعد إنتاجاً ضعيفاً، وسببه عدم السقاية الكافية أو عدم استخدام الأسمدة وإعداد التربة، ويمثل هذا شكلاً من أشكال الزراعة الطبيعية.

وقبل أن نذهب إلى المنطقة المعنية قرأنا بعض الكتب عن الزراعة وأصولها، وبدأنا أولاً بتسوية الأرض دون استخدام آليات. لقد صنعنا أدوات التسوية بأنفسنا، ولم نكن نمتلك إلا الرفوش وعربات النقل اليدوية، واستخدمنا حفّارة لحفر بئر، ثم أعدنا مجراة إسمنتية صنعناها بأنفسنا لضخ الماء من البئر، وبعد ذلك حفرنا قناة لنقل الماء. بطبيعة الحال ارتكبنا آنذاك أخطاء مضحكة لكونها تجربتنا الأولى في هذا المضمار، ولما كنت مختصاً في ميكانيك المركبات طلب مني تركيب مضخة الماء، فصنعت قاعدة إسمنتية لتثبيت المضخة عليها غير أن شيئاً لم يحدث عندما ضغطت على زر التشغيل، وحاولت اكتشاف السبب لكن دون جدوى، فقصدت مكتبة المقاطعة وأحضرت كتاباً عن مضخات المياه، واكتشفت عبره أنه في الضغط الجوي العادي لا يمكن للمضخة أن تسحب الماء إلا من عمق 10.336 مترات فقط.

علماً أننا تعلمنا هذا في المدرسة الثانوية لكنه غاب عن ذهني، فاضطررنا إلى إلغاء القاعدة الإسمنتية وخفض سطح الأرض بالحفر حتى أصبحت المضخة أقرب إلى سطح الماء. وفعلاً بدأنا بالضخ بعد أن بنينا شبكة سقاية حوّلت عدة هكتارات من الأرض الجبلية إلى حقول مروية، حيث روينّا المحاصيل في كل مرحلة في أثناء موسم الحصاد.

وقد استخدمنا تربة ليلية والقليل من السماد الكيميائي واتخذنا إجراءات لحماية المحاصيل وإدارة الحقل، فحصدنا في العام الأول أكثر من 1500 كيلو غرام من كل هكتار؛ لأن التربة الرملية لا تحفظ المياه، لكننا في العام الثاني رفعنا إنتاج الهكتار إلى 3000 كيلو غرام وإلى 6000 كغ في العام الثالث وهو العام الذي غادرت فيه الريف. لقد تعلمت من تجربتي تلك أن العلم والتكنولوجيا أهم جداً من الوسائل التقليدية لتطوير الزراعة والحراثة، وتربية الحيوانات والمهن الجانبية الأخرى.

إن التحديث أمر يرتبط بالعلم والتكنولوجيا والتعليم، ولن نستطيع النهوض بالزراعة والقضاء على الفقر بالاعتماد على المزارعين غير المتعلمين والأمثلة على قلبي هذا كثيرة؛ ففي إحدى السنوات زرت عائلتين يعملان بالزراعة، وتعيشان قريباً إلى بعضهما في ضواحي (يانيان) إقليم (شانكزي) وكان منزل العائلة الأولى يحوي جلّ وسائل الراحة والرفاهية مثل الإنارة الكهربائية والهاتف والتلفاز الملون والثلاجة، وعندما سألت مضيفي عن حقيقة

الأمر، أجباني بأن هذه العائلة عمدت إلى زراعة الخُضَر والفاكهة بطريقة حديثة كانت الأولى من نوعها في هذه القرية.

خلاصة القول: إن رب العائلة طبق طرُقاً علمية في الزراعة، وأصبحت منتجاته تباع في السوق وبأسعار منافسة، وبعد أن جمع ما يكفي من المال بدأ أعماله الخاصة في الشحن والبيع مما أكسبه المزيد من المال؛ وبناءً على طلب رفاقه القرويين الذين انتخبوه زعيماً للقرية، التي يشارك اليوم في نهضتها. ولما سألته عن تعليمه أخبرني: أنه درس في الثانوية الكبرى، وزوجته في المدرسة الإعدادية بعد ذلك التحق بدورات تدريبية تقنية، ثم تابع تعليم نفسه بنفسه، أما جاره فكان يعيش في مسكن بالٍ، وعرفت أنه درس في المدرسة الابتدائية بضع سنوات وأنه لا يتقن الكتابة.

ترك هذا التباين الحاد في وضع العائلتين انطباعاً عميقاً لدي والرسالة هنا واضحة وتتمثل في الفائدة التي يجنيها المزارع حين يرتاد المدرسة.

وعلى أي حال فإن مفهوم المزارعين للتعليم ليس في حد ذاته السبب الكلي في عدم إكمال الطلاب في الأرياف دراستهم، إن تعليم أطفال الريف بالطرق المألوفة وتزويدهم بالمعلومات العامة فقط التي لن تقيدهم في مجال الزراعة بالطرق والوسائل العلمية الحديثة، وسيكون من الصعب إثارة حماسهم، وبعضهم يحجم عن إرسال أولاده إلى المدرسة ليس لضيق ذات اليد وإنما لاعتقاده بعدم جدواها.

عندما ذهب أحد المعلمين لإقناع عائلة بإرسال ابنها إلى المدرسة، قال والد الطفل: إنهم لا يعرفون أين هو، ثم تبين أنه كان مختبئاً تحت السرير!!.

إن ضعف الحماس عند الأطفال لارتداد المدرسة ليس مشكلة الأهل فقط بل مشكلة المسؤولين على أدنى المستويات، وهؤلاء لم يحققوا شيئاً يذكر في دعم التعليم للتطوير الاقتصادي، لذلك فإنني أخشى أننا لا نستطيع الإغراق في التفاؤل حيال تعليم المزارعين في المستقبل المنظور. قد يجتاز أكثرهم مرحلة التعليم الإلزامي، ولكن قلة قليلة ستذهب إلى المدارس المهنية، أو إلى الكلية. ومن بلغ مرحلة متقدمة في تعليمه يفكر اليوم بمغادرة قريته

بحثاً عن الرزق، لذلك تحتم علينا مضاعفة جهودنا وهذا ما نقوم به منذ سنوات لدفع عملية إصلاح التعليم في الأرياف.

أعود وأقول: إن الإصلاح يستهدف «دمج الزراعة مع العلم والتعليم» عبر التطوير الشامل والمتوازن والعناية بالتعليم المهني وتعليم الراشدين في الأرياف، وقد أدخلنا منهاج «الشهادة الخضراء» في المدارس الثانوية والمتوسطة بهدف خدمة المزارعين والزراعة في الريف.

وأعدنا كتباً مدرسية تتسجم مع احتياجات مناطق ريفية معينة، وأضفنا مادة التكنولوجيا الزراعية إلى المنهاج التدريسي. إننا نعول على التعليم الأساسي للقضاء على الفقر والتخلف في الأرياف.

ويتوافر الموارد التعليمية والوسائل الإلكترونية والتقنيات المتقدمة وشبكة المعلوماتية، قامت بعض النواحي بالاستفادة الكاملة من المدارس المحلية كمدارس تعليم الأطفال في المرحلة الإلزامية في أثناء النهار، وتدريب المزارعين علمياً وتقنياً ليلاً. وقد خرجت دورات التدريب في مجال التكنولوجيا التطبيقية، عدداً من مديري النواحي، وعمالاً عابدين تحتاجهم الأرياف. غير أن الجهات المعنية لا تزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد للحاق بركب التطور.

5.14 مساعدة المناطق الريفية على تضيق الهوة بين التعليم في الريف

والمدينة.

المحاور:

لا يزال التعليم في الريف دون مستوى التعليم في المدن. وإصلاح هذا الخلل يستغرق وقتاً. وسؤالي هو: كيف يمكننا تسريع عملية الإصلاح هذه؟

لي لا نكينغ:

لقد عملت سنوات طويلة على حل هذه المشكلة. ولا بد من اتخاذ إجراءات فاعلة لتحسين التعليم الريفي بالسرعة القصوى. ويجب تقليص الفجوة تدريجياً بين التعليم في الريف والتعليم في المدن.

وأحد الخطوات المهمة التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن تلخص في تشجيع المناطق الأكثر تطوراً على مواصلة رفع مستوى التعليم الإلزامي، وفي الوقت نفسه تحديث التعليم الإلزامي في وسط البلاد وغربها.

منذ عام 2000 أقر مجلس الدولة مشروعاً بمساعدة المدارس في المناطق المتخلفة في غرب الصين، كما أقرت مشروعاً آخر لتحديث المدارس في المدن الكبيرة والمتوسطة الأقل تطوراً. وقد تجلت هذه المشروعات في إيفاد المعلمين، أو التبرع بالتجهيزات والكتب. وفي أثناء السنوات القليلة الماضية أوفدت المناطق الشرقية أكثر من 1800 معلم وإداري إلى المناطق الغربية، ودربت أكثر من 1400 معلم وإداري من أهالي تلك المناطق، وقد تجاوزت المساعدات المالية من الشرق إلى الغرب مبلغ 200 مليون يوان إضافة إلى تبرعات سخية مكونة من الحواسيب والكتب والوسائل التعليمية. وقد شاركت في هذا الجهد الأقاليم والمناطق المستقلة ذاتياً والبلديات التي تخضع لسلطة الحكومة المركزية. فأرسلوا أكثر من 10000 معلم وإداري إلى المناطق المحتاجة، ودربت أكثر من 5000 معلم وإداري من سكان هذه المناطق وقد شملت التبرعات إلى هذه المناطق 48 مليون يوان نقداً و 13000 جهاز كمبيوتر و 3.6 ملايين كتاب و 50000 طقماً من الوسائل التعليمية. واليوم هناك توجه من عدة جهات لتشجيع الشباب الجامعيين وغيرهم من المؤهلين على التدريس بصفة مؤقتة في الأرياف، ومن المؤكد أن يحقق هذا الإجراء النتائج المرجوة منه شريطة أن نواصل دعم هذه التجربة.

5.15 استخدام شبكة الإنترنت لنشر التعليم في الريف

المحاور:

كنتُ أشرتُ إلى أهمية استخدام العلم الحديث والتكنولوجيا للنهوض بالتعليم في المناطق المتخلفة اقتصادياً، فهل هناك هوة بين ما هو ضروري وما هو ممكن؟

لي لانكينغ:

إن التطور الحاصل في العلوم الحديثة والتكنولوجيا بوجه عام، والإنترنت بوجه خاص، يقدم فرصاً ممتازة لوطننا لتطوير وتحديث التعليم ورفع مستوى التدريس، وقد أكدت

مراراً على أن تطور البلد مرهون بتطور التعليم، ولذلك يجب اتخاذ إجراءات خاصة مثل استخدام: الوسائل السمعية والبصرية والملتيميديا والتعليم عبر الإنترنت. والهدف الأساسي هنا هو تسخير الوسائل التعليمية المتاحة لنشر المعرفة. إن المناطق الشرقية والمدن الكبيرة والمتوسطة في وسط البلاد وغربها تمتلك مصادر قوة تتمثل في المعلمين الجيدين، والوسائل التقنية الحديثة منتشرة إلى حد ما، غير أن المناطق المتخلفة اقتصادياً وعلمياً في وسط وغرب البلاد والمناطق الريفية المحيطة ما زالت أدنى من هذا المستوى.

لقد أتيج لي مراقبة التدريس في بعض المدارس الابتدائية والثانوية الريفية، ووجدت أن طريقة المعلمين في التدريس غير مرغوب فيها، فمثلاً تدريس اللغة الصينية يعد متخلفاً فالكثير من المعلمين يتكلمون اللغة الصينية القياسية التي اعتمدتها الدولة، وهذا يحد من انتشارها، والشئ نفسه ينطبق مع معلمي اللغة الإنكليزية الذين لا يتقنون التحدث بالإنكليزية أو الأمريكية بطلاقة. لذلك لا بد من استخدام الإنترنت والوسائل السمعية - البصرية والوسائل المساعدة في عملية التدريس في هذه الأماكن المحرومة.

إن حال اللغتين الصينية والإنكليزية يشابه حال المواد الأخرى مثل الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلم الأحياء، والتاريخ، والجغرافية، وقد لاحظت ظاهرة غريبة هي أن جميع طلاب المدارس الثانوية والابتدائية يدرسون مادتي التاريخ والجغرافية لمجرد خوض الامتحان، وبعد ذلك ينسون كل ما كانوا قد حفظوه، ولكن الأمر يختلف عندما يشاهدون فيلماً سينمائياً أو دراما تلفازية؛ ففي هذه الحالة يتذكرون أدق التفاصيل فإذا حولنا كتب التاريخ إلى أفلام أو دراما ربما حققنا نتائج أفضل مع طلابنا. لذلك أشدد دوماً على ضرورة تطبيق الطرق الحديثة والتقنيات المتاحة للنهوض بالاقتصاد والتعليم في المناطق المتخلفة.

المال بالطبع هو الأساس: إن توظيف معلم ممتاز يكلف سنوياً 10000 يوان. فإذا لم يكن هذا المعلم مؤهلاً فسنكون قد أهدرنا المال وضيعنا مستقبل الطلاب، ومن جهة أخرى لن يكلف الأمر كثيراً حين نزود غرفة الصف بجهاز تلفاز، وفيديو ومواد تعليمية على أقراص CD، أو تجهيزات لإعطاء دروس منقولة عبر الأقمار الصناعية، بحيث نحول الحصة الدراسية إلى درس على الهواء مباشرة - وهذه التجهيزات كلها يمكن استخدامها مدد طويلة.

أذكر أنني شاهدت برنامجاً عبر التلفاز الرسمي الصيني تحت عنوان: «صف في الأستديو» وأعجبت بالمعلم وخبرته في مجال الاتصالات. أليس هذا مفيداً بالنسبة لأطفالنا في الأرياف؟ إنه بمنزلة درس لهم على الهواء مباشرة أليس كذلك؟ إنني لا أنكر حاجتنا لاستخدام المعلم التقليدي، وإذا كان المعلم جيداً فيفترض أن يبقى على رأس عمله أما إذا كان غير ذلك فلا شك أن مستوى التعليم سيتدنّى.

في عام 2002 خصصت الحكومة مبلغ 350 مليون يوان لبناء شبكة معلوماتية تجريبية للتعليم عن بعد، ولتزويد المناطق الفقيرة في غرب البلاد بالوسائل الإلكترونية عالية التقنية. وقد كانت التجربة تتم بطرق ثلاث:

الأولى: توزيع أجهزة تشغيل أقراص CD وأقراص CD تحوي مواد تعليمية لـ 29229 مدرسة ابتدائية و2350 مدرسة إعدادية في المناطق الريفية.

والطريقة الثانية: إنشاء 5016 محطة استقبال مرتبطة بقر صناعي في المدارس الابتدائية والثانوية في المناطق الريفية النائية.

والطريقة الثالثة: تركيب حواسيب في قاعات الدرس في مئة مدرسة مركزية. وقد طلبت الحكومة من الأقاليم والبلديات والمقاطعات المعنية اتخاذ إجراءات مماثلة.

كان المال من ريع سندات الخزينة بالإضافة إلى الأموال المحصلة من مصادر أخرى محلية، وغيرها كفيلاً بتأمين وسائل التعليم الحديثة في أثناء أربع أو خمس سنوات.

وقد أجرينا دراسات لخفض كلفة استخدام الإنترنت. إذ كانت جلّ المدارس كما تعلم تستخدم الحواسيب الشخصية للاتصال عبر الإنترنت، وهذه الحواسيب باهظة الثمن وبطيئة. لكن الحاسوب الذي يستخدم Nc-network الذي طورناه سيفيد في نشر ثقافة الإنترنت في التعليم في ضوء الظروف الخاصة بالصين. وهذا النظام يقوم على استخدام رقائق برمجية طورها باحثون صينيون. إنّ مخدماً واحداً من Nc-Network يستطيع ربط 50 منفذاً أو حاسوباً، وتكلفته تساوي نصف تكلفة الحاسوب الشخصي PC إضافة إلى سهولة استعماله. وأنا أعتقد أنّ أفضل وأوفر وسيلة لتحسين نوعية التعليم في المدارس

النائية هي في تركيب أجهزة استقبال ترتبط بقمر صناعي يمكن الطلاب من تلقي الدروس وسماع المحاضرات مباشرة على الهواء عبر التلفاز، وحين تسنح الفرصة يمكن للمدارس أيضاً اقتناء حواسيب لاستقبال البرامج التعليمية عن بعد.

إنه المشروع المثالي لخدمة التطوير طويل الأمد في التعليم الأساسي، وخاصة في الريف، وهذا سيساعد حتماً على تحسين ونشر التعليم الأساسي.

ومنذ عام 2000 تبنت عدة مناطق هذا المشروع، وحقت نتائج إيجابية. وفي عام 2002 نفذت هيئة تخطيط الدولة ووزارة التعليم ووزارة الاتصالات هذا المشروع بصورة تجريبية في المناطق الفقيرة في وسط وغرب البلاد، وقد توسع المشروع تدريجياً في بقية المناطق. وتستطيع المدارس المتطورة في شرق البلاد تطبيق ما جرى في وسط البلاد وغربها وهذا يتطلب شراء حواسيب جديدة وبعدها يمكنهم التبرع بحواسيبهم القديمة إلى المدارس الريفية. ونحن ندرك أن الحواسيب تتطور باستمرار وتحتاج إلى تطويرها من حين لآخر، لكن الحواسيب من الجيل الأقدم تبقى مفيدة في المناطق المحرومة.

ومن الأمور المهمة التي لا ينبغي إهمالها: التدريب فمنذ كانون أول/ديسمبر 1999 نظمت وزارة التعليم 150 دورة تدريبية لتمكين قطاع التعليم من الاستفادة من الإنترنت، وقد التحق بهذه الدورات 11500 معلم من الريف في وسط وغرب البلاد، كما وزعت الوزارة عشرة آلاف حاسوب على المتدربين شريطة الاحتفاظ بها بعد ذلك في مدارسهم. وكان لهذه الدورات أثر بالغ في نشر استخدام شبكة المعلومات التعليمية في المناطق الريفية، وفي رفع مستوى التعليم والمعلمين فيها.

وعندما زرت مركز شبكة الكمبيوتر في ابتدائية (ماغوان) في مقاطعة (بادينغ) إقليم (غوزهو) عام 2002، قدمت لنا إحدى المعلمات عرضاً يدل على خبرة ومعرفة لا تقل شأنًا عن مثيلاتها في المدن الكبرى، وقد التبس الأمر علي في البداية إذ ظننت أنها مندوبة من التلفاز المحلي، لكن الوزير (تشين جيلي) أكد لي أنها إحدى المتدربات اللواتي خرجت من دورتنا التدريبية الأولى. يا للفرق الذي أحدثه التدريب في هذه الحالة، فبالرغم من أن هؤلاء المعلمين يعملون في مناطق نائية وفقيرة فقد استطاعوا توسيع آفاقهم المعرفية وصل

مهاراتهم، ولا ينقصهم اليوم إلا الإنترنت، فإذا استطعنا تسريع انتشار الإنترنت في الريف، فلن نخدم المناطق الزراعية فحسب وإنما سنساعد أيضاً في إدخال عصر المعلوماتية إلى بقية الأرياف. ولا شك أن التطوير في هذا الاتجاه سيدفع عجلة تنمية الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي، وسيساعد المناطق الريفية في القضاء على الفقر.

وسأشرح ما أتحدث عنه عبر مثالين واقعيين: أحدهما: هو إدخال المعلوماتية في المناهج في ناحية (هوانغ يانغ تشوان) في مقاطعة (غولانغ) من إقليم (غانزو).

والمثال الآخر شبكة التعليم عن بعد التي أنشئت في منغوليا الصينية التي تنعم باستقلال ذاتي. يبين كلا المثالين الدور الجوهرى لشبكات المعلومات والتعليم عن بعد في تنمية التعليم في الأرياف على المدى الطويل.

تبعد ناحية (هوانغ يانغ تشوان) 100 كم أو نحو ذلك عن الشمال الغربي؛ وهي بلدة فقيرة حصلت في تموز/ يوليو 2001 على 11 جهاز حاسوب ومجموعة تجهيزات شبكية هبة ضمن إطار مشروع «تيانجين»، وحوّلت المعدات إلى المدرسة المهنية في هذه الناحية، وأوفد بعض العاملين لافتتاح دورات كمبيوتر لأكثر من 300 طالب، لمساعدة المدرسة على إنشاء شبكة حواسيب مكنت المدرسة من تأسيس كمبيوتر للمزارعين المحليين عام 2001، إذ أصبح لدى هؤلاء المزارعين الشيء الكثير من المعلومات التكنولوجية ومعرفة عامة لا بأس بها اكتسبوها عن طريق الإنترنت.

عندئذٍ شعر أولياء الأطفال الذين لم يكملوا دراستهم بأهمية هذه الدورات فصاروا يحثون أولادهم للعودة إلى المدرسة المذكورة. وفي ذلك العام ازداد عدد طلاب المدارس إلى 600 طالب مقابل زيادة قدرها 300 طالب عام 2000، وبعد أن قدمت تقريرى عن تجربة (هوانغ يانغ تشوان) أجمعت الأطراف كافة على أن دخول المعلوماتية في التعليم لهو الوسيلة الفضلى في تطوير التعليم في الريف على المدى الطويل.

أعود فأقول: إن نشر العلم باستخدام تقانة الاتصالات والمعلومات قد أثبت جدواه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الريف.

لقد استطاع إقليم غانزو أن يحقق هذه المنجزات بطرق عدة: أولها: إنشاء إذاعة وتلفاز مخصصين للتعليم، وهذا عوض عن النقص في عدد المدرسين في مواد معينة، إذ لم يعد المعلم مضطراً لتدريس عدة مواد لمجموعة من التلاميذ موزعين على مستويات مختلفة مستعيناً بالطبشور والسبورة. وساعدت المحطات التلفازية الإذاعية بعض المدارس على التدريس عبر الموسيقى، والرقص، واللغة الإنكليزية.

والطريقة الثانية: كانت في تأسيس محطات استقبال للمواد التعليمية التي يجري بثها عبر الأقمار الصناعية، ووضعت خطة عمل حديثة للتعليم عن بعد، وهي تتكون من شبكة متصلة بأقمار صناعية تغطي البلدات والولايات في الإقليم كافة، وهذه الشبكة قادرة على تسخير وسائل التعليم لخدمة المدارس في أقاصي البلاد.

أما الطريقة الثالثة: فكانت افتتاح صفوف للحاسوب في المدارس الريفية بوصفها خطوة لجعل مراكز الشبكة المعلوماتية في مدارس النواحي والبلدات تغطي الأقاليم كافة وبذلك، تحولت إلى قواعد للتدريب على التكنولوجيا التطبيقية الجديدة، كما أنها أسهمت في إيجاد منافذ لتصريف المنتجات الزراعية الاقتصادية الأخرى.

ولدينا مثال آخر من ولاية منغوليا (منغوليا)، وهي منطقة قليلة الموارد تتمتع بالاستقلال الذاتي، وجلّ مدارسها الابتدائية والثانوية تقع في أجزاء متفرقة تغطي مساحات شاسعة. وقد شرعت حكومة المنطقة بإنشاء شبكة حديثة للتعليم عن بعد منذ سنتين، وكانت الخطة تقضي بتأسيس نظام يربط كل حواسيب التعليم عن بعد عبر المنطقة في أثناء 5 سنوات، مما يعني أن عشرين مؤسسة تعليمية عالية في المنطقة و 12 مدينة مركزية، بما في ذلك المدارس الثانوية والبلدات سوف تكون متصلة عبر حاسوب تستفيد منها مؤسسات البحث العلمي وغيرها في المستقبل القريب. وحتى ذلك الحين سيكون هنا قمر صناعي لاستقبال وبث مواد تعليمية وتربوية، وسيغطي المدارس الثانوية والابتدائية كافة في المنطقة. إن المبدأ الذي انطلقنا منه هو تأمين الأدوات التي تمكن الحكومة من العمل عبر قوى السوق والحكومات المحلية والمشروعات المتكاملة شريطة أن تتحمل كل جهة مسؤولياتها. إن الحكومة تدعم اليوم المشروعات التي تنفذها أطراف مشهود لها بالحرفية في بناء شبكة التعليم عن بُعد الحديثة في (منغوليا) والأموال تأتي من مجالس المناطق والبلديات والمقاطعات.

بعد مضي سنتين على بداية المشروع تم شبك 2493 مدرسة 90% منها تقع في مناطق زراعية أو رعوية. وهناك 6000 مدرسة في طور إعداد البنية التحتية للشبكة. وقد اختبروا طريقة حديثة لتوحيد الشبكات ومحطات التلفزة وربطها بالأقمار الصناعية وأنظمة الإرسال الأرضية لوضع التعليم عن بعد في خدمة المنطقة. ويستخدمون لهذا الغرض تقنيات بصرية لبث البرامج التعليمية في المناطق المحلية والتواصل مع بعض البلدان الأجنبية هذا إلى جانب استخدام أنظمة استقبال عن طريق القمر الصناعي لبث برامج تربوية. وهذا يخدم مباشرة العملية التعليمية ويرفد الموارد التربوية.



المؤلف يتفقد المدرسة الابتدائية في كزيان، 25 شباط / فبراير، 2000.

كما تستخدم أيضاً شبكة التعليم عن بعد لعرض برامج تدريبية حول تقنيات تربية الماشية للمزارعين. وقد شرع القائمون على المشروع في بناء مراكز تدريب للمعلمين في القرى والبلدات، وستكون هذه المراكز مرتبطة بالمدارس الابتدائية والثانوية حيث ستوفر التدريب الطبي والتقني والعلمي للمزارعين ومربي الماشية.

المؤلف يخاطب بالإنكليزية
طلاب ثانوية (جينشا) في
إقليم غواندونغ، 7 تشرين
الثاني/نوفمبر، 2001



إن المدارس التي استفادت من هذا المشروع تستفيد اليوم من أفضل الموارد التربوية والتعليمية الموجودة في بقية المناطق التي أحرزت تقدماً في ميدان التعليم.

وقد لمست أن بعض المناطق الأخرى قد أخذت تدرك أهمية تحديث التعليم لمواكبة العصر، مثل إقليم: (غوزهو) و(هيبى) و(ستيشوان) و(جيانفسو) و(غوانغونغ) بالإضافة إلى بلديات بيجينغ، شنغهاي وتيانجين، وقد اتخذت هذه المناطق إجراءات فاعلة، ورصدت المزيد من المال، وحققَت من ثم نتائج إيجابية. إن هذا التوجه سوف يضمن تطويراً ملموساً في التعليم الريفي، ويساعد المناطق الفقيرة على الازدهار والنمو.

5.16 توحيد التعليم الإلزامي

المحاور:

يتبع التعليم الإلزامي عندنا ثلاثة أنظمة هي «ستة - ثلاثة»، «خمسة - أربعة» و«خمسة - ثلاثة» (أي عدد سنوات التعليم الابتدائي - عدد سنوات التعليم الإعدادي)، ولدى العاملين

في الحقل التعليمي وجهات نظر متباينة حول هذا الموضوع، فما هو النظام الأسلم في رأيك في الوقت الحاضر؟

في لاتفيا:

لأسباب تاريخية بقي التعليم الإلزامي يتبع هذه الأنظمة الثلاثة، والمدارس الابتدائية منفصلة عن بعضها عموماً، في حين التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي يتم في المدرسة نفسها. وقد نجم عن هذه الاختلافات مشكلتان:

المشكلة الأولى: عدم تكافؤ هذه الأنظمة والخلل الذي تسببه في تهيئة الطالب للانتقال إلى المرحلة الإعدادية.

والمشكلة الثانية: أن الطلبة الذين يتبعون النظام (خمس - ثلاث) يتلقون ثماني سنوات فقط من التعليم الإلزامي؛ أي ينقصهم سنة بموجب القانون. إذن ينبغي توحيد النظام في المناطق كافة دون إحداث خلل يؤدي إلى عدم الاستقرار، ويجب أن نتبنى أحد النظامين «خمس - أربعة» أو «ستة - ثلاث» بوصفه نموذجاً.

ما زال نظام «ستة - ثلاث» سائداً في الوقت الراهن، وتغييره يعني إعادة جدولة توزيع الموارد، فمن الواضح أن نظام «ستة - ثلاث» هو الأنسب في الظروف الراهنة. ووفق قرارات مجلس الدولة حول إصلاح وتطوير التعليم الأساسي - ستضع الدولة منهاجاً شاملاً للتعليم الإلزامي مدة تسع سنوات في إطار الخطة الخمسية العاشرة (2001 - 2005). أما المناطق التي ما زالت تعتمد على نظام (خمس - ثلاث) فسيجري استبداله بنظام «ستة - ثلاث» في عام 2005.

في الوقت الحاضر يدرس نحو 80% من طلاب المدارس الابتدائية وفقاً لنظام «ستة - ثلاث»، وأعتقد أننا قادرون على توحيد نظام التعليم الإلزامي في أثناء سنوات قليلة.

يشتمل التعليم الثانوي على مرحلتين: التعليم الإعدادي الإلزامي - والتعليم الثانوي غير الإلزامي؛ لذلك كان من المناسب جعل التعليم الإعدادي والثانوي يتم في المدرسة نفسها عندما كان التعليم الإلزامي يقتصر على ست سنوات، أما اليوم فالتعليم الإلزامي يدوم تسع سنوات، وهذا يحتم إعادة النظر.

أما بالنسبة لمستوى التعليم فإن الفجوة بين التعليم الإعدادي والتعليم الابتدائي لا تساوي الفجوة بين التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي، فأنا لا أذكر ترقية أي مدرس من مدرسي الإعدادية إلى مدرس في الثانوية بل العكس هو الصحيح، فبعد التحرير عام 1949، تم تعيين عدد من مدرسي الثانويات أساتذة في جامعات مشهورة في «تائج» و «شغهاي».

وهنا أقول: لا بد من فصل التعليم الإعدادي تدريجياً عن التعليم الثانوي، حتى يتواصل مع التعليم الابتدائي. وعندما تسمح الظروف يمكن دمج المدارس ذات نظام الـ (خمسة - أربعة) مع مدارس التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات، ومن ثم ستصبح المدارس الجديدة قادرة على تطبيق خطط شاملة وفاعلة على امتداد مرحلة التعليم الإلزامي، وبيني أن إعادة الهيكلة هذه ستتمكن المدارس الثانوية من رفع مستوى أدائها.

خلاصة القول: إن توحيد نظام التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات وفصله عن التعليم الثانوي (غير الإلزامي) سوف يضمن تطبيق التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات كاملة، وسيسرّع عملية تطوير التعليم الثانوي، إذ إن الموارد التعليمية ستزداد تنوعاً؛ لأنّ خيارات الطلاب والأهالي ستصبح أكثر تنوعاً، وهذا الأمر الذي سيزيد من مستوى المنافسة بين المؤسسات التعليمية لتحسين أدائها، كما سيسهم في خفض رسوم الدراسة غير المضبوطة.

17. 5. الماضي قدماً في توفير التعليم للأقليات العرقية

المحاور:

تهتم الحكومة المركزية منذ مدة طويلة بتطوير التعليم في المناطق التي تقطنها أقليات عرقية، ما هو أكثر ما يهكم في الأمر؟

لي لانكينغ:

لقد قطع التعليم بين الأقليات شوطاً كبيراً في أثناء السنوات العشر الأخيرة، ففي نهاية عام 2002 كان هناك أكثر من 73200 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 12000 ثانوية في مناطق الأقليات، وزهاء 199.906 مليون طالب من هذه الأقليات يرتادون المدارس الخاصة في المناطق

التي تتمتع باستقلال ذاتي مثل منغوليا الداخلية و نانغريا و كزين جيانغ و غوانغري وأقاليم غوزهو، ويونان حيث وصلت نسبة الأطفال المنتسبين إلى المدارس الابتدائية 98%، وقد شمل التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات كل الأطفال في 358 مقاطعة في هذه المناطق.

لقد كانت منطقة التبت المستقلة ذاتياً الأقل حظاً بالنسبة للتعليم الأساسي، وهنا بدأنا تحديث التعليم من الصفر إلى أن بلغ عدد الأطفال المنتسبين إلى المدارس الابتدائية 88.3%. وقمنا بتطوير التعليم المهني بمختلف أشكاله إلى مستوى لا بأس به في المناطق الأخرى التي تقطنها الأقليات. وفي مجال التعليم العالي بلغ عدد الجامعات والكليات المئة، وقد وصل عدد المعلمين في مدارسها في مختلف المدارس إلى 980000 معلم. كما حققنا تقدماً كبيراً في مجال التعليم باللغة الصينية واللغة المحلية وطبقنا هذا الأمر في الامتحانات، فضلاً عن نشر الكتب الدراسية بلغة الأقليات.

ونتيجة لهذه الإجراءات أخذت أوضاع المدارس في التحسن، ونشهد اليوم تبلور نظام تعليمي شامل يراعى المدارس بدءاً من صفوف الحضانة ومروراً بالتعليم الأساسي ووصولاً إلى التعليم العالي. وقد أسهم التطور التعليمي على نحو كبير في تنشيط الاقتصاد المحلي وفي إذكاء الروح الوطنية لدى الأقليات العرقية. وإننا نسعى منذ سنوات تطوير المناطق التي تقطنها الأقليات، وستتابع بذل المساعي الممكنة في هذا الشأن وهنا أود الإشارة إلى بعض هذه المساعي:

أولاً: لقد نسقنا أشكال التعليم كافة في المناطق الكثيفة بالمجموعات العرقية. انطلاقاً من مبدأ فرض التعليم الإلزامي ومحو الأمية بوصفه هدفاً رئيساً ومهماً. وسيكتمل هذا الهدف عام 2010. ولقد قدمت الدولة الدعم الكامل للمدارس الداخلية. والعادية لتحسين الظروف المعيشية فيها وتوفير السبل لتسهيل حركة الطلاب الفقراء في مناطق الأقليات الكثيفة السكان، والمناطق الباردة والمناطق الجبلية والحدودية.

ولتعميم التعليم الإلزامي، وللقضاء على الأمية فلا مناص من إنشاء مدارس نموذجية مهنية وثانوية، وستتابع في تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في مناطق الأقليات، خاصة في المناطق التي تدعمها الدولة، وتتلقى الدعم من مناطق أكثر تطوراً.

إن هذه المؤسسات قادرة على القيام بدور فاعل في تدريب الموظفين، وتعليم التكنولوجيا وسوف تواصل الدولة دعمها للمشروعات التي تزود المدارس في مناطق الأقليات بشبكات المعلوماتية، وعدم إهمال المناطق الجبلية والمناطق الزراعية والرعوية، القربية والحدودية التي سوف تحظى بدعم خاص لتسريع تطوير التعليم عن بعد الذي يتطلب وجود شبكة معلومات ومعدات خاصة سمعية - بصرية.



فتاة من التبت تقرأ لنائب
رئيس الحكومة من كتاب لتدريس
اللغة الصينية، في أثناء زيارة
له لعدد من المدارس الابتدائية
والثانوية في مقاطعة داغزي
الواقعة في التبت، 29 آب /
أغسطس 2000.

ثانياً: سنعمل على إصلاح التعليم على الأصعدة كافة في المناطق المسكونة بالأقليات، ولكي يتحقق الإصلاح المنشود يجب أن نكون أكثر انفتاحاً وأكثر واقعية وأن نضع الآليات المناسبة التي تنمي روح الابتكار والإبداع وهذا يعني إنشاء نظام إداري جديد للنهوض بالتعليم في الأرياف، وينبغي إعادة توزيع المدارس الابتدائية والثانوية، بحيث نستغل إلى أبعد حد الموارد التعليمية والتكنولوجيات المتوافرة. هذا فضلاً عن ضرورة إيجاد بنية تربوية جديدة ممولة من قبل الحكومة ومن قبل جهات غير حكومية، ويجب أن يكون النظام التربوي في هذه المناطق منفتحاً بوصفه منطلقاً للتواصل مع بقية المناطق في الصين والعالم الخارجي.

بوسعنا أن ننمي التعليم في مناطق الأقليات وفق خصوصية المجتمع في هذه المناطق حتى تستطيع اللحاق بركب التطور الحاصل على الصعيد العالمي.

ثالثاً: سوف نعزز التعليم وفق صيغة قومية ووطنية تجمع الأقليات العرقية؛ وذلك برفع مستوى التربية الوطنية في مدارس الأقليات. إن تنمية روح التعاون والتضامن بين الناس من مختلف الثقافات والأعراق لهو مسؤولية مشتركة يتحملها كل فرد على امتداد الوطن، وتعليم الأقليات مهمة تاريخية ملقاة على عاتقنا. أما أكثر الأمور أهمية فهو التزامنا بإرساء قواعد البنية التحتية لنظام تربوي حديث، وإخلاصنا لمبدأ فصل الدين عن التعليم، ومنع أي منظمة أو شخص من الإساءة إلى التربية القومية.

يجب أن نتبنى إستراتيجية لتحقيق النهضة عبر نشر العلم والتعليم بين المواطنين من مختلف الأديان، ونشجعهم على دعم الحكومة في حماية التربية والتعليم الوطنيين.

رابعاً: يجب أن لا نهمل موضوع التعليم بلغتين لأهمية هذا الأمر في تنمية الاقتصاد والتطور الاجتماعي في مناطق الأقليات. فتعليم اللغة أمر مهم لضمان التواصل وتبادل المعرفة والمعلومات. كما يجب التأكيد على ضرورة تعليم لغات الأقليات في إطار ما يقتضيه القانون ووفقاً لرغبات السكان المحليين، وذلك بتوظيف المعلمين المناسبين وتأمين الكتب الدراسية الخاصة باللغات المحلية، وفي الوقت نفسه تدريس اللغة الصينية بوصفها لغة وطنية لا سيما أن تعليم اللغة الصينية في الوقت الحاضر لا يرقى إلى المستوى المطلوب في المدارس الابتدائية والثانوية في مناطق الأقليات، لذلك علينا الإسراع في اتخاذ إجراءات فاعلة وإعداد دراسات حول تحديث طرق تدريس اللغة بالاستفادة من تقنيات التعليم عن بعد.

أما فيما يتعلق بالمنهاج الحالية التي تدرس في مدارس الأقليات فالدستور والقوانين المحلية هي التي تقرر محتوى هذه المناهج. لكن هدفنا في نهاية المطاف يكمن في إنشاء نظام تعليمي ثنائي قائم على اللغتين الصينية واللغة الأم للسكان المحليين من الأقليات العرقية. وبحلول عام 2010م يفترض أن يتمكن الطلاب من إتقان اللغتين وإلمامهم بلغة أجنبية أخرى.

وهناك أيضاً خطط لجذب الطلاب من مختلف الأقليات العرقية، للدراسة في المناطق المتطورة وتحديداً في تلك الثانويات التي وضعت برامج خاصة للطلبة القادمين من التبت

وتزنجيانغ في غرب الصين، وقد رصد مجلس الدولة الأموال اللازمة لمساعدة مناطق الأقليات العرقية لتوفير عدد من الجامعات والمعاهد لتدريب المعلمين.

5.18 مشكلات التعليم الأساسي في المدن والضواحي

المحاور:

لقد عرضت القضايا الرئيسية التي تخص التعليم الإلزامي في الريف وكيفية معالجتها. فما هي أبرز مشكلات التعليم الأساسي في المدن والضواحي؟

لي لانكينغ:

هناك قضايا ملحة ينبغي معالجتها بالنسبة للتعليم الأساسي في المدن، ومعالجتها في اعتقادي يجب أن ينطلق من تغيير مفهومنا للتعليم، وإصلاح طرائقه، وتحديد الرسوم المدرسية للطلاب الذين يختارون مدارسهم.

إن المشكلات نفسها موجودة في الأرياف، لكنها أكثر بروزاً في المدن، إن تغيير مفهوم التعليم يرتبط بالتطوير الشامل لشخصية الطالب على المستوى الأخلاقي والفكري والجسدي وقدرته على تذوق الجمال، وينبغي تخفيف الضغوطات التي يعانيها الطالب في دراسته، والهدف من إصلاح الطرق التعليمية يعني تجنب التلقين في التعليم الذي يدفع الطالب إلى حفظ النصوص عن ظهر قلب عوضاً عن التعليم الذي يرمي إلى بناء قدرة الطالب وتحفيزه.

وبالنسبة للرسوم التعسفية التي تبعد الطلاب الراغبين في الدراسة على نفقتهم عن متابعة دراستهم في المدرسة التي يختارونها. وهذه الظاهرة مردها إلى وجود عدد لا يستهان به من المدارس التي لا ترقى إلى مستوى المدارس الجيدة من حيث جودة التعليم والإدارة.

5.19 خفض الرسوم التي تتيح للطلاب اختيار مدرستهم

المحاور:

إن الرسوم الباهظة التي يسدها الطالب لقاء السماح له باختيار مدرسته تثير جدلاً واسعاً. فكيف تنظر إلى هذه المسألة؛ وكيف تعالجها السلطات المحلية؟

لي لانتينغ:

إن مشكلة اختيار المدرسة ناجمة عن شح الموارد التعليمية الجيدة، وقد شهدنا في السنوات العشر الأخيرة ظهور عدة مدارس ثانوية وابتدائية جديدة كانت ثمرة جهودنا في نشر التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات، فتنبأ لإحصائيات عام 2002 كانت لدينا 80000 مدرسة ثانوية يرتادها 82.88 مليون طالب، وأكثر من 450000 مدرسة ابتدائية يرتادها زهاء 120 مليون تلميذ.

لكن مؤسسات التعليم العالي بقيت دون المستوى المطلوب، وكان الطلاب يجدون صعوبة في الانتساب إلى الجامعات، وصعوبة أكبر في دخول الجامعة المتميزة، بالرغم من تزايد عدد الطلبة الجامعيين في السنوات الأخيرة، لكن طموح الجميع في الانتساب إلى جامعات متميزة زاد من حدة المنافسة في امتحانات القبول في الكليات، وكي يستطيع الطالب أخيراً أن يدخل جامعة مرموقة كان عليه أن ينتسب أولاً إلى مدارس ابتدائية مشهورة ومن ثم ثانوية.

في الماضي كان التلاميذ يرحلون تحت ضغط التحضير لاجتياز امتحانات القبول في المدارس الإعدادية، ونظراً لكثرة المواد فقد تأثرت صحتهم وسلامتهم البدنية والعقلية. ومنذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات قامت وزارة التعليم والدوائر التربوية المحلية بالعمل جدياً على حل هذه المشكلة، وتوصلوا عام 1993 إلى قرار يقضي بإلغاء امتحانات الدخول إلى المدارس الإعدادية، ومن ثم أصبح تلاميذ المرحلة الابتدائية قادرين على متابعة دراستهم في المدارس الإعدادية دون امتحانات، وأصبح التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات الآن يشمل التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي.

لكننا حرصنا على إبقاء امتحانات القبول للمدارس الثانوية والجامعات ضرورة حتمية. ومن جهة أخرى نشأت ظاهرة سيئة نتيجة لتفاوت المستوى بين المدارس الإعدادية في المدن وهي انتساب الطلاب إلى المدارس بوسائل ملتوية ومنها الرشوة. وقد لفتت الأطراف المعنية انتباهي إلى هذه الظاهرة بعد تسلمي مكتب التعليم. إن جوهر المشكلة يكمن في قلة الموارد المخصصة للمدارس فضلاً عن سوء توزيع هذه المدارس وعدم قدرة الطالب على اختيار المدرسة المناسبة القريبة من مسكنه. ولهذا ولكي لا يشتكي أحد تم اعتماد مبدأ «التوزيع العشوائي»، إذ صارت الفرصة متساوية لدى الجميع في اختيار مدرسة جيدة أو ضعيفة.

يمكنني فهم رغبة الأهل في ارتياد أولادهم المدارس الفضلى؛ لذا عملنا على توزيع المدارس تبعاً لمكان سكن الطلاب، وسيكون هناك فرصة أمام الأهل لاختيار المدرسة المناسبة بما في ذلك المدارس الخاصة، بفضل تبني مبدأ «التوزيع العشوائي»، وأماً بالنسبة لرسوم المدارس الأهلية فيجب أن تكون محسوبة ومنصفة، ويجب معاقبة كل من يخرق القواعد في هذا الموضوع، كذلك يجب إقرار الرسوم للمدارس الخاصة، ولا سيما أن التعليم الخاص يحظى اليوم باهتمام الحكومة.

على المدارس الخاصة أن تهتم بعوامل الكلفة وتحقق الربح تبعاً للقانون ألا تستغل التعليم لأغراض جشعة. إن مبدأ «مدرسة واحدة ونظامان» ليس مسموحاً به، كأن تنظم المدارس الحكومية الرئيسية دوراتٍ للتعليم الخاص؛ لأن مثل هذا الأسلوب يخالف القانون.

ويفترض أن تكون المدارس ذات كينونة قانونية مستقلة، وحساباتها مستقلة، وذات إدارة وسكن مستقلين. أما بالنسبة للفوارق بين المدارس الحكومية فهذا أمر حتمي؛ لذلك يجب ترك اختيار المدرسة للأهل، وقد يؤدي ذلك إلى استغلال المدارس الخاصة لهذا الوضع وفرض رسوم انتساب عالية، ولهذا علينا معالجة هذا الجانب بزيادة الموارد التعليمية لردم الفجوة بين المدارس.

وحالياً تتقاضى المدارس الخاصة رسوماً أعلى من مدارس الدولة، ولكن عندما يفوق العرض الطلب فستتغير الصورة، فبدل أن يتزاحم الطلاب لدخول مدرسة جيدة ستتزاحم المدارس لاجتذاب الطلاب الجيدين. وهذا التنافس سوف يساعد على رفع مستوى التعليم، ويمنع الرسوم من الارتفاع. وقد اتخذت الدولة في السنين الأخيرة عدة تدابير لزيادة الموارد التعليمية الممتازة، وفي الوقت نفسه حدت الدولة من ارتفاع الرسوم المدرسية. والجدير بالذكر أن بعض المدارس ذات السمعة الجيدة قد شرعت في مساعدة ودعم المدارس الضعيفة، وانتدبت بعض مديريها ومدرّسيها للتعليم في هذه المدارس أو إدارة شؤونها. وكذلك وظفت الدولة بعض الأكفاء من خريجي الجامعات للعمل في تلك المدارس، وشجعت بناء المدارس الخاصة، ووحدت رسومها، لكن هذا غير كافٍ وما زالت هناك أمور كثيرة بحاجة إلى معالجة.

5.20 إدارة المدارس وضرورة السعي لتحسينها

المحاور:

إن نظام المدارس الكبرى الابتدائية والثانوية، مُعتمد في بلادنا منذ زمن طويل، فما هو اتجاه تطوير هذه المدارس في المستقبل؟

لي لانكينغ:

نشأ هذا النظام في ظل ظروف تاريخية معينة. وذلك بعد تأسيس الصين الجديدة في عام 1949، إذ كان المجتمع بحاجة إلى عدد هائل من المختصين المؤهلين، لدفع عملية التطوير الاقتصادي، والقضاء على التخلف بسرعة.

لكن الجهود المبذولة في هذا الشأن لم تكن كافية بسبب شح الموارد التعليمية، مما دفع الحكومة إلى استخدام الموارد المتاحة في بناء مدارس ابتدائية وثانوية كبرى. وكان يتعين على كل طالب أن يجتاز امتحانات صارمة كي يُقبل. وكان الهدف من ذلك اجتذاب أفضل الطلاب وأذكاهم.

وفي أيار من عام 1953 اتخذت السلطات المركزية قراراً يقضي بإصلاح إدارة المدارس الثانوية، وفي العام نفسه أصدر مجلس الدولة توجيهاته بشأن تطوير التعليم الابتدائي، ومن جملة هذه التوجيهات «إعطاء الأولوية في المستقبل لإجراء التغييرات المناسبة في إدارة المدارس الابتدائية في المدن، والمناطق الصناعية، ومناطق مناجم الفحم، وفي المدارس الابتدائية المركزية والكبيرة في الأرياف.

قدمت وزارة التعليم مقترحاتها حول إصلاح إدارة المدارس الثانوية ودور المعلمين، وبدأت وزارة التعليم بدراسة الوضع في 194 مدرسة ثانوية؛ أي 4.4% من المدارس الثانوية كافة المنتشرة في جميع أنحاء الصين. وبعد إعادة النظر في الإجراءات المتسارعة وغير المدروسة التي أُتخذت في حقبة «القفزة الكبرى إلى الأمام» تبنى المؤتمر القومي للتعليم الذي انعقد عام 1962 قراراً يقضي بالتركيز على نوعية المدارس الابتدائية والثانوية وإدارة عدد من

المدارس الكبرى على نحو أفضل بدل بناء المزيد من المدارس. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه أصدرت وزارة التعليم نشرة حول سبل إدارة المدارس الابتدائية والثانوية الكبرى، وكان لذلك أثر إيجابي على أداء المدارس الكبرى.

وأثناء الثورة الثقافية (1966-1976)، تعرض النظام التربوي لضرر بالغ، وانحدر مستوى التعليم، واتسعت الهوة بين الصين والدول المتطورة. وفي أيار 1977 قام «دينغ جياو بينغ» بتحليل عميق للاقتصاد الأساسي في ضوء الظروف التاريخية المستجدة في تلك الحقبة، ومما قاله في هذا الشأن: «نحن بحاجة للسير على قدم وساق لدفع العملية التربوية إذا أردنا نشر التعليم وتطويره، وهذا يشمل المدارس الثانوية والجامعات».

وكذلك قال: «نحن بحاجة إلى فريق عمل مؤهل وقادر على تحسين نوعية التعليم وبناء المزيد من الجامعات الأساسية، والمدارس الابتدائية والثانوية بالسرعة الممكنة». لقد جسدت توصيات دينغ كسيوينغ الإستراتيجية الصحيحة في التربية والتعليم وفقاً للقوانين التي تحكم التطور الموضوعي للأشياء.

في عام 1978 وضعت وزارة التعليم خطة مرحلية بهدف تنظيم المدارس الابتدائية والثانوية على أسس سليمة، وقد تطلبت تلك الخطة صيغة عمل هرمية لتوزيع المسؤوليات وتحديد الأولويات وفي طليعتها موضوع تمويل التعليم الأساسي في أرجاء الصين كافة، وكانت النتيجة تحسن صورة وسمعة عدد كبير من المدارس، ومن ثم جذبت أعداداً كبيرة من الطلاب، الذين تأهلوا فيما بعد للدخول إلى مؤسسات التعليم العالي، كما أنها أصبحت قادرة على تدريب موظفين يتمتعون بكفاءة عالية.

ومنذ أن بدأت الدولة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، أخذ التعليم يتطور بسرعة، وتم نشر التعليم الإلزامي الذي استطاع استيعاب الأطفال كافة الذين بلغوا السن القانونية، كما أحرزنا تقدماً على صعيد التربية الاجتماعية الاقتصادية، وتقليص عدد الولادات في العائلة الواحدة لرفع مستوى المعيشة الذي بدأ يتحقق.

وازداد إقبال الشباب على التعليم العالي المستوى والتنوع أكثر من أي وقت مضى. هل يجب أن نتابع عمليات المدارس الأساسية؟ وكيف يجب أن تديرها؟ إن الإجابة عن هذه

الأسئلة تكمن في الجمع بين نشر التعليم كماً ونوعاً، وتوجيهات دينغ كسبرينغ لا تزال مرجعاً مهماً حتى اليوم. إلا أنه علينا مواصلة البحث والخروج بحلول مبتكرة.

لقد أصبح اليوم التعليم الإلزامي شاملاً، ومن ثم أصبحت مهمة الحكومات والدوائر التربوية على جميع المستويات هي إدارة كل مدرسة بكفاءة، مع المحافظة على المستويات العالية للمدارس الرئيسية.

ومبدؤنا هو دعم هذه المدارس بوصفها نموذجاً لتربية الأجيال الصاعدة، ومهمة المدرسة في هذه الحقبة من التطور التاريخي هي إرساء الأسس لبناء شخصية الفرد. إننا نسعى لتقوية المدارس الضعيفة، ولتزويدها بالطاقات البشرية والموارد المالية، وتحسين أوضاع المدارس وضمان إعانات متوازنة لطلاب المدارس.

إن جودة أداء أي مدرسة ينطلق من مبدأ المنافسة، وجودة المدرسين؛ لذلك يجب أن نساعد المديرين والمعلمين على تحسين مؤهلاتهم عبر دورات تدريبية، وفي الوقت نفسه ننقل المعلمين المشهود بكفاءتهم إلى المدارس الضعيفة لمساعدتهم على النهوض.

الأمر الآخر والأهم هو اختيار الموظفين الشباب الذين يتمتعون بالنزاهة السياسية والمنزلة الأكاديمية من مختلف المقاطعات والبلدات والأقاليم ومن الدوائر الحكومية المركزية لتدريبهم قبل تبوء مناصبهم بوصفهم مديري مدارس أو معلمي مدة من الزمن.

في عام 1996 أصدرت السلطات المركزية وثيقة تدعو إلى تنفيذ هذا الإجراء. وهناك أقاليم تبنت نظاماً تقوم بموجبه الجهات الحكومية بإرسال جامعيين حديثي التخرج إلى المدارس لكي يعملوا مدة من الزمن معلمين أو مديريين قبل تثبيتهم في وظائفهم، وهذا ليعينوا وفقاً لأدائهم في تلك المدارس، دون أن يترتب أي أعباء على المدارس، ويساعد هذا الإجراء في دعم التعليم من جهة، ويتيح من جهة أخرى للخريجين التدريب بدءاً من الأسس.

لقد دلت تجربتنا هذه على أنه من الضروري أن يختبر الشباب أنفسهم على مدى استيعابهم للقواعد، إذ هناك العديد من الطلاب الذين سجلوا في المعاهد عام 1977 وخدموا سنوات أكبستهم خبرة عملية قبل أن يعودوا لتقديم امتحاناتهم، وأصبحوا من الطلاب الجيدين في أثناء دراستهم في معاهدهم، وقدموا فيما بعد خدمات مهمة.



المؤلف محاطاً بحشد من التلامذة على «تل لوتس» في شينزين | إقليم غوانغ دونغ.

9 تشرين الثاني / نوفمبر 2001.

وأذكر أننا اتخذنا إجراءات فاعلة في شنغهاي وواليان لرفع مستوى المدارس الضعيفة، وعلى المدن الكبيرة والمتوسطة الأخرى أن تتبع الخطة نفسها، وسيكتشفون أنه بالإمكان تحقيق تقدم ملموس في أثناء بضع سنوات إلى أن يتوحد المستوى بين المدارس.

5.21 الإسراع في تطوير المدارس الثانوية للراشدين

المحاور:

تبدو مشكلة الطلاب الذين يدرسون في مدارس من اختيارهم أكثر شيوعاً في المدارس الثانوية قياساً على المدارس الإعدادية. لقد كان النجاح في امتحانات القبول في الجامعات أمراً صعباً فيما مضى، لكن الوضع تبدل إلى حد ما بعد أن توسعت الجامعات، وصارت قادرة على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب. في حين أن الطلاب اليوم يجدون صعوبة أكبر في اجتياز امتحانات القبول في المدارس الثانوية، وخاصة المدارس المتميزة، فكيف تنظر إلى هذه المسألة؟

لي لانكينغ:

لقد تنبهنا لهذه المشكلة في السنوات القليلة الماضية، ونظراً للتغيرات الديموغرافية فقد انخفض عدد الطلاب في المدارس الابتدائية في المدن، ومن المرجح أن يتناقص عدد طلاب المدارس الإعدادية في حين أن عدد طلاب المدارس الثانوية يزداد باطراد، ولم يعد من السهل على الطالب الانتساب إلى مدرسة ثانوية ولقد كان لهذه الأمور تداعيات سلبية. وقد سعت الحكومات المحلية والمركزية إلى توسيع المدارس القديمة وبناء ثانويات جديدة؛ ففي التسعينيات على سبيل المثال تم بناء 11 ثانوية حديثة في شنغهاي باستثمار قدره مليار يوان.

وفي عام 2001 وضعت وزارة التعليم بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة خطة مشتركة بإخراج مبلغ 1.5 مليار يوان من سندات الخزينة لتوسيع وبناء ثانويات حديثة للراشدين في أنحاء البلاد. وفي نهاية 2002 كان مجموع المدارس المتوسطة التي شُيّدت 862 مدرسة على مساحة قدرها 6.32 ملايين متر مربع، وازداد عدد المنتسبين إلى 600000 طالب.

انطلقت هذه الخطة باستثمار قدره 50 مليون يوان لتوسيع وتجديد 6 مدارس ثانوية مرتبطة مباشرة بالجامعات التابعة لوزارة التعليم في (بكين). وبعد أن اكتمل المشروع الذي استغرق 3 سنوات، أصبحت هذه المدارس قادرة على استيعاب ضعفي الأعداد السابقة من الطلبة.

وفي أواخر التسعينيات بلغ عدد المنتسبين إلى المدارس الثانوية في بلدة تيانجين الذروة، حيث ارتفع عدد خريجي المدارس الإعدادية من 89000 إلى 140000 طالب سنوياً، واتخذ مجلس البلدية إجراءات أولية لزيادة الموارد المتاحة للمدارس الثانوية باستثمار إجمالي قدره 2.5285 مليار يوان. وفي عام 2002 افتتحت 30 ثانوية حديثة، وبذلك أصبحت المدينة قادرة على توفير أمكنة لـ 70% من خريجي المدارس الإعدادية في مدارس ثانوية حديثة، وواكب ذلك خفض الرسوم الباهظة المفروضة على الطلاب الذين يختارون المدرسة التي يريدون الالتحاق بها.

لقد خططت (تيانجين) لإنشاء أكثر من 50 ثانوية حديثة بحلول عام 2005 لتمكين أكبر عدد ممكن من خريجي المدارس الإعدادية من متابعة دراستهم في مدارس جيدة. وأود هنا أن أستشهد هنا بما قاله جانغ ليتشانغ المسؤول عن بلدية (تيانجين) : «إذا أنفقت الحكومة أموالاً على مشروعات صناعية دون النظر إلى المردود الاقتصادي فسيكون من الصعب استرداد ما أنفق، وقد يؤدي هذا إلى نقمة شعبية، أما إذا أنفقت هذه الأموال على التعليم، فسيرحب الشعب بذلك مهما كانت قيمة المبلغ الذي أنفق. حقاً إنني أقدر هذا الشخص ورؤيته السليمة تجاه التعليم.

في عام 2002 دعت وزارة التعليم إلى مؤتمر في (تيانجين) حول تسريع عملية تطوير المدارس الثانوية. وفي أثناء المؤتمر عرضت المدينة المستضيفة تجربتها في الاستفادة الكاملة من الموارد النوعية، في توسيع المدارس لاستقبال المزيد من الطلبة ودمج المدارس (الضعيفة) والمدارس (الفضلى) وبناء مدارس جديدة. وشدد المؤتمر على التفكير الإبداعي والإبداع المؤسساتي في تطوير التعليم الثانوي، وحدد ثلاث أولويات لتطوير هذا التعليم: هي توفير المزيد من الموارد التعليمية للمدارس المتميزة، واستخدام المال غير الحكومي في بناء مدارس

جديدة، ومساعدة المناطق الغربية والمناطق الوسطى على مواصلة عملها في تطوير التعليم الإلزامي للجميع ومحو الأمية.



المؤلف في زيارة استطلاعية لإحدى الثانويات المرتبطة بجامعة بكين لتأهيل المعلمين في تيانجين، 8 أيار 2002.

لفت ما حصل في (تيانجين) انتباه باقي المناطق مثل: تشونكينغ، وهيلونغجيانغ، وهايبي وهينان، وجيلين، وشاندونغ، ونينجيا، وسيتشوان اللواتي بادرن في الموارد المخصصة للتعليم الثانوي للراشدين وخفف الضغط على التسجيل في تلك المدارس بنسب متفاوتة، وسرعان ما حذت مناطق أخرى حذو تيانجين، ومن هذه المناطق: شانغهاي، وغويجو، ومنغوليا الداخلية، لياونينغ، وجيانغسو، وجيجيانغ وتبعهن بعض المدارس الخاصة. ففي عام 2002، وصل عدد طلاب المدارس الثانوية إلى 16.84 مليون طالب، بعد أن كان عددهم 9.38 ملايين في عام 1998. ولقد حقق هذا التطور طموح الأهالي في ضمان تعليم أفضل لأبنائهم، وساعد أيضاً في التخفيف من وطأة امتحانات القبول في المدارس، ومهد الطريق لدخول عناصر مؤهلة وفاعلة وانخراطها في المجتمع، وأعطى زخماً للقطاعات الصناعية ذات الصلة، وأسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5.22 ضبط الرسوم العشوائية في المدارس الابتدائية والثانوية

المحاور:

بغض النظر عن الرسوم الباهظة التي يدفعها الطلاب لقاء ممارستهم حق اختيار المدرسة، فهناك شيء من التعسف في إقرار الرسوم التي تتقاضاها المدارس الابتدائية والثانوية، فما هي الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة هذه المشكلة؟

لي لانكينغ:

من الضروري وضع حد لما تمارسه المدارس الابتدائية والثانوية في هذا الشأن، وقبل كل شيء يجب أن تضمن الحكومة الدعم المالي الكافي للتعليم ولا ستلجأ هذه المدارس إلى زيادة الرسوم لسد عجزها المالي. وعلى المناطق المزدهرة أن تتحمل هذا العبء بنفسها، أما المناطق الفقيرة فيفترض أن تحصل على الدعم المالي من مصادر حكومية، بما في ذلك مجلس الدولة لضمان صرف رواتب المعلمين، وسلامة المدارس. وكما ذكرت قبلاً: «إذا فقدنا هذه الضمانات فإن مشكلة الرسوم الباهظة لا يمكن أن تحل».

قامت عدة جهات في السنوات الأخيرة باتخاذ إجراءات فاعلة للحد من الرسوم التعسفية، وعممت على الإدارات قراراً تطبيق مبدأ: «أياً كان المسؤول فسوف يتحمل مسؤولياته». كما تم تأسيس شبكة إدارية على أربعة مستويات: المقاطعة والمدينة والبلدة، والمدرسة.

وكان المعيار في تقويم عمل مديري المدارس يتمثل في مدى قدرتهم على منع فرض الرسوم التعسفية من قبل بعض المعاهد وتوحيد الرسوم المدرسية بحيث تخضع للمراقبة. وستستمر المناطق الفقيرة في تلقي الدعم الحكومي لمحاربة الفقر، ويتعين على المدارس الابتدائية والثانوية فيها تطبيق مبدأ «نظام الرسم الموحد» والإعلان عن رسومها في وسائل الإعلام وفي بعض الحالات يُوزَّع ما يسمى بـ (بطاقة التسديد المفتوحة) على كل طالب ابتدائي وثانوي، وهي تتضمن الرسوم المسددة كافة أو المطلوب تسديدها، وتوقع من قبل أهل، شريطة أن تكون هذه الرسوم قد نالت موافقة الجهات المعنية، وعندما تستوفى كامل هذه الرسوم لا يجوز أن تفرض المدرسة غيرها بأي حال من الأحوال.

أما فيما يخص الرقابة على الرسوم ومنع الاستغلال فيجب على المدرسة الخضوع للمساءلة ويحق للأهل تقديم الشكاوى إلى السلطات المختصة، وهنا لا بد من وجود آلية للتدقيق والفحص. ويفترض أن يُعاقب المسؤولون عند مخالفتهم للأنظمة؛ وذلك بإجراءات تأديبية أو بنقلهم من وظائفهم، أو بمقاضاتهم.

إن معالجة مسألة الرسوم الباهظة لا يعني عدم تقاضي المدرسة لرسوم معقولة وضمن أطر قانونية. وهناك أيضاً موضوع منافذ الإنترنت غير المشروعة وهذه الأماكن لها زبائنها وقد اقترحت أن تقوم المدارس بتقديم التسهيلات التي تمكن الطلاب من استخدام الإنترنت تحت إشراف المعلمين وذلك مقابل أجور استخدام معقولة كافية لتغطية التكاليف. إن مفتاح إيقاف الرسوم التعسفية هو أن تقوم الإدارات والدوائر الرسمية بواجباتها الاجتماعية.

إن المشكلة الرئيسة في الأماكن التي ما زالت تتقاضى رسوماً أو أجوراً تعسفية هي أن هذه الأماكن لا تتقيد بالأنظمة وهذه مشكلة تهم الجميع. ويجب أن نواصل جهودنا لمنع الممارسات غير المشروعة في جمع الرسوم كي نُطمئن الشعب.

5.23 عدم إهمال الأوجه الأخرى للتعليم الإلزامي

المحاور:

نتيجة لتسارع وتيرة الإعمار والتصنيع في البلاد، هجر أكثر من 100 مليون مزارع مزرعته واتجه للعمل في المدينة، وهنا برزت مشكلة إيجاد مدارس لاستيعاب أبناء هؤلاء المزارعين. فكيف تنظر إلى هذه المسألة؟ وكيف ينبغي معالجتها؟

لي لا تكينغ:

إن مسألة تأمين التعليم الإلزامي لأبناء الريف المهاجرين إلى المدن لها مشكلة طارئة، فضلاً عن أنها صعبة ومعقدة، فهؤلاء الأطفال ينتقلون حيثما ينتقل أهلهم، وينشأون في بيئة محرومة، وهذه نقطة حساسة في تركيز الجهود على جعل التعليم الإلزامي شاملاً.

في عام 1996 اتخذت وزارة التعليم إجراءات مرحلية للمدارس الابتدائية الخاصة بالمهاجرين على أسس تجريبية في عدة أقاليم ومناطق مستقلة. وفي عام 1998 حددت وزارة

التعليم بالتعاون مع وزارة الأمن العام السبل التي ينبغي اتّباعها لتعليم أطفال المهاجرين. وأيضاً في عام 2001 أصدر مجلس الدولة قراراته بشأن إصلاح وتطوير التعليم الأساسي وتتضمن بصورة خاصة الاهتمام والعناية الكاملة بالتعليم الإلزامي لأطفال المهاجرين، وأوعزت إلى حكومات المناطق المستقلة ذاتياً والمدارس الرسمية المحلية لضمان حقوق هؤلاء الأطفال في التعليم بكل الوسائل الممكنة.

وبفضل تعاون الحكومات المحلية على المستويات كافة، وبجهود الدوائر التعليمية والدوائر الأخرى المختصة حققنا بعض التقدم في تأمين التعليم لأبناء الريف الذين استقروا في المدن، لكن هذا التقدم لم يكن متوازناً؛ لأن بعض مجالس المدن كانت غير مهيةة بالقدر الكافي، إلى درجة أنها في بعض الأماكن منعت هؤلاء الأطفال من ارتياد المدارس دون إيجاد بدائل لهم. والسبب في هذا أنها أنشئت بصورة مستعجلة. وهي أيضاً تقتصر إلى الكثير من مقومات المدرسة كما نفهمها.

ولإصلاح هذا الخلل بادرت بعض البلديات والحكومات إلى اتباع سياسات ومعايير لتحديد العقوبات التي تعترض تعليم هؤلاء الأطفال، ومنها حكومات شنغهاي، وبكين وتيانجين وجيانفسو وزهي جيانغ، ووهان وشينزهين وقد قاموا بعمل جيد.

ويفترض أن تؤدي المدارس الرسمية دوراً كبيراً، في حين نختبر باقي الوسائل التي تؤمن التعليم لهؤلاء الأطفال. إن عدد أطفال المزارعين المهاجرين الذين يرتادون مدارس رسمية يشكلون نسبة 95% من مجموع التلاميذ في بكين، و80% في هانغزو، و70% في تشينغدو، و63% في شينزين، وهم يحملون بطاقات إقامة مؤقتة في هذه المدن.

إن زهاء 90% من المدارس العامة في هانغزو تستقبل أطفال المزارعين المهاجرين، ولا ننسى هنا دور المدارس الخاصة أيضاً، فمثلاً هناك في (غوانزهو) لديها أكثر من 90 مدرسة خاصة تستقبل حصراً هؤلاء الأطفال البالغ عددهم 65000 تلميذ، وفي (ووهان) يرتاد 60% من أطفال المزارعين المهاجرين هذه المدارس، علماً بأن مجمل عدد التلاميذ يتجاوز الستين ألفاً.

وباختصار أقول: يجب أن نضمن التعليم الإلزامي لأطفال المزارعين المهاجرين دون تمييز أسوة بأطفال المدن، وكما قلت قبلاً: إن المزارعين مواطنون أيضاً، والحكومة مسؤولة عن تأمين التعليم الإلزامي لأطفالهم، وهذا ينسحب على أطفال المزارعين الذين يعملون في المدن؛ إذ لا يجوز أن يهمل التعليم الإلزامي أي طفل.

5.24 توفير الرعاية لدور الحضانة

المحاور:

لقد أبديت اهتماماً كبيراً بتعليم الأطفال في سن الحضانة، وغالباً ما زرت رياض الأطفال، فهنا أطلعنا على وضع مدارس الحضانة، وكيف يمكن أن نحسن أدائها في هذا المجال؟

لي لا تكتنغ:

إن تعليم الأطفال في سن الحضانة جزء مهم من العملية التربوية، في التسعينيات وقد أصدرت الدولة سلسلة من التشريعات والسياسات التي تتضمن قوانين مدارس الحضانات، وتعليمات إجرائية لدفع عملية التعليم فيها، ولتحسين نوعية التربية والتعليم في سنوات الطفولة الأولى. بدأ افتتاح صفوف حضانة منذ التسعينيات، وفي عام 1995 بلغ مجموع الأطفال في سن 3-5 سنوات 27.11 مليون طفل، أي ضعف ما كان عليه عام 1985، لكن عدد الأطفال بدأ يتراجع بسبب تدني معدل الولادات، وثبت الرقم على 20 مليون طفل في عام 2002. وبالرغم من التطور الهائل فلم يرتق التعليم المبكر إلى المستوى السائد في الدول المتقدمة، وهناك عدة قضايا وصعوبات تحتاج إلى معالجة في إطار إصلاح وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

إن تعليم وتطوير الأطفال في السنوات الأولى مسألة تحظى باهتمام دولي منذ عشرين أو ثلاثين عاماً، وقد كشفت الدراسات الفيزيولوجية والدماعية (علم وظائف الدماغ) وعلم أصول التعليم وعلم النفس والاجتماع أهمية التعليم الباكر في تطوير شخصية الفرد على المدى الطويل، ودفعت هذه الاكتشافات المجتمع الدولي إلى العناية بالتعليم الباكر، فقد عولت

البلدان المتطورة على التعليم الباكر بصفته وسيلة إستراتيجية لتطوير مواردها البشرية وتقوية اقتصادها الوطني، والقضاء على الفقر والتخفيف من حدة التناقض الاجتماعي واستثمرت لهذا الغرض أموالاً طائلة.



أطفال المدرسة التحضيرية في دونغ غوا من يقدمون للمؤلف أطواق الورد بمناسبة يوم الطفل العالمي،

بكين، 1 حزيران 1999

واليوم أصبح الشعب الصيني يدرك أهمية التعليم الباكر، ولكنه لا يدرك بعد أهميته الإستراتيجية على المدى البعيد. ففي عام 1999 دعوت إلى ندوة حول استخدام الوسائل العلمية لتعليم الأطفال تحت سن 3 سنوات والأطفال بين سن الثالثة والسادسة الذين لا يرتادون دور الحضانة. وكان هدف الندوة إيجاد السبل التي تضمن التعليم الجيد للأطفال في سنيهم الأولى. فمثلاً: منذ الولادة وحتى سن الثالثة يختبر الطفل ملكاته الفكرية والفيزيائية التي هي أكثر سرعة من غيرها، ويحاول التكيف مع مجتمعه؛ لذلك فهو الوقت المثالي لإرساء أسس تربوية سليمة، وحالياً نشدد على بناء رياض حديثة لهذا الغرض، خاصة أن الوالدين يتمنون دوماً لأطفالهم النجاح في حياتهم؛ ولذلك بدأ الأهل يدركون أهمية تعليم أبنائهم القراءة والكتابة، وتدريبهم على اكتساب المهارات في وقت باكر بتشجيع قدراتهم

على الإبداع وتنمية روح الاكتشاف لديهم. ويبدو أن الأطفال الصينيين في مرتبة أدنى من المطلوب وفق المقاييس من الناحية الفيزيولوجية كرفع الرأس والدوران والحبو.

إن الظروف الصحية والغذائية بالنسبة لشبابنا تثير بعض القلق؛ لأن النظام الغذائي المتبع غير سليم البنية، وكذلك التمارين البدنية غير كافية مما أدى إلى تزايد التلاميذ الذين يعانون البدانة أو نقص الوزن بالإضافة إلى فقر الدم ونقص الفيتامينات المنتشر بينهم، وهذا يؤثر في قدراتهم البدنية ونموهم الطبيعي، وتبين الدراسات على بعض الرجال الصينيين من الـ 40 إلى 59 يزيد طولهم بمعدل 1.09 سنتيمتر عن أمثالهم في اليابان وأمّا التلاميذ الذكور من سن الـ 17 إلى 22 فهم أقصر بـ 2.1 سنتيمتر عن أمثالهم اليابانيين.

وقد أجري مسح سكاني في 30 إقليماً ومنطقة مستقلة، وتبين أنه منذ عام 1985، إلى عام 1995 ارتفعت نسبة الذكور الذين يعانون السمنة من 2.75% إلى 8.65% من إجمالي عدد الشباب، في حين ارتفعت نسبة الإناث من سن 17 إلى 18 من 3.38 إلى 7.18 في مدينة بكين. ويعاني 4.91% من الأطفال في سن ست سنوات من البدانة، وترتفع هذه النسبة إلى 16.2% من الأطفال في سن الـ 13. وقد دفعتني هذه الحقائق إلى تقديم بعض المقترحات في الندوة.

بما أن بناء الشخصية يبدأ في دور الحضانة، فهذا لا يعني اقتصارها على العناية التقليدية بالطفل وإنما يجب أن يتعداه إلى تربية الأطفال على أسس علمية ومضمونة، وأن تتناسب مع طباعهم الفكرية والفيزيائية كأن نعلمهم ضمن برنامج من الألعاب التنقيضية، وأن نتجنب تحويل الأطفال البريئين والمفعمين بالحيوية إلى أطفال لا همّ لهم سوى قراءة الكتب فتعليم الطفل في سنّية الأولى يجب أن يكون موحداً ومرتبطيناً بالتعليم الأساسي بوصفه جزءاً لا يتجزأ منه. وكما أن على الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم تحمل المسؤولية الأساسية فإن الدوائر المختصة مدعوة لتقديم الدعم الكافي لتأهيل معلمي المدة التحضيرية.

إن التغذية بالغة الأهمية في تربية وتنشئة أطفال وشباب أصحاء، لذلك يجب ضمان سلامة الطعام وكفائته، وتغيير العادات الغذائية السيئة. إن البروتين العالي الجودة لا يشكل سوى جزء صغير من نظامنا الغذائي عموماً... ولذلك لا بد من توعية الأطفال إلى تناول

البروتين الكافي، والفيتامينات الغنية، ومنتجات الألبان. وفي زيارة لي إلى شركة Nutrexpa وهي شركة أغذية أسبانية معروفة عالمياً، سألت المدير العام عن سر اللياقة البدنية التي يتمتع بها فريق كرة القدم الإسباني فأجابني متهمكاً: «لأنهم شربوا على شرب الكوكاكولا»، وهذا يشير إلى أن أسبانيا معنية بمكونات الأطعمة وأثرها على بنية الطفل. وهذا درس يجب أن نتعلمه، وهنا يأتي دور العائلة في توعية الطفل وتغذيته وفي المقابل يأتي دور المدارس من حين لآخر لتزود الأهل بالمعلومات الخاصة بالأمن الغذائي كافة.

لقد أجرت وزارة التعليم أبحاثاً إضافية في هذا الشأن، وتعاونت مع تسع وزارات أخرى على وضع ضوابط وإرشادات تنظم عملية إصلاح وتطوير تعليم الأطفال في المرحلة الأساسية والمرحلة التحضيرية، وأصدر المكتب العام في مجلس الدولة وثيقة تشرح أهداف التطوير، والمبادئ العامة وعملية إعادة رسم إستراتيجيات التعليم الباكر في السنوات الخمس القادمة.

ملخص القول: على الحكومات المحلية أن تستمر في تحمل المسؤولية الكبرى في دعم دور الحضانة، وفي الوقت نفسه على مختلف الشرائح الاجتماعية المختلفة أن لا تهمل التعليم الباكر. ويتعين على دور الحضانة ورياض الأطفال القيام بدور قيادي في هذا الشأن. ولا بد من وضع آلية إدارية تحكم التعليم الباكر، وتعميمه على الإدارات الحكومية بحيث تنسق وتتعاون مع الدوائر المختصة والمدارس والأهل. كما يجب مراعاة الظروف المختلفة السائدة في المدن والأرياف وذلك بإنشاء شبكة خدمات تربوية تكون مرجعاً ومركزاً لتقديم الخدمات والإرشادات حول العناية الباكرة بالطفل منذ ولادته وحتى بلوغه سن الثالثة بالتنسيق مع أهليهم بطبيعة الحال.

يجب على الحكومة على المستويات كافة أن تتفهم أكثر مدى أهمية التعليم الباكر، وأن ترفع من إحساسها بالمسؤولية، وتستمر في تقديم الدعم المالي، وأن تتخذ الإجراءات التطبيقية لتحديث التعليم الباكر في الأرياف، والمناطق الغربية الفقيرة. وبقي أن أشير إلى ضرورة أن يقوم المعلمون في مدارس الحضانة بتحسين من مؤهلاتهم الذاتية لتطبيق نهج بناء الشخصية في التعليم. وخلاصة القول: أرجو أن نتمكن من تحسين أدائنا في مجال التعليم الباكر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل بلدنا ونهوض أمتنا.

5.25 توفير التعليم للأطفال المعوقين يستحق اهتمام المجتمع برمته

المحاور:

إن تعليم الأطفال المعوقين يمثل جزءاً مهماً من برنامج التعليم الأساسي، وعلى الحكومة والمجتمع رعاية هذه الشريحة الاجتماعية بالوسائل كافة، فما هي السبل التي يجب اتباعها في تعليم المعوقين؟

لي لا تكتنخ:

يمثل تعليم المعوقين جزءاً مهماً من التعليم الأساسي، وهناك شكلان من أشكال تعليم المعوقين، يتجلى الشكل الأول في إنشاء معاهد خاصة للعميان والصم والبكم. وهي تتطور منذ تأسيس الصين الجديدة، أما الشكل الثاني: فيتمثل في وجود صفوف خاصة بهم في المدارس النظامية، وكلا الشكلين مطبق منذ سنين في مختلف أنحاء الوطن، أما في المناطق النائية والجبلية فالشكل الثاني هو الأنسب.

في نهاية عام 2002 بلغ عدد الأطفال المعوقين الذين يحضرون دروساً خاصة في المدارس النظامية، أو دورات نظامية لتلقي التعليم الإلزامي يشكل 63% من الإجمالي، وقد ثبت أن هذين الشكلين يناسبان البيئة الصينية، وفي الصين حالياً 1540 مدرسة خاصة بالأطفال المعوقين، مقابل 1027 مدرسة عام 1992، أي بزيادة قدرها 513 مدرسة، ويبلغ اليوم عدد الأفراد المعوقين الذين يدرسون في المعاهد الخاصة 374500 بعد أن كان في عام 1992 (129500)، أي بزيادة قدرها 245 ألف معوق. وقد اتخذنا في أثناء السنوات القليلة الماضية الخطوات الآتية لتوفير التعليم لهذه الشريحة الاجتماعية:

الخطوة الأولى: وضع الأطر القانونية، ففي عام 1994 سن مجلس الدولة تشريعات تعليم المعوقين، ونشرت وزارة التعليم خطة مرحلية لبناء معاهد لتعليم المعوقين. وفي عام 1998 صدرت تعليماتها الخاصة بهذه المعاهد، وعلى ضوء هذه الإجراءات وفي إطار قانون التعليم وقانون التعليم الإلزامي، قامت عدة إدارات محلية بوضع أنظمة تختص بتعليم المعوقين ذوي الاحتياجات الخاصة.

الخطوة الثانية: زيادة الإنفاق على تعليم المعوقين، إضافة إلى ما هو مرصود في الميزانية، فقد وزعت الحكومة المركزية مبالغ مخصصة لتعليم المعوقين، وهي تتكون من مخصصات قدمتها الحكومة المركزية ومخصصات من صندوق الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المعونات المحلية في الأقاليم والمناطق المستقلة ذاتياً. واستناداً إلى إحصائيات غير مكتملة فقد قدمت الحكومة المركزية 260 مليون يوان، في حين قدمت الحكومات المحلية ما مجموعه مليارات يوان أثناء السنوات العشر الماضية مما ساعد على إرساء أرضية قوية لتعليم المعوقين.

الخطوة الثالثة: تدريب المعلمين وإجراء الأبحاث في مجال تعليم المعوقين، وقد تم تأسيس دوائر خاصة بتعليم المعوقين في دور المعلمين المحلية، وقدمت دورات تدريبية سريعة في تعليم المعوقين، كما تم تأسيس مراكز أبحاث تعنى بتعليم المعوقين على المستوى القومي والقطري، وقد تمخض عنها نتائج مهمة ذات قيمة نظرية وعملية، ولا شك أن التدريب والبحث العلمي قد أسهم إلى حد بعيد في تأهيل معلمي المعوقين.

بالرغم من التطور المدهش في أثناء السنوات العشر الماضية، ما زال التعليم في هذا المجال عاجزاً عن تلبية جميع احتياجات الفرد المعاق، لا سيما أن المسؤولين على مختلف مستوياتهم لم يستوعبوا الغاية الأساسية من تعليم المعوقين، إننا نحتاج إلى ضخ المزيد من المال لزيادة عدد المعلمين وإعداد القائد الإداري.

لقد أثبتت التجارب أن الطفل المعوق يحتاج إلى حب ورعاية أكثر مما يحتاجه الطفل في المدارس العادية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة؛ لأحيي المعلمين الذين يدرسون الأطفال المعوقين، وآمل أن يعي المجتمع أهمية رعاية المعوقين، وأن يسهم بدوره في توفير التعليم للأطفال المعوقين.

5.26 ممارستي لدور «المفتش» في ميدان التعليم

المحاور:

سبق لك أن شددت على ضرورة مراقبة تنفيذ الإجراءات والتقيّد بالأنظمة والقوانين والمبادئ التي اعتمدها الحكومة. فما هي مستلزمات تفعيل مثل هذه الرقابة؟

لي لانكينغ:

بعد تأسيس النظام الحالي للإشراف والرقابة على التعليم بدأ هذا النظام يقوى بفضل الإصلاح والانفتاح بوجه عام، والتقدم الذي أحرزناه في إصلاح التعليم بوجه خاص. في خطابه المهم حول تنظيم قطاع التعليم الذي ألقاه في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1977 أعلن دينغ كسيوينغ مايلي: «أنه من الضروري تعزيز قدرات وزارة التعليم، التي ينبغي لها تكليف أفراد في الأربعينيات من العمر بزيارة المدارس يومياً لمراقبة ما يجري عن كثب في قاعات الدرس وخارجها؛ حتى يتسنى لهم معرفة السبل والوسائل المتبعة ومدى تقييد المسؤولين عن المدرسية بالأنظمة؛ ومن ثم رفع تقرير إلى الجهة المختصة؛ كي يسهل اكتشاف أي ثغرة ومعالجتها بسرعة». لقد كان هذا الخطاب منطلقاً لإعادة بناء نظام الرقابة. وقد أرسى قانون التعليم الذي شُرّع عام 1995 قواعد هذا النظام الرقابي.



المؤلف يتحدث بالإنكليزية مع تلامذة مدرسة كزيان الثانوية، شباط/فبراير، 2000

بقي جهاز الرقابة والإشراف أكثر من عقدين يركز على تطبيق قانون التعليم، والتشريعات المتعلقة به وعلى المشكلات التي يواجهها الناس في التعليم الأساسي. وقد جرى التركيز بصورة خاصة على الأمور الآتية: تطبيق قانون التعليم الإلزامي وخطط تعميم التعليم الإلزامي والمناهج الوطنية وقضايا التمويل، ورواتب المعلمين والتربية الأخلاقية وتقوية المدارس الضعيفة والتخفيف من الأعباء والواجبات المدرسية التي تنهك الطالب.

لاشك أن الإشراف الدقيق على هذه الأمور قد ساعد على تطبيق السياسات التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية، ونشر الوعي الاجتماعي. كما ساعد على تعميم التعليم الإلزامي ومحو الأمية. إن اعتماد نظام للرقابة والمتابعة أمر حيوي بالنسبة لإصلاح وتطوير التعليم، وعنصر مهم في تحديث إدارة قطاع التعليم. إن مجرد إصدار وتطبيق القرارات لا يكفي، إذا لم يكن مشفوعاً بالإشراف والمتابعة والتطوير المستمر؛ كي يتم التأكد من أن تنفيذ القوانين والتعليمات يتم على نحو صحيح. وبصفتي نائب رئيس الحكومة لشؤون التعليم فقد أخذت على عاتقي القيام بدور كبير المفتشين - إن صح التعبير - وقد اعتمدت على الرسائل التي كانت تردني وعلى التلفاز والإذاعة والجرائد اليومية والجولات التفقدية. وكنت استعلم عن المشكلات التي تطرأ وأسعى إلى حلها حلاً جذرياً. إنني أنصح المسؤولين كافة أيّاً كان موقعهم أن يعملوا بالطريقة نفسها، وبالإحساس نفسه بالمسؤولية، وأن يتقصوا الحقائق أيّاً كان مستواها؛ كي يكون التطبيق منسجماً مع السياسات والقوانين والتشريعات.

إن واجب المفتش التربوي التعرف على الواقع، وأن يكون صادقاً وعملياً، وتتلخص وظيفته في:

- التأكد من أن عمل المدارس يتم وفق الأنظمة بحيث يراعي مبدأ بناء الشخصية مع الأخذ في الحسبان الكفاءة وجودة الأداء؛ لأن مهمته تتمثل في ترسيخ الإنجازات في جعل التعليم الإلزامي شاملاً، وفي محو الأمية. ومهمة نظام الرقابة هي مراقبة وتصويب عمل الحكومة على الصعيدين الإداري والتربوي وتقييم أداء العاملين في قطاع التعليم.

- وهناك مهمة أخرى ليست أقل أهمية وهي تحسين نظام الرقابة؛ إذ يجب أن نتعلم من التجربة أو الممارسة، ونطور عملنا وفق الظروف المستجدة، وأن نسعى لرفع مستوى الرقابة والتفتيش في ميدان التعليم.

6

الاهتمام ببناء شخصية الفرد
وتحسين نوعية التعليم

كان إدخال عنصر بناء الشخصية من أهم الإصلاحات التعليمية منذ التسعينيات، وكذلك إصلاح المناهج وطرائق التدريس، وتقويم العملية التعليمية، ودراسة النتائج وقد كان ذلك من خلال تطويرات لعملية اختيار المختصين. إن عبارة «بناء الشخصية» وتطبيقاتها أثارت نقاشات شعبية مكثفة أدت تدريجياً إلى الإجماع على أن التطبيق الكامل لبناء الشخصية لن يكون ممكناً إلا بعد اختبار أنماط فردية، وبعد خبرات إقليمية.

وبفضل جهود الحكومات المحلية والدوائر التعليمية مجتمعة على كل المستويات، بالتعاون مع المدارس والمجتمعات المحلية استطعنا تحقيق نتائج إيجابية في بناء شخصية الطالب. والعمل جارٍ على إيجاد بيئة اجتماعية تساعد على تنمية شخصية الطالب عبر تحديث مناهج المدارس الابتدائية والثانوية والتربية الأخلاقية اليوم تركز على تحقيق نتائج عملية في إطار أهداف واضحة ومحددة، وبدأت آثار أنشطة التعليم تظهر على نحو كبير، كما تم تأسيس عدد من الأنشطة الشبابية ومراكز العمل الميداني التي سمحت بالمزيد من الأنشطة المنهجية والعمل الاجتماعي بين طلاب المدارس الابتدائية والثانوية.

صاغت وزارة التعليم البرنامج المقترح لإصلاح التعليم الأساسي، ونشرت المناهج الجديدة الخاصة بالتعليم الإلزامي، والتعليم الثانوي للراشدين ونظمت تأليف كتب دراسية جديدة، وقد تحققت نتائج ملحوظة في الأماكن التي خضعت لمدة التطبيق التجريبية، حيث تغيرت طرائق التدريس والتطبيقات التعليمية، وتحولت قاعات الدرس إلى مكان مليء بالنشاط، وتناول المعلومات بين الطلاب والمعلمين، وصار تركيز المدارس الثانوية الأساسي على القيام بالأبحاث، وتم إحراز تقدم في نشر تعليم تكنولوجيا المعلومات، مع زيادة العناية بشخصيات الطلاب ومهاراتهم، ودمج هذه الأنشطة مع الدروس الأخرى، والاستمرار في تحديث أنظمة الامتحانات وتقويم طلاب المدارس الثانوية والابتدائية. إن تحديث محتوى وطرائق امتحانات القبول في المدارس الثانوية ومعايير القبول الجامعي عملية مستمرة.

6.1 ما هو المقصود بعبارة «بناء الشخص»؟

المحاور:

كانت مسألة بناء شخصية الفرد منذ البداية أحد أهم مكونات التربية الوطنية، وهي قضية كانت وما زالت تهم المجتمع، فكيف نشأت هذه القضية؟

لي لانكينغ:

منذ ولادة الصين الجديدة، وتحديدًا بعد تبني الدولة لسياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، بدأت الحكومة تهتم بتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للشعب. وفي أيار عام 1985 صرح دينغ جاوبينغ في أثناء المؤتمر القومي الأول بعد تبني سياسة الإصلاح والانفتاح قائلاً: «إن منعة الوطن والتنمية الاقتصادية المستدامة يعتمدان بالدرجة الأولى على المهارات والمؤهلات العلمية لليد العاملة، وعلى عدد المثقفين».

وقد نصت القرارات العشرة بهذا الشأن على ما يلي: «فيما يخص إصلاح النظام التربوي، يجب النظر إلى عملية الإصلاح باعتبارها الهدف الجوهرية في تحويل كل فرد إلى عنصر فاعل في المجتمع والعمل على تربية المزيد من المواطنين المنتجين». وقد حددت هذه الرؤية مفهوم بناء الشخصية.

لقد عقلت القيادة المركزية وعلى رأسها (جيانغ زيمين) أهمية كبرى على هذا المفهوم، وقد أوضح (جيانغ زيمين) في تقريره للمؤتمر القومي الرابع عشر للحزب عام 1992 قائلاً: «إن التقدم العلمي والتكنولوجي والازدهار الاقتصادي والثقافة الاشتراكية أمور ترتبط بصورة أساسية برفع مستوى العاملين كمّاً ونوعاً في شتى المهن».

يجب أن يحتل التعليم مكاناً إستراتيجياً أول في عملية التطوير، ويجب أن نجاهد في سبيل الارتقاء بالمستويات الثقافية والعلمية، المعنوية، والإيديولوجية، وهي الإستراتيجية الجوهرية في تحديث الدولة والمجتمع». وأضاف في تقريره للمؤتمر القومي الخامس عشر عام 1997 قائلاً: «إن تربية مئات الملايين من العمال المؤهلين، وتخريج ملايين المختصين،

ورفد الموارد البشرية لتهي العامل الحاسم في تحقيق التقدم الاجتماعي لمواجهة القرن الـ21» وملخص قوله: إن الهدف الأساسي من تطوير التعليم هو تعزيز البنية الوطنية.



المؤلف يشارك في درس عملي في مدرسة في ينطاي (إقليم شاندونغ)، في أثناء المؤتمر الوطني حول تكوين

شخصية الطالب في المدارس الابتدائية والثانوية، أيلول / سبتمبر، 1997

أصدرت الحكومة المركزية في إطار خطة تطوير وإصلاح التعليم الصيني في 13 شباط / فبراير 1993 ما يلي: «على المدارس الابتدائية والثانوية أن تغير أسلوبها في التعليم بحيث لا يكون مجرد إعداد الطلبة لاجتياز الامتحانات وأن تعنى أكثر ببناء شخصية الطالب وتنمية قدراته العلمية والثقافية، والأخلاقية والإيديولوجية، والعمل على صقل مهاراتهم العلمية، واستعدادهم الجسدي والنفسي للأخذ في الحسبان خصوصية كل طالب وسلوكه».

وفي عام 1994 أكد المؤتمر الوطني للتربية والتعليم على هذا التحول، واعتمد على ضرورة بناء الشخصية على نحو رسمي أول مرة في وثيقة للحكومة المركزية في إطار «مشروعات تعزيز وتحسين التربية الأخلاقية في المدارس في الدورة الرابعة للمؤتمر الشعبي الثامن عام 1996، حيث تمت المصادقة على الخطة الخمسية التاسعة الخاصة بالتطوير الاجتماعي والاقتصادي

الوطني وتحديد الأهداف طويلة الأمد حتى العام 2010. واتخذت الجلسة الثالثة في اللجنة المركزية للحزب الخامس عشر في تشرين أول 1998 قراراً يتبنى مفهوم تربية الشخصية، وقد شدد كل من (لي بينغ) و(زهورونغي) على هذا المبدأ في تقاريرهما الحكومية التي رفعت إلى مؤتمر الشعب العام الذي انعقد في عامي 1998 و1999 على التوالي.

وفي عام 1999 صدرت التوجيهات الرسمية مع بدء تنفيذ «خطة عمل للنهوض بقطاع التعليم مع بداية القرن الـ 21» التي وضعتها وزارة التعليم، كما وضع مجلس الدولة مشروع بناء الشخصية عبر القرن الجديد مشيراً إلى ضرورة الانتقال من المشروعات التجريبية لتحديث النظام التعليمي برمته، مما يعني تنفيذ مبدأ الحكومة المركزية في التعليم من خلال الوصول به إلى مستوى الامتياز، وذلك بتحديث المناهج والكتب الدراسية، ومراجعة نظام التقويم المتبع وزيادة عدد المعلمين.



زيارة منزلية للبروفسور كي غونغ الباحث المعروف بإنجازاته في الدراسات الصينية والشعر وفنون الخط، والرسم الصيني التقليدي، 27 كانون الثاني / يناير 2001

في شباط 1996 دعت وزارة التربية إلى دراسة تجربة (ميلو) في إقليم (هونان) في بناء الشخصية. وعقدت مؤتمراً وطنياً في (يانتاي) في أيلول 1997 لتبادل الخبرات بين المدارس

الابتدائية والثانوية، وفي عام 1999 نشرت الحكومة المركزية قرارات تحت على تعميق الإصلاح والارتقاء ببناء الشخصية، ومن ثمّ دفعها إلى مرحلة جديدة من التقدم العظيم.

في أثناء الاحتفال بالعيد المئوي لجامعة (بكين) لتأهيل المعلمين عام 2002 أكد (جيانغ زيمين) مرةً أخرى قائلاً: «إن الغاية الأساسية من الإبداع التعليمي هو الارتقاء ببناء الشخصية ومستوى التعليم في المجالات كافة. ويجب أن نغير مضمون التعليم وطرائقه، وبناء نظام مميز قادر على تخريج مختصين محترفين والاستفادة من الإنجازات الأخيرة في العلوم الطبيعية المعاصرة، وإنجازات العلوم الاجتماعية والإنسانية. إن المطلوب هو تحديث طرائق التعليم على قاعدة تطوير قدرات الطلاب في المجالات كافة وإلهام روحهم الإبداعية، ورعاية العلاقة التي تربط الطلاب والمعلمين وتحقيق الانسجام الكامل بينهما، وإيجاد البيئة التعليمية والاجتماعية الجيدة التي تسمح ببروز المواهب ونموها، بحيث يستطيع كل طالب تقديم أفضل ما لديه من طاقات، وعلى تحقيق التطور الذاتي الكامل».

في رسالته إلى مجلس الحزب الوطني السادس عشر في عام 2002 أعلن جيانغ : «أنّه لا بد من متابعة المسيرة، وتعميق الإصلاح التعليمي، والارتقاء ببنيتها، ولا بد من توزيع الموارد التعليمية على أسس سليمة، وتحسين نوعية وإدارة التعليم. ويجب أن نعنى ببناء شخصية الفرد من الجوانب كافة، ونرعى مئات الملايين من العمال الأكفاء، ومئات الملايين من المختصين وغيرهم من العاملين ذوي القدرات المبتكرة العالية».

إن ما جعلني أذكر هذه الوثائق والتوجيهات الصادرة عن القيادات العليا حول موضوع بناء شخصية الفرد هو أنني أردت أن أبين لكم أن التقدم في هذا المجال يتطلب تحرير الطاقات المبدعة وتشجيع الابتكار، والسبيل الذي ينبغي اتباعه لتحويل مواردنا البشرية الهائلة إلى موارد مِعْطَاءة، هذا ما أطمح إليه في إطار الإستراتيجية الكبرى التي اعتمدتها الحكومة المركزية لتحقيق الأهداف القومية. وبعد سنوات من العمل الجاد، لم يعد مبدأ «بناء شخصية الفرد» مجرد شعار بل حقيقة تحظى بدعم المثقفين والمجتمع في أرجاء الصين كافة.

ولقد تبلور مفهوم بناء الشخصية من خلال التجارب على أرض الواقع المعيش، ولقد أيدته الدراسات النظرية والعلمية لعدد كبير من المثقفين والباحثين والأفراد على اختلاف مشاربهم، وهذا التبلور في هذا المنطلق نتاج الحكمة الجماعية.

إن الدعم الجماهيري الواسع لمبدأ بناء شخصية الفرد جعلت منه خياراً حتمياً لأمتنا في الحقبة التاريخية الجديدة من التعليم والإصلاح.

6.2 ما هي مسوغات التركيز على بناء شخصية الفرد؟

المحاور:

ذكرت موقف أين المجتمع من تطبيق تربية الشخصية. وقلت: إنها خيار حتمي للصين في الحقبة التاريخية الجديدة من إصلاح وتطوير التعليم، فهل بإمكانك شرح ذلك؟

لي لانكينغ:

إن كل الجهود المبذولة لبناء الاشتراكية الصينية، وتحقيق نهضة شاملة تعتمد على مدى استعداد الشعب لتقبلها.

هناك بلدان فقيرة الموارد تحولت إلى دول قوية بفضل مواردها البشرية، وثمة عوامل مشتركة بين هذه البلدان:

أولها: التركيز المتزايد على تطوير الموارد البشرية ورفع مستوى التعليم بوصفه خياراً إستراتيجياً بالدرجة الأولى.

وثانيها: التغيير الجذري لمفاهيم التعليم، انطلاقاً من فكرة أن الذكاء ليس العامل الوحيد الذي يضمن النجاح، بل إن النجاح في أي عمل يتوقف على عوامل أخرى إلى جانب الذكاء مثل: فريق العمل والدافع الذاتي للمرء والقدرة على مواجهة الطوارئ وأساليب التفكير.

عندما تحدثت مع نائب رئيس الحكومة السابق (شيمون بيريز) في أثناء زيارتي لإسرائيل، قال: إن التربية الحديثة يجب أن تعلم التلاميذ ثلاث مهارات: متابعة التعلم، كيفية التعامل مع أناس من خلفيات متنوعة، ومتابعة العمل في ظل الظروف المتغيرة. وفي حديثه عن التعليم تحدث عن رَيِّ الأراضي، والمعلوم أن إسرائيل تفتقر إلى الماء وظروفها الطبيعية قاسية، لكنها بالرغم من ذلك عملت بجهد لتطوير اقتصادها وذلك عبر تطوير العلم والتعليم، وحققت تقدماً كبيراً في تنمية مواردها البشرية.

والجدير بالذكر هو ما حققه البحث العلمي في إسرائيل، وخاصة اكتشافهم للجسيم النووي السادس Sixth quarity الذي يُعدُّ إنجازاً علمياً مهماً أعلن عنه عام 1995، وذلك بفضل الجهود المتضافرة لقريقي عمل مؤلفين من 800 باحث.

وتتطبق هذه الحالة على رسم خريطة «الجينوم الوراثي» التي اكتملت عام 2001. فبعضهم امتلك الذكاء وبعضهم الآخر امتلك المعرفة. وإن نظرةً إلى العلماء البارزين وإلى من فيهم من العلماء الصينيين جعلنا نعي بأنهم لم يحققوا الكثير فحسب، وإنما كانوا يتمتعون أيضاً بثقافة واسعة.

المعرفة هي جزء مهم من شخصية الفرد، ونحن بحاجة لتغيير مفهومنا للتعليم إذا أردنا أن يعطى طلابنا بثقافة واسعة. ويجب أن نمسك القضية من جذورها، فالأطفال عموماً يأتون من عائلات ليس لديها غير طفل وحيد؛ لذلك فهم يتلقون العلم والرعاية على نحو أفضل من الجيل الذي سبقهم، لكن يجب أن نحذر من إفساد الطفل عبر الإفراط في الدلال من قبل العائلة والمجتمع.

إذا كان بمقدور أمتنا مواجهة تحديات المنافسة العالمية بقواها الذاتية الهائلة في القرن الحادي والعشرين، بحيث تتحول طموحات الحكومة المركزية إلى واقع يعتمد على إمكانياتنا في تنمية مواردنا البشرية، وإنشاء جيل متعلم يتحلى بأخلاق رفيعة وإحساس عالٍ بالمسؤولية والانضباط، نكون قد حققنا مأربنا.

إنه لمن الضروري أيضاً أن يصبح التعليم إحدى أدوات التحوّل الذي ننشره في النظام الاقتصادي ونمط نموه. لقد دخلت أمتنا مرحلة جديدة من التطور التاريخي، يتم فيها بناء المجتمع المزدهر. وهذا يستدعي تطبيق إستراتيجية نهضوية عبر العلم والتعليم كما يستدعي إحداث تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي وفي نمط التنمية، وذلك باستثمار العلم والتكنولوجيا، ورفع مستوى مؤهلات العمال، وتحسين كفاءة العمل والعائدات الاقتصادية.

أما بالنسبة لنظامنا التعليمي ودوره في إحداث التحولات الجذرية المطلوبة فيجب تحديث أساليب تخريج الخبراء، وتحقيق كفاءة أعلى وأوسع في توعية الإدارة المدرسية. أعود فأقول: إن الارتقاء بالتعليم الابتدائي والثانوي ينطلق من تربية الفرد دون إنكار دور

التعليم الأساسي. إن التعلُّم من تجارب الماضي سيمكننا من تحديث التعليم الأساسي على الوجه المناسب الذي يلبي متطلبات العصر.

لقد أكدنا على مبدأ نهضة الأمة عبر العلم والتعليم، لكن هل يمكن لأي طريقة في التعليم أن تخدم الهدف؟ وهل يجدي التعليم المعتمد على نظام الامتحانات الرسمية في تحقيق النهضة المطلوبة؟ وأخيراً، هل يمكن للتعليم التنموي غير المتوازن أن يكون بديلاً؟ كلا. إن بناء شخصية الفرد هو الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى القوى العاملة والنهوض بالمجتمع.

إن الإصرار على بناء شخصية الفرد قبل كل شيء أصبح اليوم ضرورة ملحة، تتسجم مع جهودنا لترسيخ الأخلاق الاشتراكية ونشر الثقافة والوعي السياسي الذي يؤدي إلى ازدهار المجتمع في مختلف نواحي الحياة، ومن دون الارتقاء بالمستوى الثقافي للجماهير لن نتمكن من تلبية طموحاتهم في بناء الاشتراكية الصينية. وسيكون من المستحيل إحراز التقدم الذي نَتَطَلَّعُ إليه على مختلف الأصعدة.

إن إنجازات أمتنا في إصلاح وتطوير التعليم واضحة للعيان، ولكن الأسباب موضوعية وذاتية. فما زال نظامنا التعليمي يفتقر إلى رؤية واضحة في موضوع: وظيفة المؤسسة وطرق تدريب الطلاب ومضمون وطرائق التعليم.

وهذا يؤخر التطور الشامل لشبابنا، ويؤخّر الاستفادة من طاقاتنا البشرية من أجل الاشتراكية ومن أجل مشروعنا النهضة، فإن المجتمع برمته مدعو إلى تعميق الإصلاح التربوي، وبناء شخصية الفرد وبذل ما يملك من طاقة كامنة في سبيل إرساء دعائم نظام تعليم اشتراكي يلائم خصوصية المجتمع الصيني ويشكل قاعدة فكرية تمهد لتطبيق إستراتيجية تحقيق النهضة الشاملة، وتقوم على تطوير قطاع التعليم ونشر العلم.

6.3 ما هي مستلزمات بناء شخصية الفرد؟

المحاور:

الجميع يتحدث عن موضوع «بناء شخصية الفرد»، فماذا يستلزم هذا المفهوم؟

ني لانتينغ:

بناء الشخصية يعني تنمية قدرات قوى الشعب العامل وتشجيع الإبداع في صفوف الطلاب، وزيادة مهاراتهم العلمية، وتحويلهم إلى بناءة نموذجيين للاشتراك على الصعيد الأخلاقي والفكري والبدني والفني، ويفترض أن يتحلوا بالمسؤولية والانضباط.

إن جهود تطوير بناء الشخصية يجب أن تواكب عملية التحديث الجارية، والتطور العالمي الحاصل والذي سيحصل. بحيث يصبح الفرد قادراً على التوحيد بين العلم والمعرفة والتعلم وبناء الشخصية ذاتياً وإيديولوجياً، وأن يجمع بين: المعرفة التي يستقيها من الكتب والممارسة الاجتماعية، وبين قيمه الخاصة وخدمة الشعب والوطن الأم، وبين الفضائل الرفيعة والعمل الدؤوب.

إن التحدي الذي نواجهه يكمن في تغيير البيئة والشروط التي تضمن تفعيل الوسائل الملائمة لبناء شخصية الفرد، وضمان حق الطفل في التعليم وفقاً للقانون، وتنشئته وفق صفاته الفردية الخاصة، والوضع النفسي، وتنمية روح المبادرة، والأهم من كل ذلك رعاية روح الإبداع والمهارات العلمية لديه.

تطلق تربية الشخصية ابتداءً من مرحلة الحضانة، الابتدائي والثانوي، التعليم المهني تعليم الراشدين، والتعليم العالي من ثم في العائلة والمجتمع، بذلك نستطيع ضمان نمو الفرد بطريقة متكاملة ومليئة عبر حياته الدراسية والمهنية.

على أي حال فإن تربية الشخصية تعتمد على ثلاث نقاط أساسية:

1- الاهتمام بكل الطلاب دون استثناء: إن قانون التعليم ينص على: «تكافؤ الفرص المتاحة لجميع المواطنين وحققهم في طلب العلم وفق القانون»، وهذا يعني أن الدولة مسؤولة عن توفير الفرص المتساوية للأطفال الذين بلغوا السن القانونية. كما يجب على المعلمين الالتزام بمساعدة كل طالب دون استثناء على تنمية قدراته الجسدية والعقلية.

2- إن الغاية الجوهرية من التعليم الأساسي الإلزامي على وجه الخصوص هي توفير أرضية صلبة صالحة لتنمية شخصية الفرد وإدراكه وإعداد كل طفل لمواجهة الحياة الاجتماعية والمستقبل.

3- إن الهدف من تنمية شخصية الفرد هو تطوير قدرات الطالب على الأصعدة كافة، وهو أمر جوهري يقع في قلب عملية التنمية التي ينبغي أن تكون متوازنة عبر تركيزها على مقومات الطالب الفيزيائية النفسية، والإيديولوجية، والثقافية. وزرع حب المعرفة لدى الطالب. لا شك أن الامتحانات ضرورية بوصفها وسيلة لتقويم الطلاب، لكن المشكلة تكمن في اعتبار الطالب أن النجاح في الامتحانات النهائية هو الهدف، ومن ثمَّ يهمل التربية المعنوية والأخلاقية، ولا يلتفت إلى صحته مما يؤدي إلى عواقب غير محمودة ومن ثمَّ يحصل تطور غير متوازن.

ما أريد إيضاحه هنا هو أن التطوير الشامل لا يعني التطوير المتساوي على كل الصعد، بل يعني التطوير المتوازن، وتربية الشخصية تعني رعاية الطلاب المسلحين بالقيم الأخلاقية وبالصحة الجسدية والمعنوية، وبالمعرفة الغنية والمهارات المختصة، وبالتفكير المنفتح والمهارات العملية القوية.

تربية الشخصية تعني تعليمهم كيف يدرسون، ويعملون، ويتكرونها، ويعيشون، ويحافظون على سلامتهم العقلية والجسدية، ويقدرون الجمال؟

إن تنمية الشخصية كأحد مكونات التعليم تدفع التطور الفردي السليم للطلاب. لا شك أن القدرات الذهنية تختلف من فرد إلى آخر ولكن المجتمع بحاجة إلى مختلف أنواع المواهب، والهدف الأساسي من تربية الشخصية هو إتاحة الفرصة للأطفال لاستخدام طاقاتهم الطبيعية في أثناء دراستهم في المرحلة التحضيرية، وسأحدث هنا عن حادثتين تركتا في نفسي أثراً عميقاً:

الحادثة الأولى: في زيارة لمدرسة ثانوية في (نانجينغ) تحدثت إلى الطلاب والمعلمين وفجأة سمعت أحدهم ينادي: «أيها الجد» فالتفت فإذا بفتاة تحاول اختراق جموع الطلبة للتحديث معي، فطلبت من الحضور إفساح المجال لها. وأخبرتني هذه الفتاة أنها كانت طالبة وتعمل مراسلة لصحيفة طلابية، وبعد أن أجبت عن أسئلتها شكرتني وغادرت.

ولما كانت هذه الأمور تتكرر كثيراً في أثناء زياراتي المدرسية لم أكرث كثيراً للأمر، ولكن المفاجأة أنه بعد عامين أو ثلاثة كنت في زيارة تفقدية لجامعة فودان وهناك أنبأني أحد الطلاب أن تلك الفتاة تدرس حالياً الصحافة، وهي في طريقها إلى التخرج لتمارس عملها

مراسلةً صحفية، وقد سررت برؤيتها هناك، وقبلت هديتها بامتنان، ولقد كانت عبارة عن نسخة من كتابها مجموعة نثرية.

وقد قرأت الكتاب الذي استهلته بمقدمة تلخص تجربتها ولقاءها في أثناء زيارتي التفيتشية في (تانيج). لقد كان أسلوبها مفعماً بالحيوية وحس الفكاهة، وقد شعرت بالسعادة الغامرة؛ لأن موهبة صحفية أخرى على وشك الولادة في بلدنا.

الحادثة الثانية: في أثناء زيارتي لمدرسة ابتدائية في (جينج جو) أقام الطلاب حفلة موسيقية لاستقبالي، ولفت نظري طفل لا يتجاوز سن العاشرة يعزف بمهارة على الكمان، فسألته: ماذا يحب أن يكون في المستقبل، فأجاب دون تردد: عازف كمان، وعندما سألته لماذا لا ينتسب إلى الثانوية التابعة لمعهد الموسيقى في (بكين) فأجاب: بأنه ذهب إلى هناك لإجراء امتحان القبول لكنه رسب بسبب علامة واحدة، وذلك لأن إصبعه كانت مجروحة، فشعرنا جميعاً بالأسف تجاه الأمر. وبناءً على توصية وزير التعليم تشين جيلي ذهب الطفل إلى (شنغهاي) حيث نجح في امتحان القبول، وانتسب إلى الثانوية التابعة لمعهد شنغهاي للموسيقا، وتمنينا جميعاً أن يتابع دراسته وأن يحقق حلمه وأن يساهم في تطوير الموسيقا في الصين.



المؤلف يراقب نشاطاً طلابياً لتكوين الشخصية في مدرسة ابتدائية في ميلو (إقليم هونان)، حزيران 1996

في أثناء زيارتي للمعهد الموسيقي في إقليم «هينان» سألت الموسيقيين فيها الأسئلة الآتية:

1- من هو مخترع النوتة الموسيقية المرقمة؟ وكيف دخلت إلى الصين؟

2- من الذي اخترع النوتة 12 المناظرة في الموسيقى؟

وأذكر أنه في صيف ذلك العام وصلتني منهم مقالة يجيبون فيها عن الأسئلة التي طرحتها ويشرحون كيف وصلت إلى الشرق، ويذكرون أن جان جاك روسو (1712 - 1778) هو أول من رقم النوتة الموسيقية الحديثة.

لقد ذكرتني هذه الأشياء بحقيقة وجود عدد لا يحصى من المهوبين الذين قد نخسرهم إذا لم نهتم ببناء شخصية الفرد على الأصعدة كافة، وإذا لم يخفف من أعباء الدراسة التقليدية الشاقة والروتينية، بالطبع لدينا نظام اختبار يلائم الطلاب ذوي المهارات الاستثنائية، ولدينا أيضاً كليات متخصصة، وكل أشكال معاهد التدريب والثقافة والمهن، ولكن من دون التدريب والتطوير الذاتي في أثناء مدة الدراسة الأساسية ستكون المواهب عرضة للضياع قبل أن تصل إلى مرحلة التعليم العالي.

ولهذا السبب اقترحت على وزارة التعليم إضافة مواد وحلقات جديدة للطلاب المهوبين في الثانويات مثل: الموسيقى، والدراما، والرقص، والاتصالات، والفنون التشكيلية، واللغات الأجنبية، والأدب، حتى تكون شروط الانتساب إلى تلك الحلقات أسهل من الشروط المماثلة في الجامعات، وحتى يتوافر الوقت الإضافي للطلاب من أجل التدريب المختص. إن مواهب الطلاب تبدأ في الظهور في أثناء المرحلة الثانوية الكبرى لذلك لا بد من إيجاد الظروف التي تسمح بهامش اختيار واسع من المناهج المتوافرة للطلاب وفق طموحات ورغبات الطالب، وفي الوقت الحالي يمكن العمل على نظام الوحدات الدراسية على أسس تجريبية إذ يمكن للطلاب إضافة إلى دراسته العلوم الأساسية الضرورية، دراسة مواد أخرى وفق ميوله.

في أثناء زيارتي إلى (ميلو) في أيار 1996 لمست جهوداً تبذل للتركيز على بناء شخصية الفرد عبر تدريس الموسيقى والتربية البدنية والفنون في المدارس الثانوية في البلدة، واليوم يمارس الرياضة البدنية 99% من إجمالي الطلاب، وأصبح العديد من الخريجين من ذوي

المهارات الخاصة في المقدمة. وفي أثناء 13 سنة من بدء تطبيق برنامج بناء شخصية الفرد انخفض عدد الجناح بين طلاب الابتدائيات والثانويات إلى الصفر. وهناك مناطق أخرى نجحت في تحقيق نتائج مماثلة، وأصبحت لدي القناعة بإمكانية تطبيق النهج نفسه في أنحاء الوطن كافة.

6.4 التخلّص من أسلوب التعليم الذي يركز فقط على النجاح في الامتحانات

المحاور:

إن الأهالي والمجتمع يتقبلان فكرة بناء شخصية الفرد إلى حد كبير، لكن بعضهم غير مرتاح لطروحاتنا، فما هو تعليقك؟

لي لا تكينغ:

بدأت أهمية بناء الشخصية تحظى برضا واستحسان الكثيرين، ولكن لأسباب معينة، فالتعليم الذي يركز على اجتياز الامتحانات ما زال متبعاً في التعليم الأساسي، إذ يتم تعليم التلاميذ تقنية الإجابة عن أسئلة الامتحان، دون الاهتمام بتطوير ملكاتهم الفكرية أو الفنية، وصل شخصيّة الفرد لا يعني الاستغناء عن الامتحان بل التركيز على الهدف الأساسي من التعليم: التطوير الشامل لشخصية الطالب.

إن طريقة التعليم لمجرد اجتياز الامتحان ليست توجهاً عاماً، لكننا مع ذلك نسعى لمكافحة هذا التوجه أينما وجد، والسبب الحقيقي لهذا التوجه يكمن في نقص الموارد التعليمية والأدوات في المدارس الثانوية والجامعات؛ مما أدى إلى تزامم شديد ومنافسة حادة على النجاح في امتحانات القبول الجامعية والمدرسية، وهنا لا ينبغي إلقاء اللوم على المديرين والمدرسين.

ولكي ننجح في بناء شخصية الفرد وتنميتها تنمية متوازنة فكرياً وجسدياً وأخلاقياً، يجب أن تتعاون مستويات التعليم كافة، والمطلوب من المدارس عدم إهمال التربية الفكرية والأخلاقية، والعناية بالناحية الجمالية، بما في ذلك التربية البدنية وتهتم بهذه الجوانب

تماماً مثل اهتمامها بالتطبيق العلمي والمهارات العملية، وذلك لتحقيق التطور المتوازن لطلابنا. إذا لم يتم الاهتمام بهذه القضايا فإن الجهود المبذولة لتحقيق التوعية الشاملة للطلاب سوف تتأثر، وسيكون التعليم حينها عاجزاً عن مواجهة تحديات القرن الـ21 على الصعيد التكنولوجي والعلمي والاقتصادي الاجتماعي.

6.5 تربية الشخصية وتطوير العقل منة الجوانب كلها.

المحاور:

هل كانت فكرة تربية الشخصية مجرد فكرة أملت سياسة معينة؟ أم أنها تقوم على أسس نظرية؟

لي لانكينغ:

إن تربية الشخصية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطوير الشامل للعقل البشري. وبفضل الدراسات التي أجريت على الدماغ أصبحنا نعرف المزيد عن تطور العقل البشري والقوانين التي تحكم عمله، وكان هذا مصدر إلهام في موضوع بناء شخصية الفرد.

والدماغ البشري كان موضوع دراسة استمرت عشرات السنين في الدول المتقدمة، ولقد قطع علم الدماغ البشري شوطاً بعيداً وخاصة في العقد الأخير. واليوم نعرف أكثر من أي وقت مضى عن وظائف الدماغ، وهناك وعي متزايد لدى الجماهير حول هذا الموضوع؛ لذلك سُميت التسعينيات «عقد الدماغ»؛ وتظهر الدراسات أن الإدراك والمعرفة البشرية والعواطف واتخاذ القرارات والسلوك كلها مرتبطة دون استثناء بالعمليات البيولوجية الدماغية.

قام عالم النفس وخبير الأعصاب الأمريكي (روجرولكون سبيري 1913-1994) وتلاميذه بإجراء تجارب على جزئي الدماغ، إذ قام بفصل مجموعات الأربطة التي توصل فصي الدماغ في بعض الحيوانات، ووجد أن تلك الحيوانات تستطيع العيش بصورة طبيعية نتيجة لقدرة كلا الفصين على التكيف مع الحالة المستجدة.

وفي عام 1962 عالج مشفى لوس أنجلوس أحد الجنود إذ كان يعاني حالة صرع خطيرة، فقام الأطباء بفصل مجموعات الأربطة لمنع المادة المفرزة من الانتشار إلى الأجزاء الأخرى

للدماغ، فلما قاموا بفصل هذه الأربطة زال التقلص العضلي على الفور، أُجْرِيَ الشيء نفسه في حالات جراحية مشابهة فتجسّث. وقد طُبِّقَت العملية ذاتها على دماغ رجل واكتشف عدم التماثل الوظيفي بين فصي الدماغ، وعدة وظائف مهمة للفص الأيمن. وفي عام 1981 حاز على جائزة نوبل لاكتشافاته المتعلقة بوظائف فصي الدماغ البشري.

إن دراسات كهذه كشفت لنا أن النصف الأيمن من المخ يمكن أن يؤدي تدريجياً الدور الذي يقوم به النصف الأيسر للمخ في حال تعرض هذا الجزء للتلف بسبب ما والعكس بالعكس. ويعتقد العلماء أن الجزء الأيسر للدماغ يختص بوظائف معينة تختلف عن وظائف الجزء الأيمن.

لقد قرأت في أثناء السنوات القليلة الماضية أبحاثاً وأطروحات عن هذا الموضوع، وتناقشت مع خبراء في هذا الميدان، ويبدو أن هناك وظائف مشتركة بين النصفين الأيمن والأيسر للدماغ لكن الأمر لم يحسم بعد. ويمكننا تسخير هذه المكتشفات بحيث نستفيد من قدرات الدماغ واستخدامنا له في مجالات عدة مثل المنطق واللغة والرياضيات والموسيقا والحركة والرسم. ومن المعروف أنك كلما استخدمت دماغك ازداد نشاط الخلايا وتسارع نمو الخلايا العصبية، بمعنى آخر، استخدامك لدماغك يحسن أداءه.

والاستنتاج الآخر الذي توصلت إليه هو أن شبكة الأعصاب وفعاليتها في نقل الإشارات عبر خلايا الدماغ أمر يرتبط بالوراثة والبيئة التي نشأ فيها الفرد. إن الدماغ البشري مَطْوَأٌ في حياته، لكن هذه الطواعية تبدو أكثر شدة في مراحل معينة. إذاً يجب أن نعي القوانين التي تحكم هذه التغيرات في الدماغ عندما نعلّم طلابنا.

كان التعليم فيما مضى يعتمد على التلقين والتكرار والاستظهار على حساب التفكير والتحليل، وهو العامل الأهم في نجاح الطالب في المستقبل. لهذا السبب يجب أن يركز التعليم على التطوير الشامل للعقل البشري، وعلى التفكير المنطقي التحليلي جنباً إلى جنب مع التدريب على التفكير الذي يستخدم المخيلة أو البصيرة.

لقد أُجْرِيَتْ شخصياً بعض التجارب انطلاقاً مما قرأته في الكتب، فمثلاً: إذا أُعْطِيَتْ 15 كلمة لا ترتبط منطقياً ببعضها فستجد صعوبة في حفظ كل منها أو في تذكر ترتيبها

بطريقة التفكير المنطقي، لكن إذا استطعت كتابة جملة مكونة من هذه الكلمات، بغض النظر عما إذا كان لها معنى أم لا، فستكون قادراً على تذكرها كلها وستتذكرها بالترتيب، فما هو السر وراء هذه الظاهرة؟

إن الأمر يشبه كتابة نص تلفازي مؤلف من 15 كلمة وتسجيله على شريط فيديو في دماغك، فعند تشغيل الشريط سوف ترى الكلمات الـ 15 الواحدة تلو الأخرى. وقد اكتشفت أنه بكتابة قصة قصيرة تحوي هذه الكلمات يجعل من السهل تذكر الكلمات، بغض النظر عن سخافة القصة. والكلمات التي اخترتها كانت: فشار ومكتبة وكلب وحقيبة مدرسية وشجرة وشمس وصخرة وسيارة إسعاف ومعكرونة معلبة وتلفاز وعود أسنان ومنديل وهاتف وإنذار الحريق وأمتعة. ولكي أتذكر هذه الكلمات بالترتيب كتبت القصة الآتية:

«كنت أتناول الفشار، وأنا في طريقي إلى المكتبة، لِقِيتُ كلباً، فبدأ بملاحقتي، فأخذت أركض، وسقطت مني حقيبتى المدرسية، وبقي الكلب يطاردني فتسلقت شجرة قريبة، وبسبب ارتفاع حرارة الشمس فقدت وعيي؛ فسقطت على الأرض مصطدماً بصخرة؛ فأنت سيارة الإسعاف، ونقلتني إلى المستشفى، ولما كنت أنتظر الطبيب كُنْتُ أَتناول المعكرونة المعلبة وأشاهد التلفاز، ثم نظفت أسناني بعود الأسنان، ومسحتُ فمي بالمنديل، وفجأة رنَّ جرس الهاتف وتبعه إنذار الحريق، فالتقطت أمتعتي وهرعت لإطفاء الحريق».

ما زلت حتى اليوم أحفظ هذه الكلمات بتسلسلها. أعتقد أن تطوير الدماغ الشامل وتحديد تطوير التفكير باستخدام المخيلة والتفكير الإبداعي والذاكرة القوية من الأمور التي تستحق الدراسة؛ لأنه سيجسّن من كفاءتنا التعليمية. إن الشخص الكامل هو الذي يستخدم عقله على نحو كامل.

درس الدكتور (هوارد جاردنر) أستاذ علم النفس في جامعة هارفرد على مدى سنوات تطوير الطاقة المعرفية البشرية في كتابه الصادر عام 1983 «أطر التفكير»، فخرج بنظرية الذكاء المركّب، حيث قسّم الذكاء البشري إلى سبع فئات أضاف إليها فئات أخرى فيما بعد. وفئاته الأساسية هي:

- **الذكاء اللغوي:** وهو متطور جداً عند الأدباء والشعراء والصحفيين والمحاضرين والعاملين في الإعلام، وهم قادرون على التفكير والتعبير عن أنفسهم عبر اللغة ويقدرّون معاني الكلمات.
- **الذكاء الرياضي- المنطقي:** وهو متطوراً جداً عند العلماء وعلماء الرياضيات والمحاسبين والمهندسين ومبرمجي الحواسيب، وهؤلاء يستطيعون دراسة وتحليل المسائل واختبار الفرضيات، ويقومون بحسابات رياضية معقدة.
- **الذكاء الفراغي:** وهو من صفات ملاحي السفن والطائرات والقباطنة والنحاتين والرسامين والمعماريين، وهؤلاء يمتلكون القدرة على التفكير ثلاثي الأبعاد، ولديهم إحساس فطري حول كيفية تصوير الأشياء، ويتمتعون بقدرة خاصة على التخيل الهندسي وغير الهندسي.
- **الذكاء الجسدي (والمهارة الجسدية):** وهو يعد في الغرب أدنى قيمة من الذكاء الذهني، إلا أننا لا يمكن نكران أهميته، ونجد هذا النوع من الذكاء عند الرياضيين والراقصين والجراحين والفنانين والحرفيين المهرة، وهؤلاء بارعون في استخدام الجسم البشري.
- **الذكاء الموسيقي:** موجود لدى المؤلفين الموسيقيين، وقادة الفرق الموسيقية، والعازفين والناقدين الموسيقيين، وصانعي الآلات الموسيقية، والأشخاص الذين لديهم حس سماعي ويتذوقون الموسيقى والألحان والإيقاع.
- **الذكاء الاجتماعي:** وهو متطور جداً عند علماء النفس والفلاسفة والقادرين على تحليل الظواهر الاجتماعية والفكرية، ويستخدمون معرفتهم في تخطيط وقيادة حياة الآخرين.
- **ذكاء علماء الأحياء والنبات:** هو القدرة على تمييز وتصنيف الكائنات الحية والنباتات حسب خصائصها. وتستخدم هذه القدرة لأهداف إنتاجية، وهي متطورة عند علماء الزراعة، وعلماء النبات والصيادين، وعلماء البيئة، ومصممي المناظر الطبيعية.

إن نظرية الدكتور (غاردر) حول الأشكال المتعددة للذكاء تخالف النظريات التقليدية المتعلقة بالذكاء، وتؤكد على أن كل شخص يمتلك ميزات فردية خاصة تنتمي إلى إحدى الفئات المذكورة. والنظرية هذه تقدم صورة أكثر دقة وشمولية عن القدرات الفردية، وتبرهن على صحة المقولة: «العابرة هبة من السماء، وسيؤدون دورهم المفيد يوماً ما». و«كل تجارة تفتح أرباحها». وبالرغم من أن هذه النظرية لا تجيب عن عدة أسئلة فقد كانت مصدر إلهام لنا ومرجعاً مفيداً في توجيه جهودنا في مجال «بناء شخصية الفرد». لا يجب أن يهمل التعليم تنمية القدرات الخاصة لكل طالب من منطلق أن كل طالب يمتاز بقدرات معينة وعلى المعلم أن يتيح للطالب استخدام هذه القدرات. إنني لا أدعي بأنني مختص في هذا الموضوع، ولكنني أرى أن من واجبي لفت نظر المعلمين والعلماء إلى الأبحاث الجارية التي جرت في هذا المجال؛ كي يتسنى للعاملين في الحقل التربوي استغلال نقاط القوة لدى كل طالب، وتحرير طاقاته الكامنة إلى أقصى حد ممكن.

6.6 التطبيق العملي لبرنامج بناء شخصية الفرد وفق الثوابت التي

أقرها الشعب.

المحاور:

كنت أشرت إلى أن تطبيق مبدأ تنمية شخصية الفرد يعني التقيد بالثوابت التي أقرها الشعب، إذا كان الأمر كذلك فلماذا كان من الضروري الترويج لفكرة بناء الشخصية؟ في السنوات القليلة الماضية جرت نقاشات حادة حول تفسير الثوابت الوطنية في موضوع التعليم، فماذا تقول في هذا؟

لي لانكينغ:

أماً بالنسبة لترويج فكرة تربية الشخصية؟ فلأن مبدأ التعليم يمكن أن يُطبق من خلال معرفتنا للظرف الحالي والعقبات التي تواجهنا. وبناء الشخصية يمثل تطبيقاً عملياً في إطار ثوابتنا القومية في التعليم وفي هذه الحقبة بالذات من المرحلة التاريخية التي نمر بها، ويجب أن نعرف أننا سنواجه تحديات جديدة قد تنشأ بعد أن ننتهي من إرساء الأسس لنشر

مفهوم بناء شخصية الفرد، لذلك أقول: يجب أن نعدّ العدة لمعالجة مختلف القضايا في مختلف الأوقات؛ كي يتم تطبيق سياسات الحكومة على نحو سليم.

في مطلع القرن العشرين لفت المربي المعروف (ساي يوان بابي) نظر المسؤولين إلى ضرورة العناية بالرياضة البدنية والتمارين الذهنية، بالإضافة إلى تدريس التربية الأخلاقية وغرس القيم الجمالية في نفوس الطلبة، وقد كان لديه سبب وجيه لوضع تعليم الألعاب الرياضية في المقدمة. خاصة وأنه في عصره كانت الصين تُوصف بـ «رجل الشرق المريض». أنت تعرف أن المرء لا يستطيع فعل شيء إذا لم يكن صحيح الجسم.

كان (مايوهان) البروفسور المعروف يدعو إلى ممارسة الرياضة البدنية في الجامعات، وقدم خدمات جليلة في هذا الميدان. وبعد التحرير وخاصة بعد اعتماد سياسة الإصلاح والانفتاح كانت مكونات التعليم من حيث المبدأ تتمثل في التركيز على التربية الأخلاقية وتنمية القدرة العقلية والتربية البدنية والجماليات والعمل الميداني.

ومن ثمّ تبدلت الصيغة إلى التربية الأخلاقية والفكرية والبدنية لكن الكثير من المفكرين والخبراء والعاملين في حقل التربية كانت لديهم تحفظاتهم حول مضمون هذه التعابير، إلا أنهم لم يطلبوا تعديلها في ذلك الحين نظراً؛ لأن قانون التعليم لم يمض عليه وقت طويل من إقراره. وأخيراً تقرّر إضافة الجماليات إلى الفقرة الخاصة بالتعليم بناءً على اقتراح السلطات المركزية بإضافة هذه العبارة في التقرير حول عمل الحكومة الذي سلمه رئيس الحكومة (لي بينغ) في أول جلسة للمؤتمر الشعبي السنوي في دورته. وبذلك أصبحت الصيغة الجديدة تتضمن: «التنمية الأخلاقية، والفكرية، والبدنية، والجمالية». وقد شرّعت بعد أن صدّق عليه المؤتمر الشعبي العام.

وفي تقريره إلى المؤتمر السادس عشر للحزب شرح (جيانغ زيين) مبدأ التعليم الوطني شرحاً وافياً قائلاً: «من الضروري التقيد بالتزامنا القاضي بتسخير التعليم لخدمة التنمية الاجتماعية جنباً إلى جنب مع العمل المنتج والممارسة الاجتماعية ورعاية القائمين على بناء الاشتراكية من المؤهلين أخلاقياً وفكرياً وبدنياً وجمالياً» إذن فهو يربط «التعليم بخدمة الشعب» والتعليم بالعمل المنتج والممارسة الاجتماعية. إن القضية ليست قضية تغيير في الخطاب وإنما تعبير عن فلسفة جديدة في التربية والتعليم.

تقوية وتحسين التربية الأخلاقية في المدارس

6.7 تحديد الأهداف والمتطلبات الأساسية للتربية الأخلاقية في المدارس في العصر الجديد

المحاور:

ماهي أهداف ومتطلبات زرع الأخلاق في المدارس إبان هذه المرحلة من التطور التاريخي؟

لي لانكينغ:

إننا ندرك بوضوح نوعية الأفراد الذين نريدهم، كما ندرك الأهداف العامة للتعليم، ألا وهي تنشئة بُنَاة الاشتراكية ومن سيليهم من الأجيال المسلحة بالعلم والمعرفة والمثل العليا التي تتحلّى بأعلى درجات الانضباط. إن هدفنا في نهاية المطاف هو إنشاء مجتمع شيوعي، لكن هدفنا في هذه المرحلة الراهنة هو بناء الاشتراكية التي تتسجم مع خصوصية الصين والواقع المعيش، تمهيداً لتحويل وطننا إلى بلد ديمقراطي مزدهر يتمتع بدرجة عالية من الحضارة والوعي الأخلاقي ويستفيد في الوقت نفسه من منجزات الدولة المتقدمة.

لذلك يجب أن تبقى الماركسية اللينينية، وفكر ماوتسي تونغ، ونظرية دينغ كسيوينغ مرجعيات لنا في أثناء تنفيذنا للمشروع النهضوي في مجال التعليم ونشر القيم الأخلاقية التي ينبغي أن تحكم سلوك الفرد والطالب، مع مراعاة متطلبات كل مرحلة من مراحل التعليم. ومن جهة أخرى ينبغي تعريف الطلاب بالمادية الجدلية والمادية التاريخية لما لها من أهمية في التحليل العلمي، ومن الضروري أيضاً العناية بالتربية الوطنية وتعميق الثقافة الاشتراكية والتاريخية بما في ذلك تاريخ الصين القديم والحديث، وعدم إهمال التوجيه المعنوي وتقاليدينا الثورية، وأخيراً يجب أن تكون تقاليدينا في العمل منفتحة على منجزات جميع الحضارات.

ويتعين على المدارس والمعاهد كافة أن تطور أساليبها في مسألة التربية الأخلاقية التي ينبغي أن تكون جزءاً من المقررات، وذلك لتمتين الروابط بين التربية الأخلاقية داخل المدرسة وبين الحياة الاجتماعية للطالب في خارج المدرسة. ويجب أن يكون التركيز على

إحراز النتائج العملية وليس على الشكليات. كما أنه من الضروري بذل المزيد من الجهد في مجال الرياضة الذهنية والعقلية، خاصة أن الجيل الجديد من الشباب ينمو ويتعرعر في بيئة اجتماعية متجددة. وهناك دور آخر للتربية والتعليم ألا وهو تعزيز الوحدة والتآخي بين المجموعات العرقية وإذكاء الروح الوطنية والدفاع عن الوطن وأمنه. وفي الوقت نفسه محاربة الإيمان بالخرافات والأفكار الرجعية، وذلك بدعم التنظيمات الطلابية مثل «عصبة الشباب» و«طلّاع الشباب» و«الهيئات الطلابية»؛ لكي يستطيعوا القيام بدورهم في بناء ودعم شخصية الطالب.

وللمجتمع دور رديف في كل ما ذكرته عبر دعم المدارس في مجال التربية الأخلاقية والقيام بأنشطة تربوية أخلاقية، حتى تسهم مع الجهود المدرسية في التربية المعنوية.

6.8 التربية في نظرية دونغ جاوبينغ والنقاط الثلاث

المحاور:

لقد ذكرت أن نظرية دونغ جاوبينغ والنقاط الثلاث ذات أهمية كبرى في التربية الأخلاقية، فكيف يُفترض أن يفهمها شباب اليوم، ويطبّقوها بصورة أفضل؟

لي لانكينغ:

لقد أقر المؤتمر القومي السادس عشر للحزب اعتماد الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونغ ونظرية دينغ كسيوبينغ والنقاط الثلاث إطاراً لتوجهات الحزب. إن تسليح طلبة الجامعات بهذه النظريات أمر يرتبط ارتباطاً عضوياً بعملية الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي من جهة، وبناء الاشتراكية الصينية من جهة أخرى.

إن تطبيق هذه النظريات عملية متواصلة وطويلة الأمد، إن الجامعات بمنزلة حاضنات لتخريج الخبراء والمبدعين في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا وهي من هذا المنطلق القوة المحركة التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن واجب العاملين في الجامعات من طلاب وأساتذة أن يكونوا القدوة في تطبيق النظريات التي أشرنا إليها، وأن يدركوا بوضوح أهميتها البالغة. وقد افتتحت الجامعات في أنحاء الصين دورات خاصة

لتدريس ما أسميت به نظرية دينغ كسيوينغ والنقاط الثلاث، وقد أعدت بعض الجامعات كتباً أو كراسات لتدريب المعلمين والطلاب وشرح هذه النظريات لهم.

أرجو من مربيينا العاملين في سلك التعليم - انطلاقاً من توصيات المؤتمر القومي السادس عشر للحزب الشيوعي - أن يلتفتوا حول اللجنة المركزية للحزب وأمينها العام (هيو جينتاو)، وأن يتمسكوا بنظرية دينغ كسيوينغ انطلاقاً من النقاط الثلاث، وأن يثابروا على استقصاء الحقائق على الأرض وأن يتحرروا من رواسب الماضي وأن يواصلوا عملهم في إطار إستراتيجيتنا لتحقيق النهضة انطلاقاً من رعاية العلم والتعليم، وأن يدلوا بدلهم في سبيل بناء الاشتراكية الصينية.

6.9 عدم التخلي عن التقاليد والقيم الصينية

المحاور:

سبق لك أن أيدت تربية شبابنا عبر تعريفهم بتقاليدنا وقيمنا، واقترحت - بل تبنيّت - في عام 1993، وكذلك في عام 2002 عملية إعداد كتب تجمع التعاليم السامية والأقوال المأثورة من التراث الصيني، علماً بأننا نعيش اليوم في مجتمع عصري، فما الذي دفعك إلى ذلك؟

لي لانكينغ:

إننا نمتلك إراثاً حضارياً رائعاً عمره 5000 عام، ولدينا ثقافة قومية غنية وتقاليد متنوعة. منذ عدة سنوات سألني رئيس جامعة (بكين) إذا كان من الممكن جمع التعاليم الكونفوشيوسية في قالب عصري من أجل تثقيف أولادنا. لقد توارثت أجيال متعاقبة هذه التعاليم ولا أعتقد أننا بحاجة إلى جمعها وتبويبها بقدر ما نحن بحاجة إلى اختيار أفضلها. والحق يقال: إن جل القيم التي ندعو إلى التمسك بها اليوم موجودة في تراثنا ومنها: الصدق في القول والعمل، حب الخير والنزاهة، ونبذ الشر والأنانية، وتجنب التبذير والابتعاد عن التزمت والتسامح مع الآخرين والعفو عند المقدرة. بالإضافة إلى التفاني في العمل وتجنب النزاعات الشخصية ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار. إن التقاليد والقيم التي أتحدث عنها تتمثل في أمور أخرى مثل:

- حب الوطن، والإيمان بأن كل مواطن مسؤول عن مصير وطنه.
- أن تكون أول من يتحمل المشقة وآخر من ينشد الراحة.
- الجرأة على مواصلة الجهود لتحسين الذات.
- أن تتحلى بمكارم الأخلاق وأن تقاوم إغراء الثروة أو الجاه، وأن تبقى وفياً لمبادئك.
- العزم على بذل أقصى جهد في القيام بواجباتك إلى أن يحين الأجل.
- الإيمان بأن الفضيلة تحمل السعادة معها، والعزيمة على توسيع الأمن والعمل على ازدهار الأمة.
- التحلي بالشجاعة والإقدام والتضحية بالنفس في سبيل قضية سامية.
- أن تطمح إلى تحويل العالم إلى عالم أفضل، وليكن سلوكك الاجتماعي هو أن تعامل الناس كما تحب أن يعاملوك، وأن يعتني الشخص بوالديه عند بلوغهم سن الشيخوخة وبعدئذ الاعتناء بالآخرين، اهتم برعاية أطفاله أولاً ثم بأطفال الآخرين؛ بمعنى الأقربون أولى بالمعروف.

يوجد في تراثنا عدد كبير من الأقوال المأثورة التي تحث الفرد على القيام بواجباته الاجتماعية والأخلاقية وتحدد القواعد التي يبني عليها سلوكه، والواقع أن التقاليد والقيم الصينية مترسّخة في وجدان الشعب الصيني منذ القدم ومن هذه القيم والتقاليد: الوحدة القومية وحب السلام والاجتهاد في العمل والشجاعة وحب الوطن الأم. لذلك أرى أن نستغل موروثنا الأخلاقي وتقاليدنا الاجتماعية في تربية شبابنا على الصعيدين الأخلاقي والتربوي.

إن الصين اليوم على أعتاب عهد جديد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحويل الاشتراكي. إننا نعدّ تنمية الروح القومية جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية. ويجب أن نستفيد أيضاً من حضارات الأمم الأخرى وتجاربها الناجحة في هذا المجال، مع مواصلة السعي نواصل فيه سعينا لبناء الاشتراكية والمنظمة الأخلاقية التي تتلاءم مع «اقتصاد

السوق الاشتراكي». ولقد كلفنا عدة خبراء في هذا المجال بإعداد دراسات في عام 1993 و2002 بغية نشر كتاب يجمع القيم والتقاليد والحكم الصينية، ليكون مرجعاً يعتمد عليه المعنيون بالتربية الأخلاقية في بلادنا.

إن دعوتنا لعدم إهمال التراث والتقاليد الصينية، لا يعني أن جميع ما ورد في تراث الأجداد إيجابي وبناء، وإنما علينا أن نختار منه ما يتلاءم مع العصر، وأن نتبذ كل ما هو ضار أو غير مفيد.

إن التقاليد الصينية أزلية ومرنة في آن معاً، إنها معين لا ينضب للتربية والأخلاق، وتمتاز بالحيوية الدائمة.

إن الروح التي نسعى إلى إشاعتها تدريجياً تتمثل في تحرير العقل والكشف عن الحقيقة عبر دراسة الواقع والتكيف مع المتغيرات، ومواجهة الصعاب دون هودة والعمل الدؤوب الذي يرمي إلى خدمة الشعب والمصلحة العامة في المقام الأول.

إن جيل الشباب هو الوارث للقيم والتقاليد الصينية العريقة، وهو يدعو اليوم إلى اعتماد سلوك جديد يتلاءم مع العصر الذي نعيش فيه. وأملنا كبير في تحقيق النهضة التي نسعى إليها ونراهن على قدرة الأجيال الصاعدة على تحقيق هذه النهضة في المستقبل.

6.10 الاستفادة من أفضل المنجزات الحضارية للأمم الأخرى

المحاور:

أنت تطالب بالاستفادة من تراث الصين الحضاري والأخلاقي، وتدعو طلابنا في الوقت نفسه إلى الاستقاء من ثقافات الأمم الأخرى قدر الإمكان، وهذا يفيد في بناء شخصية الفرد، فهل هناك أهداف أخرى من ذلك؟

لي لانكينغ:

خَلَفْتُ زيارتي إلى اليونان عام 2002 انطباعين عن الشعب اليوناني:

الانطباع الأول: يعيل اليونانيون إلى التحدث بطريقة فلسفية، ويبحثون عن جذور الظواهر المعقدة وأسبابها.

الانطباع الثاني: هو أنهم شعب مضيّاف. بطبيعة الحال هناك أمم كثيرة مضيافة ومنها الصين بحكم التقاليد لكن اليونانيين يبالغون في ضيافتهم. ويقول العاملون في سفارتنا: إن الرجل اليوناني قد يدعو من يطرق بابه سائلاً عن الطريق أو ما شابه إلى فتجان قهوة أو تناول الغداء. وأذكر أنه عندما توقفنا أمام مقهى في أثناء إحدى نزحاتنا أراد السفير شراء بعض الشراب لنا، وفي حين كان النادل يسأله عما نريد، حصل أمر لم نتوقعه، وهو إصرار الرجل اليوناني على الامتناع عن أخذ الثمن عندما شاهد السفير يفتح محفظته، على الرغم من إلحاح السفير على دفع الثمن ولكن دون جدوى. وأخيراً حلت المشكلة بفضل مالك المقهى الذي تدخل قائلاً: «عليك أن تستسلم وتدعه يدفع والا سيكون منزعجاً». تلك هي الضيافة اليونانية.

إننا نحيا في عالم مفتوح يزداد فيه التبادل والتعاون الدولي في شتى الحقول، وسيكون لطلابنا في المستقبل دور كبير في هذا الشأن. والتبادل الثقافي هو وسيلة للتواصل والتقارب بين الشعوب، وسواء كان هذا التبادل على المستوى السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو العلمي أو التربوي أو التكنولوجي والعسكري، فبإمكاننا استخدامه لبناء الثقة والتعاون المثمر على المستوى الدولي والفردي، وهنا تبرز أهمية اللغة في العلاقات الفردية؛ لذلك يجب أن نحرص على تعلم اللغات الأجنبية الرئيسة؛ كي نجني الفائدة القصوى من المنجزات الثقافية والعلمية للأمم الأخرى.

فالموسيقا على سبيل المثال هي إحدى الوسائل للتواصل مع الأمم الأخرى؛ لأنها لغة عالمية كما يسميها الكثيرون. فالمقطوعة الموسيقية أصبحت بالفعل وسيلة عالمية؛ لأن النوتة نفسها يمكن أن يعزفها أي عازف ملم بالسلّم الموسيقي. وسأورد بعض الأمثلة عن أهمية الموسيقا في تعزيز التفاهم والتواصل بين الأمم: ففي أثناء زيارة رسمية لي إلى النرويج ذكرت اسم إدوارد غريغ (1843 - 1907)، وهو موسيقي نرويجي مشهور قدّم عرضاً أمام بعض الوزراء النرويجيين الذين أدهشهم أن يكون بعض الصينيين قد سمع به، وللتعبير عن تقديرهم نظموا لنا زيارة إلى مسكن الموسيقار، وبعدها أقاموا لنا حفل استقبال استمعنا فيه أثناءه إلى مقطوعات على البيانو من مؤلفاته الموسيقية.

وفي أثناء زيارتي إلى بولند سُدّ مضيفي بحديثي عن فريدريك شوبان (1810 - 1849) الذي يفخرون به، ودعينا لحضور حفلة صغيرة في مكان سبق لشوبان أن عزف فيه. وهناك استمعنا إلى ألحانه التي أداها عازفون محليون. وهنا أود الإشارة إلى أن زيارتي إلى اليونان جعلتني أقدر أهمية الاطلاع على ثقافات الشعوب الأخرى. فإن كنت لا تعرف شيئاً عن تاريخ اليونان، وخاصة الحضارة الإغريقية سوف تجد صعوبة في التواصل مع اليونانيين، وعندما تظهر احترامك لهم سوف يحترموك هم أيضاً.



حديث مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في قصر الإليزيه في باريس - نيسان/ابريل، 2001

الثقافة تمهد لبناء الثقة والتفاهم والتعاون والاحترام المتبادل بين الأمم، أذكر في حفلة تكريمية أقامها الرئيس (بيل كلينتون) على شرف الرئيس (جيانغ زيمين) عند زيارته إلى الولايات المتحدة، بدأ الضيف يتكلم عن الشعب الأمريكي عبر قصيدة أمريكية تعود إلى القرن التاسع عشر للشاعر (هنري وادسوورث لونغ فيلو) بعنوان: «أنشودة الحياة» وكان الجميع مستمعين بما يسمعون، بمن فيهم الرئيس الأمريكي، وقد صفقوا بحرارة بعد انتهاء الرئيس (جيانغ زيمين) من إلقائها.

سبق لي أن زرت فرنسا مرتين واجتمعت بالرئيس الفرنسي (جاك شيراك)، وفي أثناء محادثاتي الرسمية معه تبين أنه يعرف شيئاً عن التحف البرونزية التي تعود إلى عهد الأباطرة جو، وأبدى إعجابه بالشاعر الصيني الكبير (لي باي)، كما أننا تحدثنا عن أدباء بارزين وفنانين أمثال: (أونوريه دو بلزاك) (1799 - 1850)، (الكسندر دوماس الابن) (1802 - 1870)، (فيكتور هوغو) (1802 - 1885)، (هكتور بيرليوز) (1803 - 1869)، و(كلود دوبوسي) (1862 - 1918)، وكانت لقاءاتنا أحياناً تتجاوز الوقت المحدد لها لهذا السبب، إنني أسرد هذه الأمثلة فقط، لأظهر أهمية الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى ألا تقتصر جهودنا على التركيز على تراثنا الحضاري بل على الاستفادة أيضاً من الإنجازات الرائعة للحضارات الأخرى.

6.11 مواكبة العصر، وتحديد أهداف واضحة، وتحسين أثر العصر في

التربية المعنوية الجامعية

المحاور:

خطت التربية الأخلاقية في جامعاتنا خطوات كبيرة في السنوات العشر الأخيرة، والأوضاع النفسية للطلاب الجامعيين على خير ما يرام، فما هي في رأيك السبل التي ينبغي اتباعها للمحافظة على هذه الأوضاع؟

لي لانكينغ:

في أثناء العقد الماضي وبفضل خطتنا الإستراتيجية لتحقيق النهضة المنشودة عبر العلم والتعليم تحسّن أداء الجامعات، وأتى هذا التحسّن لتتوجّه الجهود الحكومة والأجهزة الإدارية والتربوية على المستويات كافة. ومن جهة أخرى ثمة مشكلات إيديولوجية يعانيها الطلاب، تتجلى هذه المشكلات في سلوك الطلاب لا سيما وأن الغالبية العظمى من الطلاب اعتادوا الدلال والرعاية الخاصة من قبل والديهم لكونهم الأبناء الوحيدين.

ومن ثم فإن العديد منهم يفتقرون إلى القدرة على اتخاذ القرار، والاعتماد على الذات، وضبط النفس، مما يجعلهم عرضةً لأمراض نفسية أو حالات مرضية لها انعكاسات سلبية على دراستهم.

ولهذا السبب تقدم جل الجامعات اليوم خدمات استشارية في مجال الطب النفسي للطلاب الذين يعانون من مشكلات نفسية، كما يقوم مختصون بإجراء تحليل علمي للعوائق النفسية التي تواجه الطالب في أثناء مسيرته الدراسية وفي حياته اليوم، ويقومون كذلك بإرشاد الطالب لكيفية التغلب على حالته المرضية عبر دراسة ردود فعله النفسية تجاه الضغوطات الحقيقية والوهمية.

وهذه الرعاية النفسية تطال على نحو خاص الطلاب الذين يعانون مشكلات نفسية خطيرة؛ الذين بحاجة إلى مساعدة لتجاوز محنتهم ومتابعة حياتهم الدراسية في جو يسوده التفاؤل والسعادة. وقد وضعت بعض الجامعات آليات لإدارة الأزمات حتى تمنع بعض الحالات النفسية الفردية التي قد يؤدي تفاقمها إلى مأس لم تكن في الحسبان.

من الضروري أن يلم الطالب الجامعي بالعلوم السياسية وأن يهتم بمضمون هذه المواد التي تدرس في هذا الشأن. إن الماركسية جديرة بأن تدرس؛ ولكن المشكلة هي أننا لا نستطيع تدريسها بطريقة ميكانيكية تلقينية نظراً لطبيعة المادة. لذلك يجب شرح النظريات الماركسية بأسلوب مبسط وجذاب يربط النظرية بالتطبيق. ومن الأهمية بمكان وبصورة خاصة الفهم الصحيح للمادية الجدلية (المادية الديالكتيكية) والمادية التاريخية باعتبار هذين المفهومين الحجر الأساس الذي تقوم عليه الماركسية.

لنأخذ على سبيل المثال شخصيات تاريخية: لقد كان (ماوتسي تونغ) رجلاً عظيماً له إنجازات ستذكرها الأجيال، لكنه في الوقت نفسه كان إنساناً يخطئ ويصيب، ومن أخطائه إطلاقه للثورة الثقافية 1966-1976» في سنوات أفوله، وسقوط «عصابة الأربعة» وعودة (دينغ كسيوينغ) إلى منصبه القيادي.

أراد بعضهم التكرار (ماوتسي تونغ) كلياً، لكن (دينغ) رفض ذلك بحزم قائلاً: «بالرغم من أخطائه يجب ألا ننسى أن ماوتسي تونغ هو أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الصيني، وهو المهندس الأول لجمهورية الصين الشعبية، أما الأخطاء التي ارتكبها فيمكن عدّها ثانوية، وعلى أي حال لا يمكن ألبة تجاهل منجزاته».

ويصر دينغ على أنه لا يجوز ولا يصح قطعاً حرمان ماوتسي تونغ من مكانته التاريخية. وهذا يدل على أن دينغ رجل دولة ماركسي يفهم الماركسية ومبادئها وقد دفع البلاد في الاتجاه الصحيح في أثناء حقبة تاريخية حرجة. ويمكننا أن ننظر إلى الأمر من زاوية أخرى: هب أننا أنكرنا (ماوتسي تونغ) وتجاهلنا الوقائع التاريخية، وهب أننا لم نعالج المسألة من المنظور الماركسي، هل كان بوسعنا عندئذٍ تحقيق النجاح الذي نشهده اليوم؟ وهنا أرغب أن أضيف بأن السبب في موافقة الغالبية العظمى من الشعب على رأيي في (ماوتسي تونغ) ليس بسبب الاستنتاجات الموضوعية التاريخية ولكن بسبب الوعي السياسي لأبناء الشعب الصيني.

وفي هذا السياق أود أن أشدد على أهمية ربط النظرية بالتطبيق عند إلقاء المحاضرات السياسية ومواكبة العصر. إننا ندخل حقبة جديدة من التطور التاريخي وهذا يستدعي دراسة ما أسميناه نظرية (دينغ كسيوينغ) والنقاط الثلاث بوعي وعمق أكبر.

والماركسية تعني للصين أمرين: الإرث الماركسي، وتطوير هذا الإرث وفقاً للمتغيرات والظروف المستجدة. إن أبرز مثال على ربط النظرية بالتطبيق في ظل الظروف الجديدة هو البرفسور (كزو زهي غونغ) في جامعة الدفاع الوطني، الذي تحظى محاضراته باستحسان بين الطلاب كونه مبدعاً في ربط النظرية بالتطبيق. وأذكر أنني كنت أنا ورفاق لي في أثناء دراستي الجامعية مولعاً بمحاضرات البرفسور (وانغ زهونغ) وتقاريره، وعندما زرت معهد (يكن) للصناعات الخفيفة، أخبرني الطلاب أن أساتذة العلوم السياسية في المعهد يتقنون عملهم.

ومن جهة أخرى يجب على الموظفين الحكوميين على المستويات كافة، القيام بزيارات دورية إلى المدارس ليتحدثوا مع المعلمين حول مبادئ وسياسات الحكومة في الوقت الحالي، ويجب عقد ندوات لعرض المواضيع التي تدرس بالاعتماد على الوقائع الحية لمساعدة الطلاب والمعلمين في فهم التغيرات والإنجازات الجديدة في عملية الإصلاح والانفتاح وخاصة التطور الاقتصادي. لذلك أنا أشدد دوماً في زياراتي على مسؤولي الأقاليم والبلديات؛ لكي يخصصوا الوقت الكافي لزيارة الجامعات والتحدث مع الطلاب والمعلمين حول أوضاعهم الراهنة، وأن يجيبوا عن أي سؤال أو استفسار.

إن سنوات من التجارب قد أثبتت أن هذا التواصل المستمر يحظى باستحسان شريحة واسعة من الطلاب والمعلمين، ومن جهتي فقد وضعت ثمانية تقارير على الأقل حول القضايا التي تهم المدرسين والطلاب في الجامعات في أثناء السنوات العشر الماضية.

6.12 التشديد على نشر التربية الوطنية

المحاور:

إنك تعلق أهمية كبيرة على ضرورة أن يعرف الطلاب وأساتذة الجامعات ما يجري في بلدهم وأن يكونوا على تواصل مع القضايا التي تمس الدولة والمجتمع. وطلبت من المسؤولين الشيء نفسه. فماذا كنت تقصد بالضبط؟

لي لانكينغ:

لا يجوز أن ينحصر التعليم في نقل المعرفة، بل يجب أن يُعنى أيضاً بالتربية الأخلاقية والاهتمام بالشأن العام بصورة خاصة وهذا من التقاليد التي نفخر بها في حزبنا. هناك عدة فصول في كتابات (ماوتسي تونغ) تُعنى بالأوضاع الراهنة وواجبات الفرد، وأنا أشدد على ضرورة أن يكون الطلاب والأساتذة على صلة بالأوضاع الاجتماعية انطلاقاً من ملاحظتين: الأولى هي أن الطلاب والمعلمين يعيشون على أرض الجامعة بمعزل عما يجري في المجتمع، وطلابنا الشباب يفتقرون إلى النضج، ويتسرعون في إطلاق الأحكام بسبب معرفتهم المحدودة وعدم نظرهم إلى الأمور بشمولية. والثانية هي أن التقارير حول الأوضاع الاجتماعية الراهنة هي أفضل طريقة وأكثر فاعلية في تعليم الشؤون الوطنية.

لقد كنت طالباً في جامعة فودان في أثناء تحرير (شنغهاي) وكان الوضع حينها معقداً جداً، إلا أننا كنا قادرين على رؤيته بكل أبعاده؛ لأن المسؤولين في المنطقة دأبوا على زيارتنا لاطلاعنا على مجريات الأحداث آنذاك، وما زلت حتى اليوم أذكر الحماس الذي بثته فينا تلك التقارير.

في تلك الأيام العصيبة كانت قوات «الكومنتانغ» المناوئة للشيوعيين تقوم بفارات جوية على المدينة، في حين كان عملاء العدو يعيثون فساداً في الداخل، هذا في الوقت الذي كانت

حكومتنا الجديدة منشغلة في تنظيف المدينة من المجرمين والاحتالات الأخرى مثل: عصابة الخضر وعصابة الحمر وغيرهم. كان تشين يي آنذاك يشغل منصب عمدة المدينة بالإضافة إلى كونه أحد كبار القادة العسكريين.

وبالرغم من أعبائه الثقيلة كان يجد الوقت للمجيء إلى الجامعة ليطلعنا على الأوضاع، وما زلت أذكر ملاحظاته: فمثلاً في أثناء جلسة استماعٍ طرَحَ أحدهم عليه السؤال الآتي: الآن وقد تحررت الصين لماذا لا نرسل جيش التحرير لتحرير هونغ كونغ؟ وما هو المسوِّغ لعدم قيامنا بذلك؟ فأجابته العمدة: «أولاً لسنا بحاجة لإرسال جيش التحرير إلى هناك؛ إذ يمكنني الاتصال بجهاز الأمن العام في محافظة (غوانغ زهو) لتنفيذ ما تدعو إليه. ثانياً: إننا لا نخطط لإرسال جيش التحرير إلى هناك. أنتم ما زلتم صغار السن لتفهموا الأسباب، وكذلك لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال الآن، لكنكم ستعرفون فيما بعد». وبالرغم من أن العمدة لم يوضح، لكن الجميع أدرك أن هناك سبباً وجيهاً لاتخاذ هذا الموقف دون أن يعرفوه بالضبط.

في ذلك الوقت كان الوضع متفجراً في شنغهاي وزاد الطين بلَّةً شح المواد الغذائية وارتفاع الأسعار. لقد كان الوضع خطيراً جداً إلى حد أن (تشين يي) صرح في أحد جلسات الاستماع قائلاً: «أخبرني بعضهم أنه إذا انسحب الحزب الشيوعي من شنغهاي فسوف يتبعون الحزب ويشعلون حرب عصابات في الجبال، لقد تأثرت كثيراً باستعدادهم للتضحية في سبيل الحزب، ولكنني أقول لكم: إننا لن ننسحب من شنغهاي أما بالنسبة لتجار الأرز الجشعين الذين يخزنون الأرز ويرفضون بيعه فقد أصدرت أمراً بشحن الأرز من سيتشوان إلى شنغهاي، وإذا كان النقل بطيئاً عبر النهر فسوف ننقله عن طريق البر، وأود أن أطمئنتكم أن الغارات الجوية التي كشفتها حكومة (الكومنتانغ) ستنتهي قريباً». كان تلك الكلمات وقعاً حسناً في نفوس الجميع، ومثلما كان متوقعاً فقد انخفضت أسعار الأرز في شنغهاي بعد وصول شحنات من سيتشوان، وتم القضاء على الاحتكار ولم يعد التجار يجروؤن على الامتناع عن بيعه. وهناك حادثة لا أزال أذكرها بوضوح:

في أثناء عودتنا مساءً إلى مهاجعنا بعد حضور حفلة نظمها الحزب للشباب والشابات، ظهرت في السماء قاذفة قتال تابعة لقوات (الكومنتانغ)، وفجأة سلَّط رجالنا الأضواء

الكاشفة على القاذفة المغيرة التي يبدو أنها كانت خارج مدى مضاداتنا الأرضية، وانطلقت إحدى طائراتنا المقاتلة، وأسقطت تلك القاذفة؛ وبعد هذا الحدث لم تعد تجرؤ طائرات العدو على اختراق أجواء المدينة. أعود إلى (تشين يي) لأقول: إن هذا الرجل كان مثلاً يحتذى به في تعامله مع أفراد الشعب.

6.13 تشجيع العمل الجماعي والتواصل بين المفكرين والأدباء

المحاور:

كثيراً ما كنت تشجّع على التآلف والتعاون بين العلماء والمفكرين في مقالاتك وخطاباتك، ألا تتعارض هذه النظرة مع مبدأ إطلاق العنان لحرية الإبداع؟

لي لانكينغ:

إنني لا أتجاهل ألبنة المواهب الفردية، عندما أدمم العمل الجماعي والتواصل بين المفكرين والأكاديميين، بل على العكس إن المواهب الفردية الإبداعية هي الأساس وهي القلب النابض، فهل يمكن لأي فريق عمل دون قلب يحركه؟

والقلب في العالم الأكاديمي هو شخص بارز ورائد في مجال تخصصه بشهادة العاملين في المجالات الأكاديمية أو العلمية، ويفترض أن يتمتع بالقدرة على فهم الناس واستثمار طاقاتهم، وترميم نقاط ضعفهم، وجعلهم يلتفتون حوله لتحقيق نتائج ملموسة.

قد يزعم بعضهم أن (توماس أديسون) قدّم اختراعات عظيمة لكننا لم نسمع عن أي فريق عمل له؛ في الحقبة التي عاش فيها (أديسون) لم يكن العلم والتكنولوجيا والإنتاج قد بلغ المستوى الذي نشهده اليوم. ولذلك برزت القدرات الفردية في عصر أديسون بوصفها أمراً طبيعياً. ولكن أديسون احتاج إلى فريق عمل عندما أخذ يستثمر اختراعاته ويوسع نطاق عمله، إن أهمية العمل الجماعي تتزايد نتيجة للتقدم الحاصل في التكنولوجيا والإنتاج، كذلك روح العمل كفريق.

لنأخذ (بيل غيتس) كمثال: إنه شخصية فذة وهو أغنى رجل في أمريكا، وقد أنشأ شركة توظف اليوم آلاف الأفراد من ذوي الكفاءات العالية، وبفضلهم فقط استطاع أن يصل إلى

ما وصل إليه اليوم. لذلك عندما نعلم شبابنا لا يكفي أن نزوّدهم بالمعرفة فحسب، وإنما علينا أيضاً التأكد من أنهم يفهمون ويستوعبون المواد التي يدرسونها، وأن نبين لهم فائدة العمل المشترك.

إن دعم العمل الجماعي وتنمية روح العمل ضمن فريق عمل يتطلب ويحتّم مقاومة نزعة بعضهم للعمل الفردي الذي يعوق حركة التقدم في المجالات الأكاديمية والبحث العلمي والتكنولوجي، والتقدم الاجتماعي. إن التعاون بالتشاور بما في ذلك النقد البناء والموضوعية كفيل بتحقيق التقدم والازدهار.

لا يوجد في تاريخنا عهد زخر بكبار الشعراء مثل عهد أباطرة تانغ (618-907) الذي عاش في كفهم شعراء لا معون أمثال: وانغ بو، يانغ جيونغ، لوز هادلين ولو بينوانغ، ثم لي باي، ودوفو، ومينغ هاوران، وانغ دي، وعشرات آخرون من أمثال: هان يو، وباي جوي، وليويوكزي، وليو زونغ يوان، ويوان زهين، وآخرون. وقد كان كل واحدٍ من هؤلاء الشعراء ينتمي إلى مدرسة مختلفة، وكانوا يحملون الشاعر الطيبة والعميقة تجاه بعضهم. كان أكثر شعراء عصر (تانغ) ينظمون الشعر المسرحي والغنائي، ولدينا أشعار موجّهة من شاعر إلى آخر يتناول مواضيع وجدانية، والذي نعرفه عن الشاعرين العظيمين لي باي ودوفو أنهما كانا نذيين في ميدان الشعر وبقياً صديقين حميمين لا يكثران بالشهرة أو أيهما الأفضل. عندما وصل لي باي إلى شاندونغ كتب إلى دوفو شعراً يعبر فيه عن شوقه إليه:

لماذا أنا هنا، استلقي على أعلى جدار في مدينة الكثبان؟

لا يوجد قرب الجدار إلا شجرة تشعرني بالراحة عندما أرنو إليها

فيما تهتز أوراقها مع رياح الخريف في ضوء الشمس الغاربة

خمر «لو» كله لا يكفي لإدخال السكينة إلى قلبي

وحتى أغاني «كي» لا يمكن أن تأخذ قلبي من صدري

إن حنيني إليك يتدفق كما يتدفق نهر «وين»

متسارعاً وطيلاً في طريقه إلى المكان الذي أنت فيه

إن شوقه إلى صديقه (دوفو) واضح جداً في هذه الأبيات، وعندما اتُّهم (لي باي) ظلماً في قضية معينة واقتيد إلى المنفى، صُدم (دوفو) بالظلم الذي أحاق بصديقه وعبر عن لوعته بالأبيات الآتية:

تسافر الغيوم طول اليوم

دربنا طويلة جداً ووعدة

حلمتُ بك لليال ثلاث

يبتسم الحب بين ضلوعك

الرحلة صعبة، الأعاصير تعبر الأنهار والبحيرات

سينقلب القارب الصغير، وها أنت تمسُدُ شعرك الأشيب

كأنما سعيك ضاع أدراج الرياح

يفغوص المسؤولون في قوارير العطور وخزائن المال

وأنت تحمل الهموم والآلام وتعب وحيداً

من يجروء على التحدث عن العدالة عندما يلقي القدر شباكاً؟

صديقي الذي تنكرت له الأيام في شيخوخته

سيبقى اسمه مشرقاً على مر العصور

ورفيقه بعد الموت هو الوحدة.

إن صورة (لي باي) الحية في القصيدة تثبت عمق صداقتهما واحترامهما المتبادل، وهذه شواهد عظيمة لا يمكن أن يمحوها الزمن، وستبقى مصدر إلهام لنا جميعاً.

الجميع في الصين قد سمع عن الأعلام الثمانية في (يانغ زهو) الذين ذاع صيتهم في الشعر والخط والرسم، في عهد الإمبراطور (كيان لونج) (1644 - 1911) وهؤلاء الأعلام هم: وانغ شيشدين، ولي ستان، وجين نونغ، وهوانغ تشين، وغاوكزيانغ، ولي فانغينغ، وزهينغ بانكياو، ولوبين. ويبدو أنهم لم يجتمعوا يوماً معاً. والواقع أنهم ينتمون لمدارس أدبية مختلفة

ولكن ذلك لم يمنعهم من أن يكونوا أصدقاء بكل معنى الكلمة، والجدير بالذكر هو أن القاسم المشترك بين هؤلاء الأدباء أنهم كانوا جميعاً رواداً في ميدان الأدب من حيث الشكل ويمكن عدّهم رواد الحداثة. وتظهر سيرة حياتهم وأعمالهم وعمق الصداقة التي كانت تربطهم. ولعل الواقعة الآتية تبين طبيعة هذه الصداقة: حدث أن ذهب زهينغ لزيارة وانغ الذي كان قد إنتهى لتوّه من رسم إحدى لوحاته وعندما رأى زهينغ اللوحة ذهل بروعتها، وللتعبير عن إعجابه كتب الأبيات الآتية:

وقف الرجل بالباب حاملاً شرابه

وعبق الصباح يملأ المكان

إن السعادة تغمر اللوحة

يستحضر الرجل الأرواح الهائمة

لا تقل إن الشراب البارد عديم الفائدة

إن هذا الشراب المثلج الذائب يستحق ملايين النقود المعدنية

وفي قصيدة أخرى أثنى على أسلوب (هوانغ شين) في الرسم بالأبيات الآتية:

مولع أنت بالتحديق في تلك المعابد المغطاة بالأشنة

ترسم الجبال البرية، وجذوع الأشجار المتمايلة

عندما تحرك الروح ريشتك إلى المرتفعات الأثرية

نعم إن المشهد من نسج الخيال ولكن الحياة تدب فيه

كذلك كان (زهينغ بانكياو) يقدر تقديراً عالياً عمل الخطاط (جين نونغ) في الخط، قائلاً عن أسلوبه: «يمكنك أن تستمتع به لكن لا يمكنك تعلمه». وهناك حكايات عديدة عن هذا النمط من الصداقة بين غربيي الأطوار لا مجال لذكرها هنا.

دعني أروي لك قصة عن لودفيغ فان بيتهوفن (1770 - 1827) وفرانز شوبرت (1797 - 1828). لقد ولد بيتهوفن قبل 27 عاماً من مولد شوبرت، وشوبرت توفي في سن الـ 31 عام 1828. ولقد كان شوبرت يقدر بيتهوفن أيّما تقدير، ويعده مصدر إلهام في كثير من أعماله

الموسيقية المبدعة، ويعد نفسه تلميذاً له، وقد توفى الاثنان في ظروف بائسة، عندما كان بيتهوفن على فراش الموت، ولقد ذهب شوبرت لزيارته مرتين. وعند وفاة بيتهوفن حضر شوبرت مراسيم الدفن حاملاً بيده مشعلاً، وقبل أن يلفظ شوبرت أنفاسه الأخيرة كان قد سمعه بعضهم يهمس قائلاً : «أليس بيتهوفن نائماً هنا؟». كان شوبرت يتمنى أن يدفن إلى جانب بيتهوفن، وهذه الحكاية النادرة تبين مدى تقدير شوبرت لبيتهوفن وعمق مشاعرهما تجاه بعضهما.

بعد وفاة المؤلف الموسيقي الروسي (ألكسندر بورفيريتش يوردوين 1833 - 1887) دفن رفاته إلى جانب قبر بيتروفيتش موسورغسكي (1839 - 1881) وأنا شخصياً مولع بالمقطوعة المسماة «نهر موسكو عند الفجر» وهي افتتاحية الأوبرا التاريخية خوفانشينا التي ألفها موسورغسكي.

إنني أسوق حكايات الصداقة والتآخي مثلاً يحتذى من قبل المفكرين والأكاديميين في بلادنا، بالطبع إن الجو الأكاديمي بمجمله جيد حالياً، لكن يجب التخلص من بعض الحساسيات والمماحكات على الساحة الأكاديمية، وهذا يستلزم الإرشاد المتبادل، والنقد البناء الذي يقدم الفائدة لتطور المساعي الأكاديمية.

6.14 إصلاح المناهج والكتب الدراسية والامتحانات وأنظمة التقويم

المحاور:

لا أحد في مدارسنا يقلل من أهمية التربية الثقافية؛ لأنها جزء من نقل المعرفة إلى الطالب. إذا ما هي المشكلات التي تسترعي الانتباه في هذا الشأن؟

لي لانكينغ:

إن جل المدارس تعنى بالتربية الثقافية والفكرية، وتشدّد على أهميتها الفكرية وتقديم المعرفة للطلاب، وما زال هناك نواقص كثيرة في هذا الميدان. ويجب على العاملين في مجال التربية الثقافية أن يغيّروا مفهومهم للتعليم وأهدافه عبر تشجيع النقاش المفيد والتفكير المستقل والابتكار لدى الطلاب. ويجب تنمية الاستقلالية في التفكير لدى الطلاب خارج الأطر التقليدية.

ينبغي تحفيز طلاب الجامعات على التجربة الدائمة والخروج بحلول مبتكرة في ميادين تخصصهم. وهذا ينسحب على التعليم المهني وتعليم الراشدين وتأهيل الطلاب تمهيداً لدخولهم سوق العمل. وقد سبق أن أشرت إلى ضرورة التخفيف من وطأة الحمل الدراسي الذي يعانيه الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية، وهو أمر ينبغي معالجته بحيث يتسنى للطلاب الوقت الكافي لممارسة أنشطة أخرى رياضية واجتماعية. كما ينبغي تشجيعهم على العمل التطوعي في مجال الخدمات الاجتماعية. وهذا يتطلب إنشاء منظومة تتيح لطلابنا الانخراط في المجتمع المدني، وهذا ينطبق على مؤسسات التعليم العالي التي من واجبها وضع نتائج الدراسات والأبحاث العلمية في خدمة المجتمع.

6.15 تخفيف العبء الدراسي في المدارس الابتدائية والثانوية

المحاور:

إن الأعباء الدراسية أصبحت تنهك طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، وهذا الأمر يقلق الكثيرين، وإننا نعلم أنك قمت بدراسات وتحريات عديدة حول المشكلة، وأصدرت عدة توجيهات مهمة، لكن المشكلة ما زالت عالقة، فما المطلوب اليوم؟

لي لا تكتنغ:

إن معالجة هذه المشكلة تهمّنا جميعاً، وأنا لست الشخص الوحيد المهتم بهذه القضية، فهناك قادة آخرون مثل: جيانغ زيمين، ولي بينغ، وزهورونغي، وهيو جيتاو، وجميعهم أصدروا توجيهات مهمة حول هذه القضية، وقد اتخذت الجهات التربوية عدة خطوات لمعالجة المشكلة، وإذا تحدثنا بموضوعية فإن المسألة تكمن في مقاربتنا لهذه المسألة.

أثناء العهد الإقطاعي في الصين، كانت الفكرة السائدة لدى عامة الشعب هي أن من يكرّس حياته للعلم والأدب فإنه يحتل مكانة رفيعة في المجتمع، ويستحق التمجيد والإجلال. وهناك حكايات شعبية كثيرة عن الجهود المضنية التي كان يبذلها الطلاب الطامحون للنجاح في الامتحانات الإمبراطورية التي كان على الفرد اجتيازها إن أراد العمل في السلك الإداري الإمبراطوري. في ذلك العهد كان النجاح في الامتحانات الإمبراطورية مهمة شاقة

والسبيل الوحيد للحصول على وظيفة. واليوم يتزاحم الطلاب لخوض الامتحانات الجامعية لضمان مستقبل أفضل.

لا شك أن الدراسة الجامعية تسهل الحصول على وظيفة، وتكون المنافسة قوية على دخول الجامعات عندما تعجز الموارد التعليمية عن سد الطلب. وفي هذه الحالة تصبح العلامات المطلوبة للقبول في الجامعة عالية، وهذا يجعل المدارس الثانوية تضاعف الأعباء الدراسية التي يتعين على الطالب تحملها. ونتيجة لذلك تزداد حدة التنافس بين الطلبة، وهذا يؤدي إلى تفاقم الضغوطات النفسية والعصبية إلى حد إصابة بعضهم بالأرق نتيجة الانكباب المتواصل على الدراسة وما يسببه ذلك من إرهاق. والمأساة هنا هي أن هذه الأعباء أصبحت لا تحتل إلى حد أفقد الطالب توازنه النفسي والأخلاقي.

في مساء شباط عام 2000 استدعى الرئيس (جيانغ زيمين) أعضاء المكتب السياسي في الحزب الشيوعي ورؤساء الدوائر المختصة لدراسة هذه الظاهرة، وقد ألقى خطاباً طلب فيه تبنيه المسؤولين على مختلف المستويات وألزمهم بدراسة هذه المسألة دراسة جدية والعمل على تقليص الأعباء الدراسية والواجبات المنزلية والتركيز على تنمية ثقافة الطالب.

ولمعالجة هذه المشكلات شرعنا في زيادة قدرة الجامعات على استيعاب المزيد من الراغبين في الانتساب ومن ثمّ التخفيف من حدة التنافس على مقاعد محدودة. وهنا واجهنا تحدّ آخر وهو رغبة الجميع في الانتساب إلى الجامعات المرموقة إذا صح التعبير؛ وببدولي أن الحل يكمن في زيادة الموارد المتاحة للجامعات والمدارس الثانوية وربط مؤسسات التعليم العالي بمعاهد التدريب المهني والمعاهد التقنية الأخرى بحيث يتسنى للطلاب تحصيل التعليم العالي مروراً بهذه المعاهد.

شاءت المصادفات أن عرّفتُ طالباً مجتهداً وخلوقاً رغب في دخول الجامعة بعد أن أتمّ دراسته الثانوية ولكنه لم يتمكن من تحقيق الحد الأدنى المطلوب للنجاح في امتحان القبول، فتوتّر أبواه كثيراً ورغباً منه أن يأخذ دروساً إضافية استعداداً للتعُدُّ لامتحان العام المقبل، وعندما استشاراني في الأمر نصحتهم بالتخلي عن الفكرة، فالولد سبق أن عانى كثيراً من الإحباط ولن يتحمل فشلاً آخر. واقترحت عليه أن ينتسب إلى جامعة خاصة حيث معدلات

القبول فيها أقل من تلك التي تشترطها الجامعات الرسمية، وقبل الأيوان فكرتي وأرسلوا ابنهم لدراسة اللغة الفرنسية في كلية خاصة، وبعد عام من ذلك التقيت هذا الشاب وشهدت التحول الإيجابي الذي طرأ على شخصيته، وكان مهتماً جداً باللغة الفرنسية وراضياً عن جامعته؛ الأمر الذي أسعدني كثيراً.

إنني على يقين أن المنافسة المفيدة بين الجامعات ستزداد عندما تتوسع هذه الجامعات وتتحسن نوعاً وكماً، بحيث تستطيع استيعاب أعداد أكبر من الطلاب وهذا بطبيعة الحال سيجعل امتحانات القبول أيسر مما هي اليوم.

غير أن مشكلات جديدة قد نشأت في المدارس الثانوية وتفاقت لدرجة أن النجاح في امتحانات الدخول أصبح أكثر مشقة من النجاح في امتحانات القبول في الجامعات نتيجة لتزايد الإقبال على المدارس الثانوية. ولتدارك هذا الوضع التقيت المسؤولين في وزارة التعليم هيئة تخطيط الدولة، ووزارة المالية واتخذنا إجراءات مستعجلة لدعم المدارس الثانوية، وتتلخص هذه الإجراءات فيما يلي:

1- توسيع الثانويات لاستقبال المزيد من الطلاب وبناء ثانويات جديدة مع التركيز على الجودة.

2- تشجيع ودعم جهود غير حكومية للمشاركة في تمويل المدارس الثانوية.

3- تشجيع ودعم المدارس الثانوية الجيدة ودعوتها للتعاون مع الثانويات الأخرى لتخفيف الضغط على هذه الثانويات.

كما طلبت أن تتم مراجعة المناهج وكتب الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية، وأن يتم إعادة تقويم المدارس والمعلمين وفق نظام جديد. وقد كان لهذه الإجراءات مفعول إيجابي، غير أن بعض الجهات لم تنقيد بالتعليمات على النحو المطلوب واتخذت إجراءات اتصفت بعدم المبالاة، فعلى سبيل المثال: بعد تخفيف الأعباء الدراسية التي دعونا لها عمدت بعض المدارس إلى التخلي عن دورها التربوي تاركة الطلاب يهدرون وقتهم بدل أن تتعاون مع أهليهم في توفير أنشطة ترفيهية مفيدة في تنمية شخصية الطالب.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مقاهي الإنترنت والأنشطة غير المرخص لها أو غير المشروعة تلحق الضرر بالطلاب خارج أوقات الدوام. ونحن نعلم أن المجتمع وأولياء الطلاب وقفوا ضد المناهج الثقيلة التي ترهق الطالب ولكنهم اليوم باتوا قلقين على مستقبل أولادهم مما دفع بعض الأهلين إلى دفع أبنائهم إلى أخذ دروس خاصة للتعويض عن تقصيرهم، إذ لا بد من تغيير مفهوم المجتمع بصورة جذرية تجاه التعليم وأعبائه، وذلك عبر توعية المجتمع عبر حملات توعية تهدف إلى تغيير تلك المفاهيم وخاصة عندما يتعلق الأمر بصحة الأطفال البدنية والعقلية وعلى الأهل والمجتمع أن يعوا أهمية بناء الشخصية.

إن الهدف من التعلم ليس فقط نيل الشهادة بل يتعداه إلى تنمية قدرات الفرد ومخزونه المعرفي. إن كل مهنة تحتاج إلى خبراء ومحترفين، واليوم نشهد طلباً متزايداً على الفنيين والمختصين من خريجي المعاهد التكنولوجية وهؤلاء يتقاضون أجوراً تساوي أضعاف ما يتقاضاه خريجو الجامعات.

6.16 إعادة النظر في الكتب المدرسية ومحتواها لتواكب المناهج

المحاور:

إن أحد أهم أسباب الصعوبات التي يواجهها التلاميذ في دراستهم يكمن في محتوى الكتب المدرسية المعتمدة ولا سيما الكتب القديمة التي تتصف بالحشو من حيث أسلوب الشرح وتتضمن أحياناً معلومات خاطئة؛ ولكونك عانيت هذه المشكلة هل لك أن تطلعنا على ملاحظاتك في هذا الشأن.

لي لانكينغ:

في اعتقادي أن السبب الرئيس للأعباء الدراسية التي تنهك تلامذتنا يكمن في قلة الموارد المتاحة أو المستثمرة في التعليم العالي والتعليم المهني، وأفضت إلى التناقص الحاد على اجتياز امتحانات القبول في الجامعات.

فأعداد الطلاب الذين يرغبون في الانتساب إلى الجامعات أو المعاهد الحرفية تتجاوز كثيراً قدرة هذه المؤسسات على استيعابهم. وهناك سبب آخر لهذه الظاهرة وهو حجم

المناهج من جهة ومحتوى الكتب الدراسية المعتمدة. وقد أجمع الخبراء والعاملون في الحقل التربوي بالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم على وجوب حل هذه المشكلة.

هناك شعور عام بأن الكتب المدرسية من حيث الشكل والمضمون لا تراعي سن الطالب ومستوى إدراكه، لقد حان الوقت لتغيير جذري في محتوى المناهج، وقد تفحصت الكتب المدرسية المعتمدة في مدارسنا الثانوية والابتدائية وثبت لي أن بعض هذه الكتب صعب ومعقد ولا يخلو من أخطاء.

فعلى سبيل المثال: وردت العبارات الآتية في صفحة التمارين من كتاب الرياضيات المخصص للصف الثالث الابتدائي: «الخطبة الخمسية الثامنة، وصاروخ أحادي المرحلة، وتوزيع الأسمدة الكيماوية على التعاونيات، والعملية الصعبة التي توفرها الصادرات، والخلائط المعدنية، وصوامع الحبوب» وتعابير أخرى لا يفقهها طفل في الصف الثالث الابتدائي. وقد سألت يوماً عدة أطفال في سن الثامنة أو التاسعة عن معنى هذه التعابير فأجاب جُلهم بالنفي.

وفي كتاب صيني لتدريس الأدب لطلاب السنة الأولى (إعدادي) وجدت شرحاً لقصيدة منمقة نحتاج إلى ثقافة عميقة لكي يفهم القارئ مقاصد الشارح. وكان الأجدر بالمؤلف اختيار نصوص أدبية تراعي مستوى فهم وإدراك الأطفال المبتدئين.

ولدى تصفحي للكتاب المخصص لتدريس الإيديولوجيا والعلوم السياسية لطلاب السنة الثالثة (إعدادي) وقع نظري على السؤال الآتي: «كيف يجب أن تكون العلاقة بين السلطات المركزية والإدارات المحلية؟» هذا ليس بالسؤال الهين وقد لا يستطيع وزير أو حاكم ولاية الإجابة عنه. لذلك طلبت من المسؤولين مراجعة مثل هذه الكتب وتعديل محتواها وكذلك استخدام كلمات أو تعابير مألوفة وتناول موضوعات من الواقع المعيش.

هناك أيضاً الكثير من الحشو في بعض الكتب المدرسية، فإذا أخذنا كتاب التاريخ على سبيل المثال نجد مليئاً بالتفاصيل التافهة من حيث عرضه وتحليله للأحداث التاريخية، ولا أراه ملائماً لتلاميذ لا تتجاوز سنهم الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، فضلاً عن أن الامتحانات

في مادة التاريخ هذه مصممة لاختبار قوة ذاكرة الطالب ليس إلا، مثل تحديد وقوع حدث تاريخي معين باليوم والشهر والسنة.

ولعلنا لاحظنا جميعاً ولع فتياتنا وفتياننا بالدراما التاريخية المتلفزة وقدرتهم على تذكر تسلسل الأحداث، إنني لا أدعو إلى تحويل دروس التاريخ إلى مسرحيات تاريخية، ولكنني أدعو إلى سرد الأحداث التاريخية ودلالاتها بأسلوب قصصي مدعوم بأفلام فيديو أو ما شابه.

أنتقل الآن إلى مادة الرياضيات، أثناء تصفحي لكتاب الرياضيات المعد لطلاب السنة الخامسة الابتدائي، وقع نظري على التمرين الآتي: «يحتوي مخزن للحبوب 15 طناً من الرز و20 طناً من الطحين احسب نسبة وزن الرز إلى الطحين (نسبة مئوية)، كم يساوي وزن الطحين قياساً بوزن الرز (عدد الأمثال)؟ بكم يتجاوز وزن الطحين وزن الرز (احسب الزيادة كنسبة مئوية)؟ ماهي نسبة وزن الطحين إلى وزن الرز؟

ألا يبدو هذا تكراراً السؤال نفسه بعد اللف والدوران؟

لدى تصفحي لكتاب علم الأحياء البيولوجيا المقرر لطلاب الصف الأول الإعدادي اكتشفت أنه يفترض أن يدرس الطلاب أثناء فصل دراسي واحد (أربعة أشهر) مجموعة كبيرة من الكائنات الحية وتصنيفاتها المعقدة وهذا يغطي 30% من مقرر مادة علم الأحياء لطلبة المرحلة الإعدادية؟

وفي كتاب الأدب المقرر لطلاب المدارس الإعدادية وجدت تمارين حول تحليل النصوص تحتاج إلى لغوي أو ناقد أدبي للوقوف على معانيها.

ولدى تصفحي بمختلف الكتب الدراسية تبين لي أن محتوى هذه الكتب بحاجة إلى تحديث من حيث إنه لم يعد يجاري العصر، فأكثر التمارين التطبيقية في مادة الرياضيات على سبيل المثال تشير إلى أدوات وأشياء ولى عهدها، ومن ثم لا تعكس الحياة المعاصرة والتكنولوجيات الحديثة التي يحتك بها أطفالنا في حياتهم اليومية.

والحق يقال إن جل النصوص المختارة في الكتب المدرسية هي من نتاج كتاب ومؤلفين من الأجيال السابقة، وقلما تجد شيئاً لكتاب معاصرين، كما أنه من النادر أن تجد أعمالاً شهيرة لكتاب أجنب.

أذكر أنني قرأت في صحيفة الشعب في عددها الصادر في 11 آب / أغسطس عام 2000، مقالاً قصيراً عن سيدة فرنسية توفيت عام 1997 عن عمر يناهز 122 سنة و164 يوماً، والمقال طريف ويتناول قواعد العيش وسر العيش المديد. إن مقالات كهذه مفيدة وتسترعي اهتمام القارئ.

يجب أن لا تقتصر الكتب المدرسية على ذكر مآثر أباطنا من العصور الغابرة، هناك الكثير من الأبطال المعاصرين الذي يستحقون الإشادة بهم، من علماء وأطباء وموظفين وجنود، إن العلوم الطبيعية تتطور بسرعة وكذلك العلوم الإنسانية ولذلك ينبغي تطوير الكتب المدرسية والمناهج لمواكبة التغيرات الجارية والمستجدات.

بقي أن أشير إلى الأخطاء التي ترد في بعض الكتب المدرسية وهي قليلة، إن جل الأخطاء التي أتكلم عنها ناجمة عن عدم مواكبة التغيرات في المناخ الثقافي والاجتماعي، أو بعبارة أخرى ما نعهده اليوم صواباً قد كان في الماضي خطأً والعكس صحيح، وقد لفت نظري في كتاب التربية الأخلاقية المقرر لطلاب الصف الثالث الابتدائي مقطع تحت عنوان حماية الحيوانات الثمينة وفيه صور لعدد من الحيوانات يليها السؤالان الآتيان: «هل يمكنك تعيين الحيوانات الثمينة المبينة في الصورة؟ ما الذي يجعلها ثمينة بالنسبة للإنسان؟ هل ترتبط قيمة أي حيوان بمدى نفعه للإنسان؟» هذه أسئلة تقليدية لا تأخذ في الحسبان تغير نظرة الإنسان إلى الحيوان.

بطبيعة الحال لا تغلو بعض الكتب المدرسية من أخطاء واضحة، فعلى سبيل المثال شاهدهت في أحد الكتب مصوراً يظهر موقع مدينة ووهان إلى الشمال من النهر الأصفر، وفي كتاب آخر ترد العبارة الآتية: «تبعد الشمس عن الأرض 150 مليون كم» وفي مكان آخر في الكتاب نفسه نجد العبارة: «تبعد الشمس عن الأرض 1.496 مليار كم» أي زهاء عشرة أضعاف الرقم الأول. وفي كتاب رياضيات لطلاب المدارس الابتدائية وجدت العبارة الآتية

في أحد التمارين: «طائرة تطير بسرعة 1800 كم في الساعة...» والواقع أن الطائرة العادية تتراوح سرعتها من 800-900 كم/ساعة» وفي الكتاب نفسه وردت العبارة الآتية: «بعد تجهيز سيارة بأداة تجعل المحرك يستهلك وقوداً أقل...» هل يوجد هكذا أداة؟ لا يمكن جعل المحرك أكثر اقتصاداً في استهلاك الوقود إلا بإجراء تعديلات على المحرك. ما أريد قوله هو أن صياغة السؤال يحتاج إلى إعادة نظر، وفي مكان آخر في الكتاب نفسه يرد ذكر مبيد الحشرات روغور وهو من المبيدات التي تخضع لرقابة شديدة نظراً لآثاره السامة.

إنني لا أدعي المعرفة في المجالات التي تطرقت إليها وربما أكون قد أخطأت أو أن ملاحظاتي في غير محلها، كل ما أردته هو لفت انتباه الخبراء الذين سيتولون مراجعة هذه الكتب وإعداد كتب أخرى جديدة.

6.17 إصلاح المناهج دون تباطؤ

المحاور:

نعلم أنك وضعت معايير لتطوير مناهج التعليم الأساسي، وتأليف كتب مدرسية وفق المناهج الجديدة. ما مدى التقدم الذي أحرزتموه؟

لي لانكينغ:

إن تربية الشخصية طوال المراحل التعليمية كافة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحتوى المناهج. وبعد أن درست الأوضاع في المدارس الابتدائية والثانوية وجدت أنه ينبغي التقيد بالمناهج الرسمية ومعايير التعليم والنظم الإدارية، وكذلك الأنظمة التي تحكم سير الامتحانات وكيفية التقويم، بالإضافة إلى تأليف الكتب وتعيين المعلمين، وتحديد مسؤولياتهم. إن محتوى المناهج يرتبط ارتباطاً جوهرياً ببناء شخصية الطالب.

بدأت عمليات تأليف الكتب المدرسية في عام 2000 بإشراف المسؤولين في وزارة التعليم وإرشادهم. وقد رأى بعضهم أن إصلاح مناهج التعليم الأساسي مشروع قد يستغرق تنفيذ عشر سنوات. وفي اعتقادي أن المشروع يمكن تحقيقه في مدة أقصر إذا اتبعنا السبل الآتية:

أولاً: يجب اعتماد الوسائل التكنولوجية والعلمية الحديثة، تحديداً شبكة المعلوماتية حتى تؤسس لقاعدة بيانات للكتب الدراسية، وبذلك توفر الوقت وترفع مستوى التوعية.

ثانياً: من المفيد إجراء مسابقات في تأليف الكتب المدرسية ودعوة عدة منظمات للإسهام في تأليف الكتب لكي تضمن مستويات علمية مفيدة، ونوعية جيدة، وسيسمح للمدارس بأن تختار الكتب التي تمت الموافقة عليها من قبل الدولة، وفي الوقت نفسه لن يسمح للمسؤولين حين وضع الامتحانات باختيار أسئلة صعبة لا مسوَّغ لها أو فوق المستوى الذي يفرضه المنهاج.

ثالثاً: تكليف مجموعة من المختصين والخبراء والمدرسين القديرين في مجالات العلوم وعلم النفس التربوي بتحديد محتوى المناهج.

رابعاً: الاستفادة من الكتب الأجنبية.

أصبح لدينا اليوم مناهج حديثة للتعليم الأساسي بالإضافة إلى عدد كبير من الكتب الدراسية الجديدة. وقد راعينا في المناهج الجديدة التطورات الحاصلة في مختلف الميادين العلمية وتجنبنا الحشو الذي كان سائداً في المناهج القديمة. وأنا على يقين أن المناهج الجديدة أفضل من المناهج القديمة.

عند صياغة المناهج الجديدة أو تأليف الكتب الدراسية يجب أن نراعي البيئة الثقافية والاقتصادية في مختلف المناطق والأرياف بحيث تتناسب مع الواقع الثقافي والاقتصادي. كذلك ينبغي إيلاء العلوم التجريبية والمهارات التقنية أهمية أكبر مما تحظى به الآن. وأرى أن تراعي الكتب المدرسية مكونات المجتمع الصيني؛ بمعنى ألا تكون الكتب المدرسية واحدة موحدة في جميع أرجاء الصين، وخاصة في الأرياف والمناطق الفقيرة وأنا هنا أتكلم عن المدارس الثانوية والابتدائية، وعلى الدولة أن تعنى أكثر بالتقويم والإشراف على كتب التعليم الأساسي وضمان نوعيتها، وبالتواكب مع إصلاح المناهج يجب رفع مستوى أداء المعلمين في قاعات الدرس، وعلى الدولة والمحافظات تكريم ومكافأة المعلمين الأكفأ الذين أسهموا في تربية الشخصية، إضافة إلى إصلاح امتحانات القبول الجامعي بما يتناسب مع المناهج الجديدة.

من الطبيعي أن يلاقي الإصلاح المقاومة، ولكن يجب أن نثابر على دعمه والترويج له وأن نكافئ من يقدم الخدمات المميزة في هذه العملية.

وقد ظهرت بعض المشكلات أثناء طباعة وتوزيع تلك الكتب، فالورق المستخدم ثخانتها أكثر مما يجب بحيث يجعل الكتب ثقيلة الوزن نسبياً ومرتقعة الثمن، ومن ثم غير ملائمة لاستخدام الأطفال فضلاً عن كلفتها الزائدة. وقد سعت مراراً لتصحيح هذا الوضع والتصدي للمتاجرين بالكتب، لكن النتائج حتى اليوم غير مرضية.

وقد اعتمدنا أسلوب التنافس في نشر الكتب المدرسية عبر الدعوة لتقديم عروض وسيطّق المبدأ نفسه على عملية توزيع الكتب، والهدف من ذلك هو خفض تكلفة النشر والتوزيع، والجدير بالذكر أن الكتب المدرسية المستعملة في بعض البلدان المتقدمة يعاد بيعها أو توزيعها بعد نهاية العام الدراسي على التلامذة الذين سيحتاجونها في العام المقبل، والأمر عندنا بالعكس فالكتاب يستعمله طالب واحد مما يزيد التكاليف واستهلاك الموارد. وحبذا لو نستفيد من تجارب الأمم المتقدمة التي بدأت تسوق الكتب الدراسية الالكترونية، ومثل هذه الكتب سيحدث ثورة في أساليب التعليم وأرجو أن ندرّس هذا الموضوع وإمكانية الاستفادة من هذه التقنية في أقرب وقت.

6.18 تحفيز دراسة اللغات الأجنبية

المحاور:

ما هي في رأيك العقبات التي تواجه تعليم اللغات الأجنبية في الصين؟

لي لانكينغ:

إن تعليم اللغة الأجنبية لم يكن فاعلاً جداً في بلادنا، فالكثير من الخريجين لا يتقنون التحدّث والكتابة بلغة أجنبية علماً أن بعضهم تعلّمها على مدى عشر سنوات وبعضهم الآخر على مدى 14 سنة. وهناك مجموعة من المشكلات الرئيسية التي تعوق هذا التعليم أوردها على الشكل الآتي:

بقينا لسنين طويلة لا ندرك أهمية تعلم اللغات الأجنبية، وذلك بسبب انفلاقنا وعزلتنا وخشيتنا من ثقافة الغرب ورهبة الثقافة الأجنبية التي تعود لسببين:

السبب الأول: تعرض الشعب الصيني لقرن من الإذلال «حرب الأفيون» التي شنتها علينا القوى الغربية (1840 - 1842)، وهذا ما جعل الأمة تشعر باستياء طبيعي ضد الثقافات الغربية.

وما زلت أذكر كيف أكرهنا نحن الشباب على تعلم اللغة اليابانية إبان الاحتلال العسكري للصين، وتحضرني أول عبارة نطق بها مدرسنا الياباني: «أنا المدرس، وانتم الطلاب» ولم نرد أن نسمعها وعندما علمنا كيف نقرأها، رددنا جميعنا بصوت واحد وبنبهة عالية أزعجته. لم نكن نرغب في تعلم اللغة اليابانية ولذلك لم نتقنها أبته. بعد تبني سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم ازداد تواصلنا مع اليابانيين، وشعرت بالأسف لأنني لم أتعلم هذه اللغة بالقدر الكافي بالرغم من أنني وزملائي قضينا مدة ثماني سنوات في تعلمها.

والسبب الثاني: هو كوننا محافظين وقانعين ومغرورين بتراثنا، ومن سخيرية الأقدار أن تتحول الصين من بلد قوي ومزدهر، يتمتع بحضارة رفيعة إلى بلد رزح تحت وطأة الاحتلال والإذلال لأكثر من مئة عام منذ حرب الأفيون !! لقد حققت الثورة الصناعية التي أعقبت عصر النهضة الأوروبية تقدماً سريعاً في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والثقافة.

وأصبحت تضاهي اليابان وأوروبا وأمريكا الشمالية وذلك بعد انتفاضة الإصلاح في عهد «المايجي» (1868 - 1912) وحولت نفسها من دولة مستضعفة إلى دولة قوية. فما الذي

حدث للصين؟

لقد ظللنا قروناً طويلة متمسكين بالإرث الإمبراطوري غاضين الطرف عن التقدم الحاصل في العالم الخارجي، ورافضين أن نتعلم ونستوعب إنجازات الحضارات المتقدمة في العالم متمسكين بتقاليدنا الثقافية، ويمكنك أن تلمس حتى الآن العقول الجامدة وحتى بعد حملة الإصلاح التي أطلقها (دينغ كسيوينغ) والانفتاح الذي دعا له، والمشكلة الكبرى الأخرى هي أننا نميز بين اللغة والثقافة، صحيح أن اللغة تسهم في بناء الثقافة لكنها أيضاً الوسيلة الوحيدة للتواصل بين الأفراد، ولذلك من الواجب أن ندرس لغات الأمم الأخرى للتواصل مع الأجانب على الصعيد الشخصي على الأقل.

ألم يكن كل من ماركس وفريدريك إنجل ولينين يتقنون التحدث بأكثر من لغة، ألا نعاني قلة القادة الذي يتقنون لغة أخرى؟ ماوتسي تونغ مثلاً درس الإنكليزية علماً أنه لم يسافر إلى الخارج لهذا الغرض. هل يعني هذا أنه وغيره من القادة قد تخلوا عن تراثهم القومي؟

قد يقول بعضهم نعم نحن بحاجة إلى دراسة اللغات العالمية ولكن لماذا لا ندعو لتعلم لغة «الاسبيرانتو» وهي اللغة التي طورها عدد من علماء اللغة لاعتمادها لغة عالمية مشتركة بين جميع أمم الأرض؟

وإجابتي قد تزعج أنصار «الاسبيرانتو» وهو أنه ليس من المنطقي عولة لغة لا يتكلمها إلا حفنة من الناس، وقد يسأل سائل: لماذا لا ننشر اللغة الصينية التي ينطق بها عدد أكبر من الناس مقارنةً بأي لغة أخرى؟ ولهؤلاء أقول: أولاً: صحيح أن الذين يدرسون اللغة الصينية في تزايد مستمر ولكن اقتصادنا لم يتطور إلى حد يجعل كل أجنبي يسعى لتعلم لغتنا. ثانياً: من الصعب جداً على غير الصينيين تعلم اللغة الصينية المكتوبة.



دردشة مع الطلاب الأجانب في مختبر (الوسائط المتعددة) في جامعة بكين للثقافة

واللغات، 21 تشرين أول 2002

إن كل أمة تعتقد أن لغتها هي الأسهل، لكن الوقائع تثبت عكس ذلك. وأذكر زيارة قمت بها إلى معسكر صيفي للأطفال عندما كنت في الاتحاد السوفيتي حينها سألتني أحد الأطفال: هل الصينية صعبة؟ فأجبتته بالنفي، وعندما سألوني إن كانت الروسية صعبة فقلت نعم. ولكن الأطفال أجمعوا على أن الروسية أسهل لغة في العالم. إننا بحاجة إلى وضع طرائق وقواعد تحكم تدريس اللغة الصينية وقد قامت بذلك كل من جامعة بيجينج للثقافة واللغات، وجامعات أخرى، وأرجو أن يتابعوا عملهم هذا. وأخيراً يجب أن نزيل المعوقات الإيديولوجية وندعم دراسة اللغات الأجنبية إلى أبعد حد وخاصة اللغة الإنكليزية كأساس في ذلك، دون أن نهمل اللغات الأخرى. وهذا في الواقع أحد مستلزمات التقدم التكنولوجي والعلمي.

6.19 ست نقاط مهمة حول تعلم اللغات الأجنبية

المحاور:

ما هو في نظرك النهج أو الأسلوب المناسب الذي ينبغي اتباعه في تعلم اللغات الأجنبية؟

لي لانكينغ:

أولاً: يجب توحيد سياستنا في هذا الشأن على الأقل على مستوى المدن. فأثناء زيارتي لإحدى المدن اكتشفت أن بعض الطلاب يبدؤون دراسة اللغة الأجنبية في الصف الأول الابتدائي، وبعضهم الآخر في الصف الثالث، وهناك مجموعة أخرى من الطلاب الذين يبدؤون دراسة لغة أجنبية في المراحل المتوسطة، وهذا يعني أن بعض الطلاب كانوا يضطرون عند انتقالهم إلى مدرسة أخرى إلى تكرار مادرسوه بدل الانتقال إلى مرحلة أعلى. وقد بلغني أن المدارس في مدينة جينغ شرعت بتعليم اللغة الإنكليزية في مدارسها بدءاً من الصف الأول الابتدائي.

لا شك أن الظروف المحلية تختلف من مدينة إلى أخرى لكنني بالرغم من ذلك أعتقد بضرورة البدء في تدريس اللغة الأجنبية في المدارس كافة ضمن المدينة الواحدة شريطة أن تتقيد جميع المدارس بتدريس اللغة بدءاً من الصف الأول مثلاً.

إن الاختلاف بين المناطق بسبب قلة مدرسي اللغات الأجنبية، مشكلة يجب حلها وذلك بزيادة عدد مدرسي اللغات في الجامعات، وخاصة الآن بعد أن انخفضت أسعار الأجهزة والوسائل السمعية والبصرية والحواسيب، بحيث بات من السهل استغلالها إلى جانب الكتب الدراسية بوصفها عاملاً مساعداً في سد النقص الحالي في عدد المدرسين المختصين بتعليم اللغات الأجنبية. وأذكر أنني حضرت درساً لتعليم اللغة الإنكليزية أثناء زيارتي إلى مدرسة ابتدائية في إحدى المناطق الغربية النامية، ولا أنكر أن المدرّس كان يعمل بضمير ومسؤولية لكن لفظه للكلمات كان رديئاً، وقد قيل لي إن هذا المدرّس قد جيء به من إقليم آخر.

ووفق حساباتي وجدت أنه بنحو 2000 يوان يمكننا تزويد المدرسة بمحرك أقراص DVD مع أقراص لتعليم النطق بالإنكليزية، وبالنسبة لطرق تعليم الإنكليزية أرى أنه ينبغي التركيز على مسألتين أساسيتين: الاستماع واللفظ السليم. وبعد ذلك يتعلم الطالب القراءة والكتابة وقواعد اللغة. إن أكثر الناس يتعلمون اللغة لأغراض عملية وللاتصالات دون أن يهتموا بإتقان النطق والمحادثة. يروي البروفسور (تشين دايون) تجربته في تعلم اللغة الألمانية، قائلاً: إنه بدأ تعلّمها عندما أعطاه أحد أساتذته كتاباً ليترجمه. وقد كانت لي تجربة مماثلة عندما تعلمت الإنكليزية: فأثناء دراستي في المدرسة الابتدائية والإعدادية لم تكن اللغة الإنكليزية مادة مقررة وكان علي أن أدرسها في أوقات فراغي. وبعد أن انتصرت الصين في حرب التحرير ضد اليابان درست الإنكليزية بدءاً من الصف الثالث الإعدادي إلى حين التحاقني بالجامعة.

إلا أنه بعد التحرير كان تعلم الإنكليزية غير مفيد بسبب العقوبات التي فرضتها بريطانيا وأمريكا على الصين، لذلك انصرفنا إلى تعلم اللغة الروسية كي نحصل على مساعدة الاتحاد السوفيتي، وأثناء الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) التي تضمنت إنشاء أول مصنع للسيارات في الصين نقلت إلى (تشانغ شون) للمشاركة في الأعمال التحضيرية لبناء المجمع الصناعي، وبما أن المشروع كان سينفذ بمساعدة السوفييت كانت الأمور التقنية والمخططات كافة باللغة الروسية ووجب ترجمتها إلى اللغة الصينية، ولذلك طلبت منا القيادة تعلم الروسية لندرة الخبراء الذين يجيدون هذه اللغة، فكان أن خضعنا لبرنامج مكثف أعدته جامعة تسينغهاوا.

كانت البداية بطيئة ولكننا ثابرنّا مستعينين بالمعاجم. كنت أنا وزملائي نسجل كل كلمة جديدة حتى تكوّنت لدينا قائمة بالكلمات الجديدة، واطبنا على حفظها كلما سنحت لنا الفرصة وعندما أصبح لدينا مخزون جيد من المفردات أصبحت ترجمتنا أسرع. وقد كنا نكرّس أوقات الفراغ للدراسة والترجمة والكتابة. وتكلّلت جهودنا بنشر عدة كتب ومقالات بعد نقلها من اللغة الروسية إلى الصينية.

اخترني القائمون على المشروع فيما بعد للخضوع لدورة تدريبية في الاتحاد السوفيتي ظناً منهم أنني صرت أتقن الروسية جيداً، علماً بأنه لم أكن مهياً للعمل في بيئة أجنبية ولكن وبعد وصولي إلى هناك لم أجد الصعوبة التي توقعتها في التعاطي الشفهي.

في اليوم الوطني عام 1956، وبناءً على توصية السفارة الصينية، دعاني راديو موسكو لإلقاء خطاب بالروسية نيابة عن كل الطلاب والمتدربين والعاملين الصينيين في الاتحاد السوفيتي. وأثناء مهرجان الشباب الدولي في موسكو 1957، بعضنا عمل مترجماً للمفوضية الصينية.

إن وسائل تعليم اللغات أصبحت متوافرة حالياً، مثل المسجل النقال (walkman) وأشرطة التسجيل CD و DVD المستخدمة في الحواسيب، وشبكة الإنترنت، ووسائل التعليم والتعلم أصبحت اليوم أكثر تنوعاً وشفوعاً.

في عام 1997، التقى طلاب جامعة بكين وشنغهاي وغونزهو وهونغ كونغ، في مهرجان خطابي باللغة الإنكليزية رعته وزارة التعليم للاحتفال باستعادة الصين سيادتها على هونغ كونغ. لم تكن هذه المناسبة بمنزلة تعبير عن حب الطلاب لوطنهم فحسب وإنما لعبت أيضاً دوراً إيجابياً في حث طلاب الجامعات على تعلّم الإنكليزية.

هناك في اعتقادي ست نقاط ينبغي أن يتنبه لها كل من يود تعلم لغة أجنبية:

- 1- الرغبة: مهما كان حافظك لن تستطيع إتقان أي لغة أجنبية إذا لم تكن لديك الرغبة.

2- الاجتهاد: لا بد من العمل الدؤوب والمتواصل، أياً كانت الطريقة التي تستخدمها في تعلم لغة ما.

3- التمرين: عندما تدرس لغة أجنبية فأنت لا شك تتوي استخدامها.

4- الجرأة: عندما تتدرب على التحدث بلغة أجنبية لا تُبالِ بالأخطاء التي قد ترتكبها. إن ما يخشاه الصيني هو التعرض للضحك أو السخرية وهي مخاوف في غير محلها. فنحن نشعر بمودة تجاه أصدقائنا الأجانب الذين يتكلمون الصينية مهما أخطؤوا في اختيار الكلمات أو الأفعال. وهل يجوز أن نسخر منهم؟ وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى: إن الخطأ أو بعبارة أدق تصحيح الخطأ هو الذي يجعل الكلمة الصحيحة ترسخ في ذاكرتك. خلاصة القول: إن من لا يخطئ لا يتعلم.

5- المثابرة: مثل أي عمل أو دراسة فإن المثابرة والمتابعة مطلوبة في دراسة اللغة الأجنبية، وقدماً قالوا: من جدّ وجد.

المؤلف يلقي خطاباً بالإنكليزية على
طلاب كلية شنغهاي في أثناء انعقاد
منتدى اللغة الإنكليزية في جامعة
فودان بمناسبة الاحتفال باستعادة
الصين سيادتها على هونغ كونج-

10 نيسان/إبريل، 1997





لقطة مع الطلاب نالوا جائزة المنتدى، 10 نيسان/إبريل، 1997

6- الثقة: وبالمقارنة مع اللغات الأخرى فإن اللغة الإنكليزية سهلة نسبياً حيث توجد أوجه شبه كثيرة بين قواعد اللغة الصينية وقواعد اللغة الإنكليزية.

ومن الطبيعي أن تكون الطريقة التي يتعلم بها المرء مساعدة على تحسين الدراسة، وهناك طرائق عديدة للتعلم بها ولكن يجب أن تُنسَّق بعناية وتتطور باستمرار. والأمر الأهم هو تأمين البيئة المناسبة للاستماع والتكلم بالإضافة إلى القراءة والكتابة، مع التشديد على المهارتين الأولى والثانية.

إن الكثيرين من خبرائنا وتلاميذنا -باعتقادي- لا يقلون شأنًا عن نظرائهم من الأجانب في مجال القدرة العلمية والأكاديمية، لكنهم أقل قدرةً في التعبير عن أنفسهم باللغات الأجنبية، مما يصعب عليهم التواصل والتخاطب مع الأجانب... لكن الأمر قد تغير اليوم حيث أظهر معلمونا وطلابنا تطوراً كبيراً في اللغات الأجنبية، ومن المأمول وبفضل الجهود المبذولة أن تنضم الصين إلى مجموعة الدول التي خطت خطوات كبيرة في مجال نشر تعليم اللغات الأجنبية ولديها أكبر عدد من السكان الذين يتكلمون لغة أو أكثر إلى جانب اللغة الأم.

6.20 لا يجوز قطعاً التخلي عن الرموز المستخدمة في كتابة اللغة الصينية

المحاور:

من المعروف أنك دافعت مراراً عن ضرورة تعلم الطلاب لفن الخط، وامتلاك هذا الفن، ماذا يعني ذلك في عصر التكنولوجيا؟

لي لانكينغ:

كان اختراع اللغة المكتوبة عاملاً جوهرياً في نشوء الحضارات. والكتابة هي إحدى أهم الوسائل التي مكّنت الأمم من التعبير عن إرثها الثقافي وتطويره. والسرّ في استمرارية الحضارة الصينية يكمن في لغتها المكتوبة، وأنا أرى أن الرموز الصينية بالإضافة إلى كونها وسيلة لتبادل المعلومات، ذات أشكال وبنية منطقية تجعلها سهلة التعلم، ومن ثم سهلة التذكّر والكتابة. وتكون الغالبية العظمى من الرموز الصينية الأساسية من أشكال تمثل الأشياء التي ترمز لها.

ومن الأمثلة على ذلك: عصفور أو سمكة أو بطاقة أو حمامة، وحسب دراسة أجراها المجمع اللغوي القومي أنه يحتاج المرء إلى معرفة 1500 رمز تقريباً كي يستطيع قراءة صحيفة عادية أو مجلة، وحفظ 2500 رمز يكفي لقراءة 98% من الصحف والمجلات، و3500 رمز يكفي لقراءة 99% منها. إن أربعة كتب من الأعمال المختارة لماوتسي تونغ تحتوي على 660000 رمز مركب، عدد الرموز المستخدمة يبلغ 2900 رمز. بالإضافة إلى أن جل الرموز الصينية ذات معانٍ مستقلة، ويمكن استخدام رمزين أو أكثر لتشكيل مفردات جديدة.

إليك المثال الآتي الذي وقعت عليه في أحد الكتب: لنأخذ الرموز الثلاثة التي تمثل «نار» و«فم جبل النار» أي «بركان» و«فوهة البركان» وهكذا يجب أن تترجم إلى اللغات الأخرى. على حين أن الناطقين بالإنكليزية يضطرون في أكثر اللغات إلى نحت أو صياغة كلمة جديدة عندما تدعو الحاجة.

وتجدر الإشارة إلى أن من يعرف 4000 أو 5000 رمزٍ صيني يستطيع التعبير عن أشياء وأمور كثيرة أكثر مما يبدو في الوهلة الأولى. ونظرياً فإن قراءة الصينية هي عبارة عن عملية صياغة للمعاني والألفاظ التي تتدفق إلى الذاكرة في الحال، والفضل في ذلك يعود إلى طبيعة ترميز الحرف الصيني. ومن ثم تصبح النصوص الصينية واضحة تماماً، إذ يمكننا قراءة عشرة أسطر بلمح البصر دون أن نتقل من سطر إلى سطر ومن كلمة إلى كلمة كما هو الحال في اللغات اللاتينية التي تتطلق من الأحرف الأبجدية، والمقاطع الصوتية، والكلمات إلى اللفظ؛ لذلك تجد في الصينية جملة «النظر إلى الكتاب» وتعني للصيني «قراءة الكتاب».

هناك ميزة أخرى للغة الصينية المكتوبة وهي أنه جرى توحيد الرموز منذ زمن بعيد (221 - 206 قبل الميلاد) والذي نلاحظه أن قواعد الكتابة التي اعتمدت في أثناء عصر الأباطرة «هان» (206 قبل الميلاد - 220 بعد الميلاد) لا تختلف كثيراً عن الكتابة الحديثة. لقد أدت رموز الكلمات الصينية دوراً كبيراً في تطوير حضارتنا. وكان الرأي السائد فيما مضى يتمثل في استحالة معالجة النصوص الصينية بواسطة الحاسوب، واليوم نستطيع معالجة النصوص وطباعتها عبر الحاسوب -أسرع من طباعة اللاتينية. إن رموز الكتابة بالصينية التي استنبطها أجدادنا اختراع مدهش ومدعاة للفخر.

يمتاز الخط الصيني بخصائص فنية ودلالات ثقافية، تتجلى في النقوش القديمة على البرونز وصفائح الخيزران والحرير وغيرها من النقوش البديعة وأشكال الخطوط المتنوعة. وكان لدينا عبر التاريخ عدة مدارس ارتفعت وازدهرت وبقيت رائعة واستمرت عبر العصور. وأورثتنا كنزاً فنياً لا ينضب.

إن إتقان فن الخط هو مسؤولية تاريخية مكنتنا من التعبير عن إرثنا الحضاري وتنمية حسنا الثقافي، وقدراتنا على التفكير البصري والرمزي.

إننا نعيش في عصر المعلوماتية وهذا يستدعي الحفاظ على تراثنا القومي المكتوب. وقد أضافت عدة مدارس فن الخط إلى أنشطة الطلبة، ومن المؤثر أن نشاهد ولع أطفالنا بالخط... وقد اقترحت إضافة فن الخط أو التخطيط إلى دروس الفنون، كي يتسنى للطلاب

التدرب على كتابة الحروف الصينية، وفي رأيي أن ذلك عامل مهم في التطوير الشامل لشخصيات أطفالنا.

6.21 ينبغي الإبقاء على رموز الكلمات الصينية المبسطة، بيد أنه لا ضير من تعلم بعض الصيغ القديمة لبعض الرموز.

المحاور:

إن الأكاديميين اليوم منقسمون حول مسألة الرموز الصينية المبسطة، فبعضهم يزعم أن الرموز المبسطة لن تتحقق إلا بعد إلغاء الرموز القديمة، في حين يزعم الفريق الآخر أن الرموز المبسطة قد شُوِّهت تقاليدنا الثقافية فما قولك؟

لي لانكينغ:

كنت قد أشرت إلى أبرز حسنات الرموز الصينية المكتوبة، ولكنها بوصفها وسيلة لنشر المعرفة لا تخلو من بعض الثغرات أو السلبيات، فبعضها معقد جداً قراءة وكتابةً، وتؤثر بصورة مختلفة على كفاءة العمل. لذلك مرّت بجولتين من التبسيط في أثناء توحيد الصيغ. وقد أثبتت التجربة في أثناء العقود القليلة الماضية نجاح تبسيط واختصار الصينية. فالصيغ المبسطة الموحدة هي الضمانة الأفضل في نشر واستمرارية الحضارة الصينية التقليدية، فالأحرف المبسطة مستقاة من الكتابة بخط اليد التي نجدها في المخطوطات الرسمية وغير الرسمية.

ورد في الآثار والنقوش القديمة عدة رموز وهي تشبه إلى حد بعيد المبسطة الحالية. إن الخبراء الذين أسهموا في تبسيط رموز الكلمات الصينية في الخمسينيات كانوا على دراية بهذه الصيغ المبسطة القديمة العهد. وفي أثناء زيارة لرؤية جدارية أثرية في (نانجينغ) شاهدت بنفسني خمسة رموز مطابقة تماماً للرموز المبسطة الحالية. وعلى أي حال فلن يتغير معنى الكلمة حتى لو غيرنا رمزها ألف مرة.

إن الكتب الدراسية اليوم تستخدم الرموز الحديثة المختصرة، وكذلك الأمر في الوثائق القانونية والإدارية، والصحف والمجلات والنشرات الدورية والكتب، بالإضافة إلى استخدامها في التواقيع والأختام والإعلانات وأضواء النيون والملصقات الاعلانية.

إنني مؤمن بضرورة شيوع الرموز المبسطة التي تحظى اليوم بقبول كبير من قبل العامة، ولم يعد بالإمكان العودة إلى الرموز القديمة للكلمات، ولا أرى ما يوجب القلق في هذا الشأن.

كان هناك مشروع لتبسيط مجموعة ثالثة من الرموز المبسطة، لكن مجلس الدولة اتخذ قراراً بإلغائها بعد مدة قصيرة من إعداد الخطة. وأنا أرى أن أشكال الكلمات التي تم تبسيطها تفي باحتياجاتنا اللغوية.

إن قواعد كتابة اللغة الصينية مسألة ذات أهمية جوهرية، ومن المضر المبالغة في تغييرها، بل يجب أن نبقى على ثباتها في أثناء مدة لا بأس بها من الزمن.

وبالنسبة إلى مسألة الرموز المركبة والجدل الدائر حول إلغائها، فأنا لا أرى ضرورة لذلك. ويجب أن لا نغالي في رغبتنا في تحديث الخط الصيني، فالخط الصيني فن رفيع يستهوي الكثيرين، ويحتل مكانة تاريخية في ثقافتنا الفنية بالمخطوطات القديمة، ومن المفيد لأبنائنا أن يقرأوا الكتب القديمة التي خطها أجدادنا، وأن يدرسوا فن الخط الذي ورثناه.

6.22 الإسراع في تعميم استخدام «البوتونغوا» (اللغة الصينية الموحدة)

المحاور:

ما رأيك في الترويج للصينية الموحدة أو «البوتونغوا»؟

لي لانكينغ:

لست راضياً تماماً عن النتائج التي تحققت حتى الآن مقارنةً بما حققناه في إشاعة استخدام الحروف المبسطة. إنني لا أدعي أننا حققنا بعض التقدم في توحيد اللغة الصينية المحكية.

إن لغة البوتونغوا شائعة في المدن، إذ يتكلم بها الأهالي ويفهمونها، وصحيح أن الناس يتكلمون بلهجاتهم المحلية إلا أنهم يفهمون البوتونغوا أما سكان الأرياف، وخاصة المناطق

الفقيرة فغالبيتهم لا يتكلمون ولا يفهمون البوتونغوا، وهذا يؤثر سلباً على التطور الاقتصادي والاجتماعي في كل الأمة.

لا بد من توحيد اللغة المكتوبة والمحكية لضمان وحدة وتطور الوطن، علماً بأنه قد حدثت محاولة في هذا الشأن إبان عهد الإمبراطور (يونغ زهينغ) الذي أصدر مرسوماً لهذه الغاية، وهذا المرسوم محفوظ في الأرشيف.

إن حكومتنا معنية بنشر لغة البوتونغوا وقد خطت خطوات كبيرة في هذا السبيل بالرغم من الصعوبات الجمة التي واجهتها وتواجهها في الشأن، خاصة أن الصين بلد مترامي الأطراف، وهناك العديد من المجموعات السكانية التي تعيش في بقاع منفصلة بعضها عن بعض وانعدام التواصل الاجتماعي واختلاف اللهجات المحلية. وهناك عائق آخر وهو تعصب سكان تلك المناطق للهجاتهم المحلية، وتمسكهم بها.

أما بالنسبة للوضع الراهن فإن نشر لغة البوتونغوا يعتمد بوجه رئيس على تهيئة الطلاب في مدة التعليم الأساسي، ولكن المدرسين لا يمتلكون مهارات تعليم هذه اللغة فضلاً عن أنهم لا يتكلمونها أصلاً، فكيف سيعلمونها للتلاميذ؟ إلا أنه بفضل إصلاح التعليم الأساسي وتطبيق التعليم الإلزامي الجاري والتعليم عن بعد يجعل مهمتنا أسهل، وخاصة في موضوع تعميم تدريس لغة البوتونغوا في المدارس الابتدائية والثانوية. كما أننا نستطيع استغلال هذه التقنيات لتدريب وإعداد المعلمين. وإضافة إلى ذلك يجب العمل بجهد على رفع مستواها لدى المعلمين وموظفي الدولة، وفي اعتقادي أنه إذا تابع المسؤولون اهتمامهم بهذا الموضوع فلن يستغرق تحقيق الهدف المنشود وقتاً طويلاً، والهدف هنا هو نشر «البوتونغوا» وجعلها اللغة الرسمية للبلاد.

6.23 إصلاح أنظمة التقويم والامتحانات

المحاور:

إن تطبيق مبدأ تربية الشخصية في بلدنا يعاني مشكلات ترتبط بأنظمة التقويم والامتحانات في مجال التربية والتعليم، فكيف نعالج هذا الموضوع؟

لي لاكنينغ:

إن ما تقوله صحيح، وإحدى المشكلات الأساسية تكمن في اعتماد معيار وحيد فقط لتقويم الطالب وتقدير مستقبله بصورة نهائية. وبعبارة أخرى أقول: إن الأساليب المتبعة في تقويم الطالب لا تساعد أو تشجع الطالب وإنما تعتمد إلى استبعاد الطالب؛ لذلك لا بد من إصلاح أنظمة التقويم والاختبار. وفي هذا السياق أقول الآتي:

1- إنني أدمع إلغاء نظام «مئة علامة» في التعليم الإلزامي، والواقع أن مديريات التربية تؤيد هذا الرأي، لكن العمل الذي أنجز في هذا الشأن لا يزال قاصراً والمشكلة تكمن في أن السلطات المعنية تضع سياسات لا تنفذ على أرض الواقع، وما ينفذ أحياناً يتعارض مع هذه السياسات، والواقع أن إلغاء نظام «مئة العلامة» في التعليم الابتدائي بات ضرورة ملحة، فحالياً وعلى سبيل المثال، ينال الطالب علامته مقترنة بالتقويم A, R إذا حصل على 92% على الأقل، وهذا ما يحصل في المدارس الابتدائية والثانوية، وأنا أرى أنه من الأفضل عدم ذكر العلامة والاكتفاء مثلاً بعبارة: «ممتاز» أو «جيد جداً» أو «مقبول» أو «راسب» أو ربما استخدام رموز التقويم «A» أو «B» أو «C». ليس من المفترض أن تذكر المدرسة العلامة التي حصل عليها في امتحاناته النهائية.

1- أداء الطالب في أثناء دراسته يستحق أن يجعل محلّ الاهتمام. والتقويم لا يجب أن يتوقف عند نتائج الامتحانات.

3- من المفيد أن يرافق الدرجة تعليقات تتضمن التقدير والتشجيع.

4- يجب أن تنقيد الامتحانات بمحتويات المنهاج الدراسي المقرر.

5- يجب أن تتولى جمعيات أهلية مسؤولية خدمة الطلاب الراغبين في خوض امتحانات القبول بدلاً من المدارس الثانوية التي تسعى لزيادة عدد خريجيه المؤهلين لدخول الجامعة؛ مما يجعل الطلبة والعامة ينظرون إلى معدل القبول بوصفه أساساً في تقويم ومقارنة المدارس. وأنا أؤكد على عدم ربط أسماء الناجحين في امتحانات القبول الجامعي بالمدارس الثانوية التي تخرجوا فيها، ولا أرى أن ذلك سيؤثر سلباً

على مكانة أو سمعة تلك المدارس. وهذا ينطبق على الجامعات، وعلى أي حال نستطيع دائماً التمييز بين جامعة جيدة وجامعة ضعيفة.

إن تقويم عامة الناس للمدارس يعتمد على مستوى كفاءة الطلاب الذين تخرجهم هذه المدارس ومدى فائدتهم للمجتمع، أكثر مما يعتمد على عدد الذين التحقوا بالجامعات في هذه المدرسة أو تلك. إن تبني وجهة النظر هذه سيسهم في تخفيف الضغط على المدارس كما سيساعد في بناء شخصية تلامذتنا.

6- إننا نقوم اليوم بإجراء امتحانات القبول لدخول الجامعات مرتين في العام في الربيع وفي الخريف بدلاً من امتحان سنوي واحد، وقد شرعنا في تطبيق هذا الأمر. إن إعادة النظر بطرق ومحتوى الامتحانات لا يعني انتقاصاً من قيمة الامتحانات، ومقارنة مع طرق الانتقاء الأخرى تبقى الامتحانات طريقة أكثر عدلاً ومنطقية، فضلاً عن أنه لا يمكن الاستغناء عن امتحانات القبول في المدارس الثانوية الكبرى، ومن جهة أخرى لا يجوز اعتماد نتيجة الامتحان فقط لتقويم الطالب بوجه عام، بل يجب أن نختار وسائل أكثر شمولية ومنطقية تجعلنا قادرين على اختبار التطور العام للطالب وعلى إنتاج الاختصاصات المنافسة بكل الوسائل.

العناية بالصحة النفسية والجسدية للتلاميذ

6.24 التشديد على تطبيق مفهوم «الصحة أولاً»

المحاور:

ما الذي يجب فعله في مجال رعاية صحة الطالب البدنية والنفسية بوصفها من عناصر بناء شخصية الطالب؟

لي لانكينغ:

إن الصحة الجسدية هي ضرورة للشباب كي يتسنى لهم خدمة شعبهم ووطنهم، وهي تجسيدٌ لحياة الأمة؛ لذا يجب الأخذ بمبدأ «الصحة أولاً»، ولا ينبغي ألْبَتة أن نهمل الرياضة البدنية في مدارسنا.

كان يطلق علينا فيما مضى اسم «رجل الشرق المريض»، لكن الصحة العامة تحسنت تحسناً ملموساً منذ تأسيس الصين الجديدة، حيث إن متوسط الأعمار في حياة الفرد عندنا قد تضاعف، وصار الرياضيون الصينيون يحققون نتائج مميزة في الألعاب الأولمبية والمنافسات الرياضية الدولية الأخرى. وإن صحة الفرد وسلامة بنيته في المستقبل تظهر معالمها في أثناء سنواته الدراسية بوجه عام.

وفي زيارة لي للمدرسة التي ارتادها (ماوتسي تونغ)، والتي أول مدرسة لتأهيل المعلمين في إقليم (هونان) قيل لي: إن ماو كان مهتماً جداً بالتمارين الرياضية، وإنه كان يستحم يومياً بالماء البارد.

وقد توفي سبعة من زملائه في الدراسة واحداً بعد الآخر بسبب المرض فكتب هذا الرثاء: «لماذا مات سبعة من زملائي؟... ماتوا لأنهم لم يمتنعوا عن أوقاتهم عشر دقائق للرياضة».

إن التربية البدنية اليوم هو جزء من التعليم الإلزامي، والمطلوب وضع خطط مدروسة تحدد عدد الساعات المخصصة للتربية البدنية والأنشطة الطلابية خارج ساعات الدوام. وقد زادت وزارة التعليم عدد ساعات التربية البدنية في إطار خطة إصلاح المناهج. وعلى الحكومة اتخاذ الإجراءات الضرورية كافة لتوفير الظروف المناسبة وبناء المنشآت الخاصة بالرياضة في المدارس كافة، وتضمن استغلالها على النحو الأمثل. كذلك يجب بناء قاعات للألعاب الرياضية لإعداد الرياضيين وتأهيلهم للمشاركة في المنافسات الدولية. ويستحسن أن تكون مثل هذه القاعات والملاعب ملحقة بالمدارس ولكن هذا الوضع غير ذلك في الكثير من المدارس، وهذا من الأمور التي ينبغي التنبيه لها ومعالجتها. وكذلك الأمر في المناطق الريفية، ويجب أن نسير في هذا الاتجاه، ونخطط لتنظيم المنافسات في الألعاب الرياضية، لتنمية روح المنافسة والانتماء للفريق.

وما زالت لدينا مشكلات جديرة بالاهتمام، فعلى سبيل المثال: من الملاحظ أن معدل أوزان أطفالنا يتراجع بالمقارنة مع البلدان الأخرى، فالكثير منهم إما بدين جداً أو هزيل جداً. فضلاً عن قصر البصر الذي يشكو منه الكثيرون، وهناك أمراض منتشرة بين الكهول وكبار السن واليوم تنال الشباب. وفي بعض المناطق سجلت حالات تعاني من نقص في الكالسيوم، والزنك، إضافة إلى بعض المشكلات الصحية المنتشرة بين الأطفال.

لذلك يجب البدء في العناية بصحة الفرد منذ سنوات النمو الأولى عبر الغذاء الصحي والتمارين الرياضية، ونشر الوعي الصحي والالتزام بالتربية الصحية السليمة. والأطفال يعتمدون على الوالدين في التنشئة البنيوية؛ لذلك يجب التركيز على الأهل في المقام الأول. ولتحقيق هذه الغاية وضع مجلس الدولة خطة إعانات للتلاميذ في ثلاثة أقاليم في الشمال الغربي تتضمن حليب فول الصويا الذي يقدم بين الحصص المدرسية. والمؤسف أن بعض المدارس أخذت تستغل هذا الموضوع في إجراء صفقات غير قانونية لجني أرباح على حساب صحة التلاميذ، وقد وقعت حوادث تسمم بسبب الحليب الفاسد، مما أثار سخط الحكومة التي كوَّنت لجنة تحقيق لتقصي الحقائق ومقاضاة المسؤولين عن هذه الحوادث.

إذاً يجب أن تبدأ العناية بالصحة العقلية والجسدية من مرحلة الحضانه والتخفيف من الأعباء المدرسية، كالواجبات الملقاة على عاتق التلاميذ، ومكافحة بعض العادات الاجتماعية السيئة التي قد تتسلل إلى التلاميذ. لقد كنت وما زلت أصر على برامج تربوية في مجال الصحة العامة وحماية البيئة من أجل مستقبل أطفالنا، وعندما نُسلِّح أطفالنا بالمعرفة الكافية بمبادئ الصحة العامة وحماية البيئة وأساليب الحياة الصحية السليمة، عندها سنكون قادرين على إرساء قواعد متينة تضمن تطبيق أهداف الحكومة في تأمين الخدمة الطبية والرعاية الصحية الشاملة التي تؤدي إلى الوقاية من الأمراض والأوبئة والتي تضمن صحة وسلامة الشعب الصيني.

6. 25 لم يسبق أن أهملت أي مشكلة تمس سلامة تلاميذ المدارس

المحاور:

كنت قد أصدرت مجموعة من التعليمات الخاصة بسلامة الطلاب، فكيف نضمن تنفيذ هذه التعليمات؟

لي لانكينغ:

نقد أحرزنا تقدماً كبيراً في ميدان التربية والتعليم في أثناء العقد الماضي، ولكن سلامة المدارس أفضت مضجعي في أثناء تلك المدة، وقد وقعت حوادث تسببت في خسائر بشرية

ومادية في مدارسنا منها: الحرائق، وانهيار المباني، وحوادث السير، وحوادث التسمّم الناجمة عن تناول أطعمة، وحوادث إطلاق نار وقتل. لذلك كنت أشدد دوماً على وضع سلامة المدارس في قمة أولوياتنا.

كنت دوماً أحرص على عمل كل ما بوسعي لتفادي وقوع مثل هذه الحوادث، وقد أصدرت تعليمات باتخاذ إجراءات مناسبة ضد أولئك المسؤولين المحليين الذين أهدروا الأموال على بناء المعابد البوذية الكبيرة، وغضوا الطرف عن أبنية المدارس غير الآمنة. وقد بلغني ذات يوم أن تلامساً كهربائياً في بعض الكابلات الكهربائية المتهترئة في أحد المهاجع الجامعية قد تسبب في حريق فسارعت إلى تحري الأمر، واقترحت على رئيس الحكومة تخصيص المال من احتياطي رئيس الحكومة لتبديل الكابلات القديمة. وفي مناسبة أخرى بلغني أنباء عن زحمة السير والفوضى عند البوابة الشرقية لجامعة بكين والأخطار التي قد تنجم عن هذا الوضع، فسارعت إلى الاتصال والتنسيق الفوري مع الجهات المختصة، وتابعت الموضوع إلى أن تم إنشاء معبر خاص للمشاة. ونتيجة لتفاقم الأوضاع الأمنية في محيط المباني الجامعية كن أحث دوماً الجهات المعنية على المبادرة بوضع آليات طويلة الأمد لضمان أمن وسلامة الحرم الجامعي.

وهناك مشكلات كثيرة في هذا الشأن ولا يستطيع مسؤول بمفرده معالجتها، وأنا من ناحيتي لم أسمح يوماً للروتين والبيروقراطية أن يعوقا عملي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بسلامة وأمن أبناء شعبنا.

إن تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية بحاجة إلى التوعية والإرشاد في مجال السلامة والصحة العامة، والمشكلات التي تنجم عن طيش التلاميذ في سن المراهقة، وهنا أشير إلى أنه في عام 1996 -أكدت وزارة التعليم والوزارات الأخرى المختصة- على ما يأتي: «عند حصول أي حدث طارئ ينجم عنه إصابات بشرية يتعين على المسؤولين كافة والإدارات المحلية من المستويات كافة التشديد على تطبيق مبدأ «السلامة أولاً» وأن يتذكروا سلامة المدرسة متجنبين الشجارات الحادة والنزاعات الداخلية التي لا مسوغ لها».

إنَّ للإعلام دور كبير في نشر التوعية الصحية ومساعدة المعلمين والطلاب؛ وذلك عن طريق توفير المعلومات الخاصة بالسلامة كافة؛ كي يتسنى لهم مواجهة الحالات الطارئة، والحفاظ على أمن وسلامة المكان والأفراد؛ لتحقيق الطمأنينة والاستقرار الأمني في مؤسساتنا التعليمية. وينبغي القيام بزيارات تفقدية دورية إلى المدارس للتأكد من توافر متطلبات السلامة كافة ومتابعة المشكلات الطارئة وحلّها فوراً، ولا يقتصر الأمر على المباني المدرسية بل يتعداها إلى المرافق التابعة لها كافة التي يمارس فيها الطلاب أنشطتهم الرياضية وغيرها.

إن نشر ثقافة السلامة بين طلاب المدارس الابتدائية والثانوية هو مشروع رائد ذو بعد اجتماعي ويحتاج إلى تضافر جهود جميع الجهات المعنية لاتخاذ خطوات وقائية لضمان أمن وسلامة المدارس، وهذه مسؤولية عامة تقع على كاهل الحكومات وعلى الإدارات المحلية كافة التي يفترض منها أن تحت عامة الشعب من مختلف شرائح المجتمع على الاهتمام بثقافة السلامة في المدارس الابتدائية والثانوية.

التربية في مجال الفن والجماليات (فلسفة الجمال)

6.26 مسوغات إضافة التربية الجمالية

المحاور:

لماذا قررت السلطات المركزية إضافة تعليم فلسفة الجمال إلى سياستها؟

لي لانكينغ:

لا غنى عن التربية الجمالية بوصفها أحد عناصر بناء الشخصية المتكاملة. وصقل الجانب الفكري والإنساني للفرد، بما في ذلك تذوق الفن الرفيع بأشكاله كافة. وعموماً لا تزال تنمية هذا الجانب الإنساني قاصرة في بلادنا، ومن الضروري تغيير هذا الوضع بإضافة مادة الجماليات إلى المناهج، وتدرّس الموسيقى والفنون في المدارس الابتدائية والثانوية وكذلك في مؤسسات التعليم العالي.

وكي ننمي قدرة الطلاب على استشعار الجمال وتقديره لا بد من نشر الثقافة خارج إطار المنهاج، ورعاية الأنشطة الثقافية التي لا يجوز تجاهل دورها في إعداد الأفراد لمواجهة القرن الحادي والعشرين.

لقد ظللنا مدة طويلة نعمل على إعداد وتنشئة أبنائنا تنشئة اشتراكية حقة على الصعيدين الفكري والأخلاقي وأهملنا الناحية الجمالية، لكنني كنت دوماً أشعر بأنها لم تكن مهمة بل كانت موجودة من حيث المبدأ في منهاج التربية الأخلاقية. إن العديد من المربين والأكاديميين وهؤلاء الذين يعملون في المجال الفني أشاروا إلى أن التربية الأخلاقية لا تشمل تنمية الأحاسيس الجمالية لدى الفرد مع علمهم بوجود ارتباط بين الاثنين؛ لذلك أرى ضرورة أن تقوم الحكومة بالإصرار على جعل الأمر محل اهتمامها ورؤح سياستها التعليمية.

يرى الكثيرون أن الجماليات ليست مجرد فنٍ بعينه أو صنعة يمكن أن يتعلمها الفرد وإنما تنمية المخيلة والإبداع؛ لذلك يجب أن نعمل على تأمين البيئة المناسبة التي تؤدي إلى تنمية القيم الجمالية لدى الفرد، وفي الوقت نفسه الاستمرار في تطوير سياستها الاقتصادية والثقافية. ويجب أن نفتح متاحفنا ومراكزنا العلمية والأندية الثقافية والقاعات العامة والمراكز الثقافية الأخرى للطلاب بصورة مجانية. وعلى المدارس أن تشجع تشكيل فرق فنية ومسرحية وأن تَرعى الأنشطة الثقافية في المدارس. إن الدلائل التاريخية تشير إلى أن المدارس التي كانت تعتمد على التعليم في مجال الفنون وفلسفة الجمال كانت تخرج طلاباً أكثر ديناميكية وإبداعاً واتزاناً وأكثر انفتاحاً وتحراً.

إن الفنون التشكيلية والفنون العامة تنور العقل وتصل شخصية المرء؛ لذلك من واجب الأكاديميين والفنانين أن يسعوا لنشر الثقافة في مختلف الميادين الفنية بدءاً من الموسيقى، بما في ذلك الموسيقى الكلاسيكية، وذلك عبر تنظيم حفلات وأمسيات موسيقية يحضرها الطلاب. وقد لمسنا رغبة قوية لدى الطلاب في المشاركة في البرامج الموسيقية والاستماع لمحاضرات في مختلف مجالات الفنون.

نحن لا نريد أن يبرع كل طلابنا في فن الرسم أو أن يكونوا مبدعين في المجالات الفنية الأخرى، ولكننا نأمل أن يتمتعوا بقدر كافٍ من ثقافة تمكنهم من تذوق الفنون الجميلة..

مثلاً: إنَّ التربية قبل دخول المدرسة في الفنون الجميلة. تُحفِّز الأطفال على تنمية قدراتهم الفنية في مرحلة مبكرة، خاصة في مجال الموسيقى والرقص. وأذكر أننا في طفولتنا كنا دوماً نتسلى بالرسم والتلوين، ولقد تَوَقَّفتْ مقدراتنا عند الحد الذي توقفتنا عنده في الصغر. وفي زيارة لي إلى الأكاديمية المركزية للفنون التشكيلية نبهت إلى أن رقي الأمم يتجلى في مدى عنايتها بتدريس الفنون وفي رفعة معارضها الفنية، وأن رسالة الأكاديمية تكمن في نشر وتدريس مادة الجماليات إلى جانب الفنون الأخرى، وتنمية القدرة على تذوق الفن لدى طلاب الجامعات.

هناك مذاهب عديدة في الفنون التشكيلية، ولكن بالنسبة لموضوع الجماليات فلدينا توجهان: الأول شرقي، والثاني غربي، ففي مجال الرسم أو التصوير يمثل الرسم الصيني التقليدي التوجه الشرقي ويمتاز بحيوية وإيقاع يتجليان في لوحات تمثل مناظر طبيعية بما في ذلك الزهور والطيور وذلك باستخدام الألوان المائية وأحبار التلوين.

ولكي تثمر جهودنا في تعريف العالم بجمالية فن الرسم الصيني ينبغي أن نغني عناية أكبر بتوضيح القواعد النظرية التي يقوم عليها هذا الفن، وهذا ينطبق على الطب التقليدي الصيني وعلم العقاقير الذي ينبغي أيضاً أن يدرس دراسة علمية مستفيضة.

نحن الصينيين غالباً ما نتعلم تقنية الرسم الغربي بسهولة بسبب توافر الوسائل التي تمكننا من تعلم هذه التقنية والنظريات التي تستند إليها. وإذا أردنا تعليم الغربيين تقنية الرسم الصيني فلا بد من استخدام قواعد نظرية وطرائق منهجية في تدريس هذا الفن كما هو الحال في معاهد الفنون الغربية.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي والترابط المتزايد بين الفنون والعلوم يتطلب القيام بالمزيد من الأبحاث في هذا المجال، ولذلك أدعو إلى إنشاء كليات لتدريس الفنون في تلك الجامعات التي تدرس فيها عدة تخصصات، فالجو الثقافي المتنوع في مثل هذه الجامعات يشكل بيئة صالحة لتنمية التكامل المنشود بين العلوم والفنون. إن الإبداع في هذا المجال يتطلب أن يكون الفنان مستوعباً العلوم الإنسانية وكذلك العلوم الطبيعية دون أن يكون متخصصاً في هذا العلم أو ذاك.

في خطاب ألقاه تسونغ - داو لي في ندوة لمناقشة العلاقة بين الفن والعلوم الطبيعية تبين للكثير من الفنانين الذين حضروا الندوة مدى العلاقة بين الفن من جهة والعلوم والتكنولوجيا من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن (تشين نينغ يانغ) ألقى خطاباً حول الموضوع نفس في جامعة تسينغها.

6.27 الترابط بين الفن والعلم

المحاور:

ما هي الخاصية التي اعتمد عليها التعليم في فلسفة الجمال والفن؟

لي لانكينغ:

دعني أولاً أروي لك هذه القصة، في عام 1995 قابلتُ وفداً من (هونغ كونغ) المكون من استشاريين في مجال التعليم العالي، وهم دارسون ومقاولون مشهورون في (هونغ وكونغ) والعالم... وقد لفت انتباهي خطاب مندوب مجموعة HSBC الذي أشار إلى «أن مصرفه لا يوظف مختصين ماليين وخبراء في الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات فقط، وإنما يوظف أيضاً أفراداً درسوا الموسيقى والفن. وبالطبع لم تكن نيته تشكيل فرقة موسيقية، وإنما يوظفهم لامتلاكهم مخيلة فنية وحساً جمالياً، أو لنقل إحساساً فطرياً ويتم تدريبهم في مجال التمويل وحقول أخرى، ويصبحون بذلك ممولين ممتازين»، وكان خطابه مهماً جداً.

من أجل الاحتفال بيوم المعلم عام 2002 طلبنا من المعهد المركزي للموسيقى أن ينظم أمسية موسيقية. وقام وزير التعليم (تشين زهيلي) بدعوة تسعة رؤساء من رؤساء جامعات (بكين) إلى هذه الأمسية، وفي نهاية الحفل ألقى الخطاب الآتي:

إن النظام التربوي الذي ينبغي المبدعين يجب في نظري أن يركز على العناصر الأساسية الآتية:

1- أفكار أطروحات تربوية جديدة.

2- تنمية مؤسسات وتنمية منهجيات.

3- بناء شخصية الفرد بجوانبها كافة ورفع مستوى التربية والتعليم من حيث النوعية، وهذا ليس بالأمر الهين ولكننا نستطيع تحقيقه إذا بذلنا جهداً كافياً.

هناك حقائق تشير إلى وجود علاقة متبادلة بين العلم والفن، والملاحظ أن الكثير من كبار العلماء والفنانين على دراية جيدة بالعلم والفن معاً، ولدينا أمثلة عديدة تؤكد ذلك. فمن المعروف أن ليوناردو دافنشي كان رساماً رائعاً ولكنه كان أيضاً عالماً بارزاً وعبقرياً فذاً سبق عصره، وكان ملماً إماماً جيداً بالرياضيات والميكانيكا والبصريات، وله اكتشافات في مختلف فروع الفيزياء.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن مجموعة من المؤلفين الموسيقيين الروس الذين عاصروا تشايكوفسكي 1840 - 1893 كانوا موسيقيين بارزين، علماً أن جلهم لم يدرس الموسيقى في مطلع شبابه. والذي نعرفه أن أحدهم كان عسكرياً وآخر محامياً، أما الموسيقار بورودين فقد مارس الطب واشتغل بالكيمياء وكان صديقاً لعالم الكيمياء الشهير مندلييف صاحب الجدول الدوري للعناصر.

ويمكن القول: إن ما جمع هؤلاء الأعلام هو شغفهم بالموسيقى واختيارهم التأليف الموسيقي مهنة لهم، فكانت السمفونية الأولى لبورودين أول عمل موسيقي يلقى رواجاً خارج روسيا. ويمكن عدُّ تشايكوفسكي وبورودين رائدين في موسيقى السيمفونية الروسية. والشاهدة على قبره تحمل عناوين أعماله الموسيقية والصيغ الكيميائية التي درسها، وكل هذه الأمور كانت تكريماً له.

ومن المعروف أن الجيولوجي الصيني الشهير لي سيجوانج الذي دحض نظرية عدة علماء زعموا أنه يستحيل اكتشاف بنزول في الصين، لكن الصين استطاعت بفضل نظريته وجهود المنقبين عن النفط، من اكتشاف عدة حقول من نفط وغاز. لكن القليلين يعرفون أن هذا العالم الجيولوجي كان أول من ألّف مقطوعة موسيقية للعرزف على الكمان سنة 1920. ويقال: إن ألبرت أينشتاين كان يعزف الكمان بمهارة.

لقد سمعتم جميعاً بيوان لونغبنغ الحائز على أرفع جائزة في العلوم والتكنولوجيا، ولكن الذي لا تعرفونه هو أن هذا الرجل الذي يشبه وجهه وجه الفلاح الكادح، كان يجيد العزف على الكمان.

إن جل الحاضرين في هذا الحفل ينتمي إلى جامعات خاصة بالعلوم والتكنولوجيا، ولقد دعوناكم إلى هذا الحفل الموسيقي آمليين أن تسهم مثل هذه المناسبات أولاً: في تنمية التواصل بين الفنون -لا سيما الموسيقي- والحقول العلمية الأخرى، وثانياً: في تشجيع التعاون بين الجامعات في تربية أجيال مثقفة. ولا شك أن الكثيرين من طلابنا يمتلكون مواهب علمية وفنية، وأنا شخصياً لست عالماً ولكنني مقتنع أن العاملين في مختلف المجالات العلمية وغيرها بحاجة إلى تلك الصفات التي تميز الفنان المبدع، لا سيما الرؤية والمثابرة.

إننا جميعاً مدعوون إلى شحذ همم الطلاب وغرس روح المثابرة في نفوسهم، وفي اعتقادي إن ممارسة أي فن يتطلب امتلاك موهبة ما لكن هذه الموهبة لن يكتب لها الحياة إذا لم تقترن بالجهد المطلوب والعمل الدؤوب، وهذا ما يجب أن يعيه طلابنا ومعلمونا.

والآن أوجه كلامي إلى جوجين الذي أتحفنا بأدائه الرائع لمقطوعة تشايكوفسكي، وهنا يحضرني فيلم سينمائي يطلب فيه تشايكوفسكي من عازف البيانو الشهير آرثر روبنشتاين أن يعزف هذه المقطوعة فاعتذر روبنشتاين قائلاً: «إنها مقطوعة صعبة ولا أعرف كيف سأتمكن من عزفها». وبقي أن أشير إلى أن هذه المقطوعة (بيانو كونشرتو رقم 1) أصبحت من الأعمال الموسيقية الخالدة.

إن الشبان الثلاثة الذين استمتعنا بعزفهم اليوم قد حصلوا على جوائز في مسابقة دولية وهذا في حد ذاته إنجاز لم يسبق له مثيل في تاريخ معهد الموسيقى العالي. وإننا نهنئ المعهد العالي على هذا الإنجاز، ونأمل في الوقت نفسه أن تكثف الجامعات جهودها في رعاية الفنون وأن تتعاون في هذا المجال من أجل تخريج أجيال مثقفة ومهيأة للإبداع في شتى الميادين والإسهام في تحقيق النهضة القومية التي ننشدها.

6.28 إعادة إحياء تدريس الموسيقى والفنون الجميلة

وفن الخط في المدارس الابتدائية والثانوية.

المحاور:

لقد شَدَّدْتُ على ضرورة تدريس مواد الموسيقى والفنون الجميلة والخط في المدارس الابتدائية والثانوية، واليوم نشهد تقدماً يبشر بالخير، فهل حصل ذلك نتيجة تلك الجهود؟

لي لانكينغ:

إن هذه المواد بالرغم من أهميتها لا تفي بالحاجة، لقد بقينا رداً من الزمن لا نكثر بموضوع الجماليات؛ فلذا أقدمت عدة مدارس على إلغاء هذه المواد؛ أي الموسيقى والخط والفنون الأخرى، وعندما سألتهم عن السبب، كانت المسوّغات عدم توافر المعلمين، وهذا سبب وجيه، ولكنني أعتقد أن المشكلة ترتبط برؤيتهم للمسألة فقد عدّوا أن مادة الجماليات أقل أهمية من الرياضيات والفيزياء أو الكيمياء.

وأذكر أنني حضرت درس الموسيقى في إحدى الثانويات في (هانغ زهو) وكان موضوع الدرس «الموسيقى السيمفونية» وألقى المحاضرة معلم مستعيناً بشاشة فيديو ضخمة وشاهدت الطلاب يصغون باهتمام كبير.. وفي أثناء استماعي أستطيع القول: إن أداء المدرس كان لا بأس به. وفي زيارة أخرى لإحدى المدارس في الريف، دُهِلْتُ عندما وجدت أكثر من مئة طالب يستطيع العزف على الـ «ايوهو» أو الكمان الصيني التقليدي.

ويبدو أنهم اكتسبوا هذه المهارة بفضل مدرّسهم الذي يتقن العزف على هذه الآلة الموسيقية. وفي أثناء زيارة أخرى إلى مدرسة ابتدائية في (كزي هايفو) - نينغزيا شَاهَدْتُ مدرّساً يعزف على الأورغ مستخدماً إياه لتلقين طلابه كيفية إنشاد أغنية معينة. وكان التلاميذ متجاوبين معه إلى حد بعيد.

والحق يقال: إنّ هذا المشهد كان له أبلغ الأثر في نفسي وفي نفس وزير التعليم (نشين زهيلي) الذي كان يرافقني في هذه الزيارة، وقد عمد على الفور إلى شراء أورغ إلكتروني وأهداه لتلك المدرسة.



المؤلف يتبادل التهاني بالعام الجديد مع الخبيرين في Shanghai Bell السيد موريل وعقيلته في قاعة الشعب الكبرى في بكين 25 كانون الثاني / يناير، 1998

لقد شرعت جل المدارس في إعادة إحياء دروس الموسيقى والفنون الجميلة، غير أن بعض المدارس لا تزال تهمل هذا الجانب، ولا تعيره القدر الكافي من الاهتمام الذي يستحقه، ولذا يجب عليها أن تنتبه لهذا الأمر.

6.29 نندع الشباب يتذوقون الأغاني

المحاور:

إنك من الداعين إلى إحياء الأغاني الشعبية والأغاني الفنية، فماذا تقصد بعبارة الأغاني الفنية؟

لي لانكينغ:

إن الموسيقى غذاءٌ روحي لا غنى عنه، ولا يمكن تصور الحياة من دون الموسيقى. فيما مضى، كان عامة الناس يترنمون وهم يؤدون عملهم أما اليوم فإن موسيقا «البوب» أكثر

شيوعاً بين الطلاب، ومن الطبيعي أن تتطور وتتغير الأذواق مثلما تتغير الأزياء، ولكن لا يمكننا أن نتصور عالماً لا مكان فيه لموسيقا (البوب).

وقناعتي أن الموسيقا ستزدهر إذا تركنا مئات الأزهار تتفتح في آن واحد؛ بمعنى أن نُطوِّر الأغاني الفنية والأغاني الشعبية في وقت واحد، فالواقع يثبت أن الأغاني الرائعة تؤدي دوراً مهماً في تثقيف الجماهير من حيث إنها تثير فيهم أحاسيس سامية وترفع معنوياتهم، وتطوِّر تفكيرهم الإبداعي. وليس بالأمر السهل جعل الجماهير يتذوقون الأعمال الفغائية دون معرفة أو إلمام بمبادئ الموسيقا ومدى فعالية الأغنية لجعل الناس يقْدرونها إضافة إلى الدعاية والإعلان الضروري.

كان للأغاني الفنية تأثير إيجابي على التطور التاريخي في الصين وفي بعض بلاد العالم. فقد بدأت الأغاني الفنية بالظهور في بداية الحقبة الرومانسية في ألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. وبعد فرانز بينزشوبرت (1828 - 1879) أبا الأغنية الفنية الألمانية. واستطاع بمفرده الارتقاء بفن الأغنية إلى أعلى المراتب. وقد ألف 600 أغنية في أثناء حياته، وأدخل المزيد من العاطفة والدراما في الأغنية الفنية أكثر من أي شخص آخر وله مؤلفات نالت شهرة واسعة في حينها وما زالت تطرب الجماهير حتى يومنا هذا. وتبع شوبرت موسيقيين كبار منهم (روبرت شومان 1810 - 1856) و(ميندلسون - بارتولدي 1847-1897) و(جوهانس برامز 1833 - 1897) و(هوغو وولف 1860-1903) وجميعهم تركوا بصماتهم على الأغنية الفنية.

جلّ الأغاني الرومانسية الروسية التي ما زالت شعبية حتى الآن يمكن تصنيفها في عداد الأغاني الفنية. ومنها: «أذكر اللحظات الرائعة» المستقاة من قصيدة للشاعر ألكسندر بوشكين إلى كيرن، و«العندليب والزهرة» لريمكسي كورساكوف (1844-1908)، و«أغنية البرغوث»، و«التهويدة» لـ موسورغسكي (1839-1881) و(آه، توقف غناتي) و«في الليلة الصامتة» لـ رخمانينوف (1873-1943) وجميع هذه المقطوعات الفغائية مفعمة بالحياة، وهناك أنشودات أخرى رائعة أسهمت في رفع معنويات الشعب السوفييتي في أثناء مقاومة النازيين الألمان. إن أغنية «ليلة في ضاحية موسكو» التي من كلمات م. ماتسوفسكي، والتي

لحنها دبل يو. سولوفيوف - سيدوي في الخمسينيات لتُعدَّ واحدةً من أبرز الأغاني الفنية التي ما زالت تحظى بشعبية حتى اليوم.

كانت جل الأغاني الصينية الشائعة قبل قيام حركة 14 أيار 1919 أغاني طلابية أُقْبِسَ لحنها من الموسيقى الغربية، مثل «الوداع» التي لحنها لي شوتونغ باقتباسٍ من لحنٍ أمريكي. وبعد حركة 14 أيار برزت مجموعة من الشعراء الذين مهدوا للموسيقا الصينية الحديثة، وتركوا لنا إرثاً غنياً من المؤلفات الغنائية الجميلة. مثل أغنية «السؤال» الذي كتبها كزيار يومي ولحنها ميمس دين هاي، وأغنية «كيف لا أفتقده» التي كتبها زهاو يوانرين ولحنها ليوبانونغ، وأغنية «بائعو الأقمشة» التي تُعدُّ أغنية فولكلورية لحنها ليوداباي، وأغنية «ثلاث أمنيات للوردة» التي كتبها هوانغ ري ولحنها لونغ اكي، وأغنية «رابسودي يصعد الدرج» التي لحنها سودونغ بو: وأغنية «شعر الفاصولياء الحمراء» التي كتبها ليوكزوان ولحنها كاوكسيوكين، وأغنية «السور العظيم» الشعبية التي لحنها بان جينونغ في أثناء حرب المقاومة ضد اليابان ولقد كانت الأغاني الفنية تدعو الشعب إلى الوقوف ضد الاحتلال مثل «قصيدة النهر الأصفر» التي من شعر «كزيان كزينغ هاي» ومن لحن غوانغ ديدان، وأغنية «على نهر جبالينغ» التي من شعر دوانمو هونغ ليانغ، ولحن هي لودينغ وأغنية «الحنين إلى الوطن» للشاعر كزياز هيكيو التي هي من ألحان داي تياندو، وأغنية «أرض الوطن» التي كتبها لو هاربو ولحنها زهانغ فان.

كان لهذه الأغاني أثر بالغ في بث روح البطولة والمقاومة العنيدة في مواجهة العدو الأجنبي. ولم يكن هناك فردٌ واحدٌ من الذين غنوا مع المنشدين لم يغنَّ - في أثناء الحرب - «أرض الوطن» أو «بطولة المحارب» أو «على ضفاف نهر سوانغ هوا» التي هي أغنية حماسية عن الحياة في المنفى لـ (زهانغ هان هوي) والتي عبرت عن خواطر سكان شمال شرق الصين. ولكن بعد ولادة الصين الجديدة لم يوجد إلا قلة قليلة من الملحنين ومؤلفي الأغاني والمترجمين الذين قدموا مجموعة من الأغاني الفنية الراقية التي تستحق الاحترام.

عندما بدأنا بالترويج للأغاني الفنية منذ بضع سنين استجاب الجمهور، وعندما سمعها طلاب الجامعات أبدوا إعجابهم قائلين: «لم تكن نعلم بوجود أغاني بهذا الجمال والروعة»، الأمر الذي شجع الجامعات والمدارس الابتدائية والثانوية على إقامة حفلات غنائية

ومسابقات حَضَرَتْ بعضها، وأذكر أن الأداء كان جيداً، لذلك لا يمكن القول: إن موسيقا «البوب» هي السائدة اليوم. وأياً يكن الأمر لا ندعي أننا بذلنا جهداً كافياً لترويج الأغاني الفنية والتراثية بين الشباب.

6.30 تحول الأغاني الفنية إلى فن المناصرين

المحاور:

ما هي المشكلات في رأيك التي تعترض تحفيز الطلاب على تذوق الأغاني الفنية؟

لي لا نكينغ:

إن المشكلة الكبرى تكمن في عدم إدراكنا لأهمية هذا الموضوع وعدم إدراكنا لأهميته يدفعنا إلى التقليل من شأنه. لقد وضعت الكتب الدراسية الكلاسيكية في الغرب قواعد محددة للأغاني الفنية، فمثلاً يجب أن يكون المرء قادراً على تَلْحِين القصيدة الغنائية بصوته، وعليه أن يغنيها بمرافقة البيانو فقط داخل قاعة في الهواء الطلق. لا شك أن هذه القيود تعيق عملية الترويج لهذا الفن.

فعلى سبيل المثال: إنَّ للأغاني الروسية جمهورها محلياً وعالمياً وجل هذه الأغاني كلاسيكية، ولكنَّ الملحنين الروس تفادوا الوقوع في شرك القواعد التقليدية. إن الجماهير تستمتع بالغناء والاستماع إلى هذه الأغاني بسبب ألحانها الرقيقة، ومعانيها العميقة والنشوة التي تثيرها في النفس، وإنَّ الذي نلاحظه أن المغنين والموسيقيين المعاصرين لم يعودوا يتقيدون بالقواعد المألوفة، فبعض المغنين يُؤدُّون بالغناء في الساحات العامة، وأحياناً مع مطربي (البوب).

وأما نحن فيجب علينا أن نواكب العصر بأن نعمل على نشر الأغنية الفنية بين الجمهور ولا يجوز أن نحولها إلى فن يستهوي النخبة أو شريحة صغيرة من المجتمع. ويمكن أن نبدأ بعرض نماذج من الأعمال الغنائية في حفلات موسيقية، كذلك يمكن أن نطور بعض أغاني (البوب) بحيث تتسجم مع أنغام الأغاني الفنية بحيث تصلح لأدائها على المسرح. على أي حال لا يمكننا أن نعود دائماً إلى أغاني الماضي، بل يجب أن نركز على تأليف وتلحين

أغنيات جديدة تطرب لها الجماهير وتتفاعل معها - هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نعنى بتهديب الحس الفني لدى الجماهير؛ وذلك من خلال إقامة حفلات موسيقية لسماع مجموعة من الأعمال الغنائية المتميزة من الوجهة الفنية والتقنية؛ وذلك لتنمية قدرة العامة على تذوق الفن الرفيع ومن ثم إثراء الثقافة الجماهيرية.

ثمة صنفان من الأغاني الفنية: الصنف الذي تطرب له الأذن ويسهل أدائه، والصنف الآخر الذي تطرب له الأذن ولكنه صعب الأداء.

إن القضية تكمن في العلاقة بين الترويج والتجديد. إن الإبداع في مجال تأليف وتلحين الأغاني متعدد الأبعاد، فالأغنية يمكن أن تتناول عدة موضوعات، ولكن الجماهير تريد الاستماع إلى أغاني تعكس الواقع المعيش لا أن تستمع إلى أغاني تنطوي على معانٍ عميقة أو فلسفية، وهذه حقيقة يجب جعلها في الحسبان.

والحق يقال: إن وزارتي الثقافة والتعليم استجابتا سريعاً لاقتراحي، فنشرت الأغاني الفنية بين الشباب، ووضعت مسودة خطة لتطبيق مقترحاتي في هذا الشأن، وقد سررت لذلك وكتبت رسالة إلى المسؤولين في الوزارتين بتاريخ 17 آذار/مارس/1999، «هذا نصها: «لقد علمت بأنكم بصدد الإعداد لمهرجان غنائي على المستوى القومي، إنني أؤيد هذه الخطوة، وأعدها الأولى من نوعها؛ ولذلك يجب أن يكون الإعداد جيداً وأن يتم اختيار الأغاني بعناية، ولكي يكون الأداء متميزاً والاختيار موفقاً أرجو أن تأخذوا في الحسبان النقاط الآتية:

أولاً: «تأكدوا من حسن الأداء الذي يجب أن يثير أشجان المستمعين، وكذلك يجب أن يحرص على إعادة إحياء بعض الأغنيات الصينية المغمورة.

ثانياً: لكي يحقق الأداء الغاية المرجوة يجب أن تكون الأعمال الغنائية المختارة متنوعة، من حيث اللحن والموضوع بحيث يطلب الجمهور سماع المزيد منها. ومن المجدي أن تكون كلمات الأغنيات مألوفة وبسيطة وخاصة في هذه المرحلة تمهيداً لتقديم أعمال غنائية أكثر إتقاناً. وأرى أن يتم اختيار الأغاني من الحقبة الممتدة من عام 1900، إلى يومنا الحاضر،

شريطة أن تكون جلّ الأعمال الغنائية صينية ولا بأس من إدراج بعض روائع الفن الغنائي الأجنبي، ولكم أن تختاروا بعض أغاني (البوب) المميزة مثل «أشواق» من كلمات كياو أو وألحان غو جيانغين، ويمكن إعادة تلحين هذه الأغاني بتوزيع جديد.

ويفضل أن تكون الحفلة الأولى على غرار الحفلات الموسيقية التي يعزف فيها عدد من الموسيقيين مقطوعات تقليدية في صالات خاصة، وهنا ألفت النظر إلى ضرورة تأمين الجو الملائم من ناحية إعداد المسرح، واستخدام تقنيات توزيع الصوت والإضاءة. ومن وجهة أخرى ينبغي تسخير وسائل الإعلام للترويج لمثل هذه الأنشطة عن طريق محطات الإذاعة والتلفزة والصحف.

وأخيراً أود الإشارة إلى الأهمية القصوى لاختيار العنوان الملائم للحفلة الموسيقية لإثارة رغبة العامة لحضور الحفل، فعلى سبيل المثال: يمكن أن يكون عنوان الحفلة «مختارات من روائع الأوبرا الإيطالية» وعلى أي حال أترك لكم حرية اختيار العنوان المناسب، واليوم أستطيع أن أقول: إنّ مثل هذه الحفلات قد أدت دوراً إيجابياً في نشر الأغاني الفنية في الأوساط الجامعية وبين الجمهور.

6.31 تدريس مادة الموسيقى في الصين

المحاور:

لقد أخبرتنا عن الأغاني الفنية وأهمية انتشارها إلى جانب الموسيقى الصينية التقليدية بين الشباب، فماهي الفروق بين الأغنية التقليدية الصينية والأغنية الفنية؟ وما هي وجهات نظرك في زيادة الاهتمام بالموسيقى الوطنية وتعليم الموسيقى؟

لي لانكينغ:

لست خبيراً في مجال الموسيقى، لكن في اعتقادي أن الأغاني الفنية والأغاني الفولكلورية تدرجان تحت لواء الأدب. فالأغاني (التقليدية) الفولكلورية ظاهرة عامة في الموسيقى الصينية، وتحظى بشعبية واسعة. والواقع أن أول ما يتبادر إلى الذهن عندما نتحدث عن

الأغنية الصينية هو تراث الغناء الشعبي، والواقع أن الغناء التراثي أو الشعبي لم يعد اليوم مرتبطاً بمناطق معينة أو مجموعة عرقية بل يمكن اعتباره ضرباً من ضروب الأدب الغنائي، وقد تأثر هذا الأدب بالموسيقا والغناء الغربي وكذلك بالتراث الغنائي للأقليات في بلادنا، والفضل يعود إلى مجموعة من الملحنين في إضافة صفة معينة إلى الأغاني الصينية تميزها عن الأغاني اليابانية أو الغربية. ولكن المشكلة اليوم هي أن هذه الأغاني -مع أننا قد نطرب عند سماعها إلا أنها- ليست سهلة الحفظ والترنم. إن لدينا أغاني لا تعد ولا تحصى ولكن القليل منها متداول بين الناس.

إن الجو الثقافي في الجامعات لم يعد كما كان في السابق. فبالإضافة إلى الأغاني نلاحظ تزايد اهتمام المعلمين والطلاب بفنون أخرى مثل: الباليه والأوبرا والموسيقا الصينية الكلاسيكية والرقص الشعبي، وأوبرا بكين. وقد أخذت موسيقانا تجد طريقها إلى بلدان أجنبية مثل النمسا؛ حيث تم عرض أحد الأعمال في القاعة الذهبية في (الموسيكفرين) في فيينا للمشاهدين النمساويين، ولم يعد من غير المألوف أن تفوز فرقنا الموسيقية بجوائز تقديرية في المنافسات الدولية حين تقدم الأغاني الصينية على أنغام الموسيقا الكلاسيكية الصينية. لقد ارتقت الموسيقا الصينية الكلاسيكية إلى مصاف الموسيقا السيمفونية، وبدأت تظهر ملامح موسيقانا الكلاسيكية، وهي ذات خاصية في أنغامها وجماليتها، وأنا شخصياً معجب جداً بكونشرتو الكمان في «عشاق الفراشة» من تأليف وتلحين هي جان هاو وتشين غانغ. وهناك أيضاً المعزوفات الفردية مثل «القمر في سماء ليلة ربيعية» و «أمسية سعيدة» و «كمين في ثمانية اتجاهات».

إننا نمتلك إراثاً ثقافياً ثميناً نستطيع أن ننهل منه في إعادة إحياء الأعمال الغنائية والموسيقية لمؤلفينا القدامى وتعريف الجيل الشاب بهم. ولننتذكر أن الموسيقا الكلاسيكية الصينية تتضمن أيضاً الأوبرا التقليدية.

إن مصادرنا في الأوبرا التقليدية غنية ومتنوعة، ويجب أن تستمر أوبرا بكين التي تمثل جوهر الثقافة الصينية وعمقها. ويجب تحفيز الجيل الجديد على تذوق هذه الأوبرا عبر إثارة اهتمامهم.. ومما يثلج الصدر أن الأوبرا أصبحت تستهوي العديد من شبابنا، وهناك

العديد من الروائع الفنية في الأوبرا المحلية لكنها تحتاج دائماً إلى التطوير والتحديث. خلاصة القول: إنَّ جيلنا الشاب يجب أن ينمي ثقافته الموسيقية التي تمثل ركناً مهماً من أركان بناء الشخصية وتربية الروح الوطنية، بالإضافة إلى أثر ذلك في تنمية التعاون والتبادل الثقافي بين الصين والأمم الأخرى.

تمثل الموسيقى الشعبية جزءاً مهماً من الثقافة الصينية التقليدية ودرّة من درر إرثنا الثقافي. وقد كشفت الحفريات عن مزممارٍ عظمي استخدم منذ نحو 9000 عام في ولاية (وويانغ) في جياهورهينان ويمكن أن تُعرَّف على هذا المزممار خمس نوتات بدقة، واكتشف أيضاً عشرين مزمماراً؛ خمسة منها ما زالت صالحة للاستعمال حتى هذا اليوم، وهذا دليل على أن الشعوب التي سكنت المنطقة في العصر النيوليتي كانت قد بلغت مرحلة متقدمة من الرقي والحضارة في هذه البقعة من العالم، ولعل ابتكاراتهم الموسيقية كانت بداية الحضارة الثقافية في الشرق.

وقد ورد ذكر «موسيقا» على لوحة حجرية عمرها 3000 عام ممثلاً بخيط حرير مشدود إلى إطار خشبي، ويعتقد أنها آلة موسيقية كانت تستعمل في ذلك الوقت.

ثمّة قصيدة في كتاب الأغاني المؤلف من مجموعات من الأغاني الشعبية التي يعود عهدها إلى 2500 عام، وقد وردت في هذه القصيدة عبارة: «لعل العود وأوتاره يسحرك» وكلمة: «عود» ما زالت متداولة حتى اليوم ففي عام 1978 تم نبش مجموعة أجراس قديمة من قبر (ماركوس سس) - وهو أحد النبلاء - مكونة من الزنك وتعود إلى عصر غابر في مقاطعة (سويكزيان)، وتتألف هذه المجموعة من أربعة وستين جرساً برونزياً، ولكل جرس نغمة وفق السلم الموسيقي، مما يدل على مهارة مدهشة ودقة في الصنع، وأعقب ذلك اكتشاف عدة أجراس مشابهة في قبور أثرية أخرى.

يذكر التاريخ أن أحد النبلاء من سلالة (مينغ) اعتكف وتفرغ لدراسة الموسيقى في عام 1581م، وربما كان أول رجل في العالم يخرج بسلم موسيقي مقسم إلى اثني عشر صنفاً من النغمات متساوية المدى، وقد تطورت الموسيقى الصينية مع تطور المجتمع على مدى 2000 عام، ولم يتوقف في أثناءها التواصل الثقافي والحضاري بين الصين والأمم الأخرى، وقد كانت ثمرته

ثقافة مذهلة، ومن جملتها ازدهار الموسيقى حيث إن بعض الآلات الموسيقية ما زالت تستخدم حتى يومنا هذا، منها على سبيل المثال: (hagin)، أي الكمان ذو الوترين و (pipa) وهي آلة مزخرفة ذات أربعة أوتار و (suana) وهي آلة نفخ ذات سبعة ثقوب أمامية وثقب إضافي تحت الثقب الأول، ولا تزال هذه الآلة تستخدم في شرقي البلاد. ثم إن موسيقا الأقليات القومية وموسيقا شعب (الهان) أصبحت جزءاً لا يتجزأ من موسيقانا الوطنية وتراثنا القومي.

إن الموسيقى عنصر مهم في التبادل الثقافي بين الأمم، وقد وجدت الموسيقى الصينية طريقها منذ زمن بعيد إلى اليابان وبلدان مجاورة أخرى، وأثرت مباشرة في تطوير موسيقاهم المحلية. وفي الوقت الحاضر بدأت تظهر الموسيقى الصينية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وأصبحت بذلك رمز الصين. ومن جهة أخرى كان للموسيقا الكلاسيكية بصمة مهمة في بناء الثقافة الاجتماعية الصينية؛ لأنها تعكس تطلعات وحاجات الشعب، وهي رفيق رוחي لا يمكن الاستغناء عنه.

إن لكل قومية من القوميات الست والخمسين التي تشكل الصين خصوصيتها وشعبيتها من الغناء والرقص، وتشكل خلفية رائعة لتعليم الفن.

في أثناء نصف قرن بعد تأسيس الصين الجديدة، كوّنت عدة فرق من المنشدين، عالية المستوى في مجال الموسيقى الكلاسيكية، وظهر عدد كبير من الموسيقيين المتميزين سواء كانوا عازفين مثل (ليومينغ يوان)، و (ليو ديهاي)، و (مين هيونين). أو مؤلفين أو ملحنين مثل: (بينغ كزوين) وهو ملحن وقائد أوركسترا وعدة فنانين موهوبين من الشباب الذين سطع نجمهم، وأسهموا في تجديد وتطوير وإثراء الموسيقى الوطنية.

لقد خطت الموسيقى الصينية خطوات كبيرة في مجال التطوير والتحديث، بحيث أصبحت الأعمال التقليدية من الكلاسيكيات الشعبية. ومن الأعمال التي أطرَب لها: أغنية «الجبال العالية»، و«الأنهار الجارية»، و«الإيقاعات الثلاثة لبراعم الأجاص»، و«الغيوم والمياه في جاوجيانغ» و«أغنية عبور يانغ غوان» و«الأزهار ضوء القمر في نهر الربيع» و«ضوء القمر في الربيع الثاني تحت السماء» و«كمن في ثمانية اتجاهات»، و«مئة طير يعلنون الولاء

لطائر الفينيق» و«اليوبيل» و«أبطال جبل لانغيا الخمسة» و«البطتان الصغيرتان في المراعي»، و«أغنية الصياد في بحر الصين الشرقي»، و«أغاني الراعية الجديدة» و«برج سوزهو» و«ليلة مقمرة على بحيرة الخريف» و«موسيقا الرقص عند شعب الياو» و«رقصة الأفق الذهبية».

ونشهد اليوم محاولات ناجحة لتطوير موسيقانا القومية بإضافة عناصر من الموسيقى الغربية، وهناك أبحاث نظرية جارية في هذا المجال بالإضافة إلى المؤلفات الأكاديمية في هذا الشأن، وتحققت إنجازات مميزة في تطوير الآلات الموسيقية الصينية الكلاسيكية لتحسين وتنويع الإيقاع واللحن، وكذلك تقنية الأداء مما أسهم في رفع مستوى أداء الأوركسترا الصينية.

بعد تشكيل الهيئة التدريسية الموسيقية في المعهد المركزي للموسيقا عام 1956 وضعنا برنامجاً علمياً لتدريس الموسيقا الوطنية. وهنا من الواجب أن أعبر عن عمق تقديري لما أنجزه المعهد المركزي للموسيقا في بكين، وكذلك معهد شنغهاي ونيانجين وكزيان، والجدير بالذكر أن عدداً من المطربين البارزين والموسيقيين التقليديين، والمؤلفين والملحنين الذين يعملون في مجال الموسيقا الصينية المعاصرة هم من خريجي من تلك المعاهد، وبعضهم يمارس نشاطه في بلدان أخرى حول العالم.

وهناك معاهد موسيقية أخرى مثل المعهد العالي للموسيقا الخاص بتدريس الموسيقا الصينية، بالإضافة إلى أقسام جامعية لتدريس الموسيقا في أنحاء الوطن، والفضل في ذلك يعود إلى عقود من العمل الدؤوب لبناء نظام لتدريس الموسيقا الصينية يَتَكَوَّن من اختصاصيين ومدرسين أكفاء، ويعود الفضل أيضاً برنامج متكامل لتعليم الموسيقا يربط المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات ومدارس الدراسات العليا بشبكة معلومات ضخمة تجمع بين التعليم الأساسي والتدريب الاختصاصي، ومن ثم تسهم في إعداد جيل من المتقنين.

ومن المهم أن تَتَطَوَّر طرق ووسائل تدريس الموسيقا، والأهم دعم وتشجيع الجيل الصاعد في هذا الميدان لصيانة إرثنا الثقافي الرائع.

6.32 «أغنية لا تنسى» الفيلم الذي أثار ضجة بين طلبة الجامعات

المحاور:

نعلم أنك تسعى منذ عام 1997 إلى نشر الموسيقى السيمفونية بين طلاب الجامعات، وأقيمت المنتديات لفهمهم إلى تذوقها، والذي نعرفه عنك أنك حثت طلاب الجامعات علناً على مشاهدة أفلام معينة مثل: «مدام كوري» و«أغنية لا تنسى»، فما الذي دفعك لفعل هذا؟

لي لا نكنغ:

أولاً: «أغنية لا تنسى» فيلم سينمائي مهم أنتج عام 1945، يتحدث عن شوبان عازف البيانو البولندي ذي الصيت الذائع، وبالرغم من أن الفيلم لا يستند كلياً إلى الواقع إلا أنه يبرز شوبان بوصفه مؤلفاً صينياً متعلقاً بوطنه ويظهر الفيلم المعاني العميقة التي تتطوي عليها أعماله الموسيقية. لقد كان شوبان معروفاً بحبه لوطنه الأم إضافة إلى كونه موسيقاراً مبدعاً، علماً أنه عاش في الغربة وتوفي في باريس، ولم ينس لحظة وطنه الأم الذي كان حينها يرزح تحت وطأة الاحتلال والإذلال، وقد طلب قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة أن يؤخذ قلبه ليدفن في بولندا. وفي أثناء زيارتي إلى بولندا عرفت أن قلبه مدفون في إحدى الكنائس هناك.

إن تذوق وتقدير هذا النوع من الأعمال الموسيقية يسهم في إثارة اهتمام طلبة الجامعات بهذا الفن الرفيع ومضمونه الإنساني العميق. والحق يقال: إن الكثيرين من الطلاب قد أجابوا دعوتي لمشاهدة تلك الأفلام. والجدير بالذكر أن طلاب جامعة سوجو نشروا كتاباً يحتوي على أكثر من 3000 مقالة حول مشاعرهم وانطباعاتهم عن الأفلام التي شاهدوها، وقد قرأت هذا الكتاب وأعجبت به.

علينا نحن المفكرين الصينيين أن نتحلى بالوطنية ونكرس جهودنا لما فيه خير الوطن في كل من العلوم والفنون؛ لكي نكون مهنيين لمواجهة القرن الحادي والعشرين.

قد يتساءل بعضهم لماذا يتعين على طلاب جامعاتنا أن يظلوا على تواصل مع روائع الموسيقى العالمية؟ أعتقد أن كل ما فعلناه لم يكن مخططاً له بقدر ما كان حتمياً؛ لأن المجتمع

كان يقتصر إلى الثقافة والقدرة على تذوق الفنون الرفيعة. ونشر الوعي الثقافي لا يتحقق بالخطابات وإنما بالانطلاق من المعطيات. ففي السابق لم تكن هذه المعطيات مشجعة؛ إذ لم يكن هناك سوق للفنون الراقية مثل: السيمفونيات والباليه والأوبرا الغربية ... إلخ. كان القليل من الناس يكثر مثل هذه الفنون، ثم إن جلّ الطلاب كان يقتصر إلى الثقافة الموسيقية والقواعد النظرية التي يقوم عليها علم الموسيقى، ومن ثم غير قادر على تذوق الفن. وقتاعتي أن المفكرين والمتقنين الصينيين يجب أن يكونوا ملمين ببعض هذه الفنون، وإلا فلن يكونوا ناضجين فكرياً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يوجد تسويق للموسيقى السيمفونية والفنون الراقية؟ فالذين كانوا يعشقون الموسيقى والسيمفونيات والفنون الكلاسيكية من الجيل الماضي قد أصبحوا قلة. ولكي نروج للموسيقى السيمفونية ينبغي بادئ ذي بدء ترغيب الجمهور في بتذوقها، ولكن كيف يمكننا إثارة تلك الرغبة؟

أعتقد أن الرغبة موجودة لدى طلاب الجامعات الذين لم يتلقوا دروساً في الموسيقى في أثناء مدة تعليمهم الأساسي؛ لذلك يجب أن نقيم دورات تثقيفية. وهذا يذكرني بحادثتين حدثت الأولى في أثناء إقامتي في (تيانجين) عام 1985، عندما دعوت إلى إقامة حفلات للموسيقى السيمفونية على المسرح ويومها سألتني بعض أعضاء الأوركسترا السيمفونية المحلية: «هل سيحضر الناس هذه الحفلات؟» فقلت: «هناك عدة جامعات في تيانجين فإن لم يرغب الناس في الحضور سيحضرها الأساتذة على الأقل»، وتم تخصيص أيام الأحد لإقامة هذه الحفلات، وكما توقعت كان النجاح باهراً إذ حضرها الكثيرون وكان قائد الأوركسترا يومها (تان ليهوا)، وهو الآن قائد مرموق للأوركسترا في بكين.

أما فيما يخص الخطوة الثانية، وهي تطوير الموسيقى السيمفونية، فمن المفيد أن نتذكر أن الأوروبيين كانوا ينظرون في الماضي إلى الولايات المتحدة بوصفها بلداً متخلفاً ثقافياً، وخاصة في مجال الموسيقى الكلاسيكية أما الآن فقد تغير الوضع، وأصبحت الولايات المتحدة من البلدان المتقدمة في هذا المجال .

فعلى سبيل المثال تُعد مدرسة (جوليارد) معهداً مرموقاً لتخريج الموسيقيين، فضلاً عن أوركسترا فيلادلفيا وبوسطن وشيكاغو، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا العمل الدؤوب الذي

يسعى لتعريف الجماهير الموسيقى السيمفونية. وخير مثال على ذلك: ليونارد برنشتاين (1918-1990)، قائد الأوركسترا الأمريكي البارز والملحن الذي نذر حياته لنشر الموسيقى السيمفونية بين الأطفال، وقد شاهدنا عروضه المؤثرة على شرائط الفيديو مما دفعني إلى تخصيص دورات تعليمية لتعريف طلاب الجامعات بروائع الموسيقى العالمية. وبقيني أنه ستكون لديهم الرغبة في تذوق المزيد من الموسيقى السيمفونية، وهذا ما حصل ويحصل الآن، إذ ارتفع عدد الأفراد الذين يفهمون ويتذوقون الموسيقى السيمفونية، ولقد وعمدت عدة جامعات إلى تكوين فرق سيمفونية خاصة بها.

بالطبع علينا الاستمرار في تطوير تعليم الموسيقى، ولكن لكوني عاشقاً للموسيقى ومطعماً على أديباتها يخامرني شعور بأن ما ينشر في ميدان الموسيقى، يستهدف المتخصصين والعازفين ولا يلائم المستمع العادي؛ لذلك أدعو إلى توفير كتب مدرسية أكثر ملاءمة، وذلك بإعداد سلسلة من الكتب المدرسية لتدريس مادة الموسيقى بأسلوب سلس ومدرّس.

6.33 تذوق الموسيقى السيمفونية : من أين نبدأ؟ وكيف تكون البداية ؟

المحاور:

من الملاحظ أنك اتخذت من الموسيقى السيمفونية نموذجاً يصلح لأن يكون مدخلاً لتدريس الفن في المدارس. فما هو السبيل لجعل المجتمع يألف الموسيقى السيمفونية؟

لي لا تكينغ:

إنني أعشق الموسيقى دون أن أفهمها، إنني مجرد هاوٍ، ولم أقرأ سوى بعض الكتب والنشرات الدورية المختصة بالموسيقى، وثبت لي صحة المثل القائل: «طالب العلم لا يشبع»، ولكنني في نهاية المطاف لست سوى هاوٍ، والهاوي في نظري يستطيع في كثير من الأحيان شرح أمور بطريقة أفضل وأبسط وسهلة الاستيعاب بخلاف أهل العلم الذين يستخدمون لغة أكاديمية قد تبدو غير مفهومة للشخص العادي.

لماذا أشدد على أهمية الموسيقى؟ هذا ما قد يتساءله عنه بعضهم. إن الثقافة مفهوم واسع، والموسيقى في حد ذاتها تعني السيمفونيات حصراً، وهناك أوجه عدة للثقافة تتمثل في

الآداب والفنون المسرحية بما في ذلك الرقص. ومن واجبنا دعم الموسيقى الوطنية، فلدينا أعمال موسيقية تستحق التقدير، منها موسيقا «البوب»، ونحن نعلم أن لكل زمان موسيقاه الشعبية والذوق الموسيقي على المستوى الشعبي يختلف من عصر لآخر.

في اعتقادي أن الموسيقى الشعبية تحتاج إلى بعض الدعم، وهنا يختلف بعضهم حول تعريف الأغنية الشعبية. فمن شروط الأغنية - في نظري - أن تكون سهلة الأداء إذ يستطيع المرء الترنم بها بعد سماعها مرات معدودة، ولهذا فهي قابلة للانتشار بسرعة، ومن ثم ينبغي تشجيع المطربين المبدعين في مجال الأغنية الشعبية التي يفترض أن نرعاها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموسيقى السيمفونية التي تتطلب مهارات وتقنيات رفيعة المستوى.

الموسيقا السيمفونية هي نوع من الأدب العميق في محتواه والمعقد في تقنيته؛ لذلك يجب بذل الجهود لتطويره والارتقاء به.

نشأت الموسيقى السيمفونية في أوروبا الغربية، ولهذا تسمى بالموسيقا الغربية، إن النهضة الثقافية التي نسعى لها في الميادين كافة والتي من جملتها الموسيقا لا يمكن أن تتم دون الالتفات إلى منجزات الحضارات الأخرى في ميدان الموسيقى السيمفونية التي أنجبت الموسيقا الكلاسيكية التي لا غنى عنها في الأوبرا ورقص الباليه.

والموسيقا السيمفونية لا تزال حية حتى اليوم ولها جمهورها في كل حين منذ مئتي عام؛ أي منذ عهد المؤلف الموسيقي النمساوي فرانز جوزيف هايدن (1732-1809)؛ الذي ألف نحو 100 سيمفونية. وتعرف اليوم هذه الموسيقا بالموسيقا الكلاسيكية أو (الموسيقا الثقافية) أو (الموسيقا التقليدية) وعندما نقول: «تقليدية» نقصد الموسيقا الكلاسيكية، وهنا يخلط بعضهم بين الموسيقا الكلاسيكية والموسيقا التي كانت شائعة في ذاك العصر، وما نعده اليوم «موسيقا معاصرة» سيعد في المستقبل موسيقا تقليدية أو على الأصح تراثية.

فنحن نسمي موسيقا الجاز التي راجت في عشرينيات القرن الماضي بالجاز الكلاسيكي، علماً بأنها ولدت منذ نحو قرن من الزمن، وقد نصف الموسيقا الكلاسيكية بموسيقا الإنسان المثقف لكن هذا لا يعني أن بقية أشكال الموسيقا مبتذلة. أعود وأكرر بأنه يجب علينا دعم الحداثة والتجديد في ميدان الموسيقا وتشجيع المدارس الفكرية في مجال الأدب

والفن الموسيقي. إن الموسيقى السيمفونية كما سبق أن أشرت يجب أن تؤدي دوراً مهماً في حياة الجماهير الروحية والفكرية. إن الثقافة الاشتراكية التي تلائم المجتمع الصيني وخصوصيته تتطلب الترويج للموسيقى السيمفونية وتحديداً الكلاسيكية منها، وفي الوقت نفسه عدم إهمال أبرز الأعمال الموسيقية في بلادنا والخارج.

في اعتقادي أن أول ما يجب أن نقرره هو اختيار الموسيقى السيمفونية الملائمة للمبتدئين، والمصادر التي اطلعت عليها أن هايدن هو أول رواد الموسيقى السيمفونية، وحرى بتلامذتنا أن يدرسوا حياته وشخصيته وأعماله، غير أن الموسيقى السيمفونية بمعناها الواسع تنسب إلى باخ (1685-1750) أحد كبار الأعلام في تاريخ الموسيقى، بالرغم من أن أعماله بوصفه مؤلف موسيقي لا يعد نموذجاً للسيمفونية، بل هي قريبة منها؛ لذلك يطلق عليه اسم «أبو الموسيقى الحديثة». ولقد ألف (معزوفات براندنبرغ) الست التي ما زالت حية حتى يومنا هذا.

ومن أعلام الموسيقى الذين يجب تعريف تلامذتنا وأبناء شعبنا بهم : وولفغانغ أماديوس موزارت (1756-1791) ولودفيغ فان بيتهوفن (1770-1827) الذي يعد أحد عمالقة الموسيقى السيمفونية في عصره وموقع جامعة (تسينفوها) على شبكة الإنترنت الخاص بـ(بيتهوفن) يحمل عنوان «الرائع المدهش» وهذا في اعتقادي غير مبالغ فيه؛ الآن بيتهوفن كان مؤلفاً موسيقياً فذاً، وبعد هزمة الوصل بين الكلاسيكية الأوربية والرومانسية، لقد كان تابعاً لـ (هايدن) وألف جل أعماله في القرن التاسع عشر، وقد تبعه كارل مارييا فون ويبر (1786-1826)، وفرانز شوبرت (1797-1828)، وفيليكس ميندلسون (1809-1883)، وريتشارد شتراوس (1864-1949) وغوستاف ماهر (1860-1911). والجدير بالذكر أن ماهر استوحى سيمفونيته: «أغنية الأرض» من الأعمال الشعرية للشعراء الصينيين القدامى، لي باي ودونو ومينغ هوران وكيان كي، وهذه من الأمور النادرة في الموسيقى الكلاسيكية الغربية، وجميع المؤلفين الذين تقدم ذكرهم هم من الألمان أو النمساويين.

ومن الأسماء الفرنسية: هيكتور بيرلواز (1803-1869)، وكاميل سانت ساينز (1835-1921)، وجورج بيزيه (1838-1975)، وسيزار فرانك (1822-1890)، وأرنست تشادسون

(1855-1899)، وكلود دييوسيه (1862-1918) ومادويك رافيل (1875-1937). ومن روسيا: ميخائيل إيفانوفيتش غلينكا (1804-1857) الذي كان يلقب بأبي الموسيقى الروسية، وميلي اليكسي فيتش بالاكيرن (1837-1910)، وألكسندر برفيروفيتش بورودين (1833-1887)، وموديست بيروفيتش موسورغسكاى (1839-1881)، ونيكولاى ريمسكى كورساكوف (1844-1908) الذي ألف «الخمسة الأقوياء»، وبيتر ايليتش تشايكوفسكى (1840-1893) سيد الألحان، وايفور فيودوروفيتش سترافينسكى (1882-1971)، وسيرجيو بروكوفيف (1891-1953)، وسيرج فاسيليفيتش رخمانينوف (1873-1943)، وديميتري ديمتريفيتش (1906-1975)، والبولندي شوبان والهنغاري فرانز ليست (1811-1886)، والتشيكين كان هناك بيروخ سميتان (1824-1884) وانتونيو ديفوراك (1841-1904)، والإيطاليون المشاهير أمثال انطونيو فيفالدي (1675-1741)، وفيردي (1813-1901) أما في بريطانيا فعدد المؤلفين الموسيقيين الذين يعتد بهم قليل نسبياً ومنهم هنري بورسيل (1659-1695)، وفيرريدريك ديلوس (1862-1934)، وفون ويليامز (1872-1958)، وأوربا الشمالية إدوار غريغ (1843-1907)، من النرويج، وجين سيبلوس (1865-1957) من فنلندا، وبالرغم من تاريخها القصير في الموسيقى فإن أمريكا لديها مؤلفون بارزون مثل إدوارد ماك دويل (1861-1908) وآرون كويلاند (1900-1990) والجماهير عموماً يعشقون هؤلاء المؤلفين لروعة موسيقاهم، وتنصح جيل الشباب بالاطلاع على حياة وأعمال هؤلاء الموسيقيين.

حبذا لو قمنا بطباعة ونشر كتاب مدرسي يحوي نبذة عن حياة أولئك الموسيقيين تعطي صورة صادقة عن أبرز صفاتهم وأعمالهم السيمفونية وإسهاماتهم في إثراء الموسيقى، ويفضل أن لا تتجاوز سيرة كل منهم 2000 كلمة؛ لأن الإطالة لا تساعد على جذب القارئ.

خلاصة القول: إن المطلوب إعداد كتاب لطلاب المدارس يوجز أعمال هؤلاء الموسيقيين في سياقها التاريخي والوجداني. وفي الوقت نفسه نستطيع استغلال الوسائل السمعية والبصرية وأشرطة التسجيل الصوتي وأشرطة الفيديو والأقراص المدمجة.

لا شك في أنه يوجد في الأسواق تسجيلات وألبومات تحوي الكثير من الأعمال السيمفونية، ولكن المشكلة هي أن هذه الأشرطة تحوي مقطوعات مختلطة غير ملائمة لتعريف المبتدئين

بكيفية تذوق هذه الموسيقى، ولذلك لا نستطيع التعويل عليها. لذلك أرى أنه من الأجدى والأنفع إعداد أقرص أو شرائط تسجيل لموسيقا بيتهوفن مثلاً تتضمن سيرة حياته وأعماله. والسيمفونية الثالثة على سبيل المثال يمكن أن تكون مدخلاً لتذوق موسيقا بيتهوفن بعد التقديم لها بكلمة موجزة عن مغزاها وعدد الحركات فيها، ومعنى كل حركة وكيف يمكن فهمها وتذوقها، كذلك الأمر بالنسبة لمؤلفاته الأخرى مثل: «السيمفونية الخامسة» أو «السادسة» أو «السيمفونية التاسعة» وجميعها روائع خالدة. إذن يمكننا اختيار من أعمال بيتهوفن ما يسهل على المستمع تذكره بعد الاستماع إليه عدة مرات، بحيث يصبح بعدها قادراً على تحديدها ومعرفة دلالاتها.

مما لا شك فيه أن الموسيقى الكلاسيكية تخاطب القلب بالدرجة الأولى وليس من السهل التعبير عن مكنوناتها بالكلمات، وأول ما يجب عمله لترشيد طلاب الجامعات هو تعليمهم المبادئ قبل تطوير مهاراتهم في تذوقها وفهمها. ولا أزال أذكر أول مرة استمعت فيها إلى الموسيقى السيمفونية وذلك عندما زرت أحد زملائي في منزله وكان أهله يمتلكون جهاز (فونوغراف) وبعض الإسطوانات، ومنها أسطوانة كتب عليها: «أفراح هنغارية» وعندما استمعت إليها كان وقعها جميلاً. على أذني وبعد زياراتي المتكررة إلى ذلك المنزل صرت أحفظ تلك المعزوفة عن ظهر قلب، وأصبحت تتملكني مشاعر خاصة تجاهها، وفي عام 1950 جاء وفد من الهنغاريين الشباب إلى جامعة (فودان)، فعزفت مجموعة منهم تلك المقطوعة. وكانت تلك المرة الأولى التي استمعت فيها بالاستماع إلى عمل موسيقي يؤديه عازفون قدموا من وطن المؤلف، وبعد أكثر من 50 عاماً ما زلت أتذكر تفاصيل ذلك الأداء.

بعد الفراغ من إعداد الكتب المدرسية الملائمة ينبغي وضع برنامج خاص لدعوة مدرسي الموسيقى والموسيقيين المحترفين لإلقاء محاضرات أو لإقامة أمسيات موسيقية يحضرها الشباب. ويمكن إدراج الموسيقى مادة إلزامية في تخصصات معينة. ولا يمكن التعويل على الموسيقيين فقط لإلقاء المحاضرات والحفلات الموسيقية بل نحتاج أيضاً إلى تدريب وإعداد

المزيد من المدرسين، وكنت قد تقدمت بمقترح إلى المسؤولين في وزارة التعليم العالي حول حل مشكلة النقص في عدد مدرسي الموسيقى المؤهلين.

وقد بدا واضحاً أن معاهد تأهيل المعلمين (دُور المعلمين) غير قادرة على سد هذا النقص بمفردها؛ ولذلك اقترحت إشراك المعاهد العالمية للموسيقى في هذا الجهد، ثمة طريقتان: الطريقة الأولى: وتتلخص في دمج معاهد الموسيقى مع كليات الفنون في الجامعات العادية لتدريب وإعداد أساتذة لتدريس مادة الموسيقى لطلاب الجامعات.

أما الطريقة الثانية: فتتلخص في تنظيم دورات تدريبية في معاهد الموسيقى تهدف إلى رفع مستوى تأهيل مدرسي الموسيقى. أما فيما يخص الفرق السيمفونية فقد اقترحت أن نقوم من حين إلى آخر بإقامة حفلات موسيقية لتقديم أشهر الأعمال يحضرها طلاب الجامعات بعد شراء بطاقات بأسعار مخفضة. لكن عدم توافر صالات كبيرة لهذا الغرض يحتم علينا بناء صالات مناسبة غير بعيدة عن الجامعات.

ويقيني أن الطالب عندما يصبح ملماً إلماماً كافياً بالموسيقى سيرغب على الأرجح في تعلم العزف على آلة معينة أو ربما تعلم الغناء الأوبرالي أو الاثنين معاً، وسيكون لذلك آثار إيجابية على ثقافة الطالب الجامعي وسلوكه الاجتماعي، كما أن مشاركته في أنشطة فنية يهيئه للإسهام في أنشطة اجتماعية، وبهذه الطريقة يمكن للفرد استغلال طاقته الكامنة. إن الفرد الذي تقتصر معلوماته على ميدان اختصاصه سيبقى طوال حياته محدود الأفق، إن ما أقصده هو أن الطالب في كلية الفنون على سبيل المثال يجب أن يكون ملماً بمبادئ العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية.

خلاصة القول: إن الطالب أيّاً كان تخصصه يجب أن يكون ملماً إلى حد ما بالعلوم الأخرى ومنها الموسيقى. إن تركيزنا على الموسيقى السيمفونية لا يعني إهمال باقي أشكال الموسيقى أو الأعمال الأدبية الأخرى، فالآداب والفنون ميدان واسع يشمل الموسيقى. وعندما يتمكن الطالب من تذوق الموسيقى السيمفونية فسيرغب على الأرجح في امتلاك المعارف في مجالات أخرى مثل المسرح والرقص وغيرها.

والملاحظ أن الموسيقى السيمفونية الكلاسيكية تنتشر بسرعة في وطننا، والجدير بالذكر أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك أوبرا (بكين) تسهم في انتشار الموسيقى السيمفونية.

ومنذ مدة قصيرة عرضت محطة التلفزة CCTV 10 سلسلة من البرامج تتناول حياة وأعمال كبار مؤلفي الموسيقى الكلاسيكية. ولقد أخذت الموسيقى السيمفونية في الجامعات تتنامى، وإننا على ثقة بأن المستقبل سيشهد المزيد من التقدم.

جعل المجتمع مكاناً أفضل لصقل الشخصية

6.34 بناء شخصية الطالب مرهون بوجود مديرين ومدرسين أكفاء

المحاور:

يقول بعضهم: إن الخطوة الأولى في بناء الشخصية بناءً متكاملًا يستلزم تعيين مديري مدارس ومعلمين أكفاء، فما رأيك؟

لي لانكينغ:

من الطبيعي أن يكون دور المعلمين، ومديري المدارس حيويًا بالنسبة لتربية الشخصية المتكاملة، ويمكننا بوصفنا مسؤولين أن نشدد على ضرورة هذا الدور. ولكننا يجب أن نعي أهمية تأهيل المعلم والمدير للقيام بهذا الدور، وهذا يعني إعداد وتدريب جيل جديد من المعلمين ومديري المدارس. إن الإصلاح الجاري في قطاع التعليم يحتم على كل محافظة إعداد مدرسين أكفاء يكونون نموذجاً لبقية المدرسين، وهنا أود الإشارة بأن تدريب المعلمين يجب أن يتضمن التربية الأخلاقية والبدنية والأشغال اليدوية.

إن طلاب كليات المعلمين اليوم هم معلمو المستقبل، وشخصيتهم اليوم تقرر المستوى الذي سيصله بناء الشخصية في المستقبل. فأسلوب التدريس في كليات المعلمين سيؤثر بلا شك على قدرة المعلم الناشئ على التعليم مستقبلاً. وأعود لأكرر أنه لا بد من إعداد جيل من المعلمين القادرين على الارتقاء بتربية وبناء شخصية الطالب وعلى الإسهام في إصلاح التعليم.

4.35 اتخاذ إجراءات لإعداد مجموعة من المدرسين المؤهلين تأهيلاً جيداً.

المحاور:

ما هي المتطلبات الأساسية لإعداد مجموعة من المعلمين المؤهلين، وما هي الإجراءات التي اتخذتموها في هذا الشأن؟

لي لانكينغ:

نحتاج إلى عدد كبير من المدرسين ذوي الكفاءة من أجل تطبيق البناء المتكامل للشخصية. وأهم الصفات التي يجب توافرها في المعلم هي: إخلاصه للوطن، وإيمانه بهدف التعليم، وفهمه للعملية التعليمية، وأن يمارسها بكل محبة ووعي. وأن يكون قدوة حسنة لتلاميذه. فضلاً عن امتلاكه المهارات التي تتطلبها المهنة ومواكبته لآخر المستجدات في طرق التعليم.

وقد اتخذنا عدة خطوات في السنين الأخيرة لرفع المستوى الثقافي والمهني للمعلم ومن أهمها:

أولاً: التشديد على الجانب التثقيفي في إعداد المعلمين وهذا يتطلب المزيد من التدريب كماً ونوعاً. ومن ناحية أخرى يجب إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لدور المعلمين (كليات تأهيل المعلمين)، كما يجب تشجيع الجامعات الكبيرة ومؤسسات التعليم العالي الأخرى على المشاركة في إعداد وتدريب معلمي المدارس الابتدائية والثانوية، بما في ذلك القدرة على استخدام الحاسوب إضافة إلى الاهتمام بأخلاقية العمل التي هي أهم عنصر في بناء الشخصية.

أما بالنسبة للتعليم المهني فيجب انتقاء المعلمين من المهندسين والتقنيين المؤهلين، ومديري المشروعات. وأن نعمل في إعداد فوج من خريجي دور المعلمين في شتى التخصصات، وقد عمدت الحكومات والمجالس المحلية إلى تخصيص الأموال اللازمة لصرفها بوصفها مكافآت للقائمين على إعداد وتأهيل المدرسين الذين يُعدُّون قادرين على تعليم وتدريب الآخرين.

ثانياً: تطبيق معايير اعتماد للمعلمين، عبر امتحانات مفتوحة تؤهل الناجحين لممارسة مهنة التدريس، والمنافسة في هذا الميدان ستكون مفيدة في رفع مستوى أداء المدرسين وإدارة المدارس. إن جلّ المدارس الابتدائية والثانوية تسد حاجتها من المدرسين عن طريق الإعلان، وبعد موافقة دائرة الشؤون التربوية المحلية. أما مؤسسات التعليم العالي فتختار وفق شروطها في إطار القانون وعلى أساس المفاضلة.

وبعد تطبيق التعليم الإلزامي في الريف وإصلاح الجهاز الإداري بحيث باتت تخضع كل محافظة ومقاطعة إلى إدارة مركزية محلية، وأصبح التعليم في الريف أفضل تنسيقاً وأكثر فاعلية، وبالنتيجة هذه سيسرح بعض المدرسين والموظفين، وستصرف لهم تعويضات شاملة، وسيكون بإمكانهم الاستفادة من نظام الرعاية الاجتماعية الذي سيضمن لهم إيجاد عمل بديل في مقاطعة أخرى أو ربما توفير التدريب اللازم لشغل منصب جديد.

ثالثاً: معالجة مشكلة التوزيع غير المنصف لمعلمي المدارس، وذلك بأن تقوم السلطات في مختلف المناطق بوضع سياسات تُشجّع المدرسين الجيدين في المدن الكبيرة والمتوسطة على التعليم بدوام جزئي أو كامل في المدارس الريفية المحرومة، وأن يتم وضع نظام معقول لحث معلمي المدارس الابتدائية والثانوية في المدن على العمل في المدارس الريفية. وأرى أن لا يتم ترقية أي معلم ما لم يكون قد درّس في الريف مدة سنة على الأقل. وعلى المدن والمناطق الأكثر تطوراً أيضاً أن تتخذ خطوات مماثلة لمساعدة المناطق النائية المتخلفة في إعادة تأهيل أو تدريب المزيد من المدرسين المحليين.

وأخيراً ينبغي أن نبذل كل ما نستطيع في حسن اختيار مديري المدارس ومعاونيهم ليكونوا قدوة للمعلمين، إن المدير الجيد يستطيع تحويل مدرسته إلى مؤسسة فاعلة عبر دوره القيادي في توعية المدرسين إلى ضرورة العناية ببناء وتهذيب شخصية الطالب؛ وهذا يستلزم تعزيز وتحسين النظام المتبع في تدريب وإعداد مديري المدارس الثانوية، وتعيين فقط من يمتلك المؤهلات اللازمة لشغل منصب مدير. كما يجب اعتماد نظام قابل للتعديل لاختيار وتعيين مديري المدارس وفق معايير أولية يمكن تطويرها تدريجياً.

6.36 توجيه تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية إلى ممارسة أنشطة

مفيدة خارج إطار المنهاج الدراسي

المحاور:

من المعلوم أن مقاهي الإنترنت وصلات ألعاب الفيديو تواجه اليوم الكثير من الانتقادات لما لها من آثار سلبية على صحة فتياننا العقلية والبدنية، وكنت من الذين بادروا إلى الدعوة للحد من انتشار هذه الظاهرة، فما هو في نظرك المطلوب عمله لمكافحة هذه الظاهرة؟

لي لانكينغ:

إن الإنترنت سلاح ذو حدين، ولذلك يجب السعي للاستفادة من منافعها وفي الوقت نفسه تجنب مضارها. ومن منافعها في ميدان التعليم أنها توفر مصادر المعرفة لأكثر عدد من أفراد المجتمع، وهي غير مكلفة وتمثل اليوم أحد أهم الوسائل في نقل المعرفة، فضلاً عن كونها عنصراً مهماً في إطار الإصلاح التربوي الذي ننشده.

فيما يخص الجانب السلبي للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات فهذا ما يجب أن نكافحه، لا سيما أن الآثار الضارة لمقاهي الإنترنت وصلات ألعاب الفيديو قد تظهر للعيان، وقد قرأنا وما نزال نقرأ تقارير عن هذه المشكلة التي أخذت تتخذ أبعاداً خطيرة، وإذا لم نجد حلاً للقضاء على هذه الظاهرة فسيكون لذلك عواقب وخيمة على قطاع التعليم.

في 14 آذار/مارس من عام 2000 بعث رئيس الحكومة (جيانغ زيمين) بذاكرة شخصية إلى (جورونجي) و(خو جنتاو) وإلى شخصياً حول جريمة قتل ذهب ضحيتها ثلاثة طلاب في أحد صالات ألعاب الفيديو في بلدة (ليويانغ). وقد طلب رئيس الحكومة تقديم الفاعلين إلى العدالة، وأكد على أن الحل في حالات كهذه يكمن في مراقبة أنشطة الطلاب في أوقات فراغهم، ودعا الحكومة إلى توفير المرافق والبرامج التي تتيح للشباب ممارسة أنشطة صحية ومفيدة.

كما أوعز إلى اللجنة المركزية لاتحاد الشُّبَّان والجهات المسؤولة عن الشؤون التربوية والعلوم، بجولة تفتيشية على المرافق والبرامج الشبابية لمنع الممارسات الضارة، كما طلب من السلطات المعنية رصد مخصصات مالية لبناء المنشآت والمرافق اللازمة لممارسة مختلف الأنشطة الترفيهية المفيدة، ودعا المؤسسات غير الحكومية إلى المشاركة في هذا الجهد. وقد أصدرت أنا وجورونجي تعليمات خطية واضحة وصارمة تنص على:

- المراقبة الصارمة لمقاهي الإنترنت وصلالات ألعاب الفيديو، وإغلاق المقاهي والصالات غير المشروعة ومعاقبة المخالفين.

- محاسبة الأطراف الحكومية التي تواطأت أو غضت الطرف عن هذه البرامج أو قصّرت في أداء واجباتها، وتسريع من ثبت تورطه.

- استخدام الوسائل التكنولوجية في رصد ومكافحة سوء استخدام الإنترنت وكذلك صالات ألعاب الفيديو والشبكات غير المرخصة.

- منع القاصرين من ارتياد مقاهي الإنترنت وصلالات ألعاب الفيديو.

إنني أعلم بأن بعضهم سوف يتهمني بالغلو وهو انتقاد لا أقبله، إنني على قناعة بأن الحكمة تقتضي ألا ندع أبناءنا يستخدمون الإنترنت بمعزل عن رقابة أسرهم أو مدارسهم. إن مقاهي الإنترنت تجني أرباحاً طائلة، وبمقدور المدارس أن تحل محلها بتمويل حكومي أو عن طريق فرض رسوم تدفع لقاء استخدام شبكة الإنترنت تحت إشراف المدرسة.

خلاصة القول: يجب أن نسارع - وبحزم - إلى حظر مقاهي الإنترنت وصلالات الفيديو غير المرخصة أصلاً، وتحقيق هذه الغاية ليس بالأمر المستحيل، ويقع على عاتق الحكومات والإدارات المحلية.

في 3 حزيران/يونيو من عام 2000 وبناءً على توجيهات رئاسة الوزراء أصدرت السلطات المركزية مرسوماً يقضي بتشديد مبانٍ خاصة لمختلف البرامج الطلابية شريطة أن تخضع هذه المرافق لرقابة مشددة، وينص المرسوم على توفير المال اللازم من مصادر حكومية أو من ريع المباريات الرياضية وبيع بطاقات يانصيب التي يفترض أن تغطي جزءاً من التكلفة.

وبدعم من وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية والهيئة العامة للرياضة رصدت الحكومة مبلغاً قدره 3.4 ملايين يوان، بحيث يصرف على النحو الآتي: 600 مليون يوان في أثناء السنتين 2000 و2001، و700 مليون يوان خلال المدة الممتدة من عام 2002 حتى عام 2005، وذلك لترميم وتشديد المباني المطلوبة. وبحلول نهاية الخطة الخمسية العاشرة (2001-2005) سيكتمل بناء 2500 مبنى في عواصم المقاطعات؛ أي ما يفي باحتياجات 90% من المقاطعات. وقد استثمرت بلدية شنغهاي مبلغ 1.6 مليار يوان وست مئة مليون يوان في بناء مجمع للأنشطة الترفيهية والبرامج الشبابية على أرض مساحتها 373 هكتاراً قرب بحيرة ديان شان. ومنذ ذلك الحين صار الفتيان والفتيات يرتادون المكان لإقامة المخيمات وممارسة مختلف الأنشطة.

أعود لأشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهد والوقت على إعداد برامج ومشروعات لرعاية الشباب، وينبغي - كما سبق - أن أشرت تخفيف الأعباء الدراسية التي تجهد الطالب، وفي الوقت نفسه تشديد الرقابة على الأنشطة غير المدرسية التي يمارسها طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، ودفع الطلاب إلى ممارسة أنشطة مفيدة وهوايات نافعة مثل المطالعة أو الألعاب الرياضية أو تذوق الموسيقى والفنون أو صناعة أدوات علمية بسيطة وتخصيص ساعة يومياً للتربية البدنية.

من جهة أخرى على المدرسة أن تبقى على تواصل مع أهل الطالب أو أولياء أمره، وإن من أهم واجبات المدارس والأجهزة الحكومية المعنية بالتربية والتعليم في مختلف المناطق إبقاء طلبة المدارس الابتدائية والثانوية بعيداً عن صالات ألعاب الفيديو والنوادي الليلية. كما يجب على المسؤولين تنظيف محيط المدرسة من الباعة ومظاهر التخلف الثقافي الذي لا يشكل بيئة صالحة لتلامذة المدارس.

وعلى صعيد آخر ينبغي القيام بجولات تفتيشية لتفقد المرافق المعدة للأنشطة الترفيهية والألعاب الرياضية وكذلك منظمات رعاية الشباب التي تخضع للسلطات الإدارية المحلية، والتأكد من أن المرافق وصالات الألعاب الرياضية تستخدم حصراً للأغراض المعدة لها.

ومن الضروري مضاعفة جهودنا لبناء المزيد من الملاعب الرياضية كي يتسنى لطلاب المدارس ممارسة الألعاب الرياضية في محيط مدارسهم. وأرى أن تعطى الأولوية لبناء منشآت رياضية في المدارس المحرومة وخاصة عند وضع خطط تنمية في قطاع البناء.

6.37 توفير البيئة الملائمة لنشر مبدأ بناء وتربية شخصية الطالب

المحاور:

كنت قد أشرت إلى أن المدارس لا تستطيع بمفردها القيام بمهمتها التربوية في تهذيب وتنمية شخصية الطالب، فما هي المتطلبات التي وضعتها في هذا الاتجاه؟

لي لا تكينغ:

إن موضوع تهذيب أو صقل شخصية الفرد شأن قيادي، فالقادة على المستويات كافة يجب أن يكونوا واعين لأهمية التربية بمفهومها الصحيح في تكوين وصقل شخصية الفرد. لكن سلوك بعض القادة المحليين لا يستقيم مع المفهوم الصحيح للتربية. ففي أثناء جولة تفتيشية قمت بها في إحدى النواحي تبين لي من إجابات المسؤولين أنهم معنيون بعدد الجوائز والميداليات الأولمبية التي فاز بها طلابهم.

لا شك أن الفوز بميداليات أمر جيد، لكنه ليس سوى أحد أبعاد العملية التربوية والتركيز على بعد واحد يعني السير في الاتجاه الخاطئ. إن المطلوب هو التركيز على الجوانب كافة وهذا يعني تحسين طرائق التعليم وتوفير البيئة المدرسية والتجهيزات الملائمة. وفي السنوات الأخيرة قامت الحكومة والإدارات المحلية بإصلاحات كثيرة من جملتها إصلاح نظام الرواتب بما في ذلك رواتب المدرسين من خارج ملاك الحكومة. وهذا يحتم على الحكومات المحلية أن تضمن التمويل اللازم لقطاع التعليم، وفي الوقت نفسه تراقب أن أداء كل مدرسة ومدى نجاحها في تطبيق إستراتيجيتنا التربوية.

والحق يقال: إنه تم إحراز تقدم في مجال تربية وصقل شخصية الطالب، وذلك لعدة أسباب تلخص أولاً: في قيام قادة الحكومات المحلية بحملات توعية استهدفت العاملين في

الحقل التربوي، وقد زرت مدينتي ميلوويانتي وكلتا المدينتين مثال يحتذى في حسن تطبيق مبدأ بناء وتربية الشخصية.

فالقضية بالنسبة للمسؤولين الذين قابلتهم قضية اجتماعية بالإضافة إلى جانبها التربوي، وقد تبين عبر تجربتهم أن مبدأ تربية الشخصية لا يمكن تطبيقه دون دعم من الحكومات المحلية، ودون تغيير في مفهوم التربية السائد لدى بعض العاملين في ميدان التربية والتعليم، والمجتمع ككل.

وقد سعى المسؤولون إلى توعية الأهالي إلى أن التركيز على ما أسميناه بناء شخصية الفرد، لا يعني إهمال العناصر الأخرى التي تكون العملية التربوية، ونتيجة لهذه المساعي أصبحت هاتان المدينتان تصدران باقي البلدات في عدد الطلاب الذي يتخرجون بنجاح وكذلك أولئك الذين ينتقلون إلى مؤسسات التعليم العالي من جامعات أو معاهد.

وقد انعكس ذلك في التحول الإيجابي الذي طرأ على نظرة الأهالي، بحيث لم يعودوا يعلقون آمالهم حصراً على دخول أبنائهم الجامعات. وفي السنوات العشر الأخيرة أصبحت تنمية التربية والتعليم في هاتين المدينتين معياراً لحسن أداء المسؤولين بوجه عام.

إن مبدأ تربية الشخصية - كما سبق وأشرت - لا يمكن تطبيقه من قبل المدارس فقط بل يتطلب جهود أطراف أخرى تأخذ على عاتقها إرساء قواعد جديدة وأنظمة تحكم امتحانات دخول المدارس واعتماد نظام للتقويم وإعادة هيكلة البنية الإدارية.

إن تجربة ميلوويانتي تبين أن الإصلاح التربوي لا يتحقق إلا إذا اتبعت مؤسسات الدولة نهجاً علمياً في مقاربتها لموضوع إصلاح النظام التربوي الذي يتطلب تغيير مفهوم بعضهم للتربية والتعليم.

إن نظام التوظيف المتبع في الصين بحاجة إلى إعادة نظر شاملة لكونه يرتبط بمفهوم تربية الشخصية والتقويم التقليدي للمواهب الفردية. ثمة نزعة لدى الكثيرين إلى اعتبار التفوق في الدراسة مقياساً وحيداً في تقويم مقدرة الفرد وكفاءته. ونحن نعلم أن تقويم الفرد

في الكثير من البلدان المتقدمة لا يعتمد فقط على الأداء الأكاديمي أو مجموع العلامات، فهناك صفات أخرى ينبغي جعلها في الحسبان غير التفوق الدراسي، والحقيقة أن الكثير من الأشخاص الذين نبغوا في حياتهم لم يكونوا بالضرورة من المتفوقين في دراستهم.

إننا في الصين بحاجة إلى أعداد كبيرة من المختصين المحترفين، كما أننا بحاجة أيضاً إلى الملايين من العاملين والموظفين العاديين المؤهلين، وهذا يستلزم إعداد وتدريب احتياطي كبير من القوى العاملة وخاصة في مجال التدريب المهني. ومن جهة أخرى يجب أن نغير المفهوم التقليدي للفرد الموهوب، وهذا يعني تغيير أساليبنا في تقويم وانتقاء الموظفين الجدد بحيث لا نعول فقط على المؤهلات العلمية أو الدراسية.

هناك الكثيرون من أصحاب المواهب وعلى أصحاب القرار أن يسمحوا لكل من يجد في نفسه الكفاءة أن يشارك في أي مسابقة، ويجب أن ننمي في طلابنا الثقة بالنفس وبالمستقبل وأن يتحلوا بالطموح وروح التفاؤل.

أريد الآن أن أوجه بعض النصائح لأهالي الطلاب، من الطبيعي أن يريد الوالدان الخير والنجاح لأبنائهم وبناتهم وخاصة في مجتمعنا، حيث إن جل الأطفال من أسر لديها ولد واحد وهذا يجعل الأهل يضغطون على أبنائهم ظناً منهم أن ذلك يدفع الولد إلى التفوق في دراسته مما يؤدي إلى مفعول عكسي والشواهد على ذلك كثيرة.

وقد بينت دراسة إحصائية بأن العديد من الأهالي يعلقون أهمية كبرى على تفوق أبنائهم في الامتحانات، ولا يكثرثون بموضوع بناء وتربية شخصية الطفل.

وهناك أهالي يجبرون أولادهم على النجاح في مسابقات العزف على البيانو وقد يكرهونهم أحياناً على تعلم العزف على عدة آلات موسيقية. من المؤكد أن الفن أمر ضروري لتنمية شخصية الطفل ولكن الهدف الأساسي يبقى إلهام الطفل ودفعه إلى تذوق الفن والاستمتاع به.

عندما يكون أطفالنا مثقلين بالوظائف والواجبات المدرسية ويعانون ضغطاً نفسية، يصبح من الصعب أن ينمو ويتزعموا على نحو صحي، وعلى الأهل والمجتمع أن يخففوا

من تلك الضغوط اليومية. إن تربية وتعليم الأطفال علمٌ وفنٌ، لذلك ينبغي أن يكون الأهل على دراية بأصول التربية الحديثة وعلم النفس، ومن ثم يحتاج الأهالي أنفسهم إلى توجيه تربوي وأن يسهموا مع المدرسة في تربية الجيل الناشئ.

لا شك أن الرأي العام يؤدي دوراً رئيساً في دفع العملية التربوية إلى الأمام وفي توجيه وإرشاد الطلاب وذوهم وأفراد المجتمع كله. ونأمل أن يقوم صحفينا بتغطية التقدم الحاصل في قطاع المدارس والإشادة بالتجارب الإيجابية التي يرونها، كما نأمل أن يسهم كتابنا وفنانونا وباحثونا في دعم مسيرة الإصلاح التربوي.

إن الجهود المبذولة في مجال تربية وتهذيب الشخصية تحتم علينا إحداث تغييرات شاملة في التوجه العام وفي العمل والمؤسسات والأساليب المتبعة في الوقت الراهن. كما تحتم إعادة النظر في قيمنا التربوية. وبعبارة أخرى أقول: إننا بحاجة إلى إحداث تغييرات جذرية في نظامنا التربوي؛ لكي نحقق التحولات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في إطار إستراتيجية النهضة التربوية والعلمية. إن الأوضاع والمناخ اليوم أفضل جداً من ذي قبل لتربية وبناء شخصية تلاميذنا وفق المبادئ التي طرحناها، لكن هذا لا يعني أننا سنتمكن من حل جميع المشكلات دفعة واحدة.

إن التناقض القائم بين الموارد التربوية المتاحة والطلب المتزايد على طلب العلم، يحتاج إلى سنوات طويلة من العمل الشاق لمعالجته، وحتى لو نجحنا في تحقيق الإصلاحات المطلوبة فلن نتحقق النتائج المرجوة إلا إذا تمكنا من معالجة قضايا ذاتية معينة وأقصد بـ «ذاتية» غير موضوعية.

نأمل أن تتعاون المدارس وأسر التلاميذ والمجتمع عموماً في تحقيق النهضة التربوية وفق إرشادات الحكومة في هذا الشأن.

7

المضي قدماً في توسيع قاعدة
التعليم المهني والتعليم الكبار

أدت سياسة الحكومة المركزية الرامية إلى الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وتنمية الاقتصاد إلى ازدياد الطلب على الأيدي العاملة الماهرة في شتى الميادين وخاصة في قطاع الخدمات؛ واستجابة لطلب السوق ازداد الإقبال على التعليم والتدريب المنهي، ووصل أوجهه في بداية التسعينيات.

وقد اتبعت الحكومة سلسلة من الخطوات الأساسية ومن جملتها البرنامج الوطني لإصلاح وتطوير التعليم الذي صدر عام 1993، كما اتخذت قرارات تتعلق بإصلاحات شاملة في مجال التعليم بما في ذلك التعليم المهني وهي القرارات التي صدرت بين عامي 1999 و 2002، وأدت إلى وضع التعليم المهني في إطاره الصحيح، بحيث أصبح التعليم المهني يتم على ثلاثة مستويات: التعليم المهني الابتدائي، والتعليم المهني الثانوي، والتعليم المهني ما بعد الثانوي.

ولقد بلغ عدد المعاهد المهنية الثانوية بين عامي 1993 و 2002 زهاء 16000 معهد، وارتفع عدد المنتسبين سنوياً إلى هذه المعاهد من 3.61 مليون إلى 4.7 أربعة ملايين وسبع مئة ألف، كما بلغ إجمالي عدد الطلاب 11.97 مليون في أثناء المدة نفسها.

أما المعاهد المهنية العليا غير الرسمية فقد ارتفع عددها من 83 إلى 568 معهداً، وازداد عدد المنتسبين سنوياً إلى هذه المعاهد من 35.000 إلى 80.000 طالب، في حين ارتفع عدد طلاب مؤسسات التعليم المهني كافة من 720.000 إلى 1.61 مليون طالب. والواقع أن المدارس المهنية الرسمية وغير الرسمية الخاصة خرجت أكثر من 35 مليون حريّة وعاملٍ ماهر منذ بداية حملة التطوير والتحديث.

وكان لهذه المدارس الفضل الأكبر في رفع المستوى المهني لليد العاملة وخاصة في قطاع الخدمات، وأوجدت فرص عمل جديدة وسرعت عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وجرى توحيد أسماء المعاهد المهنية الرسمية والخاصة التي صارت تعرف بـ «المعاهد المهنية والتقنية».

لقد عملت الدولة على تطوير التعليم في عدة اتجاهات بدءاً من تعليم الكبار والتأهيل المستمر للعاملين في شتى القطاعات وغير العاملين مما أتاح لهم إيجاد فرص عمل. وَمَكَّنَ فقراء الأرياف من تحسين أوضاعهم المعيشية.

7.1 على التعليم المهني أن يلبي احتياجات سوق العمل

المحاور:

صف لنا لو سمحت مدى تطور التعليم المهني في الصين في السنوات العشر التي كنت في أثناءها مسؤولاً عن التربية والتعليم.

لي لانكينغ:

يعود تاريخ التعليم المهني في الصين إلى عام 1866، حين أنشئت أول مدرسة صناعية لبناء السفن في (ماوي) إقليم فوجيان. وكانت هذه المدرسة وغيرها تدرس ما كان يسمى آنئذٍ «التعليم الصناعي».

ولقد بدأ التعليم المهني في الصين ينمو ويزدهر منذ تأسيس الصين الجديدة وخاصة بعد الإصلاح والانفتاح الذي انطلق عام 1978، الذي وصل ذروته في منتصف التسعينيات حين أصبح عدد المنتسبين إلى المدارس والمعاهد المهنية يساوي عدد الطلاب تقريباً عدد الطلاب في المدارس والثانويات العادية. والواقع أن انتشار التعليم المهني قد أسهم في رفع جودة الإنتاج الصناعي والخدمات.

لكن إعادة هيكلة القطاع الصناعي والتكنولوجي لم يواكبه تطوير المعاهد المهنية التي تراجعت وهبط مستواها، إذ لم تعد قادرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك أصبحت الأولوية للإسراع في تطوير وتعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني، ولتحديد هذا الغرض حددت الحكومة أربع نقاط لمعالجة هذا الوضع:

أولاً: رفع مستوى الوعي العام بأهمية التعليم المهني.

ثانياً: المبادرة إلى الإصلاح الجذري لمنهجية التدريب والتعليم المهني.

ثالثاً: وضع التشريعات اللازمة وتوحيد الأنظمة الإدارية وتعزيز عملية الإشراف والرقابة.



المؤلف في أثناء زيارته للمدرسة المهنية الصناعية في يانغجو (إقليم جيانغسو) - آذار/مارس، 1995

رابعاً: انتهاج سياسات ومعايير للارتقاء بمستوى التعليم المهني كما ونوعاً.

وأستطيع القول: إن هذه الإجراءات قد حققت الأهداف المرجوة.

وقد قامت الحكومة المركزية بالتنسيق مع الإدارات المحلية بوضع خطط كفيلة بإيجاد بيئة ملائمة لانتشار التعليم المهني والتقني، كما شجعت شرائح المجتمع كافة على المشاركة. وفي الوقت نفسه سعت لتطبيق قانون التعليم الإلزامي لتسع سنوات على الجميع بالإضافة إلى برامج محو الأمية بين الشباب والأفراد الأكبرين.

وقد تم إدراج التعليم المهني بوصفه خياراً لطلاب المدارس الثانوية والإعدادية، وقد أسهمت هذه الانطلاقة في توفير التعليم المهني العالي لخريجي المدارس الثانوية.

إن الصين تطبق اليوم نظاماً للتعليم المهني بدءاً من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة ما بعد الثانوية. مما أتاح فرصة إمكانية تشغيل العديد من العاملين، وأعاد التوازن بين التعليم الثانوي والتعليم المهني.

ففي عام 1993 بلغت نسبة المنتسبين إلى المعاهد المهنية 54% من مجمل عدد طلاب المدارس الثانوية، ولكن هذه النسبة انخفضت نتيجة لحاجة سوق العمل إلى مهن أكثر تنوعاً، وأيضاً نتيجة لتزايد الإقبال على الجامعات ومعاهد التعليم العالي، ففي عام 2001 بلغت النسبة 42%.

وقد أنفقت الدولة في عام 2002 على التعليم المهني في المرحلة الثانوية مبلغ 41.64 بليوناً وست مئة وأربعين ألف مليون يون، أي زهاء ثلاثة أضعاف ما أنفقته في عام 1993. خلاصة القول: إن الدولة قد رصدت مخصصات مالية كبيرة أسهمت في تحقيق النمو الهائل الذي شهده القطاع والتدريب المهني.

ولزيادة مردود استثماراتها في مجال التدريب المهني عمدت الدولة إلى إعادة هيكلة المدارس المهنية وتوزعها الجغرافي، ونتيجة لذلك تمكنا من استثمار الأموال المرصودة بطريقة أفضل وأكثر جدوى.

وبين عامي 1993 و2002 ارتفع متوسط عدد الطلاب في الثانويات المهنية من 453 إلى 733، وتم بناء 3000 ثانوية مهنية جديدة في المحافظات التي بات نصفها يتلقى دعماً مالياً



المؤلف في أثناء زيارته لثانوية جنهوا المهنية في (إقليم سيشوان) - أيلول / سبتمبر، 1994

من الحكومة المركزية. وقد بلغت هذه المدارس مستوى يدعو للفخر وهي تشكل اليوم العمود الفقري لنظام التعليم المهني المطبق في الصين.

إن التعليم المهني القائم على التدريب المتكامل وتنوع المناهج الذي يمتد من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة ما بعد الثانوية، سيكون قادراً على رفد سوق العمل بمختلف المهارات، وقد حصل ذلك بالفعل. ومن جهة أخرى فقد أسهم خريجو المدارس المهنية في مساعدة المزارعين الفقراء على النهوض والتخلص من فقرهم، باستخدام الوسائل العملية والتقنيات الحديثة في زيادة إنتاجهم الزراعي.

واليوم يعمل جل خريجي المدارس في قطاع الصناعات التحويلية، ويمتلكون المهارات اللازمة للعمل في قطاع الإنتاج، وسيصبحون في المستقبل مديري إنتاج قادرون على تطبيق نتائج الأبحاث العلمية في عملية الإنتاج والتطوير.

يؤدي التعليم المهني دوراً مهماً في تنمية قطاع الخدمات، وفي دراسة إحصائية أعدتها المؤسسة الوطنية للسياحة تبين أن أكثر من 80% من العاملين في فنادق معدة لاستقبال الضيوف والزائرين الأجانب قد تخرجوا في معاهد مهنية. وكذلك أظهرت إحصائية أخرى أن نسبة العاملين الخريجين من المعاهد المهنية بلغت إلى 85.1% و 85.4% و 88.6% من الخريجين كافة في السنوات 1999، 2000، 2001 على التوالي.

وقد قرأت منذ عهد قريب مقالاً يحمل عنوان «معهد التدريب التقني العالي في جينجيانغ يُخرج أفضل مندوبي المبيعات»، وقد تحدث التقرير عن الإقبال الشديد للمؤسسات التجارية والخدمية على توظيف خريجي هذا المعهد إلى حد أن مؤسسات صناعية وتجارية كثيرة عمدت إلى التعاقد مع طلاب هذا المعهد قبل تخرجهم نظراً لحاجة السوق المحلية إلى عمال ماهرين.

والجدير بالذكر أن جميع طلاب المعهد في عام 2003 كانوا يتلقون تدريباً ميدانياً منذ تشرين أول/ أكتوبر 2002، والطريف في الأمر أن مدير مكتب توظيف الخريجين في المعهد المذكور اضطر لإغلاق مكتبه أكثر الوقت للتفرغ لاجتذاب طلاب جدد إلى المعهد، نظراً للإقبال المتزايد على استخدام طلاب وخريجي معهده.

وقد قام المعهد بإجراء مسح لاحتياجات السوق المحلي، وعلى ضوء النتائج التي توصل إليها أقدم على تعديل المناهج والمقررات بحيث تُماشِي التخصصات والمهارات التي تلبي الاحتياجات الآنية للسوق خاصة في مجال الكهرباء والميكانيك والإلكترونيات. ويقدم المعهد اليوم 20 برنامجاً لإعداد مهنيين متخصصين في استخدام المعدات الصناعية والتلحيم بالإضافة إلى فنيين في مجال الهندسة الكهربائية والإلكترونية.

وكان هذا المعهد أول مدرسة مهنية تفتتح دائرة لتشغيل طلابها وخريجها، وعينت مديراً لهذه الدائرة وهو أحد موظفي المعهد ممن ثبتت كفاءتهم. ويقول رئيس المعهد: إنه في السنوات الأربع الأخيرة ارتفع عدد الخريجين الذي تم توظيفهم، بنسبة تقوى 98% سنوياً.

لاشك أن المعرفة النظرية لخريجي المعاهد المهنية لا ترقى إلى مستوى خريجي الجامعات، ولكن خريجي المعاهد المهنية يمتلكون المعرفة التقنية والمهارات العملية التي تمكنهم من تسيير الخطوط والإنتاج دون الحاجة إلى مشرفين، فضلاً عن كونهم مهنيين أكثر من غيرهم للعمل في بيئة صناعية تحتاج إلى أيدي عاملة مدربة.

وعودةً إلى المعهد التقني العالي في جينجيانغ، فقد قامت عدة مؤسسات ومنشآت صناعية بدعوة طلبة المعهد المذكور إلى حضور دورات تدريبية في المصانع التي تديرها هذه المؤسسات تمهيداً لاستخدام بعض منهم بعد تخرجهم. ونظراً لقلة الأيدي العاملة الماهرة من خريجي المعاهد المهنية فقد عمدت بعض الشركات إلى دفع رواتب شهرية لا تقل عن 1000 يوان للخريجين في أثناء مدة تدريبهم بعد التحاقهم بالشركة وقبل تعيينهم رسمياً.

والجدير بالذكر أن أحد المسؤولين في إدارة المعهد المشار إليه دعا مراسلاً صحفياً لمرافقته لزيارة إحدى الشركات، فانتهاز مدير الموظفين الفرصة ليطالب من هذا المسؤول أن يرسل خريجي معهده لعام 2004 إلى الشركة؛ لكي يجري تدريبهم وتزويدهم بالخبرة اللازمة. وقد أدهشتني هذه الواقعة بعد أن تبين لي صدقها، وهذا يؤكد ما كنت أقوله من أن المدرسة المهنية يجب أن تكون متناغمة مع احتياجات سوق العمل، بمعنى أن تدرس فيها تلك المهارات التي تضمن لخريجها الحصول على عمل.

7.2 دور مدارس التعليم والتدريب المهني في تعزيز قوى الإنتاج

المحاور:

لماذا يجب أن يحظى التعليم المهني بهذه الأهمية البالغة في تقديرك؟

لي لا تكتنغ:

إن التعليم المهني في أي بلد أمر ضروري، وليس بأقل أهمية من الإنتاج المادي الذي لا يمكن للحياة أن تستمر من دونه. وبالرغم من أننا نسير في اتجاه ما يسمى اقتصاد المعرفة وفي مقدمته تكنولوجيا المعلومات والهندسة الحيوية Bioengineering، إلا أن هذه التكنولوجيات تُعنى بالدرجة الأولى بجودة السلع المنتجة وتكاليفها، ولكننا في نهاية المطاف لا نستطيع الاستغناء عن العنصر البشري مهما تقدمنا في أتمتة الصناعة والإنتاج.

يؤدي العلماء والباحثون وأساتذة الجامعات دوراً مهماً في تقدمنا الاجتماعي والاقتصادي، وهم عماد تطورنا الحضاري على الصعيدين المادي والروحي، ولا يمكن لأي شريحة اجتماعية أخرى أن تحل محلهم.

إن العلم والتكنولوجيا مكونان أساسيان من مكونات قوى الإنتاج قبل تسخير هذه القوى للإنتاج الفعلي أو بعبارة أخرى تطبيق العلم والتكنولوجيا في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب مشاركة وتعاوناً في مختلف قطاعات الإنتاج. ثم إن المجتمع يحتاج دوماً إلى خبرات ومهارات متنوعة، ولا يمكن بحال من الأحوال الاكتفاء بفئة من المختصين أو المهنيين في مجال معين حتى لو كان جميعهم يحملون شهادة الدكتوراه.

إن جميع المهن في القطاع الصناعي على الأقل تنقسم إلى قسمين رئيسيين: يركز العاملون في القسم الأول على الأبحاث والتصميم، في حين يركز القسم الثاني على التطبيق أو التصنيع، وكلاهما مكمل للآخر، والأفراد الذين ينتمون إلى القسم الأول أو الفئة الأولى هم عموماً من خريجي الجامعات، أما الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة الثانية فهم عادة من خريجي المعاهد المهنية والصناعية، فالإنتاج الجيد. لا شك أن الإنتاج الجيد ينطلق من التصميم الجيد الذي يسبق عملية التصنيع، وهنا يأتي دور الصناعيين والعمال الماهرين.

عندما استوردنا خط إنتاج مصانع الـ «فولكس فاغن» وهو من تصميم مهندسين ألمان، وشرعنا في تجميع السيارات كان من الواضح أنها لم تكن بجودة السيارات المصنعة في ألمانيا، وذلك لأن عمالنا وفنيينا كانوا دون مستوى نظرائهم الألمان. وقد تم فيما بعد تدارك هذه المشكلة عبر رفع مستوى التدريب المهني والتقني للعمال والفنيين.

إن الصين بلد هائل من حيث عدد السكان، ولم نفلح حتى اليوم في التحول إلى دولة صناعية متقدمة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية؛ لذلك لا بد لنا من تحسين ورفع مستوى التدريب والتعليم المهني تمهيداً لتحديث الصناعة والزراعة.

إن برنامج إصلاح وتطوير التربية والتعليم الذي أقر عام 1993 يشدد على أهمية التعليم المهني باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم العام. وفي المؤتمر القومي الثالث حول التعليم الذي انعقد عام 1999 أكد الرئيس (جيانغ زيمين) على أهمية «تحقيق النجاح في تطوير التعليم المهني بشتى أشكاله» وأضاف قائلاً: «سيكون النجاح حليفنا إذا أولت الحكومات المحلية التعليم والتدريب المهني اهتماماً خاصاً».

لقد سعت حكومتنا بجد إلى دعم قطاع التعليم والتدريب المهني لعدة أسباب أهمها:

أولاً: إدراك الحكومة بأن نشر التعليم المهني وتوسيع قاعدته يشكل عنصراً مهماً في تحقيق النهضة عبر العلم والتعليم لبناء اقتصاد مزدهر ومجتمع متطور. كما أن انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية سيحتم على مختلف قطاعات الإنتاج التعاون فيما بينها لمواجهة المنافسة الحادة في الأسواق العالمية، وإذا أردنا أن نكون سلعة ومنتجاتنا منافسة في هذه الأسواق فلا بد لنا من إعداد كفاءات مكونة من مختصين وخبراء، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الملايين من المديرين والعمال المهرة؛ إذ لا يمكن لأي عامل مصنع أن يستخدم التقنيات المتطورة في عملية الإنتاج إذا لم يتلقَ هذا العامل التدريب المهني اللازم، وهذا هو السبيل الوحيد لضمان جودة سلعة ومنتجاتنا ولتمكيننا من صناعة سلع ومعدات تحظى بشهرة عالمية.

منذ مدة قريبة قرأت تقريراً صحفياً عن مشروع رائد هو الأول من نوعه في الصين لإنتاج إطارات «ميريديان». وبعد أن تم شراء التكنولوجيا والمعدات الصناعية الخاصة لم

تسر الأمور على مايرام، وفشل المشروع فشلاً ذريعاً؛ لأن العاملين في المصنع لم يكونوا مهيين من الناحية التقنية مع المعدات اللازمة، من ثم ذهبت الأموال التي استثمرت هدرًا.

ثانياً: لا بد من توسيع وتطوير التدريب والتعليم المهني لدفع عجلة تنمية وتطوير الموارد البشرية وتدريب الأيدي العاملة. إننا نعاني نقصاً في الأيدي العاملة الماهرة والخبرات وتدني الحس الأخلاقي لدى بعض العاملين، وقد أدى ذلك إلى وقوع عدة حوادث في السنوات الأخيرة؛ أضف إلى ذلك التصرفات غير المسؤولة وغير المهنية لبعض العاملين، ولإصلاح هذا الخلل لا بد من الارتقاء بالتعليم والتدريب المهني إلى المستوى اللائق. إن الغاية من التعليم والتدريب المهني هو نقل المعرفة إلى طلابنا ورفع مستوياتهم والعلمية عبر تطبيق سياسات رشيدة ترمي إلى تنمية الإحساس بالمسؤولية والإنقان في العمل وفق معايير الجودة التي يجب أن تبقى دوماً نصب أعينهم.

ثالثاً: إن تطوير التعليم المهني يمثل أحد ركائز تهيئة العامل للاستفادة من فرص العمل المتاحة. وتظهر الإحصائيات أنه في نهاية عام 2002 لم يلتحق بالجامعات سوى 15% من مجموع الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية، علماً بأن عدد الملتحقين بالجامعات قد ارتفع في السنين الأخيرة. ومن المتوقع في السنين القادمة أن ترتفع أعداد طلاب المدارس الإعدادية الذين سيلتحقون بالثانويات المهنية. ومن جهة أخرى سترتب على إعادة هيكلة القطاعين الصناعي والاقتصادي إعادة تأهيل من العمال الحاليين، وذلك بإقامة دورات تدريبية خاصة؛ كي يتمكنوا من إيجاد فرص إيجاد عمل جديدة.

أما في المناطق الريفية وخاصة تلك التي تنتشر فيها الأمية والتخلف، فعلى القيام بحملات توعية وتنظيم دورات تدريبية وتعليمية حول طرائق الزراعة الحديثة، وجعل الذين هجروا قراهم ومزارعهم بحثاً عن عمل في المدن، أن يعودوا إلى أراضيهم.

إن عدد الباحثين عن عمل يتجاوز الطلب لا سيما وأن هؤلاء لا يمتلكون المهارات اللازمة في بعض القطاعات، لذلك لا مناص من تطوير التعليم والتدريب المهني كماً ونوعاً باعتباره السبيل الوحيد لتأهيل أو إعادة تأهيل القوى العاملة.

رابعاً: لا جدال أن التدريب والتعليم المهني هو شرط أساسي لمكننة وتحديث القطاع الزراعي. وقد كان تطوير المناطق الزراعية ولا يزال حجر الأساس في التنمية الاجتماعية

والاقتصادية في الصين. وما من شك أن تصنيع الزراعة سيسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم زيادة دخل المزارع وتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأرياف.

ففي بعض المناطق الريفية ما زال الكثيرون شبه أميين أو أميين، فضلاً عن أن جلهم يفتقر إلى المعرفة والتقنية الزراعية والإدارية. لذلك يجب أولاً وقبل كل شيء توفير التدريب والتعليم المهني لسكان الأرياف وتوعية المزارعين ودفعهم إلى تطبيق أساليب علمية وتقنيات حديثة من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي، وأخص بالذكر المناطق الغربية المتخلفة.

7.3 إصدار التشريعات الخاصة بالتعليم المهني

المحاور:

في 15 أيار 1996 أثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة الدائمة في مجلس الشعب تبني قانون التعليم المهني، وقد وصفته بأنه أحد الركائز الأربع الذي يقوم عليها نظام التعليم الصيني، فماهي أبرز صفات هذه التشريعات؟

لي لانكينغ:

لكي نضع الأطر القانونية التي تنظم التعليم المهني كان لا بد من إصدار تشريعات خاصة بهذا الشأن، وأثارت اهتمامي مقالة عن التعليم المهني في ألمانيا نشرت في مجلة الاقتصاد العالمي في شهر تموز/ يوليو من عام 1993، فبادرت إلى إرسال المقالة بعد قراءتها إلى وزارة التعليم آملاً بذلك حث المسؤولين على الإسراع في صياغة التشريعات المطلوبة.

وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه أتيحت لي الاطلاع على القوانين والأنظمة الخاصة بالتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاستفادة من اقتراحات بعض الأصدقاء الأجانب، ومن ثم اقترحت على وزارة التعليم استخلاص بعض العبر من تجارب الدول الأخرى والمضي في صياغة قانون ينظم التعليم المهني ويلتزم الوضع الصيني.

وبعد عدة مداولات ومناقشات توصلنا إلى صياغة مشروع قانون، وبعد مناقشة مسودته تم تبنيه من قبل مجلس الشعب في الثامن من أيار/ مايو 1996، وأصبح القانون نافذاً بعد أربعة أشهر من تاريخه.

وبعد أسبوع واحد من المصادقة على القانون عقدنا جلسة لندارس آليات تطبيق القانون وتعميمه، وفي 7 حزيران/يونيو عقد في بكين مؤتمر ثانٍ لمناقشة وضع التعليم المهني، وهو الثالث من نوعه منذ بدء مسيرة الإصلاح والانفتاح التي انطلقت عام 1978.

وكان هدف المؤتمر عرض القانون الجديد وكيفية تطبيقه على أرض الواقع، وقد أشار رئيس الحكومة لي بينغ في خطابه المهم إلى أن تطوير التعليم المهني يمثل أحد أهم عناصر المشروع الوطني لرفع المستوى المهني والتقني للعاملين في جميع أرجاء الصين وكذلك الاستثمار الجيد والمحسوب للموارد البشرية وتحسين جودة المنتجات، كما حث رئيس الحكومة على العمل بجهد وعدم التقاعس في تنفيذ هذه المهمة.

وقد تحدثت في هذا المؤتمر والمؤتمر الذي سبقه وذكرت أربع نقاط أوجزها فيما يلي:

النقطة الأولى: يعرّف القانون الجديد التعليم المهني أحد أهم مكونات التعليم كلاً. وعلى جميع المسؤولين أن يدركوا ذلك ويعملوا من هذا المنطلق. فالتعليم المهني يعد من ضرورات التنمية الاقتصادية وهو الذي يقرر جودة المنتجات والخدمات ويؤثر في قدرتنا التنافسية وفي الوقت نفسه تولد فرص عمل جديدة فضلاً عن أنه يحقق الاستقرار والتقدم الاجتماعي وبصورة خاصة في المناطق الريفية المتخلفة التي تتطلب خطة تنمية شاملة انطلاقاً من إرساء دعائم التعليم المهني وتعليم الكبار.

يجب أن يتسلح مزارعوننا بالعلم والمعرفة؛ لذا ينبغي دفع عجلة التعليم المهني في مرحلة الدراسة الثانوية وما بعد الثانوية؛ كي نستطيع تلبية الطلب على الأيدي العاملة الماهرة في القطاعات كافة وعلى مختلف المستويات.

النقطة الثانية: إن مفتاح تطبيق القانون الجديد يكمن في تحديد مسؤوليات وواجبات مختلف الدوائر والهيئات الحكومية وتنسيق جهودها في إدارة ورعاية التعليم المهني. ويفترض أن تؤدي زيادة الإنفاق على التعليم المهني إلى دفع الحكومات المحلية إلى التحرك بسرعة والمضي قدماً في جعل تطوير التعليم والتدريب في صلب خطة التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وثانياً: الإدارة والإشراف على مجموعة من المدارس المهنية النموذجية.

النقطة الثالثة: يجب أن تتضافر جهود جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية والنيابات والمنظمات غير الحكومية والمواطنين عموماً لرعاية التعلم المهني ودعمه؛ ولكي تثمر هذه الجهود يتعين على الدولة اتخاذ خطوات إضافية مثل توفير قطع الأرض وتقديم التسهيلات والمعدات والخبرات المطلوبة، وأن تتولى الإشراف والإرشاد اللازم لضمان حسن الإدارة وجودة التعليم.

النقطة الرابعة: لكي يحقق قانون التعليم والتدريب المهني غايته، ينبغي أن تكون على استعداد لتخطي العقبات التي قد تعترض عملية التطوير المهني وتجعله ينحرف عن مساره الصحيح. لذلك يجب على جميع الدوائر الحكومية المعنية مباشرة بشؤون التعليم المهني لاتخاذ الإجراءات، ووضع الخطط التي تضمن تطبيق مواد القانون. بالإضافة إلى ما تقدم ينبغي التنبيه لأمر آخرى مثل رصد الأموال اللازمة وجمع التبرعات واستدراج المعونات المالية، وأخيراً وليس آخراً العناية بالتدريب الميداني للمدرسين العاملين في المعاهد المهنية في الإطار الذي رسمه القانون.

7.4 ربط التعليم النظامي (العادي) بالتعليم المهني

المحاور:

كيف ترى العلاقة بين التعليم في الثانويات المهنية والتعليم في الثانويات النظامية؟

لي لانكينغ:

ثمة فرق جوهري بين الثانويات النظامية والثانويات المهنية، وهو أن المدارس الثانوية تركز على المعرفة النظرية في مختلف المواد، ومناهجها تكاد لا تتغير، كما أنها ليست ذات طابع تخصصي، في حين أن المعاهد المهنية تعنى بتدريس النظريات الأساسية وتدريب الأيدي العاملة على القيام بوظائف محددة تملئها طبيعة العمل.

إن ما يعنيننا هو تطوير هذين النموذجين من التعليم في المدن والأرياف، وفي اعتقادي إنه من الحكمة أن تكون تنمية متوازنة؛ بمعنى أن تنمية التعليم العادي يجب ألا تتم بمعزل عن تنمية التعليم المهني بالقدر نفسه، كي يتسنى لنا إعداد أفراد قادرين على تلبية احتياجات المجتمع.

صحيح أن كلا النموذجين مختلفان ولكنهما يتقاطعان ويتفاعلان، وهذا التفاعل ضروري؛ فالطالب الطموح المتخرج في معهد مهني سيرغب في تعميق معرفته النظرية ومن ثم سيلتحق بجامعة ما ليتخرج بعدها أستاذاً خبيراً في مهنته.

لذلك أقول بوجود توفير الظروف والإمكانات التي تعزز التواصل بين التعليم المهني والتعليم الكبار من جهة، وبين التعليم الثانوي وما بعد الثانوي والتعليم العالي من جهة ثانية. إن المطلوب تمكين خريجي الثانويات المهنية من متابعة دراستهم في الجامعات أو المعاهد العليا.

إن المقاربة الصحيحة للعلاقة التي تربط التعليم المهني في المرحلة الثانوية بالتعليم الثانوي العادي تقتضي الحفاظ على التوازن بينهما، أما في المناطق المتطورة اقتصادياً فينبغي أن تكون الأولوية في التنمية للتعليم المهني لمرحلة ما بعد الثانوية.

ومن غير المستغرب أن يبقى عدد المدارس المهنية يقل قليلاً من عدد طلاب المدارس الثانوية العادية، والوضع الأمثل هو أن يكون عدد طلاب الثانويات لا يقل أو يزيد كثيراً عن عدد طلاب المعاهد المهنية، وأن يستقر الوضع في الصين على هذا النحو مدة طويلة.

7.5 الثانويات المهنية تحتاج إلى إصلاحات جذرية

المحاور:

لقد أدت الثانويات التقنية ومدارس تدريب العمال دوراً مهماً في الصين، ولكن ذلك الدور أخذ يضمحل في أثناء النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، فما هو تصورك لكيفية إصلاح هذين النموذجين من المدارس؟

لي لانكينغ:

بعد ولادة الصين الجديدة، شرعنا في بناء اقتصاد صناعي بالاعتماد على التخطيط المركزي مستفيدين من تجربة الاتحاد السوفييتي في مجال التعليم المهني، الذي يقوم على ركيزتين: الثانويات التقنية، ومدارس تدريب العمال. وكلتاهما أسهمت إلى حد بعيد في بناء اقتصادنا الوطني. وقد خرجت هذه المدارس أعداداً هائلة من العمال المدربين والتقنيين

الذين عملوا في المصانع وإدارة الإنتاج، وشاركوا في الكثير من المشروعات العمرانية، في وقت كان الطلب فيه على العمال المهرة.

وبعد انطلاق مسيرة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والتطور الاقتصادي المتسارع الذي أعقبه ازدياد الطلب على العمالة الماهرة، وتنامي الإقبال على الالتحاق بالمدارس الثانوية والمدارس المهنية لسد احتياجات سوق العمل. ومن ثم أصبح التعليم المهني أكثر تنوعاً مما مضى، وتوسّع ليشمل المدارس أو المعاهد التقنية التي أنشأت لتعليم وتدريب الكبار.

لقد نشأت هذه النماذج المتنوعة من المدارس في أثناء مراحل تاريخية اتسمت بتحويلات اجتماعية واقتصادية في شتى مناحي الحياة. وقد أسست الثانويات التقنية ومدارس العمال في ظل الاقتصاد المخطط، حيث كانت الحكومات المحلية في الأقاليم تحدد أعداد المنتسبين إلى هذه المدارس حيث كان الطلاب يتقاضون رواتب من الحكومة.

وكان الطلاب القادمون من الأرياف يتمتعون بحوافز إضافية تتمثل في تأمين أعمال لهم من قبل الدولة بعد التخرج، وقد قامت الهيئات المختصة في حينها بوضع مناهج موحدة للتدريس في هذه المدارس.

لكن الدولة ألغت الحوافز والامتيازات التي كانت تمنحها لطلاب المدارس المهنية المشار إليها بعد الإصلاحات الاقتصادية في إطار السوق الاشتراكي الذي اعتمدته الصين. بيد أن المدارس المهنية لم تكن مهيأة لهذا التحول، ووجدت صعوبة في التأقلم مع الواقع الجديد، في حين أن الثانويات المهنية كانت أكثر مرونة ومن ثم استطاعت التكيف مع شروط متطلبات اقتصاد السوق الاشتراكي.

وسأضرب لكم مثلاً على ذلك: يوجد في إقليم شيزوان مدرستان مهنيتان إحداهما ناجحة ومزدهرة، وذلك لأنها تصيغ برامجها التخصصية وفق احتياجات السوق المتغيرة، أما الأخرى فكانت تعاني مشكلة أساسية كما انضح لي بعد تحدثي مع مدير المدرسة الذي اشتكى لي الأوضاع المتردية التي تواجهها مدرسته. أعتقد أن مشكلة هذا المدير في أن مدرسته لم تتطور مع الزمن والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، واطكت على الحكومة في كل شيء بدل أن تأخذ زمام المبادرة، والأسوأ من ذلك أن محتوى برامجها الدراسية لم يكن مرتبطاً باحتياجات السوق فضلاً عن طرائق التعليم القديمة وغير المجدية.

إن جميع الثانويات المهنية بحاجة إلى التطوير والإصلاح وخاصة المدارس التقنية ومدارس العمال، والسؤال المطروح هو: كيف تستطيع هذه المدارس المترهلة إن صح التعبير أن تصلح نفسها بنفسها؟

ينبغي بادئ ذي بدء أن تستمر في مجال التعليم المهني وأن تراقب عن كثب المتغيرات في سوق العمل واحتياجات المجتمع. ويجب أن لا تنسى هذه المدارس رسالتها الحقيقية وهذا يعني تجنب محاكاة أو تقليد الثانويات العادية التي تقيم على سبيل المثال دورات تعليمية خاصة للطلاب الذي يرغبون في دخول الجامعات؛ لأن مثل هذا التوجه ليس من شأن المدارس المهنية، كما أنه ليس من أهدافها. وهنا أود الإشارة إلى أن تتعلم من الثانويات الحديثة التي أنشئت حديثاً.

إن إحراز أي تقدم في المجال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي مرهون بتعميق إصلاح التعليم المهني في المرحلة الثانوية وتطوير طرائق التعليم ومحتوى المقررات والمناهج التدريسية وفقاً لاحتياجات الفرد والمجتمع كله، وإلا فلن نتجح في تخريج كفاءات مؤهلة قادرة على إيجاد عمل بعد تخرجها.

ومن ناحية أخرى فقد حان الوقت لإعادة تسمية ما نطلق عليه اليوم اسم الثانوية المهنية، لقد كان لدينا في السابق ثلاثة أنواع من المدارس المهنية واليوم لدينا أربعة، وأعتقد بوجوب إطلاق اسم المعاهد التقنية والمهنية على هذه المدارس، إن توحيد الأسماء أو التسميات جزء من عملية الإصلاح؛ لأنه يسهل تنفيذ الإصلاحات المرجوة والتخطيط، بما في ذلك إعادة توزيع الموارد التعليمية وإزالة الحواجز التي تعيق عملية إصلاح التعليم المهني.

7.6 لا يوجد ما يمنع تحويل الجامعات المتوسطة

وجامعات تعليم الكبار إلى معاهد مهنية عليا.

المحاور:

لدينا في الصين مؤسسات أكاديمية تعرف بـ «الجامعات المتوسطة»، فكيف نقيم مثل هذه المؤسسات؟ وقد سبق لك أن دعوت إلى تحويل هذه المؤسسات وجامعات تعليم الكبار إلى معاهد مهنية عليا لمرحلة ما بعد الثانوية، وما هي الأسباب الموجبة لهذا التوجه؟

لي لانكينغ:

قبل الثورة الثقافية (1966-1976) كان الدور الأساسي للجامعات المتوسطة يتمثل في تخريج أيدي عاملة ماهرة، ثم تطورت إلى «جامعات شبه نظامية» إذا صح التعبير، ولكن هذه الجامعات لم ترق يوماً إلى مصاف الجامعات الحقيقية بالمعنى المألوف، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نصنفها بالـ «المعاهد المهنية».

لذلك كان خريجو هذه الجامعات يجدون صعوبة في إيجاد وظائف مناسبة، ونظراً لتفاقم هذه المشكلة بات من الضروري إيجاد حل جذري لها. وقد ارتأينا تحويل الجامعات المتوسطة إلى معاهد مهنية عليا تدرس فيها مختلف المهارات على الصعيدين النظري والتطبيقي، وتلبي احتياجات سوق العمالة.

فعلى سبيل المثال بقي المعهد المهني العالي للكهرباء والميكانيك في شنغهاي عدة سنوات يمد سوق العمل بالعمالة الماهرة، وجدير بالذكر أن زهاء 43% من خريجي هذا المعهد قد تم توظيفهم في أثناء السنوات الماضية، وكان ترتيب المعهد في المرتبة الثانية في هذا المجال وفق دراسة أجريت عام 2003. وقس على ذلك المعهد التقني للصناعات النسيجية في بلدة نانتونغ وكذلك المعهد المهني للتقانة في شنزهن. ومن الأمثلة الأخرى الجامعة المتوسطة في لاوينغ التي تحولت إلى المعهد الزراعي المهني الذي اختص بتدريب وتأهيل خبراء وفنيين في مجال الزراعة.

تبين هذه الأمثلة أن نجاح معاهد التدريب المهني يكمن في تحديد أهدافها التعليمية وتحديث برامجها التدريسية وطرائق التعليم لكي تتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل. وقد طلبت منذ عهد قريب من بعض المسؤولين في الأقاليم القيام بزيارة تفقدية لعدد من المعاهد التقنية والمهنية وأفادوني بأن الأمور تسير على خير ما يرام.

لقد اقترحت أن تسعى كل جامعة إذا كانت ظروفها تسمح بذلك إلى أن تشرف على إدارة الجامعات المتوسطة وجامعات تعليم الكبار ريثما تتحول هذه المؤسسات تدريجياً، وبعد إعادة هيكلتها إلى معاهد مهنية عليا. ولكني ما زلت أخشى أن تتحول هذه الجامعات إلى معاهد مهنية وتقنية بالاسم فقط.

إن ما أود التشديد عليه هو أن الجامعات قادرة على إدارة وتوجيه المعاهد المهنية والتقنية إذا نسقت جهودها وسخرت بعض طاقاتها ومواردها لهذا الغرض، بما في ذلك تكليف فريق من الإداريين والأكاديميين المتخصصين في القيام بالمهام التدريسية والإدارية المطلوبة لإدارة تلك المعاهد. ولا أعتقد أن هذا بالأمر العسير على الجامعات الكبيرة شريطة أن يتم ذلك في إطار الأنظمة والقوانين الخاصة بقطاع التعليم والتدريب المهني.

إن تطوير التعليم المهني في مرحلة ما بعد الثانوية يتطلب استثماراً لا يستهان به، وهذا لا يعني بالضرورة العودة إلى نقطة الصفر والبدء من جديد، وإنما إعادة هيكلة الجامعات المتوسطة القائمة حالياً وكذلك جامعات تعليم الكبار تمهيداً لتحويلها إلى معاهد مهنية عليا. كما أنه يوسعنا الاستفادة من المنشآت والمعدات القديمة، ويقتضي أن هذه المعاهد المهنية ستكون قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل أو الدخول في شراكة مع مؤسسات تجارية أو صناعية. ولكي يتم هذا التحول دون إحداث بلبلة، أقترح أن يستمر طلاب الجامعات المتوسطة وجامعات تعليم الكبار في أثناء المدة الانتقالية في اتباع البرامج المطبقة حالياً والبدء بتطبيق النظام الجديد على الطلاب الجدد، وأعود لأشدد مرة أخرى على ضرورة مفهومنا للتعليم الذي يجب أن يشمل التعليم والتدريب المهني في مرحلة ما بعد الثانوية.

7.7 تسريع تطوير التعليم المهني لخريجي الثانويات

المحاور:

دأبت الصين على إيلاء التعليم المهني في المرحلة الثانوية عناية أكبر من عنايتها بالتعليم المهني ما بعد الثانوي، ولكننا بدأنا نشهد في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالتعليم المهني لخريجي الثانويات، فكيف تفسر هذا التحول وماهي دلالاته؟

لي لا تكينغ:

في واقع الأمر إن التعليم المهني بعد الثانوي ليس جديداً في الصين، ولدينا مدارس عريقة في هذا المضمار، ويوجد في بعض الأقاليم كليات مهنية أو لتَنَقَّل جامعات مهنية تمتد الدراسة فيها مدة سنتين.

كانت إستراتيجيتنا في التسعينيات تطوير التعليم المهني لخريجي الثانويات مما استدعى إعادة هيكلة الجامعات المهنية، والوسطى، وجامعات تعليم الكبار. وفي الوقت نفسه رفع مستوى بعض المعاهد المهنية العالية. وفي أواخر التسعينيات قررنا تحويل القسم الأكبر من المخصصات المالية المرسودة للجامعات إلى قطاع التعليم المهني العالي (أي ما بعد الثانوي).

إن النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده الصين يتطلب إعداد كفاءات علمية وتقنية في شتى الحقول، كما أن تطوير التعليم المهني في مرحلة الدراسة الثانوية لا يكفي بمفرده في الوقت الذي تزداد فيه أهمية تطوير التعليم المهني في المرحلة ما بعد الثانوية.

وقد بدا لي وقتئذٍ أننا بحاجة لإعادة النظر في إستراتيجيتنا حول تطوير التعليم المهني بوجه عام، ويجب أن تبقى الأولوية لتطوير التعليم المهني الثانوي وفي الوقت نفسه تسريع عملية تنمية وتطوير التعليم المهني في المرحلة ما بعد الثانوية، على أن يتم ذلك بصورة تدريجية خطوة خطوة بدءاً بالمناطق أو الأقاليم التي هي أكثر تطوراً من غيرها، والسبب في ذلك هو الحقيقة الآتية:

قبل عام 1998، لم يتمكن أكثر من نصف خريجي المدارس الثانوية الانتساب إلى جامعة، وانخفضت هذه النسبة إلى 40% في عام 1999، وهذا يعني أن عدداً لا يستهان به من خريجي الثانويات سيكون ملزماً في معظم الحالات إلى اللجوء إلى المعاهد الثانوية المهنية، وبهذا تكون دراستهم الثانوية في السنوات الثلاث الأخيرة قد ذهبت هدراً.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن جل خريجي الثانويات بعد عام 1996 ينتمون إلى أسر تلتزم بسياسة الطفل الواحد الذي ينص عليها القانون، ومن ثم فإن فشل هؤلاء الطلاب في دخول الجامعة عرّضهم وعرض أسرهم لضغوط كبيرة. فالأسرة بطبيعة الحال تريد لابنها الوحيد النجاح والتفوق ودخول الجامعة ومن الطبيعي أن ينتابها القلق إذا رسب ابنها في امتحانات القبول في الجامعة، وأصبح عائلة على نفسه وعلى أسرته وربما على المجتمع، لذلك ينبغي تدارك هذا الموضوع الخطير ومعالجته بسرعة.

إن التعليم المهني لخريجي الثانويات جزء لا يتجزأ من التعليم العالي، فهو يتيح الفرصة لأولئك الذي لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة لاستكمال دراستهم. أما فيما يخص خريجي

المدارس الإعدادية فأمامهم أحد خيارين: إما الالتحاق بثانوية مهنية أو متابعة دراستهم في مدرسة ثانوية عادية، وفي كلتا الحالتين يمكنهم لاحقاً متابعة دراستهم في جامعة ما أو الانتساب إلى أحد المعاهد المهنية.

قد يرى بعضهم أن وجود جامعات مفتوحة وجامعات تدرس بالمراسلة، لمن لم يحالفه الحظ في امتحانات القبول في الجامعة يستطيع أن يتابع دراسته في المنزل. وهذا في اعتقادي ليس حلاً؛ لأن الجامعات التي تدرس بالمراسلة تستهدف بالدرجة الأولى الموظفين وغيرهم من العاملين في مختلف القطاعات، ومن المستبعد أن يلجأ الراسبون في المدارس الثانوية إلى مثل هذه المؤسسات التعليمية.

لذلك أرى من الأفضل أن نوفر لهم مساراً آخر، يتمثل في الانتساب إلى المعاهد المهنية العليا، وعليه أقترح إنشاء المزيد من المعاهد المهنية العليا لاعتبارات عملية، والفرض هنا ليس حل مشكلة الراسبين في امتحانات القبول في الجامعات إنما جعل التعليم المهني في المرحلة ما بعد الثانوية خياراً منطقياً حتى لأولئك الذين أنهوا دراستهم الثانوية بنجاح.

إن أهمية التعليم المهني تكمن في تدريب وتأهيل أعداد كبيرة من المختصين والفنيين الذي يحتاج المجتمع إلى خدماتهم ومهاراتهم، وهذا بدوره سيسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص عدد الباحثين عن عمل.

بعد تدارس الوضع مع وزارة التعليم والجهات المعنية الأخرى، قررنا المضي قدماً في دعم التعليم المهني لخريجي المدارس الثانوية بدءاً من توحيد المسميات، بحيث بات الاسم الرسمي للمدارس المهنية للمرحلة ما بعد الثانوية «الكلية المهنية التقنية» للتبويه عن أن هذه المدارس تأتي في إطار التعليم العالي بالرغم من طابعها المهني.

عندما شرعنا في تشكيل الكليات المهنية درسنا تجارب بعض البلدان الأجنبية في هذا الميدان وكان من ضمن تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية جرى تسريح أعداد كبيرة من الجنود والعسكريين، لتشغيل هذه العمالة الفائضة أنشأت مراكز خاصة للتعليم والتدريب المهني لحل مشكلة البطالة.

وقد حققت هذه المراكز النتائج المرجوة قبل أن تتحول إلى معاهد مهنية أو كليات مجتمع، وهي كليات أهلية يدرس فيها ثلاثة برامج أو مناهج: برنامج التعليم المهني، وبرنامج يمتد لسنتين يكافئ ما يتعلمه طلاب الجامعات في السنتين الأوليتين. وقد حققت بعض هذه الكليات نجاحاً كبيراً إلى حد أن بعض رؤساء شركات كبيرة يرتاد هذه الكليات لتجديد معلوماته وكذلك بعض الحائزين على شهادة الدكتوراه.

وجدير بالذكر أن عدداً غير قليل من خريجي الثانويات يفضل إكمال دراسته في مثل هذه الكليات ومن بعدها الانتقال إلى جامعة نظامية، حيث تحسب له السنتان اللتان قضاهما في الكلية. وأنا أرى أن نتبع نهجاً مماثلاً بحيث يستطيع خريج أي معهد مهني وتقني أن يتابع دراسته في جامعة ما شريطة أن تحسب لهم السنوات الدراسية التي قضوها في المعهد المهني.



المؤلف أثناء زيارته الكلية المهنية التقنية في تشانغتشون (إقليم جيلين).

والآن كيف ومن أين ننطلق في إرساء قواعد التعليم المهني في بلادنا؟ من المنطقي والمفيد في ظل ظروف الصين الحالية أن نركز جهودنا، وأن نستخدم مواردنا في بناء عدد من

المدارس النموذجية في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، ويفترض أن تقدم هذه المدارس برامج تدريبية متنوعة على مختلف المستويات مع الأخذ في الحسبان احتياجات المدن والأرياف لشتى المهارات المهنية.

وأذكر أنه في أثناء جولة تفتيش -زرت فيها مدينة تشانغ تشن الواقعة في شمال شرق الصين- قد أثار إعجابي الكلية المهنية والتقنية الجديدة، التي أنشأت بعد دمج تسعة معاهد مهنية قديمة، وقد نجحت الكلية في إيجاد بيئة تعليمية ممتازة، وبفضل المستوى الرفيع للتدريب والتعليم المهني أصبح المعهد قادراً على ضمان إيجاد فرص عمل لنسبة عالية من خريجها حتى إن الطلب يتجاوز العرض في بعض التخصصات.

7.8 أولوية تخريج أيد عاملة ماهرة وتقنيين رفيعي المستوى

المحاور:

أثيرت في السنوات القليلة الماضية تساؤلات حول توافر العدد الكافي من التقنيين في قطاع الإنتاج؛ إذ يبدو أن التنمية في هذا المجال لم ترتق بعد إلى مستوى طموحاتنا التي ترمي إلى جعل الصين دولة صناعية كبرى، فنود أن نعرف رأيك حول هذه النقطة.

لي لا تكتنغ:

إن الصين اليوم في عداد البلدان الصناعية الكبرى، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج السلع ذات القيمة المضافة، ويشكل قطاع الإنتاج 40% من الناتج المحلي الإجمالي و50% من العائدات الضريبية. وبالرغم من أن الصين تعد من الدول النامية إلا أن جودة منتجاتنا الصناعية لا تضاهي جودة منتجات الدول الصناعية الكبرى، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى قلة عدد التقنيين المؤهلين لا سيما في مجال التكنولوجيات المتقدمة المستخدمة في الصناعات الحديثة.

إن إنتاجية اليد العاملة في وطننا لا تتعدى 5% من إنتاجية اليد العاملة في البلدان الصناعية المتقدمة، هذا على مستوى الفرد، وَحَسَبَ تصنيف منظمة التنمية الصناعية

التابعة للأمم المتحدة IDO تحتل الصين المرتبة التاسعة والخمسين بين الدول من حيث توافر الأيدي العاملة الماهرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العمالة الماهرة في الدول المتقدمة تشكل 65% من مجموع القوى العاملة، في حين أن أمثالهم في الصين لا تتجاوز نسبتهم 5% وهذا أمر يدعو إلى القلق.

إن تطوير وانتشار التقنيين من ذوي المهارات العالية يؤثر على نحو مباشر على جودة منتجاتنا وقدرتنا التنافسية التي تتطلب الاستثمار الجيد للتكنولوجيات الحديثة في عملية الإنتاج والتطوير.

لا بد بداية من توسيع قاعدة التعليم المهني لاستيعاب خريجي المدارس الثانوية، والأهم من ذلك وضع آليات لاستقطاب العمال والتقنيين المهرة ورعاية كبار الخبراء وخاصة المتميزين منهم. كما يجب أن نواصل تطوير وتحسين نظام تقويم المؤهلات المهنية والمعايير التي يستند إليها في منح الشهادات وتقديم حوافز مالية وجوائز تكريمية لحث العمال العاديين وخاصة الشبان منهم على تعلم مهارات جديدة في مختلف المجالات الصناعية وغير الصناعية. ويجب أن نسعى لإيجاد بيئة ملائمة تحتضن العمالة الماهرة وتكافئ المتفوقين في مجال عملهم بحيث يشعر كل منهم بقيمته.

أما فيما يخص إعداد وتأهيل عاملين مهنيين متميزين، فهناك طريقة فاعلة لخصها أحد العمال المهرة في خمس نقاط وهي:

أولاً: أن يحظى تدريب العمالة الماهرة بالاهتمام نفسه الذي يحظى به تدريب المديرين والتقنيين.

ثانياً: رفع مستوى الرعاية الاجتماعية والتعويضات والرواتب التي تصرف للعمال المهرة لاسيما المتميزون منهم.

ثالثاً: تشجيع التواصل الدائم بين العمال المهرة لتبادل الخبرات.

رابعاً: مساعدة العامل على رفع مستواه الثقافي والتعليمي وأن تقوم مؤسسات الدولة بواجبها في هذا الشأن.

خامساً: إن الإنجازات الكبيرة لا تتحقق إلا بوجود تحديات ومعضلات تحتاج إلى حل. لذلك من الضروري أن تتاح الفرصة لكل عامل أن يشارك في حل أي مشكلة تقنية صعبة ضمن اختصاصه، وإلا فلن يتمكن هذا العامل من تنمية مهارته وخبرته ولن يستطع من ثم تعليم غيره.

إن النقاط الخمس المذكورة آنفاً تمثل إرشادات واضحة لعامل متمرس، وأرى أن نأخذها على محمل الجد.

7.9 الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير التعليم المهني

المحاور:

من المعروف أن الكثير من الدول المتقدمة تعول كثيراً على التعليم والتدريب المهني، فالألمان على سبيل المثال يفخرون بنظام التعليم والتدريب المهني المطبق في بلادهم، فما هي الدروس المفيدة التي يمكن أن نتعلمها من تجارب تلك الدول؟

لي لا تكتنخ:

إن ما تقوله صحيح. إن الكثير من الدول المتقدمة تولي التعليم والتدريب المهني أهمية خاصة، وألمانيا خير مثال على ذلك. فعندما يجتاز الطالب الألماني مرحلة التعليم الأساسي يجد أمامه خيارين: متابعة دراسته أو الالتحاق بمدرسة مهنية، وكلا الخياران يحظيان بالأهمية نفسها في إطار نظام التعليم العام المطبق في ألمانيا.

وقد خلفت محادثاتي مع المسؤولين الألمان انطباعاً بأنهم بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية يفخرون بنظامهم الخاص بالتعليم المهني والنجاح الذي حققه هذا النظام، الذي يقوم على ركيزتين: الأولى: مراكز التدريب المهني التي يديرها القطاع الخاص، والثانية: المدارس المهنية التخصصية. وتتوزع ساعات الدراسة على النحو الآتي 60 - 70% على التدريب المهني، و30 - 40% على التعليم الأساسي والنظري.

ويلزم القانون الألماني عموماً الشركات والمؤسسات الصناعية بإنشاء مراكز للتعليم والتدريب المهني، أما الشركات الضخمة فتوفر التدريب المهني للطلاب الذي سيلتحق بالشركة بعد إتمام تدريبه بنجاح في مركز التدريب التابع للشركة.

ويتكون البرنامج الدراسي من ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء النظري، الجزء العملي أو التطبيقي، وأخيراً آداب المهنة أو السلوك المهني.

وأذكر أنه في أثناء جولة قمت بها لأحد مراكز التدريب التابع لإحدى الشركات الألمانية، شاهدت أحد المشرفين يدرّب طالباً على كيفية استخدام المبرد في صقل قطعة حديدية، وقد دفعني هذا المشهد إلى سؤال مدير المصنع عن جدوى استخدام الطالب لأدوات بدائية في عصر الآليات التي يمكن التحكم بها للقيام بمثل هذه الوظائف؟ فأجابني قائلاً: إنَّ على المتدرب المبتدئ أن يتقن المهارات الأساسية أولاً قبل الانتقال إلى استخدام المعدات الصناعية الأتوماتيكية التي لا تتطلب العناية والدقة في العمل الذي يتطلبه استخدام معدات بدائية نسبياً. ولعل الهدف الأهم الذي أشار إليه مدير المصنع هو تنمية روح الإتيقان في العمل والدقة في الأداء.

قد تبدو المعدات الصناعية الأتوماتيكية سهلة الاستعمال ولكنَّ أي هفوة تتجم عن الإهمال قد تتفاقم وتتحوّل إلى مشكلة كبرى، بعد ذلك دعانا مدير المصنع لمشاهدة قطع صنعها الطلاب بأيديهم مستخدمين أدوات ومعدات قديمة، وقد أذهلتنا جودة الصنع والإتيقان البالغ إذ بدا من المستحيل إيجاد عيب واحد في أي من القطع المعروضة.

لقد جعلني مدير هذا المصنع أدرك مدى تخلفنا وأن الطريق أمامنا ما زال طويلاً، وأذكر في هذا السياق زيارة قمت بها لأحد مصانعنا حيث راقبت عن كثب عاملاً يعالج دولاباً مُسنَّناً لجهاز دقيق بين يديه، وفيما كان منهمكاً في عمله أخبرني أن مثل هذا العمل يحتاج إلى دقة فائقة، وقبل أن يتم حديثه رمى الترس في حاوية معدنية مما دفعني إلى سؤاله عن القطعة التي رماها قائلاً: هل أنهيتها، فأنعقد لسانه وارْتَبَكَ.

وكنت يوماً أتفقد مصنعاَ للمواد الغذائية المعلبة عندما وقع نظري على عمال يستخدمون رفوشاً لتحميل المعلبات على عربة، وعندما تفحصت عدة علب وجدت سطوحها مخدوشة ومشوهة فلفت نظر مدير المصنع إلى هذا الأمر لكنه تجاهل الموضوع قائلاً: ليس هذا بالأمر المهم ثم إنه لن يؤثر على جودة الطعام.

ولقد لاحظت أكثر من ظاهرة من هذا القبيل في المعارض الصناعية، إذ شاهدت أجهزة دقيقة مصنوعة بطريقة رديئة للغاية لا تتم على حرفية عالية، وأستطيع أن أسوق أمثلة كثيرة عن سوء الصنع وتدني الجودة.

أقول ذلك لأبين أنه لا تزال هناك فجوة بيننا وبين الدول الصناعية المتقدمة، وقد يرجع ذلك لأسباب كثيرة ومتنوعة ولكنها في نهاية المطاف تعود إلى عدم إيلائنا التعليم والتدريب المهني الاهتمام الذي يستحقه.

7.10 ضرورة إعداد كفاءات من المدرسين المؤهلين

في مجال التعليم والتدريب المهني

المحاور:

إن أي مدرس مؤهل في مجال التعليم والتدريب المهني يفترض أن يكون مختصاً في مجال معين وأن يمتلك مهارات معينة، وهذا يعني أن هذا المدرس قد يحتاج إلى مؤهلات أرفع من مؤهلات المدرس التقليدي، فكيف تعاملتم مع هذا الجانب؟

لي لانكينغ:

أحرزنا في أثناء السنوات العشر الأخيرة تقدماً ملحوظاً في تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني، وقد شهدت أنا وزملائي الذين عملوا معي تنامياً كبيراً في عدد المدرسين كما ونوعاً.

فبحلول عام 2002 بلغ عدد المدرسين المهنيين العاملين بدوام كامل 700 ألف مدرس، وقد ارتفعت نسبة المدرسين المؤهلين والمختصين من 40% في عام 1993 إلى 60% في عام 2002 وبالرغم من ذلك ما زلنا بحاجة إلى المزيد من المدرسين المهنيين كما ونوعاً.

إن المدرس في قطاع التعليم المهني يحتاج إلى مؤهلات تختلف عن مؤهلات المدرس العادي من حيث إن المدرس في المعهد المهني يجب أن يكون مزوداً بالمعرفة النظرية وأن يمتلك المهارات العملية. ولهذا دعونا إلى إشراك خبراء وفنيين من المصانع والمعاهد في تدريب الطلاب عبر دروس عملية.

وأنا شخصياً لدي تجربة في هذا الموضوع، فعندما كنت طالباً في الجامعة أدرس الميكانيك تعلمت أن العجلتين الخلفيتين لا تدوران بالسرعة نفسها عندما تغير السيارة اتجاه سيرها حول منعطف، وهذا يعني أن علبة السرعة يجب أن تكون مصممة على نحوٍ معين، ولكنني أنا وزملائي لم نفهم الكيفية أو الآلية التي تجعل ذلك ممكناً، إلى أن حصلنا على سيارة بويك قديمة فقمنا بتفكيك المحرك تحت إشراف وتوجيهات المدرس وسرعان ما اتضحت الصورة وزال الغموض.

إننا اليوم في عصر تكنولوجيا المعلومات، والدروس التطبيقية يمكن أن تتم عبر شاشات الحواسيب، إذ يمكن رؤية الأشياء بأبعادها الثلاثة والتحكم بالمتغيرات وفق رغباتنا الخاصة في مجال التصميم الهندسي.

يجب أن ندرك أن مؤهلات المدرس العامل في مجال التدريب والتعليم المهني يختلف عن مؤهلات المدرس في المدارس والثانويات العادية. وهنا أود الإشارة إلى أن الخطة التي أقرها مجلس الدولة في عام 1999 بشأن التربية والتعليم في القرن الحادي والعشرين دعت إلى إنشاء خمسين مركز تدريب مهنيًا وإحاقها بالجامعات والكليات المهنية والتقنية وبدعم مالي من الحكومة المركزية.

وقد سعت الحكومة منذ سنوات ولا تزال تسعى لبناء 52 مركزاً لتأهيل وتدريب المدرسين في قطاع التدريب المهني بالإضافة إلى ستة مراكز تدريب نموذجية ملحقة بمؤسسات صناعية يديرها القطاع العام.

وقد تم بناء عدد من مراكز رئيسة للتدريب المهني في المحافظات وربطها بالمراكز الوطنية للتدريب المهني تمهيداً لإنشاء شبكة معلومات مخصصة لتدريب المدرسين العاملين في حقل التعليم المهني.

وفي السنوات الأخيرة أقرت هذه المراكز منح درجة البكالوريوس والماجستير في مجال التعليم المهني وفي الوقت نفسه أسهمت إلى حد بعيد في وضع الأطر الملائمة لتدريب المدرسين المهنيين ورفع مستواهم الأكاديمي.

بالإضافة إلى ما تقدم يجب تحديث المناهج الدراسية والبيئة التعليمية وأن ندرس إمكانية وجدوى التعلم عن بعد، ولقد خصصت الحكومة المركزية مئات الملايين، ونفذت سلسلة من البرامج الناجحة.

7.11 إنشاء مدارس مهنية في القرى والأرياف

المحاور:

من الملاحظ أن جل برامج التدريب التي أشرت تطبيق في المدن والبلدات فماذا عن تطبيقها في الأرياف؟

لي لا نكنغ:

هذا صحيح. إن أغلب هذه البرامج المهنية تطبق في المدن والبلدات، ومن يرغب من المزارعين فليس أمامه سوى الانتقال إلى المدينة. وبسبب الأوضاع الراهنة في الريف اضطررنا إلى جعل التعليم المهني جزءاً من التعليم الإلزامي. إن ما تتفقه الدولة على هذا القطاع يسهم في زيادة دخل المزارع لكن هذه الزيادة في نهاية المطاف تكون على حساب تطبيق العلم والتكنولوجيا. غير أن المعرفة العلمية والتقنيات الزراعية الحديثة لن تحقق نتائج ملموسة إذا لم يتمكن المزارعون من استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة.

وسياستنا تجاه التعليم الريفي منذ بدء الإصلاح والانفتاح تستهدف بصورة خاصة إنشاء مدارس مهنية في الأرياف في إطار خطط شاملة. وقد تم إنشاء مراكز خاصة في جل أرجاء الصين تمهيداً لإنشاء شبكة معلومات لتعليم الكبار في البلدات والقرى.

ففي عام 2002 بلغ عدد مدارس تعليم الكبار 487000 ابتدائية وثانوية وتقنية منها 35700 مدرسة في البلدات، و338000 مدرسة في القرى، وقد دربت هذه المدارس نحو 81.9 مليون مزارع أي ما نسبته 16.4 من إجمالي القوة العاملة الريفية، وبلغ عدد المزارعين الذين جرى تدريبهم بين عامي 1998 و2002 زهاء 460 مليون عامل. وفي المدة نفسها أنشئت مدارس نموذجية لتعليم المزارعين مثل مدرسة (كيانيوان جوانغ) التجريبية في

إقليم (شانكزي)، ومدرسة (جانغبانغ) للكبار في إقليم (هيوي) ومركز تعليم الكبار في بلدة (شينغ غانغ) إقليم (جيانفسو).

وكانت طريقة التعليم والتدريب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات المزارعين وأنماط حياتهم، فساعدت في تطوير الإنتاجية الزراعية وفي إعادة بناء الاقتصاد الزراعي. ومن ثم ارتفع دخل المزارع عموماً.

وسهلت هذه البرامج من تحويل الفائض من العمالة الريفية إلى المناطق الحضرية والصناعات الثانوية والثلاثية، وزادت من ثقافة المزارعين العامة وقدراتهم التكنولوجية والعلمية. وباختصار إننا في طريقنا إلى تحقيق التطور الاقتصادي الاجتماعي الشامل في المناطق الريفية.

نقد وجدنا أن التلفاز ومحطات الإذاعة يمكن استثمارها في نشر التعليم المهني وإرشاد المزارعين في مجال العلوم الزراعية والتكنولوجيا. وقد جرى على مدى سنوات تدريب الملايين من المزارعين عبر هذه القنوات التي أطلقنا عليها اسم المدارس الزراعية المتلفزة، وأسهمت هذه المدارس في تلبية احتياجات الريف للأيدي العاملة الماهرة في مجال الزراعة، ووفرت للدولة عائدات اقتصادية تقدر بمئة مليار يوان، كما أسهمت إلى حد كبير في تنمية المجتمعات الريفية. إن من حسنات نشر التعليم المهني بهذا الشكل يؤدي إلى نتائج سريعة باستثمارات أقل.

واليوم لدينا شبكة واسعة من المدارس الزراعية المتلفزة تضم مدرسة مركزية و39 مدرسة في المحافظات و353 مدرسة في مختلف المحافظات و2200 مدرسة فرعية في الأقضية. وقد أدت هذه المدارس دوراً مهماً في تعليم الكبار في القرى والأرياف وتعريفهم بمبادئ العلوم الزراعية القائمة على أسس علمية مجربة. وفي السنوات الأخيرة نشأت في بعض القرى والبلدات مراكز ثقافية لتوفير المعلومات والاستشارات للمزارعين.

7.12 خمسة إجراءات إصلاحية رئيسية في التعليم المهني

المحاور:

ما هي التحديات الجديدة التي تواجه التعليم المهني اليوم؟ لقد دعوت لإيجاد أرضية جديدة في التعليم المهني، فما هي توصياتك في هذا المجال؟

لي لانكينغ:

مع بدء انتشار اقتصاد الغرفة وبعد انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية، صرنا نواجه تحديات كبيرة في تأمين احتياجاتنا من المختصين الأكفاء والأيدي العاملة المؤهلة، بالرغم من أننا قطعنا شوطاً كبيراً في مجال التعلم المهني.

وفي المؤتمر الوطني حول التعليم المهني الذي انعقد في تموز/يوليو 2002 أصدر مجلس الدولة مجموعة من القرارات حول مدى التقدم الذي أحرزناه في نشر التعليم المهني وتطويره، وقد تحدث كل من رئيس الحكومة (زهو رونغي) ونائبه (وونانغو) وأنا في هذا المؤتمر، وكذلك وزير التعليم (تشين زهيلي) وفي التقرير الذي قدمته حللت أين أصبنا وأين أخطأنا في مسيرة تنمية التعليم المهني، وتعرضت لمستلزمات إصلاح وتطوير هذا القطاع، وأشارت إلى مجموعة من المشكلات القائمة حالياً التي ينبغي تداركها، أوجزها فيما يأتي:

أولاً: لا تزال بعض المناطق لا تغير التعليم المهني الأهمية التي يستحقها ويميل إلى تفضيل التعليم العادي.



لي لانكينغ يغني أغنية «أيديل وايس» من فيلم «Sound of Music» بالاشتراك مع مدرسي وطلاب الكلية التقنية والمهنية في شينجين- 26 تشرين الثاني / نوفمبر، 1998.

ثانياً: إن المنهجية المتبعة في التعليم المهني بحاجة إلى إعادة نظر من حيث إنها ممتلة وتفتقر إلى الحيوية، فضلاً عن أن المناهج والمقررات لا تأخذ في الحسبان احتياجات سوق العمل لمهارات معينة.

ثالثاً: يجب أن تكون عملية تطوير التعليم المهني متوازنة في جميع المناطق لا سيما في المناطق الريفية والغربية حيث تسير العملية ببطء.

رابعاً: لا يزال نظام الاعتماد المهني ومنح تراخيص العمل غير مطبق برمته وقد سلطت الضوء على خمسة أمور تحتاج إلى متابعة:

1- التعجيل في الإصلاح الإداري واعتماد نظام إداري متعدد المستويات يخضع لمجلس الدولة. بحيث يكون للإدارات المحلية دور مركزي وبإشراف القطاعات غير الحكومية في إطار خطة شاملة تشرف عليها الدولة. إن النظام الإداري الذي ورثناه يعتمد على حد بعيد على التخطيط المركزي، ونحن نسعى منذ البداية للإصلاح والانفتاح على تعديل هذا النظام ولكننا حتى الآن لم نحقق أي قفزة نوعية؛ ولذلك بقي النظام الإداري على حاله من حيث توزيع المسؤوليات وعلاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية وتعدد الصلاحيات وغياب الرؤية في التخطيط وسوء توزيع الموارد التعليمية وعدم استثمار على نحو صحيح مما أدى إلى تراجع التعليم المهني.

لذلك طالبت بإصلاح أشمل وأعمق يتضمن إنشاء نظام إداري جديد خاص بالتعليم والتدريب المهني ينسجم مع اقتصاد السوق الاشتراكي، كما أكدت على أن يكون لمجالس الولايات دور في صناعة القرارات وإدارة المدارس وتوزيع الموارد على نحو يخدم التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويرعى التعليم المهني وتنسيق عمل المديرين كافة ذات الصلة بالتعليم والتدريب المهني.

2- تعميق إصلاح نظام التعليم المهني عبر إشراك شرائح اجتماعية وتجارية فاعليات اقتصادية تؤدي فيه الحكومة دوراً قيادياً. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توافر ستة شروط:

- أن تواصل الحكومات المحلية عملية تطوير مدارس مهنية رائدة ومراكز تدريبية، وأن تشرف على مراكز التدريب المهني الملحق بالمنشآت الصناعية.
- أن يواصل القطاع العام إدارة المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني في مختلف المجالات وفق احتياجات السوق المتوقعة. ويفترض أن يضع أصحاب القرار في قطاع الإنتاج خططاً مستقبلية حول حجم الطلب المتوقع على الموارد البشرية في الأعوام القادمة، ولا سيما الأيدي العاملة الماهرة، وفي الوقت نفسه العمل على تحديث المناهج وإعداد الكتب الدراسية التي تواكب التقدم الحاصل في العلوم والتكنولوجيا.
- منح المؤسسات الصناعية العامة مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرار في كل ما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني، بما في ذلك التعاون مع المدارس المهنية في وضع برامج التدريب واستقبال طلاب هذه المدارس للتدريب ميدانياً.
- بمقدور الحكومات المحلية والهيئات العامة أن تدعم المدارس المهنية الخاصة، أو أن تقدم لها ما يمكنها من تسهيلات.
- السماح لجهات أجنبية مختصة بإنشاء مدارس أو مراكز للتعليم والتدريب المهني بالتعاون مع معاهد التدريب المهني الوطنية أو منظمات محلية أخرى في إطار القانون، وأن يرتبط هذا التعاون - قدر الإمكان - بإتاحة الفرصة للخريجين للعمل في الخارج. وأخيراً ينبغي التحقق من مؤهلات الجهات الأجنبية التي سنتعاون معها في مضمار التعليم المهني للتأكد من أن هذه الجهات أو الشركات تمتلك الخبرة حقاً في المجال الذي تدعيه.
- يجب منح المدارس المهنية حريات وصلاحيات أوسع تسمح لهم بتطوير إمكانياتهم وفق رؤيتهم وتطلعاتهم.

3- تعميق إصلاح التعليم المهني بحيث يواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ لا يمكن لقطاع التعليم والتدريب المهني أن يحافظ على حيويته إلا إذا بقي على تواصل دائم مع الاحتياجات المستجدة للسوق والمؤسسات الصناعية والمجتمع ككل، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تحديث المناهج والبرامج الدراسية ووسائل التعليم. وفي اعتقادي إن إصلاح التعليم المهني يجب أن يركز على ثلاثة جوانب:

- إصلاح المناهج، والمواد التي تدرس: إن الهدف من التعليم المهني هو أولاً وأخيراً تأمين الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات المدربة للقطاعين الصناعي والخدماتي.
- دفع التعليم المهني للاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والوسائل السمعية والبصرية في التعليم بما في ذلك استخدام قواعد البيانات والبرمجيات التعليمية، واستخدام التعليم، عن بعد عبر شبكة الإنترنت.
- يجب أن تكون المناهج المطبقة في التعليم المهني للمرحلة ما بعد الثانوية امتداداً للمناهج المطبقة في الثانويات المهنية وأن نعمل على زيادة نسبة خريجي الثانويات المهنية الذين يلتحقون أو يريدون الالتحاق بجامعة نظامية، هذا إضافة إلى توثيق العلاقة بين التعليم المهني وتعليم الكبار من جهة، وبين التدريس الأكاديمي والتدريب المهني من جهة أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة للدراسة بدوام كامل أو جزئي والتدريب قبل وفي أثناء الخدمة. والهدف من ذلك جعل المدارس المهنية جزءاً من النسيج الاجتماعي، وينبغي تجديد معارفهم أو تحسين مهاراتهم العملية، وتشجيع المدارس المهنية على اعتماد نظام تعليمي مرن يقوم على تجميع وحدات دراسية بدل أن يرتبط بالتخرج بالدراسة لعدد معين من السنوات.

4- إصلاح نظام الموظفين وبناء فريق تعليمي كُفء، عبر إجراء مسابقات مفتوحة لاختيار المدرسين والإداريين للعمل في المدارس المهنية، وعلينا أيضاً تشجيع المدرسين على متابعة تحصيلهم العلمي في أثناء ممارستهم لعملهم بالتحضير لنيل درجة الماجستير مثلاً. وبالنسبة للأفراد الموهوبين يجب أن ننطلق من المبدأ الآتي: إذا كنا لا نستطيع الاستفادة من مواهبهم الآن فيجب أن نكون مستقبلاً قادرين على الاستفادة من قدراتهم الخاصة في شتى الحقول.

5- تعميق الإصلاح في نظام التوظيف والعمالة، والتأكد من التطبيق الكامل والدقيق لمعايير منح الشهادات المهنية والتراخيص وأذون العمل، ويفترض ألا توظف الشركات أو أرباب العمل إلا الحائزين على شهادات تؤهلهم مزاوله مهنتهم. أما

فيما يخص المهن التي لا تحتاج إلى رخص عمل فيجب أن تكون الأفضلية للحائزين على شهادات مهنية من المدارس ذات الصلة.

يجب أن نسعى لبناء نظام تعليمي يشدد بالقدر نفسه على أهمية المؤهلات الأكاديمية والخبرة العملية، ويجب أن يكون التدريب النظري والعملي الذي يتلقاه الطالب قبل تخرجه.

7.13 دفع التأهيل المستمر لتلبية حاجات الفرد والمجتمع

المحاور:

في عصر التكنولوجيا المتسارعة، أخذت بلدان كثيرة تركيزاً على موضوع التعليم والتأهيل المستمر للموظفين وغيرهم من العاملين، فكيف تعالج الصين هذا الموضوع؟

لي لا تكتنغ:

ليس لدى الكليات أو الجامعات الصينية برامج خاصة للتعليم المستمر بخلاف بعض الجامعات والكليات في بعض الدول الأجنبية، فعلى سبيل المثال لدى جامعة هارفرد عدد كبير من برامج التعليم المستمر، لعل أشهره برنامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA الذي يستقطب الكثير من رجال الأعمال والعاملين في المؤسسات التجارية والشركات الكبرى.

برنامج MBA يسجل مسؤولي الشركات لبضعة أشهر للدراسة أثناء استراحات العمل، في حين أن جل خريجي الكليات في بلادنا لا يسعون لاستكمال دراستهم وتحديث معرفتهم بعد التخرج. والأخطر من ذلك أنهم يعولون طوال حياتهم على ما تعلموه في أثناء دراستهم الجامعية، وهذه ظاهرة سيئة ينبغي مكافحتها لا سيما في هذا العصر الذي تتقدم فيه العلوم والتكنولوجيا وتتدفق المعلومات بصورة مستمرة، وهو أمر لم يغب عن بال الرئيس جيانغ زيمين الذي دعا المسؤولين إلى مضاعفة جهودهم، وشدد مراراً على ضرورة مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، والسؤال المطروح هو كيف ومن أين نبدأ؟ والإجابة أو إحدى الإجابات تكمن في اتباع نهج التعليم والتأهيل المستمر.

في أثناء عملية إعادة الهيكلة والإصلاح الداخلي التي أطلقها مجلس الدولة في عام 1998 تمّ تسريح العديد من سلك الموظفين، وقد اقترحت حينها أن يعود بعض هؤلاء

وخاصة الشباب منهم إلى الجامعات لمتابعة تحصيلهم العلمي واعتبار مدة دراستهم إجازة مدفوعة الأجر.

في أثناء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 اعتدت أن أقرأ يومياً المقالات في الصحف الأجنبية وآراء المعلقين حول الموضوع وأذكر أن بعض المعلقين أفاد بأن التحليلات التي قدمها بعض الباحثين الصينيين عن جذور المشكلة تتصف بالسطحية وأن الحلول التي طرحوها كانت مبهمة وبعيدة عن الصميم.

على المرء أن يدرس المادة جيداً؛ كي يستطيع تحليل أي ظاهرة بدقة وعمق لا أن يعتمد على مقاطع منتزعة من مقالات صحفية من هذه الصحيفة أو تلك، ولكي يسهم أي مسؤول في صنع القرار يجب أن يكون مزوداً بالعمل والمعرفة والثقافة العلمية، وهذا أحد الأسباب التي جعلتني أقترح أن تفتح الجامعات أقساماً للتعليم المستمر. والسبب الآخر هو أن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية قد غيرت طبيعة الكثير من الوظائف المعتادة وألغت بعض المهن والمناصب التقليدية. وفي الوقت نفسه برزت وظائف جديدة فرضها الواقع الجديد الذي يتجدد باستمرار نتيجة التطور الهائل الذي يشهده قطاعي الإنتاج والخدمات وانعكاسات ذلك على سوق العمل.

لذلك أدعو إلى إنشاء قنوات للتعليم المستمر والتأهيل الذي يلبي احتياجات السوق، إن مشكلتنا الحالية لا تكمن عموماً في العمالة الفائضة بقدر ما تكمن في نقص الأيدي العاملة الماهرة في بعض القطاعات ووفرة في قطاعات أخرى. فهناك عمال لا يجدون عملاً في حين يوجد أعمال كثيرة شاغرة لا يستطيع القيام بها إلا قلة قليلة لعدم توفر الخبرات، إذن ثمة عدم توازن في العرض والطلب.

ومن جهة أخرى هناك أنواع من الوظائف لا يرضى أحد بمزاومتها، وفي الوقت نفسه هناك أعمال غير منجزة أو مهملة؛ لأن الأفراد المعنيين لا يرونها ضرورية. وبالرغم من أن هذه القضية تمثل مشكلة اجتماعية أكثر مما هي اقتصادية، نستطيع بفضل مشروعنا التربوي أن نعالج هذا الجانب السلبي.

إن جميع أشكال التعليم وهذا يشمل التعليم العادي (التقليدي) والتعليم المهني والتعليم المستمر، بحاجة إلى التكيف مع متطلبات المجتمع وسوق العمل.

ولتعزيز التعليم المستمر وجعله أكثر انتشاراً يمكننا الاستفادة من المرافق العامة المتوافرة مثل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمنشآت الرياضية والمدارس المهنية التابعة للمؤسسات الصناعية وكذلك مراكز التدريب المهني.

وفي المناطق الريفية لا يوجد ما يمنع استغلال المدارس التي تنشر التعليم عن طريق الإذاعة والتلفاز بالإضافة إلى المعاهد الثقافية والتقنية المفتوحة لتعليم الكبار، وأعود وأكرر أن ما يهم هو مضمون البرامج المعدة في مجال التعليم المستمر الذي يجب أن يكون منسجماً مع احتياجات الفرد والمجتمع المعاصر.

7.14 تعليم الكبار يمثل تحولاً من التعليم التقليدي إلى تعليم مدى الحياة

المحاور:

لقد قطع تعليم الكبار شوطاً كبيراً منذ انطلاق مسيرة الإصلاح والانفتاح، فكيف سيكون التطبيق في ظل الأوضاع الجديدة؟

في لانتينغ:

لقد أسهم تطوير تعليم الكبار في بلادنا في تحويل دفة التعليم من التعليم المدرسي التقليدي إلى تعليم مدى الحياة، إن مبدأ التعلم مدى الحياة مطلب اجتماعي.

إن التعليم مدى الحياة يشمل محو الأمية والتدريب المهني وتدريب الموظفين والعمال في أثناء ممارستهم لعملهم وكذلك التعليم في المناطق الريفية، والجامعات المتلفة أو الجامعات المفتوحة بالإضافة إلى توفير التعليم للذين يدرسون بمفردهم للحصول على دبلوم أو شهادة جامعية. وفي أثناء العشر سنوات الأخيرة استفاد مئات الملايين من الناس من الأشكال المختلفة في تعليم وتدريب الكبار. فقد تم بناء مدارس خاصة لتعليم الكبار في 85% من البلدات وأكثر من 45% من القرى، ويوجد اليوم شبكة تعليمية تغطي الأقاليم المستقلة ذاتياً والبلدات والأقضية في مختلف أنحاء الصين.

أما في يخص تعليم الكبار لنيل شهادة أكاديمية فقد أصبح هذا التعليم متعدد الأشكال وأكثر تركيزاً على التعليم المهني الذي يلبي الحاجات العملية. واليوم تغطي الجامعات

التلفازية والإذاعية 40 محافظة، تُشَمِّلُ أقاليم مستقلة ذاتياً وجميعها تمتلك ميزانيات مستقلة لإقامة دورات تعليمية على أسس تجريبية باستخدام الوسائل والتقنيات السمعية - البصرية. وهناك ثمانية عشر إقليماً يدرس موضوع إجراء امتحانات خاصة تمكن الأشخاص الذي يدرسون بمفردهم من نيل دبلوم أو شهادة أكاديمية.

وقد خرجت مؤسسات التعليم العالي للكبار في العقد المنصرم نحو 4.36 ملايين طالب، وعبر المدة نفسها خرجت الثانويات التقنية لتعليم الكبار 9.36 ملايين طالب.

وبعد انعقاد الدورة العامة للجنة المركزية للحزب في عام 1978 تحول الاهتمام نحو التنمية الاقتصادية، ومن ثمَّ اشتدت الحاجة إلى عدد كبير من الموظفين المختصين، ولتلبية هذه الحاجة الملحة أنشأنا نظام امتحانات خاصاً للأشخاص الذين يدرسون بمفردهم؛ أي الذين لا ينتمون إلى معهد أو مدرسة. وهذه الامتحانات تؤهلهم للحصول على شهادة أو دبلوم في شتى الحقول والتخصصات.



المؤلف يتصدر مجموعة من موظفي الوزارات الذين يدرسون اللغة الإنكليزية ضمن برنامج نظمته وزارة التعليم بالتعاون مع جامعة الدراسات الأجنبية في بكين وبعض المنظمات الأخرى.

منذ عام 1981 حين أنشئ نظام امتحانات الطلاب الذين يدرسون بمفردهم وحتى عام 2002، بلغ عدد الطلاب الذين تقدموا لهذه الامتحانات 100 مليون طالب، وقد نجح

منهم 5.5 ملايين في 388 تخصصاً. ونشهد اليوم انتشار هذا النوع من التعليم الحر الذي لا يحتاج إلى استثمارات كبيرة، فضلاً عن أنه يوفر السبل التي تمكن الشباب والشابات من أن يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع دون أن يكونوا بالضرورة قد تعلموا في المدارس التقليدية.

وبالرغم من الإقبال الهائل على دخول الجامعات فقد استمر نظام التعليم الحر في ولا سيما في المناطق الريفية مثل إقليمي (زهي جيانغ) و (جيا نفسو)، حيث أطلقت مشروعات تجريبية لنشر التعليم الحر، وقد تراوحت نسبة أهالي الريف الذين شاركوا أو استفادوا من هذه المشروعات من 50 - 68% بحسب المنطقة.

أما فيما يخص المستقبل فعلى مواصلة تطوير نظام التعليم الحر الذي يرمي إلى تأهيل الأفراد الذين يدرسون خارج إطار التعليم التقليدي الرسمي وغير الرسمي، وهنا يمكن الاستفادة من الوسائط التي توفرها التكنولوجيا الحديثة في نقل العلم والمعرفة في مختلف التخصصات وخاصة في المجال الزراعي، وهنا ينبغي أن تكون محتويات المناهج حسب حاجات المشروعات الريفية. وفي شباط/ فبراير عام 1978 بدأ التحضير لتأسيس الجامعة التلفازية (الجامعة المفتوحة) بمباركة (دينغ لسيوينغ)، وبعد ذلك بعام تم افتتاح الجامعة المذكورة، وتبعها 28 جامعة تلفازية وإذاعية، وقد كان هذا بحق مشروعاً رائداً ومنعظاً مهماً في تاريخ التعليم.

ويجب أن نتذكر أنه في أثناء الثورة الثقافية (1966-1976) تراجع التعليم، وتعرض لنكسة كبيرة، وعملياً تم إغلاق جامعات وكليات عدة. وبعد استعادة (دونغ جاونغ) مركزه أعيد العمل بامتحانات القبول الجامعية وبدأت الجامعات والكليات تستقبل الطلاب من جديد. ولما كانت مسيرة البناء والإصلاح لا تزال في بدايتها لم يعد سوى عدد قليل من خريجي الثانويات لاستئناف دراستهم الجامعية بعد انقطاعهم عنها عدة سنوات.

كان إنشاء الجامعات التلفازية والإذاعية لتوفير الفرصة لمن لم يتسن له متابعة تحصيله العلمي، وقد أسهم هذا الإجراء إسهاماً أكبر في مساعدة عدد كبير من الشباب على التعويض عن ما فاتهم من فرص الدراسة.

وتقيد الإحصائيات أنه في أثناء عشر سنوات استفاد نحو 15.44 مليون شخص من الجامعات التلفازية ونال نحو مليون وسبع مئة ألف شخص دبلومات من جامعات متوسطة بعد النجاح في الامتحانات المقررة، كما حاز أكثر من 160 ألفاً على شهادة دبلوم من جامعات نظامية.

واليوم أي بعد عشرين عاماً يضم نظام التعليم المفتوح عبر الإذاعة والتلفاز الجامعة المفتوحة التي يديرها التلفاز الصيني المركزي وكلية التبيت وهناك أيضاً 44 جامعة مفتوحة في الأقاليم و930 جامعة في المحافظات ومراكز للتعليم المفتوح في الأقضية والنواحي بلغ عددها 2021 مركزاً. ويبلغ عدد المدرسين العاملين بدوام كامل 40 ألف مدرس، ويشكلون العمود الفقري لنظام حديث للتعليم المفتوح عبر وسائط الإعلام المرئية والمسموعة، بما في ذلك التعليم عن بعد في خطة شاملة.

إننا في عصر تتدفق فيه المعلومات، وهذا سيعزز دور الجامعات المفتوحة التي تنشر العلم عبر القنوات الإذاعية والتلفازية. وباعتبارنا دولة نامية يجب أن نعي أهمية تطوير التعليم وفقاً للواقع الصيني وخصائصاته. وهذا الواقع يشير إلى ضرورة عدم إهمال التعليم والتدريب المنهي من قبل هذه الجامعات؛ لكي نتمكن من تلبية احتياجات المجتمع وعامة الشعب على أدنى المستويات. ولقد ثبت أن التعليم المفتوح يعطي مردوداً كبيراً باستثمار ضئيل نسبياً.

بقي أن أشير إلى أمر يستحق أن نوليه بعض الاهتمام يتمثل في أسلوب التعليم الذي يبدو لي أحياناً مملاً، ويفتقر إلى الحيوية، وكثيراً ما يكرر المدرس ما ورد في الكتاب دون الالتفات إلى شرح المضمون؛ لذا أعتقد أننا بحاجة لجعل العملية التعليمية أكثر فاعلية وجاذبية باستخدام المزيد من الوسائل السمعية - البصرية في شرح المادة للطلاب.

7.15 إنشاء دورات تدريبية في مجلس الدولة

المحاور:

من المعروف أن مجلس الدولة ينظم دورات تدريبية لقادة الأقسام يدعى إليها علماء وخبراء لإلقاء محاضرات، في شتى المجالات، فما مدى نجاح مثل هذه الدورات، خاصة وأن كبار المسؤولين قلما يجدون الوقت الكافي؟

ني لانتينغ:

يعنى مجلس الدولة عناية خاصة بموضوع التعليم المستمر لكبار المسؤولين في الدولة. وقد دأب المجلس على الطلب من المسؤولين ارتياد مدرسة الحزب بالتناوب وكذلك المعهد الإداري لموظفي الدولة، لكن هذا لا يكفي وحده؛ بمعنى أنه على قادتنا ألا يتوقفوا عن طلب العلم والمعرفة التي تؤهلهم لمواجهة التحديات والظروف المستجدة وخاصة في عصرنا الحالي، حيث تنمو المعرفة وتتشعب باستمرار.

وبصفتي نائب رئيس الحكومة للشؤون العلمية والتكنولوجيا كان من الطبيعي أن أولي هذا الموضوع اهتماماً أكبر، ولهذا كنت كل أسبوع أقوم بدعوة خبير للاستفادة من علمه وإطلاعه في مجال معين، وضللتُ أفعل ذلك سنوات عدة جنيت في أثناءها فائدة كبيرة.

وقد نصحت زملائي في المكتب العام لمجلس الدولة باتباع هذا النهج، وقد عملوا بنصيحتي وصاروا يجتمعون كل ثلاثة أشهر للاستماع إلى محاضرة حول العلم والتكنولوجيا.

وبعد مدة دعا رئيس الحكومة (جورونغي) كبار العاملين في مجلس الدولة ورؤساء الشعب لسماع هذه المحاضرات، حيث تم إلقاء 22 محاضرة، وقد كان بين هؤلاء المحاضرين خبراء وعلماء بارزون أمثال: عالم الفيزياء (تسانغ داولي) الحائز على جائزة نوبل، عرّضت المحاضرات موضوعات شملت الفيزياء والطب وعلوم الأحياء وتكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية وحماية البيئة، وتخصصات أخرى عديدة.

وقد أسهمت هذه المحاضرات في نشر المعرفة والروح العلمية، ومكنت أعضاء مجلس الدولة من اتخاذ عدد من القرارات المهمة حول دور البحث والتطوير واستخدام نتائج البحث العلمي في القطاع الصناعي.

وفي عام 2002 أقامت وزارة الثقافة بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى «منتدى التاريخ والثقافة» حضره كبار المسؤولين في الوزارات في بكين، وشارك في المنتدى عدد من المفكرين والخبراء، وبلغ عدد الحضور 1200 شخص. وقد عدّ الكثيرون أن مثل هذه المنتديات مفيد لموظفي الدولة باعتباره شكلاً من أشكال التعلم المستمر الذي نتحدث عنه.

كان من تداعيات مسيرة الإصلاح والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي أن أصبحنا في تواصل مع البلدان الأجنبية، وهذا التواصل يتنامى يوماً على صعيد التبادل التجاري والثقافي. وهنا أود أن أشير إلى أن قادتنا ما زال ينقصهم تعلم اللغات الأجنبية، وهذه نقطة ضعف ينبغي التنبيه لها ومعالجتها.

وعملاً بتوجيهات الرئيس جيانغ زيمين وبعد التشاور مع وزارة المعارف والجهات الحكومية المعنية قمنا بإعداد دورات تعليمية لتدريس اللغة الإنكليزية لكبار المسؤولين في الوزارات كافة، وحددنا ثلاثة أهداف لهذا الغرض:

- 1- تمكين المسؤول من التخاطب بالإنكليزية في حدود معينة.
- 2- أن يكون قادراً على التراسل بالإنكليزية المألوفة في مناسبات رسمية معينة أعد لها سلفاً في المجال الدبلوماسي أو في مجال التبادل الثقافي والتجاري.
- 3- أن يكونوا قادرين على التحدث باختصار عن وظائف الهيئات أو الدوائر التي يترأسونها.

ويفترض أن تشكل هذه الدورات التعليمية الخاصة أساساً لمواصلة دراسة اللغة الإنكليزية وإتقانها. واستناداً إلى تجربتي الشخصية في هذا المجال أستطيع القول: إن هناك ثلاثة مستلزمات لتعلم هذه اللغة أو غيرها: تتمثل في الرغبة في التعليم، والتطبيق العملي والمثابرة، وأخيراً الثقة بالنفس. وبقيني أن هذه الدورات قد أخذت تحقق الأهداف المرجوة منها.

إن أهمية هذه الدورات تكمن في اعتبارها نموذجاً عملياً يحتذى، وأملنا أن يصبح التعلم المستمر مدى الحياة تقليداً اجتماعياً. أما بالنسبة لقولك: إن المسؤولين لا يمتلكون الوقت الكافي للتمرغ للدراسة، فأقول: يستطيع المرء أن يجد الوقت إذا بذل جهداً أكبر في توزيع وقته، وهذا ليس بالأمر المستحيل وخاصة إذا أدرك أن ما يفعله سيعود عليه بالنفع.

وبالإضافة إلى مدارس الحزب والمعاهد الإدارية الحكومية، عمدت جُلُّ الجامعات والكليات التقنية والمهنية العليا إلى إنشاء معاهد للتعليم المستمر وتعليم الكبار كما أعدت برامج تدريب قصيرة الأمد وهذه ظاهرة جيدة أمل أن تستمر.

7.16 بناء مجتمع عماده العلم

المحاور:

حدد المؤتمر القومي السادس عشر للحزب هدفاً يتمثل في بناء مجتمع قائم على العلم، حيث يسعى كل مواطن فيه إلى طلب العلم مدى الحياة، فكيف، ومن أين نبدأ، وما هو السبيل إلى ذلك؟

لي لانكينغ:

تحدث الرئيس جيانغ زيمين في التقرير الذي قدمه في المؤتمر القومي السادس عشر للحزب عن رؤيته حول مجتمع يعمه الرخاء، ومفهومه لهذا المجتمع يتمثل في قيمه الأخلاقية وإنجازاته الثقافية والعلمية وقدرته على توفير التعليم لجميع أبناء الشعب بحيث تصبح الرغبة في التعلم أمراً طبيعياً.

ينص قانون التعليم الصيني على توفير التعليم للمواطنين بدءاً من مرحلة الحضانه والمراحل التي تليها، الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، ويتضمن القانون تطبيق التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات والتعليم المهني والتعليم الكبار، والأنظمة التي تحكم الامتحانات الرسمية والاعتماد الأكاديمي ومنح الشهادات أو الدرجات العلمية.

وفي اعتقادي أن أي نظام تعليمي حديث يجب أن يكون له صفتان: أولهما: المرونة، بمعنى عدم التقيد بنمط أحادي، وثانيهما: أن تكون جميع أشكال التعليم متعددة المستويات ومتراصة ومنسجمة مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومن جملتها تطوير البنية التعليمية والسعي الدائم لتحديثها.

لا يمكن بناء مجتمع متعلم إلا إذا وفرنا للمواطن الوسائل والأسباب التي تدفعه لطلب العلم، وقد حدد الرئيس جيانغ زيمين في المؤتمر القومي السادس عشر للحزب الهدف الذي يجب أن نسعى لتحقيقه، والمتمثل في جعل التعليم الثانوي شاملاً إلى جانب القضاء التام على الأمية بحلول عام 2020.

وبذلك نكون قد ضمنا عشرًا أو إحدى عشرة سنة من التعليم المدرسي لكل فرد كحد وسطي، وهذا يشكل أساساً لبناء مجتمع متعلم، إن لكل إنسان الحق في طلب العلم، وهذا

حق يجب أن يكفله القانون. والتعليم الذي يتلقاه الفرد في المدرسة لا ينبغي أن يكون نهاية المطاف، بل القاعدة التي ينطلق منها هذا الفرد لاكتساب المزيد من العلم والمعرفة في أثناء حياته العملية.

إن ما يميز الإنسان المتعلم يتجلى في قدرته على التفكير والتحليل وكذلك المهارات التي يتقنها، وفي نهاية الأمر يتطلب التعليم المستمر أو الأصح التعلُّم المستمر مزیجاً من المبادرة الفردية والعمل الجماعي.

إن جعل التعليم جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمع يستلزم تأمين وسائل التعليم والموارد البشرية وتسخيرها لخدمة المواطنين في المدن والأرياف، وجعل المواطنين أنفسهم يشاركون في العملية التربوية.

أما على صعيد التربية الوطنية فيجب أن يكون جميع المواطنين على اطلاع أوسع بنظامنا القضائي، وكما صرح الرئيس في خطابه في المؤتمر يجب أن نواصل مساعيها في «تحسين المجتمع بالعلم والمعرفة والمثل العليا»، يجب أن نسعى لنشر الثقافة ومحاربة التخلف. كما يجب بالقدر نفسه أن نرسخ الاشتراكية الحقة في محيطها الصيني وأن يكون شعارنا الدائم خدمة الشعب، وفي الوقت نفسه العمل على زرع التعاون والإخلاص في القول والعمل. وينبغي أن نعرز دور التربية الأخلاقية على المستويين الاجتماعي والفردى. وأعود لأشدد على أهمية بناء شخصية الفرد ورفع مستواه الثقافى والأخلاقى والإيديولوجى والانتماء إلى الأسرة والبر بالوالدين. وقد وصف ماركس رؤية للمجتمع الشيوعى بأنه مجتمع أسمى من المجتمعات التي سبقتها من حيث إنه يتيح للفرد أن ينمي قدراته وملكاته.

من هذا المنطلق يجب أن نفهم كلمات الرئيس جيانغ زيمين عندما تحدث عن إيجاد مجتمع يسعى كل فرد فيه إلى طلب العلم والمعرفة. عسى أن يتحقق هذا الهدف قبل نهاية القرن الحادى والعشرين.

8

ملاحظات هيئة التحرير

سبق لنا أن أجرينا مع لي لانكينغ في اثنتي عشرة مناسبة مجموعة من المقابلات بين شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس عام 2003. وعندما نستذكر هذه المقابلات نستذكر معها أقواله. ونحن لسنا بغرباء عن التعليم فقد عملنا في هذا الحقل مدة غير قصيرة، وجميعنا عالج قضايا تعليمية. وقد كتب بعض الزملاء عن «لي» في صحفنا، وأشادوا برؤيته السليمة ونظراته الثاقبة. وهو عندما يتحدث عن موضوع يستشهد بوقائع وأرقام من التاريخ القديم والحديث. كما أنه لا يتردد في التعرض لقضايا تمس سياسات الحكومة وإستراتيجيتها الحكومية، ولبعض المظاهر السلبية التي يراها في المجتمع المعاصر. ومن يستمع إليه لا يملك إلا الإعجاب بثقافته الواسعة ونظراته الثاقبة.

تحدث لي لانكينغ في أثناء هذه المقابلات بصدق عن تجاربه الشخصية ومشاعره شارحاً مفهومه للتربية والتعليم، وكيفية معالجة كل القضايا. وفي الوقت نفسه أتاحت لنا هذه المقابلات التي تعرّف شخصيته بوصفه مسؤولاً حكومياً لفهم التحولات الإيجابية التي طرأت على قطاع التعليم تحت قيادته. وقد رأينا من المفيد إضافة هذه الملاحظات لمنفعة القراء.

المدرسة الرسمية والمدرسة التقليدية الخاصة

في إحدى المقابلات حدثنا لي لانكينغ عن طفولته وسنواته المدرسية. فقد ولد لي لانكينغ عام 1932 في جين جيانغ إقليم (جيانغسو) وهو من عائلة مثقفة. وكان لجده «وو ديلو» تأثير كبير عليه. وقد عمل «وو» مدرساً في مدرسة تأهيل المعلمين قبل أن يستقر به المقام في جين جيانغ، إذ استأنف عمله مدرساً وعاش بقية حياته فيها، وقد خدم أيضاً مدة قصيرة مديراً للمدرسة الثانوية المحلية. وكان مثقفاً صينياً -بحق- ويجيد كتابة الخط الصيني، إضافة إلى كونه شاعراً، وقد توفي عام 1952. ويقول لي لانكينغ: «عندما بدأت دراستي الابتدائية كانت المدارس الحديثة في الصين في بداية عهدها، وفي أثناء العطلات الصيفية والشتوية كان جدي يرسلني إلى مدرسة خاصة لتلقي العلوم التقليدية، مثل دراسة «الكتب الأربعة» التي تتضمن تعاليم كونفيوشس والمؤلفات الكلاسيكية الخمسة إضافة إلى فن الخط. وقد جرت العادة أن ننحني باجلال كل صباح أمام لوحة خشبية منقوشة تمجد كونفيوشس. وأخيراً أنهيت الكتب الأربعة وبقي من الكلاسيكيات الخمس كتاب الأغاني».

«بعد أن احتلت اليابان إقليم (جيانغسو)، أُجبر الطلاب المحليون على تعلّم اللغة اليابانية، وكنا وقتها صغاراً وأذكر أن الناس حينها هبوا للتبرع بالأموال والممتلكات لدعم المقاومة التي تصدت في 13 آب/أغسطس للعدوان الياباني عام 1937، على شانغهاي وما تلاه من نهب وتدمير، وذقنا المرارة التي يشعر بها ضحايا الحرب. ولذلك كان تعلم اللغة اليابانية أمراً مزعجاً ومهيناً بالنسبة لنا. بعد ذلك أخرجني جدي أنا وأخي الأكبر وأولاد عمي من المدرسة وحوّل بيته إلى مدرسة أسماها «مدرسة داساي الخاصة» حيث درّسنا بنفسه تاريخ الصين، واللغة الصينية، وفن الخط، ثم التحقنا بعد حين بمدرسة رسمية نظامية؛ كي يتسنى لنا الحصول على دبلوم. والواقع أنه في أثناء مدة دراستي الابتدائية والمتوسطة كان لدي الوقت الكافي لدراسة اللغة اليابانية بجدية، لكنني لم أكن أرغب في ذلك لأسباب نفسية؛ ولذلك تحولت إلى دراسة الإنكليزية والفضل في ذلك يعود إلى صديق للعائلة يدعى «ما» كان قد أقام مدة في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن يعود مع زوجته إلى الصين. وكان «ما» قسيساً في الكنيسة الأنغليكانية. وخلاصة القول: إن زوجته وافقت

على تعليمي الإنكليزية شريطة أن أشارك فرقة الإنشاد كل يوم أحد في ترتيل الأناشيد الدينية في الكنيسة. والواقع أنني كنت أجد متعة في الغناء، واغتنت هذه الفرصة لتعلم الإنكليزية والتدرب على الغناء في آن واحد.

دَرَسَ «لي» اللغة الإنكليزية بهمة مَكْنَتَه من متابعة دراساته في وقت لاحق، وفي الوقت نفسه تنامي حسه الموسيقي وتذوقه للموسيقا والفن، بَيَدَ أنه لم ينجذب إلى المسيحية.

ابن الخمسة عشر ربيعاً طالبٌ في كلية الطب

عندما أنهى (لي لانكينغ) دراسته المتوسطة كانت اليابان قد استسلمت، وكان والداه في ذلك الوقت يعانيان مصاعب مالية مع عائلتهما الكبيرة. ولحسن الحظ افتتحت كلية الطب في (جيا نفسو) شعبة لخريجي المدارس المتوسطة، حيث يتلقى الطلاب فيها تعليمهم الثانوي ومن ثم الجامعي على نفقة الحكومة وكانت النفقة تشمل الطعام والسكن ورسوم الدراسة. وقد تحولت هذه الكلية فيما بعد إلى جامعة نانجينغ للطب.

وهنا أنهى (لي لانكينغ) ذو الخمسة عشر ربيعاً دراسته الثانوية، وأصبح طالباً في السنة الأولى التحضيرية في كلية الطب.

ويتحدث «لي» عن هذه المدة قائلاً: «كان المنهاج الدراسي ثقيلاً جداً، والبرنامج كثيفاً؛ إذ كان يُفترض أن نستكمل دراستنا الثانوية في أثناء 18 شهراً، بالإضافة إلى مواد العلوم الطبية. كانت جل الكتب المعتمدة بالإنكليزية، وكان علينا أيضاً تعلم اللغة الألمانية؛ لأن الكلية كانت ذات خلفية ألمانية».

هنا بدأ «لي» نشاطه في الحركة الطلابية، وهنا تكوَّنت أفكاره التقدمية، وأصبح ناشطاً في التنظيم السري للحزب الشيوعي. ويقول مستذكراً حياته في كلية الطب: «لقد استقذت كثيراً من الكتب الدراسية الأجنبية، خاصة وأنها كانت كتباً مختارة بعناية وكان لتلك الكتب أثر بالغ في جعلنا نتقن اللغات الأجنبية». ولعل في ملاحظته هذه ما يسوِّغ تأييده بعد سنين عديدة لاستخدام كتب دراسية أجنبية الأصلية في الجامعات بعد أن أصبح نائب رئيس الحكومة لشؤون التعليم.

أدى الجهد الذي بذله في الكلية وسوء التغذية إلى تدهور صحته. ويروي لي لانكينغ أنه في أثناء العطلة الصيفية بعد سنته الأولى نزل ورفاقه إلى الشارع احتجاجاً على السياسة الرجعية لحكومة «الكومنتانغ»، وتحذوا الشرطة التي أطلقت النار لتفريق المتظاهرين. وذكر أن الجو يومها كان حاراً جداً، ولإطفاء ظمئه اشترى «لي» شراباً يحوي سكرين ومواد اصطناعية. وتبين فيما بعد أن تناوله لهذا الشراب أدى إلى إصابته بداء السل ونتيجة لذلك اضطر إلى ترك المدرسة.

تَبَوُّهُ منصب رئيس التحرير بالوكالة في صحيفة جيا نغسو الجديدة

أراد «لي» بعد أن تماثل للشفاء استئناف دراسته في كلية الطب، لكن غيابه ستة أشهر جعل ذلك غير ممكن. عندئذٍ قرر أن يتابع دراسته الثانوية علماً بأنه كان قد أنهى الجزء الكبير من البرنامج الثانوي؛ ولذلك لم تكن لديه مشكلة في الالتحاق بالمدرسة في منتصف العام الدراسي، وعندما اكتشفت المدرسة الثانوية أنه ترك الكلية قبل أن ينهي دراسته رفضت الأخذ في الحسبان سجله الأكاديمي، ومنعته من التقدم لامتحان القبول، وفي نهاية الأمر سمحت بالتقدم للامتحان والالتحاق بثانوية (جينغ جيانغ) في منتصف العام الدراسي.

كانت ثانوية (جينغ جيانغ) من المعاهد المعروفة في المنطقة (زهين جيانغ)، وكانت هيئتها التدريسية تضم عدداً من المدرسين القديرين والشاهد على ذلك أنهم جميعاً طُلبوا للتدريس في كليات نانجينغ وشنغهاي مباشرة بعد التحرير عام 1949. وتجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس كانوا منتمين للحزب، ومع تواصل دائم مع «لي» باعتباره طالباً تقدماً وناشطاً سياسياً. كانت الثورة في أثناء تلك السنوات تزدد زخماً، وقد تحررت (زهين جيانغ) قبل أن يتسنى لمنظمة الحزب المحلية تثبيت عضوية «لي» في الحزب.

أنهى «لي» دراسته الثانوية في (جينغ جيانغ) في أثناء عام ونصف العام، وكان على وشك التخرج عندما قام جيش التحرير الشعبي بعبور نهر (يانغتزي) وتحرير (زهين جيانغ) و(نانجينغ) من قوات (الكومنتانغ) التي لاذت بالفرار. في هذه الظروف العصيبة كانت الصحيفة المحلية الـ «جيا نغسو دايلي» على وشك إغلاق مكاتبها لكن السلطات الجديدة طلبت من الصحيفة مواصلة عملها ريثما يصل إلى المدينة صحفيو الحزب، وفي الوقت

نفسه طلبت منظمة الحزب المحلية من «لي» وبعض زملائه تولي إدارة الصحيفة وعدم التوقف عن النشر، وعُين «لي» رئيساً للتحريير بصفة مؤقتة. وفي مساء 22 نيسان 1949 احتل «لي» وزملاؤه مكاتب الصحيفة بحماية جيش التحريير.

وبالتعاون مع العاملين في مكاتب الصحيفة استطاعوا إصدار الصحيفة صباح اليوم الثاني، وكان الخبر الرئيس ما يأتي: «في 21 نيسان قامت البارجة [أمهيرست] وثلاث سفن حربية بريطانية أخرى بفتح النار على جنود جيش التحريير الشعبي الذين كانوا يعبرون نهر يانغتزي في اتجاه الجنوب مسببين إصابات في صفوف جيش التحريير الذي رد على النار وأعطب البارجة، أما السفن الثلاث الأخرى فقد لاذت بالفرار».

كان هذا الحدث الأبرز في حرب التحريير، والمواجهة الوحيدة التي حصلت بين جيش التحريير والقوات البريطانية. وعندما وصل صحفيو الحزب في وقت لاحق لتسلم مهامهم عاد «لي» وزملاؤه إلى مدرستهم.

حياته حين كان طالباً في جامعة فودان

بعد تخرجه في الثانوية سأل أحد قادة التنظيم الحزبي المحلي عما ينوي عمله في المستقبل وعرض عليه ثلاثة خيارات: الأول: الانخراط في العمل الحزبي والمشاركة في تأسيس لجنة فرعية لاتحاد الشباب، والثاني: العمل في مكتب الأمن العام، والثالث: متابعة الدراسة على نفقة الدولة.

اختار (لي) العرض الثالث، والتحق بجامعة (فودان) في مدينة شنغهاي حيث تخصص في إدارة الأعمال. وشارك في أثناء دراسته الجامعية في عدة لجان وأنشطة طلابية، وقد انتخب نائباً لرئيس اتحاد الطلاب، ورئيساً لقسم الثقافة الشعبية.

تحدث «لي» عن سنواته في جامعة (فودان) قائلاً: «بالرغم من أن تخصصنا كان في إدارة الأعمال، فقد كنّا في حقيقة الأمر ندرس التجارة والصناعة والإدارة في آن واحد. وكان في القسم ورشة عمل، وفيها تعلمت الخراطة والتجليخ والنجارة، وأصبحت أتقن استخدام المعدات الصناعية. وفي أثناء الثورة الثقافية (1966 - 1976) كنت أحد المسؤولين عن إدارة مصنع السيارات الثاني (قسم المحركات).

إن المعرفة والخبرات التي تراكمت لدى «لي» في أثناء سنوات دراسته وبعدها أهلتها للقيام بدور قيادي. وفي معرض حديثه عن مساعيه في مجال الإصلاح الإداري في أثناء التسعينيات من القرن الماضي، أشار إلى نجاحه في دمج المعهد الهندسي لصناعة الحرير في (سوجو) مع جامعة (سوجو) ليصبح جزءاً من الجامعة. وبالرغم من أن كلتا المؤسساتين أبدتا تحفظاً باعتبار أن هذا لن يكون سهل التطبيق، فقد استطاع «لي» إقناع الطرفين بصواب هذه الخطوة مستنداً إلى خبرته الطويلة في القطاع الصناعي - في صناعة بناء الآلات. وحياة (لي) المهنية حافلة بأمثلة كثيرة من هذا القبيل.

الارتباط الدائم بصناعة السيارات

في عام 1952 - العام الذي تخرج فيه «لي» في جامعة (فودان) - قررت الحكومة إنشاء أول مصنع وطني للسيارات، وكان «لي» أحد الخريجين الجامعيين الذين أرسلوا إلى (تشانغ تشون) لهذه المهمة. وكانت تلك بداية مشاركته في إرساء الأساس لصناعة سيارات في الصين. انطلق المشروع عام (1953)؛ أي في أول سنة من الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانتهى العمل ببناء المصنع عام 1956. وقد بدأ أولاً بإنتاج شاحنات، وفي عام 1958 أنتجت أول سيارة صينية أطلق عليها اسم «ريج الشرق» وقدمت هدية إلى الحكومة المركزية بمناسبة انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر القومي الثامن للحزب.

وقد بُني هذا المصنع تحت إشراف خبراء من الاتحاد السوفييتي، وتم استخدام وتكنولوجيا وإدارة روسية. وأُوفد بعدها 500 عامل وموظف على دفعات لتلقي التدريب في الاتحاد السوفييتي في مصانع السيارات في «غوركي» و«ليغاتشيف»، وعادوا بعد انتهاء تدريبهم الميداني ليعملوا تقنيين ومديري إنتاج في مصانع السيارات الصينية. وكان «لي» أحد الأفراد الذين أوفدتهم الدولة لهذا الغرض، وفي أثناء إقامته في الاتحاد السوفييتي بين عامي 1956 و1957، عمل رئيساً لورشة، وكان خير معين لزملائه في الورشة. وقد أنهى «لي» تدريبه بنجاح، وأسهم في توثيق عرى الصداقة بين الشعبين الصيني والسوفييتي.



دونغ شاوبينغ في الأمام إلى يمين الصورة، ووبينغ شن وسط الصورة، وهما يتفحصان أول سيارة من إنتاج أول مصنع للسيارات في الصين، وإلى يمين بينغ شن يقف الشاب لي لانكينغ وزملائه، عام 1958

شارك «لي» في السبعينيات في إنشاء المصنع الثاني للسيارات وفي إرساء الأسس لبناء مصنع ثالث، وعندما شغل فيما بعد مركزاً قيادياً في مجلس الدولة ومسؤولاً عن صناعة السيارات أشرف على وضع أول خطة لتطوير صناعة السيارات، وأصبح اسمه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا القطاع الصناعي الذي أسهم في إرساء دعائمه.

شغفه بالترجمة واللغات

من المعروف عن «لي» حبه لتعلم اللغات الأجنبية وهو ملم باليابانية والألمانية. ولكنه يتقن الإنكليزية والروسية. وقد ألقى عدة خطابات بالإنكليزية والروسية في كثير من المحافل الدولية. ومن الطبيعي أن يدعوا لاهتمام أكبر بتعليم اللغات الأجنبية في بلده، وقد بذل الكثير من المساعي في هذا الشأن، وهو كثيراً ما يستخدم الإنكليزية في مقابلاته.

وحول هذا الموضوع يقول: «عندما كنت طالباً في كلية الطب في (جيانغسو)، وقبل ذلك في الثانوية، استندت كثيراً من دراسة الرياضيات والجغرافية والفيزياء والكيمياء فقد كانت باللغة الإنكليزية، ولم يكن هناك سوى كتاب واحد باللغة الصينية، وهو كتاب علم

الأحياء. ولقد كانت تلك الكتب الدراسية رائعة حقاً والفضل في ذلك يعود للمؤلفين. وأذكر أنني تأثرت بصورة خاصة بمدرس الجغرافيا الذي كان ضليعاً في اللغة الإنكليزية ومجتهداً في عمله. وقد كان يقيم في الحرم الجامعي، وكنا نراه يومياً منكباً على مكتبه. كان هذا الرجل يحفظ عن ظهر قلب كل صفحة من صفحات قاموس أوكسفورد الذي كان يقرأه كل صباح مما دفعني إلى الاقتداء به فصرت أضع قاموساً إنكليزياً / صينياً على مكتبي كي أستطيع على الفور الرجوع إليه كلما وقعت على كلمة جديدة. ويقتيني أن ذلك يرسخ معنى الكلمة في الذاكرة.

اعتاد «لي» عدة سنوات الاستماع للأخبار صباح كل يوم في الساعة 6.30 وإذاعة الصين الدولية التي تبث برامجهما باللغة الإنكليزية في السابعة صباحاً. ولقد بقي «لي» لعدة سنوات يستخدم الـ «ووك مان» في طريقه للعمل لتعلم الإنكليزية ولكنه أقلع عن ذلك بعد أن تبين له أن هذه الطريقة تؤذي السمع.

تعلم «لي» الإنكليزية في أثناء دراسته الثانوية والجامعية وعندما بدأ يعمل عند بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1953-1957)، فرضت الدول الغربية عقوبات على الصين، وكان عمله يقتضي تعلم الروسية التي أتقنها إلى حد ما، ويقول «لي» في هذا الشأن: «بعد إنشاء أول مصنع للسيارات قررت إدارة المصنع أنه يجب علينا أولاً تعلم اللغة الروسية، واعتمدت لهذا الغرض كتاباً لتعليم اللغة الروسية أعدته جامعة تسينغهوا. كان الكتاب مفيد جداً بوصفه مدخلاً لدراسة اللغة الروسية. وبعد دراسة قواعد اللغة بدأنا نترجم بعض الكتب والنشرات الدورية، والمراجع من الروسية إلى الصينية مستعينين بالمعاجم إلى أن صرنا نترجم بسرعة متزايدة. والواقع أن جلّ كُتبي ومقالاتي المترجمة إلى الصينية صدرت في أثناء تلك المدة. كنت أسجل الكلمات الصعبة ومعانيها بالصينية على ورقة صغيرة وأضع الورقة في جيبِي وأراجعها بين الحين والآخر إلى أن ترسخ في ذاكرتي. وبعد أن أصبحت على دراية بقواعد اللغة الروسية وما يكفي من المفردات، شرعت في قراءة الأعمال الأصلية، ومن ثمّ ترجمتها إلى الصينية، وقد ساعدني هذا على فهم قواعد اللغة وتركيب الجمل، ولعل هذه طريقة جيدة لتعلّم أي لغة».

وظف (لي) مهاراته اللغوية في خدمة بلاده في أثناء حياته المهنية، واضطر في أكثر من مناسبة إلى القيام بدور مترجم. ولقد كانت أول تجربة له في الاتحاد السوفييتي عام 1956، إذ استدعاه مدير المصنع ذات يوم وقال له: «سيزورنا مسؤول صيني رفيع المستوى، حبذا لو تفضلت بالترجمة له ولنا» ففعل.

أمّا تجربته الثانية فكانت في عام 1957، حين وصل وفد صيني إلى موسكو للمشاركة في مهرجان الشباب العالمي السادس، وشاءت الظروف أن يكون (لي) موجوداً في موسكو آنذاك. ونظراً لعدم توافر مترجمين دعاه راعي المهرجان مع طلاب صينيين آخرين للعمل مترجمين للوفد الصيني.

وعندما قدم وفد من الخبراء الروس في زيارة عمل إلى الصين تضمن برنامجهم إلقاء سلسلة من الدروس والمحاضرات والاجتماع ببعض كبار الرسميين، ولما كان أفراد البعثة يجهلون اللغة الصينية تولى «لي» مهمة الترجمة.



المؤلف في أثناء مراسم منحه لقب «أستاذ فخري» من قبل جامعة موسكو في مؤتمر حضره 700 رئيس

جامعة من مختلف أنحاء روسيا، في 6 كانون الأول / ديسمبر، 2000

والحق أن المترجم الرسمي المعين لهذا الغرض كان يتقن الروسية غير أن معرفته للمصطلحات والتعابير الفنية كانت محدودة. وقد تبين ذلك حين أحس أحد الخبراء الروس

أن المستمعين لا يفقهون ما يقول، وطلب من «لي لانكينغ» أن يتولى بنفسه الترجمة، ففعل ما طُلب منه بأسويه السلس الذي أثار إعجاب الحاضرين. وقد طلب منه الخبراء فيما بعد التعاون معهم على إعداد الدروس والمحاضرات وصياغتها على نحو يأنفه الصينيون. وكانت تلك تجربته الثالثة.

أما تجربته الرابعة بوصفه مترجماً فكانت في بداية مسيرة الإصلاح والانفتاح حين كان «لي» يعمل في اللجنة الإدارية للاستثمارات الخارجية وكان في يومها مسؤولاً عن القروض الأجنبية، بما في ذلك القروض التي يمنحها البنك الدولي. وذات يوم وصل خبير باكستاني إلى شنغهاي للتباحث مع الجهات المعنية؛ وليشرح للمسؤولين طبيعة عمل البنك الدولي، وعما يتعين على الدول النامية فعله للحصول على قروض ميسرة دون فائدة. وكان من المقرر أن يلقي هذا الخبير محاضرة عن هذا الموضوع. ونظراً لأهمية هذه المحاضرة طلب «لي» اختيار مترجم جيد لهذا الغرض، واطمأن باله عندما علم أن المترجم الذي تم اختياره قد درس في بريطانيا وعمل فيها عشر سنوات. وبالرغم من أن الرجل كان يتكلم الإنكليزية بطلاقة إلا أنه لم يكن ملماً بالأمور المالية ومفرداتها التقنية. وفي حين كان الخبير يلقي محاضراته بدا واضحاً أن جمهور المستمعين لم يفقه شيئاً مما يقوله المترجم الصيني. ولحسن الحظ كان «لي» في أثناء المحاضرة قد سجل أبرز النقاط التي ذكرها المحاضر. وبعد انتهاء المحاضرة نهض «لي» وقرأ على الحضور فحوى المحاضرة للغة الصينية.

كان «لي» يشدد على ضرورة أن يكون لدى طلاب اللغات الأجنبية ثقافة عامة تتجاوز معرفتهم للغة التي يدرسونها.

طالب علم لا يشبع

كان (لي لانكينغ) في سن الحادية والعشرين عندما تخرج في الكلية وياشر العمل في أول مصنع للسيارات في (تشانغ تشون). وقبل أن يبلغ الثلاثين كانت قد نُشرت له عدة أعمال مترجمة. وبعد عودته من الاتحاد السوفييتي عام 1957 عمل باحثاً زائراً في معهد

الاقتصاد التابع لجامعة الشعب شمال شرق الصين. وقد لاقت محاضراته استحسان الطلاب. ومنذ اليوم الأول لمزاولة مهنته لم يتوقف عن الكتابة والترجمة، وقد نُشرت له مقالات وأعمال مترجمة عديدة في الصحف والنشرات الدورية لفتت انتباه الخبراء والباحثين.

لا يتوقف «لي» عن طلب العلم والدراسة وتشمل دراساته تاريخ الصين والبلدان الأخرى بما في ذلك الاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا. ويعلق على ذلك بالقول: «كلما تقدم بي السن شعرت بحاجتي لتعلم المزيد». والجدير بالذكر أنه في عام 1993 نَظَّم دورات (تثقيفية) لكبار الموظفين والعاملين في الدولة، وكانت المحاضرات مختصة بالتمويل والاقتصاد والتاريخ والتكنولوجيا وموضوعات أخرى.

يرى «لي» أننا يجب أن نتعلم من تجارب التاريخ الذي يحمل في طياته الحلول لمشكلاتنا الحالية ويقول في هذا الشأن: «إن التاريخ تجربة مستمرة ودروس يتغذى بها الفكر الإنساني»، ويضيف قائلاً: «إن دراساتي عن الإصلاح المالي والنظام الضريبي إبان حكم أباطرة كينغغ في القرنين السابع والثامن عشر قد عززت ثقتي بأن الإصلاح الذي نقوم به يسير في الاتجاه الصحيح».

شخصية متعددة الأدوار

يقول لي لانكينغ: «أنا مهتم بموضوعات كثيرة ومتنوعة، وهناك الكثير من الأشياء التي أتوق لتعلمها، ولا أتردد في طرح الأسئلة عندما أقع على أشياء وأمور لا أفهمها، وفي هذه الحالة يجب أن أعود إلى جذور الموضوع».

ومن جملة اهتمامات «لي» وهواياته المطالعة وتصميم الأدوات، وقيادة السيارات وفن الخط، ونقش الأختام والموسيقا والسباحة والتنس، ولعب البريدج والرياضة البدنية؛ لكن انشغاله الدائم قبل تقاعده لم يسمح له بممارسة هواياته إلا نادراً.

و«لي» من عشاق الموسيقى والغناء منذ طفولته، وهو يعزف البيانو، وسبق له أن ألف عدة أغاني وهي هواية يمارسها منذ أن كان شاباً يافعاً. وقد كرّس أغنيته [أغنية البراعم]

للمعلمين بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني للتعليم عام 1999. وقد اعتمدت وزارة التربية هذه الأغنية فيما بعد. ودرس «لي» الموسيقى بشيء من العمق، وقد نالت مقالاته عن تاريخ الموسيقى وسيرة حياة الموسيقيين تقدير الخبراء. وفي حفلة لخريجي مدرسته الثانوية مثَّل الدور الرئيس في مسرحية درامية.



المؤلف مع زوجته في مكتبه داخل منزله

تعلم «لي» فن كتابة الخط الصيني بأشكاله المتنوعة على يد جده لأمه، وكان الشكل المفضل لديه الشكل الذي يُعزى إلى هوانغ تين جيان في أثناء الحقبة 1045م - 1105م. ومن أولى هواياته صناعة الأختام، وقد عاد إلى ممارسة هذه الهواية بعد تقاعده. ويمتلك «لي» نظرة ثاقبة وقوة ملاحظة تفوق المعتاد، فعلى سبيل المثال لفتت انتباهه الطحالب التي تنمو بين الشقوق التي تفصل السطوح الإسمنتية في محيط تكاد تنعدم فيه مقومات الحياة وفي الوقت نفسه تبدو هذه الأعشاب محصنة ضد الحشرات والطفيليات. وهذا جعل «لي» يتساءل: ما الذي يُبقي هذه الطحالب حية؟ وهل يمكن عزل جيناتها واستخدام خصائصها الفريدة في تطوير محاصيل زراعية معدلة وراثياً؟ وقد عرض «لي» الموضوع على بعض الباحثين لدراسته.

من المعلوم أن المناطق الشمالية في الصين تعاني من شح الأمطار. مما دفع «لي» إلى ابتكار جهاز متنقل لري المحاصيل يمنع هدر المياه. وقدم تصميمه الأولي إلى معهد تطوير المعدات الزراعية لتجربته. والجهاز يُستخدم حالياً في عدة أماكن بعد إجراء بعض التعديلات عليه من قبل أحد الأساتذة في جامعة الشمال الغربي للعلم والتكنولوجيا الزراعية.

ومن ابتكاراته الأخرى جهاز كهربائي صغير لتدليك القدمين يستطيع الموظفون استخدامه بسهولة، لا سيما أولئك الذين يجلسون لساعات طويلة وراء مكاتبهم. وقد خطرت له الفكرة بعد أن قرأ عن أن العلاج بالوخز بالإبر في نقاط محددة في أخمص القدمين له تأثيرات إيجابية على أعضاء الجسم. وقد صنع عدداً من هذه الأجهزة وقدمها هدية لبعض رفاقه من العاملين معه. والجدير بالذكر أنه طور منذ عهد قريب جهازه بإضافة محرك صغير جداً بحيث يستطيع المرء تشغيله وإيقافه بلمسة من قدمه. ولا يزال «لي» يسعى إلى تحسين جهازه بالتعاون مع مخبريين في جامعة تسينغهوا طامعاً في أن يطوره بعد استشارة مختصين في الطب. ويرى «لي» أنه لا يمكن للإنسان أن يمارس عمله من الصباح حتى المساء بصورة متواصلة دون الاسترخاء من حين إلى آخر. ويضيف قائلاً: «إنني أعد هذه الأشياء بمنزلة هوايات أمارسها للاسترخاء والمتعة بعد العمل».

يرى «لي» أن جهاز التخطيط الكهربائي للقلب (جهاز هولتر) المستخدم حالياً في المستشفيات كبير الحجم وغير عملي، والبديل في رأيه هو استخدام رقائق إلكترونية لتصغير حجم الجهاز، بحيث يمكن أن يوضع في جيب قميصٍ عاديٍّ. وقد سعى منذ عام 1996 إلى لفت نظر الجهات المختصة في بعض الجامعات إلى ضرورة تطوير جهاز جديد، وكانت جامعة (زهي جيانغ) أول من بادر لإنتاج واستخدام الجهاز الجديد في مشفى كلية الطب وتم بعدها إرسال جهازين مماثلين إلى مشفين في (بكين) لتجربتهما. ولدى زيارة له في عام 2003 لإحدى المشافي لإجراء فحوصات طبية لاحظ أن المشفى المذكور يستخدم جهازاً أمريكياً لا يختلف ظاهرياً عن مثيله الصيني، وعندما سأل عن سبب عدم اختيار المشفى للجهاز الصيني قيل له: إن الجهاز الأمريكي أفضل من حيث التصميم وجودة الصنع. عندئذٍ كتب رسالة إلى مدير جامعة زهي جيانغ طالباً منه نقل ملاحظاته إلى الجهة المعنية.

وفي مقابلة أخرى حدثنا «لي» عن فكرة راودته لتلخص في ابتكار وسيلة تتيح لقائد الأوركسترا أو عازف البيانو أن يقرأ صفحات النوتة دون الحاجة إلى قلب الصفحات بنفسه، الأمر الذي قد يشتت تركيزه. وتساءل عن إمكانية استخدام الحاسوب وبرمجيات تجعل النوتة الموسيقية تظهر على شاشة إلكترونية كبيرة لا تحوج قائد الأوركسترا أو العازف إلى قلب الصفحات وهي فكرة بسيطة وقابلة للتطبيق. وقد طرحت الفكرة على بعض الخبراء في هذا الميدان فقاموا بكتابة برمجيات تظهر صفحات النوتة على شاشة قبالة قائد الأوركسترا والجمهور. علماً أن بعضهم كان يرى أن قلب الصفحات يدوياً هو تقليد راسخ لا يصح تغييره. وقد ذكرني هذا بريتشارد وأغثر مبتدع الموسيقى الدرامية وصاحب فكرة جعل موقع الأوركسترا في مكان منخفض أمام خشبة المسرح. ولهذا الموسيقار ابتكارات أخرى أدت دوراً كبيراً في تطوير الأوبرا، وأضحت اليوم تقليداً راسخاً، علماً أنها واجهت في حينها معارضة شديدة من قبل المحافظين.

التحضير لترشح الصين لاستضافة الألعاب الأولمبية

لا شك أن الألعاب الأولمبية تغذي روح الانتماء إلى الوطن، وتعزز الصداقة والتعاون الثقافي بين الشعوب، وتحفظ السلام العالمي. وفي تموز/يوليو من عام 2001 ترأس لي لانكينغ الوفد الذاهب إلى موسكو لتقديم طلب الصين استضافة الألعاب الأولمبية في عام 2008. ويروي «لي» تجربته على النحو الآتي:

«عندما كلفتني الحكومة المركزية بترؤس الوفد قال لي بعض الزملاء: «إن هذه المهمة التي أقيمت على عاتقك ليست بالمهمة السهلة والنتائج غير مضمونة». وقد كان الوضع الذي رأيته أن أعضاء الوفد في حالة قلق خشية ألا تحرز الصين العدد الكافي من الأصوات وأنهم خائفون من عودتهم إلى وطنهم خائبين. وأذكر أنني قلت لهم: «أعلم أنكم قلقون ومتوترون ولكن اسألوا أنفسكم هل سنكون أبطالاً قوميين في حال لوفازت الصين بالترشيح؟ لا أعتقد ذلك. إذا استطعنا الفوز فسيكون ذلك بفضل إمكانياتنا الكبيرة ومكانة الصين الدولية وسمعتها. واللجنة الدولية لن تصوت لنا أو لغيرنا بوصفنا أفراداً وإنما ستصوت لصالح الصين أو لغيرها من الدول؛ ولذلك طلبت من أعضاء الوفد ألا يبدوا تخوفهم؛ كي لا يعطوا



المؤلف يقدم أمام اللجنة الدولية عرض الصين لاستضافة الألعاب الأولمبية في
الدورة 112 للألعاب الأولمبية في موسكو 13 تموز/ يوليو، 2001

انطباعاً سيئاً، وأن يتجنبوا كثرة الكلام قبل قراءة بياننا الترشيحي؛ لأن كثرة الكلام في نظري قد تضر أكثر مما تنفع.

وقبل البدء بالتصويت، جلست في سفارتنا في موسكو أستمع إلى التقارير وأحللها في حين كان رجال الصحافة يطاردونني في كل مكان. وفي نهاية الأمر أُخْتِيرَت الصين من بين المرشحين لاستضافة الألعاب الأولمبية، ولقد كان فرح الجماهير عظيماً. وفي اليوم نفسه اتصل بنا الرئيس جيانغ زيمين مهنئاً، وأخبرني أن الاحتفالات قد بدأت في بكين، وطلب مني أن أنقل شكره لجميع أعضاء الوفد والأصدقاء من البلدان المختلفة الذين دعموا ترشحنا لاستضافة الألعاب الأولمبية.

وما إن شاع النبأ حتى غصَّت السفارة الصينية في موسكو بالزائرين، وفي طليعتهم موظفو السفارة والطلاب الصينيون الذين يدرسون في موسكو، والعاملون في منظمات صينية في موسكو، والصينيون في المهجر، والمواطنون الروس من أصول صينية، والمواطنون الذين رافقوا الوفد، وفي الاحتفالات التي أعقبت إعلان النتيجة غنّى الناس ورقصوا



المؤلف وبجانبه جورج كيلين أثناء مراسم الجلسة الختامية للاتحاد
العالمي للرياضة في الجامعات (FISU) في بكين، 1 أيلول/سبتمبر 2001

مطلقين الشعارات. ومن شدة تأثره لم يستطع «لي» تمالك نفسه وهو يقف أمام الميكروفون فقد صَاح: «فليحيا الوطن الأم، فليحيا الأمة، فليحيا الحزب الشيوعي الصيني».

العناية باللياقة البدنية والعقلية

«إن ممارسة الرياضة على نحو صحيح يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، ففوائدها لا تقتصر على الناحية البدنية فحسب وإنما تَشْمَلُ الناحية المعنوية والروحية وإذا لم تمارس على نحو صحيح فقد تؤدي إلى مفعول عكسي». هذا هو مفهوم لي لانكينغ للرياضة والتربية البدنية. و«لي» من محبي الرياضة وسبق له أن كُلف بملف الرياضة والتربية البدنية في أثناء خدمته العامة. ويقول في هذا الشأن:

«إن على المرء ألاَّ يهمل ممارسة الرياضة وأن يخصص بعض الوقت للقيام بتمارين أو أنشطة رياضية مهما كثُرَت أشغاله. وقد نطن أننا نستطيع الاستغناء عن الرياضة في مطلع شبابنا لكن الوضع سيتبدل حتماً مع تقدمنا في السن.



لقطة للمؤلف في أثناء ممارسته لرياضة كرة المضرب

ما من شك أن التمارين الرياضية تمكّنا من التفكير والدراسة بطريقة أفضل، وأنا أدعو المسنين بصورة خاصة إلى ممارسة الرياضة واختيار التمارين المناسبة لهذا الغرض. لقد أصبح مرض الزهايمر (خرف الشيخوخة) وفرط ضغط الدم الشرياني وأمراض القلب والسكري وغيرها من الأمراض الشائعة التي تقلق المجتمع الصيني. فالإنسان عندما يمرض لا يعاني وحده بل تعاني أيضاً عائلته والمؤسسة التي يعمل فيها. لذلك أقول: إن علينا الاعتناء بصحتنا البدنية والذهنية، وأن نبقي دوماً متقائلين؛ لأننا بذلك نسدي خدمة لأنفسنا ولأحيائنا وللمؤسسات التي نعمل فيها. ويجب أن نسعى دوماً للعيش بطريقة صحية في حياتنا اليومية.

و«لي» من الأشخاص الذين يستمتعون بممارسة الرياضة، وقد حافظ على لياقته البدنية والذهنية السباحة وقد مارس السباحة طوال حياته ويعتبرها رياضته المفضلة. واعتاد في طفولته أن يسبح في الأنهار بصحبة أصدقائه. وفي بداية الستينيات شارك «لي» في مسابقة للسباحة جرت في بحيرة (باي) حيث سبح مسافة 5000 متر.

ومن هواياته الأخرى التنس (كرة المضرب) وهي رياضة يمارسها منذ سنوات عديدة. ويتحدث «لي» عن لعبة التنس قائلاً: «إن فائدة هذه اللعبة تكمن في أن جسد اللاعب يبدأ بعد مدة قصيرة لا تتجاوز نصف الساعة، وهو شيء صحي. ثم إن تقدمي في السن لا يسمح لي بممارسة الألعاب أو التمارين الرياضية الشاقة. وقد نصحتني الطبيب بممارسة السباحة ولعب التنس. وبعد أن تقاعدت أصبح لدي الوقت الكافي للعب التنس وممارسة السباحة، والواقع أنني أصبح أسبوعياً مسافة 1000 متر.

«وفي الوقت نفسه أحافظ على نشاطي الذهني بلعب «البريدج» التي تعلمتها حين كنت أدرس في الجامعة. لكن ضيق الوقت قبل أن أتقاعد لم يتيح لي اللعب إلا فيما ندر. لكنني أعتقد أنها لعبة تناسب الجميع الشباب والشيخوخة على حد سواء، فهي تنشط الذهن؛ لأنها تجمع بين المنطق والتفكير الإبداعي، واستخدام الذاكرة وشيء من الذكاء. إنها لعبة حضارية تحكمها قوانين تمنع الغش. والفوز فيها غالباً ما يكون للفريق الأكثر حنكة، وليس لها صلة بالمقامرة بمعنى الاتكال على الحظ وهذا ما جعلها تستهوي الكثير من المثقفين».

رجل يؤمن بالأفعال قبل الشعارات

عمل «لي لانكينغ» في ميدان الاقتصاد لأربعة عقود وفي التعليم لعقد واحد، وبصفته نائب رئيس الحكومة في مجلس الدولة، شملت مسؤولياته الإشراف على عدة قطاعات منها: المال والنظام الضريبي والتجارة الخارجية والصناعات الخفيفة والثقيلة وقطاع التعليم والتكنولوجيا والصحة العامة والتربية البدنية والصحافة والنشر. وجدير بنا أن نستفيد من تجاربه الغنية في أثناء السنوات التي أمضاها في خدمة الدولة.

صرح «لي» في مناسبات عدة بأن على الشيوعيين عدم الاكتفاء برفع الشعارات وإنما بتطبيقها قدر الإمكان. وهو يؤمن بأن الأفعال وحدها هي التي تؤدي إلى نتائج ملموسة. والشاهد على ذلك ما استطاع «لي» أن يتجزه بفضل أسلوبه «البراغماتي» في معالجة الكثير من القضايا وفي طليعتها مشكلات الإدارة التعليمية والمصاعب التي يواجهها الطلاب والمدرسون على حد سواء، وقد كان دوماً واقعياً وعملياً في أطروحاته ومعارضاً للكلام والشعارات التي لا طائل تحتها.

عدم التخلي عن «سيف الإمبرطور»

في أثناء السنوات العشر التي كان فيها مسؤولاً عن شؤون التعليم كان «لي لانكينغ» العقل المدبر وراء عدد من الإصلاحات شملت الإدارة المالية وأوضاع المعلمين والطلاب وأحوالهم المعاشية وتأمين السكن لهم. وقد اضطر لمواجهة تحديات صعبة بدت مستحيلة الحل، لكنه نجح في تذليل العقبات التي واجهته في غضون عشر سنوات، فما سر نجاحه؟ يجيب «لي» عن هذا السؤال بالقول:

«لقد أنجزت ما أنجزته باستخدام «سيف الإمبرطور» وأقصد بهذه العبارة الصلاحيات والسلطات التي منحتني إياها الحكومة المركزية». وأضاف قائلاً: «إن كل إجراء اتخذته كان وفق الإستراتيجية التي رسمتها الدولة لتحقيق نهضة شاملة في قطاع التعليم في إطار القوانين والأنظمة وقرارات مجلس الدولة. إن المبادئ والسياسات ستبقى جبراً على ورق إذا لم نطبقها بجدية بعد دراسة متأنية للظروف الموضوعية والواقع المعاش. أما إذا

سمحنا للبيروقراطية بعرقلة مسيرة الإصلاح وتحول الأمر إلى مجرد عقد اجتماع تلو الاجتماع، فلن نتمكن من تطبيق السياسات التي اعتمدتها الدولة، وستبقى هذه السياسات مجرد وثائق لا قيمة لها».

اغتنام الفرص في ظروف معينة وفي الوقت الملائم

إن اغتنام الفرص في الوقت الملائم هو مبدأ آخر من مبادئ «لي لانكينغ». ويرى بوجود عدم تقويت أي فرصة إذا كانت تخدم مشروع الإصلاح. فعلى سبيل المثال تمكن «لي» من تحقيق إصلاحات جذرية في إدارات الجامعات ومؤسسات البحث العلمي مفتعماً الفرصة التي أتاحتها له التعديلات الكبيرة التي أجرتها الحكومة في عام 1998، حين ألغى مجلس الدولة عشر وزارات وهيئات عامة، وترتب على ذلك تداعيات طالت بعض الجامعات. وهنا استغل «لي» هذه الظروف لجعل هذه الجامعات تخضع للإدارات المحلية وتوجيهات السلطات الإقليمية والمركزية. وقد حاز هذا الإجراء على رضا الجامعات والمناطق المعنية. وفي الوقت نفسه قام «لي» بتحويل 240 معهداً للأبحاث العلمية التطبيقية إلى مؤسسات صناعية في مجال التقنيات العالية لمعاهد الأبحاث كانت تتبع سابقاً الهيئات التي تم إلغاؤها. بعد قرار مجلس الدولة بتوسيع الجامعات لاستيعاب المزيد من الطلبة استصدر «لي» قراراً يسمح بترك شركات خاصة تتعهد بتقديم الخدمات اللوجستية في الجامعات. وقد أدى هذا الإجراء إلى تخفيف الضغط على الخدمات نتيجة لتزايد أعداد طلاب الجامعات. وفي الوقت نفسه أصبحت هذه الخدمات أفضل من ذي قبل.

رجل يتطلع إلى المستقبل ويكره الجدل الذي يعيق مسيرة التقدم

عندما شرعنا بإصلاح نظام التعليم العالي اقترح بعض الزملاء أن نبدأ أولاً بتحديد الجوانب السلبية في النظام الحالي، لكن «لي» عارض هذا الرأي بشدة ونجح في إقناع زملائه بالنظر إلى المسألة من وجهة نظر الفلسفة الماركسية [المادية التاريخية] لتحديد المسار الصحيح الذي ينبغي اتباعه. وحول هذه النقطة يقول «لي»: «إن السبب الرئيس الذي يجعلنا نزعم بأن الحزب الشيوعي الصيني يتحلى بالنضوج السياسي هو قدرتنا

على الموازنة بين إرثنا الحضاري والتاريخي من جهة ومتطلبات التطوير والتحديث من جهة أخرى مستهدين بالنظرية الماركسية القائمة على المادية التاريخية والمادية الجدلية. فالإنجازات التي تحققت في أي حقبة تاريخية محدودة المفعول.

يجمع الكل على أن الإصلاحات التي نقوم بها تسير في الاتجاه الصحيح، ولكن نهجنا اليوم قد يبدو مبهماً من وجهة نظر الأجيال القادمة. هل يعني هذا أن نشكك في جدوى الإصلاحات التي تحققت أو التي نسعى لتحقيقها؟، إن الجدل الذي لا مبرر له يعرقل عملية الإصلاح، وخيارنا الوحيد هو حل مشكلاتنا عبر قراءة الواقع بعقلانية. وواجبنا يقضي أن نتجز اليوم ما يمكننا إنجازه على أكمل وجه في ظل الظروف الحالية وأن نسعى في الوقت نفسه لاستقراء المستقبل.

يعارض «لي» الترويج الإعلامي المفرط لما يُفترض أن يحققه الإصلاح من منطلق أن الإصلاح مشروع متواصل والتجربة والممارسة هما السبيل الوحيد لمعرفة أين أخطأنا وأين أصبنا؟ ويرى أنه ليس من الحكمة المغالاة في خطاباتنا؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى مشكلات نحن في غنى عنها. ويضيف: «أنا لا أخشى الانتقاد، ولا أتخذ أي إجراء قبل دراسة الوضع وتقضي الحقائق. وأرحب دوماً بالانتقادات وخاصة إذا كانت مصحوبة باقتراحات بناءة. وليت الذي يخالفني الرأي يطرح البدائل. وهذا هو النقد الذي أقدره وأحترمه».

يعتقد «لي» بضرورة تجنب النقاشات التي لا مبرر لها. ويرى أنه من الطبيعي أن تختلف وجهات النظر ولكن تشبث كل امرئ برأيه قد يؤثر سلباً على سير العمل.

رجل منضبط في تنفيذ سياسات الحكومة وحريص على المال العام

في أثناء خدمته في مجلس الدولة لم يوقع «لي» مطلقاً على أوامر تقضي بصرف مبالغ مالية لهذه الجهة أو تلك، وقد أسر لنا أنه في أثناء زيارة تفقدية لمدرسة ابتدائية في مقاطعة «يونان» لم يستطع كتم تأثره واستيائه من الحالة المزرية لمبنى المدرسة، ولفت نظر المسؤولين إلى ضرورة ترميم مباني المدرسة، وصدرت لاحقاً تعليمات بترميم هذه المباني. وقدرت كلفة الترميم (450000 يوان) قُدِّمت بالتساوي من قبل الحكومة المركزية والإقليم والولاية.

ومن حيث أنه مسؤول حكومي كبير كان يمكنه الحصول على المبلغ بتوقيع كتاب يطلب المبلغ فيه. ومع ذلك فاجأ مرافقيه بأن تتقاسم تلك الجهات دفع المبلغ بالتساوي. فيما بعد اقترح (زهانغ بوكينغ) المسؤول في وزارة التعليم اهتمام الوزارة بالمشكلة. يقول: (أنا لا أوافق على إعطاء الأوامر كما أريد، ولم أوقع أبداً على كتاب يطلب المال؛ لأن عملي هو الإشراف على تطبيق سياسات الدولة، وتقديم الاقتراحات، وتحقيق الإصلاح والتطوير؛ والإجراءات الإدارية يجب أن تنتشر للشعب والمؤسسات، ويجب تجنب الطرق العشوائية في الأداء؛ لأن توقيع هذه الفواتير بمئات الملايين من اليونات لهي أساس الفساد، وإذا نظرت على الأوراق التي وقعتها لن تجد شيئاً بمحض الصدفة أو غير مدروس. إن واجبي هو قيادة العمل، وأعتقد أن اتخاذ قرارات تخص اقتصاداً ضخماً وتقوي من إدارته فهو واجب الحكومة الأكبر. إنني مؤيد بلا شك لقانون الإدارة الذي صادق عليه المجلس الرابع للجنة الدائمة في مجلس الشعب الوطني العاشر. ويجب أن تكون الموافقات الإدارية والامتحانية تحت إشراف القانون.. لذلك لا أحد يملك السلطة باتخاذ أي قرار في أي قضية. ولا تُوقَّع الأوراق التي تطلب المال كما يريد صاحبها. لقد عملت حقبتين قصيرتين رئيساً لهيئة التعرف الرسمية.. في البداية صار الناس يتصلون بي ظناً منهم أن لدي السلطة في استثنائهم من الضرائب أو خفضها بجرة قلم، وقد شرحت لهم أنني لا أملك السلطة في هذا الموضوع. ولا حتى رئيس الحكومة نفسه.. في أول اجتماع لهذه الهيئة قلت: إن مهمتها هي صياغة سياساً تَعْرِيفِيَّةً تضبط توقيع طلبات الإنفاق، أو قسائم تتجاوز الميزانية. وأخبرت (لي بينغ) و(زهو رونغي) عما قد قلته في اجتماع الهيئة، وسألتهما قائلاً: هل كنا نستطيع تفويض أحد من أعضاء الهيئة بهذا الأمر فأجابا (لا)، فكانت النتيجة عدم حرق هذه التعليمات طوال المدة التي توليت فيها رئاسة الهيئة. وقد كنا دائماً نعدل النسب حسب الخطة المركزية. وحققنا نتائج جيدة: حيث لم يتم فقط تقليص نسبة التعرف لدفع التطور الاقتصادي والانفتاح، بل ارتفعت إيرادات التعرف على نحو جيد، وهذا الهدف الذي كنا نصبو إليه في مهمتنا هذه.. إن مهمتنا الجديدة هي خفض عدد المشروعات التي يجب فحصها والموافقة عليها عبر إجراءات إدارية. وفي المستقبل كل هذه المشروعات ستكون بإشراف إجراءات قانونية، ولذا ويجب وضع آلية من أجل ذلك بأقصى سرعة ممكنة).

رجل لا يتغاضى عن أي خلل أو تقصير

كثيراً ما يشرح «لي» موقفه من قضايا معينة بإعطاء أمثلة مستقاة من تجاربه الشخصية، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين أوضاع المعلمين وإصلاح نظام التعليم. وقد ضرب لنا أمثلة كثيرة عن مساعيه لبناء مدارس جديدة وحل أزمة سكن المعلمين في الجامعة المركزية للأقليات وتنظيف البيئة غير الحضارية المحيطة بجامعة بيكينغ وتسيغها. ومن أقواله: «لا أستطيع السكوت وغض الطرف عندما أرى خللاً أو تقصيراً».

بعد أن تسلّم «لي» ملف التعليم أولى مسألة السلامة في المدارس اهتماماً خاصاً. وحول هذا الموضوع يقول: «إني أعدّ أمن وسلامة تلامذة المدارس أمراً على قدر كبير من الأهمية، ولا يوجد في نظري شيء أهم من حياة الإنسان؛ لذلك أشدد على مراعاة قواعد السلامة في المدارس». تبين هذه الكلمات حرص «لي» على مصالح الأمة وشعوره العميق بمسؤولياته تجاه المواطنين.

رجل صعب المراس ويعالج المشكلات من جذورها

يمثل «لي» هذا النوع من الرجال الذي يسعى دوماً إلى العودة إلى جذور أي مشكلة قبل معالجتها ولا يؤمن بأنصاف الحلول ويقول في هذا الشأن: «إن أي إجراء أتخذه يجب أن يكون منسجماً مع السياسات التي أقرتها الحكومة، ومنسجماً أيضاً مع قناعاتي الشخصية المبنية على دراسة متأنية للوقائع، ولا أسمح لأحد بالتستر على أي إهمال بقصد ذر الرماد في العيون». ويضيف:

«إننا ندير أكبر مؤسسة تعليمية في العالم، ويجب ألا ننسى أننا دولة نامية، ولهذا السبب نواجه عقبات عديدة، والكثير من هذه العقبات ذات طابع عملي وقد لا نغيرها اهتماماً إلا أنه ينبغي معالجتها الواحدة تلو الأخرى».

وفيما يخص عمل «لي» في المجال الثقافي فقد روى لنا عدة قصص عن التقصير في هذا الميدان من حيث قلة المرافق الثقافية كالمسارح والمكتبات والمتاحف، وكانت هناك عدة مشروعات مطروحة ولكنها لم تَرَ النور.

قام «لي» بإعداد لائحة بهذه المشروعات وطلب من الدوائر المختصة عرضها على مجلس الدولة للتصديق عليها وكذلك متابعة المشروعات التي قيد التنفيذ. ومن هذه المشروعات ترميم القصر الإمبراطوري وتوسيع المتحف الوطني وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع بناء المكتبة الوطنية وإنشاء المكتبة الرقمية وتوسيع المعرض الوطني للفن الصيني بالإضافة إلى ترميم عدد من الأبنية والصروح الأثرية المهمة.

ولعل أحد أبرز المشروعات الثقافية: توسيع المتحف الوطني ومتحف تاريخ الصين ومتحف الثورة الصينية، وكان هذا المشروع قد طُرح في أعقاب القرارات التي اتخذت في الدورة السادسة لاجتماع اللجنة المركزية للحزب عام 1996، ولكن المخطط الأولي للمشروع لم يُنجز إلا بعد سنوات لأسباب مختلفة. وعندما أُطلع «لي» على حقيقة الأمر، أقدم بنفسه على زيارة موقع المشروع ليتفحص الأرض التي خصصت لبناء المتحف، ويقول: «لي» حول هذا الموضوع:

«بعد مضي خمس سنوات على وضع المخطط الإنشائي للمتحف الوطني من قبل هيئة تخطيط الدولة بقي موضوع اختيار الموقع موضع خلافٍ وأُخذٍ وُرد؛ إذ اقترح بعضهم نقل وزارة الأمن العام إلى بقعة أخرى وبناء المتحف على بقعة الأرض التي تشغلها مباني الوزارة، في حين اقترح آخرون نقل موقع المشروع إلى منطقة أبعد قليلاً في اتجاه الجنوب، ولكنني عارضت على الفور الاقتراح الأول بصيغته المقترحة. وأخيراً وبعد التشاور مع بلدية بكين والهيئات المعنية في مجلس الدولة، وافقت وزارة الأمن العام على التخلي عن نصف المساحة التي تشغلها مباني الوزارة لمصلحة مشروع توسيع المتحف الوطني الجديد، وفي الوقت نفسه وافقت الحكومة على تشييد مبنى مكاتب الوزارة بدلاً عن المباني التي تخلت عنها».

«ولكن بعض الأطراف بقيت معارضة لهذا الحل وأصررت على نقل وزارة الأمن العام برمتها إلى بقعة أخرى، عندئذٍ توجهت إلى رئيس الحكومة جورونجي وقلت له: إن هذا المشروع قد درس على مدى سنوات وأن الجهات المعنية قد وافقت عليه واقترحت خطة توسيع المتحف على مجلس الدولة لمناقشته والبت فيه. خلاصة القول: إن المجلس أقر المشروع، ولولا ذلك لبقى تنفيذ المشروع معلقاً حتى اليوم».

وقد واجه «لي» وضعاً مشابهاً بعد إقرار مشروع إنشاء المسرح القومي الذي بقي معلقاً مدة خمس سنوات على الأقل، ولولا الجهود التي بذلها «لي» لدى بلدية بكين ولجنة تخطيط الدولة ووزارة الثقافة لما وافق مجلس الدولة على البدء في تنفيذ المشروع.

وفي كانون أول/ديسمبر من عام 2001 قام لي بجولة لتقصي الحقائق في أحد المواقع الأثرية في مقاطعة شانكسي، حيث يوجد مرقد الإمبراطور كينشهوأنغ الذي عاش في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد. وقد ثبت وجود بقايا تحف أثرية لا تزال مدفونة تحت التراب في البقعة المحيطة بصريح الإمبراطور، وفي أثناء زيارته لهذا الموقع الأثري اكتشف «لي» مدى الضرر والإهمال الذي لحق بهذه البقعة الأثرية، واحتمال أن يعتمد بعض ضعاف النفوس إلى نبش هذه التحف وسرقتها، ولم يتردد لي في توجيه اللوم إلى كبار المسؤولين في المنطقة وأفهمهم أن هذا الإهمال سيكون له عواقب وخيمة إذا لم يتداركوا الموضوع لحماية هذا الصرح الأثري الذي لا يقدر بثمن، وأخيراً قرر لي: أن يأخذ على عاتقه القيام بما يلزم لإصلاح الوضع، وبعد التشاور مع نائب سكرتير مجلس الدولة ووزير العلوم والتكنولوجيا ولجنة تخطيط الدولة اقترح لي نقل السكان القاطنين ضمن حدود المنطقة الأثرية إلى مكان آخر وزرع أشجار وحشائش وتحويل الموقع إلى محمية أثرية.

وكان الهدف من ذلك في الدرجة الأولى حماية الآثار من اللصوص وفي الوقت نفسه حماية البيئة الطبيعية المحيطة بالموقع وبتكلفة صغيرة نسبياً، واقترح «لي» على وزير العلوم والتكنولوجيا أن تقوم وزارته بمسح للآثار المبعثرة تحت أرض الموقع باستخدام تقنيات وأدوات الاستشعار عن بعد.

وقد قبلت الجهات المختصة بالإضافة إلى وزارة الثقافة مقترحات «لي»، وأوعزت إلى السلطات المعنية بالبدء في تنفيذ هذه المقترحات، وتم حتى الآن إخلاء 170 أسرة من أصل 997، ونقل 22 مصنعاً من أصل 29 والعمل جارٍ على قدم وساق بفضل متابعة «لي» الحثيثة.

وفي أثناء رحلة تفقدية في آب/أغسطس عام 2000 إلى التبت، زار «لي» قصر بوتالا الأثري وتبين له أن القصر مهدد بالانهيار إذا لم يُرمَّم وتُصلح أساساته قبل فوات الأوان. وقد عدَّ «لي» هذا القصر بمنزلة «كنز ثقافي وأثري للشعب الصيني ولأبناء التبت على حد

سواء». وانطلاقاً من هذه الرؤية طلب من وزارة الثقافة وهيئة تخطيط الدولة ومديرية الآثار والسلطات المحلية في التبيت أن تقوم بمسح للأضرار، ومن ثم طرح خطة شاملة لصيانة هذا المعلم الأثري، وشدد على ضرورة الحفاظ على الطابع العمراني الأصلي لهذا القصر.

ومن ناحية أخرى أبدى «لي» اهتماماً كبيراً بأعمال الترميم الجارية لترميم القصر الإمبراطوري الذي لم يُرمَّم أو يُصلَح منذ ما ينوف عن 400 عام. وقد تابع عمليات الترميم واستمع إلى تقارير العاملين، كما استعان بخبراء في هذا المجال. والجدير بالذكر أن «لي» دأب في أثناء زيارته لبلدان أجنبية على الاستفادة من خبرات هذه البلدان في مجال ترميم وصيانة المواقع الأثرية.

ويرى «لي» أن صرحاً أثرياً مثل القصر الإمبراطوري يمثل ثروة قومية، ويمثل جزءاً من التراث الثقافي العالمي، ويضيف «لي» إن ترميم القصر الإمبراطوري لا يعني الحفاظ على مظهره الحالي، وإنما يجب إعادته إلى صورته الأصلية أي كما كان في عصر الإمبراطورين كانغسي وكيانلونغ. ويعتقد «لي» أنه ليس من الصعب عمل ذلك، لا سيما أن الكثير من المصورات والملفات المتعلقة بهذا الموقع الأثري لا تزال محفوظة في القصر ويمكن الرجوع إليها.

شارك «لي» في تعديل قانون حماية الآثار بعد دراسة مستفيضة للوسائل التي تضمن حماية المواقع الأثرية والمعالم الثقافية. وقد اقترح استبدال العبارة المتعلقة بحماية ترميم الصروح الأثرية بالعبارة الآتية: «بذل أقصى الجهود لحماية المناطق الأثرية بدءاً بإنقاذ المعالم الأثرية المهددة بالتلف واستغلالها بوصفها مرفقاً سياحياً وتحت إشراف جهاز إداري». ويصر على أن يتم ذلك خارج إطار مشروعات سياحية لا تستهدف سوى الربح، وفيما يخص صيانة وترميم القصور والمعالم الأثرية يقول: «ينبغي تجديد الصروح والأبنية الأثرية شريطة أن نحافظ على شكلها الأصلي. إن ترميم مبنى أثري قديماً لا يعني الإبقاء على حالته الراهنة، وإنما إعادته إلى صورته الأصلية».

توفير الفرص لكل طالب يرغب في التعلم

يؤمن «لي» بإتاحة الفرصة وتوفير الظروف لكل طالب لتلقي العلم إذا كانت لدى هذا الطالب الرغبة في ذلك. وهو رجل عُرف عنه إيمانه الراسخ بأهمية التعليم وقناعته

بضرورة اعتماد إستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق نهضة شاملة، وهذا ما سعى إليه «لي» بإخلاص وعزم لا يلين.

يعول «لي» كثيراً على النتائج التي ستمخض عن إصلاح التعليم وتطويره وفي آخر مقابلة لنا معه ختم حديثه بالقول: «لعل أفضل توصيف لما نسعى إليه يتمثل في ما قاله الرئيس جيانغ زيمين في خطابه بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس جامعة بكين في 8 كانون الأول / ديسمبر 2002 حين أعلن قائلاً:

«في أثناء السنوات القليلة الماضية طبقت لجائنا الحزبية والإدارات المحلية والرفاق العاملون في سلك التعليم إستراتيجية ترمي إلى تحقيق النهضة عبر تعزيز دور العلم والتعليم، وقد تحققت بفضل جهودهم منجزات لا يستهان بها. وعلمنا أن نواصل تطبيق هذه الإستراتيجية وألا نتحرف عن هذا المسار، وأن يكون هدفنا إعداد كفاءات تعمل على بناء الاشتراكية التي تُراعي خصوصية الصين. وفي الوقت نفسه يجب العمل على إطلاق العنان لحرية الإبداع وتنمية الروح العلمية والسلوك الأخلاقي ونشر الوعي الثقافي بين الجماهير. إننا ملتزمون بتحقيق النهضة الشاملة، وهذا واجب تاريخي ينطلق من إيماننا بأن العلم أحد أركان الاشتراكية».

وأخيراً أضاف (لي) قائلاً: «إنني من أعماق قلبي ممتن لمعلمينا ولجميع العاملين في سلك التربية والتعليم ولكل من شارك وشارك في دعم العمل التربوي.

تنويه

أتم «لي» المسودة الأولى من كتابه (التعليم) لـ 1,3 مليار وثلاث مئة مليون إنسان أوائل عام 2003، وبعد تدقيقها سلمها إلى أعضاء هيئة التحرير ليتحققوا من الأرقام وليثبتوا بعض التفاصيل. وتلا ذلك سلسلة من الاجتماعات مع الكاتب، دفعته إلى مراجعة بعض النصوص قبل إرسال النسخة النهائية للمطبعة.

تكونت هيئة التحرير من (لي لانكينغ) معاون وزير التعليم السابق، والمدير العام لقسم التعليم الأساسي في الوزارة و(بي كوانجونغ) أحد كبار مراسلي صحيفة الشعب اليومية والمختص رئيس المفتشين في التعليم و(بي هونجو) كبير المراسلين في وكالة الأنباء الصينية (شينوا) و(جايي بو) نائب رئيس التحرير في صحيفة China Education Daily.

في أثناء إعدادنا لنشر هذا الكتاب تلقينا دعماً من عدة جهات ومسؤولين حكوميين كبار ورؤساء جامعات، وخبراء وقد استفدنا من مقترحاتهم وآرائهم القيمة. كما زدنا بكنز من المعلومات كل من موظفي المكتب العام لمجلس الدولة ووزارة التعليم ووزارة العلوم والتكنولوجيا والمديريات والمنظمات المعنية والسلطات المحلية. وقد بذلت دار الشعب للطباعة والنشر جهوداً كبيرة في إعداد الكتاب قبل نشره. أما الصور الفوتوغرافية فقد زودتنا بها وكالة الأنباء الصينية (شينوا) وصحيفة China Education Daily، وبعض المنظمات الأخرى. وفي النهاية نتوجه لهم جميعاً بالشكر.

هيئة التحرير

18 كانون الأول/ديسمبر 2003

蓓蕾之歌

陽光明媚，春風吹，大地一片青翠。今
日幼苗未來綠蔭，桃李滿園源自蓓蕾。
辛勤耕耘望丰收，精心培育盼碩果。本
收碩果獻給您。祖國未來更美的。本收
碩果獻給您。祖國未來更美的。

為一九九九年第三次全國
教育工作会议期間舉行的藝
術歌曲音樂會而作



李晨浩

癸未年冬



أغنية البراعم

الشجيرات الفضة الخضراء تكسو المروج

يعانقها دفء الشمس نسيم الربيع

نعم، ستكبر هذه الشجيرات لتصير شجرات الغد الزاهرة

الدراق اليانع والخوخ سيولد من هذه البراعم الطفلة

لنعتني ببذورنا، ونحراث الحقول

من أجل وطن أجمل وغلal أوفر

- مهداة إلى مهرجان الأغاني الفنية التي أقيمت في أثناء المؤتمر

القومي الثالث للتعليم عام 1999.

蓓蕾之歌

混声合唱

李岚清 词曲

杜鸣心 配伴奏

中速 (♩=88) 亲切地

The musical score is written for mixed voice choir and piano accompaniment. It begins with a piano introduction in G major, 4/4 time, marked 'moderate' (中速) and 'affectionately' (亲切地). The piano part features a steady eighth-note accompaniment in the left hand and chords in the right hand. The vocal entry is marked 'mf' (mezzo-forte) and includes lyrics in Chinese. The score continues with piano accompaniment marked 'mp' (mezzo-piano) and a final vocal section marked 'f' (forte).

S. A. *mf*
阳 光 明 媚 春 风 吹, 大 地 一 片 青 翠, 今 日 幼 苗 未
T. B.
mp
来 绿 阴, 桃 李 满 园 源 自 蓓 蕾。 辛 勤 耕 耘 望 丰 收。
f

精心 培育 盼 硕果。 丰 收 硕果 献 给 您。 祖 国 未 来

更 美 丽 啊 啊 阳 光 明 媚 春 风 吹。

大 地 一 片 青 翠。 今 日 幼 苗 未 来 绿 阴。 桃 李 满 园

辛勤耕耘望丰收，精心培育盼硕果。

源自蓓蕾。

丰收硕果献给您，祖国未来更美丽。

阳光明媚春风吹，大地一片青翠。

阳光明媚，大地青翠。

今日幼苗未来继阴。桃李满园源自落蕊
辛勤耕耘松
辛勤耕耘松

mf *f* *mf* *f*

望上收。精心培育盼硕果。
丰收硕果献给您。
丰收硕果

mf *f* *mf* *f*

meno mosso *rit.*

祖国未来更美丽 祖国未来更美丽!

f *meno mosso* *rit.*

f *meno mosso* *rit.*

西泠印社：未函已悉。

余少年時代喜好篆刻，嘗購方石數方，刻刀一把，無師自學，胡刻一通，刻完就磨，磨平再刻，不成傳統，興趣而已。自上年紀四十年代末入大學后，已五十餘載，余石無餘矣。數年前訪問貴社時忽萌遐想：自思他日退休，不知是否尚能重拾旧趣？適逢今年為貴社百年華誕，遂操刀試刻《科教興國》、《振興中華》為一方，以表祝賀。然終因無科班功底，再加已年逾古稀，目力不濟，實為獻丑，望不吝賜教為感。



李永清



二〇〇三年九月